



سلطنة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة

منهج الطالبين وبلاغ الراغبين

تأليف
عبد بن سعيد بن علي بن سعيد
الشمسي الرساني

الجزء الثاني

محقق
د. محمد بن سليمان المارني

اهداءات ١٩٩٨

وزارة التراث القومي والثقافة

سلطنة عمان

سلطنة عمان
وزارة التراث القومي والثقافة

منهج الطالبين بلاغ الراغبين

تأليف
محمد بن سعيد بن علي بن سعـود
الشفيعي الرستاق

لتحقيق
هالم بن محمد بن هاجان الحارثي

طبع بمطبعة عيسى البايي الحلبی وشركاه

طبع على نفقة
حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد
سلطان عمان والمسلمين

أعد الكتاب للطبع وراجعه

الأستاذ عبد المنعم عامر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة المحقق

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين ، وعلى آله وصحبه
أجمعين ، وعلى التابعين له بإحسان إلى يوم الدين ، أما بعد : -

فقد تم بمون الله وحسن توفيقه ما يسر الله من تصحيح وتحقيق وتعليق
على الجزء الثاني من كتاب منهج الطالبين وبلاغ الراغبين ، تأليف عالم عصره
ووحيد دهره ، العالم العلامة ، خميس بن سعيد الشقفي الرستاقى الهامى ،
رضى الله عنه وأرضاه .

وهو ثلثي جزء من هذا الكتاب النفيس الذى يبحث فى مسائل الولاية
والبراءة والوقوف ، وفى الذنوب والمعاصى والتوبة منها ، وفى تهذيب النفس
والخواطر ، ووساوس الشيطان وأعمال القلب والإخلاص فى العمل ، وفى ذنوب
الأنبياء والملائكة ، عليهم السلام ، وفى فضائل النبي ﷺ وأصحابه ، وفى فضل
الذكر والدعاء ، وفى البعث والحساب ، والجنة والنار ، والدنيا والآخرة ،
وفى الطيب والزينة واللباس ، وسنن الفطرة ، وآداب الأكل ، والشرب ، والجماع ،
وفى العطاس ، والتناؤب ، والنم ، وفى التقية ، وفى العتب والعفو ، والغيبة والمنمعة ،
وفى حقوق الجار ، وابن السبيل ، والضيف ، والأرحام ، وفى الاستئذان ، والسلام ،

— ٦ —

وما يجوز للرجال والنساء ، وبالعكس ، وفي الحقوق ، والفرائض ، والسنن ،
وفي النيات ، والشك ، ومسائل الحجر ، والجباية وأعوانهم .

وإننا لشاكرون السيد معالي وزير التراث القومي والثقافة على اهتمامه في
سلوك خط إرشادات صاحب الجلالة السلطان قابوس المعظم ، متعنا الله بحياته ،
حيث أمر بطبع هذا الكتاب على نفقته الخاصة ، وقفنا الله وإياه لمرضاته ،
إنه كريم رحيم .

بقلم المحقق

سالم بن حمد بن سليمان الحارثي

حرر يوم ١٩ محرم الحرام سنة ١٤٠٠ هـ

الموافق ٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

القول الأول في الولاية والبراءة ومذشوها

قال محمد بن روح بن عري ، رحمه الله : إن الولاية والبراءة فريضتان من فرائض الله تعالى ثبیتاً من حکم کتاب الله تعالى ، وسنة نبيه محمد ﷺ ، وإجماع المسلمين على ذلك ، قال الله تعالى : « لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ » .

وقال : « وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ » .

وقال : « إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا » .

آمنوا ، أى حصنوا أنفسهم بتوحيد الله ومعرفته ومحبته ، وهاجروا أوطانهم وأهلهم وعشيرتهم إلى رسول الله ﷺ بالمدينة ، وجاهدوا أعداء الله ورسوله بأموالهم التي أنفقوها في إعلاء كلمة الله والإسلام ، وأنفسهم بصفاء عقائدهم وحسن نياتهم في سبيل الله ، موصوفون بحسن الخلق ، والذين آووا ونصروا هم المؤمنون .

من أهل المدينة ، فلما ذكر المهاجرين ووصفهم بالصفات الجميلة الحسنة ذكر الأنصار وإحسانهم إلى المهاجرين ودوامهم على ذلك .

وقيل إن المهاجرين قالوا : يا رسول الله ، إن الأنصار قد فضلونا ، إنهم آوونا ونفصرونا وفعلوا لنا وفعلوا ، فقال عليه السلام : ألسنتم تعرفون ذلك لهم ؟ فقالوا : نعم ، قال فإنه كذلك ، وذكرهم رسول الله ﷺ بأحسن الذكر .

أولئك المذكورون من المهاجرين والأنصار بعضهم أولياء بعض ، لأن النبي ﷺ آخى بينهم . والذين آمنوا ولم يهاجروا مالكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا ، فولاية التوارث منسوخة بآية الموارث ، وولاية التناصر والتوازر غير منسوخة .

وفي قوله بعضهم أولياء بعض بعض . هي ولاية الأخوة في الإسلام وهي باقية غير منسوخة .

وفي الرواية ، أن المهاجرين والأنصار بعضهم أولياء بعض في الدنيا والآخرة ، والولاية المذكورة في قوله تعالى : مالكم من ولايتهم من شيء ، هي ولاية التوازر ، وهي منسوخة ، وقرئت ولايتهم بفتح الواو وكسر ها .

وقال الكسائي ، الولاية بالفتح النصر ، وبكسر الواو الإمارة ، وأصل هذه الكلمة بمعنى الترب ، يقال تباعد وبعد ، ولئى ، أى بعد بعدا ، وقرب . وجلس فلان مما يلينى أى يقربى .

والولاية على معان ، ولاية إيمان ، كقوله تعالى « الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ
بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ؛ وولاية الهجرة ، كقوله تعالى : مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ
مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا » ، وولاية نصره ، كقوله تعالى : ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى
الَّذِينَ آمَنُوا ، وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ . وولاية معاقلة ، كقوله تعالى :
« أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ » أى كل واحد يعين صاحبه إذا حضر ، ويحفظ
غيبته إذا غاب ، ويقوم مقامه فيما ينوبه ، وولاية إرث ، فى قوله تعالى : « وَأُولُوا
الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ » وولاية نسب ، كولاية النكاح ،
وولاية نبوة ، كقوله تعالى : « النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ » . وولاية
ربانية ، كقوله تعالى : « اللَّهُ وَلِىُّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالْمُؤْمِنُونَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ
بَعْضٍ » ، صغيرهم يوقر كبيرهم ، وكبيرهم يرحم صغيرهم ، ويعلمه ويربيه ، وعماليهم
ينصحبون . لساداتهم ، ويطيعونهم ، وساداتهم يبرون عماليكهم ويواسونهم
فى أكلهم وشربهم ولباسهم وسكنهم . ورعاياهم يطيعون أمراءهم ، وأمراؤهم
يتعاطفون على رعاياهم ، ويأمرونهم بالمعروف وينهونهم عن المنكر . وأغنياؤهم
يواسون فقراءهم ، وقراؤهم يعينون أغنياءهم على اصطناع المعروف ، ولا يحترقون
سعيهم ، ولا يحسدونهم على ما أعطاهم الله من فضله ، ولا يردون ثابئاً أراد التوبة ،
ولا ينظرون إليه بعين الازدراء ولا يكرهون إحسان محسن . يوالون فى الله ،
ويعادون فى الله ، أحدهم لصاحبه كالأب الشفيق لولده البار به ، وفى هذه صفة
ولاية المؤمنين ببعضهم البعض ، وولاية المؤمنين ببعضهم البعض أثبت من ولاية
النسب .

وفي القرآن العظيم مواضع كثيرة في أمر الولاية والبراءة .
والبراءة هي اعتقاد عداوة على فعل ما نهى الله عنه ، ولا تكون البراءة
إلا على الأفعال السيئة التي حرمها الله أو على الرضا بها وتصويب فاعلها والولاية
عليها ، وقد أدركنا المسلمين يبرأون من الناس على الأفعال المكفرة الشاهرة من
الكبائر والإصرار على الصفات .

فولاية الله لعباده لا تزول ولا تنتقل ، لأنه العالم بهم وبأعمالهم وبما يكون
إليه مصيرهم قبل أن يخلقهم ، وكذلك براءته منه .

وأما ولاية العباد لبعضهم بعض فهي تنتقل بانتقالهم في الأعمال من حال إلى
حال لما يظهر من أعمالهم الحسنة أو السيئة كما روى ، إن عمر بن الخطاب ، رضى الله
عنه ، قال من أظهر إلينا خيرا أحببناه عليه ، ومن أظهر إلينا شرا بغضناه عليه ،
ومن لم يعرف بخير ولا شر وقفنا عنه حتى نعرف منه خيرا فنتولاه عليه ، أو شرا
فنتبرأ منه .

فقرض الولاية والبراءة لازم قد افترضه الله على عباده ، كما يلزمنا أن نشهد
أن الله عز وجل أرسل إلينا محمدا ﷺ رسولا من عنده . فمن شك في فرض
الولاية والبراءة بتأويل ضلال من غير رد منه لتزويل ولا لموصوف سنة فهو عندنا
كافر نعمة ، منافق نبرأ منه إلا أن يتوب ، وقيل ، أوثق عرى الإسلام الحب
في الله والبغض فيه .

وقيل إن الولاية على أربعة أوجه ، ولاية الله ، وولاية رسوله ، وولاية
للمؤمنين ، وولاية للرء ، والولاية بالشهرة والخبرة والرفيعة .

والبراءة من الولي بالكفر إذا صح عليه أو شهد عليه شاهد عدل ، أنه عمل كبيرة إلا الزنا ، فإنه لا يصح إلا بأربعة شهود عدول أو إقرار منه أنه عمل كبيرة ، أو يعلم منه أنه رضى بكفر غيره ، أو علم أنه أصر على صغيرة .

وقيل تثبت الولاية عند المسلمين بالموافقة لهم في القول والعمل ، فمن وافقهم على طاعة الله في القول والعمل تولوه ، أو بالرفعة إذا رفع رجل ولاية رجل وعدالته تولوه ، أو بشهادة عدلين من المسلمين فتجب الولاية لمن شهدا له بالعدالة . وتجب الولاية بالشهرة والبراءة مثلاً . وتجب البراءة : بالمعينة لراكب الحرمات ، وتارك الفرائض ، والإقرار بركوب المحارم ، وبشهادة عدلين يشهدان على الحدث المكفر لأهله ، وبالشهرة لمرتكب الحدث المكفر .

وأما الولاية في الجملة فهي أن يتولى الله ورسوله والمؤمنين ويبرأ ممن برى منه الله ورسوله والمؤمنون .

والولاية والبراءة على ثلاثة أصناف ولاية حقيقة ، وبراءة حقيقة ، وولاية شريطة ، وبراءة شريطة ، وولاية حكم ، وبراءة حكم . وسنشرح كل شيء في حكمه وموضعه إن شاء الله تعالى .

فصل

وقيل إن ولاية الله واجبة على جميع عبادهم فعليهم أن يعرفوه ويوحدوه ويطيعوه وينصروا أوليائه ، ويعترفوا له بنعمه . وأنه ولي جميع أمورهم ومقتدرهم جميع مقدوراتهم ، فولاية الله تعالى واجبة على كل حال .

وأما ولاية الله للمؤمنين فإنه يهديهم للإيمان ويوقهم للحق ، وينصرهم على عدوهم ، ويهديهم إلى صراطه المستقيم ويدخلهم الجنة التي عرفها لهم .

وأما ولاية المؤمنين لرسول الله ﷺ فإنهم يؤمنون به ويصدقوه فيما جاءهم به ويعظموه ويوقروه ، ويصلوا عليه ، ويحبوه ويعملوا بسنته ويدينوا بدينه ويعرفوه ، فإذا تولى المؤمن الله ورسوله والمؤمنين في الجملة على الحقيقة فقد تولى من تجب عليه ولايته ، ولا تجب على العبد ولاية أحد بعينه إلا ولاية الله ورسوله محمد ﷺ ، وولاية من أطاعهما في الجملة على الحقيقة ، وولاية الله ورسوله خالصة على الحقيقة ، وولاية أهل طاعة الله ورسوله في الجملة على الحقيقة لأهل الصفة أنهم أهل ولاية الله .

وعلى أهل كل زمان ولاية الله تبارك وتعالى ، لا يسع أحداً جهل ذلك ، ولا جهل ولاية رسول الله ﷺ والمؤمنين من أهل زمانه وغيرهم ، وليس على الجميع ولاية أنبياء الله ورسوله في الجملة ، ولا في التفسير في أحد منه بعينه إلا من علم ذلك وعرفه ، وإلا فلا يضيق على أحد جهل علم أنبياء الله ، والإيمان بهم ولايتهم إذا أقروا بالجملة ، لأنه من أهل الإقرار بالجملة والديانة بها والإيمان بجميع أنبياء الله ورسوله وكتبه وملائكته وجميع ما أمر الله به في الجملة من قول وعمل ونية ، فإذا أقر بذلك أجراه عن تفسير ما هو داخل في الجملة حتى يبلغ إلى علم ذلك أو يمتحن بشيء ، من ذلك وتنزل به بليته .

فصل

وأما البراءة من أهل الأحداث فإنها تعرف وتقوم بها من الحجة بماينة الحدث بركوب الحدث المكفر أو إقرار الحدث بركوب الحدث المكفر ، والشاهدين المعدلين على الحدث المكفر ممن أحدثه وشهرة الحدث المكفر لمن ارتكبه .

والبراءة هي التبري من الفعل المكفر ومفارقة أهله عليه والتخطئة لهم والإنكار عليهم ، والكراهية لهم وترك الرضا بفعلهم .

فالواجب على المؤمنين الاعتقاد والديانة لله تعالى بما أمرهم به من الطاعة والعمل بها ، وولاية أهله عليها والنهي عن المنكر وترك العمل به ومفارقة أهله عليه .

وأما محبة الله لعباده فهي ثوابه وإيجاب الكرامة لأهل طاعته وجنته في الدار الآخرة . وأما رضاه عنهم فهو القبول لأعمالهم منهم ، جزاؤهم عليها جنة النعم التي لا تفي أبدا . وأما سخطه على أعدائه فهو عقوبته وعذابه ، ومجازاته لهم على أعمالهم السيئة .

فصل

ومن كان له وليان ، فسمع أحدهما يبرأ من الآخر فإنه يتولى المتولى منهما لصاحبه ويبرأ من الذي ابتدأ بالبراءة من صاحبه ولا يجمعهما في الولاية ، ويتولى الحق منهما ، وهو المظهر ولاية صاحبه ، ما لم يصح من المتبرأ منه حدث تجب به منه البراءة . وإن كان المتبري قد علم من المتبرأ منه حدثا تجب به منه البراءة فعليه في حكم دين الله أن يبرأ منه سريرة ، إلا أن يظهر حدثه مع من

يتولاه كما صح حدثه مع المتبرى منه ، وما لم يظهر ذلك الحدث فحرام على المتبرى في دين الله ، أن يظهر البراءة من هذا الذى قد علم منه الفسق عند من يتولاه ، وعليه أن يتولى من تولى هذا الفاسق على هذه الصفة ، وهذا فرق بين حكم براءة السرية وبراءة العلانية ، وإن ظهر حدث هذا الفاسق جاز لإظهار البراءة منه علانية .

ومن أظهر البراءة من رجل قد علم فسقه سريرة مع من يتولى ذلك الرجل ، وهو يعلم ذلك ، فقد أباح هذا الرجل المتبرى البراءة من نفسه بإظهار البراءة من هذا الرجل الذى قد علم فسقه سريرة عند من يتولى بحكم الحق والدين ، ولو كان الذى يتولاه من الفاسقين إذ قد تولاه بحق ، لأنك إذا أظهرت البراءة من رجل مع من يتولاه بحق ، كان باراً أو فاجراً فى سريره ، فقد أبحت من نفسك البراءة للذى يتولاه هذا الفاسق بحق . وإذا أنزلت نفسك بمنزلة تبيح فيها من نفسك البراءة لبار أو فاجر فى حكم الحق فقد هلكت إلا أن تتوب . وإن برى منى ولى لى من غير ارتكاب كبيرة علمها منى فيلزم منى أن أبرأ منه ، إذ قد برى منى بخلاف الحق إلا أن يتوب ، ويستتاب ، وينصح بعد خلع ، فإن تاب رجع إلى ولايته ، وإن أبى عن التوبة ثبت على خلع . فإن برى منى بمكفرة قد علمها منى فعلى أن أتولى ولى على براءته منى على هذه الصفة ، وعلى أن أظهر التوبة إلى ولى من تلك المكفرة ، وإن مات ولى أو غاب فعلى التوبة من كل ما تلزم منى فيه التوبة ، ولى العذر عند الله ، إن صدقت فى التوبة ، ولو لم يعلم ولى هذا بتوبى ، إذا لم يمكن أن أعلمه بتوبى . ومن برى منى لعله منى بحق فعلى أن أتولاه ، إذا كان ولياً

وعلى أن أصوبه في براءته منى ولو كان من المناقنين . ولا يحل لى أن أضله
لأجل براءته منى .

وقد قال المسلمون من برىء منا برأى برأنا منه بدین . معناه إن برىء أحد
بغير حق فعليك أن تبرأ منه ، ومن كان له ولى فأظهر منه جماعة البراءة ، قلوا أو
كثروا ، ثم شهد منهم اثنان أو أكثر على وليه بحدث مكفر ، بعد أن أظهروا منه
البراءة على ذلك الحدث ، لم يقبل منهم ذلك ، ولو كانوا ألف رجل أو أكثر من
الثقة الأمانة ، فليس عليه أن يقبل شهادة أحد منهم عليه من بعد أن أظهروا إليه منه
البراءة على الحدث الذى برئوا منه ، وعليه أن يخلعهم ولا يقبل شهادتهم ، لأنهم
أظهروا إليه البراءة من وليه ، ولو كانوا له أولياء من قبل إلا أن يأتوا بشاهدى
عدل من غيرهم ممن لم يظهر البراءة من ذلك الرجل الولى لذلك الرجل ، فإن شهد
شاهدا عدل على الحدث الذى قد برئوا منه عليه من قبل أن يظهر منه البراءة فعليه
أن يتولاهما على شهادتهما على ولييه إن كانا وليين له ، ويبرأ من وليه بشهادتهما
على حدثه المكفر الذى يجب به منه البراءة .

فافهم أيها الناظر فى هذه الدقائق اللطيفة التى جهلها كثير من الناس .

فصل

واختلف فى الرجل إذا كان له وليان وخرجا من عنده وهما فى الولاية معه
فاقتتلا ، قتل كل واحد منهما الآخر ، فقال بعضهم : هما فى الولاية حتى يعلم أن
أحدهما قتل صاحبه بغير حق ، ومن قال بهذا موسى بن على رحمه الله ، وبعض وقف
جنهما ، حتى يعلم المحق منهما من المبطل ، ومن قال بهذا محمد بن محبوب رحمه الله .

وأما شبيب فقال : أتولى القاتل منهما والمقتول حتى يصح عندي أيهما الظالم ، وأما موسى بن أبي جابر رحمه الله فروى عنه ، أنه قال : أتولى المقتول وأبرأ من القاتل ، حتى يصح أنه قتله بحق .

ولهذه الأقوال أصول في الحق ، لأن من أصل قول شبيب ، إذا رأيت من وليك حدثا يحتمل الحق أو الباطل . وأنت قد علمت من وليك هذا الحدث ، ولم تعلم أهذا الحدث حق ، أم باطل فوليك على ولايته حتى يصح معك أنه ارتكب باطلا ، ولولا هذا الأصل لوجب علينا أن نبرأ من الحائض والنفساء والمسافر إذا رأيناها يأكلان في شهر رمضان نهرا وما أشبه هذا . ومن يرى من الناس على هذا فقد هلك .

وأما الأصل الذي قال به موسى بن أبي جابر رحمه الله ، فإن دماء الناس محجورة محرمة ، كانوا أبرارا أو فجارا حتى يصح ، أنهم نزلوا منزلة يحل بها سفك دماهم ، ولولا أن هذا الأصل من الحق ، هكذا ، ما ثبتت الدماء ولا القصاص على المدعين ، أنهم سفكوا تلك الدماء من باب حلال ، وقد أثبت المسلمون عليهم الأرض^(١) والقصاص حتى تصح بينة على ما ادعوا من ذلك ، أو تقوم في ذلك حجة حق بوجه من وجوه الحق .

وإذا أصر وليك على معصية صغيرة أو كبيرة وامتنع عن التوبة منها ولم يقبل النصيحة فأترك ولايته ، فإنه ولي الشيطان .

(١) الأرض هو الدية التي تدفع عن أعضاء الجسم ممن يعتدى ظلما ويلحق بالمعتدى عليه عاهة من العاهات أو جراحة .

ومن اعترف بذنب تائباً إلى ربه فلا جناح عليه في ذلك إذا أراد التوبيع لنفسه والإشارة لها لينزجر عن المعاصي ، فذلك غاية الخضوع والانقياد : لأمر الله تعالى كما قال يونس النبي عليه السلام وهو مسجون في بطن الحوت « أن لا إله إلا أنت سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ الظَّالِمِينَ » وقال موسى عليه السلام « فَعَلَّمَهَا إِذَا مَا أَنَا مِنَ الْعَالَمِينَ » وآدم وحواء عليهما السلام « قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ » . فهذا مقال الأنبياء والأتقياء في مثل هذا لأنفسهم ، اعترافاً بذنوبهم وتوبة منهم إلى ربهم .

وأما القول الذي يكون منهم براءة مثل قول الرجل ، غضب الله عليك أو سخط الله عليك أو لا رضى الله عنك أو لا عفا الله عنك ، أو لعنك الله ، أو أخزأك الله أو أدخلك الله النار ، أو حرم الله عليك الرحمة ، أو برى الله منك ، أو أبعدك الله أو مقنك الله ، وما أشبه هذا من القول الذي يستحق به المسى به الهلاك في الآخرة .

وبعض القول يحتمل الولاية وغير الولاية بالنية ، مثل قول الرجل لآخر ، حفظك الله ، أو أسعدك الله ، أو رحمك الله ، أو أحاطك الله ، أو وليك الله . وقد يكون غير هذا اللفظ بعضه آئس من بعض ، وبعضه أوحش من بعض ، والكلام ينصرف في النية إلى حالات الدنيا دون الآخرة ، مما في أمر الميت ، وأمر الميت في مثل هذا أضييق إلا أن يكون الميت ولياً لله عز وجل .

وأخبرني أبو الحواري رحمه الله أنه سمع الصلت بن خميس يملئ كتاباً من

لسانه إلى رجل من أهل بلده ، فاسق من أعوان الظلمة ، وكتب إليه أبو المؤثر رحمه الله ، حيّاك الله أو حفظك . فقال أبو الحواري لأبي المؤثر : أليس حيّاك الله ولاية ؟ فقال أبو المؤثر : إن للرحم تقية وللجار تقية ، ورأيت أحسن الأمور أوسطها ، وأقبحها أشطها ، فاجعل التقية فيما يسمعك جنة تتوق بها من نفسك أمور الفتنة ، واحفظ لسانك ، واعرف حال أهل زمانك ، فقبيح عندي [أن] يخرج الرجل من بيته غير مجبور ولا متهور ، فيأتى الناس في مجالسهم وعند اجتماعهم أو في حق توجب عليه فيه صلاتهم في تعزية أو تهنئة فيظهر الجفا لهم والقول الذى يفضيهم ، ولو لم يصل لكان أجمل به وأسلم لهم .

وقيل إن داخلا دخل على رسول الله ﷺ في منزل بعض أزواجه فآلان له رسول الله ﷺ في بعض القول ، فلما انصرف قال رسول الله ﷺ : بئس أخو المشيرة ؛ فعاتبه من عاتبه من أزواجه في ذلك ، فقال : أنا لا ألتقى الناس باجتماع . ولا أدري أن هذا صحيح عن رسول الله ﷺ أو غير صحيح وأحب فيه النظر^(١) .

(١) الحديث رواه البخارى في كتاب الأدب ورواه مسلم في المداواة ومن يتهى نحوه وذكرنا أن عائشة رضي الله عنها هي التي سألت عن قوله أولا وانباطه معه آخر فأجابها صلى الله عليه وسلم بقوله إن حر الناس عند الله منزلة يوم القيامة من تركه الناس انقاء شهرة وعائشة راوية الحديث وقال ابن حجر في شرح البخارى اختلفوا في الرجل قيل عينة بن حصن وقيل مخزومة بن نوفل ورجحه لا صريح به في رواية أخرى للبخارى وقال مطلا عن عياس لم يكن عينة ذلك الوقت مسلما فيكون هذا في حقه غيبة وإن كان مسلما غيرنا صحيح في إسلامه أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يحضر منه إلى أن قال وأما لإلانة القول له بعد أن دخل نعل سبيل التألف له . والحديث رواه أيضا البيهقي وأبو داود والترمذي عن عائشة وعلم له في الجامع الصغير بالصحة .

وقيل من رأى وليه يأكل مال يتيم أو غائب أو مألأ لا يستجيز هو الأكل منه ، أو رأى وليه ركب فرجاً أو ما أشبه ذلك فإنه في كل هذا عليه أن يثب على ولايته . كالذى يأكل في شهر رمضان مهراً حتى يعلم أنه أكل منعمداً غير ناس ، وحتى يعلم أنه أكل حراماً متعمداً ، أو ركب مرجاً حراماً متعمداً ، فعليه أن يحسن الظن بوليه ، وليس له هو فعل ذلك .

وقال الربيع ، إن بيننا وبين قومنا البراءة منهم عند المعصية والخلع لهم على خلافهم الحق ، وما ركبوا من المعاصي واستحلل دماءهم عند المباينة لهم بعد دعائهم إلى الحق والعدل والعمل به ، وما سوى ذلك من الأمور التي تحرى بين أهل الإسلام ، من المناكحة^(١) والمواريثة وأكل الذبائح والقصاص وقبول الشهادة إذا لم يتهموا ، والصلاة معهم ، فهذه الأمور جارية بيننا وبينهم ، ولا بأس في ذلك .

سئل أبو معاوية ، رحمه الله ، عن رجل رأى رجلاً يعمل صغيرة ، ما منزلته عقد من رآه إذا كان لا يتولاه ولا يبرأ منه ؟ قال : هو على ما عليه من الوقوف .

وقال أبو المؤثر ، رحمه الله : كل فريضة فرضها الله في القرآن من أمر أو نهى ، أو حلال أو حرام فلا يسمع المسلمين جهلها عند وجوب العمل بها ، ولا تسهم ولاية

(١) هذا الربيع بن حبيب رضى الله عنه من أئمتنا القدامى فهو يصرح بجواز المناكحة بين الإباضية ومن خالفهم في المذهب عكس ما شهر من منع ذلك عند غير الإباضية وإنما منع من منع إذا كان المتزوج غير أمين على المرأة وهذا إن كان أباضياً أو مخالفاً فهو مطلوب شرعاً .

من ارتكب نهى الله وترك أمره بالجهل وتأول ذلك ، كما لا يسعهم ترك العمل بالأمر ، ولا يسعهم ركوب النهى بالجهل .

وسئل محبوب رحمه الله عن تفسير قول جابر بن زيد ، رحمه الله ، حين سئل عما لا يسمع الناس جهله ، قال : ما دانوا بتحريمه ما لم يركبوه أو يتولوا راكمه أو يبرأوا من العلماء إذا برئوا من راكمه ، أو يقفوا عنهم ، وذلك لو أن رجلاً لم يعرف الخمر ولا الخنزير وما أشبههما مما حرم الله ورسوله وهو يحرمهما وسعه ذلك إلا أن يعرفهما بأعيانهما ما لم يأكل الخنزير أو يشرب الخمر أو يتولى راكمهما أو يبرأ من العلماء إذا برئوا من راكمهما أو يقف عنهم .

ف قيل لمحبوب : إذا عرف الرجل حلالاً أو حراماً فرأى رجلاً يقول إن الله قد أحل كذا وكذا ، ما يعلم هو أن الله قد حرمه في الكتاب ، لا يسمعه إلا أن يعلم كفر هذا الرجل ، لأن الكذاب على الله ليس بمسلم ، ولو وسعنا جهل هذا لو سعنا جهل من يزعم أن الله واحد ، ثم يرى من يقول ، إنه اثنان ولا يدرى أبى كفر بهذا أم لا . فقال محبوب : ليس له أن يرجع عن علمه ، وليس القياس بأن الله واحد أو اثنان بمنزلة الحلال إذا حرم ، أو الحرام إذا أحل .

وسئل الفضل بن الحواري ، هل يسع جهل الولاية والبراءة فقال عن بعض المسلمين قال : قال الله تعالى : « وَإِنِّي لَنَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا مِّنْهُم » اهتدى « أى اهتدى لمعرفة الولاية والبراءة ، وقال بشير : لو أن رجلاً ضرب رجلاً مخشبة أو ما فوق ذلك لألزمنا الضارب البراءة ، لأنه قد قامت عليه الحجة في العقل ، أن ذلك ظلم . قال : هذا وأشباهه من حجة من العقل . وكذلك

لو سرق منه في الميزان مقدار حبة فما فوقها متعمداً للتطفيف لكان ذلك في تعارف الناس أنه ظلم ، وعليه البراءة ما كان سداً ، ولم يحز الوقوف لأن حجته قد قامت . وأما إذا دفر^(١) رجل رجلاً دفرة رفيقة مثل ما يجوز أن يفعله الناس بعضهم ببعض ولا يكون ذلك ظلماً معهم لم يكن فيه البراءة ولا الوقوف . وكذلك إن أخذ من حبه حباً يسيراً مثل ما لا يكون ظلماً . وإن رآه لم يعثر عليه ، وكان ذلك جائزاً بين الناس والجيران يفعلونه بينهم لم أره ظلماً ولا يلزم فيه براءة ولا وقوف . وإن فر رجل رجلاً دفرة بين الدفرتين وكانت مشقة بدفرة الظلم وبدفرة الإجازة فهذا ومثله يجوز فيه الوقوف . وقول لا بأس بذلك .

وقال أبو القاسم رحمه الله ، في الرجل إذا كانت له ولاية عند المسلمين فأصاب ذنباً من صفائر الذنوب أنه على ولايته فإن أصر برئ منه وإن ناب فهو على حالته ومنزلته الأولى . وقول إذا أصاب الذنب الصغير وقع به الوقوف من حين موافقته له إلى أن يتوب أو يصير فيكون له حكم الولاية والبراءة . وقال أبو مالك كما قال أبو القاسم رحمه الله . وحجة من قال إنه على ولايته قول الله تعالى : « إِنَّ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا نُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلَكُمْ مُدْخَلَ كَرِيمًا » فالسبب في كون الكبائر والصغائر مغفورة لمن تاب منها . وقد أضمن الله غفران الصغائر لمن اجتنب الكبائر .

(١) الدفر الدنع دفر في عنقه دفرأ دنع في صدره ومنعه بما فيه انتهى من لسان العرب وروى عن مجاهد في تفسير قوله تعالى يوم يدعون إلى نار جهنم دعا قال يدفرون في أفتيتهم دفرأ أي دفما انتهى .

وحجة من قال بالوقوف أن الإصرار على الذنب الصغير يكون كبيراً .
والوعيد متوجه على الإصرار وعلى الذنب الصغير والكبير كما قال الله تعالى :
« وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا مَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ » فدخل تحت هذا القول كل ذنب .
وقال النبي ﷺ : « هلك المصرون قدماً إلى النار » ، فإذا كان المذنب بين
الإصرار على الذنب والتوبة منه فأسلم أحواله الوقوف عنه إلى أن يعرف حاله .

والذنب الكبير ما جاء فيه وعيد في الآخرة أو حدث في الدنيا ، وما قاد أهله
إلى النار فهو كبير . وأما الصغير من الذنوب فلم نوقف عليه وليس هو بشيء محدود
إلا أنه ما دون الكبائر فهو صغير . ولم يبح الله تبارك وتعالى شيئاً من الذنوب
بل حرّمها وزجر عنها . وكل ذنب قصد العبد إلى فعله وهو يعلم تحريمه وواقعه ،
وهو ذاكر حرّمته فلأو أ أكثر ، فليس ذلك بصغير .

وإذا أصاب الذنب الصغير^(١) من لا ولاية له لزم فاعله البراءة من حين
مواقفه للذنب ، والسيئات التي يكفرها الله هي ما دون الكبائر من الذنوب التي
تكون بين العبد وبين ربه التي يدين العبد بالتوبة منها في أصل ما دانه ولا يدين
بالإصرار عليها والاستحلال لها مثل النظرة والقبلة ، فذلك يكفره الله تعالى .
وأما الحقوق التي للعباد فلا يكفرها إلا أدائها إلى أهلها ، ومن واقع ذنباً صغيراً
فلا يبرأ منه حتى يستتاب ، فإن تاب وإلا رى منه ، كان المذنب ولياً
أو غير ولي .

(١) كذا بالأصل والطاهر غيره لأن مرتكب الصغير لا يعاجل بالبراءة حتى يصير يكون قد
ارتكب الكبير بالإصرار والله مبي على قول من قال ليس فيما يعنى به الله صغير .

وقال أبو مودود : ومن دين المسلمين أن كل عامل بكيرة من المعاصي ،
أو مقيم على صغيرة ، أو قاتل على الله بخلاف الحق الذي أنزله الله في كتابه
أو في سنة نبيه محمد ﷺ . وما دأبوا به فهو ضال كافر حتى يتوب .

وقال محبوب رحمه الله : ومن دين المسلمين أن من عصى الله بكيرة أو صغيرة ،
وأصر عليها ، تهاوناً ، ولم يقب منها مسكبراً أدخله الله النار ، ومن جاء بذنوب
أمثال الجبال وتاب منها تاب الله عليه . وقال : من عمل عملاً من الكبائر جاءه آلام
فأت قبل أن يتوب من ذلك العمل مات هالكا .

ولا يجوز أن يقال ، إن المسلمين قد أجمعوا على البراءة من فلان بعينه ،
ويجوز أن يقال إن المسلمين قد أجمعوا على الحدث الواقع من فلان ، فمن صح منه
ذلك الحدث فعليه أن يبرأ من ذلك الحدث ، وإذا كان ذلك الحدث مكفراً .

وسئل أبو سعيد ، رحمه الله ، عن الولي إذا عمل عملاً تجب به عليه البراءة
هل يلتمس له عذر من قبل البراءة منه أم يبرأ منه ثم يستتاب بعد ذلك ؟ قال :
إذا أتى بما يكون له فيه مخرج بوجه من الوجوه فهو على حالته ، ولا تغتم له عثرة
ولا يتجسس له فيه عن عورة حتى يأتي بما لا مخرج له من الباطل فيبرأ منه .
ثم يستتاب من ذلك فإن تاب رجع إلى ولايته من حينه ، وإن لم يقب برئ منه
ومضى إلى البراءة منه ، وهذا الفصل يقتضي جميع حقوق الله التي يكون فيها
الحق لله وحده كالصلاة والصيام وأشياء ذلك .

وأما إذا كان الحكم في الذي أتى به لله ولعباده كتقتل النفس الملهة أو من

أهل الذمة ممن لا يجوز قتله إلا بحق قتلته قاتل من المسلمين ممن قد تقدمت له
الولاية مع من عين ذلك ولم يعرف بما أتى ذلك فقول ، إن وليه على ولايته
لا تزول عنه أبداً حتى يعلم أنه باطل ، وقول ، إن الدماء محرمة محجورة حتى يعلم
أن وليه أنى بحق فهو يبرأ منه لموضع حجر ذلك ، ودخول حقوق المخلوقين فيه
ولموضع زوال الحجة من أتى ذلك .

فيل له فإنى أسئيب ولئلى ، أن يكف عما ارتكب من المعصية التى وجبت
عليه فيها البراءة ، فقال : لا أتوب ، قال : إن كان هذا الولى من الأئمة المشهورين
الذين قد وجبت لهم الولاية بالشهرة على أهل الدار لا يجوز إظهار البراءة منه
عند أحد ممن يستحق ولايته عاينه بالشهرة حتى يعلم من أحد أنه قد علم من هذا
الولى كلفه فيه من الحدث الذى يستحق به البراءة عنده ، ومن أظهر البراءة من
أحد قد استحق الولاية على أهل الدار فقد أباح البراءة من نفسه وكان من الفاسقين
ولو كان فى علمه عند الله من الصادقين . كما قال الله تعالى : لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ
بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَإِذَا لَمْ يَأْتُوا بِالشَّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَافِرُونَ ،
فى أحكام دينه ، والبراءة أعظم من القذف . ونال ^(١) النبى ﷺ ، خلع المؤمن
كقتله ، ومن خلع مؤمناً كمن قتله .

(١) هذا الحديث مشهور فى كتب أشياخنا ولم أجده فى كتب الحديث ونظيره الأثر المشهور
فى كتبهم البراءة وحده السيف سيان ومعناهم فى ذلك أن من شأهد مرتكب كبيرة فلا يبرأ منه حتى
يتيقن أنها كبيرة بالإجماع كما لا يحل قتل مستحق القتل إلا بصحة توجب قتله بالإجماع هذا ما يظهر لى
من معانى الحديث والأثر .

وفي الأثر ، أن البراءة السر بالسر والجهر بالجهر ، وكل مشكوك فيه موقوف عنه ، ومن شهر كفره كانت البراءة منه بالجهر ، وإن تاب سرّاً قبلت توبته ، وكان على من علم توبته أن يتولاه سرّاً : وإن شهرت توبته وظهر فضله وجبت ولايته بالشهرة ، فإن أحدث أيضاً حدثاً كانت البراءة منه بالسر لمن علم ذلك ، والولاية له بالجهر حتى يعلم المتولى مثل ما علم المتبرئ أو تقضى الشهرة بكفره ، ويكون حدثه المكفر شahrّاً ، وإن لم يقض عليه حدث بالسفر ولا يثبت له اسم الإيمان وأشكل أمره فالبراءة محجورة منه بالجبر ، والوقوف فيه واسع في الجهر ، ولا محب أن يجبر بولاية مشكوك فيه وأحكامه موقوفة وإن تولاه متول بالجهر كان ذلك صواباً ، لأن الإسلام يعلم ولا يعلم ، وأحكام الولاية ثابتة ما لم يصح حدث مكفر ، وهذه الفصول تقتضي الولاية في الأئمة المنصوبين وفي أعلام المسلمين في الدين ، وأما من كان من ضعفاء المسلمين الذين قد وجبت ولايتهم على بعض ولم تجب على بعض ، وإتمام الولاية فيهم بالحجة والخبرة فإن الحكم في هؤلاء خاص لمن علمهم وعلم منهم ما يجب به الولاية ، فإذا أحدث منهم محدث حدثاً وعلم منهم ذلك ممن وجبت له معه الولاية فالحكم فيه على ما وصفناه أن عليه أن يبرأ منه ، ثم يستقيمه من ذلك ، فإن لم يتب مضى على البراءة منه ، ثم لا يسهه أن يظهر منه البراءة إلى أحد ممن يعلم أنه يتولاه ، وليس محجوراً عليه البراءة منه حتى يعلم أنه تولاه ، لأن حكمه خاص فيمن علم منه ذلك بمينه .

وقال بعض المسلمين إنه لا يجبر بالبراءة منه إلا مع من علم أنه لا يتولاه لأنه لو جهر بالبراءة منه فوافق ذلك مع من يتولاه كان قد أباح البراءة من نفسه من

حيث لا يعلم ، وقال بعض إن إظهار البراءة مع من لا يعلم أنه يتولاه أو لا يتولى صغير من ذنوبه . وأما أنا فأحب أن لا يظهر البراءة من أحد من قد استحق البراءة معه ممن استحق اسم الإسلام حتى يعلم أن الذي يبرأ معه لا يتولاه أو يبرأ منه معه ، ولا يتولاه أو يبرأ منه مثل براءته فإن برئ منه مع أحد لا يعلم أنه قد لزمه ولايته بحكم حق ولم يغير ذلك عليه لك المتبرئ معه ولا أدعى ولاية المتبرئ منه ، ولا علمت أن المتبرئ معه من المتبرئين منه يتولى المتبرئ منه ، ولا نقول أنه أتى صغيرة ولا كبيرة ، لأن الحكم في الخصوص غير الحكم في المجموع .

ومن سئل عن من له ولاية معه ، فقيل إنه لا يسمعه أن يكتم عليه فيه ، وقيل فيمن رأى من وليه الذي قد ثبت عليه ولايته أمور كردها منه ، ما لم يستحق بذلك كفراً بإصرار على صغيرة ولا ركوب كبيرة ، إلا أنه كره ولايته لما رأى من أخلاقه التي كردها منه ، أن له أن يترك ولايته على ولايته له في الشريطة إن كانت تلزمه فيما لا يسمعه ، ولم يك قاصدا لترك الولاية على تعطيل حق قد ثبت عليه ، وإنما هو دأب من الباطل إلى موافقة الحق ، لأن الولي لا يتولى إلا طيباً يصطفيه لنفسه ، لأن الولي هو الصفوة من الناس يصطفونها لنفسه ، ولا يدعى أن يكون إلا فيما لا يشك فيه فإذا وقعت في غير موضعها بأحد الأسباب التي قد تضي في أحكام أمره فيها لم يضق عليه ذلك عندى ، أن ينظر لنفسه ما هو أسلم لها ، فإذا كان هذا في حالة من لو لم يكن قد تولاه لم تطب نفسه بولايته لم يضق عليه أن يتسكع عن ولايته على شريطة ولايته ولم يضق

عليه الإقامة على ولايته . على ما قد أثبتنا له على شريطة تركها ، إن كان قد استحق تركها معه على شريطة البراءة منه في الجملة ، إذا لم تطب ولايته له ، كما لا يشك فيه ولم يطب له تركها مما لا يشك فيه مما لا يستحق في الحكم .

وفي بعض القول أنه إذا ثبتت ولايته عليه وجه صحيح ثبتت عليه في الحكم لم يكن له تركها في الحكم إلا محدث يصح عليه في الحكم من ركوب الكبيرة أو الإصرار على الصغيرة ولا ينتقل عن ولايته إلى براءة يستحقها .

وقال بشير من كان له ولاية ثم كان منه ما يكرهه المسلمون من غير أن تجب به براءة ، أنه يجوز الوقوف عنه لمن رأى منه ذلك .

وقال محمد بن محبوب رحمه الله مثل قوله .

وقال أبو سعيد رحمه الله فيمن كان في علم الله تبارك وتعالى من عباده ولياً له في سابق دله ، وهو يرتكب المعاصي في الدنيا ، فقول ، إنه ولي الله على كل حال ، لا يتحول علم الله فيه من حال إلى حال ، لأنه سبق علم الله فيه أنه ولي ، فلا يعادى وليه .

وقول ، إنه يعادى في حين موافقته للمعصية ويوالى في حين خروجه من المعصية إلى الطاعة ، لأن الله تعالى لا يرضى لعباده الكفر ، ولا يرضى منهم إلا الإيمان والطاعة ، وعلم الله سابق لا يتحول ولا يكون إلا ما علم الله .

وقول ، أنه إذا كان في علم الله أنه من أهل ولايته فلا يعترض على الله

في شيء من أحكامه ولا يسأل عن شيء من فعله . وليس هذا الاختلاف من أهل العلم يتعاطون علم الله المكنون ، ولا يحوز هذا على هذه النية وإنما هذا على ما ظهر لهم من ظاهر الأحكام التماساً منهم لرضاه وخروجاً منهم من حكم ما لزمهم من التعدد في ذلك على سبيل ظاهر أحكام الله في عباده .

فصل

قال أبو سعيد رحمه الله: والذي يلزم فرض ولايته هو الذي يوالى في الله أدل طاعته في شريعة دينه واعتقاد إرادته ، علمهم أو جهلهم ، وأن يميز بين أدل الحق والباطل ، وبين أهل الضلال وأهل الهدى ، إذ قد تآم في عقله ، أن الله قد تعبد به بولاية أهل طاعته والبراءة من أهل معصيته ولا فرق بينهم معه إلا بالتماس معرفة ذلك بالفرق بينهم واتباع سبيل المهتدين منهم ، وذلك فرض لازم عليه لقول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴾ . وقال : ﴿ وَمَنْ يَتَّبِعْ ذُرِّيَّتِي سَبِيلَ الْمُؤْمِنِينَ تُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَتُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾ .

فطاعة الله العمل بكتابه ، وطاعة رسوله محمد ﷺ إتباع سنته ، وطاعة أولى الأمر القسليم للأئمة المنصوبين اللازمة طاعتهم في أعناق العباد ، فلوا أو كثروا ، لا تمت حججهم كثرة أدل الباطل ولا يضعف حججهم قوة أهل الضلال ، بل حججهم هي القارة ودعوتهم هي الظاهرة ، وعلى الجميع اتباعهم ، وإن كانت يد الباطل غالبية أو كانت يد المؤمنين وأيدي أهل الخلاف لهم متكافئة ، وكل منهم يظهر التعبد بما يدين به فيحوز ذلك بلا أن يؤخذ في ذلك على يده لزم أهل الباطل أن يميزوا بين الحق والباطل ، وما بين أهل الحق وأهل الضلال إذا قامت الحجة في عقله

أنه ليس له أن يقبل الباطل ، وعليه أن يلتزم الحق ويعمل به فيما تعبد به الله . به مما هو جادل به في تأدية فرائض الله عليه ، ومزايلة حرمان الله التي حرما الله عليه . ولو إن كان جاهلاً فإذا قامت عليه حجة العالم بما إذا بلغ إليه معرفته مما شهر من عدل العالم وفضله وموافقته للحق المهدى . بما ظهر من صدقه وعدله . بما لو بلغ إلى علم عالم لزمه الولاية له وضاف عليه جهل ما قامت به الحجة عليه من ولاية من أمر الله بولايته وطاعته فبما جملة الله له من الطاعة فبما أولاه من هدايته ، ولا يسع جهل الإمام من جهله قيام^(١) تقوم به الحجة مع من علمها من العالمين بها وبأحكامها فمن هاعنا لزمه البحث والسؤال حتى يتولى أهل الهدى ويعادى أهل الضلال والمعنى من أهل عصره ، لأنه إذا وجد الناس مختلفين اختلافا لا يسعه مجامعة الجميع على ذلك ، ولا تسعه مفارقة الجميع فيكون قد فارق المهتدين ، لزمه الالتباس والبحث عن الأصل فيما اختلفوا فيه من الإتيان لأنه غير مهمل ، فإذا اطمأن قلبه مع هداية الله له إلى الحقين من المختلفين . وقد قامت عليه وله الحجة . بما فرق في علمه وتبين في عقله من ضلالة الضال وهداية المهتدى وقد لزمته الحجة مع ذلك ولا عذر له في الشك من الحقين من أجل خلاف المخالفين لهم ، ولو كان ذلك كذلك ما صحت دعوة المسلمين في ثيف بوسمين فرفة من المبتدعين بكل منهم يدعى لنفسه الهدى ، ويدعى سبيل السعداء وأن من خالفه ضل عن الحق واعتدى وليس ذلك إلى قول المختلفين ، وإنما ذلك لمن هداه الله لسبيل المتقين ، فمن

(١) كذا في الأصول كلها والمعنى لا يسع جهل إمام زمان كل متعبد لأنه لا يخلو إما أن يكون عادلا فيتولاه أو جائرا فيجتنبه ويحذر منه ويبرأ منه ويفره ما بعده .

قامت له الحجة على من جهله أو علمه فلا عذر لجأ لجهله . قال الله تعالى : ﴿فَهَدَىٰ
اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ﴾ . ولا هداية إلا من الله .

وسئل أبو عيسى الخراساني عن دخل بيت قوم بغير إذ بهم . قال ليس ذلك
عندي أنه من الصغائر ولا من الكبائر ولا يبرأ منه ولا يتولى ويوقف عنه حتى
يستتاب من ذلك ، وإن مات في منزل القوم قبل أن يستتاب فيوقف عنه ، لعله
قد ندم حين دخل ومات ولو لم يخرج . والولى إذا أتى صغيرة لم يبرأ منه حتى
يستتاب ، والصغيرة مثل النظرة والكذبة وما كان دون الكبائر ، وإن مات
قبل أن يستتاب ويعرف حاله وقف عنه .

وقال أبو عيسى : ليس على من أتى صغيرة من الذنوب وقوف حتى يستتاب ،
وهو على ولايته ، ولا يحكم بشهادته حتى يستتاب ، فإن تاب قبلت شهادته التي
كان قد شهد بها وولايته ، وصار بمنزلة التي كان عليها من حكم الولاية ، وإن
أبى وأصر أخلع وبرى منه ، وإن مات قبل أن يستتاب وقف عنه ، وإن واقع
شيئاً من الكبائر من قبل أن يشهد ومن بعد ما شهد فلا تقبل شهادته ، وإن تاب
رجع إلى ولايته وقبالت شهادته فيما يستأنف . والكبائر لا يحكم على من أتى بها
بالملاكة في حال مباشرته إياها ، والصغائر لا يحكم عليه إلا إذا أصر صاحبها عليها
وأبى عن التوبة منها .

وقيل ، إما كان المسلمون يتولون رجلاً ، ثم كان منه أشياء كرهها المسلمون
غير أنه إذا دعى أجاب ، وإذا عوتب رجع ، فإدام على مذاهو من المسلمين ، وإن

رأوا منه التخاطب وما لا ينبغي كفوا عنه ولم يتولوه ولم يبرأوا منه ، فإن تولاه أحد أمروه بالكف عنه ، وإن تولاه لم يكن للمسلمين عليه سبيل في ذلك ، وهو في ولايتهم ما لم يتول من برئوا منه .

وقال أبو سفيان رحمه الله : كانت امرأة من المسلمين فاضلة مات أخ لها ، وكان مخالفاً للمسلمين ، فحزنت عليه ، فقال لها ابها : يا أماء لو استغفرت له عسى كان يذهب عنك بعض الذي تجدين ، فقالت : يا بني إن استغفاري له يضرني ولا ينفعه .

فصل

قال بشير : لو أن رجلاً سمع أن فلاناً فعل كذا وكذا مما يكفر به من فعله لكان عليه أن يقول ويعتقد إن كان هذا الفعل صحيحاً فأما برئ منه. وإذا وقع الحدث المكفر وعرف معناه ، وهو مما يسع جهله فعلى من سمعه بالصحة وعرف معناه البراءة ممن ركب .

وقال غيره : إذا كان ذلك مما لا يسع جهله ، لأن الحدث بالاستحلال يبرأ ممن يحرم حده وأما إذا سمعه وصح معه ولم يعرف معناه فليس عليه أن يبرأ لأنه لا يعرف معنى ذلك ولا ما هو ، لأن الحجة لا تقوم إلا بمعرفة المعاني .

وقال بشير : يجوز الشك في المستعطين للكفر لمن يعلم أنه كفر حتى تقوم عليه الحجة بأن ذلك الحدث كفر ، والحجة جماعة المسلمين الذين ليس له أن يرد قولهم عليهم في قيام الحجة ، ولا يجوز لأحد أن يقف عن رجل قد كفر وهو يعلم كفره .

وعمالا يذر العباد بجمله والشك فيه أن تنتهك المحارم على استعمال من أهلها لها وينونة فيها لمن علم حرمة الحدث، وكل متول لحدث على حدث مكفر فهو محدث مثله . والشاك في ضلالهما على تحريم المحدث لركوب الحدث مسلم حتى تقوم عليه الحجة، فإذا قامت عليه الحجة فشك فيها ولم يبرأ من ركب الحرام ذلك، وذلك مثل الذي علم أن الله حرم شيئاً من الأشياء في كتابه ، ثم سمع من زعم أن ذلك الشيء حلال فقد وجبت تخطئته والبراءة منه ، ومن شك فيه بعد علمه باستحلال له وقيام الحجة عليه هلك ولا عذر له في شكه ، ومن هذا لم يحز الشك في الإسلام .

ومن ركب معصية أو أحدث حدثاً لم يدر ما هو مستحل له أو محرم ولا ما يبلغ به فاعله ولم يسمعه يدعى على الله شيئاً فإنه يسهه الإمساك عنه ولا يتولاه ولا يبرأ منه إذا لم يكن له ولياً من قبل ، فإن قامت عليه الحجة أن ذلك الشيء حرام على من فعله فعليه البراءة منه ، وإن علم أن ذلك حرام ولم يعلم أن من ركب مثل ذلك يبرأ منه وسعه الوقوف حتى يسأل عن حكم ما يلزمه مما قد صحب معه من ذلك ، فإن أفتاه معه مفت بعد السؤال أو قامت عليه الحجة بأن ذلك الشيء مكفر لراكبه وأن البراءة واجبة عليه فعليه البراءة ممن أحدث ذلك الحدث ، ولا يسهه الشك بعد قيام الحجة .

وقيل إن أبا عبيدة قال : إن من كانت له ولاية فلا يبرأ منه حتى يرى منه مثل شعاع الشمس من الحجة الصحيحة من أنب وعد الله عليه للنار في الآخرة وحداً في الدنيا .

فصل

وأما أحكام الولاية والبراءة على الحقيقة فذلك جميع ما صح بالحقيقة التي لا يجوز تكذيبها ولا الشكر فيها ، وذلك ما صح في كتاب من كتب الله تعالى في أحد بعينه أو باسمه أو صفته ، أنه عدو لله أو ولي لله أو أنه مؤمن ، أو بالتظاهر أنه كافر أو من أهل النار ، أو على لسان رسول من رسل الله صلوات الله عليهم ، ولم يرتب في ذلك من عرفه أنه من كتب الله أو أنه غير زائد فيه أهل ذلك الكتاب من أعداء الله ولا منقوص منه فهو حجة على من عرفه ، كما قد أجمع أهل الصلاة على كتابهم ، أنهم لا يزيدون في تنزيله ولا ينقصون ، وإن كانوا غير مأمونين على دين الله وتحريف تأويل كتابه فإنه لا يجوز عليهم دخول التوهم أنهم يقصدون إلى الزيادة والنقصان ولا الإبطال ولا الكتمان بتنزيله ، ولم يصح ذلك إلا لمن خرج من حد الإقرار إلى حد الإنكار ، ولم يؤمن على تأويل ولا تنزيل إلا من عرف شيئاً من التنزيل ولا التأويل من كتابنا هذا وبأن له عدله وصوابه ، وإلا فلا يكون التهم حجة في شيء إذا كان متهما فيه ، كما ادعت اليهود والنصارى والصابئون مما في أيديهم أنه من التوراة والإنجيل والزبور ، وقد عرفوا بالنقص له وكماله والزيادة فيه ، فلاجل هذا لم يكن قولهم حجة في ذلك إلا أن يعلم صواب ذلك مما لا شك فيه ولا ريب ، أو يكون شيء موافقا للكتاب أو السنة فهناك يجوز قبول قولهم في ذلك ، إلا أن يأتوا بما لا يسع جهله من صفة الله أو وعده أو وعيده ، وإثبات أسمائه وتوحيده ، فإن ذلك حجة من جميع ما جاء به

ونطق به من العبرين ، ولا نعلم أن أحدا إلى وقتنا هذا من أهل قبلتنا أنكر شيئا من التنزيل ولا زاد شيئا من المكتوب على الادعاء أنه من عند الله . ولا أنقص منه شيئا على وجه الادعاء أنه ليس من عند الله ، فجميع أهل الإقرار مأمونون على التنزيل ، مقبول عنهم ، يتعلم منهم ويعلمونه ، وهم أهل التنزيل والإقرار بالتنزيل ، ولا يجوز أن يمنعوا شيئا من التنزيل ، ولا يهتمون في شيء منه إلا أن يصح من أحد من أهل الإقرار أنه يحرف التنزيل أو يكتمه ، أو يزيد فيه أو ينقص منه ومن كان بمنزلة أجرى عليه حكمها .

فصل

رجعنا إلى معنى أول الفصل .

كذلك أحكام السعادة في السعداء ، مثل ما صحح عن الله تعالى في سعادة امرأة فرعون ، ومريم بنت عمران ، وما صحح في النبيين المرسلين المسمين في كتاب الله عز وجل ، وكل هذا من أحكام الحقيقة بسعادة هؤلاء ، ولا يجوز لمن علم من كتاب الله بأى وجه بلغ إليه علم ذلك ولم يشك فيه ولم يرتب .

فصل

ومن آمن بالله والأنبياء صلوات الله عليهم في الجملة ، ثم سمع بذكر واحد منهم ، فشك فيه ، ولم يعلم أنه نبي وسعه ذلك إذا كان يؤمن بجميع الأنبياء ، ومن آمن بالقرآن ، ثم سمعه يتلى ، فجهل شيئا منه ، أنه لا يسعه جهله إذا شك بعد أن سمع ثلاث آيات بنظمهن ، لأن الأنبياء ليس على أسمائهم أدلة تقطع العذر ،

والقرآن دليل نفسه ، لأن نظمه معجز مع ما يتضمنه من المعاني وأخبار الغيب .

ومن قال إن النبي ﷺ ليس من قریش ولكنه من الحبش ، أو ليس من مكة ولكنه من الصين ، أو بلاد الزيج ، أو قال ، إنه لم يمت ولكنه رفع إلى السماء كما رفع عيسى بن مريم صلوات الله عليهما فلا يبلغ به ذلك إلى الشرك إذا أقر بإثبات رسالته واسمه ونسبه ولكنه يخلع ويبرأ منه ، ومن أنكر الرجم وأقر بجميع ما جاء من عند الله فلا يبلغ به إنكاره ذلك من الشرك إذا لم يحدد التنزيل ولكنه يكون منافقا كافر نعمة ، ومن دان بدين القدرية أو المرجئة أو الأزارقة أو الراضية وخطأ من خالفه ، واستحل دم من قال بغير قوله فعلى كل من علم ذلك منه وعلم الحكم فيه البراءة منه : ومن علم بحديثه ولم يعلم الحكم فيه ، فقول لا يسهه إلا البراءة منه ، وقول واسع له حتى تقوم عليه الحجة ، والحجة جماعة المسلمين الذين ليس له رد قولهم ، وإن كان حدثه على التحريم منه فوقف عنه واقف فعلم حدثه من جهل الحكم فيه وسعه الوقوف حتى تقوم عليه الحجة كما ذكرنا وعليه السؤال عن معرفة ما يجب عليه في الحكم ، فإن أفتاه فقيه من المسلمين ، أن راكب ذلك يستحق البراءة فعليه الحكم ، وأما المستحل فيبرأ منه من علم منه ذلك ، ولا يسع جهل ضلاله ، وقول يسع الوقوف عنه حتى تقوم عليه الحجة .

وقال محبوب رحمه الله : من دعى إلى الإسلام ، وقيل له من همل بكذا وكذا فهو مسلم ، ومن همل بكذا وكذا فهو كافر ، ومن همل بكذا وكذا فهو منافق ، فأقر بذلك في الجملة فهو مسلم يتولى ، وقد يكون من المسلمين من لا يعرف ما يكفر به أهل للمعاصي حتى يخبر بذلك وهو مسلم عند المسلمين .

وقال محمد بن محبوب : تجب الولاية على الموافقة للمسلمين فيما دانوا به لله من القول والعمل .

وقيل : إنه لما خرج عبد الوهاب بن جيفر بكتاب محمد بن عبد الله وأصحابه يطعنون على شبيب فوصل إلى الأشياخ بمكة فقال المعتز بن هامة : إن البراءة منه وحده سيف سواء ، يريد أنه لا يبرأ منه حتى يحل دمه . وذلك في الأئمة .

وقال هاشم : سأل موسى بن أبي جابر الربيع عن أهل عمان واختلافهم في شبيب ، فقال الربيع : من تولاه فتولوه ومن برئ منه فابرأوا منه . قال هاشم للربيع : ما تقول في بشير ؟ قال : هو صاحب ولا يخالف علي ، قال : أنتم أعلم بأهل بلادكم ، قال هاشم : وكره بشير الكف ، وقال : لا تفعل ، يتولاه بشير وأهل الحق . وكان رأى هاشم الكف لأجل الألفة .

وقيل للفضل بن الحواري فيما اختلفوا فيه من أمر شبيب ، قيل : كان جابياً يجبي القرى وإذا قدم السلطان تركها واعتزل .

وقال أبو معاوية ، رحمه الله : والذي تجب به الولاية عند المسلمين المسمى بالإسلام والإقرار بجملته وأداء الفرائض واجتناب المحارم من القول والعمل ، فمن عرف منه هذه الخصال وجبت له الولاية والحجة والاستغفار في الحيا والمات . وأما عامة أهل الإقرار فهم على ثلاثة أصناف ، فمن عرفنا منه خيراً توليناه ، وأحبيناه ، ومن عرفناه بشر برئنا منه وأبغضناه ، ومن لم نعرف منه شيئاً وكلنا أمره إلى الله . والناس عندنا بمنزلة الوقوف حتى نعلم منهم أمراً تجب فيه ولايتهم

أو البراءة منهم ومن وجبت ولايته عند المسلمين فلا يخرجها منهم إلا حدث يخرجهم من الإسلام إلى انتهاك كبيرة ، أو ترك فريضة أو يأتى ذنباً من الذنوب التي يجب فيها وعيد فيصبر عليه .

ويروى عن النبي ﷺ أنه قال : « لا صغيرة مع إصرار ، ولا كبيرة مع توبة واستغفار » ، وقيل : إن من علم من نفسه حدثاً تجب به البراءة عند المسلمين فبرئ منه رجل على حدثه ذلك فعليه أن يتولى ذلك الرجل على براءته منه للحدث الذي أحدثه ، فإن تاب هذا الحدث وأصلح فسمع بعد ذلك ذلك الرجل الذي كان يبرأ منه ثم على براءته منه بعد توبته فليس له أن يبرأ منه لأجل براءته منه ، ولكنه يعلم أنه قد تاب واستغفر الله عما كان قد عرف منه من الكفر ، فإن برئ منه بعد ذلك برئ هو منه على براءته منه بعد ذلك .

وقال محبوب رحمه الله : من ركب الكبائر بجهل أو بعلم ومات قبل أن يتوب مات هالكا . وعن أبي عبد الله فيمن سرق أو زنا أو قتل أو قذف أو شرب خمر أو سكر من النبيذ أو شرب من نبيذ الجر فإنه يبرأ منه في وقت ركوبه ، وإن كانت له من قبل ولاية فإنه يستتاب ، فإن تاب قبل منه وإن أصر برئ منه ، وإن لم تكن له ولاية لم يستتب ويبرأ منه حين ركوبه شيئاً من الكبائر . وإن كان قوم لهم ولاية اجتمعوا على النبيذ وتداعوا له أن ولايتهم لا تسقط حتى يعلم منهم أنهم يشربون نبيذاً حراماً أو أنهم يديرون القداح فيما بينهم ، أو يعلم أنهم يشربون حتى تغير عقولهم ، فإذا كان منهم ذلك أو شيء منه

(١) رواه في مسند الفردوس عن ابن عباس مع تقديم وتأخير .

فإنهم يستتابون من ذلك ، فإن تركوا ذلك وتابوا منه كانوا على ولايتهم ، وإن لم يتوبوا من ذلك سقطت ولايتهم ولم تقبل شهادتهم .

وقال أبو المؤثر رحمه الله في قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ ﴾ ، أن فيهم المؤمن والراجع عن الإيمان فجعل الرضوان للمؤمنين خاصة لأن الله قال : لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ، ولم يقل الذين يبايعونك تحت الشجرة ، ولو قال كذلك لاستحقوا كلهم الإيمان والرضوان . ويان ذلك في قوله تعالى : ﴿ إِنْ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّا بِنَكَثِهِ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَمُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ .

فصل

وقيل في رجل تولى رجلاً على قلة علم منه بالولاية والبراءة ، فإذا خالطه عرفه أنه ممن لا يستحق الولاية ، أنه لا يجوز له الوقوف عن ولايته حتى ينصحه ويستتبعه فإن تاب قبل منه وإن أصر برى منه إلا أن يكون على حالة لا ينبغي أن يتولاه عليهما ثم أبصر بعد ذلك الوجه فيه ، فاجتمع إلى الوقوف عنه ولا يستتبعه .

وقيل في الولي إذا رأى منكراً مما لا اختلاف فيه أنه منكراً فترك الإنكار ، وهو يقدر عليه بغير عذر ، أنه يبرأ منه ، ثم يستتاب من ذلك ، فإن تاب رجع إلى ولايته ، وإن أصر مضى على البراءة ولا يعجل عليه ببراءة ولا وقوف حتى

يأتى من الأمور ما لا يحتمل له فيه مخرج من مخارج الحق بوجه من الوجوه
 فينزل حيث أنزله الحق ، لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فريضة على من
 قدر على ذلك ، ومن ضيّع فريضة بعد القدرة على أدائها بغير عذر فقد واقع كبيرة ،
 إلا أنه لا يخلف على مسلم حتى يأتى بما لا مخرج له من الباطل بوجه من الوجوه ،
 وأكثر ما يتأكد فرض الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على من
 له القوة والسلطان بالحق إذا كانوا فى موضع فيه دعوة الإسلام ظاهرة ، ويد
 المسلمين فيه قاهرة ، لم يسع من وافق ذلك ممن له يد على الإنكار ببسطة إلا أن
 يغير ما يرى من المنكرات بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ،
 فإن لم يفعل . فعن محمد محبوب رحمه الله أنه لا يجعل على البراءة منه وترك
 ولايته ، وقد وقف المسلمون عن قطع البراءة ممن لم يظهر منه انتطاع عذر ، ثم
 هنالك يخلف عليه بغيره بالسكفر ، ومن سمع منه أنه يقف عن من قد أجمع على
 البراءة من المسلمين من أئمة السلف ، وقال : لم يصح معى حديثه الذى قد برى منه
 المسلمون عليه ، فإذا احتمل صدق ما يقوله بوجه من الوجوه فهو على ولايته ما لم
 يبرأ من أحد من المسلمين من أجل براءتهم من ذلك الإمام أو يقف عن أحد من
 المسلمين ، أو من علمائهم من أجل براءتهم منه ، فإن كان يتولى هذا الذى قد برى
 المسلمون منه وهو يتولى هذا الذى برى المسلمون منه فلا يستقيم أن يتولاه ويتولى
 المتبرئين منه لأن حدث هذا الإمام كان شامراً .

وقد يوجد عن أبي معاوية رحمه الله إنه قال لو نشأ ناشئ بأرض العراق وسمع
 بفضائل أحد من أئمة أهل الضلال ولم يسمع بأحداثه جازت له ولايته ، فإن سمع

بعد ذلك من يبرأ منه غير أن تقوم عليه حجة بكفره كان عليه أن يبرأ ممن برئ منه فإذا قامت عليه الحجة بالشهادة على كفره كان عليه أن يبرأ منه ويتولى التبرئين منه ، ولا بد له من إحدى هاتين الحالتين ، إما أن يتولى بما قد رخص المسلمون من ولايته ما لم تقم عليه الحجة بصحة أحداثه فتحرم ولايته وتجب البراءة منه وإما أن يكون جاحلاً بفضله وإحداثه فليس له أن يتولى بالجهل ولا أن يبرأ من المسلمين من أجل براءتهم منه ، ووقف عن ولايته وعداوته ما لم تقم عليه الحجة بمعرفة كفره وانقطاع عذره فهو مسلم في الولاية ، وإذا لم يعلم أنه تولاه بحق يمكن له . وعلم أنه لا يسهه أن يجمع ولايته وولاية من تبرأ منه بغير حق يقوم له في الإسلام ، فإن قبل ذلك ورجع إلى الحق قبل منه ، وإن أبى إلا ولايته وولاية من برئ منه بغير حق فلا يسهه ذلك ويبرأ منه ، وأما ما لم يعلم أنه يتولاه ويتولى من برئ منه فهو أوسع له عند من امتحن بولايته إذا احتتمل إنه تولاه بوجه من وجوه الحق فيما غاب عن وليه هذا ، وأما إذا أظهر تولاه على سبيل ما تولاه أهل الخلاف من تصويبهم لباطله باتباع الهوى وبمخالفة أحكام أهل التقوى ، أو تبين أنه تولاه بغير حق ، والولاية على الاختصار أن يقول: أتولى من تولاه الله ورسوله والمسلمون ، وأبرأ ممن برئ الله ورسوله والمسلمون ، وكل من كان في نفسه من أحد ريب ولا يتولاه فالوقوف عنه أولى به .

فصل

قال محبوب : إن الأشياخ كانوا إذا جاءهم من يريد الدخول في الإسلام يردونه حتى يروا حرصه ، فإن رأوه مستحقا له أدخلوه فيه فإذا قبله تولوه ، وقال بالوضاح : لا أحب أن يرد أحد يريد الدخول في الإسلام بعد ظهور الإسلام ، ومن دخل في الإسلام وعلم منه خير قبلت شهادته بعد ذلك بيوم أو يومين .

وعن جابر بن يحيى في رجل له ولاية عند رجلين ، فاطلع منه أحدهما على حدث مكفر وأصر عليه فبرى منه على ذلك سرًا ، ثم إن الرجل الآخر اطلع على هذا الرجل المحدث أنه همل مكفرة أخرى بعد ذلك بشهر أو سنة أو أقل أو أكثر وأصر عليها فبرى منه وليه الآخر على هذا الحدث الأخير ، فقال الذي برى منه أولًا لوليه الآخر ، إني كنت أبرأ منه من قبل على حدث كان منه ، وسترت ذلك منك لأنك لم تطلع على ذلك ، وأنا أبرأ منه ، فقال لوليه الذي برى منه آخر : أنت برئت من ولي فتب بما قلت ، فقال الأول لا أفعل ، أنه لا سبيل على المتبري أولًا للآخر ، لأنه لم يظهر البراءة منه إلا في حال كفره .

وقال ابن محبوب : في رجل شهد جنازة لرجل لم يعرف له ولاية حتى وقعت له ولاية عند الصلاة على الجنازة فلم يتولها فإنه ينبغي له أن يتولاه إذا تولاه عنده رجل أو امرأة معه في الولاية فإذا لم يفعل فيستغفر له الله .

قال أبو الحسن : والنية في الذي أتبرأ منه هو التبرؤ من فعله المحرم والتخطئة له وتضليله على فعله ومفارقته له ، وإن لمعه وقبحه وشتمه فلا بأس عليه من ذلك .

وعن القاضي أبي زكريا في رجل يتوب إلى الله من كل معصية ، ثم يعود
يعصى ، ثم يندم ، ويتوب ، ثم تمضي عليه أيام ، ثم يواقع معصية أخرى ، ثم يندم
ويتوب ، فقيل إن لهذا الرجل أن يتولى نفسه إذا تاب ولا يبرأ من نفسه ، ولو كان
مقيما على المعصية ، ولكن يتولاها بالإقلاع عن المعصية ، لا يقيم عليها طرفة عين
وينوى ويعتقد أنه لا يعود إلى شيء من المعاصي ويدعو لنفسه بجميع ما يحتاج إليه
من حوائج الدنيا والآخرة ، وينوى قضاء جميع ما عليه من الحقوق متى قدر على
ذلك ، واختلف في المصير ، فقول إنه يتولى نفسه ، وقول لا يتولاها والله أعلم
وبه التوفيق .



القول الثاني

في الوقوف عن الولاية والبراءة وشرح معاني ذلك

قال روح بن يحيى : كلما ركب الناس مما يدينون بتحريمه مما أوجب الله النار على ركوبه أو تضييعه فواسع للعالم بذلك جهل ضلالمهم منفس له في السؤال عنه ما لم يرتكب مثله أو يتولى من ركبه أو من تولاه عليه أو يثبت لها الإيمان على ذلك أو يبرأ من أهل العلم إذا برثوا من الراكب أو المتولى أو يقف عنهم ، فهذه الجملة التي يسع الناس جهلها حتى تقوم عليهم الحجة بعلم من كتاب الله ، أن ذلك الفعل مهلك لمن ركبه أو من دين المسلمين .

وأما كلما ركب الناس مما يدينون باستحلاله مما أوجب الله العذاب على فعله أو تركه فغير واسع للعالم بذلك جهل ضلالمهم عليه وغير منفس في السؤال عنه ، وقيام الحجة عليه في ذلك عند علمه أن الراكب لذلك مستحل دائن ، لأن في الأصل ما كلف الله عباده عليه من الإيمان الذي لا يعزهم بجهله هو أن يعلموا أن ذلك كذلك .

قال الله تعالى « أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ » وآيات من القرآن كثيرة تدل على ذلك ، ومن استحل ما حرم الله فقد حاد الله ورسوله . وأعظم ذلك إذا ادعى على الله عز وجل وعلى رسوله في استحلال ما حرم وتحريم ما أحل ، ولا يسع الشك في هلاك المشركين المستحلين لما حرم الله والمحرمين لما أحل الله ، الرادين على رسول الله عدل ما جاء به عن الله عز وجل من التذليل

والتأويل ، ولا يسع الشك في هلاك المستحلين لما حرم الله المحرمين لما أحل الله الدائمين بذلك .

فمن أقر بدين الله في الجملة ولم يرض بحكم رسول الله ﷺ في شيء مما حكم به أو قضى فحاله حال المشركين في الاستحلال .

واختافوا في أسماء الأحكام ، لأن هؤلاء مستحلون جاحدون لما جاء من الله من تنزيل أو تأويل كاذبون على الله ، وهؤلاء مستحلون جاحدون للتأويل مقرون بالتنزيل ، قائلون للجملة التي دعا إليها رسول الله ﷺ ، قائلون على الله ورسوله بغير الحق . وكذلك اتفقت حالهم وحال المشركين في الاستحلال واختلفت أسماؤهم والأحكام فبهم لأن المتر بالتنزيل المبطل في التأويل كفره كفر نعمة . وأما الجاحد للتنزيل كفره كفر شرك قال الله تعالى :

« إِنَّا الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ مَتَاعٌ قَلِيلٌ فِي الدُّنْيَا ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ نُنْفِخُهُمُ الْعَذَابَ الشَّدِيدَ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ » .

وقال أبو الحواري رحمه الله : جاءت الآثار ، أن الأئمة إذا ذكرت لم يسع جهابها إلا إما ولاية على صحة ، أو براءة عن حجة . وقال بعض أهل العلم : لا وقوف عن أهل الولاية حتى يستبين خروجهم منها بحدث بكفرهم أو ترك ولاية أهل العلم على الشبهة ، وقد برىء منهم ولا يوقف عن أهل البراءة حتى يستبين خروجهم منها بتوبة ورجوع إلى الحق . وجاءت الآثار بالرخصة في الوقوف إذا كان حدث من الإمام فيه شبهة ووقف عن الإمام واقف ، فعليه أن يتولى المسلمين على ولايتهم

للإمام . وإن أحدث حداً يبرأ منه المسلمون فعليه أن يتولى من يبرأ منه من المسلمين وقد فارق المسلمون الشكاك لوقوفهم .

ومن قال إن وقوفه وقوف مسألة قيل له ، إن وقوف المسألة هو أن يقف عن المحدث بعينه ، ولا يجوز الوقوف عن تولاه ولا برىء منه ، ومن وقف عن المحدث وعن تولاه وبرىء منه فقد نصب الشك ديناً وتبع قول الشكاك الذين فارقهم المسلمون على شكهم ، ومن قال بغير هذا القول كان بمنزلة من خالف من المسلمين ، وليس الولاية على الشك كالبراءة على الشك ، فمن كانت له ولاية فهو على ولايته ولو دخل الريب في أمره حتى يقين كفره .

ومن تولى وليه على الشك فهو سالم ، وإن برىء من وليه على الشك لم يكن له ذلك ، وكان هالكاً لأن الولاية أصلية ، والبراءة حادثة ، والولاية أوجب من البراءة ، والولاية تقبل من قول الواحد ، ومن المرأة والعبد الواحد ، إذا كانوا من المسلمين يبصرون الولاية والبراءة ، إذا قال واحد من هؤلاء ، فلان لنا ولى أو نحن نتولى فلاناً وهو من المسلمين ، جازت ولايته ، وليس كذلك البراءة ، لأن البراءة لا تكون إلا بشهادة عدل بعد البحث والبيان والحجة .

وجاء في الأثر : أن الأحمى يؤخذ عنه رفع الولاية ولا تقبل منه البراءة .

فصل

وقيل إن وجوه الوقوف كثيرة، منها وقوف الدين، وهو جنة وسلامة للمؤمنين من جاهل وعالم وقوى وضعيف، وهو أن يدينوا بالوقوف عن الناس كلهم على شريطة ولاية الحق منهم والبراءة من المبطل في جملة الدين حتى يعلم من أحد ما يجب به ولايته أو عداوته أو يعلم من أحد حدثا مكفرا أو يجهل حكم حدثه، وذلك واجب على جميع المسلمين.

وأما وقوف الرأي فإنه يخص الواحد من المسلمين في الواحد بعينه ممن سبقت له ولاية متقدمة من المسلمين وتسعه الإقامة على ذلك الوقوف عنه بالرأي بنير دينونة بالسؤال عن حكم ذلك المحدث الذي امتحن بولايته وعين منه ما لزمه فيه حكم وقوف الرأي من غير أن تلزمه دينونة سؤال هذا على بعض القول.

وأما وقوف السؤال فهو كل ما اختلف فيه أهل الحق وتنازعوا حكمه حتى يؤدي ذلك إلى تخطئة بعضهم لبعض ويبرأ بعضهم من بعض، فالناثيء الضعيف الذي لا يعلم حكم ما اختلفوا فيه، ولم يعرف المصيب من الخاطئ، فالواجب عليه الوقوف عن جميعهم والسؤال عنهم، وعن حكم ما اختلفوا فيه، إلا أن تقوم له الحجة بصحة الحكم عنه فيدين الله بعلم، فهذا وقوف السؤال.

وأما وقوف الإشكال فهو في مثل الوقوف عن المتلاعنين والمتقاتلين والمتبرئين من بعضهما بعض، فمن لم يعلم في الأصل كيف حالهم، وغاب عنه معرفة الحق منه من المبطل وقف عنهم للإشكال العارض في ذلك، إذا لم يعلم المبتدئ منهم بالبراءة من صاحبه والمتعدى عليه. وأما إذا علم المحدث أو المبتدئ بالبراءة من صاحبه فإنه قد قيل، تلزم البراءة من المتعدى والمبتدئ.

وأما وقوف الشك فهو الذى لا يتولى أحداً إلا من شك ، ووقف مثل وقوفه وشكبه .

ووقوف الرأى فهو أن ترى وليك يعمل عملاً لم تعلم ما يبلغ به عمله ، فأردت أن تسأل عنه فنسيت الفعل ، تقف عنه ، ووقوف رأى ، فمن وقف وتولى المتتولى فقد تولى ، وإن وقف وتولى من برئ فقد برئ . وإن وقف عن من تولى بومن برئ فأخاف أن يكون وقوفه ووقوف شك .

وأما وقوف السؤال مثل رجلين يتنازعان لأمر فيقول أحدهما : هذا حلال ، ويقول أحدهما : هذا حلال ، فسمعهما الرجل ولا يدري ما ذلك الشيء ، فيقف عنهما حتى يسأل المسلمين .

وإن اختلف أهل الدعوة بينهم حتى برئ بعضهم من بعض وقدم بعضهم ، إماماً دون بعض وتقع البراءة والفرقة بينهم ، فإن للمسلم أن يسك حتى يعلم ، وهو كمن لا علم للمسلمين بحاله ، لأنه رأى أحداثاً لا يعلم الحق فيها من المبطل . ولا تجوز ولاية فريقين يبرأ بعضهم من بعض ، ويلعن بعضهم بعضاً ، ويستحل بعضهم دماء بعض ، وربما ضل الفريقان جميعاً . والإمسك عن أمرهم أسلم حتى يعلم الحق من المبطل ، كما قال أبو عبد الله رحمه الله ، ومن علم الكفر من رجل فلا يجوز له الوقوف عن البراءة منه ، ولو تولى من برئ منه ، وإمسك يجوز له الوقوف إذا جهل الحدث ولم يدرك أنه كفر أم لا . ولا يقف عن المسلمين إذا برئوا منه على ذلك الحدث .

وعن أبي الحسن البسپانى رحمه الله ، أنه من رأى من ركب معصية الله

أو أحدث حدثاً لم يدر ما هو مستحل له أو محرم أو ما يبلغ به فاعله ، ولم يسمعه يدعى على الله في ذلك شيئاً ، فإنه يسمعه الإمساك عنه ، ولا يتولاه ، ولا يبرأ منه إذا لم يكن له من قبل ولياً ، وإن قامت عليه حجة أن ذلك الشيء حرام على من فعله فعليه البراءة منه ، وإن علم أن ذلك حرام ولم يعلم أن من ركب ذلك يبرأ منه ويسعه الوقوف إذا كان واقعاً سائلاً عن حكم ما يلزمه فيما قد صح أن ذلك الشيء مكفر لراكبه ، وأن البراءة واجبة عليه ، فعليه البراءة ممن أحدث ذلك الحدث ولا يسمعه الشك بعد قيام الحجة .

وقال هاشم بن غيلان رحمه الله : إن الرجل إذا كان في ولاية المسلمين ثم كانت منه أشياء كرهها المسلمون ، غير أنه إذا دعى أجاب ، وإذا عوتب رجع ، أنه ما دام هكذا فهو من المسلمين ، وإذا رأوا منه التخليط لا يبلغ به كفراً كفوا عنه ، ولم يتولوه ، ولم يبرأوا منه . ومن تولاه منهم أمروه بالكف عنه .

فإن قال : أولستم تبرأون منه ؟ قالوا : لا ، قال : أفأنتم في شك منه فإن تبرأوا منه برأت منه ؟ فقالوا : لا تبرأ منه . قال : أنا إذن أتولاه ، لم يكن للمسلمين عليه سبيل في ذلك ، وهو في ولايتهم ما لم يتول من برئوا منه .

وقال موسى : إذا تولى المسلمون رجلاً فبرئ هو منه وبرئ ممن تولى ، فإنه يسلم إذا قال فيه ديني دين المسلمين وقولي فيه قول المسلمين .

وقيل : إنه لما قتل عثمان بن عفان واختاف الناس فيه شك ابن عمر ومحمد بن مسلمة وغيرهما ، فسأل على بن أبي طالب عنهم ، فقال : خذلوا الحق ولم ينصروا الباطل .

ويروى عن النبي ﷺ أنه قال : « إذا رأيت الناس مرجت عهودهم وخفت أمانتهم وكانوا هكذا ، وشبك بين أنامله ، فالزم بيتك واملك عليك لسانك وعليك بخاصة نفسك ودع عنك العامة » . وقال : « المؤمن وقاف والمناق وثاب » .

وقال محمد محبوب رحمه الله ، إذا اختلف أهل الدعوة حتى يرى بعضهم من بعض وقدم بعضهم إماماً دون بعض ووقعت البراءة والفرقة بينهم ، فإن للمسلم أن يمسك عنهم حتى يعلم الحق من المبطل ، ولا يجوز ولاية فريقين ، يبرأ بعضهم من بعض ويمكن ضلالتهم جميعاً .

وقيل إنه لما سئل بشير بن محمد بن محبوب وأبو قحطان رحمهم الله عن الأحداث التي كانت بأزكي^(١) واستعمال الحديثين قين أن يتوبوا فأجابوا ، إن هذه أحداث مخصوصات مشكلات ذات شبهات ، منها ما يخرج في الاجتهاد ، ومنها ما يخرج في الدين : والبين الفرق بينهم عديم في زماننا ، هذا في زمان بشير رحمه الله ، وفي زمانه أخوه عبد الله بن محمد بن محبوب وأبو قحطان وأبو المؤثر وغيرهم من أهل العلم والبصر فكيف لا يكون عديماً ، وهذا الزمان ، وقد كانوا لما وضع الأمر عندهم في موسى بن موسى وراشد بن النظر فيوجد عنهم أنهم قطعوا بالبراءة ، ولما أشكل الأمر عليهم في عزان بن تميم والأحداث التي كانت في أيامه وقفوا وأمسكوا .

(١) مدينة في سلطنة عمان ، من أهم مدن المنطقة الداخلية .

وقيل في كل مشكوك فيه موقوف عنه ، وأما الاختلاف في المشهور المعروف فهو الداء العياء الذي لا دواء له . وقيل كل واقف عن محق من أجل ما غاب عنه من صحة حقه وقف عنه وعن من تولاه من المسلمين برأى أو بدين عن عالم من علماء المسلمين ، أو بدين عن ضعيف من ضعفاء المسلمين فهو هالك بذلك الشك واقف وقوف الشك ، ولا يجوز أن يحكم بحكم وقوف الدين في موضع حكم وقوف الرأى ووقوف السؤال ، ووقوف الشك ، ولا يجوز أن يحكم بحكم وقوف الرأى في موضع حكم وقوف السؤال ، ولا يحكم وقوف السؤال في موضع وقوف الرأى ولا يحكم بحكم وقوف الشك في موضع حكم وقوف الرأى والسؤال ، فمن حكم في شيء من أحكام هذه الأوقف في غير موضعه لم يجزه ، وكذلك عليه أن يعلم أحكام الفرق بين ولاية الدين وولاية الرأى ، وبراءة الدين ، وبراءة الرأى ، ويضع الأحكام في ذلك على وجوها ، وعليه أن يعلم الفرق بين الاختلاف في الرأى بين المسلمين العلماء منهم وبين أهل الخلاف في الدين من المخالفين في أصول الدين التي لا يجوز فيها الاختلاف في الرأى في أحكام الولاية والبراءة ، ويضع ذلك في موضعه الذي لا يجوز لأحد خلافه : وكذلك حتى يعلم الفرق بين الاختلاف بين المسلمين في أحكام الدعاوى في الولاية والبراءة وبين الخلاف في الدين الذي هو خارج من أحكام الاختلاف في الرأى والاختلاف ، في الدعاوى النازل أهلها بمنزلة المبندعين إذا أظهروا حكمه ، ولو كانوا في سرائرهم صادقين . وبين اختلاف المسلمين بالدعاوى التي إن كانوا فيها صادقين فهم للحق موافقون في ظاهر الأمر ، وتلزم في ظاهر الأمر موافقتهم ومجامعتهم على ما ظهر من أمرهم في الدعاوى ، ولو كانوا في سرائرهم خائنين حتى يعلم ذلك منهم من جامعهم

عليه من أهل الدين، وكذلك حتى يعلم الفرق بين قيام الحجة من المعبرين لما لا يسع جهله من غير ذلك من المعبرين وبين قيام الحجة فيما يسع جهله في الدين من علماء المسلمين وإنزال ذلك منازله في أحكام الرأي والدين، وأن لا يتعدى ذلك إلى غيره برأى، ولا مدين.

فهذه الأصول التي ذكرناها هي معنى جل الأصول التي تخرج منها أحكام الولاية والبراءة: ولا نسلم أصلاً في الولاية والبراءة يزيد عليها، وما عدا هذه الأصول في الولاية من القول في الولاية والبراءة فهو فرع راجع إليها.

وترجع هذه الأصول إلى ثلاثة أصول منها، وهي أصل ولاية الشريعة، وبراءة الشريعة، وأصل ولاية الحقيقة، وبراءة الحقيقة، وأصل ولاية حكم الظاهر، وبراءة حكم الظاهر، ولا يقف الواقف على جملة هذه الأصول الثلاثة حتى يقف على هذه الأصول التي ذكرناها التي هي تفسير لها وعائد عليها، ولا يسى عالمها حتى يكون عالماً بالأصول منها.

وهذه الأصول الثلاثة راجعة إلى أصليين، أصل يسع جهله، وأصل لا يسع جهله، وهما أصلاً جميع الولاية والبراءة، وأصلاً جميع دين الله، تبارك وتعالى، فن علم هذه الأصول التي وصفناها وذكرناها في أمر الولاية والبراءة من أهل الاستقامة من المسلمين كان معنا حجة في الفتيا في أحكام الولاية والبراءة، وكان معنا بمن تؤخذ عنه الولاية والبراءة بالرفعة، وكان حجة لمن قبل عنه الرفعة في الولاية ما لم يعلم كذبه فيما رفع إليه من ولاية من غاب عنه أمره من الأولين والآخرين، ما لم يعلم للرفوع إليه أنه خائن لله فيما دفعه إليه في أمر الدين.

فإن قال قائل ، فليس يكون أحد من المسلمين حجة في الولاية والبراءة في الفتيا ولا في الرفيعة في الولاية إلا حتى يكون بهذه المنزلة ؟ قلنا له : أما الرفيعة فلا يكون فيها حجة إلا العالم بأصول الولاية والبراءة ، ولا يكون عالماً بأصول الولاية والبراءة إلا من علم هذه الأصول التي وصفناها ، لا يجوز أن يحكم بشيء من أحكام هذه الأصول كلها في غير مواضعها ، ومن كان جاهلاً بالأصول التي لا تجوز مخالفتها في الفن الذي هو آمنه وفيه ، وإن لم يكن عالماً به علم ما يكون به حجة على من قام عليه ، ولمن قام له ، كما أنه لو كان العالم عالماً بفنون العلم وبصفة جميع الحكم وغاب عنه علم فن من فنون العلم أو شيء من أصوله لم يكن عالماً به ، ولا يؤخذ منه علم ذلك الفن الذي لا يعلمه ، وما جهل من أصوله فغير واقع عليه اسم العلم بجميعه ، ولا يكون عالماً بالشيء حتى يكون عالماً بجميع أصوله .

ولا تجوز الرفيعة إلا من العلماء بأصول الولاية والبراءة التي لا يجوز أن يحمل أحكام بعضها على بعض ولا يجتري بالعام منها عند لزوم الاختصاص ولا يحمل الاختصاص منها على حكم العام .

وأما الفتيا في الولاية والبراءة فإنه يقع مواقع سائر الفتيا في الدين ، فما كان من الفتيا في أمر الولاية والبراءة مما لا يسع جهله فجميع المعبرين لذلك حجة على من عدوا له ذلك ، وإلا كان ذلك مما يسع جهله مما لم يرتكبه أو يتولى راكمه أو يبرأ من العلماء إذا برئوا من راكمه أو يقف عنهم برأى أو بدين ، ولا يكون حجة في هذا إلا العالم الثقة الأمين ، بما قد صح له علمه ، وتظاهر له علمه من جميع

— ٥٣ —

أصول الولاية والبراءة ، ولو لم يكن عالما بأصول الولاية والبراءة ، فإذا صح له علم في شيء من أصول الولاية والبراءة فهو حجة في الفتيا في ذلك الأصل ، وذلك الباب ، والله أعلم وبه التوفيق .

• • •

القول الثالث

في السؤال وجوبه

وقيل إنما يجب السؤال ويكون فرضا عند اختلاف الناس في الدين مما يؤدي
اختلافهم إلى أن يخطئ بعضهم بعضا ، فعند ذلك يكون السؤال فرضا ، ليعلم الحق
من المبطل .

قال الله تعالى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ .
ولم يصل أحد مع الكون معهم إلا بطلهم والسؤال عنهم ، وكذلك الفرض إذا
حضر ، ووجب وقته فعليه السؤال عند حضور وقته وخفاة فوته ، وإذا لم يجد من
يعبر له فعند ذلك يكون السؤال فرضا ، كمثل الصلاة والصوم وأشباهما .

وسئل أبو سعيد ، رحمه الله ، عما يلزم العبد السؤال فيه قال : أما اعتقاد
السؤال فيما جهل مما لا يسهه جهله أو يسهه جهله أو دلهه فجبل الحكم فيه ، قال :
أما اعتقاد السؤال فعلى العبد في شريطة دينه الذي تعبد به أن يدين له بجميع
ما يلزمه في دين الله ، مما تعبد به الله من قول وعمل ونية ، علم ذلك أو جهله ، وعليه
في اعتقاده هذا تحقيق ما علمه من دين الله تعالى الذي تعبد به وعلم ما بلغ إليه
علمه بالحققة واليقين ، وعمايه أن يدين لله بالسؤال عن جميع ما يلزمه علمه من دين
الله في الحال الذي يلزمه علمه ، أو يلزمه العمل به من قول أو عمل أو نية ، وعليه
مع اعتقاد الدينونة بالسؤال عن جهله ما لزمه السؤال عنه في دينه أن لا يرد حقا
ولو جهله ، وأن لا يشك في حجة قامت عليه ، علمها أو جهل بالحجة ، فهو هالك .

بترك قبول الحجة وهالك برد الحق ولو جهله ولم تقم عاينه الحجة بعلمه ، فهذا أصل .
 ما تعبد الله به من أمر السؤال في أمر دينه ، فلما أن كان في أصل دينه وأصل
 ما تعبد الله أن يعلم ما ألزمه الله به : وأن لا عذر له في جهله بما يلزمه به ، وعلم
 الله منه أنه لا طاقة له بالعلم ولا إلى العلم إلا بعبارة من المعبرين أو بما تكون به
 الحجة من العقل ، فأما ما تكون به الحجة في العقل وتكون به الحجة بالعقل فإذا
 كان عاقلا سالما من الآفات التي يزول بها عقله فإذا وقع عقله على العقولات ، وفوق
 بعقله بين العقولات فعليه أن يعلم بحجة العقل ولا عذر له في ذلك ، وعليه أن يعقله
 بعقله ولو لم يسمع بعبارة ذلك ، لأنه قد جعل الله له البيل إلى ذلك ولم يكلفه الله
 في ذلك فوق ما يطيق ، ويبين ذلك من علم خالقه وصفاته خالقه التي لا تقوم
 في عقله أن تكون بها صفات خالقه وصفاته نفسه بما لا يرى في المخلوقات المحدثات
 مشها في ذلك ، وهذا مما لا يجوز له من علم عقله إلا أن يعلم له محدثا ، وجميع ما تقع
 على حواسه من السموات والمنظورات والمحسوسات والمدرجات بالشم ، وغير
 ذلك من العقولات التي تحيط بها العقول .

فعليه أن يعلم أن كل معقول يحيط به العقل فهو محدث ، وكل مسموع فهو
 محدث ، وكل ما وقعت عاينه الأبصار فهو محدث ، وكل ما بلغت إليه الحواس
 فهو محدث ، وأن صفة القديم في ذلك كاه غير صفة المحدثات ، وأن ذاته في جميع
 ذلك باثثة على جميع الذات ، وهذا ما لا يسع جهله فما تقوم عليه الحجة في العقل .
 وغير مفس في السؤال منه إذا كان صحيح العقل عاقلا كما وصفنا . وكذلك
 ما سمع بذكره وخطر بباله من جميع صفات خالقه فعليه علم ذلك بحقيقته ، لأن

الله تعبد به بذلك ، ولأنه لو يسه جهل ذلك في شيء من علم صفات الله لو سعه ذلك في علم الله كله ، ووسعه جهل معرفة خالقه ، وهذا ما لا يجوز في العقول .

وإذا لزمه علم الله بعقله لزمه علم صفات الله بعقله التي لا يجوز أن يوصف بها غيره فيما هو مشبه بها في صفته ، وقد يجوز فيه صفة الخلق أن يوصفوا بصفة الله ، لا على وجه التشبيه لله بخلقه ، فيجوز أن يوصف الرجل أنه قادر على ما قدر عليه ، وعالم بما علم به ومالك لما ملكه . ولا يجوز أن يوصف الله بصفات خلقه التي لا تشبه صفاته ، لأنه لا يجوز في العقول ، أن يقال إن الله مخلوق ولا أنه محدث ، ولا أنه عاجز ، ولا أنه يشبه شيء من خلقه في شيء من ذاته : وإن كانوا لا يسمون بما جعله الله لهم بما يستل به على صفتهم ، ودو بما جعله الله لهم ، وكل شيء من صفات الله فليس يشبهه شيء من غيره : وأما علم دين الله الذي تعبد به عباده فإذا كان متصلاً بالأرض التي قد قامت على أهلها شواهد الحجة بعبارة المعبرين لدين الله .

وحيثما بلغت دعوة رسول الله ﷺ فعليه أن يعلم أنه رسول الله الذي أرسله إلى خلقه بدينه ، وهو صادق في الرسالة التي جاء بها إلى خلقه ، وأنه رسول الله ﷺ إلى خلقه ، لأن ما جاء به رسول الله من عند الله إلى عباد الله فهو حق كما جاء به وقاله من عند الله ، لا يسه جهل هذا ، ولا الشك فيه أنه رسول الله إلى أهل زمانه الذي قامت فيه حجة رسول الله ﷺ ولم ينقض رسالته رسول ثان .

فإن كان بلغه اسم الرسول ﷺ في البقعة التي كان فيها فعليه أن يعلمه باسمه

ويؤمن به باسمه ، على ما قامت به الحجة من أمره . وإن كان في بقعة لم تقم عليه فيها المعرفة باسم رسول الله ﷺ ولا عقل ذلك ولا سمع به من البلدان المنقطعة التي لم تبلغهم دعوة الرسل فعليه مع علمه بخالقه على ما وصفنا أن يعلم أن خالقه طاعة متعبداً بها أهل طاعته ، وأن لهم على ذلك النعبد وتلك الطاعة ثواباً من الله على ما أطاعوه فيه ، وعليه أن يعلم أن من لم يطع الله في دينه الذي تعبد به^(١) .

وعليه أن يعلم أن ليس من صفة الله أن يبلغ علم ذلك الذي تعبد به عباده إلى جميعهم لا ينتفضونه منهم دون كآتهم بحتج به عليهم ، وكفهم علم كائن ما تعبد بهم به لو يكون حجة لهم وعليهم ، لأن من صفة الخالق الملك والسلطان وليس له من صفته السلطنة والملكة وأهل السلطان والملك ، إن أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون ذلك ، عام عليه جميع من أرادوا ذلك منه ، بل إنما يكون ذلك إلى خواص من أدل مملكتهم وأهل القرية منهم ولو كان ذلك لا يقوم لهم ولا يستقيم لهم إلا حتى يعلم ذلك من مملكتهم لما قامت لهم حجة ولا استقام لهم أمر فعليه أن يعلم أن خالقه رسولاً إلى خلقه بدينه علماً عقلياً مع عدم العبارات التي يصح معها اسم الرسول الذي أرسله الله إلى أهل زمانه .

فعليه أن يؤمن به مجلاً إذا لم يتصل به ما يصح معه اسمه فيؤمن به ، وعليه أن يصدق رسول خالقه ، وأن يؤمن بما جاء به رسول خالقه إلى خلقه بما تعبد الله به خلقه ، وعليه في هذا الموضع اعتقاد السؤال عن جميع ما يلزمه فيه السؤال في دين خالقه في الشريعة التي أرسل الله بها رسوله إلى خلقه ، وعليه أن يخرج في التماس معرفة ذلك إذا وقع في عقله وحسن في عقله أنه يدرك علم ذلك من المعبرين

(١) كذا في الأصل ، وفي المتن نقص ، يمكن إدراكه .

له من غير البقعة التي هو فيها ، وكان قادرا على الخروج منها إلى غير ذلك ، من إيضاح السبيل له من برٍّ أو بحر ، وكان قادرا على بلوغ البقعة التي حسن في عقله ورجا أن يدرك عبارة ذلك الذي قد تعبد الله به من تلك البقعة يبلوغي إليها بتدرة من قوة بدنه أو زاد أو راحلة ، مع أمان الطريق وإيضاح السبيل مع معرفته بدليلها ، وأن لا يحمل نفسه على هلكة فيها ، وأن يكون معه ما يترك من المؤنة لمن يلزمه عوله بما يقوتهم ، ويأمن عليهم في البقعة التي يتركها لهم ، وأن يأمن عليهم من الآفات التي يتخونها عليهم في مفارقتها لإمام .

فإذا كان على هذه الصفة فعليه أن يخرج في التماس معرفة دين خالقه لطلب رضاه ونادية ما أوجب عليه ، وعليه أن يعتقد في وقته ذلك بترك ما تعبد الله بتركه والعمل بما أمره الله تعالى في دينه متى ما قدر على عمله بعبارة المعبرين له ويعمل ما حسن في عقله من المكلفات من دين خالقه ، وعليه أن يعتقد إن كان هذا الحسن الذي قد حسن في عقله وعمل به مخالفا لما تعبد الله به من العمل بطاعته ، فهو دائن لله بالتوبة منه وتركه والرجوع عنه ، وعليه ترك ما حسن في عقله تركه من التبيحات التي يستحبها في عقله أن يأتيها في دين خالقه ولا يأتيها ، وعليه أن يعتقد أنه إن كان الذي قبح في عقله أن يأتيه فتركه لما قبح في عقله أن يأتيه مما عليه أن يأتيه ويعمل به فعليه الرجوع عنه والعمل به ، وأن يعتقد موافقة رضاء الله في جميع أوامره .

وعليه أن يعلم أنه لا يبلغ إلى شيء من معرفة دين خالقه إلا بفضل منه ، فهو سالم مسلم في دين خالقه ، مستوجب لرضاء خالقه ما لم يذن بشيء من الضلالات ،

أو يركب شيئاً من المحرمات على تضييع ما وصفنا من الاعتقادات أو يقصر بجهوده وقدرته عن علم دين خالقه .

وقال إن كل من لم يصل علمه إلى شيء من الأشياء فهو معذور بجهله إياه مطروح عنه التعبد به وعلمه والسؤال عنه لأنه لم يفعله وكان كالذهاب العقل ، وإن لم يعقل كل شيء كان متعبدًا بالتمسك بما عقل دون ما لم يعقل في العلم ، وعليه أن يعلم ما لزمه علمه في خاصة نفسه .

وأما قولهم في الجملة ، إن العالم لا يشك في علمه بعد علمه ، وأن عليه أن يحسك بعد العلم ، وإنا علم كان عليه أن يعلم أن عليه أن يعلم : وأما قولهم ، إن السائل معذور والشاك هالك . قال هو الشاك فيما علم من الحق وهو يعلمه ، قيل له ، ولا يجب عليه أن يسأل عن شيء لا يعلمه ، قال : عندى أن ليس عليه أن يسأل عن ذلك .

قيل له : فهذا الجاهل في عافية ، قال : لا يسمى هذا جاهلاً ، وهذا معافى ، وقولهم نزلت به بليته ، فبليته علمه بالشئ ، فإذا علمه فلا يسعه الشك فيه بعد أن علمه .

وعن أبي محمد رحمه الله ، أن سأل سائل عن من بلغ الحلم من المكلفين ماذا يلزمه ؟ قال : عليه أن يعلم أن له خالفاً خالقه ، وأنه واحد ليس كمثل شيء وهو السميع البصير . وأن ما سواه محدث .

فإن قال ، فما دليله أن يعلم أن له خالفاً خالقه .

قيل له الدليل هو ما يرى من عجائب خلقه ، في نفسه وأرضه وسماؤه ، وليله ، ونهاره ، وغير ذلك من المخلوقات .

فإن قال : فما دليله على أن خالقه ليس كمثلته شيء .

قيل له : الدليل على ذلك أن الفعل لا يسببه الفاعل ، والصنعة لا تشبه الصانع ، ويلزمه بعد معرفه الله وتوحيده الكف عما قبح في عقله ما لم يأت به عن الله خبر في إباحة شيء مما قبح في عقله .

وعليه التصديق بالنبي محمد ﷺ وبجملة ما جاء به عن الله عند مشاهدته للأعلام التي دلت على صحة نبوته ، أو ثقات بالأخبار إليه ، ويلزمه إذا سمع شيئاً من كتاب الله أن يؤمن به ويعمل بما فيه من أمر ونهى ، لأنه هو الحجة البالغة ، والآية العظيمة المعجزة التي لو اجتمع الجن والإنس أن يأتوا بسورة من مثله ما قدورا على ذلك .

فإذا سمع القرآن فعليه أن يرجع في تفسيره إلى الفقهاء المأمونين ، ولا يأخذ بقول متهم في دينه ولا متهاون بأمر الله في أداء فرائض الله واجتناب محارمه ، وأن لا يأخذ إلا من أهل السر والعفاف والعام بما تعبد به الله به لأن الله يقول : « وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ » ، وإن وجد هذا المكلف الناس مختلفين في شيء مما جاء عن الله ، وكل فرقة منهم تخطيء الأخرى فعليه أن يستدل بالقرآن ، ويجتهد في طلب الحق منهم من المبطل في حكم ما اختلفوا فيه .

فإذا اجتهد في ذلك الله وناصح نفسه في طلب ما يوافق رضاء الله لا بد أن يهجم على بغيته وحاجته ، لأن الله لا يتعبد أحدا بشيء ويكلفه القيام بفعله ثم يعدمه الدليل عليه ، وهو الحكيم العليم ، فإذا اجتهد المأمور في طلب إصابة الحق فلا بد له أن يظفر به .

وإذا وجد الاختلاف فلا يجمع بين المختلفين في الدين في الولاية ولا يجمع بين الأضداد .

والأحداث المختلف فيها على ضربين : ضرب منها يكفر به فاعله ويبرأ المسلمون منه ، وضرب هو كل ما اختلف أهل الحق وتنازعوا حكمه حتى يخطئ بعضهم بعضا ، فهذا فرق بين الحوادث التي لا يكون الحق فيها إلا في واحد ، والواجب على الضعيف الذي لا يعلم الحكم فيما اختلفوا فيه ولم يعلم المصيب منهم من الخطئ أن يقف عنهم لجهله فيهم ، وعليه السؤال عنهم وعن حكم ما اختلفوا فيه ، لأن الله افترض عليه فرائض ألزمه إلهاها ، ولا يصل إلى علمها إلا بسؤال أهل العالم ، فعليه أن يطلب من أمره الله باتباعه من هؤلاء المختلفين ، لأن الله يقول : فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ . فعليه طلبهم ليسألهم .

وإن نشأ ناشئ بعد عصر أهل الأحداث ووجد الناس مجتمعين على حكم واحد في ذلك الحدث فإجماعهم حجة عليه التسليم لهم والمواقفة لهم ، وإن وجدهم مختلفين ، فعليه السؤال فيما اختلفوا فيه كما قلنا ، وعليه أن يصدقهم فيما أخبروه به من حكم الأحداث ، إذا كان المخبرون له هم أهل العدل والعلم وجب عليه

اتباعهم وتقليدهم في ذلك ، لأن التقليد لا يجوز فيما يكون فيه الحق في واحد من أقاويل المختلفين ، لأن الله إذا تعبد عباده بشيء نصب لهم عليه الأدلة .

وأما ما لم ينص عليه حكم في كتاب الله وسنة نبيه محمد ﷺ أو إجماع من المسلمين من أهل الفقه في الدين ورد حكمه إلى العلماء ليجتهدوا فيه آراءهم فيجوز فيه التقليد والرجوع إلى قول أهل العلم لعدم النص عليه ، والدليل على حكمه ، فمثال الذي لا يجوز فيه تقليد العلماء مثل اختلاف الصحابة الذين جرت بينهم الفتن والاختلاف ، حتى يرى بعضهم من بعض وقتل بعضهم بعضاً ، فمثل هذا لا يجوز فيه تقايد العلماء وإعما يرجع في أمرهم إلى كتاب الله وسنة رسوله محمد ﷺ وسيرة من تقدمهم من الخلفاء الراشدين الذين لم يغيروا ولم يبدلوا ، وماتوا على منهاج نبيهم محمد ﷺ وهدية وطريقته ولا يجوز تقليد العلماء في هذا .

وأما ما يجوز فيه التقليد للعلماء هو مثل اختلاف الفقهاء في المسئلة ونفقة المطلقة ثلاثاً والكلالة ، ونحو هذا الذي لم يبرأ المختلفون فيه من بعضهم بعضاً على اختلافهم ، ولم يخطئ بعضهم بعضاً عليه بل كانوا يدينون بولاية بعضهم بعض عليه .

فاستدلنا بهذا على أن الاختلاف على ضربين ، أحدهما الحق فيه في واحد ، والآخر الحق فيه ممكن في اختلاف المختلفين من أهل العلم والعدل ، وقد قال الله تعالى : « وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ » . وقول النبي ﷺ : « أمتي لا تجتمع على خطأ » ، فالحق لا يكون خارجاً من أيديهم جميعاً ، وهو مع البعض دون البعض ، لأن الأمة السرائ والزناة ومنتهكى

المحرمات ، فعلنا أن الحق في يد البعض دون الكل ، فإذا كان الحق لا يخرج عنه . وهم مع ذلك مختلفون فلا بد من السؤال وطلب الاستدلال على معرفة الحق من الباطل والهدى من الضلال ، ولا يقلد أحداً في مثل هذا من العلماء ..

فإذا نشأ في قوم وعلم أنهم محقون دون من خالفهم من فرق الأمة ، ثم سمع بأحداث كانت بينهم قبل أيامه وهم مختلفون فيها وفي حكمها ، وكل فرقة تدعى أنها هي الحق دون الأخرى فعليه النظر والطلب ، لأنه لا يجوز أن يكونوا كلهم ، فإن عرف حكم الحدث وجهل أسماء المحدثين ، فعليه أن يدين بولاية الحق منهم والبراءة من المبطل منهم .

وقال محبوب ، رحمه الله ، في رجلين اختلفا في مسألة وتنازعا حتى برئ كل واحد منهما من صاحبه ، ومعهما رجل كان يتولاها ، ولم يدر من المصيب منهما ، وقد بدأ أحدهما بالبراءة من صاحبه ، فإن عرف المصيب منهما تولاه وبرئ من الآخر ، وإن لم يعرف وقف عنهما حتى يسأل المسلمين ، وقول يستتبع المبتدئ بالبراءة ، فإن لم يتب برئ منه بعد ذلك .

والذي نحب : إذا اختلف الناس في شيء مما يحل بعضهم ، ويحرم بعضهم ، ويتولى بعضهم ، ويبرأ بعضهم ، أن هذا يقف عن الشبهة حتى يعرف الحلال من الحرام ، ويبين له الولي من العدو ، ويقول قولي في هذا الأمر قول المسلمين ، وديني دينهم ، وأنا سائل المسلمين أهل الصدق والعدل والعفاف والفضل من أهل العالم بالله وبكتابه وسنة رسوله محمد ﷺ .

وقال محبوب ، رحمه الله : جاء رجل من أهل خراسان إلى الربيع ، فقال :
يا أبا عمرو ، هل يأتي على المسلم حال يوقف عنه فيها ؟ قال : نعم ، قال : فبين لنا
ذلك ، قال : ما قلت يا أخا خراسان في رجلين من أهل ولايتكم ، اختلفا في مسألة
من الفرائض ، فقال أحدهما : القول قولي ، فتشاجرا ، وبرئ كل واحد منهما
من صاحبه ، وأنت لا تدري ما اختلفا فيه ، ولا ما قول المسلمين فيه . قال :
فما تقول يا أبا عمرو ؟ قال : لك أن تقف عنهما حتى تسأل المسلمين عن مسألتها ،
فأيهما كان المبطل برئت منه إلا أن يتوب .

فصل

وسئل أبو سعيد ، رحمه الله ، هل للرجل أن يسأل همن يتولى من الأحياء ،
من تؤخذ عنه الولاية بالرفقة ؟ قال : إذا أراد بذلك الفضل ومعرفة الصالحين
يتقوى بهم على طاعة الله في أمر دينه وبواليتهم بالله ابتغاء مرضاته فذلك حسن
إذا وافق العدل في ذلك ، وأن يسأل عن من برئ منه المسلمون من الأحياء .
والأموات من الأئمة المحدثين للخروج من شبهة الناس وفسادهم والبلوغ إلى معرفة
الحق من المبطل ، وكان جاهلاً بذلك ولم يرد بذلك هتك ستر ولا تجسساً عن عورة
المسلمين ولا شهوة في أحد إلا لبلوغ إلى عدل والخروج من الشبهة ، فهذا من الفضل ،
وذلك جائز في السؤال عن الأئمة والرعايا ما لم يوافق في سؤاله وفي نيته مجبوراً
بجهل أو بعمى بدين أو برأى بخطأ أو بعمل .

وقيل : من لم يتم عليه الحجة بشيء من تفسير الجملة من توحيد الله وصفاته

مما يذكر معه أو يخطر بباله فيجهل ذلك أو شيئاً منه فهو سالم أبداً ، وليس عليه في مثل هذا سؤال ، وإنما عليه السؤال في الجملة عن جميع ما يلزمه من دين خالقه على ما تؤدي إليه شواهد معرفة الله وصفاته ، بأى ذلك عقل عن الله معرفته ، وذلك كافٍ له ما لم تقم عليه حجة في شيء من ذلك بعينه ، ويلزمه في الجملة السؤال عن جميع ما يلزمه من رضا خالقه ، أو عبادة خالقه ، أو دين خالقه بأى شيء من الأشياء التي يستدل بها مما قد هداه الله إليه ، وأقام عليه الحجة من معرفته ومعرفة عبادته ، فعليه اعتقاد السؤال عن جملة ما يلزمه مما قد عقله إذا اهتدى إلى ذلك لأنه لا يصل إلى عبادة خالقه ورضا خالقه إلا بطلب وسؤال واجتهاد في ذلك ممن يجد من المعبرين له ذلك ، ولا يلزمه السؤال عن شيء قبل أن تنزل به بإيمته ، لأنه كيف يلزمه السؤال عن شيء بعينه ولا يعرفه ولا يعقله ، فهذا ما لا يطاق .

وإذا بلغه خبر الجملة فعليه معرفتها ولا يسعه الشك فيها لأن عليه علمها وقد قامت عليه الحجة وانقطع عذره ويلزمه السؤال في الاعتقاد في الجملة عن جميع اللازم أو عن شيء من الخصوصات التي إذا نزلت البلية بها لم تقم بها على المبتلى بها الحجة من شواهد عقله ، وكان سالماً بترك ذلك لا بفعله إذا كان معتقداً السؤال عنه ، وإذا لم يعتقد السؤال عنه هلك ، فهذا موضع لازم السؤال فيه وينفعه اعتقاد السؤال .

وأما ما كان من الأشياء التي إذا نزلت البلية بها قامت عليه الحجة بها من عقل فإن جهلها هلك ، سأل أو لم يسأل ، ولا ينفعه السؤال عنها ولا يلزمه ، وإنما

يلزمه السؤال إذا وقع موقع النفع وفي تركه الضرر ، كذلك كل شيء من طاعة الله لا يضره تركها ، وينفعه العمل بها ، أن لو عمل بها فلا يجوز أن يلزم عمل مالا يلزمه ولو كان ينفعه إذا فعله ولكننا نأمره بذلك ونحثه عليه .

وقيل لأبي سعيد رحمه الله : ما أصلح في الإسلام ، الكلام والمناظرة للمعارضين في هذه الأحداث أو الإغضاء عن ذلك والسكوت ؟

قال : كل مخصوص في هذا بما يخصه من الحنة ، فإذا كان الكلام يرجى نفعه ويخاف الضرر في تركه فالسكوت أولى ، وإن كان الكلام يخاف ضرره فتركه أولى ، وإن كان لا يرجى نفعه ولا يخاف ضرره فالسكوت عنه والاشتغال بغيره من الطاعات أولى ، والسكوت عما لا يعنيك أولى بك من الكلام فيما لا يعنيك ، ولو كنت مصيبا ، وقيل من التواضع لله ترك الجدل والمناظرة ولو كنت محقا .

وفي أثر عن صفة السلف من أهل الولاية والبراءة ، كيف هم ؟ قال هم الذين مضوا واجتمع المسلمون على ولاية الولي منهم وعداوة العدو منهم من أول الصحابة إلى آخر العلماء بعمان وآخرهم الشيخ أبو محمد عبد الله بن محمد بن بركة والشيخ أبو الحسن علي بن محمد البسياني . انظر في هذا الأثر والله أعلم وبه التوفيق .

القول الرابع

فى حكم ولاية الظاهر وبراءة الظاهر وفى حكم الدار

والولاية والبراءة بالحكم الظاهر هما حكمان من أحكام دين الله فى أمر الولاية والبراءة ، ولا تجوز مخالفتها فى شىء من أحكامهما ، والولاية والبراءة بالشريعة كافتتان للعبد ما لم يمتحن بلزوم ولاية الحكم بالظاهر أو براءة الحكم بالظاهر . فإذا لزمّت ولاية أو براءة بحكم الظاهر وجب الحكم بولاية الظاهر فى العبد باسمه وعينه . وكذلك البراءة ، ولم يكنف فيه بولاية الشريعة وبراءة الشريعة . وكان على الممتحن أن يحكم له وعليه بما وجب فيه من ولاية أو براءة فى الحكم الظاهر ويعتقد فيه حكم الشريعة ، لأنه يحتمل أن يكون الولي بالظاهر ولياً ، ويحتمل أن يكون عدوً ، وكذلك العدو فى الظاهر يمكن أن يكون عدوً ويمكن أن يكون ولياً ، فهذا وجب اعتقاد الشريعة فى عامة الناس ، ولم يخرج من أحكام الشريعة فى الولاية والبراءة إلا من فطّق فيه كتاب من كتب الله أو نبى من أنبياء الله ، أنه سعيد أو شقي ، فهو كما أخبر الله تعالى عنه لا تبديل فى ذلك .

وولاية الحكم بالظاهر تصح بالخبرة فى الموافقة والرفعة ممن يبصر الولاية ، والبراءة من أهل الاستقامة من علماء المسلمين ، وبالشهرة بصحة الموافقة فى القول لأهل الاستقامة من علماء المسلمين فى القول والعمل ، وذلك أن يصح للعبد اسم يبرأ به فى ظاهر الحكم من الأسماء التى ثبتت لغيره من أهل السدع والخلاف لدين المسلمين ويخلص له اسم أهل الاستقامة ، فإذا صح له هذا الاسم بشهرة أو خبرة

وعرفت منه الأعمال الصالحة في ظاهر أمره ولم تلحقه مع ذلك تهمة في تدنٍ بضلالة ولا خيانة وجبت ولايته في حكم الظاهر وثبتت من حين ما يعلم منه ذلك ولا يسمع إلا ولايته ، فإن استقام على ذلك استقيم له ، ولا تترك ولايته طرفه عين بعد أن وجبت .

وقال بعض ينظر به الشهر والشهرين حتى ينظر حرصه واستقامته ، فإن تم على ما هو عليه اعتقدت ولايته وإن استريب أو اتهم وقف عنه حتى يعرف بالاستقامة على ما صح له من الاسم الظاهر ، وإن مات قبل أن تعتقد ولايته في الحيا ولم يرتب في أمره اعتقدت ولايته بعد الموت ، وقول ، ما لم تطب الأنفس . ويحول عنه الريب والشكوك ، ولا يبقى منه في القلوب خوف فيجوز الإمساك عن ولايته ، ولو صح له ما يجب له به الولاية خوف الدخول في الفتنة والشبهة ، ومن طابت نفسه بولايته وجبت ولايته عليه ، وقد وسع من وسع في الإمساك عن ولايته خوف الفتنة والريب حتى يموت ، فإذا مات فلا تجوز إلا ولايته ولم يصح منه تغيير ولا نكث ولا تبديل ، وليس بعد الموت خوف دخول في فتنة ولا ريب ولا تهمة ، وإذا ظهر له الاسم الذي يبرأ به منه في ظاهر الأحكام من التدنٍ في الضلال والدخول في الأسماء المشتركة لأهل الضلالة وأهل الاستقامة وبرىء من التهمة في ذلك ، وصح له اسم أهل الاستقامة بشهرة أو خبرة ولم يعلم منه بعد ذلك خير ولا شر وجبت ولايته . في الحكم بالظاهر ، وليس على الناس الموافقة فيما غاب عنهم من الأعمال ، فإن صح منهم بعد ذلك أمر من مخالفة للقول بالعمل أو خيانة أو تهمة أنزله حدثه حيث نزل ولا

يفتظر به العمل ، لأن العمل لا غاية له ولا نهاية . والحجة لمن أوجب الولاية قبل انتظار الأفعال فقول الله تعالى (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ) . الآية ، (فَبَايِعْهُنَّ وَاسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) .

فأوجب الله الولاية بالاستغفار لمن عرف منه الإقرار قبل أن تعرف منه الأفعال ، وهذه حجة قوية . وأما إذا صحت من العبد الأفعال الصالحة ولم يكن يعلم منه خيانة ظاهرة فيما يدين به ولم تعرف منه الموافقة لأهل الاستقامة بما يستوجب به الولاية وكان في دار فيها اختلاط من أهل الاستقامة وأهل الخلاف ، أو غالب عليها دين أهل الضلال .

فإذا كان هذا العبد بهذه الدار وهذه المنزلة لم يصح له به اسم أهل الاستقامة حتى يمتحن بما يبرأ به من اسم أهل الضلال أو تصح له البراءة من ذلك بالشهرة ولا يحتاج إلى محنة ، ولو كان وحده في بلد من البلدان أو مصر من الأمصار وعرف منه التدين بدين أهل الاستقامة فقد صحت موافقته لأهل الاستقامة ولو لم يمتحن بالبراءة من أصول الضلال كلها .

وأما إذا لم يصح منه جملة يخرج بها من هذه الأسماء فلا تصح له الموافقة لدين أهل الاستقامة حتى يصح له البراءة من جميع ما خالف فيه أهل القبلة ، دين أهل الاستقامة ، أو تصح له البراءة بالشهرة وبالخبرة من شيء من أديان أهل الضلال ، فإذا صح له ذلك لم يلزمه فيها محنة ، ولزمته المحنة في سائر الأديان الواقع عليه

الريب فيها ، والتي لم تصح له البراءة منها بشهرة أو خبرة أو ربيعة ممن تصح منه
الريفة من علماء المسلمين من أهل الاستقامة فإذا صح له ذلك فالقول في ولايته
كما ذكرنا من الاختلاف ، وما لم تصح له الموافقة بالقول والبراءة من التدين
بالضلال فلا يوجب له العمل بالصالحات التي تظهر منه مما يوافق فيه أهل القبلة ،
أهل الاستقامة ، من الصلاة والزكاة والحج والعمرة وأشباه ذلك من الأعمال المجمع
عليها أهل الاستقامة وغيرهم من أهل القبلة ، ولا يصح للعامل بها خروج من
أديان أهل الضلال وأهل البدع ، ولا تجب له الولاية بذلك ولا تصح له الموافقة
بالعمل ، ولو صح وظهر منه المحافظة على تلك الأعمال وحسنت حاله ، وظهر عليه
حسن التناء في أعماله حتى يصح منه باطل ، فيعادي عليه ، أو موافقة في الدين ،
فيتولى عليه ، ولو أكثر من الأعمال الصالحات مما لا تحصى لم يوجب له ذلك
الموافقة في الدين ولا تصح له بذلك استقامة على سبيل المهتدين ، ولا تثبت له
بذلك ولاية في حكم الظاهر حتى تصح له في تعبد ذلك سبيل السلامة والموافقة
لدين أهل الاستقامة بامتحان له في ذلك وخبرة .

ولما وجب في ذلك من صحيح الشهادة أو بشهادة صحيحة أو ربيعة من
ذوى علوم واضحة في الولايات والبراءات ، وفرق في ذلك بين عالم الضيق من
الواسعات . وبين الحكم في المحللات والمحرمات ، وبين الخصوصات من للعمومات ،
وأحكام الصفات في ذلك من الكبائر ، وأحكام الجهر في ذلك من أحكام السرائر
وأحكام الحقائق في ذلك من أحكام الشرائط ، وبين أحكام الظاهر في ذلك التي

لا يشهد لمستحقها بنجاة ولا هلاك إلا على شريطة الموافقة والنية الظاهرة الصادقة والموت على سبيل ما ظهر منه وصدق بما دان به وأسر، والعالم بجميع أصول الولاية والبراءة والاستقامة على سبيل أهل النجاة .

فإذا صح له هذا من أحد هذه الوجوه وجبت ولايته وحرمت عداوته ، فإذا شهر للعبد اسم أهل الاستقامة على ما وصفنا في أى أرض كان ، وأى بلد كان من دار إقرار أو إنكار أو أبرار أو فجار، فى أى مصر من الأمصار فقد وجب له حكم الموافقة بالقول ولو لم يعلم منه موافقة للقول بالعمل .

وقول ، إنه يتولى بما صح له من اسم الموافقة لأهل الاستقامة حتى يعلم منه مخالفة لما ظهر منه من التدين بقول أو عمل ، وقول ، ثبت له الموافقة بالقول ولا يتولى حتى تظهر منه الموافقة للقول بالعمل ثم يتولى ، وإن مات قبل أن تعلم موافقته للقول والعمل بقول يتولى وقول ، يوفى عنه .

وإذا كانت الدار كلها أو المصر كله ظاهراً عليها وعلى أهلها التدين بدين . أهل الاستقامة فى ظاهر الأمور ، ولا بنظائر فيهم شيء من الأديان المخالفة لدين أهل الاستقامة .

وكل من ظهرت منه الأعمال الصالحة والأمانة فى دينه ولم تلحقه خيانة ولا تهمة وجبت ولايته، وكان ذلك حد الاستقامة منه وقول، إن أهل الدار كلهم، من صنع منهم باسمه وعينه ممن لم يصح منه خيانة ولا تهمة وجبت ولايته ، وجميع أهل الدار فى الولاية إلا من ظهر منه خيانة فى دينه أو تهمة فى ذات نفسه ، وإلا فأهل الدار

في الولاية ومحكوم لهم بالاستقامة، ولو لم يعرف من أحد منهم هل، ولا يحتاجون إلى محنة في قول ولا هل، والولاية لهم واجبة .

وقد اختلف أهل العلم في أحكام الدور في الولاية ، ققول ، إن الدار حكمها حكم المالك لها ، فإن كان محققاً عادلاً كانت دار عدل واستقامة ، والقول في أهلها أنهم أهل عدل وولاية من غير محنة ، وإن كان المالك للدار جائراً فالدار دار جور ، ولا تثبت فيها الولاية لأهلها إلا بالمحنة أو ظهور أهل الاستقامة لهم . أو لأحد منهم ، فيكون القول فيها ما وصفنا .

وقول ، إن الدار تبع للأحكام فيها فإن كانت الأحكام فيها أحكام أهل العدل من المسلمين كانت الدار دار أهل الاستقامة ولا ينظر في مالك الجور ولا سلطان الجور ، وإنما الدار بالأحكام ، فإذا كانت الأحكام فيها بالعدل فلا محنة على أهلها ، وإن كانت جارية فيها أحكام أهل الجور والخلاف فهي دار خلاف ، ولا تصح فيها الموافقة إلا بالخبرة والموافقة في أحد بعينه .

وقول : إن حكم أهل الدار حكم أهل النحلة والتدين ومحكوم على أهلها بحكم الظاهر عليها من التدين من أهلها من جور واستقامة ، ولا ينظر في مالكها وسلطانها ولا يهدم حكم أهل العدل غلبة أهل الجور عليها ، ولا يدلبطل على محق ، ولا الجائر على عادل ، ولو تغلب الجائر على أهل العدل ، ولا حكم لمن حكم بغير ما أنزل الله ، ولا يكونون حكماً على أهل العدل وإنما هم متغلبون على الأحكام والمالك بالجور والتهر ، فإذا كانت النحلة من أهل الدار صحيحة جارية على مذاهب أهل للاستقامة فلا يضر أهلها في دينهم من ولاية وموافقة ما غلب عليه أهل الجور من المالك .

وهذا الأصل الذى عليه المدار ، وهو قولنا إن شاء الله .

وقول : إنه ما دام أهل العدل يقدرّون أن يظهروا دينهم فى الدار ولو كان الغالب على أهلها أهل الضلال فالدار دار عدل إذا كانت نحلّتها نحلّة أهل العدل ، وإن لم يقدرّوا أن يظهروا دينهم وتوسعوا بالتقية فقد زالت الدار من أيديهم إلى أيدي المالك لها من أهل الضلال وصارت الدار دار المالك لها ، وما داموا ينكرون عليه ما يدين به من الضلال بقول أو فعل فالدار دارهم ، وهى دار عدل واستقامة ولا يضر أهلها غلبة أهل الضلال عليها حتى يظهر الدخول من أهل نحلّة الحق فى طاعة أهل الضلال وانباعهم لهم على ضلالهم . فإذا كان ذلك منهم صارت الدار دار اختلاط ، فإذا لم يتميزوا بدعوتهم ويظهروا الإنكار عليهم لمخالفتهم ولم يقدرّوا على ذلك فقد زالت الدار عنهم وصارت دار اختلاط ، وبطل حكم أهل العدل منها .

وقول ، إن الدار دار عدل إذا كان أهلها أهل عدل حتى يغلب عليها المتدينون بالضلال ، فإذا لم يقدرّوا أن يظهروا دينهم وكان دينهم مكتوما كانت الدار دار اختلاط ، لأنه معروف فيها أهل العدل ولا يحكم على أهل الدار بالكفر مادام للسلم يسعه أن يقعد على دينه ، وإن كان لا يقدر أن يكتم دينه ويقعد إلى أن يظهر دين الضلال والسمع والطاعة لأهل الضلال وموافقهم على اختلافهم على ضلالهم ، فحينئذ تصير الدار دار كفر وخلاف ونفاق . وإن كان ضلالهم شركا كانت الدار دار شرك .

وأما إذا كان السلطان أو الملاك إنما هو متغلب على الملك، مقرر بضلاله منتهك لما يدين بتحريره، مجامع لأهل الدار على مخالفتهم لأمره، يعترف لهم بصوابهم وخطأ نفسه، فهذا لا يكون ملكه للدار مزيلاً لها عن حكمها، وقول إن إدار أهل الإقرار لا تتحول دار كفر ولا يحكم عليها بالكفر مادام فيها أهل العدل، يعرفون بأن دار الكفر، إنما هي دار أهل الحرم، وأما دار أهل الإقرار فلا تكون أبداً دار كفر ولا تسمى بدار كفر ولا نفاق حتى يتحول أهلها كلهم إلى حال واحد من شرك أو نفاق، ومادام فيهم أحد يعرف من أهل العدل فلا تسمى دار كفر ولا نفاق ولو لم يقدر أهل العدل إلا أن يظهروا دين أهل الضلال من النفاق، فإنهم على كل حال مسلمون.

وإذا كان في الدار مسلمون لم يجز أن يجري عليهم اسم النفاق في الجملة حتى لا يكون في الدار أحد يدين بالعدل فإذا صح ذلك وعرف أنه لم يبق في الدار أحد من أهل العدل ولا أحد ممن يسعه إظهار الباطل وهو مقيم على العدل وظهور الإقرار بالباطل ولم يقدر أحد أن يقيم على العدل سرّاً ولا علانية في الدار كانت الدار دار أهلها، وكانوا حقيقيين باسمهم المفتحين له فيها، ومادام في الدار أحد يتمسك بالإقرار ولو غلب عليها أهل الإنكار ولم يقدر المتقرب أن يقيم في الدار إلا بإظهار الإنكار إلا أنه معروف في الدار أهل الإقرار فالدار دار اختلاط بالإنكار والإقرار، وهذا إذا كانت الدار من قبل دار عدل، ثم غلب عليها أهل الجور، أو كانت دار إقرار وغلب عليها أهل الإنكار.

وأما إذا كانت الدار من قبل دار جور ونفاق، ثم وقع فيها أحكام أهل

العدل والإسلام أو كانت دار إنكار ثم خالطهم فيها أهل الإقرار من أهل الأمان والتجار فقد خالطهم أهل الإقرار وكانت الدار دار اختلاط ، وإذا صح أن في الدار أهل الإقرار بالإسلام لم يصح معنا السبأ والغنيمة في الجملة إلا بعد البيان ، وكذلك البراءة لا تصح في الجملة إذا علم أن في الدار أهل عدل تسعهم النقية بإظهار الجور والإنكار ، وأما إذا لم يصح ذلك وكانت الدار لا يقدر أحد أن يقيم فيها إلا أن يظهر الجور ، فن ظهر منه الجور ولم تعلم منه سريرة في ذلك فالجاري عليه حكم ما أظهر حتى يعلم منه أنه يسر غير ذلك ، فإذا علم منه أنه يسر غير ذلك في مثل هذا وثبت له ذلك ثم عرف منه هذا وثبت له ذلك ثم عرف منه هذا واحتمل له ذلك فهو على حاله الأول حتى يعلم أنه محول إلى الذي أظهر بغير حجة له في الإسلام ولا تقية .

وإذا صحت الدار ، أنها دار كفر على هذا الوجه كانت البراءة من جملة أهل الدار المشتمل عليها اسم الكفر من الشرك والنفاق جائزة ، ولا يجوز أن يبرأ من أحد منهم بعينه حتى يعرف منه بعينه ما جرى عليه حكم أهل الدار ، فالجملة مجزى عن التفسير في هذا إذا برىء من جملة أهل الدار .

ولا يجوز أن يبرأ من أحد من أهل الدار إلا بعد لزوم ذلك فيه ووجوبه عليه ، كذلك كل من جرى عليه حكم الدخول في جملة تجوز فيها وفي أهلها البراءة منهم جملة ، ثم رأى في تلك الجملة من لا يدري أنه داخل في الجملة في الكفر أم لا . فلا يجوز أن يبرأ منه بعينه ويبرأ من الجملة ، ولا تجوز البراءة بالشبهة ، وذلك مثل سلطان جائر قد استحق اسم الكفر هو وأهوانه ، فإذا كان في جملة

هؤلاء من يعرف ، أهو منهم في الكفر ، أم إنما هو فيهم بغير ذلك من عذر ، أو لوجه يسعه من وجوه التقية والعذر فلا يجوز البراءة منه باسمه وعينه حتى تصح منه أنه من تلك الطبقة ، ولكن تقع البراءة على أهل الطبقة ، كذلك أهل الدار ولو تزيا هذا الداخل فيهم بزيهم وحليتهم ، إذا كان يمكن أن يكون له عذر بوجه من الوجوه ، وإن خطر ببال من عين ذلك كانت البراءة من الشخص بعينه براءة شريطة ، إن كان من طبقة أهل الكفر والنفاق ، كائناً ممن كان من أهل دار أو جملة من أهل الأحداث الظاهرة أحداثهم في الدار .

كذلك إذا كان في جملة أهل العدل ممن لا يعرف بالعدل ، إلا أنه في جماعة جند أهل العدل فلا يجوز فيه الولاية بعينه حتى يعلم منه ما يجب له الولاية له ، لأنه قد يكون في سلطان أهل العدل وأعوانهم ممن لا يجب ولايته ، ولكن يتولى طبقة أهل العدل وجملة سلطان أهل العدل ، وكذلك يتولى جميع أهل دار أهل العدل في الجملة إذا ظهر لهم اسم عدل يقضى عليهم .

وأما إذا صحت لهم دار العدل ولم يعرف من أحد منهم بعينه شيء فهو في جملة الولاية في الشريطة في جملة أهل الدار وطبقة أهل العدل ، وأما الواحد بعينه فلا يجب له ولاية ولو كان في جملة من وجبت له الولاية في حكم الظاهر حتى يعرف منه ما يجب به الولاية وكذلك العدالة .

فإن كانت الدار دار عدل ، وفيها إمام عدل ، فن ظهر منه طاعة لهذا الإمام واستقبل القبلة ، وهمل بالصالحات كان في الولاية ، وليس عليه محنة ، وقول ، من عرف منه العمل بالصالحات في دار العدل وجبت ولايته ، ولم يمتحن بمعرفة

طاعة الإمام ، لأن أهل الدار في حكم الطاعة للإمام ، حتى يعلم منه خروج من طاعة الامام ، وقول ، إنه يمتحن بطاعة الإمام ، ولا يمتحن بالقبلة ، ولا بالأهمل الصالحات ، وتجب إن كانت الدار دار عدل جاز فيها حكم إمام عدل ولم يعلم من أهل الدار اختلاط في الأدیان ، ممن دخل في طاعة الإمام وعمل بالصالحات وجبت ولايته في حكم الظاهر ، وإن تولاه متول على ما ظهر من صلاحه فذلك جائز في بعض القول ، ولو لم تعلم منه طاعة الإمام إذا كانت الدار دار عدل والغالب عليها إمام العدل .

ولا يجوز أن يظهر إمام عدل على دار فيدع أهلها على دين ضلال لا يغيره ولا ينكره إلا أن لا يقدر على ذلك ، ولا يجوز أن يلزم العباد في حكم الدين حكم ما أسره العباد من الكفر والمعاصي فيما يدينون به من الضلال ، ويتكفون به من المحرمات : وقول ، إنه إذا صح لأحد أنه من طبقة أهل العدل أو من دار أهل العدل ولم يظهر منه شيء من الخيانات فهو في الولاية لأنه في دار الخيرة ، ومن لم يعرف منه شر بدار الخير فهو من أهل الخير حتى يعلم منه شر .

ثم إن ولاية الحكم بالظاهر ولاية بالخبرة والعلم ، وولاية على وجه التصديق والحكم ، فالعلم على خبرة ومشاهدة لما يجب به الولاية معاينة أهمله واستماع أقواله ، وعلم بشهرة ذلك في داره ومصره مع من صح معه ذلك لا يشك فيه بمنزلة السماع للأقوال والمعاينة للأفعال ، وذلك قاض له وعليه ، والتصديق يقع على وجهين : تخيير ، ووجوب ، فالتخيير ، رفع الواحد ممن يقبل قوله في رفع الولاية ممن يبصر الولاية .

والبراءة من أهل الاستقامة للمسلمين ممن رفع إليه ذلك، فهو خير إن شاء
صديق وتولى من رفعت إليه ولايته ، وإن شاء تولى الرافع ، ووقف عن المرفوعة
ولايته ، والواجب في ذلك رفع الاثنين فصاعدا ممن يبصر ذلك ولم يكن في ذلك
تخير ووجب التصديق . وأما علم الخبرة وصحة الشهرة فتوجب صحة علم الظاهر
من ذلك والشهادة له وعليه بذلك .

فقد بينا أن حكم ولاية الظاهر من ثلاثة وجوه خبرة وشهرة ورفيعة ، وكل
من استحق الولاية بأحد هذه الوجوه في حكم الظاهر فلا يستحق ولاية الحقيقة
أنه مؤمن ، أو أنه من أهل الجنة إلا على الشريطة أنه إن كان في سريره
كاملينه فيما قد صح من أموره في الخبرة أو صحيح الشهرة ومات على ذلك فهو
من أهل الجنة، لأنه لا تجوز ولاية في حكم الظاهر إلا لمن كان على سبيل أهل الجنة
إذا كان صادقا في سريره ومات على ذلك ، ولا يحكم له قطعا بالجنة ، إلا على
الشريطة ، ولو كان بمنزلة أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب رضى الله عنهما ،
إلا أن يصح في أحد من الناس عند أحد من الناس حكم الحقيقة عن لسان رسول
الله ﷺ وصحيح تأويل في كتاب الله، يصح معه ذلك من طريق الشهرة كما صح
معه التنزيل من كتاب الله ، أن تلك الآية نزلت في أحد بعينه فيفتقل من حكم
الشريطة إلى حكم الحقيقة .

وأما من لم يصح له ذلك وكانت ولايته بشهادة أو خبرة أو رفيعة فلا تكون
الشهادة له بالقطع أنه تولى في الحكم الظاهر . ولا يجوز لأحد أن يحكم بحكم الحقيقة

في موضع حكم الظاهر ، ولا أن يحكم بحكم الظاهر في موضع حكم الحقيقة ، ومن فعل ذلك فقد خالف الحق .

وكذلك من حكم بأحكام قبول حجة الشاهدين وتصديق المتولين في موضع حكم ولاية العلم بالخبرة أو تصحيح الشهرة كان مخالفا للحق ، وكذلك من حكم بحكم علم الخبرة أو تصحيح الشهرة كان مخالفا للحق ، وكذلك من حكم بحكم علم الخبرة أو تصحيح الشهرة في موضع ولاية قبول الشهادة من الشاهدين وتصديق المتولين كان بذلك مخالفا للحق إلا أن يتوب من ذلك ، فقد بينا أن ثبوت الولاية في حكم الظاهر بعلم الخبرة أو تصحيح الشهرة أو شهادة الشاهدين ورفع المتولين ، فن ثبتت ولايته في حكم الشريعة فهي ولاية الله تعالى وولاية رسوله محمد صلى الله عليه وسلم ، وولاية أهل طاعة الله تعالى من المؤمنين ، وولاية العبد نفسه .

فهذه الولايات الأربع لا بد للعبد منهن في حال ما تقوم عليه به الحجة من علم ذلك . قال الله تعالى : « إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ » وقال : « وَمَنْ يَقُولِ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ » . ولا يجوز أن يأتي على العبد حال لا يتولى فيه نفسه .

وعلى العبد أن يتوب إلى الله من جميع المعاصي والذنوب ويتولى نفسه على كل حال . قال الله تعالى : « وَأَنْ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ » فأوجب على جميع من خاطبه بالتعبد أن يستغفر الله تعالى لذنبه ويتوب إلى الله من معاصيه مع عبادته ، والاستغفار ولاية ، والاستغفار باللسان ، والتوبة بالقلب والندم ،

ولم تنفع التوبة بغير استغفار، ولو كان لا يجوز للعدل أن يستغفر لنفسه حتى يعلم أن الله قد تاب عليه ما جاز أن يستغفر لذنبه أبدا . ولا يجوز هذا وقد قال الله تعالى : « فَأَعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ » .

ولسنا نقول إن العبد لا يتولى نفسه حتى يكون في منزلة يرضى فيها نفسه ، كما لا يتولى غيره من المؤمنين في حكم الظاهر حتى يعلم منه ما يرضى به ، لأنه يعلم من نفسه ما لا يعلمه من غيره ، ولأنه مخاطب بالاستغفار لنفسه على كل حال وذنبه، ومحجور عليه الاستغفار لغيره إلا المؤمنين المؤمنات، لأن الاستغفار ولاية عند الجميع، ولا يجوز أن تأتي على العبد حالة يقيم عليها لا يتولى فيها نفسه ، لأنه متى لم يستغفر ربه من ذنبه التي ركبها في علمه أو جهله كان هالكا، ومتى استغفر ربه وتاب إليه من ذنبه كان لنفسه متوليا ولربه مرضيا في حكم الظاهر من نفسه، ويتولى العبد نفسه ولاية حكم الظاهر ما لم يصح معه في نفسه ولاية حكم الحقيقة كما وصفنا، فنصح معه في نفسه أنه ولي الله أو أنه سعيد أو أنه من أهل الجنة فعليه أن يتولى نفسه ولاية الحقيقة وعليه أن يستغفر لذنبه وللمؤمنين والمؤمنات ، ولا يجوز له أن يقيم على معصية الله ، ولا يضيع شيئا من حقوق الله لموضع ما قد صح معه له في نفسه من ولاية الحقيقة ، وعليه أن يتولى من أنكر عليه ما ظهر منه من معصية الله، ويتولى من برئ منه على ما ظهر منه من معصية الله، فن لم يعلم أنه قد علم منه مثل ما علم في نفسه من علم ولاية الحقيقة ، وعليه أن يؤدي جميع ما أوجب الله في نفسه وماله من حق أو قود أو قصاص أو وحد أو غير ذلك من جميع الواجبات في شرع المسلمين ، فإذا ضيع شيئا من اللوازم ، أو ركب شيئا من المحارم كان بذلك عاصيا وعليه الاستغفار والتوبة من ذلك ، ويتولى نفسه مع ذلك ولاية الحقيقة التي قد صحت معه في نفسه .

فصل

ولا تجب الولاية بالرفيعة إلا من أهل العلم بأحكام الولاية والبراءة ، لأن العلماء هم الحجة على غيرهم ، ولا يكون العالم عالماً بالولاية والبراءة حتى يعلم أصول الولاية والبراءة التي لا تجوز مخالفتها برأى ولا بدین ولا بجمل ولا بلم .

فإذا علم العالم بأصول الولاية والبراءة التي لا يجوز مخالفتها كان عالماً قهراً في الولاية والبراءة ، وكان حجة في رفع الولاية لمن تولى بولايته ، ووجب أن يتولى بنظره وبصره ، وكان حجة على من قام عليه في أمر حجج الولاية والبراءة فيما يكون فيه العالم حجة في أمر رفع الولاية وبشهادة على أحكام البراءة .

فصل

وقيل ، إنه من صح له ما يكون به ثبوت الموافقة يدين المسلمين ثبتت ولايته ، ولم يحتاج منه إلى علم الأفعال ، وقول ، لا يتولى حتى تصح منه موافقة القول بالعمل ، فإن ظهر منه ذلك تولى ، وإن لم يظهر فهو محال حتى تظهر منه موافقة القول فيتولى ، أو يحدث حدثاً فيلزمه حدثه ، وقول ، إن كل من صحته موافقته جاز أن يتولى حتى لا يوافق القول بالعمل ، والموافقة لكل أهل زمان ما ثبت لهم وفيهم لا فيما ثبت في أحد قبلهم ، إلا أن يكون مذ ثبتت تلك الموافقة لم يظهر من أحد من ينتحلها بشيء من أديان الضلال ، ولا اتهم بذلك ، فتلك الموافقة كافية لهم ولن جاء بعدهم حتى يصح من أحد من أهلها ، أنه يدين بشيء من الضلال أو يتهم بذلك ، وإنما جاء أهل كل زمان من المسلمين بسيرة ، فسامها بنسب الإسلام .

ودين الإسلام بما يقع به الحكم على أهل مصره وعصره، فإذا تغير ذلك بحدوث أمر في الدعوة وافتراق الكلمة لم يكن للذي مضى موافقة عند تغيير الحال، وإنما يمتحن من أهل كل زمان علماءهم الذين يبصرون أحكام الولاية والبراءة والفتن الغازلة والبدع الحادثة المحدثه.

فمن أجل ذلك قيل، إنه لا يتولى في كل زمان إلا بولاية العلماء بالولاية والبراءة لثبوت الرب والشبهات في أهل القبلة، وأما قول العالم الذي يكتب الكتاب، ويسميه نسب الإسلام أو يسميه موافقة ويثبت لمن أقرب الولاية فيخرج حكمه خاصا له ولمن عرف ذلك لمعرفته إذا كان ذلك على غير صفة يغيرها غيره، وإنما يقول إن فلانا يتولى وفلانا يبرأ منه، ولا يجوز لمن علم ذلك من العالم أن يبرأ من أولئك، إلا أن يعلم أنهم مستحقون للبراءة، ولا يلزمه أن يتولى أولئك إلا أن يعلم أنهم يستحقون للولاية، ولا يلزمه أن يتولى ولا يبرأ بما في الكتاب إلا أن يخصه من ولايتهم والبراءة منهم ما خص ذلك العالم، وإنما وضع العالم ذلك الكتاب تذكرا وحجة له ولمن نزل بمنزله وعرف منهم ما عرف العالم، كما جعل الحاكم الكتاب في الحكم حجة على ما حكم عليه، وليس ذلك حجة لغيره إذا لم يصح معه ما صح مع الحاكم، وكذلك كتابة شهادة الشهود.

وأما إذا رفع إليه العالم ولايتهم أو ولاية أحد منهم، فنقول، عليه وله ولايتهم، وقول ليس عليه ولايتهم حتى يكونوا عالمين.

وأما البراءة فلا تجوز براءة العالم الواحد، وقيل، إن الموافقة في نسب الاسلام، وكل من أقر بالجملة فقد صحت موافقته، وذلك قبل أن تفترق الكلمة

من المتدينين ، فلما اختلفوا في تدينهم لم تكن الجملة كافية للمواقفة إلا أن تصح لأحد ممن يقرها سلامة من التدين بشيء من أديان الضلال .

وكذلك كان اسم التحكيم والشراء ، هو نسب الإسلام ، وه تصح المواقفة ، فلما اختلف في التحكيم أئمة الخوارج لم تثبت المواقفة باسم التحكيم والشراء ، وكذلك الإباضية لما اختلفوا لم تصح المواقفة باسم الإباضية لأن الطريفية والسعبية يسمون بالإباضية ، فلما اختلفت الإباضية لم تصح المواقفة إلا لمن يرى من الدخول في ضلال من ضل منهم ، وكذلك ما اعترض من الرب والشبهة في المتدينين فيمن يقسئ بالإباضية والمحبوبة من أهل هان في أحداث جرت بينهم ، واختلاف في أمور كثيرة ، حتى بدا منهم ترك الولايات لبعضهم بعض وربما يرى بعضهم من بعض وجعل كل واحد منهم يجنبد في إقامة الحجة له على صحة مذهبه وتدينه ، فلما كان منهم ذلك لم يكن اسم المحبوبة معنا مجزيا ، لولاية من تولى محبوبا ولا أحدا من علماء المسلمين إلى عزان بن الصقر ، ولا إلى عصر الطبقة الذين جاءوا بعد طاعتهم ، ولا موجبا للمواقفة إلا لمن سلم من الريب والشبهة والدخول فيما دخل فيه أهل الأحداث المضلة والأهواء الجائرة ، ولا يسلم من ذلك إلا من عصمه الله برحمته ، وعرف الأحكام في قلب أهل الزمان ، والله يختص برحمته من يشاء والله ذو الفضل العظيم .

وقيل إن الفتن إذا أقبلت لم يبصرها إلا العلماء البصراء ، وإذا أدبرت أبصرها العوام ، والحمد لله الذي من علينا بالألفة في مصرنا وعصرنا وأراحنا من نحل الصدور واختلاط الأمور ، وهذه نعمة من الله علينا ، نسأله دوامها والإعانة على أداء شكرها .

ولم نعلم أن أحدا من أهل زماننا من جميع أهل الدار من أهل الاستقامة من أهل عمان يدين بخلاف دينهم ، أو يطن على أحد في مذهبه وتدينه من جميع من ينتحل نملة الإباضية من أهل عمان .

وفما عندي ، أن من دان بدين الإباضية وانتحل بنحلته من أهل مصرنا وعصرنا في هذه الأيام وظهرت منه الأهمال الصالحة واجتناب ما حرم الله عليه ولم تظهر منه خيانة ولا يتهم بتهمة في شيء من دينه أنه تصح له الموافقة ، وتجاوز ولايته ، لأن لأهل كل زمان حكما ، ويحكم لهم وعليهم بالحكم الذي تجري صحته عليهم ، ويعرفون به معهم ، ويتظاهروا معرفته فيهم ، ولا عليهم فيه محبة ولا انتظار ، وإنما لا تصح الموافقة في أهل الدار بعد وقوع الأحداث والاختلاف فيها وفي أهلها إلا بعد المحنة والمعرفة في أهلها .

وقال بعض المسلمين : إنه لا تكون الولاية إلا بالخبرة والمواقفة ، وتجاوز الولاية بالشهرة فيمن لا يختلف فيه من أهل الفضل والمواقفة من أهل العدل ، وقول ، إنه إذا شهر للمتدين اسم التدين بدين المسلمين مع العمل بالصالحات وظهور الخيرات ولو كان في دار اختلاط أو دار كفر جازت ولايته ، كما أنه إذا شهر على رجل أنه يهودي أو نصراني أو مجوسي أو مبتدع محدث جازت منه البراءة ، فالولاية والبراءة بالشهرة وجه من وجوه الحق وأصل من أصوله والله أعلم .

فصل

قال أبو سعيد رحمه الله : من وجد في سيرة المسلمين المنسوبة إليهم يبرأون من فلان بحدته ، ويتولون فلانا بموافقته المسلمين فما دانوا به ، أن البراءة لا نعلم أنه يبرأ من أحد بعينه إلا بشهادة أحدائهم أو شهرة ذلك منهم على الشرط فيما يجد من أوصافهم ، وأما ولاية من تولوا فحائز ذلك على الصفة لمن تولى المسلمون ، وقول لا يتولى إلا على الصفة لأن لا يؤمن الغلط من الكتاب والزيادة والنقصان في ذلك ما لم يكن من الفقيه الذي يجب بقوله الولاية والبراءة ، فإن صح أن الفقيه كان يتولاه جازت ولايته على هذا .

وقال الحسن بن أحمد رحمه الله : إنه يجوز لمن يقرأ كتابا فيه ولاية لأحد ومترجم على أحد على سبيل الخبر لا على اعتقاد الولاية إلا أن يكون المترجم عليه من المشهورين بالظلم وأئمة الضلال فلا يجوز ذلك ؛ وقال أبو عبد الله : إن ابن عباس في ولاية المسلمين والله أعلم وبه التوفيق .



القول الخامس

في صفة من يكون عالماً بأحكام الولاية والبراءة

ومن تجوز فتياه في ذلك

وقيل : لا يكون العالم عالماً بالولاية والبراءة حتى يعلم فرق ما بين أحكام ما يسه جهله مما لا يسه جهله من أحكام الولاية والبراءة ، وحتى يعلم الفرق بين الخاص والعام من أحكام الولاية والبراءة وفرق العام والخاص من أحكام الولاية والبراءة ، داخل في جميع أصول الولاية والبراءة بمجملتها ، لأن كل أصل من أصول الولاية والبراءة داخل فيه أحكام الخاص والعام ، ولا تجوز مخالفة جميع الأصول في الولاية والبراءة ، كان الأصل مما يسه جهله وما لا يسه جهله ، وحتى يعلم الفرق بين ولاية الحقيقة ، وولاية الشريعة ، التي هي كافية للعبد عن ولاية الحقيقة ، وولاية حكم الظاهر ، وبراءة الحقيقة ، وبراءة الحكم بالظاهر ، والفرق بين أحكام الولاية ، والبراءة بأحكام الظاهر التي إذا وجبت لم يميز عنها أحكام ولاية الشريعة وبراءة الشريعة ، وحتى يعلم الفرق بين الاستحلال لما حرم الله من دينه والتحریم لما أحل الله من دينه ، وما يجب في ذلك من الأحكام والولاية والبراءة ، وبين أحكام التحريم لما يأتي من المحدث وما يدين بتحريمه مما يرتكبه ووضع ذلك في موضعه ، والحكم فيه بحكمه ، ولا يجوز أن يحكم بحكم الاستحلال في موضع حكم التحريم ، ولا بأحكام التحريم في موضع أحكام الاستحلال بالدينونة .

وقال أكثر أهل العلم: إنه لا يسع جهل المستحلين إذا علم الجاهل أن المستحل مستحل لما حرم الله فيما يدين به ، وقال بعضهم : إن ذلك واسع جهله ما لم يتوله الجاهل أو يبرأ من العلماء إذا برئوا منه على ذلك ، أو يقف عنهم برأى أو يدين ، وحتى يعلم فرق ما بين أحكام الصغائر وأحكام الكبائر في أحكام الولاية والبراءة ، ولا يحمل أحكام الصغائر كأحكام الكبائر ، وحتى يعلم الفرق بين أحكام التوبة والإصرار ، وفرق ما بين الإصرار على الصغائر والإقامة على الكبائر ، وفرق ما بين الخصاص والعامة من جميع ذلك ، والفرق ما بين الإصرار على دقيق الذنوب وجليلها وصغيرها وكبيرها ، وبين الحكم فيمن ركب ذلك ولم يصبر عليه وجهله أو علمه ، وعلم الفرق في ذلك في أحكام الولاية والبراءة ، فإن جهل ذلك ووضعه في غير معانيه لم يسهه ، وحتى يعلم الفرق فيما يجب فيه السؤال من أحكام الولاية والبراءة ، وما لا يجب فيه السؤال ، وحتى يعلم الفرق بين أحكام الدين مما جاء في كتاب الله أو سنة رسوله أو إجماع أهل العلم من أهل الاستقامة وبين أحكام الرأى وما يجوز فيه الرأى ، وعلم ذلك ووضعه في موضعه ، وحتى يعلم الفرق بين أحكام الدعاوى من أحكام البدع التي من وقف عليها وعلى أحكامها لم يسهه إلا تصديق الحق فيها وتكذيب المبطل فيها ، والفرق بين تحريم ولاية المبتدع ، ولو لم يعلم الجاهل بدعته ، وإباحة ولاية المدعى إذا كان في ظاهر الحكم لا يعلم كذبه ولو كان في ادعائه في سريره مبطلا ، ما لم يحكم لنفسه بدعواه ، وحتى يعلم الفرق بين حجة الشهادة وحجة الفتيا في أحكام الولاية والبراءة وإنزال ذلك منزله ، لأن بين حجة الشهادة وحجة الفتيا في أمر الولاية والبراءة وجميع أحكام

الدين فرقا بيننا لا يجوز في الدين أن يحكم بأحكام الشهادة في موضع أحكام الفتيا في أمر الولاية والبراءة ، ولا يحكم بأحكام الفتيا في موضع أحكام الشهادة ، وحتى يعلم الفرق بين حجة الشهود في البراءة من المكفرات إذا وقعت الشهادة في موضع ما تجوز فيه الشهادة من المكفرات وعلى المكفرات في الولاية والبراءة . وبين براءة للتبرئين من العلماء في الدين وإنزال كل شيء من ذلك منزلته ، وحتى يعرف الفرق بين حجة الفتيا من الفقيه الواحد في الدين فيما يقوم فيه مقام الفتيا من الدين وبين الفقيه الواحد فيما يكون فيه شاهدا في أمر الدين في البراءات وإيجاب المكفرات وإنزال ذلك منزلته ، وحتى يعلم الفرق بين أحكام براءة الجهر وإجازة ذلك وإحكام براءة السر ومعرفة حجب ذلك وكتماؤه وإنزال ذلك منزلته ، ومعرفة القول فيه ، وحتى يعلم الفرق بين أحكام الولاية والبراءة في الأئمة العاديين والجاثرين وبين سائر الرعايا ممن لم ينزل منازل الأئمة العاديين والجاثرين ، وحتى يعلم الفرق بين الأئمة المشاهدين الحاضرين من العاديين والجاثرين وبين الأئمة الغائبين . والسالفين في أحكام الولاية والبراءة ، وحتى يعلم الفرق بين وقوف الدين الذي يسلم به المسلمون من ولاية المبطلين وبراءة المحققين ، وهو الجنة والسلامة للمسلمين ، لأنه يجوز للعالم والجاهل والقوى والضعيف من المسلمين أن يدينوا بالوقوف عن كافة الخليفة بأسمائهم وأعيانهم على شريطة ولاية المحققين منهم والبراءة من المبطلين في جملة الدين حتى يعلم من أحد بعينه ما يجب به ولايته أو عداوته ، من حقيقة أو حكم ظاهر ، وذلك فرض واجب على جميع المسلمين ، وبين وقوف الرأي الذي يخص الواحد من المسلمين في الواحد بعينه من المحدثين ممن سبقت

له ولاية متقدمة من المسلمين وتسعه الإقامة على ذلك للوقوف بالرأى بغير دينونة بالسؤال عن ذلك المحدث الذى قد امتحن بولايته وعين منه ما لزمه حكم الوقوف بالرأى من غير أن يلزمه دينونة بالسؤال ، وبين وقوف السؤال الذى يلزمه فيه السؤال ولا يجترأ بوقوف الرأى فيه دون اعتقاد السؤال عما قد لزمه فى وليه هذا : وفى هذا المحدث للممتحن به وفيه بما قد عاين منه وعلمه ، وبين وقوف الشك الذى هو خارج عن وقوف الرأى ووقوف الدين ووقوف السؤال إلى الشك والتحير بعد قيام الحجة عليه فيشك فيما لا يسعه الشك فيه من كفر المحدث أو ترك ولايته للمحق من أجل براءته من المحدث بغير حجة فى الإسلام من أجل براءته ممن برئ منه من المحدثين ، أو من أجل ولايته ممن تولاه فى الدين بغير حجة تقوم عليه بباطل ولايته ، فكل واقف عن محدث قد علم بمحدثه أو لم يعلم فوقف عنه من أجل إذ لم يصح عنده ما تقوم به الحجة بالبراءة فوقف عنه ووقف عن من برئ منه من المحققين من أجل براءتهم منه برأى أو بدين فهو مبطل . وبين وقوف الإشكال الذى هو خارج عن وقوف الدين ووقوف الرأى ووقوف السؤال من غير جهل من الواقف بحكم المحدث ولا حدث المحدث ، مثل الوقوف عن المتلاعنين والمتقاتلين والمتبرئين من بعضهم البعض إذا لم يعلم فى الأصل كيف حالهما ، ولا المحق منهما من المبطل ، وغاب عنه علم ذلك ، وكل واقف عن محق من أجل ما غاب عنه من صحة حقه فوقف عنه وعن تولاه برأى أو بدين فهو واقف وقوف الشك ، ولا يجوز أن يحكم أحد بحكم وقوف وجه من الوقوف كلها يحكم الوقوف الآخر وحتى يعلم الفرق بين أحكام ولاية الدين من ولاية الرأى ،

وبراءة الدين من براءة الرأى ، والفرق بين الإختلاف فى الرأى بين علماء المسلمين ، وبين الخلفاء فى الدين من المخالفين فى أصول الدين الذى لا يجوز فيه الاختلاف بالرأى فى أحكام الولاية والبراءة . وحتى يعلم الفرق بين الاختلاف بين المسلمين فى أحكام الدعاوى فى أحكام الولاية والبراءة وبين الخلفاء فى الدين الذى هو خارج من أحكام الاختلاف فى الرأى ، والاختلاف فى الدعاوى النازل أهلها بمنزلة المبتدعين إذا أظهروا حكمه ولو كانوا فى سرائرهم صادقين ، وبين اختلاف المسلمين فى الدعاوى التى إن كانوا فيها صادقين فهم للحق موافقون ، وتلزم موافقتهم فى ظاهر الأمر على ما ظهر من أمرهم فى الدعاوى ، ولو كانوا فى سرائرهم خائنين . حتى يعلم ذلك من جامعهم عليه من أهل الدين ، وحتى يعلم الفرق بين قيام الحجة من المعبرين لما لا يسع جهله وبين أحكام الرأى والدين من علماء المسلمين ولما نزل ذلك منازل فى أحكام الرأى والدين وأن لا يتعدى ذلك إلى غيره برأى ولا بدین ، فهذه الأصول التى تخرج منها أحكام الولاية والبراءة ، وما عدا هذه الأصول فهو فرع عليها .

وترجع هذه الأصول إلى ثلاثة أصول ، وهى ولاية الشريعة ، وبراءة الشريعة ، وولاية الحقيقة وبراءة الحقيقة ، وولاية حكم الظاهر ، ولا يعلم حكم هذه الأصول الثلاثة من لا يعلم الأصول التى ذكرناها كلها ، لأنها تفسيرها وعائلة عاينها ، ولا يسمى عالماً بها من لا يعلمها ويعرف معناها ، وأصل هذا كله معرفة ما يسع جهله وما لا يسع جهله .

فمن علم هذه الأصول التى ذكرناها وكان من أهل الاستقامة فى دينه

المسلمين كان حجة في الفتيا في الولاية والبراءة ، وتؤخذ عنه الولاية بالرفيعة
 ما لم يعلم كذبه فيما رفع في ولاية من غاب عنه أمره من الأولين والآخرين ما لم يعلم
 المرفوع إليه أنه خائن لله فيما رفعه في أمر الدين .

فصل

وأما الفتيا في أمر الولاية والبراءة فمثل سائر الفتيا في الدين ، فما كان من ذلك
 مما لا يسع جهله فجميع المعبرين لذلك حجة على من عبروا له ذلك ، وإن كان
 ذلك مما يسع جهله ما لم يركبه أو يتولى راكمه أو يبرأ من العلماء إذا برثوا من
 راكمه أو يقف عنهم برأى أو بدين فلا يكون الحجة في هذا إلا العالم الثقة الأمين
 بما صح له علمه وتظاير له علمه ، من أصول الولاية والبراءة ولو لم يكن عالماً
 بجميع أصول الولاية والبراءة ، فإذا صح له علم في شيء من أصولها كان حجة
 في الفتيا في ذلك الأصل ، وذلك الباب من أبواب الولاية والبراءة من جميع
 ما وصفنا من أصول الولاية والبراءة ، ولو لم يصح له العلم إلا في أصل واحد ،
 وكان أميناً من المسلمين فقيهاً في الدين فهو حجة في الفتيا في ذلك الذي قد صح له
 العلم به من أصول الولاية والبراءة ، وليس الحجة في العلم في الفتيا كالحجة
 في العلم في الرفيعة ، لأن الرفيعة لا يكون حجة فيها إلا من علم الولاية والبراءة
 وأصولها كلها ، لأن الفتيا بالعلم ، فكل من علم أصلاً في فن من فنون العلم فهو
 حجة فيه في الفتيا لإقامة حجة الله تعالى على عباده ، وفي عباده ولعباده .

والولاية والبراءة أصول كثيرة وفنون كثيرة وأبواب كثيرة ، ولا يستحق
 أحد العلم للولاية والبراءة حتى يكون عالماً بجميعها ، ولا يكون حجة في شيء

إلا من كان علما به ، وإذا رفع اثنان من علماء المسلمين الولاية لرجل أو امرأة ، وهما من يبصر الولاية والبراءة كانا حجة على من رافعا إليه في ولاية ذلك الإنسان ، ولا اختيار له في ذلك إذا علم بمنزلة ما يكونان فيه حجة ، لأنه لا يسع جهل الحجة لمن علمها أو جهلها إذا قامت عليه ، ولو جهل هو معرفة لزوم الحجة وما يكون حجة .

والولاية بالرفيعة من الواحد من علماء المسلمين جائزة وحجة لمن تولى بقوله ولا يكون ذلك حجة عليه ينقطع بها عذره وهو مخير ، فإذا قامت عليه الحجة بالاثنتين من علماء المسلمين كانا حجة عليه ولزمته الحجة ولم يكن له أن يجهل الحجة أو يخالفها ولا يضيع ما قد لزمه بقيام الحجة .

فالولاية برفيعة الواحد إنما هي قبول التصديق لا على حقيقة الصدق . من الرافعين ولا الرفوعة ولايته ، وكذلك القول في الاثنتين من علماء المسلمين إذا رافعا ذلك وشهدا ، والقيام به من غير أن يشهدا بما شهدا ولا يعتقد صدق ما رافعا أنه كذلك ، ولو كانا عند الله من الصادقين في قولها ، وليس له أن يشهد بصدقها ولا يعتقد ذلك ، لأن ذلك من التقليد لها ، ولا يجوز التقليد في الدين ، وكذلك التصديق للواحد بمنزلة الحجة من الاثنتين ، ولا يجوز تكذيب الواحد ولا تصديقه ، وإنما يجوز تصديقه على الأمانة لما جاء أنه حجة لمن صدقه كما كان المعدل حجة لمن صدقه من الأحكام في إنفاذ الأحكام بتعديله وكذلك الولاية برفيعة الواحد .

ولا نعلم أن أحداً قال إن الولاية لا تجوز بالواحد وإنما تجوز بالاثنتين من

علماء المسلمين ، ويختلف في الحجة بقول الواحد ، فقول «و حجة في الولاية ويلزم تصديقه فيها ، لأن الحق في الولاية لله تعالى ، ولأن ولاية الربيعة بالواحد تقع موقع الربيعة من الاثنتين ، لأنه إنما هو يقبل قول الرافعين ولا يتعدى قول الرافعين .

كما قال الحاكم ، قد كان الحاكم الواحد حجة في دين الله تبارك وتعالى إذا كان قد نزل بمنزلة الحاكم ، ولو كان الحاكم حجة على الرعية بمعونته على ما هو حجة فيه على غيره ولغيره ، والمعدل الواحد حجة في رفع العدالة لمن جعله معداً لمن يبصر العدالة من علماء المسلمين .

وكذلك العالم إذا نزل بمنزلة الحجة في الولاية والبراءة كان حجة في رفع الولاية كما كان حجة على غيره في الفنيا إذا وافق الحق في قوله ، وقول بالتخصير في الولاية في ربيعة الواحد ، ويتولى الرافع لأجل ولايته من تولاه إلا أن يعلم أنه تولاه بغير حق ، ولا يجوز له الوقوف عن ولايته لأجل ذلك .

وإن وقف عن المرفوع ولايته وتولى الرافع فقد جاز له ذلك ما لم تقم عليه الحجة بالاثنتين . وقول إن سأل العالم عن ولاية المرفوع ولايته فرفع إليه ولايته كان ذلك حجة عليه وإن رفع إليه ولايته من غير أن يسأله كان له الخيار في ذلك ، وقول هو مخير في ذلك ، سأل العالم عنه أو لم يسأله ، وليس له ترك ولاية العالم الحق من أجل ولايته لمن تولاه ، سأل عنه ذلك أو لم يسأله ، وقول لا تقوم الحجة إلا بالاثنتين من العلماء ، سألهما أو لم يسألها .

وقيل ، إن الضعيف من المسلمين إذا رفع ولاية أحد عن فقيه من فقهاء المسلمين

أن ذلك يكون حجة في الولاية وتجاوز الولاية بولايته بالرفيعة عن من هو حجة في الرفيعة وقد قيل لا يكون حجة في الرفيعة إلا العلماء ومن كان حجة في الرفيعة عن نفسه إذا لم يرفع عن غيره ، فإذا رفع العالم المشهور عن من يكون حجة في الولاية عن عالم مثله كان ذلك حجة وكان بمنزلة الرفيعة عن نفسه وبغير رفيعة .

والواحد من العلماء إذا رفع ولاية رجل واحد عن عالمين قام ذلك مقام الواحد ولا يقوم مقام الاثنين ، ولا رفع اثنان عن واحد ولاية الواحد قام ذلك مقام ولاية الواحد . وإذا رفع اثنان من العلماء ولاية واحد عن اثنين من العلماء قام ذلك مقام الاثنين ، الشهادة عن الشهادة في الولاية جائزة ، والرفيعة عن الرفيعة جائزة .

والذى يميز قول الضعيف إذا رفع عن العالم ، إذ القول فيه واحد وفي الاثنين عن الواحد ، والواحد عن الاثنين ، والاثنان عن الاثنين ، والواحد عن الواحد ، إذا كان الأصل إنما يرفع عن الحجة في الولاية ، فذلك جائز على مذهب من يميز ذلك .

ولا تجوز الولاية بولاية الضعيف من المسلمين ولو ثبتت ولايته فلا يكون حجة في الولاية إلا العلماء فإذا لم تجز ولاية الواحد في الإجماع لم يكن الاثنين حجة في الولاية ، والواحد والاثنان والثلاثة والأربعة إلى ما فوق ذلك إلى ما لا نهاية له في الولاية إذا كان على غير رفيعة من العلماء ، فلا تجوز الولاية بذلك من الضعاف من المسلمين حجة في الولاية ، ولا تكون ولايتهم حجة إلا أن يرفعوا

شهادة تقوم برقيعتها الحجة عن واحد من العلماء وعن صفة يكتفى بها عن التفسير ،
إذا شهدوا بذلك على نقل ذلك بصفة يستوجب بها الموصوف الولاية جازت
الولاية بشهادتهم وكانوا حجة فيما شهدوا به . والواحد في ذلك يقوم مقام الواحد
من العلماء في رفع الولاية ولا يكون حجة إلا مع العلماء بالولاية والبراءة إذا
شهد بصفة يرى العالم أن تلك الصفة تجب بها الولاية .

وإن رفع تلك الصفة ضعيفان من المسلمين إلى ضعيف لا يعرف ما تجب به
الولاية لم يجب له أن يتولاه بالصفة بمعرفته حتى يرفع ذلك إلى من يبصر الولاية
والبراءة فيتوقفه على علم ذلك ويرى أن ذلك تجب به الولاية فتكون شهادة
الضعيفين بالصفة مع تفسير العالم بالمعرفة حجة على الضعيف المرفوع إليه تلك
الصفة ، لأن الحجة في الولاية والبراءة لا تكون إلا بالعلماء البصراء بهما .

وإذا شهد الضعيف على شهادة موصوفة وهو من ثقات المسلمين لم يحز تكذيبه
ولا الشك في قوله ، وكان حجة فيما قال من الموصوفات التي يستغنى بتفسيره لها
عن تفسير غيره في نقلها ورفعها .

فن أجل هذا اختلفت أحكام الشهادة من الضعيف ، والولاية من الضعيف
قال الشهادة منه حجة ، والولاية منه ليست بحجة ، والولاية من العالم حجة ، لأنه
حجة في الولاية والبراءة ومأمون عليها ، وإذا شهد العلماء بصفة توجب الولاية
والم يقولوا إن ذلك يوجب الولاية لم تكن شهادتهم حجة في الولاية حتى يفسروا
أن هذه الصفة توجب الولاية .

وإذا شهد اثنان من الضعفاء أو العلماء على صفة توجب الولاية ، وقال من
يبصر الولاية والبراءة إن هذه الصفة توجب لأهلها الولاية ثبت ذلك في حكم
الرفيعة والشهادة ، وكانت الولاية من العالم أوجب من الشهادة منه إذا لم يفسر
ذلك ، وكانت الشهادة من الضميف إذا فسرهما العالم أولى من الولاية منه وكانت
شهادة العالم والضميف سواء مالم يفسرها العالم أو غيره من العلماء ، والله أعلم
وبه التوفيق .



القول السادس

في الشهادة للمحدث بالتوبة والولاية وشرح ذلك

وعن أبي معاوية^(١) رحمه الله في رجل غاب عن بلد إلى بلد وقد كان المسلمون يبرأون منه إلى أن قدم رجل من أهل ذلك البلد من المسلمين ممن تؤخذ عنه الولاية فقال لهم : إن فلانا رجل صالح ، أنا أتولاه ، أيتولاه المسلمون بقوله ؟ قال : لا ، لأنهم قد علموا غير ما علم الرجل فيه إلا أن يكون أيضاً قد علم مثل ما علموا ، فقال لهم ، إنه قد تاب من ذلك فإنهم يتولونه إلا أن يكون ذنبه الذي يبرئوا منه عليه فما بينه وبين الناس ، فإنه على براءته حتى يقوم آخر عدل مع هذا أنه قد أدى حقوق الناس ، وأما قول الواحد الثقة ، أنه قد أدى للناس حقوقهم فلا يرجعه إلى الولاية ، لأن أموال الناس التي عليه لم مطالجوه بها أخذ لهم بحقوقهم ولم تجز شهادة واحد عليهم بقبض أموالهم ، وإن كانوا إنما برئوا منه على همل السيئات فيما بينه وبين الله ، وهو يقر للمسلمين بدينهم وهو يفتحل نحلهم تولاه بولاية الرجل إلا ما كان من المظالم .

وقال أبو عبد الله في رجل شهد جنازة رجل لم تعرف له ولاية فرفعت ولايته عند الصلاة على الجنازة فإنه ينبغي أن يتولاه إذا تولاه رجل أو امرأة لما ولاية عند المسلمين ، ومن لم يتوله على ذلك لزمته التوبة ، وقول إنما تقوم الحجة في الولاية باثنين .

(١) هو عزان بن الصقر أحد الأعلام الكبار توفي عام ٢٦٨ هجرية رضى الله عنه .

وأما بولاية الواحد فقد قيل بالتخير في الولاية بولايته ، وقد قيل بالوقوف ، وهو أسلم ، وإذا وقف ليسأل ، ومن يرفع إليه الولاية رجلان ممن يبصر الولاية والبراءة والوقوف فعليه أن يتولى من رفعت إليه ولايته ، والعبد المسلم في الولاية والبراءة بمنزلة الحر ، وتجوز شهادته عند أوليائه ، ويستغفر له .

فصل

ومن أصاب ذنبا فاستتابه أصحابه فقال ، إنه رجع إلى الحق مما كرهوا ، فإذا رجع إلى قول المسلمين وقبل منهم ما دعوه إليه من الحق وترك الباطل وأعطاهم ذلك من نفسه قبلوا منه وتولوه على ذلك حتى يعلموا منه خلاف ما قال .

وقال موسى بن أبي جابر رحمه الله : من أحدث حدثا في الإسلام فتاب إلى ربه وسعى في خلاص نفسه من حدثه ، وأعطى الحق من نفسه وسع المسلمين مجامعته ، وإن عجز عن الخلاص مما ابتلى به من حدثه ومات على ذلك فالكف عنه أسلم . ولا يبرأ منه ولا يستغفر له ولا تجب البراءة إلا من المصير على الأحداث المحرمة .

وقال بعض الفقهاء : إذا رفع إليك رجل من المسلمين ثقة يبصر الولاية والبراءة ولاية رجل فأنْتَ مخير في ولايته ، ومن مات ولم تكن له ولاية ، ثم إن امرأة من أهل الولاية ممن تبصر الولاية والبراءة قالت تقوم من المسلمين ، تولوه واستغفروا له فأبى أتولاه ، فقيل لهم يتولونه بولايتها .

وإن كان هذا الرجل من أهل الولاية من قبل ، ثم أحدث حدثا يخرج

من الولاية ، ثم استقيب ، فلم يتب إلى أن مات ، فقالت امرأة من أهل الولاية من بعد موته إنه قد تاب فلا يقبل قولها في هذا الموضع حتى يشهد على توبته عدلان ، رجلان أو رجل وامرأتان ، وإن قذف رجل رجلا من المسلمين بالفسق فتاب ، وتنصل فيما بينه وبين الله ولم يعتذر إلى ذلك الرجل الذي قذفه فلا يعتذر حتى يعتذر إلى الرجل الذي قذفه .

ومن كنت لا تعرفه بخير ولا بشر فأخبرك عنه ثقة أو ثقتان ، أنه ثقة أو غير ثقة ، فإن كان المخبر أو المخبران ممن يبصر الولاية والبراءة والوقوف وكانوا من الثقات وقال أحدهم : إنه ثقة في دينه وأنه ولى لنا ، فإنه يتولى بقولهم .

وفي قول الواحد التخيير في قبول الولاية والبراءة أو الوقوف ، والواقف سالم في مثل هذا . ومن قتل مؤمنا متعمداً ثم تاب إلى الله ودان بما يلزمه في ذلك وقد كانت له ولاية متقدمة أو لم تكن له ولاية إلا أنه تاب وأصلح العمل ، فإن أدى ما يلزمه من ذلك تولى .

وقول إنه إذا تاب وقف عنه حتى يؤدي ما يلزمه في ذلك ثم يتولى ، وقول لا يتولى إذا مات قبل أن يؤدي ما يلزمه ، وكذلك القول فيمن واقع المحجورات المحرمات بالتعمد أو الجهل في الأموال والأنفس مما يلزمه فيه أداؤه إلى أهله مع التوبة والندم .

ومن علم من رجل الزنا أو شرب الخمر أو غير ذلك مما لا يدين أحد من أهل القبلة بتحليله ثم يستغفر ربه من كل ذنب أنه يتولاه ، لأنه لا يدين أحد بتحليل

ذلك ، فإذا استغفر ربه ولم يسم بشيء بعينه فإنه يرجع إلى ولايته ، إلا أن يكون غصب شيئاً من أموال الناس أو ظلمهم حتى يعلم أنه قد تخلص من ذلك .

وقول ، إذا أتى الولي شيئاً من الذنوب ، ما يخرج حكمه حكم التحريم ، ولم يستغفره عليه من ذلك حتى سمعه يتوب من كل ذنب أو من جميع ذنوبه أو من كل ما عصى الله فيه أو من كل معصية لله أو توبة تأتي على جميع ذنوبه من أي الألفاظ ، فإنه يرجع إلى ولايته ، وما أتى من ذلك على وجه الاستحلال فلا تجزئه التوبة منه في الجملة إلا بتوقيف على التوبة منه حرفاً حرفاً ، ويتوب من كل شيء بعينه إلا أن يتوب من كل شيء يدخل فيه مما يدين به ويكون هذا أصلاً في ذلك ، فإذا تاب من الأصل الذي يدخل فيه غيره فهو ثابت مما يدخل في الحكم .

ومن ظهر منه أمر يحتمل أن يكون مستحلاً له أو محرماً له فحكمه حكم التحريم فيما يلزم له وعليه حتى يعلم أنه مستحل ، لأن أهل الإقرار على جملة التحريم لجملة ما حرم الله والتحليل لما أحل الله حتى يعلم من أحد منهم بعينه خروج من ذلك إلى غيره ، وأما ما أخذ الولي من أموال الناس ظلماً في الأصل بما لا يسعه على وجه الغصب والسرقة الذي يهلك به فتأب في الجملة أو منه بعينه رجع إلى ولايته ويحسن به الظن في تأديته .

وقول إنه لا يتولى حتى يؤدي ما قد وجب عليه مما خان فيه ويوقف عن ولايته والبراءة منه ، فإذا أدى رجع إلى الولاية ، وقول مادام لم يؤدي ذلك ويعلم أنه قد أدى فهو على حال البراءة ، لأنه انتهك الأصل على الكبيرة حتى يخرج منه

يحملته ، ويجبني أنه إذا كان ممن يؤمن على ذلك وما يلزمه في ذلك وسائر أحواله طيبة وناب إلى الله أن يرجع إلى ولايته ، وإن اتهم واستريب في جبل ما يلزمه من الأداء مع التوبة فحتى يوقف على الأداء ويظهر الاعتراف به والدينونة بأدائه ، وإن اتهم في ذلك واستريب أمره وقف عن ولايته حتى يعلم منه التخلص على ما يجب ولا يعجل على البراءة منه بعد إظهار التوبة منه إلى الله تعالى .

وسئل أبو معاوية رحمه الله ، عن رجل له ولاية مع رجل برىء من رجل له أيضاً معه ولاية ، ثم سمعه يستغفر الله من جميع ذنوبه قبل أن يستميتيه ، قال : إذا برىء من وليك فابراً منه ، فإن تاب رجع إلى ولايته ، وإن لم يتب فهو على حكم البراءة ، وإذا علم هذا الولي أن وليه برىء من وليه بما برىء أنه قرينة لله تعالى في ذلك فلا تجزيه التوبة حتى يسمى أنه تاب إلى الله من براءته من وليه ويسميتيه باسمه .

وأما إذا لم يعلم منه ذلك فالتوبة في الجملة تجزيه ، لأن الأحداث كلها من جميع المحدثين تخرج على حكم التحريم حتى يعلم أنهم يأتون على الدينونة بالاستحلال ، ولأن هذا يلزمه في الحكم على سبيل البراءة من القاذف بما أظهر من البراءة وما أظهر من القذف ، فليس من دينه فيما يتعبد به إظهار القذف ولا إظهار البراءة ، وإنما هذا جهل جهله في حكم دينه فإن كان في الأصل من البراءة أتى بما لا يسعه في دينه محرماً فقد تاب في الجملة ، وإن كان أتى حقاً ببراءته وبرىء من برىء منه بحكم العلل فقد تاب في الجملة من قذفه الذي كان محجوراً عليه .

ولا تثبت البراءة عليه بعد التوبة في الجملة إلا أن يعلم أنه يبرأ منه بدين.
على الضلال يستحل ذلك بالدينونة ، فإذا علم منه ذلك ثم تاب في الجملة لم ينفعه
ذلك في الحكم ، لأنه لا يبرأ في الجملة بما يخالف في دينه من حكم الجملة ، وإنما
ينفعه في توبته في الجملة من ارتكابه لما يدين بتحريمه في الجملة ، وهذا مما فيه
حكم الظاهر .

وأما إذا قصد بالتوبة في الجملة من جميع ما خالف فيه الحق عند الله في قصده
بذلك في جميع ما دان به أو لم يدين .

وقال حيان الأعرج في رجل في ولاية المسلمين ويكون منه ما يكره المسلمون
فيسقتاب ويعطى الرضى ، ثم يرجع فيدعى ، فيجيب ، ويطيع ، وهذا حاله ، أنه
يدعى إذا أدبر ويقبل إذا أقبل ، قلت ، فرجل أخذت منه ولاية رجل وهو ممن
يبصر الولاية ثم يوقف عن ولاية ذلك الرجل ، قال : استقبه عن وقوفه عن
وليّك .

فإن قال : إنى كنت أتولاه وقد بان لي أنه يوم توليته على حرمة عرقها
اليوم منه . قال : لذلك أن يرجع عن ولايته وإن قال إنه عمل مكفرة لم يقبل.
منه إلا بشاهدى عدل . وهو قاذف حتى يأتى بشاهدى عدل يشهدان عليه
بالكفر ، ثم يسقتاب ، فإن تاب رجع إلى ولايته وإن أصر برىء منه .

والمرأة والأمة والعبد تؤخذ عنهم الولاية إذا كانوا ممن يبصر الولاية
والبراءة ، وهذا المعنى عن الفضل بن الحواري رحمه الله .

وقال محمد بن محبوب رحمه الله في رجل برىء من المسلمين وعمل للجباية ، وقد كانت له ولاية مع المسلمين ، ثم إنه ترك الجباية ولم تعلم منه رجعة إلى العدل ، فزعم رجل من المسلمين من بعد ما هلك أنه قد تاب من عمله ومن برائه من المسلمين ، أنه يقبل قوله ويتولاه المسلمون ، إذا كان هذا القائل ولياً للمسلمين .

وقول ، إذا كانت عليه مظالم للناس من حقوق وغيرها فلا يتولى بقول الواحد . إلا أن يشهد اثنان عدلان ، أنه قد تاب وأدى الحقوق ، فإذا رفع الواحد توبته على نية الأداء ولم يؤد شيئاً فالوقوف عنه أسلم ، وإن كان مقرراً لأصحاب الحقوق . بمحقوقهم وكان يسمى في فكاك نفسه فأدركه اللوت ولم يبرئ نفسه من حديثه إلا أنه تاب إلى الله وإلى المسلمين وكان يسمى في فكاك نفسه فهو بمنزلة الكف ، يكف عنه ولا يبرأ منه ولا يستغفر له .

وقال الربيع : من أقر بدين المسلمين ، ثم جاءت منه أحداث موحشة أنه لا يتولى حتى يتوب ، وقال هاشم رحمه الله : سمعنا أن الولاية تجوز بواحد ، والبراءة بائنتين . وقال : وزعم هاشم بن غيلان ، رحمه الله ، أنه حفظ عن المسلمين ، أن الرجل إذا كان في الولاية للمسلمين ، ثم كانت منه أشياء يكرها المسلمون غير أنه إذا دعى أجاب ، وإذا عوتب رجع فهو من المسلمين ، وإذا رأوا منه التخليط وما لا ينبغي كفوا عنه ولم يتولوه ولم يبرأوا منه .

وقيل : ليس لأحد أن يشهد على أحد بما يوجب منه البراءة حتى يستقينه .

وإن أحب أن يظهر ذلك للمسلمين منه فإنه يقول : إلى أريد أن قول شيئاً فاسمعوا مني واستتبعوني ، فليهم أن يستتبعوه ويحذروا من الذي قال فيه .

وقال أبو سعيد ، رحمه الله :

وإذا شهد رجلان على رجل غائب بما تجب فيه البراءة ، قال : يكف عنه ولا يتولى حتى يعلم ما يدفع عن نفسه من شهادة هذين الشاهدين وما عنده فيما يشهدان به عليه ، وذلك إذا كان الشاهدان عدلين ، ورجلان شهدا على رجل ميت بما تجب به البراءة ، قال : لا يتولى إذا كانا ثقتين من المسلمين .

وسأل محمد محبوب ، رحمه الله ، دائماً الخوارزمي عن الولاية بشهادة شاهدين من المسلمين فقال : إذا عرفنا ما يتولى عليه وما يبرأ به منه قبل منه ذلك ، ولا تجوز البراءة من المسلمين إلا بشهادة شاهدين من المسلمين ، وإن شهد ولي على بالفسق برئ من الشاهد إلا أن يأتي بشاهد آخر أو عذر يراه المسلمون أنه عذر .

وإن ادعى بينة غيره وقف عنه حتى ينظر في دعواه ، فإن جاء بآخر يقول مثل قوله جازت الشهادة على المشهود عليه ، وإن لم يكن معه من يشهد مثل شهادته بعد البراءة منه والتوبة عن شهادته ، والشاهد الآخر إنما هو واحد فيجب عليه مثل ما يجب على الأول .

وقال آخرون : إن المسلم إذا شهد على المسلم بالفسق والضلال لم تقبل منه إلا شهادة شاهدين ، وشهادته هو تسقط ، وكله من قول المسلمين .

وقال أبو معاوية ، رحمه الله : إذا شهد شاهدا عدل على ولي ، أنه فاسق

منافق وبرئانه ولم يسميا ولا أخبرا بما يجب به الفسق فإنه يبرأ منه بشهادتهما
ولا يكلفان علم ما يجب به اسم الفسق إلا أن يطلب للشهود عليه ذلك ، فإن طلب
ذلك لم يعدرا إلا بالتسمية ، فإن سميا شيئا تجب به عليه البراءة وبرئ منه استقريب ،
فإن تاب رجعت ولايته ، وإن أصر تم على البراءة منه ، وإن جاء أحدهما قبل
الآخر ووصف شيئا تجب منه على الشهود عليه البراءة برئ من الشاهدين ،
فإن قال : أنا أجيء بآخر من المسلمين يشهد بهذا ، فإذا جاء به ، وافقت شهادتهما
على أمر يلزم للشهود عليه البراءة برئ منه ، ثم استقريب ، فإن تاب رجعت
ولايته .

وقال آخرون : إذا جاء وحده فهو خصم ، وعليه أن يأتي بشاهد عدل غيره .

ومن وقع في ورطة فينبغي للمسلم أن يستقريب للمسلم وينصح له في أموره
ويعلمه بما شهد عليه به الشهود فيعتوب أو يصبر ، فإن تاب رجعت ولايته ،
وإن أصر هلك :

وقيل في رجل إمام مسجد ، شهد عليه رجلان ثقتان ، أنه شهد بزور ،
فلا نرى أن تترك الصلاة خلفه حتى يشرح الشاهدان كيف هذه الشهادة ، لأنه
يمكن أن يكون شهد بحق وعلم غير علمهما ، وإن كان الشاهدان من أهل الولاية
فعليهما التوبة مما شهدا به عليه .

وقول : لا تجوز الشهادة في الأحداث التي توجب البراءة من الأولياء
إلا من الأولياء ولو لم يكونا ممن يبصر الولاية والبراءة .

وقول : لا تقبل إلا ممن يبصر الولاية والبراءة من الأولياء . وإن شهد رجل على رجل ، أنه شهد بزور وشهد آخر أن ذلك للشهود عليه أكل مالا حراما . فأما في القياس فلا تستط ولايته ، وأما في الاستحسان فتسقط ، ونحب أن لا تستط ولايته بهذا .

وإن شهد عدلان ممن يبصر الولاية والبراءة على رجل أنه ركب مكفرة ، فإنه يبرأ منه إذا كان الشاهدان ممن يبصر الولاية والبراءة ، ولم يكلفا تفسيراً ، وإن طلبت منهما الحجة فينبغي لهما أن يبيننا ذلك ، كان الشهود عليه ولياً أو غير ولي ، كان حياً أو ميتاً ، إلا أن يكون الميت مجتمعاً على ولايته بالشهرة فلا تقبل عليه شهادة الشهود ، أنه أحدث حدثاً كفر به ، لأنه قد مات وماتت حجته .

وإن شهد شاهدا عدل ممن يبصر الولاية والبراءة على رجل بمحدث مكفر فلا يبرأ منه حتى يفسرا الحدث ، فإن فسراه وكان مما تجب به البراءة لمن ارتكبه قبلت شهادتهما وبرئ منه ، وإن كان الحدث غير مكفر لم يبرأ منه وهو على ولايته . وإن سئلا عن التفسير قلنا : لا يحل لنا إظهاره فلا يقبل قولهما ، وكان الرجل على ولايته ، وهما على ولايتهما ، ما لم يظهر البراءة منه ، فإن برئنا منه استقبينا من ذلك ، فإن تابا كانا على ولايتهما ، وإن سئلا عن التفسير ، قلنا : إننا استقبينا فلم يقب برئ منه لأنه مصر .

وإن كان العدلان اللذان يبصران الولاية والبراءة برئاً من رجل حين سئلا عنه ، قلنا : إننا برئنا منه على حدث مكفر قبل قولهما ، وبرئ من الرجل ببراءتهما .

إذا كانا حجة في الولاية والبراءة ، لأن برائتهما أوجبت بشهادتهما عليه وشهادتهما عليه أوجبت برائتهما منه في بعض القول .

وقول لا يبرأ منه برائتهما حتى يشهدا عليه بالحدث قبل البراءة ، كان ولياً أو غير ولي ، وإن كانت برائتهما من أهل الأحداث الشاهرة أحداثهم بالكفر فبرئ من أهل الأحداث على الشهرة قبل منهما ذلك وبرئ برائتهما من أهل الأحداث المكفرة لأهلها إذا كانت أحداثهما شاهرة على الاستحلال لركوبهما ، وكان العدلان حجة في ذلك ، ولهما أن يظهرا البراءة بشهادة من أهل تلك الأحداث ويظهر مقارنهما على ذلك .

ولا تجوز البراءة بشهادة شاهد واحد كان للشهود عليه ولياً أو غير ولي . وإن شهد رجل وامرأتان على رجل بما يوجب منه البراءة وسموا ذلك جازت شهادتهم إذا كانوا عدولا . . وإن قذف واحد ولياً بمكفرة وأحضر على ذلك بينة علل ممن تقوم بشهادتهم في المكفريات ممن يستحق الولاية وسموا بذلك ، وكان ذلك من المكفريات مع من شهدوا معه بذلك وأهم استقناؤه من ذلك فلم يقب ، فقيل : لا تقبل شهادتهما عليه ويبرأ منه إلا أن يكون من الأئمة في الدين أو من علماء المسلمين الذين مضت ولايتهم وقضت لهم الشهرة بذلك وماتوا على ذلك ، فإنه لا تقبل عليهم شهادة بعد ذلك ، ولو كان الشهود عليهم في ذلك مائة ألف أو يزيدون ، كلهم علماء ، لأنهم قذفة .

وإن كان الشهود عليه من العلماء المشهورين أو من الأئمة المنصوبين وكان حياً لم تقبل الشهادة عليه إلا بنحضرته لأنه حجة ، والبيئة حجة ، ولا تقبل

حجة على حجة إلا بحضرة الحجة، فإن سمع بشهادة الشاهدين عليه ولم يدفعها بحجة ثبتت له برأى منه واستقرب من ذلك ، فإن تاب رجع إلى ولايته وإن لم يقب ثبت على البراءة منه .

وقيل : إن للسلم إذا برئ من المسلم وشهد عليه بالفسق والضلال فإنه يسأل عن عذره ، فإن ادعى بينة غيره وقف عنه ، فإن جاء بآخر يقول مثل قوله زال الوقوف عنه ومضت الشهادة على المشهود عليه ، وإن لم يأت بمن يشهد عليه كشهادته بعد البراءة منه والتوبة منه ، والتوبة منه عن شهادته الشاهد الآخر إنما هو واحد ، ويجب عليه كما وصفنا في الأول .

وقول : إذا شهد المسلم على المسلم بالفسق لم يقبل منه إلا شهادة شاهدين غيره وتسقط شهادته هو ، وإن شهد أربعة رجال على رجل بالزنا ولم يفسروا ما هو ، أنه لا حد على من شهدوا عليه ولا على الشهاداء وإن كان للمشهود عليه من قبل ولاية فهو على ولايته .

وقال أبو سعيد ، رحمه الله : لا تجوز شهادة مخالفينا علينا ، قلوا أو كثروا فكل ما يخرج المسلمين من دينهم وتجب عليهم براءة أو وقوف لأنهم خصماء للمسلمين ، ولا تجوز شهادة خصم ، وجائزة شهادتهم على بعضهم بعض في جميع الأحكام الجارية في الحدود والحقوق والقصاص ، وكل فرقة منهم تجوز شهادتهم على بعضهم بعض لأهم أهل ديانة واحدة ، والله أعلم ، وبه التوفيق .

القول السابع

فى العالمين إذا برئ من رجل، وإذا اختلفا فأحل أحدهما شيئاً وحرمه الآخر،
أو برئ ضعيف من عالم أو عالم من ضعيف

وقيل فى العالمين اللذين تقوم بهما الحجة فى الفتيا لهما إذا برئ من رجل ،
أنه لا يبرأ منه ببراءتهما ولا يكونان حجة فى ذلك إلا بالشهادة عليه بالكفر
والفسق والقذف من لفظ الفقيه إذا قال إنه يبرأ من زيد أو برئ منه أو لعنه فهو
قذف ، والفتيا من قول الفقيه أن من فعل كذا وكذا أو جب عليه البراءة أو فهو
كافر أو مستحق للبراءة .

والدعوى من قول الفقيه ، إن فلانا مستحق للبراءة أو ممن يجب عليه البراءة
أو قد فعل فعلاً تجب عليه به البراءة ، وفى الحال التى يكون فيها قاذفاً يكون مخلوعاً
حتى يتوب من ذلك ولا يبرأ ممن قذفه حتى يأتى على ما قذفه به شاهدين على جميع
الأحداث إلا الزنا ، فإن فيه أربعة شهداء ، والمدعى لا يقبل قوله ولا يبرأ ممن ادعى
عليه ذلك حتى يأتى بشاهدين ، وإن جاء فى حال يخرج اعتبار معنى قوله على
الشهادة قبل أن يدعى إلى الشهادة فقد قيل ، إنه يقبل منه بشهادة شاهد واحد
مع شهادته ، وقيل ، هو مدع على حال ما لم تكن الشهادة من الشاهدين معاً أو
بعد دعوى المدعى وإحضاره على ذلك له شاهداً آخر .

فصل

والعالم المأمون فيما احتل من العلم وعلى ما أحل من العلم الظاهر له في ذلك الأمانة ، البرى في ذلك من التهمة والخيانة حجة على من صح معه علمه وفضله ، ولو كان إنما صح ذلك مع رجل واحد أو في محلة واحدة فهو حجة على من صح معه ، ولا يسعه أن يشك فيما قام من دين الله ولا يكون حجة على من لم يصح معه علمه فيما يسعه جهله .

وقد تشتهر أمانة العالم في بلده وصدقه في علمه الذي حمله فيكون حجة في الفتيا فيما يسع جهله على من صح معه ولا يسعه فيما قام به من دين الله ، ولا يكون حجة على من لم يصح معه علمه فيما يسعه علمه وصدقه وفضله ولا يكون على من لم يصح معه ذلك ، وإن صح مع أحد علمه وفضله بالشهرة ولم يعرفه بالعيان فلقية لبعض المواضع ، وهو لا يعرفه بعينه ، لم يكن عليه ذلك حجة حتى يعرفه بعينه . ومن صح معه معرفة شيء من أمر الدين من أى وجه علمه ، وهو في الأصل من دين الله الذى لا يختلف فيه فليس له أن يرجع بعد ذلك إلى الجهل . ولا بعد اليقين إلى الشك ، فلم المرء حجة له وعليه .

فصل

وإذا كان الاختلاف بين الرجلين في الدين ، فأحل أحدهما ما هو حرام في دين الله ، وحرمه الآخر ، فتنازعا في ذلك واختلفا . فإن كان المختلفان من العلماء وعلم من علم باختلافهما أنهما من العلماء بمخبر أو شهرة ، وصح معه فضاهما واستقامتهما

وعلمها في تدنيهما قبل اختلافها فعليه تصديق الحق مهما ، ولا يسعه الشك فما
خاله ، فإن شك في ذلك هلاك ، لأن هو الحجة في ذلك .

وليس بمخالفة المبتطل له نزول حجته ، لأن المبتطل قد صار كاذبا سفيها جاهلا
في دين الله ، يعلم ذلك من علمه من العلماء وليس لجهل الجاهل بذلك يتغير دين
الله وتبطل حجج الله عنه بحجة . فحجة الله قائمة على من جهلها أو علمها .

وإذا عرف الجاهل من العالم المنزلة التي يكون بها عالما عند العلماء فقد قامت
عليه الحجة بأنه عالم ، ولو لم يعرف ذلك الجاهل أن تلك المنزلة يستحق بها أن
يكون بها عالما . وأما إذا لم يصح له المنزلة التي يكون بها عالما فلا تقوم به الحجة
فما عبره من دين الله الذي يسع جهله على من خفي عليه منزلته ولو كان بمنزلة
أبي بكر وهر وابن عباس وجابر بن زيد رحمهما الله ، وإنما تقوم حجته على من
علم أنه عالم ، ولا يسعه الشك بما عبره من دين الله ، لأن العلماء ورثة الأنبياء في
دين الله ، وأمنائهم وحجته عند عدم الأنبياء .

وحجج الله لا يجوز مخالفتها ولو تفاضلت في النازل ، وأدناها منزلة كأعلاها
منزلة ، في معنى قيام الحجة ، كانت الحجج في نفسها محقة أو مبطلات ، ولا يجوز
مخالفتها إذا ظهر حقها ، ولو خفي باطلها فالحجة التي لا يمكن إلا حقها فهم أنبياء
الله وأوليائهم حجة على من باغته حجته فما جاءوا به من دين الله ، لا تجوز
مخالفتهم ولا الشك فيما قالوه .

وأما الحجة التي يحتمل فيها الصدق والكذب فمثل العلماء الحكام على الناس

والشهود الذين ثبتت الأحكام بشهادتهم ، فهم حجة في الأحكام لا تجوز مخالفتهم .
كانوا محقين في سريرتهم أو مبطلين ، فهم حجة على أهل زمانهم ، ومن جاء
من بعدهم ، وقيل إذا شهد للعالم علمه وفضله وأمانته وعدله فلا يسع من علم هذا
منه أن يشك فيما عبوه من دين الله ، كان مما يسع جهله أو مما لا يسع جهله ،
وسواء خالفه أحد أو لم يخالفه ، وسواء كان المخالف له في دين الله عالما أو ضعيفا ؛
أو جاهلا ، فلا تجوز مخالفته ولا الشك في قوله ، فإن شك في ذلك هلك .

وقول ، يسمعه الشك ، وقول ، ولو عبوه له عالمان فيسمعه الشك فيما عبوا
له ولو كانا عالمين حتى يكونوا أربعة علماء ، ثم لا يسمعه الشك فيما عبوه له :
وقول ، ولو كانوا أربعة حتى يكونوا ممن لا يجوز عاينهم الغلط وتقوم بهم الشهرة ،
وهو أن يكونوا من الخمسة إلى العشرة ، فإذا كانوا خمسة علماء فافوق ذلك لم
يسع الشك فيما عبوه من دين الله ، فإن شك هلك . وقول يسمعه الشك في ذلك .
حتى يعرف هو عدل ذلك ويبصر صوابه ويتضح له ، ثم حيث لا يسمعه الشك في
ذلك ، وعلى كل حال لا تجوز له تخطئة المعبرين له ذلك من دين الله ولا الوقوف
عنه برأى ولا بدين ولا البراءة منهم برأى ولا بدين ، كان المعبر له واحدا أو
أكثر ، خالفهم أحد فيما عبوه أو لم يخالفهم ، وإن كان ما عبوه من دين الله
مما لا يسع جهله فليقبل قبول ذلك ، فإن لم يقبله هلك ، كان المعبر صبيا ، أو مشركا ،
أو منافقا ، أو رآه في كتاب ، فإن الحجة تقوم عليه في ذلك وعليه قبوله به ، فإن
لم يقبله هلك .

وقول : لا تقوم عليه حجة إلا بالأمناء ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً .

وقال : أبو محمد رحمه الله : إن على الضعفاء طلب معرفة الحق وأدله في كل عصر وجد فيه الاختلاف .

وقال : إن الحوادث على ضربين ضرب يكفر به فاعله ، ويجمع المسلمون على البراءة منه ، وتكون العامة تبعاً للعلماء في ذلك مصوبة لهم ، والضرب الآخر هو ما اختلف أهل الحق فيه وتنازعوا حكمه حتى يخطئ بعضهم بعضاً ، فعلى الضعيف أن يقف عنهم عند ذلك ، ويسأل عن حكم ما اختلفوا فيه ، ويطلب أن يتبع من أمره الله باتباعه من المختلفين ، لأن الله يقول : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ » . وقال : « فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ » . . .

فصل

وقيل : إذا كان المختلفان في الدين من الضعفاء فأحل أحدهما ما هو حرام في دين الله ، وحرمة الآخر ، وهما وليان للعالم ، فإن الولاية فيهما بالرأى على اعتقاد ولاية الحق مهما والبراءة من المبطل مهما في الشريعة وولاية الحق منهما في الشريعة . وإن كان الاختلاف في الدين بين ضعيف وعالم وهما وليان لأحد ، وكان الحق هو الضعيف ، والعالم هو المبطل ، فلا يكون العالم حجة في هذا الموضع لأنه خصم

لا تجوز ولايته بالدين وبوقف عنه بالرأى ، ويجوز على العالم فى هذا ما يجوز على الضعيف ، فإن برئ الضعيف الحق من العالم المبطل وبرئ العالم من الضعيف على ما قال من الحق ولم يعلم السامع منهما ذلك الحق منهما من المبطل .

فإن كان العالم بدأ بالبراءة من الضعيف فللجاهل بمحققهما أن يبرأ من المبتدئ منهما بالبراءة من صاحبه بما برئ من وليه براءة رأى لا براءة دين ، وإنما كان له أن يبرأ براءة رأى من أجل أنه برئ من وليه وقذفه ، وهو يتولاه برأى حين أحدث ذلك ، وإذا كان يتولى وليه برأى ثم برأ منه متبرئ من أوليائه أو غيرهم فإنه يبرأ ممن قذفه وليه برأى ويعتقد أنه برئ منه برأيه إن كان برئ منه بغير حق . وإن كان وليه هذا المتبرئ منه على ولايته فإنه يبرأ من هذا الذى قذفه عنده وبدأ بالبراءة منه وصار قاذفاً ، لأنه لم تتم عليه الحجة فى الفتيا ، ولم يكن له أن يبرأ من وليه هذا حتى تكون له حجة فيما قذف به وليه ولم يصح معه ما يزول به ولايته ، وكان فى حكم الظاهر قد قذف ولياً له وبرئ من ولي له ، وكان له أن يبرأ بالرأى ممن برئ من وليه الذى يتولاه برأى ، ولا تجوز براءة الرأى إلا فى هذا الموضع ، وكذلك لو برئ المتبرئ منه ممن برئ منه لما برئ منه فإنه فى ظاهر الأمر يبرأ ممن بدأ بالبراءة لأنه قاذف فى حكم الظاهر لوليه ولا يبرأ من الآخر بالرأى فى الاعتقاد .

وأما المبتدئ منهما إذا لم يكن حجة فيما اختلفا فيه فإنه يبرأ بالرأى من المبتدئ بالبراءة ، كذلك الضعيفان إذا اختلفا فى الدين فبرئ أحدهما من صاحبه ولم يعلم الحق منهما من المبطل فإنه يبرأ من المبتدئ منهما بالبراءة ، لأنه قاذف

فى ظاهر الأمر لوليه ، لأنه لا تقوم به الحجة فى الفتيا وأنه يتولى وليه للقذوف
بالرأى لا بالدين .

ولا يجوز له أن يبرأ من الحق بالدين ولا يبصر العدل فيبرأ من المبطل
بالدين ، ولا يجوز له أن يتولى وليه برأى ممن قذفه بدين ، وإنما يتولى وليه
برأى ، ولا يكون القاذف أشد حقا من المتولى ، لأنه لو كانت الولاية بالدين
كانت براءة القاذف له بالدين .

فصل

وقيل لو أن جماعة ، قلوا أو كثروا ، أجمعوا أن فلانا أكل لحم ميتة من غير
ضرورة ، ثم اختلفوا فقال بعضهم إن الآكل محق وإن ذلك له حلال ، وقال
بعضهم إنه مبطل ، وأن ذلك الآكل حرام عليه ، أن الحق منهم من وافق حكم
الحق فيه ، والمبطل من خالف الحق فيه ، والحق منهم لا يحتمل باطله ، والمبطل لا يحتمل
حقه ، لأنه لا يعذر أحد بمخالفة حكم الله الذى تعبد العباد به ، والحكم بخلاف حكم
الله مردود حكمه .

وقال أبو محمد ثلاثة نفر يتولى بعضهم بعضا ، اختلف اثنان منهم فى شيء يكون
الحق فيه فى واحد حتى يرى أحدهما من صاحبه ولم يعلم السامع الحق فى براءتهما
أنه يبرأ من الذى ابتدأ بالبراءة من وليه وإن لم يعلم أيهما ابتدأ بتخطئة صاحبه ،
فقول ، هما على ولايتهما ، ويعجبنا الوقوف عنهما ، حتى تقوم الحجة على واحد
منهما بعينه .

وقال أبو سعيد رحمه الله : إن كان المختلفان من الضعفاء الذين لا تقوم بهم الحجة في الفتيا فيما يسع جهله والمسألة مما يسع جهله فاختلغا في ذلك بعلم من السامع لهما حتى يرى أحدهما من الآخر، فإنه يبرأ برأى لا بدین من قاذق وليه في موضع ما لا يكون حجة فيه بنفسه ولا تجوز للبراءة ها هنا بدین ، فإن كان المتبرئ هو الحق منهما فبرئ منه برأى وتولى وليه المتبرئ منه بدین وإن كان بذلك هالكاً لأنه قد تولى مبطلاً بدین ، وإن تولاه برأى وبرئ ممن قذفه برأى . كان سالماً، وإن تولى وليه المقتوف برأى وبرئ من المحدث القاذف بدین كان هالكاً وهذا في الضعفاء ، وإن برئ منه برأى أو بدین كان سالماً ، وإن تولاه بدین على براءته من وليه خفت أن يكون هالكاً ، لأن هذا موضع ولاية الرأى ، وإن تولاه برأى ولم يبرأ منه وإن تولى وليه الحق ولو كان ضعيفاً بدین كان سالماً ، فإن تولاه برأى إذ هو ضعيف كان سالماً . وإن برئ منه برأى أو وقف عنه بدین كان هالكاً .

وأما إذا اختلفا وهما عالمان فن تقوم الحجة بفتياه فالحق منهما هو الحجة على سامعه ، ولا يسع غير ذلك لأن الحجة قد قامت في الفتيا ، فإن كان المتبرئ هو الحق منهما فلا تحمل منه البراءة بدین ولا برأى لأنه حجة وهو موضع قبول المسلمين ، يسع الناس جهل ما دانوا بتحريمه ما لم يركبوه أو يتولوا ركبته أو يبرأ من العلماء إذا برئوا من ركبته أو يقفوا عنه .

ورخص بعضهم في الوقوف ما لم يتبين العدل في ذلك، ولكن لا يسع الوقوف عن العالم الحق برأى ولا بدین ، ولا البراءة منه برأى ولا بدین ، لأن الفقيه الحق

حجة في فتياء وبرائه إذا كان يرى* يحدث قد عامه الضعيف من وليه فعليه قبول
الفتيا من العالم في الحكم على وليه ، وأقل ما يكون ، لا يتولى وليه بدين
ولا يقف عن العالم برأى ولا بدين ، ولا يبرأ منه برأى ولا بدين ، وهذا موضع
ضيق في النظر ولا يكاد يبصره إلا أهل البصر لموضع اجتماعهم أنه يسع الناس
جبل ما دانوا بتحريمه ما لم يركبوه أو يتولوا راكبه أو يبرأوا من العلماء إذا
برئوا من راكبه أو يقفوا عنه .

وإن كان المبطل منهما هو المتبرى* فأعظم جرما وأشد إثما ، والبراءة منه
بالرأى والدين واسعة مطلقة جميعا ، ولا يجوز الوقوف عن الحق من العالمين على
حال، وإن لم يتول المبطل منهما بدين وتولاه برأى ولم يقف عن الحق منهما بدين
ولا برأى ولم يبرأ منه بدين ولا برأى فيسعه ذلك .

وأما الضعيفان إذا برىء بعضهما من بعض على ما قد سمع من اختلافهما ولم
يعلم المبتدئ منهما بالبراءة فلا تجوز البراءة منهما بدين ولا ولايتهما بدين إذا
كان قد علم المبطل منهما إلا أنه قد جهل الحكم فيهما ، ويحسن أن تكون
ولايتهما بالرأى والوقوف بالرأى ولا تحسن البراءة منهما بالرأى لأن أحدهما
محقق في علمه ، والحجة عليه ، أن لا يبرأ من الحق بدين ، ولا يقف عنه بدين ،
ولما تخرج براءة الرأى على معنى صحة القذف من أحدهما للآخر ، فيكون
قد بان خلطه ؛ وإذا أشكل أمرهما لم تصح براءة الرأى في هذا الموضع ولا براءة
الدين .

وكذلك العالمان إذا برىء بعضهما من بعض وقد علما أصل ما اختلفا فيه ،
إلا أنه جهل الحق منهما فالقول في ذلك كما تقدم .

وأما من كان له وليان فسمع كل واحد منهما يبرأ من الآخر فهذا موضع
خصومة سواء كانا عالمين ، أو ضعيفين أو ضعيف وعالم ، فأيهما برىء من صاحبه
قبل الآخر فهو قاذف ويبرأ منه بدين بمعنى القذف ، ويتولى الآخر بدين إذا
غاب أمرهما على براءته منه لأنه هو المبتدئ بالبراءة والآخر يبرأ منه في حكم
الظاهر لأنه برىء من صاحبه والحق هو المنتظر كان عالما أو ضعيفا ، وهذا موضع
أحكام لا موضع فتيا ، وإذا لم يعرف أيهما برىء من صاحبه قبل الآخر فقد قيل
بولايتهما جميعاً على الأصل الذي كانا عليه حتى يعلم المبطل منهما ، وقيل بالوقوف
عنهما للإشكال ، وقيل بالبراءة منهما لموضع إظهارها القذف لبعضهما بعض
بما ليس لهما فيه حجة في قولهما ، والله أعلم ، وبه التوفيق .



القول الثامن

فى ولاية المتقاتلين والمتلاعنين والمتداعين والمتحاربين

وما أشبه ذلك

وقيل فى رجل قتل رجلا ودخل المسجد مع جماعة ولم يعرف منهم، أنه يوقف عنهم حتى يعلم القاتل منهم ، وإن شهد شاهدان منهم على واحد أنه هو القاتل فلا تجوز شهادة اثنين لأنه يمكن أن يكون أحدهما هو القاتل ، وإن شهد ثلاثة رجال عدول جازت شهادتهم ، لأنه لا شك أن اثنين منهم بريثان من قتله ، ويبرأ من الذى صحت عليه الشهادة أنه هو القاتل ، ومن رأى وليه قتل رجلا ، وقال: هذا قاتل أبى أو ابنى أو أخى ، أنه لا يقبل منه قوله ، ولا يبرأ منه ، لأن دماء الناس فى الأصل محرمة .

وإن ضرب رجل رجلا هذا فإنه يبرأ منه ثم يستتاب حتى يعلم عذره ، وإن شهد رجلان عدلان على ولى لها أنه قتل رجلا متعمدا لقتله وأنكر ذلك الرجل وأحضر شاهدين عدلين يشهدان أنه كان عندهما فى ذلك الوقت الذى ذكر الشاهدان الأولان ، وأنه لم يقتل الرجل ، فشهادة الأولين جائزة عليه ، ويقتل بالقتول ، وشهادة الآخرين معارضة ، وإن كانوا أولياء لبعضهم بعض فهم على ما كانوا عليه من حكم الولاية ، وإن كان وليان لرجل ادعى أحدهما حقا على صاحبه فأنكره منه وطلب يمينه ، فحلف له، فمما على ولايتهما معه ، وقول يوقف عنهما إلا أن يقول أحدهما ، إن الآخر ظلمه فإن القاتل يستتاب ، فإن تاب وإلا لحقته البراءة إن لم يصح أن الآخر ظلمه ، وقول يبرأ منه ثم يستتاب .

وقول ، إن المتداعيين يمكن صوابهما وهما على ولايتهما وليس هما كالتلاعنين
وأما المتداعيان فيختلف فيهما بعد اللعان ، قولهما على ما كانا عليه من قبل ، من
ولاية أو براءة أو وقوف ، وأكثر القول بالوقوف عنهما لأنه لا بد من أن يكون
أحدهما كاذباً ، ولا يدري أيهما الكاذب ، وهذا القول عندى أسلم في النظر حتى
يصح كذب أحدهما ، وكذلك من كان له وليان فسمع كل واحد منهما يلعن صاحبه ،
أن الوقوف عنهما أولى حتى يعلم عدل ما اختلف فيه أو باطله .

واختلف في الولي إذا قتل رجلاً ولم يعلم من قد امتحن بولايته أنه قتله بحق
أو باطل ، ولا قامت بذلك حجة من حجج الحق التي يزول بها عذره في حكم
الإسلام ، فقول ، أن من أتى في ظاهر الأمر شيئاً من كبائر الذنوب أنه يبرأ منه
إلا أن يصح عذره في ذلك ، لأن الله تعبد خلقه في خلقه بحكم الظاهر منهم ولم يتعبد
بما غاب عنهم من حكم السرائر ، فكما حل دم هذا القاتل في حكم الظاهر ، حل خلقه
في الحكم الظاهر ، لأن الحاكم يحكم عليه بالقتل ، ولا يجوز له إلا أن يحكم عليه
بالقتل . ولا يسمع الشك في ذلك ولا الظن أن المقتول بنى على القاتل قتله لأجل ذلك ،
أو ارتد عن الإسلام فاستتابه فلم يقب ، فقتله لأجل ذلك أو من وجه من الوجوه التي
يعتدل بها أنه قتله من أجلها من وجوه الحق التي يجوز له فيها قتله ، فلو لم ينفذ عليه
الحاكم الحكم بالقتل لأجل ما اعتدل به من هذه أو غيرها لم يجوز له ذلك إلا أن
يأتي هذا بحجة يكون له فيها العذر ولا يحكم بالظن ويترك الحكم بالظاهر ،
ولا يجوز له أن يترك حقاً ظاهراً بظن مستتر فكما لا يجوز بالظن لا يجوز ترك
الحكم بالظن .

فالبراءة حق من حقوق الله : إذا ثبت على محدث له ولاية قبل الحدث ثبت عليه الحكم بحدوثه حتى يصح له عذر يثبت له حكم ما كان عليه من قبل ، وهذا إذا كان الحدث فيه حق لله وحق للعباد مل ما ذكرنا من سفك الدماء .

وقول أن الولي يكون على ولايته ويلزمه القود بحكم الظاهر ولا تبطل ولايته لأنه يمكن أن يكون قتله بحق وغابت عنه الحجة بعذره في الحكم الظاهر وهو بحق في سريره عادل فيما بينه وبين الله .

وقول بالوقوف عنه لاحتمال حقه وباطله . ولكل قول أصل والله أعلم . وهذا إذا كان القتال ولياً للمسلمين .

وعن أبي سعيد رحمه الله عن من صح معه إمامة الصلت بن مالك رحمه الله وصح معه تقديم إمام عليه في حياته بلا حجة ظهرت منهم على الصلت ما يلزمه في ذلك ؟ قال : إن كان هؤلاء المقدمون على الصلت من أعلام المصربلا حجة منهم ظهرت على الصلت فيما شهر ولا ظهر من الصلت ولا من أعلام المصربلا شهر فكير على هذا الإمام فهو موضع الاختلاف ، فمنهم من ضل الإمام والعاقدون له بظاهر الأمر إذا لم يظهر ويشهر من الإمام ما يكفر به حتى يزول الريب ويرتفع الشك ويصح ذلك عند العالم في القلب كصحة العيان ، وتوجب تلك الشهرة علماً حقيقياً ما لا يجوز فيه الاختلاف ولا يدخل عليه الانقلاب بحال من الحال ، والصحة في الشهرة تواتر الأخبار

— ١٢٢ —

وتظاهرها من غير تناكر من أهلها الذين تقوم بهم الحجة فيها ، ولو كثر التناكر
والاختلاف من غير أهلها على سبيل دعاوى وإنكار اليقين فيها .

فإذا ثبت العلم بغير ارتياب فمن علم ذلك فذلك مبلغ علم الشهرة ، فإذا بلغ
الضعيف شهرة بحدث مكفر من أحد يجب منه البراءة بذلك الحدث وضعف عن
البراءة منه مخافة أن لا تجب عليه البراءة بتلك الشهرة فوقف لأجل ذلك فهو سالم
إن شاء الله إذا لم يوافق وقوفه ذلك وقوف دين في موضع وقوف الرأي، أو وقوف
أرأى في موضع وقوف الدين ، والله أعلم ، وبه التوفيق .

• • •

القول التاسع

في ولاية الأئمة والقضاة والولاة والعمال ، وما أشبه ذلك

وقيل : إن الإمام إذا شهر في الدار أنه من أهل دعوة الحق وجبت ولايته حتى يظهر جوره ، ولأجل ذلك كانت براءة الدعاوى سريرة .

وقال علي بن عمرو : إذا ظهر في المصر إمام أنه لا يتولى إلا بعدلين .

وقال محمد بن روح ، رحمه الله : لا يسع جهل ولاية الأئمة وبراءتهم ، فن ظهرت منه الموافقة في القول والعمل لدين المسلمين وحسنت سيرته وجبت ولايته ، ومن ظهر منه خلاف المسلمين أو ظهر منه الجور في سريرته برئ منه المسلمون ، ولا بد لهم أن يبرأوا منه أو يتولوه لما عاينوا من سيرته إلا من كان في أطراف النواحي ، ولم يشهد سيرة الإمام فإنه يعتقد فيه الدينونة بولاية الشريعة وبراءة الشريعة ، لا ولاية الحكم ولا براءة الحكم ، ما لم يتمعن بأمر دخول في طاعته .

وأما إذا اشتهر من أحد كفر ، واستعمله الإمام فيما لا يجوز فيه استعمال غير الثقة والولاية ، أو صحب الإمام من ولاية له قبل أن تظهر منه توبة .

فإذا كان الإمام ممن يبصر الولاية والبراءة فتولى أحداً على هذه الصفة أنه تجوز ولاية من تولاه الإمام ، وتجوز ولاية الإمام أيضاً على ولايته لهم لأهم مأمونون على دينهم ، وكذلك استعماله لهم فيما لا يجوز فيه إلا استعمال أهل الولاية موجب لولايته وولايتهم ، وجائز ذلك في قول بعض المسلمين .

وفي بعض القول أن ولايته لهم واستعماله لهم موجب لولاية الإمام والوقوف عنهم لموضع ولاية الإمام لهم ، لأنه لما تولاهم الإمام واستعملهم أشكل أمرهم لأنه لا يجوز للإمام استعمالهم ولايتهم إلا بعد توبتهم من كفرهم .

وفي بعض القول أنه يتولى الإمام على ولايته لهم واستعماله لهم ويبرأ منهم حتى يصح توبتهم ويثبت لكل أحد حكمه الذي كان عليه حتى يصح خروجه منه .

وأما إذا استعملهم فيما يجوز فيه استعمال غير الولي فالإمام على حاله ، وهم على حالهم ، ولا اختلاف في ذلك ، لأن استعمال الإمام لغير الأولياء على وجهين ، فما كان منه استعمالاً في الأمانات فلا يجوز استعمالهم فيه إلا بعد التوبة من حديثهم . وأما إذا كان العامل تبعاً في عمله لغيره والقائم غيره من المسلمين فلا يضر فيه استعمال المحدثين قبل توبتهم أو بعدها ، والإمام مأمون أنه لا يستعمل إلا من يجوز له استعماله ، وقوله مقبول إن ادعى ذلك على بعض القول . وإذا استعملهم الإمام وولاهم وقاموا في ولايتهم بالعدل ولم يخونوا أماناتهم التي ائتمنهم عليها الإمام ولم تقم عليهم حجة يكونون فيها مبطلين فلا سبيل عليهم فيما هم محقون ، وإنما السبيل على من استعملهم قبل التوبة لهم ، وعلى الإمام التوبة من استعمالهم ، وأما هم فلا توبة عليهم بعد قيامهم بالحق وطاعتهم للإمام ، وإنما عليهم التوبة لأجل حديثهم .

وقيل : إن الإمام لا تجوز البراءة منه حتى يحل دمه ، وقيل : إن الإمام إذا ولي والياً أو قاضياً أن الولاية تجب لهما بذلك ، وبعض يقول : لا تجب ولايتهما حتى يعلم منهما ما ثبت به أحكام الولاية من الصلاح .

وقال محمد بن محبوب ، رحمه الله : إن ولاية الإمام على الأمصار على عدالتهم حتى يحدثوا حدثاً تستقط به عدالتهم ، والأئمة أعظم حرمة وأثبت ولاية ، لأن الحكم في الأئمة غير الحكم في غيرهم ، وهم الأمناء على الناس والقوام عليهم ، ومن ذلك أن الإمام يقيم الحدود وليس لأحد أن يقيم الحد عليه ، حتى يكون الإمام غيره يقيم عليه الحد .

وقيل : إذا عرف المسلمون من الإمام أحداثاً مكفرة مستترة ، وخافوا إن شهروها وقع الاختلاف ستروا ما عرفوا وعلّموا ، وبرئوا منه سراً ، ولم يكلفوا من لم يعلم من المسلمين كعلمهم علم ما وسعهم جهله ، وتولوا الصالحين من أعوانه إذا لم يعلموا منهم مثل ما علّموا ولم يسارعوا إلى معونتهم ، وإذا صلّوا معهم ركعتين أعادوها أربعاً إذا كانوا في غير الأمصار الممصرة ، وإذا كان في مصر من الأمصار الممصرة ، ففي الصلاة خلف أئمة الجور اختلاف .

وقد كان المسلمون يبرأون من بعض الأئمة ويتولون ولائته ، وذلك إذا أحدث الإمام حدثاً لا يعلمه إلا الخواص من المسلمين أنزلوا الإمام منزلته بذلك الحدث وتولوا أعوانه إذا لم يعلموا منه كعلمهم .

وسئل أبو المؤثر ، رحمه الله ، عن رجل قال لإمام من أئمة المسلمين إنه قد كفر إلا أن قولي فيه قول المسلمين ، قال : هذا الرجل يبرأ منه لتكفيره لإمام المسلمين ، حتى يوضح عليه الأمر الذي كفره به بشهادة شاهد عدل من المسلمين عليه في أمر يسمونه من الكبائر التي يكفر بها المنتهكون لها ، أو يرجع عن تكفير إمام المسلمين ، ويستغفر الله من قوله الذي قاله فيه من التكفير ،

فإذا فعل ذلك رجع إلى منزلته . والوالى إذا طلب منه حق كان قد جناه في صباه من قتل نفس أو ركوب فرج أو شيء من أموال الناس فامتنع به أنه لا يتولى والوقوف عنه سلامة إلا للمال فإنه أهون من الدماء والفروج .

فصل

قال الشيخ أبو إبراهيم رحمه الله : إذا عقد للإمام الإمامة والدار دار إسلام وجبت ولايته ، وإن كانت دار فتنة فلا يتولى حتى يشهد شاعدا عدل ، أنه ثقة مستحق للإمامة ، فإذا شهدا بذلك وجبت ولايته .

وقال أبو الحسن البسيوى رحمه الله : لم نجد لأحد صحة الإجماع على صحة إمامة أحد في همان بعد الصلت بن مالك ، ولا على ولايته وقع التنازع بين أهل الدار في إمامة عزان بن تميم ، ولم نجد أحداً على ولايته وصحة إمامته بإجماع عليه ، ولكن وجدناهم مختلفين فيه وفي إمامته ، ولم نجد أهل الدار مجتمعين على ولاية العاقدين له ولا صحة صفقته بإعلام المسلمين بالاتفاق عليه ، وكانت عقده مشكلة ، والإجماع من أهل الدار ، أنه كان رجلاً من الرعية قبل تقديمه ، ثم دخل في الأمر المشكل فهو معنا بالإجماع على الأمر المتقدم ، أنه ليس بإمام عدل حتى يقع الإجماع أنه إمام عدل قدمه المسلمون .

وكذلك الفضل بن الحواري ، والحواري بن عبد الله هما في الأصل رجلان من سائر الناس بالاتفاق ، ولم يتفق أهل الدار على صحة إمامتهما في عقدهما ، ولم تتفق على إمامة الحواري بن عبد الله ولا ولايته ، ولا ولاية من قدمه لدخوله في ذلك ، لأن من دخل في إمامة فاسدة لحق بحكم العقود له ، وقد سفكوا جميعاً على ذلك

الدماء من غير صحة إرشاد لأحد الفريقين ، والإجماع في الأصل أنهما ليسا بإمامي عدل ، فهما في الأصل حتى تصح إمامتهما بإجماع المسلمين على ذلك ، فليس علينا الدخول في الأمر المشكل حتى يصح لنا الحق من المبتطل بالإجماع .

وقولنا قول المسلمين فيما دأبوا به فيهما وفي غيرهما ممن لم تقم له علينا حجة ، وليس علينا أن نعتقد إمامة إمام ولا ولايته ولم يصح لنا الاتفاق على صحة عقده بأعلام المسلمين من أهل الولاية ، ولا وجدنا الإجماع على التراضي عليه ولا سيرته بالعدل في عصره والرضا من الجميع بإمامته والتسليم له بالاتفاق ، والرضا بالإمام بإجماع المسلمين على التراضي به يوجب الحجة إذا صحت سيرته بالعدل في الرعية .

وهذا قولنا في جميع المسلمين بالإمامة في ههنا بعد الصات المجتمع عليه وعلى صحة إمامته إلا سعيد بن عبد الله الإمام ، ومن استشهد معه من المسلمين رحمة الله عليهم أجمعين ، فإننا وجدنا أهل الدار من أهل دعوتنا مجتمعين على صحة إمامة الإمام سعيد بن عبد الله بن محمد بن محبوب وولايته ولا خلاف بينهم فثبت ذلك بالإجماع ، قد بينا في جميع أهل الأحداث المكفرة لأهلها والمحدثين لها . وجميع أهل الفرق المخالفة لدين محمد ﷺ . ودان بها دين المسلمين من أهل الاستقامة من أمة محمد ﷺ .

فمن لم يغير ولم يبدل وأنكر المنكر حين ظهر ، منهم أبو بكر الصديق ، وهر بن الخطاب ، وعبد الله بن مسعود ، وأبو ذر الغفاري ، وهمار بن ياسر ، ومن أنكر المنكر حين ظهر ، وعبد الله بن وهب الراسبي ، وأصحابه أهل

الهروان ، ومن استشهد معهم ، وجابر بن زيد ومن معه ، وأبو عبيدة مسلم .
ابن أبي كريمة ، وعبد الله بن إياض ، والمرداس بن جدير ، ومن استشهد معه
من أنكر المنكر ودعا إلى الحق وأوضح الحق ، ومن بعدهم عبد الله بن يحيى
طالب الحق ، والمختار بن عوف ، وأبو الحر على بن الحصين ، ومن استشهد معهم
من المسلمين ، ومن بعدهم الربيع بن حبيب ، ومحبوب بن الرحيل ، والجلندى .
ابن مسعود ، ومن استشهد معه من المسلمين ، وخلف بن زبد ، وموسى بن أبي جابر ،
وبشير بن المنذر ، ومنير بن النير ، وهاشم بن غيلان ، وموسى بن علي ، ومحمد
ابن محبوب ، وعزان بن الصقر ، ومن كان مثلهم في عصره ممن
لم يذكر اسمه .

والتوام بهمان من الأئمة من الجلندى بن مسعود إلى الصلت بن مالك رحمه الله
عليهم أجمعين ، ديننا دينهم ، وقولنا قولهم ، ومن كان بعدهم ممن دان بدينهم ممن
أنكر المنكر على أهله كبشير بن محمد بن محبوب ، وأبي قحطان وأبي إبراهيم ، وأبي
مالك ، وسعيد بن عبد الله ، وعبد الله بن محمد بن بركة ، انقضى الذي عن أبي الحسن
على بن محمد البسيوى رحمه الله ورحمهم الله أجمعين .

ومن سيرة أبي الخوارى رحمه الله : وقد جاءت الآثار ، أن الأئمة إذا ذكرت
لم يسع جملها إلا : إما ولاية على صحة ، أو براءة بعد حجة ، ولا وقوف عن أهل
الولاية حتى يستبين خروجهم منها بحدث يكفرهم .

وكذلك أهل العداوة ولا يوقف عن البراءة منهم حتى يستبين خروجهم منها
بتوبة ، أو رجوع إلى الحق ، وبعض رخص في الوقوف إذا كان حدث من الإمام .

فيه شبهة فوقف عنه واقف وتولاه من تولاه ، فعلى الواقف عنه أن يتولى المتولى ، وإن أحدث حدثاً يبرأ به منه المسلمون كان عليه أن يتولى من يبرأ منه من المسلمين ، وإن كان حدث يختلف فيه في الولاية والبراءة فكل من علم ذلك من الإمام جرى عليه حكم الاختلاف ، ولا ينكر المختلفون على بعضهم بعض ذلك وهم سالمون إذا علموا أن ذلك الحدث الذي به حكم الاختلاف ، ومن لم يعلم بالحدث لم يجهر بالبراءة معه من الإمام .

فصل

واختلف أبو جعفر والحسن بن عمر في الولاية والبراءة ، فقال الحسن كل من قطع على نفسه الشراء فهو في الولاية ، وإذا ولي الإمام واليا فهو في الولاية .

وقال أبو جعفر لا أتولى إلا من علمت منه خيراً ، فتنازعا إلى هاشم بن غيلان ، رحمه الله ، فأعان هاشم حسناً حتى سكن حسن ، ثم قال هاشم : أنا لا أتولى إلا من علمت فيه خيراً ، قال ، قلنا له ما حلك أن أعنت الحسن ؟ قال : خشيت الفرقة ، فانظر كيف كانوا يحذرون الفرقة ويحتنبون كل سبب يوجب الوحشة .

واختلف شبيب بن عطية وموسى بن أبي جابر في رجلين كانت لهما ولاية عند رجل فبلغه يقيناً أن أحدهما قتل صاحبه ، فقال موسى : أبرأ من القاتل حتى أعلم أنه قتله بحق ، وقال شبيب : هما عندي على ما كانا عليه حتى أعلم أنه قتله ظلماً ، قال فوقع بينهما فرقة ، ثم تابع شبيب موسى ، وقال هذا رأى إخوانكم من أهل العراق ، قال هاشم : وأنا أقول بقول موسى رحمه الله جميعاً .



القول العاشر

فيمين لا يتولى ولا يبرأ ولا يسأل عن أمور الدين

وعن أبي الحواري رحمه الله في رجل يعرف منه الورع والصدق وترك
الحارم ولا يعرف أنه يتولى المسلمين ولا يبرأ منهم ، وإذا قيل له ، يتولى المسلمين
قال : نعم ، أتولى المسلمين وأبرأ ممن خالفهم فهذا من المسلمين إذا كان يعرف
منه الأخلاق الحسنة وتجوز شهادته في الحقوق وذلك إذا كانت دعوة المسلمين
ظاهرة ومحلهم معروفة في ذلك البلد .

وقد قيل من عرف منه أربع وجبت له أربع ، من إذا حدث المسلمين
صدقهم ، وإذا ائتمنوه برهم ، وإذا عاهدكم وفي لهم ، وإذا وعدهم لم يخلفهم فإذا
عرف منه هذه الأربع وجبت ولايته ووجبت محبته وحرمت غيبته وجازت
شهادته .

وسئل موسى بن علي رحمه الله عز وجل عن رجل من أهل همان هو وأبوه
وجداه يقرون للمسلمين بدينهم وحكمهم وصواب رأيهم ولا يظهر منهم خلاف إلا
أنه لا يعرف مجامع المسلمين .

قال : أما العمان إذا قال ديفي دين المسلمين ، وقولي قولهم ، وهو من ضعفاء
المسلمين ، فهو من المسلمين ، يقبل منه ذلك ، ويقول على ذلك إذا لم يعرف منه
ما يكره المسلمون وهو في ولايتهم .

وإن كان رجل يعرف بالخلاف للمسلمين ، وإذا سئل قال ديني دين المسلمين ،
 قولي قولهم ، فلا يقبل منه ذلك ولو لم يظهر منه عيب يعيب به المسلمين حتى
 يدعى وينسب له الإسلام والدين ورأى المساميين الذي يخالفه أهل الخلاف للمسلمين
 في دينهم ، فإذا نسب إليه ذلك وقبله واستجاب للمساميين وبرى مما كان فيه من
 الخلاف للمسلمين قبل منه المسلمون ذلك ، وصار منهم وتولوه ثم لا يخرج من
 ولايته إلا بمحدث يحدته ويمتنع من التوبة منه .

وقال أبو عبد الله رحمه الله من لم يدخل مع المسلمين ودان بفضلمهم وعرف
 حقههم وقام بما أمره الله به واجتنب معاصيه فليس عليه غير ذلك ولو لم ينسب
 إليه ذلك أحد من الناس .

وسئل أبو معاوية رحمه الله عن رجل لا يعلم أن الله فرض الولاية والبراءة
 ولم يتول أحدا ولم يبرأ من أحد حتى مات ، لم نره هالكا إذا كان يتولى
 المؤمنين في الجملة ولم يتول عدوا ولم يبرأ من ولي ، قيل له : فإذا لم يعلم الولاية
 والعداوة ، وكان قوله قول المسلمين في الجملة فلم يزل حتى مات ؟ قال : إذا كان قد
 علم الولاية والبراءة أو سمع ذلك من أحد لم يعلم أن ذلك فرض فترك ولاية المسلمين
 فلم يتولهم وترك عداوة الكافرين فلم يبرأ منهم وهو يعرفهم بأحداشهم فلم يتول
 ولم يبرأ لم يعذر ، وإن قال : قولي قول المسلمين ودينهم لم أره هالكا :
 وإن قال لم أعرف الحق من المبطل وأنا واقف عن جميع أهل القبلة ولا أتولى
 أحدا ولا أبرأ من أحد ، وأمر الناس إلى الله ، وبرى من أهل الكفر وكان على
 قوله هذا إلى أن مات ، وسمعه ذلك إذا لم يتول كافرا على كفره ، ولم يبرأ من

مؤمن ، وكان دائماً بالسؤال لما يلزمه في دين الله طالبا لرأى المسلمين ، وقوله قولهم ورأيه رأيهم ، وأما المسلمون فعليه ولايتهم إذا رآهم على دين الإسلام لم يسعه أن يقف عنهم وعاليه أن يتولاهم .

وإن قال : قولى قول المسلمين ودينى دينهم ، وسعه ذلك وكان ذلك جنة فيما أشكل من جميع الأمور ، وإن كان من قبل يعلم الولاية والبراءة ويدين بفرضهما وله أولياء وأعداء ، فليس له أن يقف عنهم إذا لم ينتقلوا عن حكمهم ولا أن يرجع عن العلم إلى الجهل .

وإن قال رجل للمسلمين : أنا منكم ، ولتى ولتيكم ، وعدوى عدوكم ، فإن أعطاهم الجملة التى لا يسع الناس جهلها فهو منهم ، ومن تولى من تولاه الله ورسوله والمسلمون من الأولين والآخرين وليس معه معرفة كافية وكان السائل طالبا ، فإن كان هذا ضعيفا من الضعفاء وتولى المسلمين من أهل دعوة الحق وعرفهم دون غيرهم وبرى فى الجملة من المخالفين لأهل الاستقامة من أهل الحق ، وكان طالبا سائلا فهو سالم ، ولو لم يشهر ذلك ، وإنما يشهر ذلك لطلب الفضل والزياة لمعرفة أهل الحق وليعرفوه فيوجبوا له حقه والمسلمون إخوة ، وإن كان وقوفه عن الجميع ، وإنما يتولى ويبرأ فى الجملة ، فالذى عليه أن يعرف المحقين ولا يسعه الشك فيهم .

وأما الضعيف فله أن يتولى المسلمين فى الجملة ، ويبرأ من أعداء الله فى الجملة ، ويتولى عالم زمانه .

فصل

قال أبو الحواري رحمه الله : إن من برىء من شبيب بن عطية برئنا منه ، ومن برئى ممن يتولاه برئنا منه ، ومن تولاه فهو على ولايته إن كانت له ولاية ، ومن تولى من قد أجمع المسلمون على البراءة منه من أئمة الضلال لم يسع الإمساك عنه ، وهو بمنزلة من تولاه .

وقال نجدة بن الفضل من اعتقد الولاية والبراءة في الجملة ودان بالسؤال هما يلزمه في ذلك وهو مشغول عن طلب السؤال بطلب القوت إلى أن طالت السنون ، وهو ينوى الخروج في طلب السؤال أنه يكون سالما إذا كان ينوى السؤال ، وقد اعتقد الولاية والبراءة في الجملة .

وقال أبو جعفر عن هاشم رحمه الله ، أن رجلا كان واليا لعمر بن عبدالعزيز يلازمه أن همر بن عبد العزيز قد مات فأظهر الرجل ولايته ، فقال له رجل من المسلمين : إن المسلمين لا يتولونه ، فقال الرجل : إنه كان من حاله كذا وكذا ، وذكر من أخلاقه الحسنة ، فقال له رجل من أهل العراق ، قل قولى فيه قول المسلمين فقال بشير ، لولا أنه قالها لبرئى منه العراقى .

وقال أبو عبد الله : إذا كانت دعوة المسلمين ظاهرة ، فقال رجل : قولى قول المسلمين ، ودينى دينهم ، أتولى المسلمين ومن تولوه وأبرأ ممن برئوا منه قبل منه ذلك ، ولا يسع الشك فى المسلمين ولا التوهم عليهم .

وقال بشير : من قال قولى قول المسلمين ودينى دينهم فقد برئى وتولى إذا تولاهم على ولاية من تولوه والبراءة ممن برئوا منه .

وقيل كتب محمد بن محبوب إلى أخيه محبّر رحمهم الله حين سأله عن رجل من أصحابنا قال : أنا أتولى من تولاه الله ورسوله والمسلمون ، وأبرأ ممن برىء منه الله ورسوله والمسلمون ، قال : إنه لا يكتفى بذلك ، وعليه أن يقبل شهادة المسلمين إذا اجتمعوا على براءة من برثوا منه ، وليس له تكذيبهم ولا الشك فيهم ولا التوهم عليهم ، وإن تولى أحداً ممن برثوا منه استحق البراءة ، وإن وقف وسلم للمسلمين ، وتولى من تولوه ، وبرىء ممن برثوا منه .

وقال ، إنه يسأل عن برثوا منه بعينه ، فذلك يقبل منه ، والشاك ضال ، والسائل مقبول منه حتى يعلم رأى جماعة المسلمين ، وقيل إن المسلم مسلم حتى يبرأ من المسلمين أو يتولى عدوهم والله أعلم وبه التوفيق .

القول الحادى عشر

فيمن تثبت ولايته بحكم الظاهر ثم أحدث حدثا

وبيان معانى ذلك من أمر الولاية والبراءة

وقيل إذا لزم الإنسان ولاية لأحد ، ثم علم منه معصية يستحق بها البراءة فعليه أن يبرأ منه بدين إذا عرف الحكم فى ذلك وإن جهل حكم الحدث ، ولم يعلم أنه طاعة أو معصية ، فبعض يقول ، إنه على ولايته حتى يعلم أنها معصية يستحق بها البراءة ، وأن الفاعل هالك والمتولى سالم ، لأنه لا يسهه جهل فعل غيره ولا يسهه جهل فعل نفسه .

وبعض يقول ، إن تولاه على ذلك فهو هالك ولا يسهه جهل فعله ، وقول ، إن كانت تلك المعصية مما لا تقوم بها الحجة من العقل وإنما تقوم بها الحجة من السماع فإذا علم منه وليه معصية يستحق بها البراءة ، فلم يعلم هو أنها طاعة أو معصية فلا يجوز له إثبات ولايته بدين بغير اعتقاد شريطة براءة وولاية رأى ، فإن تولاه فهو هالك لأن الأثر المجتمع عليه عن جابر بن زيد رحمه الله أنه قال : يسه الناس جهل ما دانوا بتحريمه ما لم يركبوه أو يتولوا راكمه أو يبرأوا من العلماء إذا برثوا من راكمه ، وقد يوجد عن غيره أنه يسه الناس جهل ما دانوا بتحريمه ما لم يركبوه أو يتولوا راكمه بدين أو يبرأوا من العلماء إذا برثوا من راكمه برأى أو بدين أو يبرأوا من العلماء إذا برثوا من راكمه بدين أو يقفوا عنهم بدين ، وإذا تولى وليه الراكم للمعصية التى جهلها فلم يعلم أنها طاعة ولا معصية بدين .

مقتد تولى من أوجب الله في دينه البراءة منه عقد من علم الحكم في ذلك ، وقد حرم ولايته كما حرمت المعصية التي ارتكبها ، وكما لا يجوز له ركوب المعصية التي ركبها وليه أو حرما الله كذلك لا يجوز له ولاية رآكبها إذا حرم الله ولايته ، ولا عذر لمن ركب ما حرم الله عليه علمه أو جهله بقول أو فعل أو ولاية أو غير ذلك مما حرم الله ، وإنما قيل لا يهلك أحد بفعل غيره إذا لم يكن رآكباله بفعل منه ، ولو كان واقفا وقوفا يجوز له ، وأما إذا تولاه فولايته فعل منه ، وإنما هلك بفعله هذا لا بفعل غيره والله أعلم ، وأما إذا تولاه برأى ، إن كان ذلك الحدث في الرأى الذى ارتكبه لم يخرج من الولاية فهو ولى له ، أو تولاه إن كان ذلك الذى ارتكبه غير مخرج له من الولاية إذا ثبتت ولايته على ما كان عليه على أنه يبرأ منه إن كان قد أتى بما يلزمه فيه البراءة واشتراط هذا الشرط فيه بعينه .

قد قيل ، أن ولايته على هذه الصفة جائزة ، وكذلك إذا تولاه على ما عليه على اعتقاد براءة منه في الشريعة بعينه إذا كان عاصيا فهو معنا ، جائز لأنه كما لا يلزمه أن يبرأ منه بعينه كذلك لا يلزمه أن يترك ما كان عليه من الولاية لله بعينه إذا اشترط فيه براءة الشريعة إن كان محدثا حدثا يخرج من الولاية التي قد ثبتت له ، وكذلك إن تولاه على ما كان عليه من الولاية حتى يعلم أنه قد خرج منها ، إذ هو في اعتقاده أنه يبرأ من كل عاص أو محدث غير الحق ولو لم يعتقد فيه شيئا بعينه ، إذا اعتقد ذلك في الجملة حتى تثبت ولايته ، لم يقل إن ذلك منه خروج من أصل الدين لأنه قد تعلق بأصل من أصول الدين ، لأنه قد صحت له الولاية بالسنة ما لم يتول قطعا واشتراط البراءة منه بعينه إن كان عاصيا أو اشترط

لبراءة من جميع العاصين لله تعالى فهو سالم ، لأن دين الله واسع لا يكلف فيه عباده فوق ما يطيقون ما لم يركبوا له نهياً أو يتركوا له فرضاً قد أوجب عليه في وقت موقت أو يردوا حجة أو يشكوا فيها إذا قامت عليهم ، على هذا أجمع المسلمون .

وان تولى وليه الذى علم منه المعصية التى يستحق بها البراءة من غير شريطة البراءة منه ولا ولاية رأى فقد قيل إنه هالك ولا يجوز له ذلك ، وإن تولاه على شريطة البراءة منه إن كان عاصياً فقد قيل إنه يسعه ذلك ، كان الراكب لتلك المعصية مستحلاً أو محرماً ، وليس له أن يثبت ولايته على ما كان عليه ولو اشترط البراءة منه ، ولا يسعه إلا ترك ولايته إن شك فيه أو البراءة منه إذا لم يعلم منه حكم ما ركب ، وقول يسعه الشك فيه ، ويسعه أن يتولاه برأى إن كان ذلك للحدث لم يخرج من الولاية .

وإن كان قد أخرجه منها إلى البراءة فهو برئ منه إذا كان الراكب لتلك المعصية مستحلاً أو محرماً . وقول إن ذلك فى الأحداث الحرم ، وأما إذا كان الراكب لها مستحلاً فليس له ذلك وليس له إلا البراءة منه أو الوقوف عنه وقوف برأى لا وقوف دين .

وإن كان رجل له ولى وركب وليه معصية استحق بها البراءة وجهل وليه بالحكم فيها فلا تثبت ولايته المتقدمة بغير اعتقاد يحدثه مع ذلك من ولاية رأى له ، إن لم يكن حدثه ذلك مخرجاً له من ولايته المتقدمة ، أو يتولاه على الحالة التى كان عليها ، ويعتقد فيه براءة الشريطة منه بعينه التى سلم بها من ولايته وأصل

ما دان به أو يعتقد مع ولايته براءة الشريعة من جملة العاصين والمحدثين .

وإن وجبت ولاية أحد برفيعة أو خيرة أو شهرة أو شهادة فعلية ولايته بالدين وإن رأى منه فعلاً أو سمع منه قولاً مما يسمعه جهله ولم يعلم حرمة أو علم حرمة ولم يعلم أنه تجب عليه البراءة منه بذلك .

فقد قيل : إنه ليس له أن يتولاه بدين بغير شريعة البراءة إن كان مرتكباً لما حرم الله عليه لأن البراءة بالدين ضد الولاية بالدين : ولا تجوز له ولايته بدين والبراءة منه بدين قطعاً بغير شريعة ، ولا يلزمه أن يترك ولاية على الديفونة قد لزمته الحجة الواضحة البينة بغير حجة واضحة تقوم عليه وهو لا يعلم أن ذلك الذي رآه منه أو سمعه منه طاعة فيزيده إيماناً في الولاية ولا معصية فيزيلها عنه . ولو كان كل ما رأى من وليه شيئاً لم يعلم أنه طاعة ولا معصية وجب عليه تركها ، كان عليه أن يترك ولايته على عمل الطاعات إذا لم يعلم أنها طاعة ، ولكن لا يجوز له أن يثبت على ولاية وليه إلا حتى يفتب عنه أمره أو يكون عالماً بجميع دين الله ، ولن يستطيع أحد أن يحيط بدين الله من المتعبدين ، وهو الذي سبق في مكنون علمه أن يتعبد به إلا بما شاء أن يعلم من ذلك حيناً بعد حين . ووقتاً بعد وقت ، ولكن إذا ثبت عليه ولاية ولي ، ثم رآه أو سمعه يقول قولاً أو يعمل عملاً ، فلم يعلم أن ذلك طاعة ولا معصية ، فهو على ولايته ومباح له ولايته ، وجائز له حتى يركب ما يستحق به البراءة ، فإن ركب ذلك برأى منه في الدين . إن علم الحكم في ذلك ، فإن لم يعلمه لم يحز له إثبات ولايته بالدين قطعاً ولم تلزمه البراءة منه بالدين قطعاً ، ولم يحز له الوقوف عنه بالدين ، لأن الوقوف بالدين

إنما هو في من جهل أمره ولم يعلم منه طاعة ولا معصية وخفى أمره وقف عنه بدين على اعتقاد ولاية لجميع أولياء الله والعداوة لجميع أعداء الله .

وأما من ثبتت ولايته بالدين فلا يجوز الوقوف عنه بالدين ، لأن وقوفه بالدين ممن ثبتت عليه ولايته بالدين رجوع عن العلم إلى الجهل وترك ما تعبد به الله به في المعصية الواقعة من وليه ، ولأنه ترك ما تعبد به الله به من ولاية الظاهر إلى ولاية الشريعة ، ولأنه لا بد له في أحكام العقول ، إما أن يكون وليه على ولايته فوقوفه عنه بدين خطأ ، وإما أن يكون قد خرج منها إلى البراءة فوقوفه عنه بدين خطأ ، ولا يجوز له ترك ما ألزمه الله من الولاية والبراءة في هذا المحدث والرجوع إلى الإقامة على الوقوف بترك ذلك .

فالوقوف بالدين ، والبراءة بالدين ، والولاية بالدين أضداد ، ولا يجتمعن جميعاً في موضع ، فمن ثبتت فيه ولاية الدين لم تثبت فيه براءة الدين ولا وقوف الدين ، ومن ثبتت فيه براءة الدين لم يثبت فيه وقوف الدين ، ولا ولاية الدين ، ومن ثبتت فيه ولاية الدين ولزمت فيه الولاية بالحجة الواضحة لم يرجع عن ولاية من تولى بالحجة الواضحة إلا إلى البراءة منه بالحجة الواضحة ، أو يدخل في حال الريب والتهمة والشبهة والأشكال ، فيترك ولايته لذلك من طريق جهل أحكام الأحداث التي أتاها ، ومن كانت له ولاية عند أحد ، ثم علم منه معصية استحق بها البراءة والمعصية مما يسع جهلها ، ولم يعلم هو الحكم في ذلك ، فلا يجوز له أن يقف عنه بدين ويقف عنه برأى حتى يبين له صواب ولايته ، فيتولاه على ما كان عليه أو يبين له كفره فيبرأ منه . ويجوز له أن يتولاه على اعتقاد براءة الشريعة منه إن كان محدثاً أو عاصياً أو ما أشبه ذلك .

وكذلك يجوز له أن يتولاه برأى إن كان ذلك غير مخرج له من الولاية ، ولا يجوز له في هذا الموضع إلا ولاية الشريعة وبرائة الشريعة أو وقوف الرأى ، فأما إذا تولاه برأى على أنه كان مرتكباً لصد الولاية فهو يبرأ منه بذلك ، وأما إن ثبت على ولايته بالظاهر على أنه يبرأ منه إن كان أى ضد الولاية فإن تولاه بدين بغير اعتقاد شريعة ولا رأى لم يجز له ذلك إلا أن يتولاه ويعتقد البراءة من جميع العاصين : ويدخله فهم في جملة هذا مع التعبد الحادث ، وإما يجوز في هذا الموضع أن يتولاه برأى أو يتولاه على شريعة البراءة منه أو يقف عنه برأى ولا بدين .

وقد قيل في هذا الموضع أيضاً بوقوف السؤال مع ولاية الرأى ، فكان ولاية الرأى ما تقدم من ولاية المحدث ، ووقوف الرأى عن إثبات ولاية المحدث ، وإنما جاز له أن يتولاه برأى بعد أن كانت بدين ، لكن ولاية الرأى ليست بضد ولاية الدين ، وإنما الرأى ضرب من ضروب الدين وداخل فيه ، وإما ولاية الرأى لإثبات لولاية الدين : وإن لم يكن خارجاً من ولاية الدين والوقوف في هذا وقوف يسمى بوقوف رأى ، وما لزم فيه السؤال سمي بوقوف سؤال ، فمن لم يلزم سؤالاً سماه بوقوف ، رأى والذي قال إن عليه السؤال سمي بوقوف سؤال ، والذي قال إن عليه السؤال إذا جهل حكم ما ارتكب وليه ، ولو تولاه برأى كان أحب إلينا ، لئلا يكون على الشبهة من أمر وليه ، ويتحول عنه حكم الولاية بالحجة إلى غير ولاية بالحجة وتقوم على ذلك بغير اعتقاد منه للسؤال .

وقد قيل : إن ولاية الدين وبراءة الدين ووقوف الدين أضرار لا يجتمعن

لأن الدين لا يجوز أبداً إلا في واحد، إما في ولاية وإما في براءة وإما في وقوف، لا يجتمع ذلك أبداً، فيكون وقوف دين، وولاية دين في شخص واحد، ولا وقوف دين وبراءة دين في شخص واحد : ولا براءة دين ولا ولاية دين في شخص واحد في حكم الظاهر ولا حكم الحقيقة .

وأما في حكم الشريعة فقد يجوز ذلك يقف عن من لا يعرف بدين وبراءة دين، وليكن الواقف عنه معه في الولاية إن كان ولياً لله والبراءة إن كان عدواً لله، مع أن عليه في اعتقاده أنه لا يجمع في حال واحد وفي ولاية الله وعداوة الله، وإن كل من وقع عليه نظره من المتعبدين أنه لابد من أن يكون ولياً لله أو عدواً لله ولا يجوز أن يكون في شريعته ولياً لله عدواً لله في الشريعة ولا في حكم الظاهر ولا في حكم الحقيقة عند الله، ولكن قد يجوز معه أن يكون وليه في الظاهر عدواً لله في الشريعة وفي حكم الحقيقة عند الله .

ويجوز أن يكون الذي يبرأ منه في حكم الظاهر وليه في شريعته وفي حكم الحقيقة عند الله ولا له في الحكم الشريعة ولا يتحول الولي في الحقيقة إلى العداوة في الحقيقة ولا في الشريعة ولا في حكم الظاهر .

وكذلك العدو في الحقيقة لا ينحول إلى ولاية الحقيقة ولا الشريعة ولا حكم الظاهر، وإن صح من عدو الحقيقة طاعة لله لم يجز إلا أن يشهد له بذلك كما كما يشهد عليه بالمعصية التي أتاها ويحب الطاعة من عدو كما يحبها من وليه ويأمر بها عدوه كما يأمر بها وليه، ولا يخطئ مطيع في طاعة الله ولا يبنض منه الطاعة، ولا يرد عليه ما جاء به من الحجّة، وهو حجة على من قام عليه بالحق، ولو صحت

عدواته في الحقيقة ، والسعيد قد حرمت عدواته على من صح معه ذلك إلا أن يكون منه حدث معصية فإن يشهد عليه بحدثه ويسبرأ من حدثه ويبغضه الله ولا يرضى به .

وإذا ثبتت ولاية ولي على أحد في حكم الظاهر فله أن يتولاه مالا يعلم منه معصية تخرجه من الولاية ولو رآه يرتكب ما لا يعلم أنه طاعه ولا معصية ، وإن ارتكب معصية يستحق بها البراءة . فعن أبي الحواري أنه على ولايته حتى يعلم أنها معصية ، وقول لا تجوز ولايته إلا باعتقاد الشريعة لبراءته منه إن كان عاصيا أو ضالا أو محدثا أو يعتقد عند ولايته بعد حدثه هذه البراءة من جميع العاصين والضالين . وقول له أن يتولاه برأى إن كان حدثه هذا غير مخرج له من الولاية .

وقد قيل إنما يسلم الناس بولاية الظاهر ولو كانوا قد تولوا عدوا لله ، يعلم الله أنه عدو لله باعتقادهم براءة الشريعة من جميع أعداء الله جاز لهم ولاية أعداء الله حتى يعلموا أنهم أعداء الله ، وباعتقادهم ولاية أولياء الله في الشريعة جاز لهم البراءة من أولياء الله حتى يعلموا أنهم أولياء الله ، ولولا هذه الشريعة ما جازت ولاية أحد حتى يعلم أنه ولي لله ، ولا جازت البراءة من أحد حتى يعلم أنه عدو لله والله أعلم وبه التوفيق .

القول الثانى عشر

فى البراءة بالرأى

قال محمد بن روح رحمه الله لا تجوز البراءة بالرأى إلا فى الضعيف الذى ليس بفقير إذا برى من وليك على اعتقاد السؤال وعلى أن دينك دين محمد ﷺ ، ولا يحل لك أن تبرأ من هذا الضعيف بدين ولا تبرأ من فقيه فى هذا برأى ولا بدين ، لأن الفقيه حجة فى الفتيا ، وفى هذه المسألة نظر .

وقيل : من علم من وليه ركوب محرم وجهله وسعه أن يتولاه ولاية الرأى لأنه مجبور عليه أن يقف عن وليه وقوف دين ، فينتقض أصل مادان به من ولاية وليه بالدين على الشبهة بغير بينة ، وأما إثبات ولايته على ما كانت عليه إذ هو فى اعتقاده أنه يبرأ منه فى الشريعة إن كان أتى بما يلزمه فيه البراءة ، ولا أعلم أن ذلك مجتمتع عليه ، وإن كانت العلة فيه واضحة ما لم تقم عليه الحجة بمعرفة الحدث وحكمه ، أو يكون الحدث مما لا يسع جهل معرفة حكمه .

وولاية الدين على الحالة التى كان عليها الولى على غير شريعة يعتقدونها فيه بعينه إذا تولاه وأثبت ولايته إذ هو فى الأصل برى من كل عدو وكل عاص ومحدث فى شريعته من غير أن يعتقد فيه بعينه شيئاً ، ويقول إن عليه فى ذلك أن يتولاه برأى ولا تثبت له ولايته التى كانت على الحالة التى كانت .

وإن تولى المحدث على ما كان عليه على اعتقاد براءته منه فى الشريعة بعينه إن كان عاصياً فهو معناه واسع . لأنه كما لا يلزمه أن يبرأ منه بعينه فلا يلزمه أن

يترك ما كان عليه من الولاية له بعينه إذا اشترط فيه راءة الشريعة ، فإن تولاه على ما كان عليه من الولاية له حتى يعلم أنه قد خرج من الولاية بالحقيقة في علمه ومعرفة حكمه إذ هو في اعتقاده في أصل الشريعة أنه يبرأ من كل عاص ومحدث ، ولو لم يعتقد فيه بعينه إلا في الجملة إذا اعتقد ذلك في الجملة حتى تثبت له الولاية بالبينة ولا تزول عنه الولاية إلا بالبينة والمؤمن على صحة اعتقاده في ذلك .

فإن قال قائل كيف تزعمون أن ولاية الرأي لا اختلاف فيها، وجابر بن زيد رحمه الله يقول : يسمع الناس جهل ما دانوا بتحريمه ما لم يركبوه أو يتولوا راكمه أو يبرأوا من العلماء إذا برئوا من راكمه أو يتفوا عنهم .

قلنا له : نعم : إنه كذلك في ولاية الدينوية خاص على إثبات ما كان له من الولاية للمتقدمة بغير اعتقاد بمحدثه مع ذلك من ولاية رأى له إن لم يكن حدمه ذلك مخرجا له من ولايته التي كان عليها أو يتولاه على الحالة التي كان عليها ويعتقد فيه براءة الشريعة التي يسلم فيها من ولايته في أصل ما دان به أو يعتقد فيه من ولايته له براءة الشريعة في جملة العاصين والمحدثين ، ولا يلزمه في القول أن يترك ولايته بالدين على غير حجة وهو لا يعلم ما يخرج ذلك من الولاية أو يزيده إثباتا فيها . لأنه إن كان طاعة زاده إثباتا بما فيها : فكيف يلزمه أن يترك ولايته على الدينونة بغير علة ولا حجة يعتقد فيها إلا أن يسلم أن ولايته قد زالت بالحجة الواضحة كما ثبتت بالحجة الواضحة .

ويقال له : أيلزمه على قولك أن يكون كما رأى من وليه شيئا لا يعرف أنه

طاعة ولا معصية أن يترك ولايته . فإن قال نعم ، قيل له قد أوجبت عليه . وأطلقت له أن يترك ولاية وليه على العالم بالطاعات إلا ما علم هو أنه طاعة ، فإن قال نعم ، فقد زعم أنه لا يجوز له أن يثبت على ولايته ولى له طرفه عين . إلا أن لا يغيب عنه أمره ويكون عالماً بجميع أحكام الإسلام .

فإن قال نعم ، أتى بضد الصواب وما يخالف السنة والكتاب وألزم الناس أن يعلموا جميع العلم من دين الله ، وأن لا يتركوا ولاية أوليائهم ، وأن لا يتولوا أحداً إلا أن يعلم جميع دين الله ، وهذا من المحال .

فإن قال ، فعليه معكم أن يعتقد في وليه في كل ما رأى منه من الأفعال أو سمع من الأقوال التي لا يعلم أهي طاعة ، أم معصية ولاية الرأي . قلنا له : أما في اللازم فإنه مباح له ولاية وليه لاعتقاد الشريعة في الجميع بالبراءة من جميع المحدثين . والعاصين . وإن سلم إلا يترك الشريعة ، ولولا ذلك ما جاز له أن يتولى أحداً يستحق الولاية في حكم الظاهر ، وما جاز له أن يتولى أحداً إلا من صحت سعادته . ولكن إنما يسلم الناس من الهلكة من ولاية الظالمين باعتقاد براءة الشريعة من كل عدو لله أو عاص لله أو محدث ، وأحد هذه المعاني ، مجزى ما لم يلزمه ذلك في غيره من الصفات ، فباعتقاده البراءة من جميع أعداء الله جاز له ولاية من استحق . الولاية في حكم الظاهر ، وفي ولايته لجميع أولياء الله جاز له البراءة ممن يستحق . البراءة في حكم الظاهر حتى يعلم ما يزيلها عنه ، فإذا تولى وليه بحكم الظاهر أطلق له ولايته على كل حال ما لم يعلم منه ما يخرج به من الولاية ، فإذا رأى ولم يكن يدينه

له أن يحكم فيه بحكم من أحكام الظاهر لئلا يتولاه على الكفر كما يتولاه على الإيمان ، كما يبرأ منه على الكفر . فإن وقف بعلم حكم الحدث وكان مكفراً يرى منه .

فصل

ومن وجبت عليه ولاية أحد بالدين ، ثم علم منه ما يوجب عليه البراءة بالدين فإن علم الحكم فعليه أن يبرأ منه بالدين وحرمت عليه ولايته . وإن جهل الحكم فيه لم يحز له ولايته إلا أن يتولاه برأى ويعتقد براءة الشريعة من جميع العاصين ويدخله في جملتهم مع هذا التعبد الحادث ، فإذا فعل هذا لم يضق عليه ذلك وإذا لم يعلم من وليه ما يوجب عليه البراءة فهو سالم بولايته وجائز له ولايته .

ولو رأى منه ما يعلم أحق هو أو باطل ببراءة الشريعة التي قد عنده الله بها عن علم جميع الصواب والخطأ ما لم يركب خطأ أو يتولى رأكبه أو يضيع صواباً أو يتولى مضيقاً ، فلما أن وجب عليه في دين الله في حكم الظاهر في هذا بعينه ولم ينفعه حكم الشريعة إلا أن يحدثها في حال ما تعبد الله بذلك ولم يكلفه الله أن يقصد إلى ضد ما تعبد الله بغير علم يوصله إليه وتقوم به الحجة عليه من معرفة حدث المحدث ، فإن وقف عن هذا المحدث الذي كان يتولاه وقوف دين كمثل ما هو واقف عن سائر الناس الذين لم يعلم منهم حدثاً يتعبد الله فيه بالبراءة من محدثه لم تجز في العقول ولا في حكم العقول أن ينقل عن ولايته بحجة بدين إلى وقوف بدين بغير حجة ، ولا معنى للوقوف بالدين في هذا الموضع ، وإنما صح معنا

في هذا الموضع أن يتولى وليه رأى على ما وصفنا من ولاية الرأى ، أو يتولى على شريطة البراءة منه بعينه إن كان عاصيا ، أو على براءة الشريطة من جميع العاصين أو المبطلين أو ما أشبه ذلك ، أو يقف عنه برأى لا بدين حتى يقين له صواب ولايته بالحجة ، فيتولاه على ما كان عليه أو يبين له كفره فيبرأ منه ويحكم عليه بما أراه الله من العدل ، لأن الوقوف بالدين لا يكون إلا في من لم يعلم منه ما تجب له به الولاية أو البراءة تصح إلا فيمن لم يمتحن بولايته من قبل فهو في جميع العالمين الذين لا يعلم منهم خيرا ولا شرا ، وقف وقوف دين على اعتقاد الولاية لجميع أولياء الله والبراءة من جميع أعداء الله ، ولا تلزمه في أحد بعينه ولاية ولا براءة حتى يصح معه ذلك بالحجة الواضحة ، فإذا تولاه بالحجة الواضحة لم يرجع عن ولاية من تولاه إلى البراءة منه إلا بحجة واضحة وإلا فهو فيه بين البراءة بالدين والولاية بالدين ، ولا يكون مع ذلك وقوف بدين إلا أن تزول عنه أحكام الحجة ويدخل في حال الريب والنهمة والشبهة والإشكال فيترك ولايته بذلك ، لا من طريق جهل أحكام الأحداث التي أتاها ولا جهل فعله لقلة علم المتولى له ، وهذا خارج من أحكام جهل الأحداث والقول فيها .

ومن هاهنا قالوا : إن عليه في وليه السؤال إذا جهل حكم ما أتى من أحداث ولا يتولاه برأى ليسكون على شبهة من أمر وليه ويحول عن حكم الولاية بالحجة إلى غير حكم ولايته بالحجة وقيم على ذلك بغير اعتقاد منه للسؤال عن ذلك ، لأنه لو وقف عن ذلك وقوف دين في هذا الموضع كان قد حكم بغير الصواب ، وهذا ليس موضع وقوف الدين ، هذا موضع وقوف الرأى ، وأقول ، إن في هذا

الموضع أيضاً وقوف السؤال مع ولاية الرأى ، وكان ولاية الرأى مما تقدم من ولاية المحدث، ووقوف الرأى عن إثبات ولاية الدين، ولم يجز وقوف الدين فى هذا الموضع لأنه ترك ما تعبده الله من ولاية وليه بغير علم ولا حجة وترك علم ما تعبده الله به فى الحدث الواقع من وليه ورجع إلى الوقوف بترك ذلك كله بجهله، فلا يجوز له ذلك ، لأنه لا بد له فى أحكام العقول من أن يكون وليه على ولايته، فوقوفه عن وليه خطأ أو يكون وليه قد أتى ما يخرج من الولاية إلى العداوة ، فلا يترك ما ألزمه الله من اعتقاده للتعبد له فى الولاية والعداوة فى هذا المحدث على الوقوف على إقامة أو على ترك ذلك كله ، لأنه إذا ترك ما ألزمه من ذلك ورجع إلى الوقوف وأقام على ترك ذلك كله فقد رجع عن حال العلم إلى الجهل وترك ما تعبده الله به من ولاية الظاهر ، وليس هذا كغيره ممن لم يتعبده الله فيه بولاية ولا براءة ، فيجوز له فيه وقوف الدين ، لأن ترك ولاية الولي بغير حجة إلى الوقوف بالدين رجوع عن حال العلم إلى الجهل ، وترك ما ألزمه الله إياه من حكم تعبد الظاهر من الولاية إلى ولاية الشريعة .

والوقوف بالدين كالبراءة بالدين والولاية بالدين وهن أضداد لا يجوز أن يبرأ بالدين فى موضع وقوف الدين ولا يتولى بالدين فى موضع وقوف الدين ولا يقف بالدين فى موضع براءة الدين ولا ولاية الدين، وهذا مما لانعلم فيه اختلافاً .

وقال أبو محمد ، رحمه الله : إن معنى الولاية والبراءة بالدين هو ما دان به الرجل فى الجملة ، والولاية والبراءة بالرأى هو أن يتولى رجل رجلاً برأيه فى أصل دينه والبراءة منه وهو مخطئ بولايته ، والله أعلم ، وبه التوفيق .

القول الثالث عشر

في الحدث الذي يبرأ من رأكبه ويوقف عنه

وقيل من كان يعرف بالكذب وخلف الوعد سقطت ولايته إلا أن يكون لله في ذلك حجة يعذر بها ، ومن دخل على غير ذي محرم منه بغير سلام ولا إذن فإنه يستتاب من ذلك ، فإن لم يرجع فلا ولاية له .

ومن حل الميمة بين الناس فإن تاب وإلا فلا ولاية له ، ومن دخل في مواضع التهمة مرة بعد أخرى ونصح له فإنه يهوى عما يكره المسلمون ، ومن لم يفض بصره عما حرم الله عليه فلا ولاية له ، إن لم يقب .

ومن أمر إليه سرّاً فأفشاه فبئسما صنع ويستغفر ربه ، والغماز الذي يجب أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا فهو منافق حتى يتوب .

وروى الوضاح بن عقبة عن بشير أنه قال ، إذا أسر إليك أخوك بسرّاً وأنت تعلم أنه لا يجب إظهاره ولم يتقدم عليك فيه فأظهرته فأنت آثم ، وإن تقدم عليك فأظهرته فهو منافق .

وقيل من شرب ماء نجسا في غير حين اضطرار أو طرح ميتة أو طيراً حياً إلى كلب أو سنور ليأكله ، أو رأى أحداً يأكل ميتة فلم ينهه لم يبلغ به هذا كله إلى كفره .

فصل

يوجد عن أبي سعيد رحمه الله فيمن لعن نفسه هل يبرأ منه ؟ قال : إن لعن نفسه بلا عذر يحتمله له فقد أتى كبيرة في ظاهر الأمر ويبرأ منه ، ثم يستتاب ، وإن لم يظهر منه أكثر من لعن نفسه ، واحتمل أن يكون حالفاً بين يمين فلا يعجزني أن يبرأ منه على ما يحتمل له فيه الحق والمخرج ، وبحسن به الظن ولا استنابة عليه .

وعن جابر بن زيد رحمه الله ، أن من لعن الدواب ومن لا يستحق اللعن رجعت اللعنة عليه ، ويروى أن النبي ﷺ قال : إن من استحق اللعن فقد استحق عداوة الله وذلك من الكبائر ، وأهون ما يكون من أمر من لعن نفسه أو من لا يستحق اللعن ولم يعرف ما في ذلك أن يوفى عن ولايته ويستتاب ، فإن لم يقب برئ منه بإصراره على ذلك ، وتوقفنا عن البراءة منه لأشياء عرفناها من مجاز الكلام من ذلك .

وفي قول الله تعالى : « وَالشَّجَرَةُ الْمَلْعُونَةُ فِي الْقُرْآنِ » . ولم تكن الشجرة ملعونة على ما حفظنا من قول المسلمين . وإنما قالوا في تأويل ذلك : الملعون آكلها ، وهو أبو جهل ابن هشام فيما قيل ، وبيان ذلك قوله تعالى : « إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ طَعَامٌ الْأَثِيمِ » .

قال : وقد كنت سألت أبا عبد الله محمد بن روح ، رحمه الله ، عن هذا فكانه احتج بمنل هذا واستضييق قطع البراءة إلا بعد الإصرار .

قال : يوجد في التوراة ، الجمل ملعون ، والمعنى أنه رب الجمل ، ويمكن في ذلك
 صرف البراءة بالشبهة أن يكون صاحب الدابة هو للملعون ، وكذلك إن لعن البلاد
 وهو يريد أهلها الظالمين فيها ، لا أن يعلم منه أنه يقصد إلى لعن البلد نفسه ،
 أو لعن الدابة نفسها ، فهذا يبرأ منه بحينه قبل أن يستتاب وتنظر حجته .

وأما من يلعن الصبيان فإن كان الصبي أبوه في الولاية أو أمه لزمته البراءة
 من حينه لأنه برئ من ولي ، وإن يكن أحد والدي الصبي في الولاية ، يقول
 يبرأ منه ، وقول بالوقوف عنه .

فصل

ومن أقر بالقتل والزنا أو السرقة برئ منه من حينه ، لأنه قد أقر بالكبائر
 من الذنوب ، إلا أن يكون أقر بإقراراً مع إظهار التوبة منه ، وإما هو اعترف
 بذنبه تائباً إلى ربه فإن التائب من الذنب كمن لا ذنب له . وأما إذا أقر بقتل
 نفس ظلماً بغير حق ، فإنه يبرأ منه من حينه وإلا فليس له أن يبرأ منه حتى يعلم
 أنه قتله بغير حق ، كذلك إقراره لمن رآه يقتل .

وقول : ليس له أن يبرأ منه حتى يعلم أنه قتله بغير حق ، كذلك إن أقر
 أنه نظر إلى حرمة ودعى عريانة ، أو قبح إنساناً أو سبه بغير القبح أو شتمه ، فأما إذا
 أقر أنه نظر إلى حرمة وهي عريانة ، فإن علم منه أنه يعلم أن تلك الحرمة ليست
 زوجته ، وقال : إنه تعمد إلى النظر إليها . فعن محمد بن محبوب ، رحمه الله ،
 يرفع عن النبي ﷺ : « لعن الله الناظر والمفتور إليه » . ففسر ذلك أبو عبد الله ،
 رحمه الله ، فقال : إنه إذا كان ذلك على العمد .

وأما إذا لم يقر أنه يعتمد على ذلك فقد ينظر الناظر خطأ فلا يكون ذلك منه صغيرة ولا كبيرة إذا لم يعتمد عليه ، فسروا قول الله عز وجل : « يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ » . فقالوا : خائنة الأعين هو إتباع النظر النظر على التعمد على الحرمة .

وأما إذا أقر أنه قبح إنساناً ، فإن قبح ولياً فإنه يبرأ منه ، وإن قبح غير ولي لم يبرأ منه . وأما الوجود عن أبي الحواري ، رحمه الله ، فيمن يقر أنه وطئ امرأته في الحيض متعمداً لذلك أنه يستتاب إذا كانت له ولاية ، فإن تاب كان على ولايته وإن لم يقب لم تكن له ولاية مع المسلمين ولا يعجل عليه بالبراءة لأجل اختلاف المسلمين في الوطء في الحيض ههنا^(١) ، إلا أننا نعلم أن أحداً من المسلمين أحل وطء النساء في الحيض ، إلا أن بعضاً حرم ذلك ، وبعض لم يحلل ولم يحرم ، فمن أجل ذلك وقع الوقوف عن هذا الذي وطئ في الحيض متعمداً ولم يقب .

فصل

وإذا قال الولي لا أصلي على الجنائز ، فنزلته مع وليه على ما كان عليه قبل هذا القول ، لأن هذا فرض على الكفاية وإذا قام به البعض سقط عن الباقي

(١) لم يظهر لي وجه مقاله فإن الوطء في الحيض حرام بالإجماع قال الله تعالى وسألونك عن الحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في الحيض الآية ولا خلاف بين المسلمين في أن الوطء في الحيض حرام وإنما الخلاف في المرأة هل تحرم على زوجها أو لا تحرم أخذنا من الأصل المشهور هل النهي يدل على فساد النهي عنه تحرم المرأة أو لا يدل فلا تحرم وقد بسط شيخنا السالمى رضى الله عنه القول في هذا (المحقق) .

ولا يلزمه ترك ما يستقط عنه فرضه بفعل الغير ذنباً ولا براءة ولا انحطاط منزلة .
 ما لم يجحد فرض لزوم الصلاة على الجنائز أو يقول ليس على الكفاية فرض
 صلاة الجنائز أو تحضره جنازة فيقول : ليس الصلاة على الميت فريضة ، فيحل
 خلعه بقوله هذا ، لأنه جحد فرضاً من فرائض الشريعة ويهلك بذلك إن لم يتب
 ويرجع إلى قول المسلمين .

ومن رأى وليه يأكل في شهر رمضان نهراً فوليّه على ولايته حتى يعلم أنه
 متعمد في أكله لأن الأكل في شهر رمضان نهراً جائز للمسافر والمريض والناسي ،
 وكذلك إن رآه يجمع في شهر رمضان نهراً وقال إنه ناسٍ لصومه وأن المرأة
 زوجته ، أو أنه كان مسافراً قدم من سفره ذلك اليوم ووجد زوجته قد طهرت
 ذلك اليوم من حيضها وقد غسلت من الحيض ، فإنه يحسن به الظن ، وهو على
 ولايته حتى يعلم منه غير ذلك .

ومن رأى امرأة من المسلمين تركت الصلاة فلا يبرأ منها حتى يعلم أنها غير
 حائض ولا نفساء ، لأن ترك الصلاة جائز لهما وما احتمل فيه حسن الظن في المسلم
 فهو محمول على حسن الظن به .

وقال محمد محبوب ، رحمه الله : من قنت في الصلاة وله معنى ولاية استبته
 من ذلك فإن تاب وإلا لم أتوله ، قيل له : أفتبرأ منه ؟ قال : الله أعلم لا أتولاه .
 ومن كان من أهل الدعوة ممن له ولاية ثم ظهر منه خلاف المسلمين مثل
 المنسحق على الخفين ، أو الإحرام قبل التوجيه ، أو قراءة السورة مع الحمد في صلاة

الظهر أو العصر ، أو قال في صلاته آمين ، أو مس دم القملة وصلى بوضوئه صلاة فريضة أو أشباه هذا مما ليس بين فقهاء أهل الدعوة اختلاف فيه .

فمن فعل هذا أو تولى عليه من فعله استتيب ، فإن تاب ورجع إلى قول المسلمين . قبل منه ، وإن أبى وخرج من قول المسلمين فليس منهم ولا هم منه ولا محل ولايته . ومن كان لا يتم ركوع صلاته ولا سجودها ، فهذا ليس من فعل المسلمين ، وينصح له في ذلك ويعرف ما يلزمه من حق الصلاة .

وقال أبو معاوية ، رحمه الله : من قال لا أصلي الجمعة ، أو يقول : إن الله لم يفرضها عليّ ، فإذا قال هذا بحضور إمام عدل ودان به وفعله ، فقد ترك الفرض ولا ولاية له ، وقد رد على رسول الله (ﷺ) قوله ، ومن رد على رسول الله (ﷺ) فقد رد على الله عز وجل وقد هلك .

وأما الذي يقول ليس في همان جمعة ، فإذا كان فيها إمام عدل أخذ الإمامة عن مشورة علماء المسلمين ، ولم يحدث في دينه حدثاً يخرج به من الإمامة فهو مثل ما ذكر في الأول ، وأما إذا كانت همان في أيدي الجبابرة ، وقال بهذا القول ودان به إن لم يترك منزلة وهو على ولايته .

وقال أبو سعيد ، رحمه الله : أما في صحار من همان فقد دان بمخالفة الحق وهلك بذلك ، لأنه قد قيل : إنها ثابتة على كل حال فيها مع أهل الجور وأهل العدل . فإن دان بأنها لا تجوز في صحار فقد هلك ، وأما في الجوف فلا تلزم إلا مع الإمام .

العدل .

ومن صلى جماعة في يوم الجمعة في بلد تكون فيه الجمعة ، ويقضى أن الظهر جائز أن تصلى جماعة في البلد الذي تلزم فيه الجمعة وهو من أهل الولاية أو من غير أهل الولاية أن هذا يؤمر أن لا يخالف الفقهاء وما مضى عليه أهل الفضل من الأولين ، فإن قبل قبل منه وإن تبادى في ذلك فهو عاجز ضعيف ، ولا أذم على ترك ولايته إن كانت له ولاية قبل ذلك ، ولكنه خسيس الحال .

وعن أبي الحواري ، رحمه الله ، فيمن قال إنه لا يصلى صلاة الفطر ولا النحر ولا على الجنائزة ، ولا يصلى جماعة ، ولا يصلى الوتر في الحضر والسفر إلا ركعة واحدة ، ولا يركع بعد صلاة المهاجرة ، ولا بعد المغرب شيء ، ولا يركع الركعتين اللتين قبل مريضة الفجر ، وقال أصلى قبل طلوع الشمس وبعد صلاة العصر ، ونصحه إخوانه وقالوا له ، إن المسلمين لا يفعلون ذلك ، فقال أنا وهم على الصواب ، قال : إذا دان بترك صلاة العيدين وصلاة الجنائز وترك صلاة الفريضة في جماعة فلا ولاية له وببرأ منه ، لأنه قد دان بترك السنن ، وقد قيل : إن صلاة الجماعة فريضة وإذا ترك الفريضة فقد كفر ، وكذلك من صلى نافلة بعد صلاة العصر ، فقد خالف السنة وعمل بما نهى عنه النبي ﷺ . أما من ترك ركعتي الظهر والركعتين بعد فريضة المغرب وسنة الفجر لم نترك ولايته بذلك ، وإن ضل من صلى هذه السنن تركت ولايته وبرأ منه ، وأما صلاة الوتر ركعة جائزة في الحضر والسفر ، ولكن يؤمر أن لا يتخذ ذلك عادة .

وفي جواب محمد بن محبوب ، رحمه الله ، إلى أخيه المحبر بن محبوب ، رحمه الله ، مما سأل عنه أصحابنا من أهل خراسان عن رجل قال له المسلمون : إن للسافر

له قصر الصلاة إذا عدا الفرسخين ، قبل ذلك ، ثم إنه خرج إلى فرسخ فجعل يقصر الصلاة ونسى ما قال له المسلمون ، ومات على تلك الحال ، فهذا لا عذر له ولا ولاية له عندنا .

وإن قال رجل رأى رأى المسلمين ، إلا في قصر الصلاة أخذ فيه بقول المرجئة ، إنه لا يقصر الصلاة ما لم يكن السفر ثلاثة أيام بلياليها ، أن هذا خارج من قول المسلمين ، ومن خرج من قولهم فليس هو منهم ولا هم منه ، ولا تحل ولايته .

وأما من أصاب بدنه شيء من النجاسات وهو متوضئ وغسل النجاسة ولم يعد الوضوء وصلى جهلاً منه ، أنه لا يعذر بحمله بعد ركوبه ولا تأمن عليه الهلاك .

وأما أبو زياد فقال : أترك ولايته ولا أتقدم على البراءة منه .

وعن أبي المؤثر ، رحمه الله ، في ثلاثة خرجوا في طلب حاجة لهم ، وهم من قرية واحدة ، وهم محمد وأحمد وعبد الله ، فلما خرجوا من همران بلغوا خلف الفرسخين قصر محمد ، وأتم عبد الله وأحمد ، فلما كانوا خلف ثلاثين ألف ذراع من همران قرىتهم قصر محمد وأحمد وأتم عبد الله ، حتى كانوا على رأس أربعين ألف ذراع قصرهم جميعاً ، فتولى أحمد : بد الله وتولى عبد الله أحمد ، فقال لهما محمد أنتما تدينان أن القصر على رأس فرسخين ؟ فقالا : نعم ، فقال : أليس قد قيل ، إن الفرسخين أربعة وعشرون ألف ذراع ؟ ، قالا : بلى قد قيل ذلك ، قال لهما : فمِ فلما هذا ؟ قالا : أدركنا أشياءنا يقصرون وأتممنا حيث رأيناهم يتمون

ونحن نتولاهم ، فقال لهم : إنكم تدينون بالقصر على فرسخين ولا تختلفون في همران قريتكم .

فالجواب فيهم ، أنه لا اختلاف بين المسلمين في وجوب القصر على من جاوز الفرسخين من همران باده ، والفرسخان أربعة وعشرون ألف ذراع ، فن أتم الصلاة بعد مجاوزة الفرسخين فعليه إعادة الصلاة ، ومن دان بمفارقة المسلمين في ذلك حكم عليه بالخطأ في ذلك وخرج من الإسلام ، وأما هؤلاء الثلاثة المذكورون فينبغي لهم أن يعترفوا بصواب من قصر الصلاة على أربعة وعشرين ألف ذراع ، ويرجعوا إلى قوله ، فإن لم يفعلوا نصحوا في ذلك ، فإن احتجوا برأى المشايخ مع الإقرار منهم بدين المسلمين فهم على ولايتهم .

وقال بشير ، رحمه الله : من كانت له ولاية مع المسلمين ، ثم كان منه بعض ما يكره المسلمون من غير أن تجب منه براءة ، فإن الوقوف عنه أسلم .

وقال محمد بن محبوب ، رحمه الله ، مثل ذلك .

وقيل : إن رجلاً كان يصلي نافلة بعد صلاة الفجر وبعد صلاة العصر ، فتهاه بعض الفقهاء عن ذلك ، فقال : إن الله لا يهذبني على الصلاة ، فقال له : إن الله يهذبك على ترك السنة ، أو قال على خلاف السنة .

ومن ترك صلاة الجماعة من غير عذر ، وهو يسمع الأذان والإقامة ، ونصح في ذلك فلم يقبل ، أن ولايته تترك .

فصل

ومن أكل ميتة أو لحم خنزير وهو وليّ فهو على ولايته ، لأن ذلك مباح للضطر ، والوليّ يحسن به الظن ما أمكن له من المخرج ، ومن أكل الميتة والمسكر والدم والخنزير وشرب الخمر من غير اضطرار ، أنه يبرأ منه ، ومن كذب متعمداً يستتاب فإن تاب ، وإلا يرى منه على الإصرار ، وإن كان في كذبه تلف مال فإنه يبرأ منه ثم يستتاب ، ومن قذف محصناً أو ركب زناً أو شهد بزور يرى منه ثم يستتاب ، وكذلك من طغف في الكيل أو بنحس في الوزن أو ظلم أو ركب المحارم . ومن ارتد عن الإسلام أو دخل في الزندقة أو ادعى السحر أو الكهانة فضحكه البراءة حتى يتوب ، ومن رجع إلى دين القدرية وقال : إن له القدرة والمشيئة والإرادة ، أو رجع إلى دين المرجئة ، وقال : إن الموحدين في الجنة وإن تركوا الفرائض وركبوا المحارم ، أو إلى دين الأزارقة وانتحل الهجرة واستحل سبأ أهل القبلة وأموالهم وسماهم بالشرك ، أو ادعى دين الرافضة ، وقال : إن الأئمة هم المنصوص عليهم ، لهم تبديل القرآن ونسخه ، وخطأ أبا بكر الصديق وعمر ابن الخطاب - رضى الله عنهما - ففي كل هذا تازم البراءة منه والمفارقة له ، ومن اطلع عليه علانية يرى منه علانية وإن كان أمره هذا سريرة يرى منه سريرة ولا تظهر البراءة منه عند أوليائه إلا أن يكون أحد منهم علم فيه كعلمه ، ومن كان حديثه شاعراً يدين به علانية ويخطيء من خالفه علانية ويستحل دم من قال بغير قوله فهذا يظهر حديثه ويبرأ منه علانية ومفارقتة واجبة ، وعلى كل من علم منه ذلك أن يبرأ منه ولو لم يعلم الحكم فيه ، وقول واسع له الوقوف عنه حتى تقوم

عليه الحجة من جماعة المسلمين الذين ليس لهم رد قولهم ، وإن كان حديثه على التحريم فوقف عنده واقف بعد علمه بالحدث إذا لم يعلم الحكم فيه وسعه ذلك حتى تقوم عليه الحجة ، وعليه السؤال عن معرفة ما يجب عليه في الحكم لأنه قد علم بالحدث فإن استفتى فقيهاً من المسلمين وأعلمه أن راكب ذلك مستحق للإبراء فعليه الإبراء في الحكم .

وأما المستحل يبرأ منه ولا يسع جهل حديثه وقول: يسع ذلك حتى تقوم عليه الحجة .

ومن شك في الأحداث الساعرة بين الأمة في الدين المكفرة لأهلها ولم يتوهم ولم يقول من برى منهم ولم يقول من تولاهم فلا يسعه ذلك ، وهذا هو الشك الذي لا يجوز عند المسلمين ، وإن تولى من تولى وبرى من برى فلا يجوز ذلك أيضاً ، لأن هذا قول الحشوية والمرجئة لأن الوقوف عن الجميع وقوف عن محق ، ولا يجوز بالوقوف عن محق ، والمتولى للجميع قد تولى مبطلاً ، ولا يجوز ولاية للبطل والوقوف من علم بالأحداث ولم يعلم الحكم فيها وقوف سؤال دائن بولاية المسلمين على ما دانوا به في تلك الأحداث المكفرة لأهلها ، ومن لم يعلم بتلك الأحداث ولا سمع بها فليس عليه علم الغيب ولا يكلف علم ما لم يعلمه ولم يسمع به حتى تقوم به الحجة عليه فيعلم من الحدث حدثاً مكفراً فيحكم به عليه أو يصح معه عدله فيتولاه على ذلك ، وأما وقوف الدين هو وقوف الرجل عن من لا يعلمه من المكلفين بخبر ولا شر حتى تقوم عليه الحجة وهو الوقوف عن جميع الناس ممن لا يعلم حاله

على اعتقاد ولاية الحق وخلع المجطل مع الدينونة لله بولاية كل مسلم والبراءة من كل كافر .

ومن قال لرجل : يا سفل أو لجماعة يا سفلة وكانوا مسلمين ، فما أحقه بالتعزير كما يرى الإمام ، لأن السفلة من عصي الله ، وعند الناس أن السفلة هو ذو الأخلاق الدنية والأصل للنزلة القدر ، ويستتاب من قال ذلك لولى فإن لم يقب من ذلك فما أحقه بترك ولايته .

وقد قال محمد بن محبوب رحمه الله : إذا قال إن كان سفلة فامرأته طالق أنها لا تطلق ووقف في غير الولى .

وقال أبو سعيد رحمه الله ، فيمن قال لرجل مسلم ، ولى أو غير ولى : يا قدر أو يا وسخ ، أن هذا شتم للمسلم إلا أن يظهر قدره ووسخه ويستتاب من قوله هذا ، فإن لم يتب لم أتوله على ذلك ، وإن أظهر حجة يبين بها عنده كان على ولايته .

قال له الحكم بن محمد : فإن قال له : إني نويت بقولى له قدر ووسخ من صبية في ثيابه أو في بدنه ، فذلك عذر له ، وإن قال إنه وسخ الخلائق فلا عذر له بذلك ، لأن المؤمن لا يكون كذلك .

ومن أكل طعاماً نجساً أو شرب ماء نجساً وأصل ذلك من المخللات وهو غير مضطر إلى ذلك ، فقول : بحب البراءة منه ، وقول : لا يبرأ منه إلا بعد الإصرار والإباء عن التوبة منه .

فصل

ومن قال : لا أرضى بالحق الذى عليه المسلمون برئ منه ، ومن قال عند ولى له ، فلان يريد أن يظلمنى أو انتقم الله من فلان يريد بذلك الولى ، أن على ولىه أن يستقبيه من قوله هذا ، فإن تاب وإلا برئ منه . ومن رأى ولىه يقول قولاً أو يعمل هملاً لا يعرفه أنه حلال أو حرام أو خطأ أو صواب . قال : إن ولىه على ولايته ولا يسىء به الظن حتى يعلم أنه فعل ما لا يجوز ولا يحكم فى فعله ذلك . بشىء .

وقال أبو المؤثر رحمه الله ، من رأى من ولىه حدثاً لم يعرف ما يبلغ به حدته فأخبره فقيه من فقهاء المسلمين ، أن هذا الحدث يكفر مرتكبه ، أو لعن من فعل ذلك الفعل ويرئ منه ، فإن هذا يسأل الفقيه عن الحجة فى ذلك ، فإن أخبره بالحجة ، التى أوجبت البراءة من ركب ذلك فعليه أن يقبل منه ، وليس له أن يرد الحجة وإن أخبره بأمر ليس من العدل أن يقبل منه ، وليس له أن يرد الحجة وإن أخبره بأمر ليس من العدل وكان أمره باطلاً كفى عن ولايته ، فإن هوتولاه بجهل أو يعلم بعد ظهور قول الباطل منه وكفروه بما ادعى هلك بولايته إياه . وإن أقام عليه الحجة التى تقطع عذر قول الباطل منه وكفروه بما ادعى هلك ، وهذا مما يجب عليه علمه .

وقال فى رجل لا يعرف الخمر ، رأى ولىه يشرب شراباً لا يعرفه فقهاه عنه فقال : إن هذا شراب حلال ، فوقف هذا الذى رأى الشارب عن الذى شرب وقد

استحل الشراب الذى رآه يشربه وهو خمر ، غير أن هذا الواقف لا يعرف الخمر ، وقال : إن عين الخمر مجهولة وهذا ليس مما يستدل عليه إلا بقبول المعرفة على العلم بها ، وقد قامت عليه الحجة بمعرفة حرمتها ولم تقم عليه الحجة بمعرفة عينها إلا أن يعرفها في أصلها ، وإذا لم يعرف هذا الواقف عين الخمر فوقف عن الشارب لها فهو سالم إن شاء الله ، ولا يسمه الوقوف ممن استحل ما يعرف حرمة ، ولا يعذر بجهالة كفره لاستحلاله ما يعلم أن الله حرمه .

وقال أبو سعيد رحمه الله : اختلف فيمن يعلم من رجل أنه ارتكب كبيرة ولم يعرف هو الحكم في ذلك فقول عليه السؤال عنه ، كان ولياً أو غير ولي ، وقول : لا سؤال عليه ، كان ولياً أو غير ولي ، وقول : إن كان ولياً كان عليه السؤال ولا سؤال عليه في غير الولي .

وقال أبو الحواري رحمه الله ، وقد قال المسلمون : إن الولاية والبراءة فريضة ومعذور من جهلها ما لم يبرأ من مسلم ويتولى كافراً بجهالته ، فإنه لا يعذر بجهالته . وهو هالك . فمن لم يبصر الولاية ولا البراءة ويرى الناس ما يعملون وما يقولون وهو لا يعلم حق ذلك وباطله وحلال ذلك وحرامه فهذا ليس له أن يتولى ولا يبرأ حتى يعرف للواقعة للمسلمين والمخالفة ، فمن كانت ولايته ثابتة متقدمة فرأيته يأتى ويفعل ويقول ما لا يبصر ، ولا يعرف ، فهذا على ولايته حتى يعلم أنه قد فال ما لا يحل له أو يرتكب كبيرة من فعله ويسع الجهل بفعله لولايته ، فإن توليته حلى ذلك فهو على ولايته ولا يسع العمل بفعله لمن يفعله .

وذلك مثل أن ترى وليك يأكل دابة ، ولا تدري ما هي ، فهو على ولايته

— ١٦٣ —

ولا يحل لك أكل تلك الدابة حتى تعرف ما هي ، وإن كانت الدابة خنزيراً
فالأكل لها هالك ، وقد قال بعض المسلمين أتولى أكلها ولا يحل لي أكلها حتى
أعلم ما هي ، وكذلك من رأيت يا أكل الربا فهو على ولايته حتى تعلم أنه ربا ،
ولا يسمعك أن تأكل ذلك ، فإن أكلته وأنت لا تعلم ما هو فوافقت الربا فأنت
هالك .

وكذلك الإمام من رآه يحكم بحكم قد خالف الحق وهو لا يعلم مخالفته فإنه
يتولاه على ذلك حتى يعلم أنه قد خالف الحق ، وهذا على قول بعض المسلمين .

وقال آخرون : إن تولاه على ذلك فهو هالك ولا يسمعه جهل فعله ، وكذلك
أكل الربا وأكل الدابة .

وأقول إن الفاعل هالك بفعله والمتولى سالم لأنه واسع له جهل فعل غيره
ولا يسمعه جهل فعل نفسه .

وقيل سئل أبو مالك رحمه الله ، عن رجل دفع إلى رجل شرباً لا يعرفه ،
فسأل رجلاً عدلاً عنه فقال له ، إنه شراب حلال ، فوافق الخمر ، أنه لا يهلك ، لأن
قول العبد حجة .

وقال الفضل بن الحواري إنه يهلك ، وإن الرجل الواحد ليس بحجة
في ذلك .

وقال أبو المؤثر ، رحمه الله : من وجد دابة تذبج فلم يعرفها ، فسأل عنها ،

فقل له ، إنها بقرة فأكل منها ، ثم تبين له أنها كانت خنزيراً ، أنه لا يهلك
لأنه أكلها بحجة ، لأنه أخبره بذلك مسلم ، وأهل القبلة كلهم حجة في ذلك لأنهم
يدينون بتحريم الخنزير .

وقال أبو سعيد رحمه الله في رجل عاين وليه يشرب الخمر ، وهي قائمة العين
وجعلها وجه الحسم فيها فليس له أن يتولاه قطعاً و قول يتولاه برأى لا بدين ،
وقول يتولاه على ما كان عليه ويعتقد فيه براءة الشريطة ، وهو من قول أصحابنا
من أهل المغرب والله أعلم وبه التوفيق .



القول الرابع عشر

في ولاية من يبرأ من الأولياء وبراءته

وقيل : إذا كان لرجل وليان فسمع أحدهما يبرأ من صاحبه أن يبرأ من المبتدئ منها بالبراءة من صاحبه إلا أن يتوب ، وإن لم يعلم المبتدئ منها بالبراءة وقف عنهما ويستغيبهما ، فإن رجعا عن البراءة وتابا إلى الله رجعا إلى ولايتهما ، وإن أصرا ترك ولايتهما .

وإن سمع وليه يبرأ من رجل ليس له معه ولاية فوليه على ولايته ولا يسمى به الظن ولا يحكم على الرجل الذي يرى منه بشيء .

وإن جاء ولي آخر فأظهر ولايته ذلك الرجل الذي يرى منه وليه الآخر فوليه على ولايته أيضاً ولا يسمى به الظن ولا يحكم في ولايته لرجل بشيء إذا كان الرجل من عوام الناس ، ولم يكن من أهل الأحداث للكفرة ولم يكن الذي اختلفا فيه ولياً لهذا الرجل فهما على ولايتهما ، وإن تظاهرا فيه بالبراءة من بعضهما بعض فبرأ أحدهما من صاحبه ويرى هو من المبتدئ بالبراءة منها ثم استتابه : وإن لم يعلم المبتدئ منهما وقف عنهما واستتابهما إذا صارا بمنزلة المتلاعنين لا يدرى الظالم منهما ، فإن تابا رجعا إلى ما كانا عليه وإن أصرا قاما على البراءة من بعضهما بعض تركت ولايتهما .

وإن يرى ولي من رجل عند من لا يتولى ذلك الرجل فقد أباح البراءة من نفسه عند من يتولى ذلك الرجل وعليه التوبة .

كما روى أن أبا مودود قال لرجل كان قاعدا عند بزاز من صحار لم نجدك
تعد إلا مع هذا القلش^(١) ثم مضى ومضى على أثره حتى أتيا المنزل فدعاه فبرز
له أبو مودود . فقال له : إنك قد قلت في ذلك الرجل ما قد قلت وأنا أتولاه ،
فقال أبو مودود : فأنا أستغفر الله ، فليس لأحد أن يظهر البراءة من رجل على
حدث مكفر عند من يتولاه . وإن أظهر منه البراءة على حدث مكفر عند من يعلم
بحدثه وكفره كعلم من أظهر البراءة منه فبأنه له ذلك : وإنما ليس له أن يظهر منه
البراءة عند من لم لا يعلم بحدثه كعلمه ويستتيب المتولى له من ذلك ، فإن تاب وإلا
يرى منه أيضاً على ولايته لراكب الحدث المكفر . وكذلك أهل الأحداث
الشاهرة في الدين جائز لمن أظهر البراءة منهم عند من تولاهم .

وقيل لأبي المؤثر رحمه الله : ما تقول في ولي رجل كان ولياً لي ولك ، فقلت .
إنه فاسق فبرئت أنت منه براءتي أو شهادتي وحدي ؟ قال قد أخطأت السنة
في ذلك .

وقيل لعزان بن الصقر رحمه الله ما تقول في رجل أتولاه وسمعته يقول في ولي .
آخر أنه يبرأ منه ، ثم سمعته من بعد ذلك يقول ، أنا أستغفر الله من جميع ذنوبي
كلها ، أترجع إلى ولايته ؟ قال : فإن برىء من وليك فابراً منه ثم استغفبه ، فإن
تاب رجع إلى ولايته ، وإن لم يتب فهو على براءته ولم تجزه التوبة في الجملة حتى
يسعى أنه تائب من براءته من وليك لأنه دائن بالبراءة منه ويرى أن ذلك هو

(١) ذكره في لسان العرب وقال إنه ليس برى وقال شارح القاموس في مادة الأقلش
والقلش ليس برى ويمنون به الملاعب والتي لا يعلك شيئاً أو لا يثبت على شيء واحدا المراد

الحق ، وأما إذا علمت من وليك الزنا وشرب الخمر ونحو ذلك ، وسمعته يقول ، « أنا أستغفر الله من كل ذنب رجع إلى ولايته ولو لم يستغفره ، لأن هذا لا يدين به أحد من أهل الإسلام أنه حلال ، فإذا قال ، استغفر ربه من جميع ذنوبه وإن لم يسم شيئاً بعينه فإنه يرجع إلى ولايته إلا أن يكون شيئاً من أموال الناس في يده ، فحتى يعلم أنه قد رده .

وسئل أبو سعيد ، رحمه الله ، عن رجل برى من ولي لرجل قدامه والمتبرى . لا يعلم أن المتبرأ منه أنه ولي لذلك الرجل ، هل يكون قاذفاً بذلك ؟ قال : لا يكون قاذفاً بذلك إذا لم يعلم أنه ولي لذلك الرجل ، واحتمل أن يكون قد برى منه بحق ، ولكن إن قدر أن ينكر عليه ذلك أنكر عليه وإن لم ينكر عليه لم يضق ذلك عليه إذا احتمل براءة آخر من الحق .

وإذا كان هذا الذي قد برى من هذا وليه ممن وجبت ولايته على أهل الدار بعلم ذلك المتبرى كان مجبوراً عليه لإظهار البراءة في الدار وعند أهل الدار ، ولعله يلحقه اسم القذف عند كل من أظهر عنده ذلك من معنى البراءة .

وسألته عن من سمعته من وراء جدار يبرأ من ولي وعرفت صوته هل على أن أبرأ منه أم حتى أعين ذلك الشخص ؟ قال : لا تبرأ منه حتى تعين الشخص . في الحكم ، قلت له فيجوز لي أن أبرأ منه في الاطمئنان ؟ قال : لا ، ويجوز في الشريعة إن كان هو ذلك إذا غلب أنه برى منه بغير حق . وكذلك إذا سمعته يتكلم بشيء يكفر به فهو كذلك ، والله أعلم ، وبه التوفيق .

القول الخامس عشر

في ولاية المشركين وأطفالهم وأطفال المسلمين وولاية أهل المعاصي

وإبليس لعنه الله

سئل أبو معاوية ، رحمه الله ، عن المشرك الذي علم الله أنه يؤمن ويموت على الولاية ، أن أصحابنا يختلفون في ذلك ، فقال بعضهم : هو عدو الله ، وفي غضبه لأنه عمل أحمالا ، أمر الله بقتله عليها .

وقال آخرون ، بل هو ولي الله يوم خلقه لأنه في علم الله من أهل ولايته وسكان جنته وعلم الله لا يتحول أبداً .

وقال آخرون إنه ولي لا يوالى وعدو لا يعادى لأن علم الله لا يتحول ، وسيكون كما علم الله ، لأن الوعيد من الله متوجه لمن يموت على الكفر .

وفي أثر عن أصحابنا من أحل خوارزم^(١) في الذين سبقت لهم من الله السعادة وهم اليوم مقيمون على الشرك أنهم يرفع عنهم ذلك بالتوبة ، لأن الله لم يزل عالماً بخلقهم وما يكون منهم وبما يصيرون إليه قبل أن يخلقهم وبعد خلقهم وبعد فنائهم ، لا يعزب عنه شيء في الدنيا ولا في الآخرة . وخلق الملائكة والنبیین والمؤمنين الذين ولدوا على الإيمان ونشأوا عليه وعليه ماتوا . فهؤلاء كانوا في ولاية الله قبل أن يخلقهم ولم تنقطع تلك الولاية عنهم في الدنيا والآخرة .

(١) كان الإباضية في خوارزم عدد كبير ومنها علماء إباضيون مشهورون منهم أبو يزيد

الخوارزمي .

وسئل أبو عبيدة رحمه الله هل يتولى الله للشرك الذى سبق له فى علم الله السعادة ؟ قال : لا ، حتى يخرج الله من الشرك إلى الإيمان .

فصل

والطفل إذا أسلم أبوه للشرك وأصلح فهو فى الولاية تبع لأبيه ، فإذا بلغ الصغير زال عنه ذلك ، فإن كانت له ولاية تولى وإن لم تكن له ولاية لم يتول بولاية أبيه ويوقف عنه عند البلوغ ، فإن لم يظهر منه صلاح ولا فساد وقف عنه حتى يقين أمره ثم يكون ولياً أو عدواً .

وأما من لم يسلم أبوه من شركه فقد روى فيهم عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثان ، فى خبر أنهم خدم لأهل الجنة . وفى خبر آخر أن خديجة زوج النبي ﷺ سألت عن أولادها منه فقال : هم فى الجنة . وسألت عن أولادها من غيره فقال : هم فى النار .

ونحن رأينا الوقوف لاختلاف الخبرين وأمرهم إلى الله . وقولنا فيهم قول المسلمين والله متول الحكم فيهم . فإن شاء عذبهم وإن شاء رحمهم ويسعنا جهل ذلك والوقوف عنه حتى يصح معنا علمه ، وكذلك فى أطفال منافق أهل القبلة .

وأما أطفال المسلمين فيهم لحق بأبائهم ولهم الولاية كما قال الله تعالى : « وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ . وَمَا أَلَتْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ » فهذا التنزيل فيهم ولم ينزل فى أطفال المشركين ولا أطفال المنافقين تنزيل ، وكذلك وقف المسلمون عنهم .

وسئل محبوب رحمه الله عن أولاد المسلمين فقال أما الضنار منهم فهم مع آبائهم وهم مسلمون عندنا ، ومن كبر منهم ولم يلحق بأبيه إلا من يقول يقول المسلمين ويعمل بأهمهم ، وكان يقول ليس على أولاد المسلمين دعوة . ولد المسلم مسلم . ما لم يرتكب محارم الله أو ينفك معاصيه ، ويرد على المسلمين دينهم .
وكان سعيد بن محرز يقول : إذا كانت دعوة المسلمين ظاهرة فأولاد المسلمين لا يمتحنون ، من ظهر منه خير تولى ولم يمتحن .

وكان الفضل بن الحواري يقول لا يقع على أولاد المسلمين من أيهم وقف إذا بلغ، إن لم ير منهم أمرا يكرهه ومضى على التمام فهو على الولاية مع أبيه ، وإلا يقع الوقوف على ولد غيره لأنه غائب عنه ، وولده نشأ في حجره .
والجئون إذا كانت له ولاية ثم ذهب عقله فهو على ولايته .

والأعجم لا يتولى وإن كان يصلى ويصوم ، وأولاد المسلمين الصغار يترحم عليهم ويتولون إذا ماتوا . وكذلك إن كان الأب وحده في الولاية .

وقال أبو زياد : كتبت أنا وأبو جعفر إلى أبي علي في صبي إذا كانت أمه في الولاية أن يترحم عليه . فقرأ أبو علي الكتاب فلم يغيره . وقول حتى يكون الأب في الولاية ، وأما الأم فلا .

فصل

وقيل : مما سئل عنه محمد بن محبوب رحمه الله في رجل يحدث حدثا مع وليه لا يدرى أحق هو أم باطل ؛ هل يجوز له أن يقف عنه حتى يسأل المسلمين ؟ قال

هو في الولاية حتى يعلم أنه حدث يستوجب به الوقوف .

وعن أبي سعيد رحمه الله ، إن قال قائل إنه يتولى إبليس لعنه الله ، وهو من أهل الولاية ولم يعلم الذي عرف منه الولاية لإبليس من أى وجه تولاه عليه أهو على ولايته عند من عرف منه ذلك أم لا ؟ فكل من وجبت له الولاية بحكم الظاهر ثم تولى أحدا من الخليقة مع من وجبت عليه ولايته ولم يعلم أنه تولاه يبطل ولم تقع عليه الحجة بما يبطل به في ولايته فهو على ولايته ، لأن الولاية من حكم الدعاوى ، وأهل الدعاوى على ولايتهم حتى يعلم أنهم مبطلون في دعواهم بما تقوم به الحجة عليهم في إبطال دعاويهم .

ونقول: إن من تولى إبليس لعنه الله على كفره بغير حجة تقوم له في الإسلام فإنه كافر وتجب البراءة منه ، وأما من وجبت ولايته في حكم الظاهر ثم علم منه أنه يتولى إبليس لعنه الله ولا يعلم بأى وجه تولاه لم تزل ولايته ولم تجب البراءة منه حتى يعلم أنه تولاه بغير حق أو تقوم عليه الحجة بما ينقطع به عنده في ولايته لإبليس . وإن قال إنه لا تسع ولاية إبليس ، لأنه لم تكن له ولاية منذ خلق الله آدم عليه السلام ولم يصح اسمه إبليس إلا مع كفره ، فإننا نقول ، إن إبليس لعنه الله وآدم عليهما السلام كلاهما جميعا في حكم الله بالسوية ، ومن وجبت عليه ولاية لزمته وحرمت عليه عداوته حتى تقوم الحجة بما يزيل عنه ولايته ويكون عليه عداوته ، ولا يعارض في مثل هذا إلا قليل المعرفة بأصول الولاية والبراءة ، وهذا يستشفه أهل الضعف من الناس ، ولا ينبغي لأحد أن يكثّر معارضة الضعفاء بمثل هذه الدقائق من أمر الولاية والبراءة .

ونقول : إنه ليس من لم تجب له ولاية في علم الله حرمت ولايته في علم العباد في حكم الظاهر ، وليس كل من تجب ولايته في علم بعض العباد حرمت ولايته في حكم الظاهر على جميع العباد .

وليس كل من وجبت ولايته على بعض العباد زالت عن كل العباد ، ولا كل من وجبت عداوته عند الله وجبت عداوته عند العباد ، ولا كل من وجبت ولايته عند بعض العباد حرمت عداوته عند كل العباد . ولا وجبت ولايته على كل العباد ، وإنما أحكام الولاية والبراءة خارجة كلها على أحكام الدعاوى لأعلى أحكام البدع ولا الاستحلال ، ولا التحريم للحلال .

ولا يكف العباد في جميع أحكام الولاية والبراءة من أحد من الناس بعينه حكما واحدا ولا يجرون مجرى واحدا ، وكل من الناس في أحكام الولاية والبراءة في واحد من الخليفة بعينه مخصوص لا يلزمه علم غيره . وليس علم أحد حجة على غيره ، وإعما على كل من علم من أحكام الولاية والبراءة في أحد من الخليفة بعينه ، وما قامت له الحجة في ذلك وعليه ، ويقول من خصه حكم ولاية من وجبت عداوته في علم الله تعالى في علم عامة خلقه كان هالكاً بتضييع ما خصه الله من ولاية عدوه ، هذا في حكم ما تعده بولايته ، وإبليس لعنه الله ، عندنا هو من خليفة الله تبارك وتعالى ، وكل الخليفة في حكم دين الله سواء ، ومن خصه حكم البراءة من وجبت ولايته في علم الله وفي علم عامة خلقه كان هالكاً بتضييع ما أوجب الله عليه من ولايته .

وسئل أبوسعيد رحمه الله ، في الملكين هاروت وماروت اللذين يعلمان الناس
السحر يبرأ منهما أم لا يبرأ منهما أم كيف الوجه فيهما ؟ قال الملائكة عليهم
السلام في ولاية الله وطاعته ، كما قال الله تعالى : « مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ
وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ » . فمن
عادى ملائكة الله فقد عادى الله .

وقال أبو الحسن رحمه الله في قول الله تعالى : « يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السُّحْرَ » إنما
أولئك الشياطين وما أنزل السُّحْرَ عَلَى الملكين هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ
مِنْ أَحَدٍ ، أى ما يعلمان هـأ أحداً ، وإنما كانا يقولان السحر كذا وكذا فلا
تكفر ، أى فلا تفعل ذلك فتكفر .

وقيل من رد على المسلمين عدل ما قالوا في كتاب الله وسنة نبيه محمد ﷺ
بعدم منه أو جهل فهو كافر ظالم لا عذر له ، ومن أحدث حدثاً في عمل ممصية أو
ترك طاعة مفروضة فقد ترك المنزلة التي أوجبت عليه البراءة عند أهل العدل وليس
لن جهل من ضعفاء المسلمين رد ما دان به العلماء من الحق ولا الخلاف عليهم بإقدام
عليهم على ولاية من رثوا منه ولا على البراءة ممن تولوا فإن فعلوا ضلوا وكفروا ،
ولكن عليهم التسليم لهم بعدل ما دانوا به والولاية لهم ، والله أعلم به التوفيق .

القول السادس عشر

فى البراءة بأموال الناس وما أشبه ذلك وفى البراءة بالقذف

وقيل من رأى رجلا ينظر منازل الناس ويدخلها بغير إذنه أن عليه أن يستتبه ، فإن تاب وإلا برى منه . وإن دخل منازل الناس جبرا منه لم برى منه ، وإن ادعى ولى حقا له على أحد أو أخذ له مالا فلا يقبل قوله ، وعليه البينة والأحكام بينهما ، وهما على ولايتهما . وإن قال إنه ظلمنى عند ولى له أنه يبرأ منه ثم يستتبه أو يمين بصفة ما قال ، وإن أحضر عليه شاهدا واحدا فلا تقبل شهادة الواحد على الولى .

ومن رأى ولىه أخذ ثوبا من عند رجل ، وقال هذا ثوبى والرجل يقول ثوبى ، فالقول قول الرجل الذى فى يده الثوب ، ويقال للرجل الولى أن يرد الثوب على الذى فى يده ، فإن امتنع فهو ظالم حتى يصح ما ادعى ، وليس له أن يأخذ بيده ، ويستتاب ، فإن رد الثوب وتاب وإلا برى منه .

وإن أخذ ثوب رجل فقال هذا ثوبى فسلمه الرجل إليه ، ولم يدع فيه بشىء ولا أنكره فالولى الآخذ بالثوب على ولايته . وإن كانا وليان يتنازعا الثوب وهو فى أيديهما جميعا وكل واحد منهما يقول ثوبى فالبينة عليهما والأحكام بينهما وهما على حالهما حتى يصح الظالم منهما ، وإن برى واحد منهما من صاحبه برى منه لأنه برى من مسلم ، والمبتدىء بالبراءة يبرأ منه . وإن لم يعلم المبتدىء منهما بالبراءة ولا الظالم من المظلوم وقف عنهما ويستتابان من ذلك ، فإن تابا وإلا تركت

ولايتهما ، وإن علم المتعدى منهما على صاحبه برىء منه هو . وإن رأى وليه يأكل من مال غيره وقال : إنه أباح له ذلك فهو على ولايته ويحسن به الظن . وإن أعطاه وليه شيئاً مما أخذ من مال غيره فلا يأخذه منه ولا يأكل من عنده حتى تصح معه الإباحة في ذلك .

وإن رأى وليه يبيع مالاً لولى له آخر محضرة من رب المال ويدعيه ، أنه له ، ورب المال يسمعه ويراه حتى باعه ، ولم يغير عليه في مجلسه ذلك ، ثم أنكر بعد ذلك ، أن إنكاره لا يقبل ، وقد ثبت عليه ، وهما على ولايتهما ، لأنه يمكن أن المال زال إلى البائع بوجه من الوجوه ، وقد نسي الأول فأنكر ، فهما على حسن الظن حتى يعلم المتعدى ، وإن باعه ولم يدع أنه له محضرة رب المال ولم يغير ، ثم غير من بعد قبل تغييره لأنه لم يدعه البائع لنفسه ، فله التغيير حتى يصح إزالة للمال له أو الوكالة له لأنه في بيعه ، وهما في الولاية ولا يساء بهما الظن ، لأنه يمكن أن يكون وكله في بيع ماله أو رهنه ثم نسي ، أو كان فعل منتقض ، وفعل البائع يجوز ، فهما على الولاية حتى يعلم المتعدى منهما ما لم يخطئ أحدهما الآخر . أو يبرأ بمضهما من بعض .

وإن شهد عدلان وليان على وليهما في مال في يده ورثته ، أن هذا المال لفلان تخرج حكم له به بشهادتهما ، والشاهدان على ولايتهما معه عند من شهدا عليه ، وإن شهدا على نخلة في يده فسلها في ماله أنها حرام أو لرجل آخر فإنهما حجة عليه ولا يحل له أكلها ، وهما على ولايتهما معه ، وإن لم يقبل قولها وأكل النخلة بعد

قيام الحجة منهما فلا يقبل قوله ويستتاب من ذلك ، فإن تاب وترك النخلة ، وإلا برى منه لأهما حجة .

وإن شهدا عليه أنه طلق زوجته مع الحاكم وفرق الحاكم بينهما وهو عنده. أنه لم يطلقها ، فإن الحاكم يحكم عايه بالطلاق بشهادتهما ، وإذا علم أنهما شهدا عليه زوراً فهى زوجته فى الباطن ولا يقبل منهما فى السريرة ويفارقهما ولا يتولاهما ، لأنه لم يطلق زوجته ولا يحل له إظهار مفارقتهما عند من يتولاهما .

والفرق بين المال والزوجة ، أن المال يمكن زواله من يده وقد يزول إليه ويشهدان على علم ولا يساء بهما الظن .

والزوجة إنما طلاقها فى يده ويقع من لسانه وقوله ، ولا يقبل ذلك عنهما عند نفسه ، ولو ثبت عليه الحكم .

ومن أكل مالا حراماً ومات قبل أن يستتاب فإنه يوقف عنه حتى يعلم أنه أصر عليه .

وإن كان رجل من أهل الولاية شهد عايه رجلان عدلان أن عايه لفلان ديناً وقال الولي : ليس على شيء ، وقال الطالب ، عايه له كذا وكذا ، فإنه لا يحكم له بشيء إذا لم يعرف الشاهدان كم عايه من الدين والولي على ولايته ، وإن شهدا عليه أن عايه لفلان هذا نصيباً فى نخلة لا يدري ما هو ، أنه لا شيء عليه وهو على ولايته لأهما لم يبيننا شيئاً معروفاً ولم يقر هو بشيء .

وقال محمد بن سعيد رحمه الله ، سألت محمد بن روح رحمه الله ، عن رجل يرى وليه ينقب بيتاً لرجل هل يبرأ منه ؟ قال لا . قال له : ولو رآه يحمل متاعه لم يكن

له أن يبرأ منه ؟ قال : نعم حتى يعلم أنه يفعل ذلك بغير حق لأنه يمكن أن يكون .
أتى ذلك برأى أهله .

فصل

وسئل أبو عبد الله ، رحمه الله ، عن رجل مات وعليه دين وقد أوصى به ولم
يخلف وفاء هل له عذر أو يوقف عنه إن كان له ولاية عند المسلمين ؟ . قال قد
قيل : إذا استدان الدين بقوت به نفسه وعياله باقتصاد من غير إسراف ولم يزل
في اجتهاد في طلب المكسبة لقضاء ما عليه حتى أدركه الموت أن ولايته ثابتة ونرجو
أن يقضى الله عنه دينه ويغفو عنه .

وحفظ أبو زياد عن مسلم بن إبراهيم ، في رجل اغتصب من رجل شيئاً فلما
حضره الموت أوصى إلى رجل من المسلمين ودفع إليه الحق وأشهد بذلك شهوداً
من المسلمين ، ثم مات الرجل فلم يدع الوصي الحق إلى الرجل ، أن تلك توبته
وهو في الولاية .

قال أبو زياد : وأخبرت بهذا هاشم بن غيلان رحمه الله فقال : نعم هو كما
قال أبو زياد ، وذلك إذا كان يعمل بأعمال المسلمين .

وقيل في رجل دفع إلى رجل سلعة وقال له : إنها للمسلمين ، فباعها الرجل
المدفوعة إليه وأكلها وهو مستغن عنها وهو من المسلمين وهلك ولم يوص بها ،
فإن كانت تلك السلعة من أموال المسلمين التي كانت في أيديهم جاز له ذلك ما لم

تتكن تلك السلعة من الصدقات إلا أن يكون هو من أهل الصدقة ، وإن كانت هذه السلعة من الوصايا التي أوصى بها للمسلمين من جهة الخلاص ، فإنما ذلك للفقراء من المسلمين ، فإن كان فقيرا جاز له وإن كان غنيا لم يحز له ولا تترك ولايته حتى يسمع قوله ، فإن كان له مخرج قبل منه وإن بان خطؤه برىء منه ، وإن أشكل أمره وقف عنه إن امتنع من التوبة وإلا برىء منه بعد موته ما لم يعرف قوله .

فصل

وإن قذف الولي أحدا من الموحدين بالزنا برىء منه إلا أن يتوب أو يأتي بأربعة شهداء على صحة قوله ، كان المذوف وليا أو غير ولي ، إذا كان من أهل التوحيد ، وإن قذف عبدا بالزنا وكان العبد من أهل الولاية برىء من القاذف ، والأمة بمنزلة العبد في ذلك ، وقول : ولو لم يكونا من أهل الولاية إذا كانا من أهل الصلاة بالنسبة إلى الحرم ، إلا أن الحد لا يجب على قاذف للملوك ، وتجب البراءة على قاذف للملوك المسلم بالزنا ، والله أعلم ، وبه التوفيق .



القول السابع عشر

في البراءة بالنظر إلى انفروج وارتكابها وإظهارها

وقيل : من رأى رجلاً يجامع امرأة فقال : هذه زوجتي أو أمتي قبل قوله ، ولا يساء به الظن ، لأن الله قد أباح النكاح بالتزويج وملك الميمن حتى يصبح الزنا . ومن ألقى ثيابه ودخل النهر يغسل ، والناس يرون عليه فإنه يوقف عن ولايته ، ثم يستتاب ، وإن ألقى ثيابه بحضرة الناس ، ودخل النهر يرى منه ثم يستتاب ، لأن هذا إذا فعل ذلك متعمداً بحضرة الناس لم يبق شبهة في أمره .

وإن ادعت امرأة على زوجها الطلاق فأنكر وحلف، فإن كان ولياً فهو على ما كان عليه ولا يساء به الظن، وإن ادعت عليه أنه أخذ لها مالاً أو منعها الواجب أو أساء إليها فلا يقبل قولها ، وهو في الولاية إلا أن يصح ذلك .

وإن كانت امرأة مع زوج ثم اعتزلها ولم يعلم أنه طلقها وادعت عليه هي الطلاق ولم يغير هو ذلك وادعت انتضاء العدة وتزوجت برجل، فإن المرأة والرجل على حالهما في الولاية ما لم ينكر الزوج الأول . وإن أنكر ، وقال : إنني لم أطلقها فلا أحكام بينهما ، فإن كانت المرأة ادعت الطلاق من الأول بحضرة وهو يسمعها ولم يغير ذلك ولا أنكره وتركها على ذلك حتى انقضت العدة وتزوجت وصح هذا ، ثم جاء من بعد هذا يدعى فلا دعوى له ، وإن لم يقر هو بالطلاق ولم تقل هي بحضرة فإنه طلقها وإنما ادعت عليه بغير حضرة ولم يسمع وتزوج وأنكر هو الطلاق ولم يقبل قولها ، فالزوج هو الأول ، والأحكام بينهما ، والزوج الأخير

إن كان يعلم لها زوجا فتزوجها ، ولم يعلم طلاقها من الأول ، فقد ركب محرما عليه وعليه البراءة ثم يستتاب ، وإن لم يعلم ثم صح عليه الحكم من بعد . اعتزل المرأة وتاب من الخطأ .

ومن كشف عورته قدام الناس وهم ينظرون إليه فهذا ليس من أخلاق المسلمين .

وقد روى عن النبي ﷺ قال : لعن الله الناظر والمنظور إليه ، وذلك على التعمد كذلك .

وعن أبي الحواري رحمه الله فيمن يقر أنه وطئ امرأة في الحيض وله ولاية مع المسلمين أنه يستتاب فإن تاب من ذلك ، وإلا لم تكن له ولاية مع المسلمين - ولا يجعل عليه بالبراءة لأن المسلمين قد اختلفوا في الوطء في الحيض إلا أنه لم يعلم أن أحداً من المسلمين أحله ، وأكثر قولهم أنه حرام^(١) ، وبعضهم لم يحل ولم يحرم ، فمن هنالك وقع الوقوف عنه .

وأما من وطئ في الدبر متعمدا ولم يقب برئ منه لما روى أن رسول الله ﷺ قال : اشتد غضب الله على من وطئ امرأة في دبرها ولم يقب .

ومن طلق امرأته ثلاثا ثم راجعها قبل أن تزوج زوجا غيره فهذا هالك ولا ولاية لها عندنا .

(١) سبق القول تعليقا في رد هذه الجملة وبطلانها في ص ٩٤ واتفق علماؤنا على تحريم الوطء في دبر المرأة وعده ابن حجر من الكبائر وروى أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه عن أبي هريرة من أني حائضا أو امرأة في دبرها أو كاهنا فصدقه كفر بما أنزل الله على محمد صلى الله عليه وسلم وكذا في أبي داود إلا أنه قال فقد برئ مما أنزل الله على محمد صلى الله عليه وسلم .

ومن ترك الاستنجاء من البول والناظر وصلى بغير طهارة وفات وقت الصلاة فهو هالك ولا ولاية له .

وقال أبو زهاد رحمه الله في الرجل يزني بامرأة ثم يظهر منها الصلاح عند بعضهم بعض أنه لا يتولى أحدهما صاحبه ولا يتولاها غيرها .

وقال سعيد بن محرز رحمه الله : بلغنا أن علي بن عزرة قال : يتولى أحدهما صاحبه ، وكذلك قال الخراساني ومحمد بن محبوب رحمه الله .

وعن أبي معاوية رحمه الله فيمن رأى رجلاً ينكح امرأة لا يدري ما هي منه ، قال هو على ولايته حتى يعلم أنه ينكحها حراماً . وإن كان الرائي لها يعلم أنها أخته؟ قال : أيضاً هو على ولايته لأن النساء مباح له تزويجهن وشرأهن ووطؤهن بالتزوج وملك البين إلا أن يعلم أنه قد علم أنها أخته فحينئذ يبرأ . منه .

وفي جواب لمحمد بن محبوب إلى أخيه المحبر ، رحمه الله ، في رجل طلق زوجته ثلاثاً ثم راجعها قبل أن تتزوج زوجاً غيره بشهادة رجلين ، وأذن الولي وجامعها ، ولم يعلم أن ذلك لا يحل لها ما لم تتزوج زوجاً غيره ، وصح ذلك عليهما بالبينة أو إقرار منهما ، فأما الحد فيدراً عنهما ، وأما البراءة فيبرأ منهما وأما إن أقر عند المسلمين أنه تزوج فلانة وهم يعلمون أنها أخته فإنهم يثبتون على ولايتهم لأنه يمكن أنه لا يعلم كالمهم .

والأعين المسلمون رجلاً من أهل الولاية يأكل الميتة أو لحم الخنزير في أرض فلاة أو في سفر فواجب عليهم أن يثبتوا على ولايته ويضعوا أمره ، أنه مضطر إلى ذلك .

وعن هاشم فيمن نكح محدودة بجهالة ثم تاب فقد تاب من ذنبه ، وإن أقام على ذلك بعد الحجة عليه والعالم منه وأمر المسلمين له بفراقها فرد عليهم قولهم وأمسكها برئوا منه وينجر على فراقها .

وسئل أبو سعيد رحمه الله عن الزانيين هل عليهما أن يبرأ بعضهما من بعض ؟ قال : إذا بلغنا إلى معرفة الكفر فعليهما ذلك وإذا لم يعلما ذلك وكانا محرمين للزنا فلم يثبت الإيمان لبعضهما البعض فهما سالمان ، وقيل إذا أبرزت المرأة يديها غير الكفين فذلك من تبرج الجاهلية . وقد تعدت لنهى الله ، ومن ارتكب لنهى الله فقد حصل كبيرة من الذنوب ويستتاب من ذلك ، وهذه المرأة إن لم تقب من ذلك برىء منها وإن فعلت ذلك على التعمد من بعد أن علمت أن ذلك لا يجوز لها برىء منها لذلك . وكذلك إذا أبرزت الكعبين فصاعدا . وقد جاء الحديث ^(١) عن النبي ﷺ أنه قال : ما بعد الكفين والكعبين فصاعدا من النساء فهو في النار .

وتأويل ذلك أنه لا يجوز للمرأة أن تبرز به لارجل بعد الكفين والكعبين على التعمد بعد العلم بتحريم ذلك ، وإذا استتبت من ذلك فلم تقب برىء منها بعد ذلك . وإن توضأت في الفاج على جانب الطريق وليس علمها ستر فنستضيئ

(١) الحديث رواه في بيان الشرع ولم أجده في كتب الحديث وله أدلة منها حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار رواه الخمسة إلا النسائي وحديث أبي قتادة عند الطبراني لا يقبل الله من امرأة صلاة حتى توارى زينتها ولا جارية بلغت الحيمس حتى تختمر وفسروا قوله صلى ولا يبدن زينتهن إلا ما ظهر منها فالوا ما ظهر منها الوجه والكفان ، وهذا عموم في الصلاة وخارج الصلاة .

البراءة منها على أنفسنا إلا بعد الامتناع من التوبة ، أو نعلم أنها تعمدت من غير عذر ، لأنه يجوز للإنسان أن ينظر يمينا وشمالا ، فإن رأى أحدا وإلا كأنه يقضى حاجته . وقيل إن الخطأ في الولاية أهون من الخطأ في البراءة .

فصل

وقيل في الذي يطأ امرأته وهو يرى أنها غير امرأته يريد بذلك الزنا ، وهو لا يعلم أنها امرأته . وكذلك الذي يصلى بالتوب وهو يرى أنه غير طاهر وهو طاهر متعمدا على الصلاة به وهو نجس . وكذلك الذي يشرب الشراب وهو يرى أنه خمر متعمدا كذلك ، فوافق شراها حلالا . وكذلك الذي يقتل الرجل متعمدا لقتله بلا حق ثم يصح أنه قتل قاتل وليه . وكذلك الذي يسير في جيش قوم يرى أنهم الباغون متعمدا على البغي معهم ، فيقاتل معهم فيقتل ، ثم يصح أن الفئة التي قاتل معها هي الحققة . وكذلك الرجل يذبح شاة يريد سرقها وهو لا يعلم أنها له أو يسرق صبيا ويرى أنه حر ، فيبيعه متعمدا عليه ، فيصح أنه مملوك وما أشبه هذا فإن على هؤلاء كلهم التوبة والاستغفار ، وإن ماتوا قبل التوبة تركت ولايتهم ، والله أعلم وبه التوفيق .



القول الثامن عشر

في ضروب شيء من الولاية والبراءة

وقيل من علم من والده أنه لا يخرج زكاة ماله وهي أكثر مما أوصى به عن الزكاة أن لولده أن يستغفر له إذا تاب وأوصى لأنه يمكن أن يكون والده أخرج ما عليه من الزكاة من حيث لا يعلم الولد أو نسي شيئاً منها فتركه ناسياً .

وقيل إن أويسا القرني في ولاية المسلمين وقتل مع أهل الهروان رحمه الله وإيهم . والعصلت بن مالك في ولاية المسلمين ولا شك في ولايته وقد تاب من تسليمه السكة والعمامة ومفاتيح الخزنة لراشد بن النظر .

ومن كان مسرفاً على نفسه في حياته فلما حضره الموت أوصى واجتهد على ما قاله له من حضر الوصية ولم يوص بجميع ما كان عليه لقلّة معرفته بما عليه أو جهل منه شيئاً أو نسيه ووارثه يعلم ذلك بعد موته ، أن لوارثه أن يتولاه بعد موته إذا علم منه التوبة والديانة بالتخلص مما عليه ومعذور فيما يتركه من أجل النسيان ، والجاهل إذا تولى من لا تجوز له ولايته بجهالته منه ولم تقم عليه حجة فقد جاءت الرخصة فيمن يسمع بفصائل إنسان ويترحم عليه ويتولاه ما لم تقم عليه حجة .

ومن خلص من كل تبعة عليه ونسي شيئاً عليه وهو لم يعلم أخرجه أو لم يخرج به ، فلما مات أخرجه عنه واره ، أنه لا يهلك به إذا كان ناسياً له غير محصر عليه .

وأما الذى يقول إنه من أهل الجنة ، وكان عند نفسه أنه يعمل أعمال أدل بالجنة فلا يلزمه شيء ، ولا يجوز له أن يبرأ من نفسه ، وإن حلف بالله أو بالطلاق أنه من أهل الجنة وكان متوضئاً لزمه الحنث وفسد وضوؤه لأن هذا غيب . وإن قال ليس أحد في الدنيا خيراً منه فقد كذب ، وأثم ويفتقض وضوؤه وصيامه .

ومن سئل عن مذهبه في دار يخاف إن أظهر مذهبه على نفسه أنه يجوز له أن يقول إنه من مذهب آخر ولا إثم عليه في كذبه لطلب نجاته .

واختلف الأشياخ في رجل قتل رجلاً ولم يعلم أنه على أى شيء قتله والقاتل ولى للمسلمين ، فقال موسى بن أبى جابر : هو على ولايته حتى يصبح أنه قتله ظلماً . وقال محمد بن محبوب رحمه الله ، يبرأ منه حتى يصبح أنه قتله بحق وتأويل ، وقال شبيب بن عطية عن موسى بن على أنا واقف عنه وقوف سؤال حتى تبين لى الحجة فيه ، إن صح ظلمه برى منه وإن صح صوابه كان على ولايته ، وهذا القول أوفق للخروج من الشبهة ، وقول موسى بن أبى جابر هو على الأصل حتى يصح هدمه ، وقول محمد بن محبوب هو أقطع للحجة لأن أصل بنى آدم دماؤهم حرام حتى تصبح لإاحتها .

ويوجد في موضع عن محمد بن محبوب رحمه الله في ولين قتل أحدهما صاحبه أنه يوقف عن القاتل حتى يعلم أنه قتله بحق فيتولى أو قتله بباطل فيبرأ منه .

وقيل إن من اعتقد أن عيسى بن مريم عليه السلام هو أفضل من نبينا محمد ﷺ ولم يشك في نقوة نبينا محمد ﷺ ولا في رسالته ولا فيما جاء به من عند الله

أنه لا تبطل شهادته ولا تسقط ولايته ، وقيل البراءة وحده سيف سواء . وشتم المسلم كقتله ، وسباب المسلم كقتله .

ومن أعطى بعض أولاده دون بعض فمن محمد بن محبوب رحمه الله أنه ترك ولايته .

وإذا كانت امرأة من أهل الولاية ظهر بها حمل وهي لا زوج لها فسألت عن ذلك فقالت ، والله لا أدري من حيث أوتيت ذلك ، فإن اعتلت بعلها أوتيت في المنام أو نحو ذلك من العلل التي يبتلى الناس بمثلها فإنه يقبل ذلك منها إذا لم تكن من أهل الرية ، لأن مثل هذه يدرأ عنها الحد بالشبهة وكل من درى عنه الحد عند المسلمين وقد كان ولياً عندهم فهو على ولايته والحقوق عليه جائزة ، ومن هذه المرأة يكون الولد ولداً وينسب إليها ويرثها وتورثه .

ومن باع حراً وهو يعلم أنه حر ، منعماً لذلك فإنه يبرأ منه ، فإن تاب بعد ذلك وأظهر التوبة والندامة على ما ركب واجتهد وطالب في تخليصه من المملكة ورده فعلى المسلمين أن يقبلوا توبته ، وإن لم يقدر على فسكاكه فعليه أن يؤدي دية إلى أوليائه . ويعتق رقبة كفارة لما ركب من ذلك .

ومن لطم خد آخر ظلماً فإنا نبغده من الهلاك ، لأن هذا من البغي ، والبغي من الكبائر إلا أن يتوب ويتخلص من الأرض بعتاء أو حل .

ومن ذكر نبينا محمداً ﷺ بما يكون تصغيراً له واستخفافاً لقدره واستخفافاً بحقه في حياته أو بعد مماته فهو كافر إن لم يقب ويرجع وحرمة النبي ﷺ في حياته وبعد موته سواء .

ومن قال إن الله تعالى يدا ولحية وشعرا ويهزل ويصعد فإنه مشرك بذلك ،
ومن قال لمشرك أو منافق ، اللهم أصلحه فلا بأس لأنه لم يدع له بثواب على
كفره .

وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال اللهم اهد قريشا فإنهم لا يعلمون .
ومن كان في ولاية المسلمين فشهد عليه عدلان بكيرة ارتكبها لا يَحْتَمِل
له منها مخرج أنه يبرأ منه ، كان حاضرا أو غائبا ، وقول يبرأ منه إذا كان حاضرا
يدفع عن نفسه .

ومن رأى مسلما يعمل كيرة يرى منه في حال ركوبه ولا يتولاه حتى يتوب .
ومن ابتدع بدعة في الإسلام ضل بها ودعا إليها وأضل بها خلقا كثيرا ومات
من مات ممن أجاب على الضلالة ، وغاب من غاب ، وحارب للمسلمين على ذلك
وقتل من قتل في محاربه ثم أراد التوبة والرجوع ، فإن توبة هذا الرجل أن يظهر
التوبة ويدعو إليها كما دعا إلى بدعته وضلالته ، ويعرف من دعاه أنه كان يدعوه
إلى ضلال وأن دين أهل الاستقامة هو دين الله ودين نبيه ودين الحق الذي أمر
الله تعالى به وتعبد به عباده ، وأن دعاه الذي كان يدعو إليه من قبل خطأ
وضلال ، ويكون مع ذلك تائبا نادما مظهرا الاستغفار من ذلك ، وكره النبي ﷺ
أن يأتي الإنسان شيئا يستراب منه لأن إدخال الريب منهى عنه ، وقال (١) النبي
ﷺ : اتقوا الريب ، وقيل من دخل مداخل السوء آثم .

(١) الحديث لم أجده وفي معناه لما كنتم وعادة النساء فإنه لا يحلو رجل بامرأة ليس لها محرم
لإثم بها رواه المحكم في كتاب أسرار الحج وفي شرح الثيل عن ابن حجر ونصه من وقف موقف
تهمة وفي رواية من عرس نفسه التهم فلا يأمن من إساءة الظن به أ .

ولا بأس بالجلوس مع قوم يضحكون في غير مأثم عند المزاح، فإن لهوا بالبطل وضحكوا معه فلا يجوز له إلا أن يكون مقهوراً ، فالقهور معذور ، والنية في البراءة التبرؤ من فعل المتبرئ منه والتخطئة له وتضليله ومفارقته على فعل الباطل ومعاداته في الدين وأنه منكر لفعله الباطل غير راض به .

ومن كان لا يعلم منه سوءاً ولا خلافاً للمسلمين ولا يعرف شيئاً من العلم ولا اعتقاد المسلمين فالولى لا يكون ولياً حتى تعلم منه المسارعة إلى الخيرات ولجتناب المحرمات والشبهات والمسابقة إلى الطاعات ، وإذا كان جاهلاً باعتقاد ما يعتقده المسلمون ، فإن كانت الدار التي هو فيها دار حق وليس فيها أحد يدين بخلاف المسلمين فلا يحتاج أن يمتحن من فيها . ما اعتقاده وما دينه ويتولى على ظاهر علمه .

ومن رأى وليه يعمل شيئاً أنكره قلبه ولم يعرف ما يجب عليه في هذا الفعل من ولاية أو براءة فإنه يقف عنه وقوف سؤال وبعض لم ير عليه وقوفاً ، ويكره للرجل أن يعمل في يده خامين أو ثلاثة ولا يخرج ذلك من ولاية المسلمين ، ويكره للرجل أن يعم ولا يطوق همامته في حلقه ، ويستحب أن يطوق همامته على حلقه خلافاً على أهل الزمة .

وسئل جمعة بن أحمد الأزكوى رحمه الله عن الأحداث الجارية على يد راشد بن النظر وموسى بن موسى وعزان بن تميم والفضل بن الحواري والحواري ابن عبد الله وأتباعهم ، فقال : يسعنا جهل ذلك ولا نكلف علمه إذا غاب عنا

حكمه من ولاية أو براءة أو وقوف ، فرأينا السلامة في الوقوف عنهم ، واختلافهم
وافتراقهم أولى ، لأننا لم نعلم أصل حديثهم ، أهم محقون أم مبطلون . وقد مضى
بعدهم طبقات من العلماء فرأوا الوقوف عنهم وعن أحداثهم واختلافهم أولى ، لأن
أحداثهم كلها على الدعاوى لم يصبح حقها من باطلها لأن فيها الاحتمال ، ولا يلزم
في ذلك البحث والسؤال إلا ما صح من طريق العيان أو الشهرة والبيان ، وقد
مضى عليه المسلمون المتعبدون بما هم فيه معانين ، وأهل تلك الأحداث قد اتسع
فيهم القول ، وهم على صنوف شتى ومقالات مختلفة ، وظهرت لبعضهم بعض فيها
المعاينات ، ولهم إحسن في الصدور وتقليظ في الأمور من غير عداوات ولا ظهور
براءات ، وربما افترقوا على سبع فرق ، وقد انقضوا جميعاً وظابوا عنا ، وظاب
عنا حديثهم ، ونحن نتولى من نتولاه الله ورسوله والمسلمون ، ونبرأ ممن يرى منه
الله ورسوله والمسلمون ، ولينا وليهم ، وعدونا عدوهم ، وبه نكتفي دون البحث
والسؤال وبالله توفيقنا وهو حسبنا ونعم الوكيل .

فصل

وعن أبي سعيد رحمه الله أن الأوف خمسة وقوف سؤال ، ووقوف ضلال ،
ووقوف إشكال ، ووقوف رأى ، ووقوف دين ؛ فأما وقوف السؤال
فهو أن ترى وليك يحدث حدثاً ولم تعلم ما حكم ذلك الحدث فعليك
أن تتف عنه وقوف سؤال ، قال غيره هو ما اختلف فيه أهل العلم
وتنازعوا حكمه حتى يخطيء بعضهم بعضاً ويبرأ بعضهم من بعض ، فعلى
الضعيف الوقوف عنهم والسؤال عن حكم ما اختلفوا فيه إلى أن تقوم الحجة بصحة

الحكم في ذلك ، وأما وقوف الضلال ، ويسمى وقوف الشك ، وهو أن تقف عن المحدث الذي قد استحق البراءة ، وحقيقة الوقوف حيث لا يسع إلا بإجماع . وقيل إن الواقف وقوف الضلال هو الذي لا يتولى أحدا إلا من وقف مثل وقوفه وشك مثل شك .

وأما وقوف الإشكال فهو الوقوف عن المقتلين والمتلاعنين والمتبرئين من بعضهما بعض ، وذلك إذا لم يعرف المحدث ، وأما إذا عرف المحدث وعلم المبتدئ بالبراءة فإنه يبرأ من المبتدئ بالبراءة بغير صحة تصح على حدث ممن يبرأ منه بما يوجب البراءة منه .

وأما وقوف الرأي ، ويسمى وقوف السلامة ، وهو أن ترى وليك يحدث حدثا ولم تعلم حكم ذلك المحدث ، فاختلف العلماء في وجوب السؤال عليك ، فن أوجه جعله وقوف سؤال ، لو من لم يوجه جعله وقوف رأى ، وقول هو أن يحدث الولي حدثا ولم تعلم حكمه .

وأما وقوف الدين فإن في اعتقادك في الناس كلهم الوقوف في الدين حتى تعلم من أحد من الناس ما يجب عليك به الولاية والبراءة . وقيل إن وقوف الشك حرام وهو أن ينصب الشك دينا ولا يتولى إلا من وقف مثل وقوفه ، وقول هو أن يقف الواقف عن المحدث وهمن يرى منه وهمن تولاه أو يشك فيما يسع جهله مما أمق به العالم أو يقف عن العالم المفتى بالحق .

وأما وقوف الدين فهو الواجب اللازم في دين الله، وهو أن يقف الواقف عن

جميع المتعبدین من الجن والإنس حتى يعلم من أحد خيراً فيؤاليه عليه أو يعلم من أحد شراً فيعاديه عليه ، كما قيل ، فما إن لك رشده فاتبه وما إن لك غيية فاجتنبه ، وما لم يبين لك منه رشد ولا باطل قف عنه .

ويروى عن النبي ﷺ : « أن للؤمن وقاف والمنافق وثاب » . ووقوف الرأي أن تقف عن وليك وتعتقد فيه براءة الشريعة من غير أن تلزم نفسك فيه سؤالاً بدين الله .

وقول إن وقوف الرأي هو الرجل يخص الرجل من المسلمين بعينه وقد سبقت له ولاية ثم كانت منه أحداث مشككة ولا يكون للمتولى معرفة الباطل والحق فيفسعه الوقوف في الاعتقاد والرأي على الشريعة .

وأما وقوف السؤال فهو ما اختلف فيه أهل الحق وتنازعو حتى يخطئ بعضهم بعضاً ، ويبرأ بعضهم من بعض ، والمبتلى بهذا غير عالم فالواجب عليه الوقوف والبحث والسؤال .

وأما وقوف الدين فهو جنة وسلامة للمسلم من عالم وجاهل وقوى وضعيف ، وهو أن يدينوا بالوقوف عن كافة الخلق على شريعة ولاية الحق منهم والبراءة من المبطل في جملة دين الله حتى يعلم من أحد ما تجب به الولاية له فيتولاه أو البراءة خيراً منه .

وأما الوقوف بالحق فهو أن يقتل الرجل الرجل ، ثم يدخل في جماعة فيلتبس على المعايين معرفته منهم فيقف عنهم وقوف الحق وهو قريب من وقوف الاشكال .

وقيل أن وقوف السؤال هو في العالمين إذا اختلفا في شيء ، فقال أحدهما هذا حلال من الله وقال الآخر هو حرام من الله حتى يرى كل واحد منهما من صاحبه ، فإن على سامعهما أن يقف عنهما على التفسير لا على الجملة إذا لم يصل علم هذا السامع إلى معرفة تمييز الحق منهم من المبطّل ، ويعتقد السؤال عن حكم ما اختلفوا ويعتقد ولاية الحق منهما والبراءة من المبطّل إلى أن يلقي المعبر المفسر له ، فيقوم له الحجة بصحة الحكم ولا يكتفى بترك السؤال عن حكم ذلك لأن في اعتقاد الجملة يلزم السؤال عن جميع اللوازم إذا نزلت البلية بها حتى تقوم على المبتلى بها الحجة .

وقيل من أسقط ولاية وليه فقد خلعه وخلع المؤمن كقتله .

وأما وقوف الرأي فهو إذا رأيت وليك يعمل عملا جهات ما يبلغ به ذلك العمل فأردت أن تسأل عنه فنسيت ذلك الفعل فتقف عنه وقوف رأى .

وأما قولهم من رأى منا برأى برئنا منه بدين فذلك معناه أن البراءة بالرأى ، لا يجوز لأحد أن يبرأ من أحد ، فمن برى من أحد بحكم الرأي برى منه بالدين لأنه قد صار مخطئا ضالا في حكم المسلمين ، لأن كل مسألة لم يجز فيها نص من كتاب الله ولا من سنة رسول الله ﷺ ولا من إجماع الأمة جاز الحكم فيها بالرأى لأهل الرى .

وقيل إن كل من يدين بدين الإسلام ديانة الصادقين فإن كانت له ولاية في الدين مع أحد من المسلمين فهو على ولايته ولو كان تلزمه دية نفس ، فما سوى ذلك

— ١٩٣ —

إذا كان غير مصر على شيء من المعاصي إذا علم الله منه صدق التوبة والندم وصدق
النية أنه لا يعود إلى ذنب أبداً والله أعلم ، وبه التوفيق .

تم كتاب الولاية والبراءة والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد
وآله وصحبه أجمعين .

بقول التاسع عشر

في الذنوب الصغائر والكبائر والتوبة منها

بسم الله الرحمن الرحيم . وبه نستعين وعليه نتوكل . اختلف المسلمون من أهل صحار في الذي يعمل الحسنات والسيئات ، فقال بعضهم : إنها تحصى عليه حتى يموت ، ثم ينظر في حسناته وسيئاته أيهما أكثر أجزي به . وقال آخرون إذا عمل حسنة ثم عمل سيئة محت السيئة الحسنة . ثم وصل واصل منهم إلى سمائل فسأل هاشم بن غيلان رحمه الله عن ذلك ، فقال لهم : كفوا عن هذا ، فقد وقع هذا بصحار ، وكتبوا إلينا فلم نجبههم ، وعند هذا ومثله تقع الفرفة .

وسئل الفضل بن الحواري رحمه الله عن المصير إذا تاب هل يثبت له عمل من الحسنات في حال الإصرار ؟ فقال ، سألت عن ذلك سعيد بن محرز فقال : نظرت أنا وأبو عبد الله في الذي يعمل الحسنات ثم يكفر ثم يتوب ، فافترقنا واجتمعنا على القول ، أنه لا يضيع له ذلك عند الله ، فليل للفضل فما همل في حال إصراره من الحسنات ؟ فقال إنما يتقبل الله من المتقين . وقال الله أعلم .

وقال محمد بن محبوب رحمه الله : إذا تاب رد الله عليه صالح عمله .

وقال أبو المؤثر : إنما يتولى الناس على خوام أهملهم ، فن ختم عمله بخير . وتوبة واستغفار وإقامة وأعطى ما لزمه من الحق واعترف بذنبه وصدق في توبته توليناه على ذلك ولا يضره ما سبق من كثرة ذنوبه ، ومن ختم عمله بالنكث

والإصرار وانتحال الباطل دينا خلعهنا ولا ينتفع بما مضى من حسناته، لأن الحسنات يذهبن السيئات والسيئات يذهبن الحسنات .

وقد خاطب الله أصحاب نبيه فقال « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ » . فأوعدهم الله أن يحبط حجهم وغزوم وصلاتهم وصيامهم وصدقهم ، بأن يرفعوا أصواتهم فوق صوت النبي ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض أن تحبط أعمالكم وأنتم لا تشعرون فعلنا أن الأعمال يحبطها أيسرها .

وموع آخر من عمل المعاصي، مثل من عمل لسلطان جائر وجبى له الخراج من عند الناس وحبسهم وضربهم عليه وسار معهم في بعض حروبهم وحارب معهم حيث لا يجوز لهم المحاربة ، قتل أو جرح أو سلب مالا فتوبة من فعل شيئا من ذلك الترك له والإقلاع عنه والاستغفار منه ، والندم على ما كان منه من موعته لهم ، ورد كل مظلمة كانت قائمة بعينها معه في يده بعينها إلى رها ، والخروج إلى كل دى حق من حقه مما يلزمه على ما يلزمه من قتل نفس وما دونها، وما كان من ذلك قد أتلفه هو أو دفعه إلى سلطان أو تالف من يده من غير أمره من قبل غيره فعليه الثمن منه إليهم ، على ما قال به أدل المدلل واتفقوا عليه، وإن اختلفوا في القيمة وفي صفة الشيء فالقول في القيمة وفي صفة الشيء ما قال هو .

وإن كان باع شيئا بأقل من ثمنه كان لربه عليه قيمة ما يسوى ، ولا يلتفت إلى ما باعه هو به . وإن كان باع شيئا من ذلك بأكثر مما يسوى كان لأرباب

الشيء ما هو أحض لهم وأوفر عليهم ، وكذلك الحكم عليه فيما استغل من شيء من تلك المظالم أو ربح في شيء من أثمانها أو نسل معه شيء من حيوانها ، فضمان كل ما كان من ذلك لازم له أبدا . أو جاز عليه بالغ ما بلغ ، كان في يده أو زال منه إلى يد غيره ، برأيه أو بغير رأيه ما لم يصل أرباب تلك المظالم إلى الإنصاف منهم على وجه ما يلزمه أو يبرأ منه ، فإن كان قد تلف ماله وتلفت تلك المظالم من يده موصلت إلى أربابها وأقر لهم بها واعترف ، فإن تركوها له وأبرأوه منها جاز له . وإن أبوا سعى في ذلك واجتهد ونوى ردها عليهم متى وجد ، وإن لم يعرف أرباب المظالم وجعل قيمتها في بيت مال المسلمين أو تصدق بها على الفقراء والمساكين وأشهد بذلك على نفسه وكان ضامنا لها في الحيا والمات ، فإن جاء له طالب وصح معه ، أسأله ، خيره بين أجر قيمة الشيء الذي تصدق به أو رده عليه ، فأيا اختار من ذلك كان له ، وإن كان معه أنه نسي شيئا مما ظله احتاط لنفسه وتصدق من ماله بقيمة ما يرى أنه نسيه من تلك المظالم أو أكثر احتياطا منه بالأكثر ، فعلى هذا تكون توبة من ركب شيئا من معاصي الله التي يلزم فيها الضمان على التحريم منه لها أو على الجهل منه بتحريمها ، لأنه يقال قد بلغت الدعوة وقامت الحجة وانقطع العذر فلا جهل ولا تجاهل في الإسلام . ونوع آخر من صفات الذنوب يكفر صاحبها بالإصرار عليها ولا يكفر بركوبها ، وذلك مثل الرفسة والركضة والنخسة والوجية والكذبة ما لم يكن بها إنكار حق لأحد ، والنية للعصية والحب لها والرضا بها والأمر بها ما لم يفعلها المأمور ، فهذا وما كان مثله على هذا الذي وصفناه بينه وبين العباد ، فما كان من أرش أداه إليهم وما لم يكن فيه أرش فعليه أن يخرج منه مع التوبة ، وما كان منه بينه وبين الله فليستغفر الله

منه ويتوب إليه منه ، ونرجو له المغفرة ، فهذا ومثله إنما يكفر صاحبه بالإصرار عليه ولا يكفره فعله .

ومن أصر عليه ومنع التوبة وادعى المغفرة على ترك التوبة وهو عالم به أكفره إصراره . ومن نسي ما بينه وبين الله عما وصفناه وهو ممن يدين بالتوبة وتائب واستغفر في الجملة أجزاه ذلك .

ونوع آخر منه في الأموال ، ومثل من أخذ من مال غيره حبة أو حطبة أو خلا^(١) أو نباتة أو ليس ثوبه أو ركب دابته أو استعمل خادمه ، محلا يسيرا أو كثيرا أو استعار شيئا فاستعمله لغير ما استعاره له أو وطىء في حرث قوم فتاف منه شيء بوطئه ، أو قعد على سرير غيره أو حصيره أو كتب من دواته أو قلعه أو رقعة قرطاس ، أو يستقى بدلوه ، أو হাস هيسه ، أو زجر على دابته أو شرب من إنائه ، فكل هذا وما يشبهه مما أصحابه معروفون بالنعم له من صفات الذنوب ، وإنما يكفر فاعلها بالإصرار عليها لا بركوبها .

كل هذا من حقوق العباد وعليه الخلاص والخروج منه إليهم إلا ما كان منه من الإدلال الذي يجري بين الناس بعضهم لبعض ممن يدل على صديق أو أخ في الله ، وأهل أو غيرهم من أموالهم لا بأس في ذلك . وذلك فيما لو أدركه صاحبه بفعله لم يستح من ذلك ويعلم أن ذلك يسره منه ويفرح به وأن ذلك مباح بينهما .

(١) الخلال واحده خلالة وهو ما يسقط من نعمة النحل قبل أن يستوى يستعمل في طعام الدواب

معروف مع العائنين والبصريين .

وقد رخص الفقهاء في الإدلال على هذه الصفة . وأما غيرهم فعليه الخروج من جميع ذلك إليهم ، فتوبة من فعل شيئا من ذلك الاعتراف به لمن هو له وإعطاء ما لزمه من حق على ما لزمه في مثل هذا أو قيمة أو أجرة ، فإن نسي شيئا من ذلك وهو يدين بالنوبة وتاب إلى الله في الجملة فأرجو له السلامة إن شاء الله .

ونحن نرجو أن تكون هذه الذنوب التي سميناها مما يغفرها الله للمسلمين على التوبة ، ولسنا نأمن العذاب عليها فالفرض على المسلمين حسن الظن بالله وجميل الرجاء في الله ، أن يغفرها لمن تاب منها ، وأن تكون من السيئات التي قال الله تعالى فيها : « الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّعَمَ إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ الْمَغْفِرَةِ » . فلا ينبغي لأحد أن يأمن عذاب الله عليها ، ولا أن ييأس من مغفرته لمن تاب منها . وأما من أقام عايبها وأصر كفر بإعساره وضل وخسر .

وقال محمد بن محبوب ، رحمه الله ، في قوله تعالى : « إِلَّا اللَّعَمَ » هو ما دون الكبائر من الذنوب التي تكون بين الله وبين عباده مثل : الغمزة واللمزة والنظرة وما كان أهله يدينون بالتوبة منه والاستغفار ، فذلك هو اللعَم . وكل ما لم بالغلب من ذكر المعصية أو تم بها العبد أو نوى فعلها ، من غير شتم المؤمنين ولا وقوع في أعراضهم ، فهذا إذا نسي أن يستغفر الله منه ، والله واسع المغفرة إذا كان الفاعل ممن يدين الله تعالى بالتوبة منه ومما نهاه الله عنه أجزاء .

ونوع آخر من كبائر الذنوب ، من ترك الصلاة همدًا أو صيام شهر رمضان . أو شيئا منه بلا عذر ، وأمثال ذلك مما لا حق للعباد فيه ، فتوبة من ضيع شيئا من ذلك بدل ما ضيع . والكفارة على ما قال به المسلمون من عتق أو صوم .

أو إطعام ، والاستغفار والتوبة والندم على تضييعه ما لزمه بدله ، وأما إن تاب .
ولم يبدل تسويقاً منه أو جهلاً بالبدل حتى مات فهو هالك بذلك ، إلا أن يكون .
تاب وأخذ في أهبة البدل فأدركه الموت قبل أن يبدله فترجو أن يكون معذوراً .
إن شاء الله ، وأما إن أبدل وتاب ولم يكفر تسويقاً منه أو جهلاً أو نسياناً .
فلا تقدم على هلاكه .

ونوع آخر من المعاصي مثل : من زنا أو قاذ أو غنى أو ناح أو شتم أو فليح .
أسنانه أو وصل شعره بشعر رجل من رجل أو امرأة أو لعب بالملهي ، فكل
من أخذ على شيء من هذا كراء أو على ما كان منه ، فتوبته من ذلك رد ما أخذ
من كراء على من أخذ منه ، والاستغفار والندم على ما كان منه . وإن لم يأخذ
عليه كراء فالتوبة مجزية له .

وكذلك من لعب بالشطرنج والورد والجوز وكسب من ذلك فتوبته من ذلك .
رد ما كسب على من كسبه منه ، والاستغفار على ما كان منه من الأجر لربه .
والندم على ذلك إذا كان الفعل تد وقع ، وعليه إعلام من أمره به أنه قد رجع
عما أمره به ، وأما إذا كان يلزم المأمور ضمان شيء لأحد فيما أمره به الأمر ،
فإن كان المأمور صبيّاً أو عبداً للآمر فالضمان عليه دون الأمر مع التوبة إلى الله
من ذلك . وإن كان المأمور رجلاً بالغاً وأقر بما فعل فالضمان عليه دون الأمر
مع التوبة إلى الله مما همل . وإن أنكر المأمور فالضمان على الأمر وإنما يلزم الأمر
الضمان على ما وصفنا إذا صح مع الأمر ذلك بالينة أو يمين منه ذلك الفعل الذي

أمره به بعينه . وأما إذا لم يره ولم يصح معه بينة عدل بإقراره هو ، فإن رجع عما أقر به فلا ضمان على الأمر .

وقيل ، في قوم أرادوا ضرب رجل واجتمعوا لذلك فضربه أحدهم وندم رجل منهم على ذلك ولم يكن أمر بضربه ولم يضرب أجزته التوبة والاستغفار من تلك النية ، وإن كان أمر بضربه وأقر الذي ضربه بما فعل لزمه ما فعل وعلى الأمر التوبة إلى الله عز وجل من تلك النية ، وإن أنكر الضارب فعلى الأمر أرض هذا الجرح للمضروب بأمره ويتوب إلى الله مما كان منه .

وأما توبة قاتل المؤمن أن يقيّد نفسه به ، نادماً تائباً إلى الله عز وجل ، ويقبل منه أولياء المقتول الدية ، ثم عليه عتق رقبة موحدة في قول أبي عبيدة رحمه الله ، وإن كان المقتول لا ولي له من عصابة أو رحم ، فتوبته إلى الله الندم والاستغفار ، ويعطى الفقراء ديته ، ويستق رقبة موحدة ، فإن صح بعد ذلك للمقتول وليّ فله الخيار بين القود والدية .

فصل

ومن لزمه لأخذ حق بمصيبة ركبها ولم يكن معه مال يؤدي به ما لزمه فليقر به ويحتج في أدائه ، وإن مات ولم يجد ما يؤدي فهو معذور إن شاء الله ويوصى بما لزمه من ذلك ، وإن طلب إلى من لزمه له الحق بعد إقراره له به فأحله منه أو أبرأه أجزأه ذلك ، وإن لم يقب من الذنب كما ذكرنا فهو هالك ، وكذلك لمن توانى عن التوبة حتى نسي ذلك وكان يلزمه في ذلك الذنب حق لله . يجب

عليه قضاؤه أو حق للعباد يجب عليه أدائه ثم تاب واستغفر في الجملة ، فذلك غير معذور ، لأنه ركب ما كان محظوراً عليه ، ثم سوف التوبة حتى نسي .

وقال أبو معاوية : من ظلم أو زنا أو ترك الصلاة همدأ ثم نوى التوبة وسوف بها وتجاهل حتى مات فهو هالك ، لأنه ترك فرضاً وجب عليه به الهلاك ، ثم نوى التوبة ولم يفعلها ، فتلك نية لا توبة ، ولا تجزيه النية حتى يتوب ، فإذا تاب واستغفر وندم فهو حينئذ تائب وخرج من ذنبه ، وما كان عليه من حق من دية ، همدأ أو خطأ ، ولم يقر له بصاحبه ليطالبه ولا يدين بحقه وهو يعلم أنه عليه ، ثم نوى أن يؤدي الحق فلم يؤديه حتى مات فهو هالك ، لأنه مات مصراً على الذنب ونيته للتوبة لا تجزيه ، إلا أن يصل إلى صاحبه ويقر له بحقه على نفسه ويجهدهم في أدائه فلم يؤديه حتى مات فهذا لا نقول إنه هالك وأمره إلى الله . وأما ما يجوز الأداء عنه بعد موته كصوم المسافر الذي لم يقض وما أشبهه .

وقال المسلمون في رجل ظلم رجلاً حقه فأتاه وهو مصر على ذلك فأدى عنه بعد موته ، أنه لا ينفعه لأنه لم يقب من ذنبه . وأما من أدان ديناً وهو معترف به إلى أهله فلم يؤديه إليهم حتى نسيه ، ومات على ذلك فهو معذور في هذا النسيان .

وقال أبو عبد الله ، رحمه الله : من زنا أو شرب الخمر فليس عليه إذا تاب من ذلك أن يظهره للمسلمين ، ولكن يتوب فيما بينه وبين الله . ومن ضيع شيئاً من فرائض الله التي يلزم فيها الكفارة والبذل أو البذل وحده أو ركب شيئاً من معاصي الله التي يلزم من ركبها فيها الضمان لأحد من المخلوقين على

الاستحلال منه لذلك فتوبة من فعل شيئاً من ذلك تركه والتحول عنه والاستغفار منه والندم عليه والاستبدال به ، توبة نصوحاً لله فيها ولا بدل عليه ، ولا كفارة فيما ركب إلا ما كان من مال لأحد باق في يده بعيذه فعليه أداؤه ، ورد ذلك إلى أربابه .

وكذلك إن كان استبدل بشيء منه غيره أو باعه بشئ والثمن أو البذل فأنهم في يده فعليه رده أو رده مثله إلى أربابه ، وإن كان العامل محرماً لما ركب مما يلزمه فيه الضمان والمعمول له مستحلاً فالضمان على العامل دون المعمول له .

وكذلك إن كان العامل مستحلاً والمعمول له محرماً فالضمان على المعمول له دون العامل .

ومن لزمه حق للعباد أو حد لله فطلب منه فامتنع به ونصب للمسلمين الحرب دونه وحاربهم على الاستحلال منه ، ثم عرف الحق فتأب من ذلك فذلك غير موضوع عنه ، وعليه مع التوبة من ذلك أداء ذلك الحق الذي امتنع به والاعتقاد للحق الذي وجب عليه مع التوبة حتى ينصف منه بالحق ، وما أصاب في المحاربة فهو موضوع عنه .

وقال أبو عبد الله ، رحمه الله : إن أصل ما دنا به ، أن من ظلم حبة فما فوقها فهو كافر^(١) .

(١) يعنى كفر نفسه كما ثبت في الأحاديث الصحيحة تسمية مرتكب الكبيرة كافراً في ذلك الحديث الذى مر بنا آنفاً من رواية أحمد وغيره .

وقال محبوب ، رحمه الله : من عصى الله بكبيرة أو صغيرة أصر عليها
متهاوناً بها ولم يقب من ذلك حتى مات على ذلك مستكبراً ، أدخله الله النار .

وقال أبو عبد الله : أقدر الذنوب ظلم المرأة صداقها ، والأجير أجرته .
والظلم كله عند الله عظيم .

وقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه : من الكبائر نقص المرأة مهرها ،
والأجير أجرته . ومن أصر على ذنب من السيئات واستحققه فهو من الكبائر
التي أوجب الله عليها النار .

ومن تاب فقد قال الله تعالى : «وَأَنى لَّغَفَّارٍ إِمَّن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا» .
ومن مات ولم يؤد الحقوق إلى أهلها فقد خسر خسراناً مبيحاً .

وقال جابر بن زيد ، رحمه الله : كان ابن عباس يقول : كل ما عصى الله به
فهو كبير حتى النظرة .

وقال جابر : إن النبي ﷺ^(١) وأصحابه كانوا يقولون : من لم تنه صلته
عن الفحشاء والمكر لم يزد بها من الله إلا بئداً .

وقيل : كان جابر يقول : إن النبي ﷺ قال : من قبل الله منه حسنة
عصمه آخر الأبد .

وقال جابر : إن معاذ بن جبل كان يمشى في بعض الطرق وهو ينحى الأذى

(١) رواه الطبراني عن ابن عباس .

عن الطريق ، فراه رجل يفعل ذلك ، فأقبل يصنع كصنيعه ، فأقبل عليه معاذ ، فقال معاذ : إنما فعات ذلك لشيء بلغني ، فلأى شيء فعلت ما تفعل ؟ فقال : رأيته تفعل فأحببت أن أصنع كصنيعك ، فقال معاذ : نعم ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من نحى الأذى عن طريق المسلمين كتب الله له حسنة ، ومن كتب الله له حسنة أدخله الجنة » . ثم تلا معاذ : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يَّضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا » .

وذكر جابر أن ابن مسعود قال : وددت أنى أنسب حين أنسب إلى أمى ، وأن الله يتقبل منى حسنة واحدة . وكان يقول : لأن أعلم أن الله قبل منى حسنة واحدة أو وزن ذرة أحب إلى من طلاع الأرض ذهباً ، لأن الله يقول : « إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ » . والمتقى هو ولى الله لا يبذل .

وقال جابر : إن النبي ﷺ كان ^(١) يقول : « اتقوا النار ولو بشق تمرة » . وقيل : إن الدليل على قبول الحج ، أن الحاج إذا رجع يزهد فى الدنيا ويرغب فى الآخرة .

وروى جابر عن النبي ﷺ أنه كان يقول : « إن الله تعالى إرحم بعباده المؤمنين من الوالدة الرحيمة بولدها » .

(١) رواه البيهقى والنسائى عن عدى بن حاتم ورواه أحمد عن عائشة ورواه الطبرانى فى الأوسط والضياء عن عائشة ورواه غيرهم .

وقال جابر : إن النبي ﷺ^(١) قال : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن » . فقال رجل لجابر : إنه يزني وهو مؤمن ، فقال جابر : والله لو أدركك همر لجلدك الحد ، تقذف ولي الله بالزنا لأن الله يقول : « إن الله يدافع عن الذين آمنوا » . أي يدفع عنهم في دينهم ، ولو قتلوا في دنياهم ، وليس أحد أعظم بلاء من المؤمنين .

وروى جابر أن النبي ﷺ^(٢) سأله رجل ، فقال : يا رسول الله من أشد بلاء؟ فقال : الأنبياء ، ثم المؤمنون ، الأفضل فالأفضل ، حتى يبتلى العبد على قدر ذلك ، لأن الله رحم المؤمنين لا يحمل عليه من البلاء إلا على قدر طاقته .

وقال النبي ﷺ^(٣) : « من كذب كذبة وأصر عليها فهو في النار مخلد » .

وقال النبي ﷺ^(٤) : « من سنَّ سنة حسنة فله ثوابها وثواب من عمل بها إلى يوم القيامة ، ومن سنَّ سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة » .

(١) رواه ابن ماجه ومسلم وفي معناه حديث إذا زنا العبد خرج منه الإيمان فكان على رأسه كالظلمة فإذا ألقه رجع إليه رواه أبو داود والحاكم عن أبي هريرة ولفظه في صحيح مسلم عن أبي هريرة لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن قال وكان أبو هريرة يلحن معون ولا ينهت نهية ذات شرف يرفع الناس إليه فيها أبصارهم حين ينهت بها وهو مؤمن زاد ولا ينل حين يغفل وهو مؤمن فإذا لم يكلمك الله (٢) رواه البخاري والترمذي وأحمد عن سعد ونيه بس اختلاف في الألفاظ كالأمثل بدل الأفضل .

(٣) في معناه من كذب في حمله متمداً فليتبوأ مقعده من النار رواه أحمد عن علي .

(٤) رواه الترمذي عن جرير بن عبد الله في كتاب العلم .

وقال النبي ﷺ: « يهلك من هذه الأمة ستة بستان خصال : الأمراء بالجور ، والأغنياء بالكبر ، والعلماء بالحسد ، والتجار بالخيانة ، والعرب بالمصيبة ، وأهل الرساتيق بالجهل » .

وقال النبي ﷺ: « سبعة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة ولا يزكهم ، ولهم عذاب أليم : الشيوخ الزاني ، والإمام الضال ، والمسبل رداءه ، يريد بذلك تجبراً على الله ، والمنان بعطيته ، والمنافق في فعله ، وامرأة ورثت زوجها ولداً من غيره ، ورجل يسعى بأخيه المؤمن إلى سلطان جائر فقتله » .

وقال النبي ﷺ: « خمسة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة ولا يزكهم ولهم عذاب أليم ، وهم : النائمون عن العتات ، والغافلون عن الفدوات ، والشاربون للقهوات ، والمتفككون^(١) بالأمهات ، والقاذفون للمحصنات المؤمنات » .

وقيل^(٢) : إن النظر إلى المصلوب من كبائر الذنوب وتلزم فاعله البراءة .
وأما ضرب الدف فحق يغنى عليه .

فصل

والكبائر ما جاء فيه وعيد في الآخرة أو حد في الدنيا . وقيل : ما قاد أهله إلى النار فهو كبير . وأما الصغير من الذنب فليس هو بشيء محدود إلا أنه قيل : ما دون الكبائر . ولم يبح الله تعالى شيئاً من الذنوب ، بل حرمها وزجر عنها بنهاية الزجر .

(١) هم الذين يشتمون أمهات الرجال ويعرضون أمهاتهم للشتم .

(٢) لعله الذي ينظر إلى المصلوب بشيء حتى رصا بالباطل وسروراً به أما الذي ينظر إليه نظر استنكار وامتناع فلا يبلغ به إلى البراءة والله أعلم .

ومن تعمد لفعل شيء هو يعلم أنه لا يجوز له فعله وهو ذا كر لذلك ، قل
أو أكثر ، فليس هو بصغير . وقيل : إن اللطمة من كبائر الذنوب ، لأن فيها الأرش ،
وفي بعض القول أنها من الصغائر ، والقول الأول أكثر .

والكذبة من الصغائر إلا أن يتلف بها مالا أو نفساً ، وقول لإنها من
الكبائر ، وسوء الظن بالمسلمين من كبائر الذنوب ، ومن قبل امرأة أجنبية
فهو من كبائر الذنوب .

وفال أبو الحسن : قال بعض الصحابة : إن الكبائر ما ذكر الله في سورة
النساء إلى قوله تعالى : « إِنْ تَجَتَنَّبُوا كَبَائِرَ مَا تُهَوِّنَ عَنْهُ » ، فكل من
ركب شيئاً من نهى الله في هذه السورة إلى قوله : « إِنْ تَجَتَنَّبُوا كَبَائِرَ
مَا تُهَوِّنَ عَنْهُ » فقد ركب كبيرة .

وقال بعض الصحابة : إن من الكبائر ما ذكر الله في سورة النور من أولها
إلى قوله : « وَتَوَبُّوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعاً أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ »
فأوجب لهم الفلاح مع التوبة من جميع الذنوب ، وقد حرم الله جميع الأموال
والدماء كلها ظلماً ، وهما كبيرتان .

وكذلك أكل أموال اليتامى ظلماً وأكل الربا والنطيف والحيطة ، وجميع
ما يجري فيه الظلم من ارتكاب نهى الله ونهى رسوله ، وانتهاك محارمه من الأموال
والدماء والفروج والفواحش من الزنا ، والقذف ، وشرب الخمر والمسكر ،
وانتهاك المحارم بالسمع والهرص والكلام ، وظلم الموارث ، وظلم الحقوق ،

والسرق ، والخيانة ، والغلو ، والشرك ، والفرار من الزحف في الجهاد في سبيل الله ، وأكل الأمانة ، ونقض العهد التي في الدين بين العباد وبين ربهم ، وقول الزور ، والشهادات بالزور ، والأيمان الكاذبة ، وأكل الحرام من الميتة والدم ، والمطاعم المحرمة ، والنكاح المحرمة بالنكاح والسفاح ، وكل ما نهى الله عنه في كتابه وحذر انتهاكه ، والكذب المتعمد عليه ، وغيبة المسلمين والبهتان لهم ، والشرك بالله والتشبيه له بخلقه ، فكل هذه الذنوب تجب التوبة منها والإقلاع عنها قبل نزول الموت .

ومن الذنوب ترك الفرائض وجميع ما أمر الله به من الإيمان والتوحيد له والإيمان بالرسول والكتب والأنبياء ، وما جاء به محمد ﷺ ، وأداء الصلاة بكاملها وحدودها وطهارتها واستقبال القبلة بها ، وإيتاء الزكاة من صنوف الأموال وتسليمها إلى أهلها ، وصوم شهر رمضان وما أوجب الله صومه ، وكفارات الأيمان ، وكفارة القتل ، والظهار ، والنذر الواجب ، وحج البيت على من قدر عليه ، ويز الوالدين ، وصلة الأرحام وترك حقوقهم ، وغض الأبصار ، وحفظ الفروج ، وأداء الأمانة ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والجهاد في سبيل الله . كل هذا أوجب الله العمل به ، فمن ترك ذلك أو شيئاً منه على الاستخفاف بحق الله ومعصيته وأصر على ذلك ولقى الله غير تائب منه عاقبه الله على ذلك ، ومن حمل ما أمر الله به أثابه عليه ، ومن كسب ذنباً ثم تاب منه تاب الله عليه .

فصل

والذنوب منها ما يصيبه العبد وهو عالم به ثم يتوب منه من قريب ويعقب بأحسن منه ، فذلك ذنب المؤمن ، وهو الذى يغفره الله تعالى له إذا تاب منه . قال الله تعالى ﴿ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ . فمدحهم الله تعالى على ترك الإصرار وأوجب لهم المغفرة بالتوبة . وذنب يصيبه العبد ثم يصبر عليه . والإصرار هو الإقامة على الذنب فلا يتوب منه فيصير به فاسقا ولا يقبل منه عمل حتى يتوب منه . وذنب يصيبه العبد ، ثم يشهد أنه طاعة لله وأنه أدن الله له به فذلك يصير صاحبه إلى الضلالة والنفي ، كما قال الله تعالى « أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ » . وذنب يصيبه المؤمن وهو لا يفتن به ، وهو الخطأ والنسيان الذى قال ^(١) **عليه السلام** « عفى لأمتي عن الخطأ والنسيان » . وأرحو أن يتجاوز الله له عن ذلك لأنه إصابة بخطأ ، مالم يكن فيه حق يجب لأحد من المخلوقين أو يضيع عملا مفروضا فعليه الخلاص منه إذا علم وجوبه .

وقالوا : إن كل مصر كافر ، فن ركب كبيرة من الذنوب كفر في وقت ركوبه ، وإن ركب ما دون الكبائر فأما يكون بالإصرار عليه وترك التوبة منه لا بركوبه .

وقالت عائشة رضى الله عنها : ما من عبد أصاب ذنبا كبيرا وندم وصبر لحكم الله فيه وأدى الواجب عليه فيما لزمه إلا صغر ذلك الذنب حتى يغفره الله

(١) رواه ابن ماجه .

له ، وما من عبد أصاب ذنبا صغيرا فصره واستخف به إلا عظم ذلك الذنب عند الله حتى يكبه الله في النار .

وقيل إن المقام على الكبائر والإصرار على الصغائر يصير الأعمال هباءً ويسخط الله على أهلها ، وبالتوبة من الذنوب والإقلاع عنها يتجاوز الله لأهلها عنها . وهذه المسألة التي بان بها أصحابنا عن مخالفتهم ، قال مخالقوم : إن كل من أقر بالله وبالنبي ﷺ ، وصام ، وصلى ، وحج ، وعمل الفرائض ، وفي خلال ذلك يسرق ويزني ويكذب ويزني ويركب أنواع المعاصي . قالوا : خلطوا عملا صالحا وآخر سيئا ، عسى الله أن يتوب عليهم ، وغلبت حسناته سيئاته ، والسيئة واحدة والحسنة عشر أمثالها ، والحسنات يذهب السيئات ، فبلغ من قولهم إن الله لا يعذب أحدا من أهل المعاصي بسيئات عملها ، وهو مقيم عليها . وعندهم أن الله يعذب التائب من العصية المقلع عنها لأن هذا القول عندهم يبلغ بهم ، لمعنى قولهم غلبت حسناته سيئاته ، ومن معنى قولهم لو أن رجلا مؤمنا عصى الله مائة سنة ثم تاب في آخر يوم بقي من عمره من جميع ذنوبه وأقلع عنها أن ذلك مستحق لعذاب الله . وقد قال الله تعالى خلافا لقولهم « وَلَمْ يَلْمِزْ لِنَفْسٍ أَنْ تَابَ وَآمَنَ » .

وقال أصحابنا : إن كل من عصى الله بصغير من الذنوب أو كبير وهو عالم به وأصر عليه ولو على حبة مما ظلم فقد وجبت له نار جهنم خالدا فيها وبطل عنه جميع إحسانه ولم ينتفع بسالف إيمانه ، ولو أذاب بدنه في عبادة الله وأتعبه وأنفق ماله في سبيل الله وأذهب لم يقبل شيء من عمله حتى يقلع عن تلك الذنوب والمعاصي

السالفة ويتوب منها ، ثم عند التوبة يقبل الله حسناته ويشكره ويتجاوز عن سالف سيئاته ويغفرها له ، لأن الله يحب التوابين ، ويتقبل من المتقين .

وأما قوله تعالى : « خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا ، فَلَوْ كُنْتَ قَوْمَ أَسَاوَا »
ثم تابوا إلى الله من دنوبهم .

وقيل إن هذه نزلت في أبي لبابة حين قال لبني قريظة إنه الذبح ، ورأى أنه قد خان الله ورسوله ، فندم وتاب وربط نفسه بسارية المسجد حتى تاب الله عليه . وتاب على الثلاثة الذين خلفوا .

وسئل أبو عبد الله عن الفاسق يعمل الحسنات في وقت فسقه ، ثم يتوب ، هل ينبيه الله عليه إذا تاب ؟ قال نعم . قال بشير : وأما المشرك فلا . قيل له : فإن عمل بمعصية الله ثم تاب ثم عمل ثم تاب هل يقبل منه ؟ قال : نعم كلما تاب قبل منه ما لم يصر .

فيل له فما عمل من الحسنات في حال إصراره هل يقبل منه ؟ قال : لا ، قال : إنما يتقبل الله من المتقين .

وقال النبي ﷺ : هلك للأصرون ، فشكل من عمل عملاً يوجب حدا في الدنيا ووعيداً في الآخرة فإنه يجهل العمل عند مواعته .

وذلك مثل الشرك بالله ، وقتل النفس ، التي حرم الله بغير حق ، وعقوق الوالدين ، والفرار من الزحف والزنا وقذف الحصنات ، والمحصنين وأكل الربا ،

وأكل أموال الناس ، واليتامى ظلماً ، وما أشبه هذا مما حرمه الله ورسوله ، فإنه يكفر به صاحبه ولا يقبل عنده منه عمل حتى يتوب منه ^(١) .

وقال النبي ﷺ «ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة : منهم ، من باع حراً وأكل ثمنه ، وظالم المرأة مهرها ، وظالم الأجير أجرته ، وهما أقدر الذنوب ومن كان الله ورسوله خصمه فقد خصم ^(٢)» .

وقيل إن من عمل شيئاً من الكبائر ولم يعلم أن ذلك عليه حرام ومات عليه فإنه مأخوذ به عند الله ولا عذر له في ذلك .

وقال النبي ﷺ : « لا يجتمع القاتل والمقتول في الجنة » على غير توبة . وقال : من أعتى الناس على الله من قتل غير قاتل وليه أو طالب في ذمة الجاهلية من أهل الإسلام .

وقال بلال بن سعيد : إن الخطيئة إذا خفيت لم تضر إلا صاحبها ، وإذا ظهرت ولم تغير ضرت العامة لتركهم ما لمزمهم ، ووجب عليهم من التغير والإنكار على الذي ظهرت منه الخطيئة .

(١) الأصل في هذا قوله تعالى والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم ومن يغفر الذنوب ألا الله ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون . الآية وروى القرطبي حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا توبة مع إصرار ولم أجده سنداً وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أن قال لا كبيرة مع الاستغفار ولا صغيرة مع الإصرار أخرجه إسحاق عن عائشة ورواه الطبراني عن أبي هريرة ورواه الثعلبي أيضاً عنه م .

(٢) الحديث رواه ابن ماجه عن أبي هريرة وقال بدل طلم المرأة مهرها رجل أعطى .

وقيل رأى النبي ﷺ أثرًا في وجه رجل من أصحابه ، فقال له : ما هذا الأثر ؟
قال : لقيت امرأة فأعجبني جمالها ، فأتبعتها نظري ، فلقيني حائط صدف وجهي ،
فقال النبي ﷺ : « إذا أراد الله بعبد خيراً عجل به عقوبة ذنبه » .

وقال النبي ﷺ ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة عتل مزهو مستكبر ،
ومفان بهطيته ، ومنفق سلعته يمينه .

وقال النبي ﷺ : لو لم تذبوا خلفت عليكم ما عو أشد من الذنوب ^(١) وهو
الإعجاب . والذنب على الذنب يعنى القلب ، وربما جر الذنب الذنب ومن همل
هملا ألبسه الله رداء عمله ، خيراً كان أو شراً . وقيل : ضاحك معترف بذنبه خير
من هالك مدلل على ربه .

وإذا واقع العبد معصية لم يأمن زوال نعمته أو حلول نعمته وتعجيل فوائده .

وقال النبي ﷺ : اشتد غضب الله على عبد ستر الله عليه دنباً فأفشاه على غيره .
وقال من استمع كلام قوم له كارهون وضع الله في أذنيه الآنك يوم القيامة .
والآنك هو الرصاص المذاب .

وقال النبي ﷺ ثلاثة لا تجاوز أعمالهم آذانهم صاحب رياء وسمعة ومسبل إزاره
إذا مشى ، وبائع الحكمة بالرشا . وقيل ثلاث من الفواقير ، إمام جائر إن أحسنبت
إليه لم يشكر ، وإن أسأت لم يصبر ولم يغفر ، وامرأة سوء إن دخل عليها صاحبها

(١) الحديث رواه البيهقي في شعب الإيمان عن أنس وانقطعه لو لم تكونوا تذبون لحمت عليكم
ما هو أكبر من ذلك العجب العجب وفي رواية عن ابن عباس عند أحمد لو لم تذبوا لجاء الله تعالى
بهم يوم يذبون ليفرلهم م .

لم تسره وإن غاب عنها لم يحفظ غيبته ، وجار سوء إن رأى حسنة كتبها وإن رأى سيئة أشاعها . وثلاثة لا يستجاب دعاؤهم ، من دان ديناً لم يكتبه ، ولم يشهد عليه فصحده صاحبه ، فهو يدعو الله أن يؤدي إليه ، ورجل مقيم في قرية يعمل أهلها بالمعاصي ، فهو يدعو الله عليهم أن يفرق بينه وبينهم ، ورجل آذنه امرأة وهو قادر على إخراجها عنه . وثلاثة لا يدخلون الجنة إلا أن يتوبوا: العاق لوالديه ، والمالن بفعله ، والمدمن على السكر .

وقال ﷺ أكبر الكبائر الشرك بالله وعقوق الوالدين واليمين النموس . وقتل النفس بغير الحق وقول الزور والفرار من زحف المسلمين ورمى المحصنة . وأكل الربا وأكل مال اليتيم^(١) .

فصل

والذنوب مختلفة ، وأهلها مختلفون ، منهم الأولياء الذين يحسن بهم الظن فيما يحتمل فيه العذر إلا في الكبيرة من الذنوب ، فإنه إذا واقعها مثل الزنا وشرب الخمر والربا وأشبه ذلك من الكبائر فإنه يبرأ منه ويستتاب ، فإن تاب ولم أبرئ منه ، وكذلك الصغير من الذنوب ، منهم من قال هو على ولايته حتى يستتاب ، فإن تاب ولم أبرئ منه . وأما غير الولي فإنه يبرأ منه ولا يحسن به الظن ، والكبائر لا يسع جهلها ولا ارتكابها بجهل ولا بغلم ، وأم الكبائر الشرك بالله وكل ما حرمه الله في كتابه ورسوله في سنته أو إجماع من المسلمين على تحريمه ،

(١) رواه البخاري عن أنس ولم يذكر إلا الشرك وقتل النفس وعقوق الوالدين وشهادة الزور لكن ذكرها غيره في روايات منفردة راجع كتاب الزواجر عن اقتراف الكبائر .

فمن أى هذه الوجوه قامت الحجة أو من دليل العقل مع ما يحضر بالقلب من التوحيد وغيره ، فإذا كان الذنب مما يلزم فيه حد في الدنيا أو عذاب في الآخرة من كتاب الله أو سنة رسوله أو إجماع المسلمين عليه فيكون صاحبه هالكا . ولا ينفع أحداً الشك في كفره .

وفي هذا الوجه وقع الفراق بين الأمة في التأويل والبدع .

وقيل إن التوبة مبسوطة للعباد من جميع الذنوب ما لم يؤخذ العبد بكظمه ، ولو عبد الله ستين سنة ثم واقع كبيرة لحبط عمله واستحق الخلود في النار إلا أن يتوب من ذلك ، ولا تعتبر الأعمال بطول العمر وإنما تنظر للعاصي إلى عظمة من عصى ، ومن أجل أن من صفة من تقدم العباد على معصيته عظيم لا نهاية له كانت عقوبته عظيمة لانهاية لها .

وأما من تاب من الكبائر فقول يرد عليه صالح عمله ، وقول إنه يعوض في مستقبل عمره ويضاعف له في عمله إذا صدق في توبته ، وإن عصى الله للمدة الطويلة ثم تاب بما الله عنه جميع ذنوبه ورضى عمله إذا مات على صدق الإيمان .

وسئل بشير همن أصاب صغيراً من الذنوب ونيت أن يتوب أن يتوب غداً أو بعد ذلك ، ومن دينه التوبة من ذلك إلا أنه لم يتب حين الواقعة الذنب ؟ قال : إن عزم على ترك التوبة ومات قبل أن يتوب ذلك . وإن تاب قبل أن يموت سلم .

وقال بعضهم : عليه أن يتوب من حيما واقع المعصية الصغيرة ولا يؤخر ذلك .

وإن آخر ذلك فقد أصر ، وهو أشد القولين والآخر أفصح . ثم قال : من أذنب دنبا ثم ندم عليه فهو إقلاع عنه ، وتوبة لأن الندم على الذنب توبة منه ، وكل من أكثر الندم على ذنبه إجلالاً لله تعالى وتعظيماً له كان أرجى لقبول توبته .

فصل

واختلف فيمن صلى شيئاً من الفرائض وقد عمل معصية قبل أن يتوب منها ، فقول إنه لا ينتفع بصلاته وهو مقيم على المعصية ولا يثاب عليها وإنما يثاب على الطاعة إذا عملها في حال التوبة والإقلاع عن الذنب ، وقول ، إن الصلاة منه جائزة ، وإذا تاب رد الله عليه صالح عمله .

ويروى عن النبي ﷺ أنه قال : « إن الله يقول : إذا همَّ عبدي بحسنة فإن عملها أثبتنا له عشرًا إلى سبعمائة ، وعند الله أضعاف كثيرة وإن لم يعملها أكتبها له واحدة . وإذا همَّ عبدي بسيئة فإن عملها أكتبها عليه واحدة وإن لم يعملها لم أكتبها^(١) .

وقال أبو المؤثر : وقد قيل إن الأضعاف الكثيرة ألف ألف .

فصل

قال الله تعالى : « وَعَلَى الْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلًّا بِسِيئَاتِهِمْ » .

كان ابن عباس يقول : الأعراف حائط بين الجنة والنار ، عليه رجال يعرفون

(١) رواه مسلم والترمذي وأحد بالفاظ مختلفة ورواه البيهقي أيضا ونصه قال الله تعالى إذا همَّ عبدي بحسنة ولم يعملها كتبنا له حسنة فإن عملها كتبنا له عشر حسنات إلى سبعمائة ضعف وإذا همَّ بسيئة ولم يعملها لم نكتبها عليه فإن عملها كتبنا عليه سيئة واحدة عن أبي هريرة م .

أهل النار بسواد وجوههم وأهل الجنة ببياض وجوههم ، وأهل الأعراف قوم استوت حسناتهم وسيئاتهم .

وقيل : من نوى أنه يعمل كبيرة ومات وهو على تلك النية مات هالكا ، ولو لم يكن همها ، لأن المسلمين قد قالوا : إن الإيمان قول وعمل ونية ، والعزم على المعصية معصية .

وقيل : العزم على الطاعة طاعة والعزم على المعصية ليس بمعصية حتى يعملها ، والإيمان اعتقاد التصديق ، والكفر اعتقاد التكذيب .

فصل

والتعاون على الإثم والعدوان من الكبائر ، كائناً ما كان من ذلك ، إذا كان المتعاونون عليه يدينون بذلك ، كان ذلك من الصفات أو الكبائر ، إذا ركبوه تهاون من إثمه وعقابه .

وكذلك الأمر بالمنكر والنهي عن جميع المعروف من الكبائر ، إذا كان ذلك على التدين والاستخفاف به وبمقابه ، وكذلك جميع الصفات إذا استخف بها وبمقابها فهي بمنزلة الكبائر إلا أن يتوب من ذلك ، والكبائر من الذنوب يهلك بها فاعلها على العلم ، والجهل ، والرأى ، والدين ، وهي كل ما أوعده الله على ركوبه حداً في الدنيا ، ووعيداً وعقاباً في الآخرة ، أو لعن الله عليه أو رسوله أو برئ الله أو رسوله من فاعله عليه أو ما أشبه ذلك . وما أجمع عليه أهل العلم أنه من الكبائر فهو كذلك ، وما أشبه الكبير فهو كبير ، والصغير ما لم يشبه

الكبير الذى أعد الله على ركوبه حداً فى الدنيا ووعيداً فى الآخرة . وكل ما خرج من الطاعة دخل فى معنى المعصية ، وكل قول أو عمل أو نية من أحد من المكلفين فلا يخلو من معنى الطاعة أو المعصية وما أشبه الفريضة فهو لاحق بمعنى الفريضة . وما كان من النوافل والوسائل التى هى طاعة لله تعالى وما أشبهها مما لم يأت فيه نص من كتاب الله أو سنة رسول الله ﷺ فهو لاحق بمعنى الطاعة لله تعالى ، وما خرج من معانى الطاعات فهو لاحق بمعنى المعصية ، والمعاصى صفائر وكبائر ، كما أن الطاعات فرض ونوافل .

والعبد لا يخلو فى حال من الحال فى قوله وعمله ونيته أن يكون بذلك مطيعاً أو عاصياً ، أو مؤمناً أو كافراً ، أو باراً أو فاجراً ، أو أميناً أو خائناً ، أو سالماً أو هالِكاً ، فإذا كان العبد فى حال من الحال مؤدياً فيها الفرائض اللازمة وما أشبهها فى دين الله عفا الله له عما دون ذلك ، لأن الله يقول : « إِنَّ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلَكُمْ مَدْخَلًا كَرِيمًا » فالجتنب للكبائر وما أشبهها مغفور له ، والصغائر التى دون الكبائر من المعاصى والمؤدى للفرائض مقبول منه النوافل والوسائل ، ومعنى عنه عما لم يأت من الوسائل إذا أدى الفرائض واللوازم ، كما كان واجتنب للكبائر ، فعفى له عن الصغائر . وكذلك أداء اللوازم والفرائض فعفى له عن الوسائل والنوافل ولو لم يأتها ومقبول منه ذلك إذا أتى به والمرتكب لشيء من الكبائر مأخوذ بالكبائر والصغائر ، لأن الله يكفر الصغائر باجتناب الكبائر ، فالصغير من المقيم على الكبير لاحق بحكم الكبير ، لأنه غير مطيع ولأنه عاص لله والصغير منه والكبير معصية .

وإذا أتى المطيع المؤدى للفرائض والمجتنب للكبائر كبيراً من المعاصي فقد انتقض حكمه عن الطاعة وثبت حكمه عاصياً وأحبط عمله بالطاعة ولا تقبل منه طاعة حتى يرجع عن معصيته التي خرج بها من حكم الطاعة إلى حكم المعصية وما لم يأت كبيراً وكان مؤدياً لما عليه من اللوازم مجتنباً للكبائر والمحارم فهو على حكم الطاعة معفى له عن الصفات من المعاصي مقبول منه ما أتى من الوسائل متجاوز عنه ما ترك من الوسائل بأداء الفرائض واللوازم ، فإن أتى صغيراً من المعاصي على الخوف منه لعقوبة الله عليها والرجية منه ليتجاوز الله عنه فيها ولم يصر عليها مستكبراً فهو في حال الطاعة ، والله تعالى يكفر عنه ذلك بفضله .

وإن أتى شيئاً من المعاصي والسيئات على استخفاف منه بها وتهاون بعقاب الله عليها فقد واقع الكبير بنقضه الميثاق لأنه إنما سلم بالطاعة على الخوف منه من معاصي الله كلها والرجية منه لعفو الله تبارك وتعالى لا غير ذلك وكذلك الدينونة بالمعصية مخالفة للطاعة .

ولا يجوز لأحد أن يدين الله بشيء من العصيان وإنما يدان الله تعالى باجتنب جميع المعاصي .

ومن الكبائر التي صحت عن رسول الله ﷺ الإصرار على جميع المعاصي ، وكذلك في كتاب الله تعالى وإجماع أهل العدل من الكتاب قوله تعالى « وَمَنْ كَمْ يَتَّبِعْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ » .

وقال النبي ﷺ : « هلك للمصرون » . وقوله : « لا صغير بصغير مع إصرار ولا كبير بكبير مع توبة واستغفار » .

والإجماع من أهل العدل فيما دانو به أنه لا يكون الغفران من الله تعالى على الإصرار على الذنوب، قلت أو كثرت، صغرت أو كبرت. بل يدان الله بالتوبة منها والتحويل عنها والندامة عليها واعتقاد النية أن لا يرجع إليها، فإن ترك ما عليه أن يدين به فقد ترك فرضا لازما، ومن ترك فرضا لازما فليس هو بمجتنب للكبائر بل هو مواقع لها، لأنه قد واقع الكبير بالإقامة على المعصية وقد ضيع الفريضة، ومن أقام على الصغائر مصرا مستكبرا فليس هو بمجتنب للكبائر.

وليس بين التوبة والإصرار منزلة ثالثة بعد أن يكون المذنب ذا كراما قد عصى الله به، كان صغيرا أو كبيرا. فأما إذا كان نادما مستغفرا خائفا من المؤاخظة بسوء عمله فالله تعالى يكفر سيئاته ويقبل حسناته وإن كان آمنا من معصيته مستحقرا لما مقيا عليها ذا كراما قادرا على التوبة منها فأقام على ذلك طرفه عين كان بذلك مصرا ولحقه أحكام الكبائر.

وقال بعض أهل العدل كل ما عصى الله به من صغير أو كبير فهو كبير، لأنه لا ينظر في صغير الذنب وكبره، ولكن انظر إلى من عصيت. لأن الإقامة على معصية الله العظيم الجبار لا يجوز أن تكون من الصغائر.

ومن أقام على شيء لم يكن منتقلا عنه حتى يتركه ويذهب عنه إلى غيره ويستغفر الله بلسانه ويعتقد التوبة والإقلاع عنه بقلبه. فإن كان الذنب علانية فعليه التوبة منه علانية، وإن كان الذنب بالمقال باللسان فإن التوبة منه تجزئه

باللسان مع اعتقاد القلب بالتوبة منه وتركه والإقلاع عنه ، فإن كان ذنبه سرّاً فتجزئه التوبة سرّاً . لما روى عن رسول الله ﷺ أنه قال لمعاذ بن جبل رضى الله عنه : أحدث لكل ذنب توبة سريرة بالسريّة ، والعلانية بالعلانية ^(١) .

فالمسريرة ما أسر القلب ، والعلانية ما أظهره اللسان أو عمل بالأبدان ، لأن ذلك خارج عن أحكام السريرة ، والسر ما أكنته الصدور والجهر ما ظهر من الألسن وعملته الجوارح .

وفسروا قول الله تعالى « يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى » فعمل السر ، هو ما أكنته الصدور ، وأخفى من السر ما علم الله أنها ستكنه ولم تكنه بعد ، وعلمه بذلك سواء قبل كونه وعند كونه وبعد كونه ، لا يتحول علم الله عن حال إلى حال لأن علمه بالأشياء قبل كونها ، وعلمه بها حين كونها وبعد كونها وزوالها سواء .

فالثابت عن النبي ﷺ ، أن على العبد أن يحدث لكل ذنب توبة ، كان الذنب صغيراً أو كبيراً ، وما عدا الطاعة والإحسان كان من الذنوب والعصيان ، ولا يكون العبد مذنباً تائباً ، ولا مسيئاً محسناً في حال واحد ، حتى يتحول عن الإساءة إلى الإحسان ، وعن الذنوب إلى التوبة والثواب . والفرق بين ارتكاب الصفات والكبائر من المؤدى للفرائض المجتنب للمحارم أن المواقع للكبائر يكفر بمواقعتها في حين ذلك كان منه ذلك على العلم أو الجهل أو الرأى أو الدين ، ولا ينفس له في ذلك طرفة عين دون التوبة من ذلك والرجوع عنه والإقلاع .

(١) لم أجده في معناه ما رواه الحاكم عن ابن عمر اجتنبوا هذه القاذورات التي نهى الله عنها فمن ألم بها فليستتر بستر الله وليتب إلى الله تعالى فإنه من يبد لنا صفحته قم عليه كتاب الله تعالى وهو في الموطن من مراسيل زيد بن أسلم . م

وإرتكاب الصغائر من الذنوب مع اجتناب الكبائر على الجاهل للصغائر مع التوبة منه في الجملة سالم بذلك لأنه دائن بالتوبة من جميع الكبائر والصغائر ولأنه غير كافر ولا هالك بمواقعة الصغير حتى يصبر عليه، ويعزم أنه لا يتوب منه.

فمن هاهنا سلم المسلم بر كوب الصغائر إذا اجتنب الكبائر ولم يصبر على ما علم من الصغائر ودان بالتوبة من جميع معاصي الله ، علمها أو جهلها ، ويكون سالماً مسلماً . وهلك المواقع للكبائر بالعلم والجاهل ولا عذر له أن يواقعها يعلم ولا بجهل، وإلما وعد الله بنفقران الصغائر والسيئات باجتنب الكبائر، فلما لم يجتنب الكبائر أخذ الله بالكبائر والصغائر حتى يتوب من الكبائر والصغائر التي قد ركبها ، ثم هنالك تجتنب الكبائر لأن الإصرار على الصغائر لاحق بالكبائر . ولأن الركب للصغائر مع الكبائر محكوم عليه في دين الله في ركوب الصغائر مع الكبائر إن ذلك كله منه كبائر لأن الله وعد غفران الصغائر باجتنب الكبائر ، وهذا في أحكام الشرائط لا في أحكام الحقيقة من دين الله في عباده .

فصل

وأما في أحكام الظاهر المتعبد فيها أهلها بالولاية والبراءة والتوبة والإصرار في ارتكاب الصغائر والكبائر .

قد قيل : إنه إذا ركب العبد كبيرة من الكبائر وقد تقدمت له ولاية في حكم الظاهر فإنه عند من علم الحكم في ذلك الكبير أنه كبير ، وكان ذلك إيمالا يسع جهله ، أن له أن يبرأ من الراكب من حينما ركب من الكبائر ويسقتاب من

ذلك ، فإن تاب رجع إلى ولايته وإن أصر فهو كافر على حكم البراءة منه ، وإن كان ممن لا ولاية له فإنه يبرأ من حينه بركوب الكبيرة ، وقول يستتاب من ذلك إلا أن يتقى منه تقية ، وأنا يعجبني قول من قال ، إنه يستتاب لأن المرتد عن الإسلام أعظم جرماً ، وقد جاءت السنة فيه أنه لا يقتل حتى يستتاب .

والبراءة من الإنسان كقتله في موضع البراءة ، ولأن القطع بالبراءة على المحدث بعينه ونقله إلى العداوة حكم غير ما كان عليه من الحكم ، ولا يحكم الحاكم بحكم إلا بعد أن يحتج على المحكوم عليه ، والقول الأول هو الأكثر في آثار المسلمين ، والذي يقول بالتوبة قبل قطع البراءة فغير شاك في كفر المحدث ولا ضلاله إلا أن اسمه لا ينقل بعينه بالتسمية إلا بعد الحجّة إن قدر على ذلك ، وإن لم يقدر على ذلك بالاحتجاج على المحدث بحجة الله أولى من حجة المحدث .

فإن مات المحدث ولم يقدر على استتابته وغابت حجته فهو على حكم البراءة لأنه لا حجة له بعد الموت .

وأما الراكب لتيء من الكبائر ممن لم تتقدم له ولاية ولا عداوة فإنه يبرأ منه من حينه ولم يعلم أن أحداً قال ، إنه يستتاب من ذلك بعينه قبل البراءة منه . وقد يحسن أن يوقف عن البراءة منه قبل الحجّة عليه والدعوة له إلى التوبة كأننا ما كان ذلك إلا من تقدمت له العداوة ، وأيسر من توبته ، ولا يشك في كفره وضلالته ولكن لا ينقل اسمه إلى الكفر بعينه إلا بعد الحجّة عليه بالتوبة والرجعة ، ولا يخرج ذلك من الاختلاف لأن الواصف عنه عالم بضلالته ولكن لا يقع عليه الحكم بعينه ولا ينقل اسمه إلا بعد الحجّة وهو حسن ، إن شاء

الله ، وإن برىء منه من حينه فحسن لأنه قد قيل إنه لا يستتاب ولكن ليس على من برىء منه التوبة إلا أن تكون له ولاية متقدمة . والتوبة أحب إلينا إن أمكن ذلك ، ولم يتق منه تقية في دين ولا مال ولا نفس ، وأما المتقدم له اسم الكفر والبراء فلا محنة فيه في ركوب الكبائر في حال البراءة والعداوة أكثر مما يستحق من العداوة والخلع .

وأما من ركب الصغير وما أشبهه وما دون الكبائر من قد تقدمت له ولاية فقول إنه يحسن فيه الظن لأنه مأمون على حكم ما غاب من أمره من السرائر، ولأنه لا يصير على شيء من الصفات وأنه نائب في الحكم ممارب من الصفات، وقد حكم الله له عقد اجتناب الكبائر بتكفير الصفات وهو في حكم الظاهر مجتنب للكبائر، ففي الحكم الظاهر يتولى حتى يعلم أنه أصر على ذلك الذي ركه ولا يسأل عن ذلك ولا يستتاب ، وليس فيه استتابة في الحكم حتى يعلم أنه أصر .

وقول يتولى على حاله التي كانت ولا ينتقل إلى ولايته ما لم يستتب، فيصير ، فإنه استتابه وليه ذلك أو صح أنه استتيب من ذلك فلم يتب برىء منه على ذلك الإصرار ، فإن لم يستتب حتى مات على ذلك ويعلم منه توبة ولا إصرار ، وقف عن ولايته التي كانت أولاً لما قد أشكل من أمره وركوبه لهذا الصغير الذي لا تصح توبته منه فيتولى ، ولا إصراره عليه فيعادي .

وقول يوقف عن ولايته حين يأتي الصغير ويستتاب، فإن تاب رجع إلى ولايته، وإن لم يتب برىء منه على الإصرار فإن لم يستتبه الذي يتولاه على ذلك حتى مات

فهو حد الوقوف الذى كان عليه، فإن استتابه وتاب رجع إلى ولايته ، وإن لم يتب .
يرى منه على ذلك .

وإذا ركب من لم تتقدم له ولاية ولا براءة شيئاً من الصفات من الذنوب .
فهو على حاله فى حكم الظاهر لا يبرأ منه ، ولا يتولى ، ولا يبرأ منه حتى يتوب
من ذلك الصغير الذى ركبه ويصلح العمل ، فيتولى ، أو يصبر على ذلك فيبرأ منه
على الإصرار .

واختلف أيضاً فيمن يأتي الصغير من الذنوب وما أشبهه ، يقول إنه لمصر
ما لم يتب من حينه ، وقول إذا عزم على التوبة ولم يعزم على الإصرار فلا يحكم
عليه بحكم الإصرار حتى يصبر أو يعزم على الإصرار بالإظهار لذلك ، وأما فى
الحكم الظاهر فى الولاية والبراءة فنحب هذا القول ، أنه لا يحكم عليه بحكم
فى حكم الظاهر بإصرار حتى يستتاب فلا يتوب ، أو يعرف أنه قد عزم على
أن لا يتوب من ذلك ، وأنه يقيم عليه ، وأنه لا يريد التوبة منه ، فإذا علم منه ذلك
فذلك يحكم عليه فى الظاهر بالإصرار ، إلا أن يستتاب أو يعلم أنه أصر .
وأما فى حكم الشريعة وحكم الشهادة فى الشريعة فإنه إذا لم يتب من حينه وهو قادر
على التوبة لا يمنعه عن ذلك عذر يبين ، فيعجبنا فى ذلك القول الأول ، أنه مصر
ما لم يتب ، لأن التوبة واجبة عليه ، ولو لم يستتب أحد من المسلمين ، وليس له
أن يقيم على الذنب .

واختلف أيضاً في المصّر فقول ، لا يسع جهل ضلاله ، أصر على صغير أو كبير ، كان منه على معنى الاستحلال أو التحريم ، إذا علم منه أحد الإصرار على ذنب من الذنوب ولم يقب منه ، فجعل كفره وضلاله ، فلا يسعه جهل المصّر ولا جهل ضلاله ، وقول لا يضيق جهل ضلالة المصّر ما لم يعلم الحكم فيه إذا لم يتوله أحد أو يبرأ من العلماء إذا برئوا منه أو يقف عنهم برأى أو بدين .

وكل ذلك معنا جائز إلا أن للمصّر على الاستحلال للحرام والتحريم للحلال . معنا لا يسع جهل ضلاله من علم حرمة ما استحل من دين الله أو أحل ما حرم من دين الله فلا يسع جهل ضلالة للمستحل للمصّر على استحلاله ، وإذا علم الجاهل أن الذي أتاه المصّر سيئة أو معصية أو صغيرة أو كبيرة ، فإذا علم أنها معصية ولم يعلم أنها صغيرة أو كبيرة ثم علم من أصر على ركوب ذلك فهناك يقع الاختلاف في المصّر على ذلك الذنب الذي قد علم الجاهل أنه معصية ، وسواء أنه علم أنه كبيرة أو لم يعلم ، ما لم يعلم الحكم فيه أنه مهلك مكفر ، وعلم من أصر على ذلك ، فقول لا يسعه جهل كفره ولا ضلاله ، فإن جهل معرفة ضلالته من علم أنه أصر على معصية الله من صغيرة أو كبيرة ، وأما إذا لم يعلم أن الذي أتى معصية ولا يعلم الحكم في ذلك ، أهو طاعة أو معصية ، صغيرة أو كبيرة ، فذلك لا يلحقه الاختلاف معنا ، بل لا يهلك به جهل ذلك المصّر ولو استحل الحرام من دين الله ، ما لم يعلم حرامه فلا يضيق على الجاهل في هذا ما لم يتول المصّر بدين أو يبرأ من العلماء إذا برئوا منه أو يقف عنهم برأى أو بدين . وأما إذا علم أن المصّر أصر على معصية صغيرة أو كبيرة محرماً أو مستحلاً ، فأما في الاستحلال فيجب أن

— ٢٢٧ —

لا يسعه جهل ذلك في الصغير والكبير ، وأما على التحريم أو على غير الاستحلال
للحرام والتحريم للحلال فحسن معنا أن لا يسعه جهل ذلك ويحسن أن يسعه جهله .
وكل ذلك معنا جائز إن شاء الله ، وذكر الصغير والكبير من المعاصي من
الذنوب ما يطول وصفه والله أعلم وبه التوفيق .

القول العشرون

في التوبة وفضائلها

قال الله تعالى « إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا . وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا » .

والمعنى والله أعلم ، إما التوبة على الله ، أى عند الله ، وقيل ، من الله للذين يعملون السوء بجهالة ، قيل ، الجهالة فى هذا الموضع العمد . وقيل ، الجهالة جهل معرفة الذنب ، وقيل كل شيء من المعاصى هو جهالة حتى يقلع العبد عنه ، كانت المعصية همدا أو خطأ ، وقيل الجهالة اختيار اللذة الفانية الباقية .

وقال تعالى : ثم يتوبون من قريب ، قبل أن تحبط الحسنات بالسيئات فتعطلها . وقيل ما دام العبد صحيحا قبل المرض والموت . وقيل ما كان قبل الموت فهو قريب . وقيل ما كان قبل معاينة ملك الموت فهو قريب .

وروى عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ أنه قال ﷺ إن الله يقبل توبة العبد قبل أن يموت بيوم واحد ، وقال غيره قبل أن يموت بنصف يوم . وقال آخر سمعته يقول إن الله تعالى يقبل توبة العبد قبل أن يموت بضحوة .

وقال آخر سمعته يقول إن الله يقبل توبة العبد ما لم يفرغ بنفسه^(١) .

وقيل قال رسول الله ﷺ لما هبط إبليس لعنه الله قال : وعزتك وعظمتك لا أفارق ابن آدم حتى تفارق روحه جسده ، فقال الله عز وجل ، وعزتي وعظمتي لا أحب التوبة عن عبادي حتى يفرغ منها .

فصل

والتوبة الرجعة إلى الله تعالى من كل ذنب قال الله تعالى « غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ » . وتاب الله على العبد توبة ومتابا ، قال الله تعالى : « وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ » . وقيل يحصل بالتوبة التوفيق للطاعات . والذنوب تورث الحرمان من الحسنات وتعقب الخذلان عن الإكثار من أعمال الخيرات لأن الذنوب بمنزلة القيد للعبد ، يمنع من السعى إلى أعمال الطاعة ، وعن الخفة والنشاط إليها .

وقيل إن الإصرار على الذنوب يسود القلوب ويلقيها في ظلمة وقساوة ، وربما تعود صاحبها إلى الكفر والقساوة والمصيان ، وربما قاد الذنب إلى ذنب أعظم منه . ولا يطعم المصير على المعصية القريب من الشيطان بقرب الله تعالى والوصول إلى رضاه إلا بتوبة وندم وإخلاص عمل .

وقيل إذا لم تقو على قيام الليل ، وصيام النهار فاعلم أنك مكبول قد كبلك خطاياك ، فالتوبة عن المعاصي فرض لازم . والتوبة توبة القلب عن الذنوب وترك اختيار الذنب وتوطئ القلب على الطاعة ، والعزم على أن لا يعود إلى الذنب أبدا

(١) رواه الترمذي وابن ماجه وابن حبان والحاكم والبيهقي في شعب الإيمان عن ابن عمر .

أو يكون اختياره لترك الذنب تعظيماً لله تعالى ، وحذراً من سخطه وأليم عقابه ، لا لرغبة دنيوية ولا لرغبة من الناس أو طلب ثناء من الناس أو ضعف في نفس أو قهر أو مرض أو غير ذلك .

فهذه شرائط التوبة وأركانها فإذا حصت ، وكلت ، فهي توبة حقيقية صادقة إن شاء الله تعالى ، ويحتاج التائب إلى ذكر ثلاثة أشياء ، ذكر غاية قبح الذنوب وشدة عقوبة الله تعالى عليها وأليم سخطه وغضبه الذي لا طاقة للعبد به ، وضعف العبد وقلة حيلته في ذلك .

فإن من لا يحتمل جسده حر الشمس وقرص مئة فكيف يحتمل حر نار جهنم وضرب الزبانية بمقامع الحديد ولسع حيات كأعناق النجب وعقارب كالبغال ، فمنعوا بالله من سخطه وعذابه ، فن واضب على ذكر هذه حملة على التوبة النصوح والله الموفق بفضل .

فإن قال قائل كيف يمكن العبد أن يصير عن الذنوب من صغير وكبير وأنبياء الله تعالى صلوات الله عليهم هم أشرف خلق الله تعالى قد اختلف أهل العلم فيهم هل نالوا هذه الدرجة .

قيل له ، إن هذا أمر ممكن غير مستحيل ، لأن الله يختص برحمته من يشاء . ومن شرط التوبة أن لا يعتمد التائب دنياه ، فإن وقع منه ذنب بسهو وخطأ فهو معفو عنه بفضل الله تعالى ، وهذا هي على من وفقه الله تعالى .

فإن قال : إنما يعنى من التوبة أنى أعلم من نفسى أنى أعود إلى الذنب ولا أثبت على التوبة .

قيل له ، إن هذا من غرور الشيطان ، لأن العبد لا يدري متى يفجؤه الموت ،
فلعله يموت تائباً قبل أن يعود إلى الذنب .

وأما الرجعة إلى الذنب فعلى العبد العزم والصدق . وإتمام الإقامة على التوبة ،
فإن ثبت على التوبة وسلم من الرجعة إلى الذنب فذلك بتوفيق الله تعالى وبفضله عليه .
فإن رجع إلى الذنب فقد تاب من ذنوبه السالفة وتخلص منها وتطهر من أقدارها ،
وليس عليه إلا الذنب الذى أحدثه ، وهذا ربح عظيم وفائدة كبيرة ، فلا ينبغي .
للعبد أن يمنعه من التوبة خوف الرجعة إلى الذنب . فإن التائب لا يخلو أبداً من .
الفائدة .

فصل

والذنوب على ثلاثة أقسام ، أحدها ترك واجبات الله تعالى على العبد من .
صلاة أو زكاة وأشباه ذلك من القرائن اللازمة ، فعلى العبد أن يقضى ما أمكنه .
منها ، والثانى ، ذنوب بين العبد وبين الله تعالى كشرب الخمر ، وضرب المزامير ،
وانتهاك ما حرم الله تعالى ، فعليه أن يندم ، ويوطن نفسه أن لا يعود إلى مثل ذلك .
أبداً ، والثالث ، ذنوب بين العبد وبين عباد الله ، وهى أشكل وأصعب ، .
وتكون فى المال وفى النفس وفى العرض ، وفى الحرم ، والدين ، فما كان منها فى .
المال فيجب رده ، وتسليمه إلى أهله بما أمكن ، وما لم يمكن لعدم أو فقر فيستحل .
منه أو يقرّبه لأهله ويشهد عليه ، وما كان فى النفس فعليه أن يمكن صاحبه أو ولياءه .
من القصاص أو يجعله فى الحل ، وأما العرض فعليه أن يكذب نفسه مما ذكر به .

غيره من غيبة وبهتان أو شتم أو ذم أو غير ذلك ويستحل صاحبه من ذلك إن أمكنه ولم يحس منه زيادة غيظ وهيجان فتنة لمن أظهر له ذلك .

وأما الجريمة فهو مثل الجناية في الأهل والولد ونحو ذلك فلا وجه للاستحلال من ذلك ولكن يتضرع إلى الله تعالى ليرضيه عنه ويجعل له خيرا كثيرا في مقابلته .

وأما ما كان من الدين فهو أن يضل المسلمين أو ينسبهم إلى البدع والكفر والبراءة، فيحتاج ذلك إلى تكذيب نفسه بين يدي من قال له ذلك ويستحله من ذلك ، فإن قدر على ذلك ولما ندم على ذلك وابتهل إلى الله تعالى بأن يرضيه عنه يوم القيامة ، وما أمكنه من إرضاء الخصوم فعل . فإذا علم الله منه الصديق من قلب العبد أرى عنه خصماءه من خزانة فضله وواسع رحمته ، فإن عمل العبد ما وصفنا وبرى قلبه من اختيار مثل الذنوب التي قد تاب منها في المستقبل فقد خرج من الذنوب كلها ، وإن حصل منه تصفية القلب وتطهيره ولم يحصل منه قضاء الفوائت وإرضاء الخصوم فالتبعات لازمة عليه وسائر الذنوب مغفورة له .

ومن قبل الله توبته فقد أحبه لأن الله يقول : « إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ » . ومن أحبه الله فهو في غاية القرب منه ، فعلى العبد أن يجتهد ويستيقظ من رقدة الغفلة عسى أن يسلم من الإصرار ويتخلص من الأوزار ولا يأمن من قساوة القلب .

قيل له : إن سواد القلب من الذنوب ، وعلامة سواد القلب أنه لا ينجزه

الذنوب ولا ينزع لطاعة ولا تنفعه موعظة ولا يدخله حزن على انتهاك المعاصي ،
ولا يحس لها ألماً ، فعلى العبد أن يبادر على التوبة عند كل ذنب صغير أو كبير ،
فإن الأجل مكتوم والدنيا غرور ، ولنا أسوة حسنة بأبينا آدم عليه صلاة الله
ورضوانه ، خلقه الله تعالى بيده وأسكنه جنته في جواره ، ولم يذنب إلا ذنباً واحداً ،
فأوحى الله تعالى إليه : يا آدم إني جار ، كنت لك ، قال : نعم الجار فإرى ،
فقال : يا آدم اخرج من جوارى ، وضع عن رأسك تاج كرامتى ، فإنه لا يجاورنى
من عصانى . حتى قيل إنه بكى على ذنبه مائتى سنة ، حتى قبل الله توبته وغفر له
ذنبه الواحد ، وهو نبي الله وصفيه ، فكيف حالنا في ذنوب لا محصى ، نسأل الله
تعالى أن يتوفانا عن توبة نصوح ، وعمل صالح مقبول إنه على كل شيء قدير .

فمن تاب ورجع إلى الذنب فإنه يرجع إلى التوبة أيضاً ، فلعلة أن يموت
قبل أن يرجع إلى الذنب ، ويكون هذا حاله متى أحدث ذنباً فليحدث له توبة ،
ولا يكون في التوبة أعجز منه في الذنب ، ولا يئأس من رحمة الله .

وقد قال النبي ﷺ فيما يروى عنه : « خياركم كل مفتن تواب^(١) » أى كثير
الإتيان للذنوب كثير التوبة منه ، والرجوع إلى الله عز وجل بالندامة والاستغفار
قال الله تعالى : « وَمَنْ يَعْمَلْ سَوْءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ
غَفُورًا رَحِيمًا » .

(١) الحديث رواه البهني في شعب الإيمان عن علي ٢٠

فصل

وينبغي للتائب بعد أن يطهر قلبه من الذنوب أن يعزم على ألا يعود إلى ذنبه
أبداً وأن يتخلص من تبائعه بما أمكنه من نفسه وماله ويعطى ما قدر عليه من
فوائت لوازمه ويعتقد قضاء ما قدر عليه متى قدر من حقوق الله وحقوق عباده ،
ثم يقتسل ويغسل ثيابه ويصلى أربع ركعات في مكان خال ، ويضع وجهه على
التراب ، ويذكر ذنوبه واحداً واحداً بما أمكنه من ذلك ، ويلوم نفسه ويوبخها
ويذكرها بعذاب الله وما أعد في الآخرة من العذاب الأليم الدائم المقيم لأعدائه ،
وما أعد من النعم العظيم الذي لا يفنى ولا يبید لأوليائه ، ويبكى إن حضره ذلك .
أسفاً وجزعاً على ما فرط في المعاصي من زمانه بغير فائدة له ولا نصيب ، بل بقيت
عليه الذنوب والتبائع والضمانات والتلف والخسران والحزن والندامات ، ويقول
لنفسه أما آن لك أن تتوبى ، ألك طاقة بعذاب الله ، ألك طاقة بسخط الله ،
ويقول : إلهى عبدك الآبق رجّع إليك ، عبدك المذنب أذاك بالعدر ، فاعف عني
بجودك ، وتقبلى بفضلك ، وانظر إلى برحمتك ، اللهم اغفرلى ماسلف من الذنوب
واعصمى فيما بقى من الأجل ، فإن الخير كله بيدك وأنت بنا رؤوف رحيم . لا يحلى
عظام الأمور ، يا منتهى هم المهمومين ، فامن إذا أراد أمراً ، إنما يقول له كن
فيكون ، أحاطت بنا ذنوبنا وأنت المذخور لنا ، لا مذخورا لسكل شدة ، فرتج
عنى الساعة وتب على ، إنك أنت التواب الرحيم . يامن لا يشغله شأن عن شأن ،
ولا سمع عن سمع ، ولا تغلظه المسائل ، ولا يبرمه إلحاح الملحين ، أذقنى برء عفوك ،
وحلاوة رحمتك إنك على كل شىء قدير ، اللهم صل على محمد النبی وآله وسلم تسليماً
كثيراً ، اللهم اغفرلى ولجميع المؤمنين والمؤمنات .

فإذا فعل هذا ورجع إلى طاعة الله تعالى فقد تاب توبة نصوحا ، وخرج من الذنوب طاهرا كيوم ولدته أمه ، وأحبه الله سبحانه وحصل له الأُنس والأمن والخلّاص ، وبجاء من غصّة المعاصي وبليتّها في الدنيا والآخرة بفضل الله تعالى ومنه وكرمه ، والحمد لله رب العالمين .

فصل

قال أبو أيوب ما من مسلم يقول أستغفر الله الذي لا إله إلا هو الحى القيوم ثلاث مرات إلا غفر الله له ذنوبه ولو كانت أكثر من زبد البحر ^(١) .

وقال رسول الله ﷺ افضلوا بين حديثكم بالاستغفار .

وقال علي بن أبي طالب العجيب لمن يهلك والنجاة معه ، قيل له ، ما هي ؟ قال الاستغفار .

وقيل إذا لم يكن للتوبة علامة في الجوارح أسرع رجعتها .

وقيل لسكل شيء نور ونور المذنبين قول أستغفر الله . ومن قال أستغفر الله من كل شيء عفى الله مكروها فقد تاب .

وقال النبي ﷺ ما أصر من استغفر الله ولو عاد في اليوم سبعين مرة ^(٢) .

وقال النبي ﷺ من قال عشرا حين يصبح وعشرا حين يمسي ، أستغفر الله الذي لا إله إلا هو وأتوب إليه غفر له ذنوبه ولو كانت مثل رمل عالج .

(١) رواه الترمذى عن أبي سعيد الخدرى وأعطه من قال حين تأوى إلى فراشه أستغفر الله العظيم الذى لا إله إلا هو الحى القيوم وأتوب إليه ثلاث مرات غفر الله ذنوبه وإن كانت مثل زبد البحر وإن كانت عدد ورق الشجر وإن كانت عدد رمل عالج وإن كان عدد أيام الدنيا . م
(٢) رواه أبو داود والترمذى عن أبي بكر . م

فصل

وفي الحق على المسلمين أن لا يردوا التوبة على أهلها لأن من أصاب الدماء والأموال بدين منه يرى أنه مصيب فيه ، ثم يقين له أنه مبطل ، ورجع وندم وأقلع وتاب لم يكن عليه سوى ذلك إلا أن يكون ذلك في يده مال قاسم بعينه فإنه يؤديه إلى أهله .

ومن أصاب الدماء والأموال وهو يدين بتحريم ذلك ويرى أنه ارتكب حراما كان عليه التوبة من ذلك والإقلاع والندم وإعطاء الحقوق إلى أهلها ولا يحجزهم إلا إعطاء الحقوق ولا يهدر عنهم ما أصابوه .

فمن هنالك تولى المسلمون عائشة زوج النبي ﷺ ورضى عنها وقبلوا توبتها من غير عطية حق إذ كانت ندين بذلك ، وترى أنها على الحق ، فلما بان لها ضلالتها استغفرت الله ورجعت عن فعلها وتولاهها المسلمون رحمة الله عليها .

ومن رجع من أهل الضلال والزيف إلى حكم القرآن ودعوة الإسلام ورأى المسلمين أهدر عنه ما أصاب في سيرته تلك ودينه الذي كان يدعو إليه ويدين به وتقبل توبته ورجوعه إلى العدل ، ووسع المسلمين مجامعته على ما رأوا من رجوعه إذا كان مناصحا لنفسه صادقا في توبته ، وله المودة والاستغفار والصلاة في الحيا والمات ، وإن كان مراثيا منافقا مستخفا بالإسلام وأهله وقفوا عنه وكفوا عن الاستغفار .

وإن أصاب دما وأموالا من المسلمين يرى أنها حرام فركبها وهو يدين

بتحريمها ، فعليه أن يرد المال إلى أهله ، ويقود نفسه إلى أهل الدم ، فإذا فعل ذلك كان له ما للمسلمين من الحق واستغفروا له وصلوا عليه . وإن كان مراثيا مستخفا بالإسلام وأهله متوانيا عن أداء ما عليه من الحقوق حتى بدركه الموت كفوا عن الاستغفار له والصلاة عليه في المحيا والممات ، كذلك كان المسلمون من قبل يفعلون في قومهم .

وقيل إن من لم يجد له وليا لمن أصاب منه دما أو مالا أو مثالا فليعتق رقبة ، أو يهضم شهرين ، أو يطعم ستين مسكينا ، ويرد المال الذي أصاب إلى بقية القوم الذين قاتلهم إن كانوا أهل قرية أو بادية فيرد عليهم جملة إن لم يقدر على أهل المعصية بأعيانهم .

فصل

عن أبي سعيد رحمه الله: إن من عمل معصية يستحق بها الكفر بحضرة جماعة أو شهر كفره عند جماعة مثل العشرة أو أقل أو أكثر أنه يستوجب البراءة معهم ، فإن ندم في نفسه وتاب سلم ولو لم يظهر التوبة معهم وهم سالمون في براءتهم منه . أما إذا ندم في نفسه ولم يستغفر ربه ويتوب إليه فلا يجزيه الندم دون التوبة والاستغفار . وأما إذا ندم واستغفر ربه وتاب إليه فذلك الذي يلزمه ، وذلك الذي فرضه الله عليه تبارك وتعالى ، فقال « اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ » . وقال: « تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا » ، فخطب المذنبين بالتوبة إليه والاستغفار له لا إلى غيره ، إلا لمن لزمه له حق يجب عليه في دين الله أداءه إليه ولا نعلم دليلا

— ٢٣٨ —

يوجب عليه أن يتوب إلى الخلق ممن هو مثله إلا بأداء ما يلزمه لهم أو يبرأونه منه أو يتركونه له . وأما التوبة فهي إلى الله تعالى .

فالتائب سالم بتوبته إلى الله تعالى مع المسلمين ولو لم يعلموا بتوبته لأنهم يقولون المسلم بتوبته في شريطتهم .

وسئل عبد الله بن محمد بن المؤثر رحمه الله عن من كان مقبلاً على ذنب يعمل به ، وكان كلما وقع ذلك الذنب تاب إلى الله تعالى واستغفره منه ، ثم يرجع إلى الذنب ثم يرجع إلى التوبة إلى أن حضره الموت وقد وقع الذنب وتاب منه ، أن هذا ليس بمقيم على الذنب والمقيم على الذنب هو المصر عليه ، ومن كان هذه صفته وله ولاية متقدمة فهو على ولايته ، وأما قبول توبته وهلاكه فذلك علمه عند الله ، فإذا تاب وهو ثابت العقل بمنزلة من يجوز إقراره بالحق ووصيته في أبواب البر فهو في حكم الولاية ويرجى له القبول من الله تعالى .

وأما إذا تفرغر بالموت وصار في حد من لا يجوز إقراره ولا وصيته ، ثم تاب في ذلك الوقت لم يرجع إلى ولايته .

وقال محمد بن روح رحمه الله : إنه لا يتعاضم ذنب عند الله بعد صدق توبة إلى الله تعالى ممن أتاه ، ولا يصغر ذنب عند الله من مصر عليه وامتناع من التوبة وإدبار عن تسليم حق واجب لعباد الله ولو كان مثقال ذرة .

ولو أن رجلاً بلى بقتل ما لا يحصى من الأنفس التي حرم الله قتلها ، ثم علم الله منه صدق التوبة من ذلك وصدق الدينونة بالإلصاف من نفسه في جميع ذلك ،

ثم مات قبل أن يؤدي شيئاً من ذلك لكفه على صحة هذه النية وصدق التوبة إلى الله من كل ذنب ومعصية ، لكان هذا ولياً للمسلمين بدينون الله بولايته .

وقد بلغنا عن أبي عبيدة الكبير ، رحمه الله ، أنه قال في قوم أصابوا دماً وأموالاً ، ثم قال بعضهم لبعض : إنا أصبنا هذه الدماء والأموال رأى ، ولم نصبها بدين ، وديننا فيها دين المسلمين ، ثم قتلوا بعد هذا القول من قبل أن يعلم أنهم أدوا شيئاً من الحق الذي يلزمهم في تلك الدماء وتلك الأموال ، فقال : إثمهم في الولاية ، وإذا عجز هذا القاتل للنفوس أو السالب للأموال عن أداء ذلك من قبل العدم والعسرة ، والله يعلم منه صدق التوبة من جميع ذلك وصدق الدينونة منه بالإعصاف من نفسه من جميع ما يلزمه من ذلك لم يره هالكا .

وقال النبي ﷺ : « التائب من الذنب كمن لا ذنب له »^(١) ، فيجب علينا وعلى جميع المسلمين أن لا نؤيس طالباً للتوبة من رحمة ، وينبغي لمن ابتلى بشيء من المعاصي أن لا يتوانى في التوبة ويتوب في حال الإمكان قبل أن يغلط عليه . جاب التوبة ولا يعود إلى ذنب أبداً ، فإن مات على هذا مات سعيداً إن شاء الله . ولا هلاك إلا على مصر ولا ينفع المصر قضاء دينه بعد موته ، لأن الورثة يقضونه عن أنفسهم من مال الميت بحكم الحق ، وإن كان لا ينفع الميت ذلك إذا مات مصرّاً .

(١) رواه ابن ملجه عن ابن مسعود والحكم عن أبي سعيد وذكره القشيري في الرسالة البخاري عن أنس وزاد وإذا أحب الله عبداً لم يضره ذنب وذكره البيهقي في شعب الإيمان وابن عساكر عن ابن عباس وزاد فيه والمستغفر من الذنب وهو مقيم عليه كالاستهزي بربه ومن آذى مسلماً كان عليه من الذنوب مثل منابت النخل . م

وكل من يدين بالإسلام وبما يلزمه من حقوق الإسلام ديانة الصادقين فهو غير مصر ، ولو لم يوص بذلك ، لأنه يمكن أن يكون نسي ، أو لم تمكنه الوصية به ، فإن كان له ولاية مع أحد من المسلمين في الدين فهو عنده على ولايته ، ولو كان يلزمه دية نفس مؤمنة فما سوى ذلك .

وتوبة من جبر على فعل معصية فعلها مما يلزمه في فعلها حق للعباد من دم أو مال أو غير ذلك الخروج إلى من لزمه له حق من فعل تلك المعصية وإعطاء الحق على ما يلزمه من نفسه ، إلا أن يعلم أن الذي جبره على ذلك قد أعطى الحق على ما يلزمه من نفسه ، فإن على هذا التوبة والندم والاستغفار .

ومما قيد أبو محمد عن أبي مالك ، رحمهما الله ، عن من أخذ مالا وسفك دما حراماً وهو يدين بجوازه ، ويرى أن الله تبارك وتعالى تعبد به بما فعل من ذلك وهو إمام أو غير إمام ، وتد كانت له ولاية متقدمة أنه يبرأ منه على ذلك . هكذا يوجد عن أبي عبيدة رحمه الله .

وإن أصابه بتأويل ، وهو يرضى بحكم كتاب الله وسنة نبيه محمد ﷺ ، فهو على ولايته ، لأن الراكب للذنب إذا كان مستحلاً له أو محرماً لما فعل ، فالمستحل قد ركب الذنب المحظور الحرام عليه علمه أو جهله ، وادعى في ذلك على الله تعالى أنه أباحه له وتعبد به فقد أعظم القرية على ربه ، والحرم قد أصاب ذنبه فهو معترف لربه بخطئه ومؤمل التوبة منه ، ويسأل ربه للمعونة على غفران ذنوبه وتكفير سيئاته وتوفيقه لذلك .

وأما المستحل فهو يضل من خالفه في فعله ويخطئه ، والحرم لا يخطئ من خطئه ولا يصوب فعل نفسه ، وهذا فرق بين المستحل والحرم .

فصل

وقيل إذا لم يكن للتوبة علامة في الجوارخ أسرع رجعتها ، والتوبة أن يكون العبد نادما على ما مضى مجما على أن لا يعود إلى الذنب وجل القلب على يقين من ذنوبه على وجل عنها لا يدرى أن توبته مقبولة أم لا .

وقيل ليس بين العبد وبين العلم إلا أن يسكن التقوى قلبه فإذا سكن القلب التقوى نزل العلم إلى وعائه، ووعاء علم القوى والتقوى هو القيام بأمر الله والانتها عما حرم الله .

وقيل لو علم الناس باليقين الشافي أن الله نارا يعذب بها من عصاه لما عصوه . فرقا منه ولتوسلوا إلى رضاه بتناف الأنفس .

وقيل في عبد أبق من مواليه ولث زمانا واكتسب مالا ورجع إلى مواليه تائباً ، فوجدهم قد ماتوا ولم يجد له وارثاً أنه يضع المال الذي في يده في الفقراء . بعد الإياس من معرفة ورثتهم .

وقيل من علم من وليه هل كبيرة من الكبائر مستحلها أو محرماً لها وبرى منه على ذلك ، ثم سمعه يستغفر من جميع ذنوبه أنه إذا كان مستحلاً لذلك يدين به أنه لا تنفعه ولا يرجع إلى الولاية إلا بذلك وإن كان محرماً لما ركه ، فإن التوبة في الجملة تنفعه ويرجع إلى ولايته . وقول حتى يتوب من ذلك الذنب بعينه .

وقال أبو عبد الله في المولى عن الزحف أنه يستغفر الله ويتوب إليه ، ومن قال أستغفر الله من جميع ما دنت به من الباطل ومن جميع ما خالفت فيه الحق أن ذلك يجزيه إن كان قد دان بشيء من الباطل أو تولى عدواً أو عادى ولياً . وقول : إن هذا لا يجزيه حتى يتوب من ضلالتة تلك بعينها ، إلا أن يكون شيئاً قد نسيه وقد تاب من جميع ذلك ، فإن ذلك يجزيه فما بينه وبين الله .

وقيل : تارك التوبة هالك ، وخلاصه ينفعه بعد التوبة ، فإذا تاب وتخلص من كل حق يعلمه وما لا يعلمه اعتقد ودان الله بالخلاص من كل تبعة عليه لأحد من خلقه مع اعتقاده أنه كلما علم بحق عليه لأحد يتخلص منه إلى أربابه أجزاء ذلك . ولا عليه علم الغيب ، إلا أن يكون عليه حقوق يعلمها وقد نسي أربابها فدان الله بالخلاص منها على ما أمره به المسلمون ، وفعل ما أوجبه الحق من ذلك مع الاجتهاد في الخلاص من هذه الحقوق ومع الندم والتوبة ، أن ذلك يجزيه إن شاء الله . ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها .

فصل

وعن أبي الحسن البسائي ، رحمه الله : ومن كان لا يتقى المحارم ولا يجتنب المآثم ويلزمه الضمان الكثير من أموال الناس وأراد التوبة ولم يعرف الضمانات التي عليه لمن هي .

فتوبة من بلى بذلك أن يترك الفعل بالمعاصي ، ويندم على ما مضى منه ، ويعتقد أن لا يرجع إلى الذنوب ، ويستغفر الله من ذلك بلسانه ، ويعترف بالحقوق

لأعابها ويعطيهم إياها ، ومن لم يعلمه منهم تصدق بمثل ذلك على الفقراء وأوصى لهم بحقهم ، إن عرفوا دفع إليهم من ماله ، وإن هو لم يمكنه الخلاص اعترف لهم بحقهم ، وسعى في ذلك واجتهد ، ونوى ردها متى وجده ، فتلك توبته . وقد صحت له مع صدق نيته وصحة سريره وعلا نيته ولم يعرف مقدار الضمانات احتياط على نفسه حتى يخرج من الشك .

وروى عن النبي ﷺ أنه قال: « خيار أمتي الذين إذا أحسنوا استبشروا^(١) وإذا أساءوا استغفروا » . والتوبة مقبولة ما لم يحضر الموت ، وأقرب ما قيل أن الله يقبل توبة العبد ما لم يتفرغ بالموت ، والمصر ظالم ما لم يقب . والإصرار الامتناع من التوبة والإقامة على الذنوب ، والمصر الذي لا يرجع ولا يندم ولا يتوب .

وتوبة من يقتل مؤمناً متعمداً أن يقود نفسه لأوليائه المقتول ، إن شاءوا قتلوه وإن شاءوا عفوا عنه . فإذا فعل هذا فعن هاشم أن المسلمين يتولونه على ذلك . والجنة مبذولة لكل من أحسن إلا من أبي منها ، وهو المقيم على ذنبه ، الأبق من رضا ربه كالبعير النافر برحله ، الشارد عن أهله .

وسئل بشير ، رحمه الله ، عن أصاب الصغيرة من الذنوب ، وفي نيته أن يتوب غداً أو بعد ذلك ، ومن نيته التوبة من ذلك ، إلا أنه ذلك الوقت لم يتوب .

(١) رواه أبو يعين في الحلية ولفظه خيار أمتي الذين يشهدون أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله الدين إذا أحسنوا استبشروا وإذا أساءوا استغفروا وواشرا أمتي الذين ولهم في النعم وغذوا به وإنما نهتهم ألوان الطعام والثياب ويتشدقون في الكلام . عن عروة بن رويم مرسل . م

قال : اختلفوا في ذلك ، فقول : إن الإصرار هو العزم على ترك التوبة ، وإن مات قبل ذلك ذلك ، وإن تاب قبل الموت سلم . وقول : إن عليه أن يتوب من حين ما واقع الصغيرة ولا يؤخر ذلك ، فإن أخره فقد أصر عليه .

قال محمد بن أبي الحسن : كله صواب ، وأحب القول الأول هو أوفق ، ومن تاب من ذنب ثم رجع إليه ثم تاب منه ثم رجع إليه مراراً ، أنه تقبل منه التوبة ما لم يحضره الموت .

وتوبة من ينش القبور يأخذ الثياب ، أن يرد مثل تلك الثياب أو قيمتها أو يحمل في أكفان الموتى ، ويتوب إلى الله تعالى .

وقال الفضل بن الحواري : إن الحاد لله هو الذي يعصى الله ثم يصر على ذلك ، ومن عصى والديه وجفاهما إلى أن ماتا ، فإنه يستغفر الله من ذلك ، ويندم على ما فرط من برهما ، وفي بعض القول أنه يبرهما ومهته وخاله وخالته .

ويروى أن النبي ﷺ قال : « إن الله تعالى يقول : إذا تاب إلى عبدي أنسيت جوارحه ذنوبه وأنسيت البقاع وأنسيت حفظته حتى لا يشهدوا عليه يوم القيامة » (١) .

وقال أبو الحواري ، رحمه الله : إن الرجل ليذنب الذنب فلا يزال نادماً حتى يدخل الجنة ، فيقول الشيطان يا ليتني لم أوقعه فيه .

(١) رواه ابن عساکر عن أنس ولفظه إذا تاب العبد أنسى الله الخطئة ذنوبه وأنسى ذلك جوارحه ومعاله من الأرض حتى يلقي الله وليس عليه شاهد من الله بذنب . م

وقال النبي ﷺ : « التوبة مقبولة حتى تطلع الشمس من مغربها »^(١) .

وقال ابن عباس : التوبة مقبولة إلا من ثلاثة : إبليس لعنه الله رأس أهل الكفر ، وقابيل قاتل أخيه هابيل ، ومن قتل نبيًا من الأنبياء .

ويوجد في بعض الكتب أن الله تعالى يقول : يا ابن آدم عليك بالجهد وعلى الوفاء ، وعليك الصبر وعلى الجزاء ، وعليك الشكر وعلى الزيادة ، وعليك السؤال وعلى العطاء ، وعليك الإملاء وعلى الكتابة ، وعليك الدعاء ، وعلى الإجابة ، وعليك التوبة وعلى القبول .

وروى الحسن أن النبي ﷺ قال : « إن إبليس ، لعنه الله ، حين أهبط إلى الأرض قال : وعزتك لا أفارق ابن آدم ما دامت الروح في جسده ، فقال الله : وعزتي وجلالي لا أمنعه التوبة ما لم يفرغ نفسه » .

وقال ابن حازم : نحن نحب أن لا نموت حتى نتوب ، ونحن لا نتوب حتى نموت ، وينبغي للعبد أن يكون بعد التوبة أشد انكساراً وخشيةً قبلها فإنه إذا أعجب بتوبته أبطل العجب توبته وبقيت عليه ذنوبه .

وروى عن عمر رضي الله عنه أنه كان يقول : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا » ، وهو أن يتوب العبد من الذنب ثم لا يرجع إليه .

(١) رواه مسلم عن أبي هريرة وعبارته من باب قبل أن تطلع الشمس من مغربها تاب الله عليه وفي الترمذي والبيهقي واللفظ له من حديث صفوان بن عسال إن من قبل المغرب لآيا مسيرة عرضه أربعون عاماً أو سبعون سنة فتحة الله عز وجل للتوبة يوم خلق السموات والأرض فلا يغلقه حتى تطلع الشمس منه . م

وروى عن معاذ بن جبل ، رحمه الله ، أنه قال : التوبة النصوح بالقلب .

وقال ابن عباس : التوبة النصوح ثلاثة أشياء : الإفراز باللسان ، والإضمار
أن لا يعود إلى الذنب ، والاقتصار عنه بالجوارح .

وقيل : التوبة النصوح هو أن ينصح العبد نفسه وغيره في الدين ، ويجب
أن يتوب جميع المسلمين من ذنوبهم شفقة عليهم ، وأن يسام جميع المشركين
كما قال الله تعالى حاكياً عن الرجل الذي قال : « يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ بِمَا
غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِينَ » .

وقيل : علامة التوبة النصوح ثلاثة أشياء : خوفاً أن لا تقبل منه توبته ،
ورجاء أن يقبل منه ، وإدانة الطاعة . وعلامة التوبة النصوح : قلة الطعام ،
وقلة المنام ، وقلة الكلام .

وقال الله عز وجل «وَأَنبِئُوا إِلَىٰ رَبِّكُمْ» . وعن سهل بن عبد الله الإنابة
الرجوع عن الغفلة إلى الذكر مع طهارة القلب .

وقيل إنابة القلب أن يرجع العبد إلى ربه ونفسه وقلبه وروحه وإنابة النفس
أن يشغلها بخدمة ربه وطاعته وإنابة القلب أن يخليه مما سوى الله وإنابة الروح
دوام الذكر حتى لا يذكر غيره ولا يتذكر إلا فيه .

وقيل أنبؤا إلى ربكم وأسلموا إليه أى ارجعوا إليه بالدعاء والتضرع والمسألة
وفوضوا إليه الأمر .

وقيل الإنابة تورث البهاء في الوجه ، والنور في القلب والقوة في الجوارح ،
والأمن والعافية والمحبة في قلوب العباد .

وقيل إن الإنابة أبلغ من التوبة والله أعلم بالتوفيق .

فصل

وقيل أول التوبة الغم على ما سبق من الخطايا ، لقول النبي ﷺ : « الغم
توبة »^(١) .

وقيل من تواني في التوبة حتى نسي وكان يلزمه في ذلك الذنب حق لله تعالى
أو للعباد يجب تضاعفه ثم تاب واستغفر في الجملة أنه غير معذور لأنه ركب ما كان
محظوراً عليه ثم سوف التوبة حتى نسي ، وقول إنه يعذر لأن الله تعالى يقول :
« وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ » . فذمهم بالإصرار مع العلم لا مع
النسيان . وقال الله تعالى : « رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا » ، وقال
النبي ﷺ : « عني لأمتي عن الخطأ النسيان »^(٢) .

ويروى عن محمد بن الحسن الزواني أنه كان يقول أحب أن أنسى ذنوبي ،
وكان فقيهاً زاهداً ، وأرجو أن الشيخ كان يقول إن التائب من جميع ذنوبه
وعليه ذنب لا يعلمه أنه لا ذنب عليه حتى يعلم أن عليه ذنباً ، ثم لا يتوب منه .

(١) رواه أحمد والبخاري في التاريخ وابن ماجه والحاكم عن ابن مسعود ورواه الحاكم
والبيهقي في شعب الإيمان عن أنس ورواه الطبراني في الكبير وأبو نعيم في الحلية عن أبي سعيد
الأنصاري وزاد في آخره والتائب من الذنب كمن لا ذنب له م .

(٢) رواه ابن ماجه عن أبي ذر الطبراني والحاكم عن ابن عباس والطبراني عن ثوبان .
ولفظه عندهم إن الله تعالى تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه م .

وقد وعد الله العباد أن يبدلهم بعد التوبة مكان السيئات حسناً كما قال :
 « إِمَّا مَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَٰئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ
 وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا » . وهو أن يبدل مكان المعصية الطاعة والنسيان
 الذكر والرياء الإخلاص ، والكبر التواضع ، والحسد النصيحة ، والرغبة في الدنيا
 الزهد فيها ، وبالفضب الحلم ، وبالجهل العلم ، وبالشك اليقين ، وبالحرص القناعة ،
 وبالجزع الصبر ، وبالطمع من الناس الإيثار منهم ، وبالإلتصاف بالرزق الأمن
 والطمأنينة بما وعد الله به العباد ، وبحب الدنيا حب الآخرة وبالأنس بالخلقين
 الأئس بالله وبإتھاون بأمر الله التشمير ، وبمخالطة الفاسقين مخالطة المتقين .

وقيل علامة الإنابة الحياء من الله أن لا يراك حيث نهاك ، وأن لا يفقدك
 حيث أمرك .

وقيل ترك المعاصي أفضل من عمل النوافل ، لأن عمل النوافل يعلمه الخالص
 وغير الخالص ، ولكن الكريم من ترك المعاصي .

وقيل : العجب ممن يحتوى من الطعام مخافة الداء ، كيف لا يحتوى من الذنوب
 مخافة النار . وترك الذنب أيسر من عمل الطاعة .

ويروى عن النبي ﷺ أنه قال : « لو أن العباد لم يذنبوا ، لخلق الله عبداً
 يذنبون ويتوبون فيغفر الله لهم وهو الغفور الرحيم » (١) .

وقيل أوحى الله إلى عيسى عليه السلام ، يا عيسى بشر التائبين من بنى إسرائيل

ورغبهم في التوبة ولو علم أهل الأرض مقام التائبين عندى لاستقاموا مقامهم ،
 قد عرفوا في الملكوت ، والملائكة تستحي منهم ، فإذا نادوى كشفت ضرهم
 . وإذا سألوني سمعت قولهم ، يا عبسى ليس كل من قال إلى تائب كان تائباً ،
 والنائب المبغض للعصية كما أحبا ، الفاح على ذنبه . النادم على فعله ، الحزين
 على صنعه ، المنكسر رأسه لدى الخاضع عند ذكرى ، الوجل القلب عند تلاوة
 القرآن ، يظن أن ذنوب العالمين كلها عليه ، وأن معاصي الخلق اكتملت وحده ،
 إذا ذكر خشي ، وإذا وعظ انتهى ، وإذا سئل استحي ، وإذا أنعمت عليه نعمة
 أفتى ، قصير لسانه ، خاشع بصره ، متقاربة خطاه ، ذليلة نفسه ، معلق قلبه ،
 متشعر جلده ، كأن القيامة لم تخلق إلا له وحده ، وكأن النار أعدت له فهو وجل
 خائف مشفق .

وقيل : التوبة الندم على ما فات من الأفعال غير الطاعة لله وترك فعل
 ما لا يجوز من جميع الأفعال المحرمة ، واعتقاد أن لا يرجع إلى ذنب أبداً ،
 والاستغفار باللسان .

وقيل ليس ذنب لا يغفر إلا ما لا يتاب منه والإصرار والامتناع من التوبة
 والإقامة على الذنب .

ومن كان ذنبه شاعراً فعليه إظهار التوبة شاعراً لقول النبي ﷺ لمعاذ بن جبل
 رحمه الله : أحدث مع كل ذنب توبة ، السريرة بالسريرة ، والعلانية بالعلانية^(١) ،

(١) تقدم الكلام عليه في ص ١٣٩ م

وتوبة شارب الخمر ، والزاني والقاذف ، وما لا يكون فيه حق للعباد ، فالتوبة تجزئه إلا أن يكون زناه على الجبر منه لأحد من النساء فعليه الخلاص . وإن علم بذنبه أحد من الناس فعليه أن يعلمه توبته ، ويعلن توبته عند من علم بذنبه كان مستحلاً أو محرماً .

وكفارة القتل عتق رقبة مؤمنة ، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين مع الندم . والاستغفار والاختلاف في كفارة قتل العمد ، فبعض لم يوجب فيه كفارة وأوجبها آخرون .

والدية واجبة في الخطأ مع التوبة ، وقتل العمد توبته القود لأولياء القتول . إن شاءوا ، منوا عليه وعفو عنه ، وإن شاءوا اقتصوا من قاتل وليهم . قال الله تعالى « فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ » . وقال : « فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ » ومن قتل جماعة من الناس قاد نفسه لأوليائهم بحضرة الحاكم ، فإن أرادوا القصاص وكلوا واحدا منهم يقتله لجميعهم ، وما بقي لهم من الدم أخذوا دية من ماله ، وإن أرادوا الدية فلهم ، لكل قتيل من المسلمين له الدية الكبرى . في ماله .

ومن دعا إلى الضلال فعليه أن يتوب إلى الله ويعرف الذين دعاهم إلى الضلال أن الذي دعاهم إليه ضلال ، فإنه تائب إلى الله من ذلك .

ومن ظلم أحدا مالا وظلم هو مثل ذلك فعليه أن يتخلص مما ظلم ويطلبه حقه ممن ظلمه . قال الله تعالى : « مَالِ الظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ » . وقال : « إِلَّا مَنْ آتَى اللَّهَ

بِقَلْبٍ سَلِيمٍ» ، سليم من الذنوب . وقال : « إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ » ،
 قيل : هو الإخلاص .

فإن كانت ذنوبه تتابع على العمد والخطأ فإن كان ذلك مضمونا عليه لأربابه
 وعليه أن يتخلص إليهم من جميع ذلك وما لم يعرف ربه يتخلص منه عنهم إلى
 الفقراء وأوصى لهم به إن عرفوا دفع إليهم وعليه مع ذلك التوبة إلى الله تعالى ،
 وإن اشتغل بكرب الموت ولم تمسكه الوصية وأخذه موت النجاة أو الحرق أو
 الفرق أو القتل فمات وهو دائن بالحقوق ، مجتهد في قضاء ذلك صادق عند الله
 في نيته ، وأنه لو قدر أنصف خلقه من نفسه ، فخرج أن يغفر الله عنه ، قال الله
 تعالى : « وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى » . وإنما هلك
 المصريون . كما قال الله تعالى « وَقَدْ خَابَ مَن حَمَلَ ظُلْمًا . أَى مَاتَ مِصْرًا .
 وكل شيء استعمل العبد نفسه في فكك رقبتك ومرضاة ربه قليل إذا نجا بنفسه .

وعن أبي إبراهيم في من كان عليه عشور من صلوات وأيمان لا يدرى كم
 هي وغير ذلك وأراد التوبة فتأب ودم فالتوبة تجزيه ، وإن كفر بشهرين فهو
 أحب إلينا .

وسئل أبو سعيد رحمه الله عن من لزمه لأحد من الناس حق وهو ينوى قضاءه والإخلاص
 منه حتى نسيه وصار يجد من لا يقدر على الوصية به أو لا يجد من يوصي إليه به .
 قال إن كان مخلصاً لله في عبادته وطاعته ولم يكن عليه من الذنب إلا هذا فخرج
 له السلامة على ما قيل في أمر الناس لمثل هذا أنه معفو له عنه . وقال معي إنه قيل :

ولو كان أحد مصرًا على هذا الذنب ، وعلى هذا الحق أنه لا يؤديه فضى على ذلك ثم نسيه وكان ثابتًا في الجملة ودائنًا لله بأداء لوازمه إلا أنه قد أصر عليه فقول ، إنه لا تنفعه التوبة في الجملة في مثل هذا لأنه عزم على الإصرار فكأنه يشبه معنى الدينونة بالضلal إذ تاب التائب الدائن بالجملة وهو يدين بشيء من الضلال لم تكن له توبة من المعاصي لأنه يدين بها ويتقرب بها إلى الله فلا يرى التوبة له منها ، وإنما التوبة في مخالفتها حتى يتوب من ذلك بعينه ويرجع عن اعتقاد تصويب الباطل .

وقال إن المصر لا يشبه الدائن لأن المصر أصر على ما يعلم أنه باطل ، فلو ذكر ذنبه ذلك في نسيانه هذا له لكان ممن يدين بالتوبة منه فلما نسيه تاب في الجملة فكان ذلك مجزيًا له حتى يذكره ، فيصر عليه ، أو يتوب منه بعينه ، وهذا أقرب عندى إلى الصواب ، إن شاء الله ، لأن الله لا يكلف نفسًا إلا وسعها ، ولا يقدر الناس أن يذكر ، كما لا يقدر الأهل أن يبصر .

وفي الأثر : أن كل مقر مصر كافر ، المهني ، والله أعلم ، أن كل مقر بدين الإسلام والجملة التي كان يدعو إليها رسول الله ﷺ الناس ويسلمون به ، مصر ، يعنى مصرًا على الشيء من الذنوب ، فهو كافر ، كفر نعمة لا كفر شرك ، ومن أصر على حبة واحدة مما ظلم وجبت له النار . والمقام على الكبائر والإصرار على الصفات تصير الأهل هباءً ويفض الله على أهلها ، والسيئات هي كل ما عصى الله به من صغير أو كبير .

ومن تواني في السوبة حتى نسي ذنبه ، وكان يلزمه في ذلك الذنب حتى لله
يجب عليه قضاؤه أو حق للعباد ثم تاب واستغفر الله في الجملة فذلك خير معذور .
ومن وعد معروفاً ثم أخلف وهو يجهده فهو منافق ، ومن لم يقب من الذنوب
فقد أصر .

ومن شهد بزور ونزع بشهادته مال فلا توبة له حتى يغم ذلك المال أو مثله
لأهله ، ومن كذب في حديث فهو منافق ، وعليه منه التوبة .

ومن حلف على مال وهو يعلم أنه كاذب أو يخاف على شيء حتى يفاله فلا
توبة له حتى يرد المال أو مثله لأهله ، ومن ائتمن بأمانة ففاتها فهو منافق حتى يرد
الأمانة إلى أهلها .

ومن أصر على ذنب وهو يذكره لم يقبل الله منه صوماً ولا صلاة ولا حجاباً .
والمصر على المحقرة أعظم ذنباً من التائب من الكبائر .

ومن لم يقب من الذنوب فقد أصر ، والمصريون هم أهل النار ، والتائبون
هم أهل الجنة ، وإذا عذب الله قوماً على شيء عذب من هو أعظم جرماً منه ، وإن
لم يأت فيه بوعيد .

وقيل من عمل شيئاً من الكبائر ولم يعلم أن ذلك حرام ومات عليه عذبه الله
به ولا عذر له وهو هالك .

وعن أبي معاوية رحمه الله في رجل على دين عيسى عليه السلام ، فمدا رجلاً

إلى دينه ولم يكن المستجيب على دين ولم تبلغها دعوة النبي ﷺ ، فقول ، إن الداعي مسلم والمستجيب كافر . وقال أبو عبيدة: الداعي مسلم والمستجيب مسلم .
وسأل أبو زياد أبا عبد الله عن الوسوسة التي تعارض المسلم من المعاصي التي لا يرضى بها ولا يفعلها .

قال : قال بعض الصحابة يا رسول الله ، إن الشيطان لعنه الله قد يوسوس لنا بشيء حتى يبلغ بنا الكفر في ذات الله ، فقال النبي ﷺ ذلك محض الإيمان^(١) ، وقيل من أعجبه ما مدح به فهو آثم .

وقيل : قائل المدح كما دح نفسه . ومن تكلم بكلمة وقيلت منه وفرح بذلك فهو منافق ، وإن فرح بقبول الحق فلا بأس عليه .

فصل

قال محمد بن روح رحمه الله: في الإسلام فضائل لا يكون التارك لها هالكا إلا من يخطئ من فعلها أو يستخف بفعلها وثوابها ، كما أن في الذنوب صفائر لا يكون الراكب لها هالكا إلا بالإصرار عليها .

ومن أحب أن تشيع الفاحشة في المؤمنين فهو منافق حتى يتوب ، ومن عرف بالكذب وخلف الوعد بغير عذر سقطت ولايته إلا أن يتوب من ذلك وما كرهه المسلمون فليس لأحد أن يقول إنه حلال .

(١) رواه مسلم عن أبي هريرة ولفظه جاء ناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم نسألوه إننا نحدو في أقتسامنا يتعاطم أحدنا أن يتكلم به قال وقد وجدتموه قالوا نعم قال ذلك صريح الإيمان ورواه أحمد . م

وقيل الضحك في الذنب أشر من الذنب ، والنهون بالذنب والاغترار به والإصرار عليه أشد على المذنب منه .

وقال محبوب بن الرحيل ، رحمه الله ، ومن لم يقبل ديناً عن نبي من الأنبياء ولم يأت من أخبار الأنبياء وأنبيائها فلم يعبد غير الله ولم يكذب داعياً دعا إلى عبادة الله وخلع ماسواه من الآلهة ، وأقر أن من عبد غير الله أنه معاقب ، وأنه من عبد الله فهو مثاب ، ومن لم يحرم حلالاً ولم يحل حراماً ولم يدين بغير حجة ولا رهان فإنه غير هالك أبداً ما لم ينقض شيئاً مما وصفنا ، ولم يسمع بأحد كان على هذه المنزلة ، ولم ير هو أن من لم يقبل عن الأنبياء ديناً ، ولم يأت أحد بأخبارها وأنبيائها ، فعبد مع الله غيره أو كذب داعياً دعا إلى عبادة الله أو حرّم حلالاً أو أحل حراماً أو دان بدين بغير حجة أنه هالك مقطوع العذر مع أنه لم يسمع بأحد ولم يأت أخبار الرسل وأنباؤها .

فصل

وقال أبو سعيد رحمه الله : لو صلى مصل شيئاً من الفرائض على غير توبة منه من معصيته التي قد واقعها أن الصلاة منه على حال الإقامة على المعصية لم يدفع بها ولا يثاب عليها ، تاب إلى الله أو لم يقب ، وإيمانه من عمل الطاعة ما عمله في حال التوبة والإقلاع ، وقول ، إن عمله بالطاعة من صلاة أو غيرها أنه تقبله وتجزى عنه ولا يثاب عليه ، وقول إن تاب رد الله عليه صالح عمله . وهذا القول يوجد عن ثأني عبد الله رحمه الله .

وروى عن النبي ﷺ أنه قال : قال الله تعالى إذا همّ عبدى بحسنة فإن

عملها كتبها له عشرًا إلى سبعمائة ، وعند الله أضعاف كثيرة ، وإن لم يعملها كتبها واحدة . وإذا هم عبدى بالسينة فإن عملها كتبها له واحدة ، وإن لم يعملها لم أكتبها .

وقيل إن الأضعاف الكثيرة ألف ألف . ومن نوى أن يعمل كبيرة ثم تاب ولم يقب عن تلك النية ولم يعملها فهو هالك ، والإيمان قول وعمل ونية ، والكفر قول وعمل ونية ، والإيمان هو التصديق ، والكفر هو التكذيب ، وفي بعض القول أن العزم على الطاعة طاعة ، والعزم على المعصية ليس معصية حتى يعملها ، وقيل ، يحوز أن يقال إن الله حال بين المؤمنين وبين الكفر لأنه أمرهم بالإيمان ونهاهم عن الكفر .

فصل

قيل إن رجلاً مضى على متطلب وكان ذا فهم وهو يصف للناس الأدوية ، فقال له : ما دواء الذنوب ؟ فأطرق للتطلب ساعة ، ثم قال : خذ عروق الفقر وورق الصبر وأهلينج التواضع وإبلينج الخشوع وضعه في هاون التوبة ثم اسحقه برشيع التقوى ثم ضعه في طنجير العمل وصب عليه ماء الحياء ، وأوقد عليه نار المحبة وحرره بيسطام العظمة ، حتى يرغى نزيد الحكمة وضعه في منخل الفكر وصبه في جام الرضى وروحه بمراوح الحمد ثم انقله إلى قدح المناجاة ، وامزجه بماء التوكل وحرره بمعلق الاستغفار وتمضمض بماء الورع ولا تمتد إلى المعصية أبداً والله الموفق .

فصل

لفظ توبة : بسم الله الرحمن الرحيم ، أنا أستغفر الله تعالى ، وتائب إليه توبة
 نصوحا من جميع ذنوبي كلها ، قليلها وكثيرها ، صغيرها وكبيرها ، ظاهرها وباطنها ،
 سرها وجهرها ، ما علمت منها وما لم أعلم منها ، منذ يوم باغت الحلم إلى ساعتي
 هذه ومن جميع ما عملته جوارحي ، وتكلمته بلساني ، واعتقدته بقلبي ، وأبطشت
 به يدي ، أو سعت إليه قدماي ، أو نظرت عيني ، أو سمعته أذني ، أو رضيت
 به ، أو ساعدت فيه ، كان ذلك مني على العمد أو الخطأ أو النسيان أو الاستحلال
 أو التحريم أو التدين والتأويل ، صغير ذلك وكبيره ، علانية ذلك وسريته ،
 ودائن الله تعالى بأداء جميع ما لزمني لله تعالى ولعباده المخلوقين من الفرائض والحقوق
 ومعتقد أني ، لا أرجع إلى ذنب أبداً ، وإن علمت بذنب بعد هذه التوبة فهو
 داخل فيها ، والله تعالى شاهد على بها وكفى به شهيداً ، وأن دين محمد ﷺ ودين
 المسلمين فهو ديني ، عليه أحيا وعليه أموت ، وعليه أبعث إن شاء الله ، وأتولى
 من تولاه الله ورسوله والمؤمنون ، ودائن لله بالسؤال عن جميع ما يلزمني السؤال
 عنه في ديني .

توبة أخرى : لا إله إلا الله ، سبحان الله إني كنت من الظالمين ، وإني
 ظلمت نفسي ، وعملت سوءاً فإن لم يغفر لي ربي ويرحمني لا أكون من الخاسرين ،
 لا إله إلا الله ، سبحان الله ، تبت إلى الله ، أنا أستغفر الله من كل ما كان سيئة
 عند الله مكروها ، أنا أستغفر الله وتائب إليه ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم
 وصلى الله على رسوله محمد النبي وآله وسلم تسليماً كثيراً .



القول الحادى والعشرون

فى تهذيب النفس وتقويمها على محجة الدين

قال الله تعالى : « الَّذِينَ نَتَقُوا نُفُوسَهُمُ لِلَّائِكَةِ طَائِفِينَ يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ » . وقال تعالى : « سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ » . وقال تعالى : « وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ » . فلما كانت الجنة طيبة فلا يسكنها إلا الطيب ، والذنوب خبائث ، فلا يجتمع الخبيث والطيب ، كما قال الله تعالى : « لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ » .

فإذا تخلص العبد من نبائمه وأشهد بما عجز عن التخلص منه بوجه عدم من المال أو تعذر من قبض ما عليه ، وقاب من ذنوبه .

فينبغي له أن يحتز من ثلاثة أوصاف ، من الكبير ، وحب المدح ، والعز ، والغنى ، ومن مثل الخداع والحيلة والحسد وسوء الظن ، ومن حب الأكل والنكاح ، لأن هذه الأوصاف مقاربة لأوصاف الجبارة والملك والفراغة . والشياطين والبهايم .

والعبد مطالب بأوصاف العبودية كالخوف والتواضع والنلة بمعنى ما قلناه ، فإذا اتصف العبد بأوصاف العبودية وسلم من أوصاف الفراغة والشياطين والبهايم وتخلص من معابهم صار إلى مقامات القرب من الله تعالى ، لأن العبد لا يكون مخلصا حتى يكون لا شريك لله فيه كما قال الله تعالى : « قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ

الله مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ . وَقَالَ : وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا « إلى آخر وصفهم ، وهم أهل العلم والحكم علمهم ما فيه رضاه واختارهم لنفسه .

فالؤمن لا يتصف بمكان صفة الفراعنة والجبابرة المتكبرين ، والفراعنة والجبابرة المتكبرون لا يتصفون بصفة العبودية بالذلة ، والتواضع والخشوع وامتنال الأمر للعولى الرؤوف الرحيم ، وبأخلاق الشياطين ، وأخلاق المؤمنين ، الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم والصابرين على ما أصابهم ، وطبائع البهائم أوصاف الروحانيين .

والطريق لهذا ، أن يملك العبد نفسه ، لأنه إذا لم يملكها ملكته ، ومن أراد أن يقوى عليها أنصفها بقطع أسباب هواها وحبس مواد شهواتها ، وإلا قويت عليه وصرعته ، فأول ملكتها أن يحاسها عند كل ساعة ، ويراقب مطلوبها في كل وقت ، ويقف عند كل همة من خطراتها ، فإن كانت الهمة في طاعة الله تعالى بادر في إمضائها قبل الفوت وسابق إليها قبل الموت ، وإن كانت الهمة لغير الله تعالى أدبر بها وأعرض عنها ، فإن البركة في العمر القصير أن يدرك به من الفوز ما فات أهل العمر الطويل بنفقاتهم ، فيرفع له من العمل الصالح في سنة ما لا يرفع لغيره في عشرين سنة ، فخطرة من ذكر الله تعالى بتسبيح أو تهليل أو تحميد أو تمجيد أو ثناء أو تفكير أفضل من أمثال الجبال من أعمال الغافلين ، وقال بعض العلماء : كل ليلة للعارف بمنزلة ليلة القدر .

ويروى عن علي بن أبي طالب أنه قال ، كل يوم لا نعصى الله فيه فهو لنا عيد . وكان الحسن إذا تلا هذه الآية « كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا أَسْلَفْتُمْ

فِي الْأَيَّامِ الْخَالِيَةِ . يقول : إخواني ، أيامكم هذه اقطعوها بالجد والاجتهاد ، ولا تضيعوا أوقاتكم باللهو والاشتغال ، فتكونوا كالبطالون : « يَا حَسْرَتْنَا عَلَى مَا مَرَّطْنَا فِيهَا » الآية . يعنى الأيام الخالية ، وكما قالت النفس الأمارة بالسوء « يَا حَسْرَتْنَا عَلَى مَا مَرَّطْتُ فِي جَنبِ اللَّهِ » في أيام الدنيا التي ضيَّعت العمر فيها ، نفلت من الثواب والجزاء غدا .

فن قصر عن هذه المحاسبة ، ولم تكن له في ذلك مراقبة ، فاته مقام الفائزين ، وصار من النادمين ، فن نالته نعمة فعليه أن يشكرها ، وإن أصابته بآية فعليه أن يستغفر ، وإن وجد حاله بصفة المؤمنين استبشر ، وإن وجد في نفسه صفة من أوصاف المنافقين أو الجاهلين تاب واستغفر ، وتذكر وحزن على ذلك واعتذر . وقال لنفسه : كيف فعلت ولم فعلت ؟ وما تركت من سكوتك وصمتك ، لم تركته ولم فعلته ؟ فينتقد الزيادة والنقصان ، وليكن مخلصاً في حركاته وسكونه ، ويجعل ذلك كله لوجه الله تعالى ، ويجهد في الاستغفار بعد حسن التوبة والاعتذار . والغافلون في الدنيا هم الخاسرون في الآخرة .

وقال الحسن : بين العبد وبين الله تعالى حد محدود من الذنوب إذا بلغه العبد طبع على قلبه فلم يوفق لخير أبداً ، فبادر أيها المجاوز للحدود بالتوبة والرجوع قبل أن تبلغ الحد فتلقى عناء وجهداً .

وقيل : من كان مقامه للمراقبة كان حاله المحاسبة ، وهو أن يعلم يقيناً أنه لا يخلو من الله في كل وقت ، وأن يعلم أن الله افترض عليه فرضاً أمره بفعله أو أمره بتركه أو نذبه إليه أو أباحه له لصلاح قلبه وجسمه ، فليأخذ العبد

من نفسه لنفسه ، ومن يومه لعدده ، ومن دنياه لآخرته ، لأن العبد لا يخلو في كل وقت وإن قل من نعمة أو بلية ، فعليه الشكر عند النعمة ، والصبر عند البلية ، فيكون ساعة ينجى فيها ربه ، وساعة يحاسب فيها نفسه ، وساعة يفكر في صنع الله تعالى إليه ، وساعة يخلو فيها للطعم والمشرب ، فإن هذه الساعة عون على كل تلك الساعات ، فالعاقل يكون مقبلاً على شأنه ، حافظاً للسانه ، عارفاً بزمانه . وأما من آثر الشهوات واتبع ما تهواه نفسه من خسيس العاجلة على قرب الله تعالى وما أعدّه من حسن الآجلة ، فتحطفه الشياطين قتهوى به الأهواء في مكان سحيق ، ويخرج من مقعد صدق عند مليك مقتدر ، إلى حضرة شيطان رجيم لعين ومردة الشياطين في أسفل السافلين . فعوذ بالله ، ثم نموذ بالله من ذلك ، إنه القادر على هدايقنا ونجاتنا ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

كم بين هذا الغبن والفرق بين هاتين المنزلتين ؟ فالموت خير لمن يوءه أشر من أمسه وغده أشر من يومه ، لأن العمر يقوت جزءاً بجزءاً بحكمة الله تعالى على تمهل واستدراج ، وقتاً بعد وقت ، ويوماً بعد يوم ، كالذي يصعد مرقاة مرقاة ، إلى أن ينتهي إلى حده ، فتفنى الألام بالفوت ، وتنقضى الأوقات إلى الموت ، وفي كل ذلك يسبل عليه المولى بالستر فيغترّ ، ويسبغ عليه النعم فيففل ، ويدم له العافية فلا يظن ، ويبسط له الأمل فيزداد سوءاً في العمل ، ويقبض عليه الأجل فيزوله منه الوجل ، وينشر له الرجاء ويقبض ويطوى عنه الخوف حتى يفجأه الموت ، في حال ذرته ، كما قال الله تعالى : « وَمَكْرَمُوا مَكْرَمًا وَمَكْرَمًا مَكْرَمًا وَمَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ » . وقال تعالى : « فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِم أَبْوَابَ

كُلُّ شَيْءٍ» ، أَي لما تركوا ما وعظوا به وخوفوا منه أسبغ عليهم النعمة وأنسام الشكر ، وترادفت منهم الذنوب وأنسام الاستغفار ، قال : « حَقَّ إِذَا قَرِحُوا بِمَا أَوْتُوا » أَي سكنوا إلى ذلك واطمأنوا إليه ولم يريدوا التحول عنه « أَخَذْنَا مِنْ بَقْعَةٍ » أَي فجأة في حين أُنهم ، « فَإِذَا هُمْ مُبْلِسُونَ » متحيرون آيسون من كل حير ، فإذا كانت ساعة العبد شرًا مما قبلها ويومه شرًا مما قبله ، ولم يقب ولم يرجع كانت أوقاته كلها وأيامه كيوم واحد في البشر ، وقوت هممه كله كقوت وقت واحد .

وكان الحسن يقول : ما لعمل المؤمن انتهاء دون الموت ، المؤمن المقيم للمداوم على أمر الله تعالى الخائف من عذابه . والإيمان شدة في لين ، وعزم في يقين ، واجتهاد في صبر ، وعلم في زهد . فأفضل شيء للعبد معرفته لنفسه ووقوفه على حده . وإحكامه لحالته التي يقيم فيها ، وابتدأه بالعمل بما افترض الله عليه بعد اجتنابه ما نهى عنه بعلم يديره في جميع ذلك ، وورع يحجزه عن اللهو في ذلك ، ولا يشتغل بطلب فضل حتى يفرغ من فرض ، لأن الفضل لا يحصل إلا بعد تأدية الفرض ، كما لا يصح الربح لتاجر إلا بعد حصول رأس المال .

فصل

وقال بعض العلماء : الناس محجوبون بثلاثة ، حب الدراهم ، وطلب الرياسة ، وطاعة النساء .

وقال بعض العارفين : الذي قطع العبادة عن الله تعالى قلة الصدق في الإرادة وجهل بالطريق ونطق علماء السوء بالهوى .

وقال بعضهم: لا بد لطالب الآخرة من سبعة أشياء: الصدق في الإرادة، وعلامته، إعداد العدة . والتسبب إلى الطاعات ، وعلامته هجر قرناء السوء ، والمعرفة بالحال ، وعلامته استكشاف آفات النفوس ، ومجالسة عالم بالله . وعلامة ذلك: إشارة إلى ماسواه ، وتوبة فصوص ، وبذلك يجد حلاوة الطاعة ويثبت على المداومة ، وعلامة ذلك قطع أسباب الهوى والزهد فما كانت النفس راغبة فيه ، وقوت حلال يقوم به بنية الإنسان لأنه لا بد منه . وعلامته حلول العلم فيه بسبب مباح موافق لحكم الشرع . وقرين صالح يؤازره على حاله ، وعلامة القرين الصالح أن يكون معاونا على البر والتقود . عياً عن الإثم والعدوان .

فهذه الخصال السبع لا بد للمريد منها ويستعان عليها بأربع ، الجوع ، والسهر ، والصمت ، والخلوة . فهذه الأربع سجن النفس وقيدها ، فأما الجوع فإنه ينقص دم القلب فيبيض وينور ويذيب شحم الفؤاد ، وفي دوباته رقيه ، ورقبه مفتاح كل خير ، لأن القسوة مفتاح كل شر ، وإذا نقص دم القلب ضاق مسلك العدو ، ولعن الله فيه ، لأن دم القلب إذا رق القلب ضعف سلطان العدو فيه . وإذا قوى الدم فيه قوى سلطان العدو فيه .

ويروى في الحديث: إن الشيطان يجري من بني آدم مجرى الدم في العروق .، فيتنبهى أن يضييق عليه مجاريه بالجوع والعطش .

وقد عبر علماء الكوفة عن الدم بالنفس ، فقالوا : إذا مات في الماء من الهوام . ما ليس له نفس سائلة لم ينجس .

وفي خبر عن عيسى عليه السلام ، يا معشر الحوارين جوعوا بطونكم .

هو عطشوا أ كبادكم ، وأعروا أجسادكم ، لعل قلوبكم ترى الله عز وجل بحقيقة الزهد .
هو صفاء القلب ، فالجوع مفتاح الزهد ، وباب الآخرة . وفيه ذل النفس واستكانتها
وضعتها وانكسارها ، وفي ذلك حياة القلب وصلاحه .

وأقل ما في الجوع لإثارة الصمت ، وفي الصمت سلامة ، وهي غاية
المقلاء .

وقيل اجتمع الخير كله في أربع خصال : الجوع ، والصمت ، والعزلة ، وسهر
الليل . وهن صار الأبدال أبدا ، وقيل ما تحول الصديقون صديقين إلا بالجوع
والسهر ، لأن الجوع يذل النفس ، والسهر يثير القلب ويجلوه ، وفي إجلالته صفاء
اليقين ، فتدخل الاستنارة والجلال على البياض والرقعة ، فيصير القلب كأنه كوكب
درى في مرآة مجلوة ، فيشهد الغيب بالغيب ، فيزهد في الفاني لما عين من الباقي ،
وتقل رغبته في عاجل الدنيا لما ينظر من بقاء الآخرة ، ويرغب في الطاعة بمشاهدة
رفيع الدرجات ، فيصير مؤمناً حقا .

وقد وصف النبي ﷺ قلوب المؤمنين أنها أربعة ، منها قلب أجرد ، فيه
سراج يزهر ، وأما الصمت فإنه يجلب التقوى ويوفق فيه به للقول السديد والعلم
الرشيد .

وقال سقبة بن عامر لرسول الله ﷺ : فيم النجاة ؟ قال أمسك عليك لسانك ،
وليسعك بيتك ، وابتك على خطيئتك^(١) ومن سره أن يسلم فليزلم الصمت .

(١) رواه الترمذى .

وأوصى رسول الله ﷺ معاذ بن جبل بالصلاة والصوم وغير ذلك ، ثم قال :
 ألا أدلك على ما هو أملك بك من ذلك كله ، وأوماً بيده إلى لسانه . فقال :
 يا رسول الله إنا لما لمؤاخذون بما تكلّم به ألسنتنا؟ فقال تكلّمتك أمك يا معاذ ، وهل
 يكب الناس على مناخرهم في جهنم إلا حصائد ألسنتهم ، إنك ما سكنت فانت سالم ،
 وإن تكلّمت فإنما هو لك أو عليك^(١) .

وفي الحديث : لا يصلح العبد حتى يستقيم قلبه ، ولا يستقيم قلبه حتى يستقيم
 لسانه ، وأقل الورع في اللسان ، ولا استقام لسان عبد إلا صلح سائر عمله ،
 ولا اختلف لسانه إلا عرف الفساد في سائر عمله .

فمن لم يكن صمته تفكراً فهو سهو ، ومن لم يكن كلامه ذكراً فهو لغو ، ومن
 لم يكن نظره عبراً فهو لهو ، وأما الخلوة فإنها تفرغ القلب من الخلق وجمع الهم
 بأداء الوازم وتقل الأنكار في عاجل حظوظ النفس وهي من أكبر العوائق .

وقال سهل : مخالطة الولي للناس ذل وتفرد عز ، وقلما يكون ولي الله إلا
 منفرداً .

(١) رواه الترمذى ووافقه عن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال قلت يا رسول الله أخبرنى
 بعمل يدخلنى الجنة ويباعدنى عن النار قال لقد سألت عن عظيم وإنه ليسير على من يسره الله تعالى
 عليه عبادة الله لا تشرك به شيئاً وتقيم الصلاة وتؤتى الزكاة وبصوم رمضان ونجح البيت ثم قال ألا أدلك
 على أبواب الخير الصوم جنة والصدقة تطفى المحطبة كما يطفي الماء النار وصلاة الرجل في جوف الليل
 ثم نلا سجاى جنوهم عن المضاح حتى بلغ يعلمون ثم قال ألا أخبرك برأس الأمر وعموده وذروة سنامه
 قلت بلى يا رسول الله قال رأس الأمر الإسلام وعموده الصلاة وذروة سنامه الجهاد ثم قال ألا
 أخبرك بملاك ذلك كله قلت بلى يا رسول الله فاخذ بلسانه ومالك عليك هذا قلت يابى الله وأنا
 لمؤاخذون بما تكلّم به قال تكلّمتك أمك يا معاذ وهل يكب الناس في النار على وجوههم أو قال على
 مناخرهم إلا حصائد ألسنتهم رواه الترمذى وقال حديث حسن صحيح ٢٠

وقيل إن الوحدة وجود الطريق ، وقوة العزم دليل الاستقامة .

وقيل إن رسول الله ﷺ وأصحابه كانوا يجوعون من غير عوز مختارين ، لذلك ، فينبغي للمؤمن أن يكون جوعه أكثر من شبعه . لما روى أن النبي ﷺ أنه قال أكثركم شبعاً في الدنيا أطولكم جوعاً في الآخرة^(١) .

وقال الحسن ، والله لقد أدركت أقواماً ما كانوا يشبعون ، ما يأكل أحدهم حتى إذا كانت نفسه تميل إلى الراحة أمسك ذاتياً ناحلاً حتى يستقيم له ، لأنه قيل : إن الله يحب قلة الأكل وقلة النوم وقلة الكلام ، ويبغض ضد ذلك . وأما كثرة النوم ففيه طول الغفلة وبله العقل ونقصان الفطنة وسهو القلب ، وفي هذه الأشياء القوت ، وفي القوت الحسرة بعد الموت .

وروى أن النبي ﷺ قال إن أم سليمان بن داود عليهما السلام قالت لابنها : لا تكثر النوم بالليل فإنه يحمل العبد فقيراً يوم القيامة^(٢) .

وفي كثرة الكلام قلة الورع وزوال التقوى وطول الحساب وكثرة الطالبين . وتعلق المطلوبين وكثرة الأشهاد من الملائكة الكاتبين .

وفي كثرة الكلام الكذب والغيبة والنميمة والبهتان وشهادة الزور وقذف المؤمنين والافتراء على الله تعالى رب العالمين .

(١) رواه الترمذي وابن ماجه والحاكم ولكن قال في القيامة بدل الآخرة رواه سليمان وفي الطبراني عن ابن عباس : إن أهل الشيع في الدنيا هم أهل الجوع غداً في الآخرة . م .

(٢) رواه ابن ماجه . م

فصل

وقيل إن أوقات العبد منذ مبتدأ لإنشائه وتربيته ومدة حياته مكررة عليه في البرزخ ومردودة إليه يوم القيامة ومعادة عليه إما في الجنة أو في النار فيجازى بأعماله فيها . قال الله تعالى : « مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ » . وقال : « هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ » . وقال : « أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ » . فمن كان محسنا في الدنيا يعمل الصالحات كانت له الحسنى في الممات وهى الجنة .

ومن كان مسيئاً في الدنيا فله النار في الآخرة كما قال الله تعالى : « مِمَّنْ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوءَى » . إن كذبوا وقد خوف الله المؤمنين من النار وأمرهم باتقائها فقال : « وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ » . وقال : « لَهُمْ مِنْ مَوْقِعٍ ظُلَلٍ مِنَ النَّارِ وَمِنْ تَحْتِهِمْ ظُلَلٌ ذَلِكَ يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهِ عِبَادَهُ عِبَادِهِ فَاتَّقُونِ » .

ويقال إن العبد يستحق النار بأول معصية عصى الله بها بعد معرفته إياه . وكان عبد الواحد بن زيد يقول : ما صح خوف الخائف قط من ظن أنه لا يدخل النار ، وما صدق خوف من ظن أنه يدخل النار فظن أنه منها ، معناه حقيقة الخوف خشية دخول النار ثم الخلود فيها ، ثم يعلم العبد يقيناً أن لكل دل صالح نعماً في الجنة وروحاً في البرزخ ، وأن لكل همل حسن ومعرفة خالصة مقاماً من الجنة بد قسم جزاء لعامله ، وأن لكل همل سيء وجهل قبيح عذاباً في الآخرة

وكرهًا في البرزخ ومقامًا في النار ، قد قسم جزاء لعامله في الدنيا ، ثم أخفى ذلك الجزء من الخير والشر ، وأظهر أعمالها للحكمة ، وأبان لها طريقتين يفضيان إلى دارين ، حكمة من الله تعالى ، ثم قدم الأمر والنهي وأخر المثوبات من التوعيف لإحكامًا منه للأفعال واستسعاء للعبيد في الأهمال ابتلاء منه لتجزي كل نفس بما تسعى ، فإنه لا يسأل عما يفعل وهم يسألون . فله الحجة البالغة والقدرة النافذة في كل شيء ليس كمثله شيء .

وقيل : أظهر الله الخلق في العدم فأوجد لهم إياهم اقتدارًا منه ، ثم أظهر لهم أهمالهم اختبارًا منه وابتلاء ، فاختار كل عبد منهم عملاً بعينه ، ثم طوى الأهمال فطواهم في الغيب ، فلما أظهرهم الآن في الوجود وحجبهم بالعقول ، أجرى على كل عبد منهم اختياره لنفسه فبذلك وقعت الحجة عليهم إذا كشف لهم غداً ما حجبته عنهم اليوم .

فصل

روى عن كعب الأحبار ، أنه قال لعمر بن الخطاب رضى الله عنه : لو لقيت الله تعالى بعمل سبعين نبيًا لخشيت أنك لا تنجو من هول يوم القيامة . ولو أن عبداً كان يجر على وجهه من أول الدنيا إلى قيام الساعة في طاعة الله تعالى وعبادته لاحتقر يوم القيامة لما يرى من الزلازل والأهوال .

وفي الحديث : معالجة ملك الموت أشد من ألف ضربة بالسيف وإن ألم شعرة من الميت لو وضع على جميع الخلائق لما تواروا ، وإن بين الموت ودخول الجنة مائة

ألف هول ، كل هول منها يزيد على ألم الموت مائة ألف ضعف ، لا ينجو العبد من كل هول منها إلا برحمة الله ، فيحتاج العبد إلى مائة ألف رحمة تنجيه من تلك الأهوال ، يكون ذلك العدد من الرحمة مقسومة على مائة ألف حسنة أعظمها من حسنات الدنيا التي أحسن بها إليه تكون مكاناً لظهور الرحمة الواحدة التي سبقت له بها النجاة ، ثم قسّمت في طرقات الأهمال لأن للصالحات ظروف الجزاء والحسنات أماكن الثواب ، فيعطى ذلك ها هنا اليوم ، وهو العطاء الأول بحسن توفيقه ولطف عنايته ، ويعطى الجزاء هناك غداً بفضل رحمته وتتمام نعمته .

وقال الله تعالى : « هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانُ إِلَّا الْإِحْسَانُ » ، أى جزاء من أنعم الله عليه بالإسلام دخول الجنة ، والجنة جزاء الصالحات ، ومن حرم التوحيد في الدنيا حرم الجنة في الآخرة ، ومن منع الإسلام اليوم لم يغفر له ، كما قال تعالى : « إِنْ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ » . وقال : « وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ » . وقال : « إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارًا فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ » . وفسروا قوله تعالى : « هُوَ أَهْلُ النَّفْقَى وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ » ، أى هو أهل أن يعطى التقوى ، ومن أعطاه التقوى هو أهل أن يعطيه المغفرة ، كما قال الله تعالى : « وَالْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا » . وقيل : سئل رسول الله ﷺ عن الإحسان فقال : « هو أن تعبد الله تعالى كأنك تراه ، فإن لم تكن تراه فإنه يراك »^(١) ، فهذا أول المراقبة .

(١) من حديث طويل رواه مسلم - م

فصل

قيل: إن العبد تنشر له سفينه في الآخرة شهورا، وتبسط شهوره أياما، وتفرش أيامه ساعات، وتكشف ساعاته أفضاسا، ثم يسأل عن كل شيء، وينشر له بكل فلة فعلها وإن صغرت ثلاثة دواوين، الديوان الأول لم فعلت، وهذا مكان الابتلاء بالكلام، فإن سلم له نشر له الديوان الثاني، وهو: كيف فعلت، وهذا موضع المطالبة بصحة العمل، فإن صح له هذا نشر له الديوان الثالث. وهو، لمن فعلت، وهو مكان المطالبة بالإخلاص، فإن اعتل بكيف أو بلم أو لمن خيف عليه إلا أن يتعطف الله عليه بحيث لا يحسب فيسقتنقه.

وقد قال الله تعالى وإن كان مثقال حبة من خردل أتينا بها» أي أحضرناها. وقال «فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ». وقيل كان رسول الله ﷺ إذا سئل عن شيء لم يوح إليه فيقول: ما عندي فيه إلا هذه الآية الجامعة الفائدة. «فمن^(١) يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره».

وقيل من حسب أنه يدخل الجنة بعمل فهو - - -، ومن حسب أنه يدخلها بلا عمل فهو متمن، المعنى أنه ينبغي أن يعمل ما عليه ولا ينظر إليه يتوكل في

(١) رواه البخاري في حديث طويل ذكر فيه الخيل؛ وقال في آخره: وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحر فقال: ما أنزل الله على فيها إلا هذه الآية الجامعة الدالة، بالغاء وتشديد العجمة، سماها حامة لشمولها لجميع الأنوع من طاعة ومعصية، وسماها فاذة لانفرادها في معناها. قال ابن التين: والمراد أن الآية دل على أن من عمل في اقتناء الخير طاعة رأى ثواب ذلك، وإن عمل معصية رأى عقاب ذلك. م

فى ذلك على الله سبحانه وتعالى ويرجو قبوله بكرمه ويخاف رده بعدله ، وقد مدح الله تعالى أهل الأعمال الصالحات فقال « نِعَمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ الَّذِينَ صَبَرُوا وَكَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ » .

وقيل : كان الحسن يقول : يا ابن آدم ، إنما أنت فى أجل ، كلما مضى منه يوم وليلة قطعت مرحلة ، فإذا أفنيت المراحل بلغت المنزل إلى جنة أو إلى نار . وقال بعض الحكماء : مثل العبد فى همره مثل رجل فى سفينة تسير وهو قاعد ، كذلك العبد يدنو من الآخرة وهو غافل .

ويقال إن العبد تعرض عليه ساعاته فى اليوم والليلة فيراها خزائن موضوعة ، أربعة وعشرون خزانة ، فيرى فى كل خزانة نعيما ، ولذة وعطاء وجزاء بما أودع خزائنه من ساعاته فى الدنيا ، فكل ساعة فى الدنيا لم يذكر الله تعالى فيها فيراها فى الآخرة خزائن فارغة لا غطاء فيها ولا جزاء عليها فيسوؤه ذلك فيتحسر كيف فاتته إذ لم يدخر فيها شيئا فلو لم يتحسر العبد إلا على فوت الفضائل والمغدوب إليه من الخيرات لكان فى فوت المسابقة والمسارة حسرات ، فكيف بمن فاتته أوقاته بالسيئات وفرطت منه بالنحسات ، ولو لم يستغل العبد فى همره بالحلال والمباحات لكان ذلك نقصانا له من الدرجات ، فكيف يكون بمن شغل بالمحظورات ؟ فسبحان الله ما أعظم الخطر وأصعب الأمر .

وقال بعض العلماء : هب أن المسيء قد غفر له أليس قد فاتته ثواب المحسنين ؟

وكان ابن عباس يقول هذه الآية من أشد شىء على أهل التوحيد ، قوله تعالى ،

«وَأَنْتِقُوا يَمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ» . لأنه لا يتمنى التأخير في الدنيا ولا الرجوع إليها من له عند الله خير في الآخرة وكذلك قوله تعالى : « أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ » إلى قوله « لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً مَا كُؤُنَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ » .

وقوله : حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ . فالحسرة قليلة حتى أعظم الندامة لقوت شيء لا يتدارك ، والتفريط العوانى والتضييع .

وفي الخبر ، لا يموت أحد إلا بحسرة وندامة ، إن كان مسيئاً ، كيف لم يحسن ، وإن كان محسناً ، كيف لم يزدد .

فصل

واعلم أن تدارك الأوقات خوف فوتها ليس هو من يتمنى مكاناً دون مكان ، ولا بانتظار وقت بعد وقت غير الوقت الذي هو فيه إلا ليتوقع حالاً سوى الحال الذي هو فيه ، إنما هو صيام يوم أو قيام ليلة أو ذكر ساعة أو جمع هم من شتات قلب ، أو قطع الأثر في خطوة .

ويكون ذلك غض طرفه ، وصم سمعه ، وكف يده ، وحبس قدمه ، وصمت عن كلمة دنية ، وترك لقمة من شبهة ونقصانا من قوت ، وزيادة جزع للقيت وأمر بكلمة رشيدة ونهى عن فعلة دنية ، وعقد نية حميدة ، وحل نية ذميمة ، وتجديد توبة ، وإهمال قلب في فكرة ، وإخراج سوء ظن ، واعتقاد حسن ظن ، ونفية

الاستقامة ، وصحة عزم في فضل ، وتسبب إلى ما يقوى العزم ، ومعاونة على برّ وتقوى ، هذا كله يكون في الوقت ، ويحدثه في الحال لا يسوف به الوقت ، ولا ينتظر منه ، ولا يتوقعه في وقت ثان ، ولا يؤثره إلى زمان دون زمان ، فهذا هو التدارك خوف الفوت .

وأما التسويف والتمنى والانتظار والتراخي فهو من جنود إبليس ، لعنه الله ، . والوقت إذا انقضى لم يوجد إلى يوم القضاء وإذا طويت ساعة لم تشر إلى يوم النشور . فإذا أيقن العبد علم أن عمره يوم وليلة ، وأن وقته كله ساعة وأن ساعته وقت ، وأن وقته حاله ، وأن حاله قلبه ، وأخذ من حاله لقلبه ما يقربه لقلبه بنهاية عمله ، فليأخذ من ساعته لوقته ، ومن يومه لساعته ، ومن شهره ليومه ، وكان شهره يومه ، وكان يومه ساعته ، وشغله وقته عن ساعته ، وحاله عن وقته ، وكان مراعيًا لوقته محافظًا على حاله ، قائمًا على قلبه ، جامعا لممه ، محصيًا لأنفاسه ، مراقبا لرقبيه لا يخلو عن ذكر ربه ، من اشتغال بأداء فريضة ، أو عمل في فضيلة أو ذكر لله تعالى ، من شكر لنعمة ، أو صبر على محنة ، أو رضى بقضية . وكان من الإيمان على مزيد ، ومن اليقين على تجديد ، فأنفاسه وطرفاته صالحات ، وتصريفه وآثاره حسنات ، واعتباره وأفكاره مشاهدات ، كما قال الله تعالى : **وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ وَالَّذِينَ هُمْ بِشَهَادَاتِهِمْ قَائِمُونَ** . وقال بعض العارفين : هم العبد أمانة لله عنده ، يسأله عنه عند موته ، فإن فرط فيه ضيع أمانة لله وترك عهده ، وإن راعى أوقاته أوفى بعهده ، فلم يخرج

منه ساعة إلا في طاعة الله تعالى ، فله من الله الوفاء ، كما قال الله تعالى « وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِنِّي أَخَافُ هُبُونٍ » في تضييع العهد وفي ترك الوفاء .

وقيل قال الحواريون : يا روح الله ، صف لنا أولياء الله الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون ، فقال : هم الذين بهم نطق بهم الكتاب وبه نطقوا وبهم علم الكتاب وبه هملوا وبهم قام الكتاب . وبه قاموا ، نظروا إلى باطن الدنيا حين نظر الناس إلى ظاهرها ، وعابنوا آجل الدنيا حين نظر الناس إلى عاجلها ، فأماتوا منهم ما خشوا أن يميتهم ، وتركوا منها ما علموا أن سيرتهم ، فصار دركهم منها فواتا ، وفرحهم بها حزنا ، ما عارضهم منها رفضوه ، وما أشرف عليهم بنير الحق وضعوه ، خلقت الدنيا عندهم فلم يجدوها ، وخربت فيما بينهم فلم يعمروها ، وماتت في صدورهم فلم يحيوها ، فهدموها وبنوا بها آخرتهم ، أحيوا ذكر الموت ، وأماتوا ذكر الحياة ، يحبون الله تعالى . وذكره ، يستضيئون بنوره ويضيئون به ، لهم خبر عجيب وعندهم الخير العجيب ، وهذه صفة الأبدال رضى الله عنهم ورضوا عنه .



القول الثانى والعشرون

فى خواطر النفس ووسواس الشيطان

ودلالة النفس على طريق الاستقامة

قال الله تعالى « وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا فَأَلْهَمُهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا » أى ألقى فيها وفذف فيها وقيل بين لها الخير والشر والطاعة والمعصية، وما تأتى وما تتقى، وقيل، هو التوفيق والخلدان، لأن الله خالق التقوى فى المؤمن والفجور فى الكافر، فسمعت أنفس زكاها الله تعالى وأصلحها، وطهرها من الذنوب ووقفها للطاعة، وخابت نفس وخمرت نفس أضلها الله وأهلكها.

وقال تعالى « وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعَلِمُ مَا يُوسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ »، أى لا يخفى علينا ما تنطوى به عليه سرائره، وتحتوى عليه ضمائره.

وقال الله تعالى « فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ » . وقال : « مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ الَّذِى يُوَسْوِسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ » .
وقال: « إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا إِنَّمَا يَدْعُو حِزْبَهُ لِيَكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ » .

وقال تعالى : « اسْتَعِذْ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنسَاهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ » .

وقال تعالى : « الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ » .

ويروى عن النبي ﷺ أنه قال: إن الشيطان يقعد لابن آدم على طريق الإسلام، فيقول له أَسلم وتترك دينك ودين آبائك، فعصاه فأسلم، ثم قعد له على طريق الهجرة، فقال له، أتهاجر وتذر أرضك وأهلك فعصاه فهاجر، فعد له على طريق الجهاد، فقال له، أجاهد، وهو جهد النفس والمال، فتقاتل فتقتل فتكح نساؤك وتسترق إماءك وتيتم أبنائك وتقسم أموالك وتسكن منازلك، فعصاه فجاهد.

وقيل إن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم في العروق^(١). والحديث المشهور: ما منكم من أحد إلا وله شيطان.

قالوا له وأنت يا رسول الله؟ قال ﷺ: وأنا إلا أن الله تعالى أعانني عليه فأسلم^(٢).

وقال ابن مسعود رحمه الله وقد روينا من طريق مسند أن في القلب لمعين، لمة من الملك: إيعاد بالخير وتصديق بالحق. ولمة من العدو إيعاد بالشر وتكذيب بالحق ونهى عن الخير^(٣).

وروينا عن الحسن أنه قال: إنهما هان يجولان في القلب، هم من الله تعالى، وهم من العدو، فرحم الله عبدا وفق عنده، فما كان منه لله تعالى أمضاه، وما كان من عدوه جاهده.

(١) رواه أحمد والبيهقي وأبو داود عن أنس، ورواه البيهقي وأبو داود وابن ماجه عن صفية م.
(٢) رواه أحمد م.

(٣) رواه الترمذي، ولفظه: إن للشيطان لمة بابن آدم ولذلك لمة إلى آخره عن ابن مسعود ورواه النسائي وابن حبان أيضاً م.

وقال مجاهد في قوله تعالى مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ ، قال هو منبسط على قلب الإنسان ، فإذا ذكر الله تعالى خفس وانقبض ، فإذا غفل انبسط على قلبه ، وقيل محل الوسواس من الرجل عيناه وفؤاده ، ومن المرأة عينها إذا أقبلت ، وفي مجيزتها إذا أدبرت .

وعن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : إن العبد إذا فعل خطيئة نكت في قلبه نكتة فإن نزع واستغفر وتاب صقل قلبه ، وإن عاد زيد فيها حتى تعلو قلبه ، وهو الران الذي ذكره الله تعالى : « كَذَّابٌ لَرَّانٌ عَلَى قُلُوبِهِمْ »^(١) . فقلب المؤمن مجلى مثل المرأة ، لا يأتيه الشيطان من ناحية إلا أبصره .

وأما الذي تتابع عليه الذنوب كلما أذنب ذنباً نكت في قلبه نكتة سوداء فلا يزال ينكت في قلبه حتى يسود فلا يبصر الشيطان من حيث يأتيه ، وقلب المؤمن أجرد فيه سراج يزهر .

وقيل القلوب أربعة : قلب أجرد فيه سراج يزهر فذلك قلب المؤمن . وقلب أسود منكوس وهو قلب الكافر . وقلب أغلف مربوط على غلابة وهو فاب المنافق . وقلب مصفح فيه إيمان ونفاق ، فنل الإيمان فيه مثل البقلة ، يمدد الماء الطيب ، ومثل النفاق فيه كفسل القرحة يمدد القبيح والصديد ، فأى المدين غلب عليه حكم عليه به .

(١) رواه أحمد والترمذي والسنائي وابن ماجة وابن حبان والحاكم والبيهقي في شعب الإيمان كلهم عن أبي هريرة . م

وقال الله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ » . وقال تعالى : « الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ » . وقال : « هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ » .

وقال في صفة أهل الإيمان : « الَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَنْ ذِكْرِي وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا » .

وقال النبي ﷺ في عمل صفة القلب ، التقوى هاهنا ، وأشار بيده إلى صدره (١) لأن القلب في الصدر ، والإيمان في القلب .

وفي الخبر ، أن العبد ليحرم بصييه من العلم بذنبه . وكانوا يستمعون على تعليم العلم بترك المعاصي وآداب المجالسة ففهموا علم المحادثة . وفي الخبر إذا أراد الله بعبد خيراً جعل له زاجراً من نفسه وواعظاً من قلبه ، وفي خبر ، من كان له في قلبه واعظ كان عليه من الله حافظ .

وفي بعض التفسير في قوله تعالى « إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ » ، قال المؤمنون سمعناه من قلوبنا . وقال في صفة ضدهم : « أُولَئِكَ يُنَادُونَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ » . أى بعيد من قلوبهم ، فأهل القلوب يتعطلون بلا واعظ ، وينزجرون بلا زاجر ، والتلب خزانة الله تعالى من خزائن الغيب ، وهذه جنود الله مقيمة حول القلب ، يخفى منها ما يشاء ويظهر ما يريد منها وييسط القلب لما يشاء منها ويقبض فما يشاء منها .

وكل قلب اجتمع فيه ثلاثة معان لم تفارقه خواطر اليقين ، ولكن تضعف الخواطر وتحنق لضعف المعاني ودقها ، ويقوى اليقين وتظهر قوتها ، لأن هذه الثلاثة مكان اليقين ، أحدها الإيمان ، وموضعه من اليقين مكان حجر النار ، والثاني العلم ومكانه موضع الزيادة ، والثالث العقل وهو مكان الضياء والانتباس ، فإذا اجتمعت هذه الأسباب قدح خاطر اليقين في القاب . ومثل القلب في قسوته بقوة مدده كالمصباح في التفتيل ، فالألماء مكان العقل ، والزيت مكان العلم ، وهو روح المصباح ، وبمدده يكون ظهور اليقين ، والفتيلة مكان الإيمان منه ، وهي أصله وقوامه الذي يظهر بها فعلى قدر قوة الفتيلة وجودة جوهرها يقوى اليقين .

ومثل الإيمان في قوته بالورع وكلمه بالخوف ، وعلى قدر صفاء الزيت ودرجته واتساعه تضيء النار التي هي اليقين ، ومثل العلم في مدد الزهد وفقد الهوى . فصار العلم مكانا للتوحيد ، فتمكن للوحد في التوحيد على قدر المكان ، وقد قال الله تعالى : «فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» . وقال : «فَاذْكُرُوا أَنَّمَا أُتْرِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ وَأَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ» ، فقدم العلم على التوحيد ، فصار أوله ، فكلما اتسع القلب بالعلم بالله تعالى وزهد في الدنيا ازداد إيماننا وعلا ، لأنه يرى في علوه مالا يراه غيره ، ويعلم في اتساعه مالا يعلمه سواه فيكون بذلك زيادة في إيمانه . ثم يشهد كلما آمن به ، فيكون بذلك قوة يقينه وسعة مشاهدته ، فكلما قصر علم القلب بالله تعالى وبمعاني صفاته وأحكام ملكوته قل إيمان هذا العبد ثم شهد ما آمن به من وراء حجاب لما غلب عليه من حب الأسباب وسمع الكلام من خلف ستر لمجزه عن المسارعة إلى الأمر فيضعف بذلك إيمانه وتقل مشاهدته .

فليس من علم من صفات الله تعالى وقدرته وإيمانه مائة ألف معنى . ثم شهدها كلها من قرب عن كشف مثل من علم منها عشرة معان ثم شهدها من بعد عن حجاب ، وهما مؤمنان معا ، فيكون بين إيمانها في القرب والعلو على الزيادة والنقصان كما بين العشرة إلى مائة ألف ، فيكون إيمان قلب المسلم معشار عشر عشر إيمان قلب الموقن ، والمعشار هو عشر العشر ، من العشرة جزء من مائة جزء ، ويكون إيمان قلب المؤمن فيما بين ذلك من الزدة إلى العشرة والنقصان ، من ألف على قدر قسمه ، وقد شهد النبي ﷺ بالمزد ، وقال ، ليس الخبير كالماينة .

وقال أنى بن كعب في قوله تعالى : « كَمْ مَشْكَاةٍ فِيهَا مَصْبَاحٌ » فقلب المؤمن هو المشكاة ، والمصباح نوره وعلمه ، ثم قال في قلب المنافق : « أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرِ لُجْئٍ » ، فقلبه ظلمة ، وعلمه ظلمة ، ويتقلب في ظلمة . وقال زيد بن أسلم في قوله تعالى : « فِي لُوحٍ مَحْفُوظٍ » أنه قلب المؤمن .

ويوجد في بعض الأخبار أن الله تعالى يقول : لم تسمعنى سمائى ولا أرضى ، ووسعنى قلب عبدى المؤمن . وفي الحديث : « قيل : يا رسول الله من خير الناس ؟ فقال : كل مؤمن مجوم القلب » ، وهو النقي الذى لا غش فيه ولا بنى ولا ظل ولا حند . وفسر قوله تعالى : « إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ » ، أى سليم من الشرك والنفاق .

وقال رسول الله ﷺ : « الشرك في أمتي أخفى من ديب النمل »^(١) ،
وهذا لا يعدمه إلا الصديقون .

وقال : « أكثر منافق أمتي قراؤها » ، وهذا لا يعدمه إلا العارفون .

وقيل : اليقين على أربع شعب : تبصرة ، وتأويل ، وموعظة ، وسنة ،
فمن تبصر الفطنة تأول الحكمة وعرف العبرة ، فكأنما كان في الأولين ، فأهل
اليقين هم العارفون بأحكام الله تعالى الباطنة ، يعلمون تفصيل خواطر القلوب
من حيث شهدوا مطامعها من الغيب بنور الله تعالى الناقب ، وقربه إلى الخاطر ،
وسلطانه النافذ ، كما جاء في الخبر : اتقوا فراسة المؤمن ، فإنه ينظر بنور الله ، أي اليقين ،
قال الله تعالى : « قَدْ بَيَّنَّا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ » . وكان أبو الدرداء يقول :
المؤمن ينظر إلى الغيب من وراء ستر رقيق . والحق يقذفه الله تعالى في قلب المؤمن
ويجريه على لسانه .

وقيل في قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ
فُرْقَانًا » ، أي نوراً تفرقون به بين الحق والشبهات وتعرفون به المشكلات .
وقال : « وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا » ، من كل أمر صاق على الناس ،

(١) أخرجه الحكيم عن ابن عباس ، وله عن أبي بكر : الشرك فيكم أخفى من ديب النمل
وسألك على شيء إذا فعلته أذهب عنك صفار الشرك وكباره . تقول : اللهم إني أعوذ بك أن
أشرك بك وأنا أعلم وأستغفر لك لا أعلم ، تقولها ثلاث مرات . وفي رواية أخرجه الحاكم
وأبو نعيم في الحلية عن عائشة : الشرك أخفى في أمتي من ديب النمل على الصفاء في الليلة الظلماء
وأدناه أن تحب على شيء من الجور أو تبغض على شيء من العدل ، وهل الدين إلا الحب في الله
والبغض في الله ، قال الله تعالى : « قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله » . م

«وَيَرْزُقُهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ» ، يعلمه علماً بغير تعليم ، ويفطنه بغير تجربة .

وقال تعالى: «وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا» ، قيل: الذين يعملون بما يعلمون ، فيوفقهم ويهديهم إلى ما لا يعلمون حتى يكونوا علماء حكماء .

وقال حذيفة بن اليمان : أنتم اليوم في زمان من ترك عشر ما يعلم ذلك ، وسيأتي بعدكم زمان من عمل بعشر ما يعلم نجا .

وقيل : لما ازداد العبد اجتهاداً في العبادة ازداد القلب قوة ونشاطاً ، وإن مل العبد وفتر ضعف القلب ووهن .

فصل

وقيل : كل عمل وإن قل لا بد فيه من ثلاثة معا : أولها التوفيق من الله تعالى ، والاتفاق أن يجمع بين الشيتين بالقوة الجامعة بينهما ، والعقل ، وهو فهم الأشياء والعلم بها ، والصبر ، وهو إظهار الرضا بما يكون من قضاء الله وقدره بغير جزع منه ولا سخط فيه . قال الله تعالى : «وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ» . وقال : «إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ» ، أى عقل . وقال : «وَاصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ» .

ويروى أن النبي ﷺ كان يقول في دعائه : «يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك»^(١) . قالوا : أو نخاف يا رسول الله ؟ قال : ومن يؤمنني وهو إن شاء

(١) رواه الترمذى من حديث أنس والحاكم من حديث جابر وسلم من حديث عبد الله بن عمرو اللهم مصرف القلوب صرف قلوبنا على طاعتك . م

أن يقيمه أقامه ، وإن شاء أن يزيغه أزاعه » . وقال : « مثل القلب مثل المصفور يتقلب في كل ساعة »^(١) .

وفي خبر آخر : « مثل القلب في تقلبه مثل القدر إذا استجمعت غاياتها » .

وفي خبر^(٢) : « مثل القلب كمثل ريشة في فلاة يقلبها الريح ظهراً وبطناً » ، فالقلب مكان التقلب بما فيه من خزائن النيب ، كالليل والنهار مكان الأحكام بالتصريف من اختلاف الأزمان في الأوقات .

وقال الله تعالى : « وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ » ، قال ابن عباس رحمه الله : يحول بين المؤمن والكافر ، وبين الكافر والإيمان .

وقيل يحول بين المؤمن وسوء الخاتمة ، وبين الكافر وحسن الخاتمة ، وقيل بين المؤمن وعل الكبائر التي يهلك بها العبد ، وبين المتأق والتوفيق بعمل الطاعة التي ينجو بها ، وهذا تخويف للمؤمنين لتحقيق الوعيد ، وكذلك الكون بأسره عند الموجودين عند القدرة بالتقلب كمثل ريشة في فلاة في يوم عاصف ، تقلبها القدرة على مشيئة القادر ، وليس في القدرة ترتيب ولا مسافة ولا بعد ولا تحتاج إلى مكان ولا زمان فإظهر وثبت للعيون مكان وزمان فلا - ل الحكمة والصنيع ،

(١) رواه الحاكم في المستدرك والبيهقي في الشعب من حديث أبي عبيدة بن الجراح ورواه

البغوي في معجمه . م

(٢) رواه ابن ماجه عن أبي موسى والطرائي في الكبير والبيهقي في الشعب وللزار نحوه

من حديث أس . م

وما خفي من الملكوت وتقلب يبصائر فبلطف القدرة وقهر السلطان . ونصيب كل عبد من مشاهدة القدرة بقدر نصيبه من التوحيد ، ونصيبه من التوحيد حسب قسمه من اليقين ، وحسب قسمه من اليقين على حسب قرب قلبه من الله تعالى ، وقدر قربته من الله تعالى على قدر علمه بالله تعالى ، واتساعه بالعالم بالله تعالى على نحو مكانه من مزيد الإيمان ، ومزيد الإيمان على قدر إحسان الله تعالى إليه ، وإحسانه إليه على قدر عنايته وإيثاره له ، وعلم الله تعالى من وراء ذلك ، وذلك سواء القدر المحجوب ، ونصيب كل عبد من الجهل بقدر نصيبه من الغفلة وعلى حسب حبه للعالم وذلك على قدر قوة الهوى ، وقدر قوته في الهوى على قدر سلطان النفس ، وقدر قوة سلطان النفس على قدر ضعف اليقين ، وضعف اليقين على مشاهدة اليقين من وراء حجاب ، والحجاب ميراثه الكبير وقسوة القلب ، والقسوة توثر إظهار المعاصي والإدمان فيها من وراء ذلك ، وسر القدر الذي استأثر الله بعلمه دون خلفه ولكل وجهة هو موليها سبحانه من خلق الأشياء وأضدادها ، « فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ » . « إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ » وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرْكُمْ مِنْ بَعْدِهِ » ، وآيات كثيرة في معاني هذا من الهدى والضلال .

فإذا كان المعطى هو المانع ، فمن يعطى ، ولو كان الخير كله في قلب عبد ما قدر أن يوصل من قلبه إلى قلب ذرة ، ولا استطاع أن ينفع من نفسه لنفسه خردلة ، لأن قلبه وإن كان جارحته فهو خزانة الله تعالى ، وله فيه ما لم يعلم هو به ،

فهو لا يطلع على ما هو فيه ، كما قال : « أَطْلَعَ الْغَيْبَ أَمْ اتَّخَذَ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا »
فكيف به أن يملك ما فيه فيصرفه كما يحب .

وقد قال رسول الله ﷺ : « سبحان مصرف القلوب »^(١) . وأمر الله تعالى
نبيه فقال : « قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ » . وقال :
« قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا قُلْ إِنِّي لَنْ يُجِيرَنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ
وَلَنْ أَحِذَ مِنْ دُونِهِ مُلتَحِدًا » . فإذا كان المالك للأشياء عزيزاً لم يوصل
إلى ما عنده بقوة ولا حيلة ، وليس الطريق إليه إلا بالصدق والإخلاص ، والنذل
والافتقار .

وقال بعض العارفين : من ظن أنه يصل إلى الله بغير الله قطع به ، ومن استعان
على عبادة الله تعالى بنفسه وكل إلى نفسه .

ثم إن الخلق مجبونون بثلاثة أشياء وسائط : أسباب ، وشهوات ، وعادات .
فالأَسباب توقفهم ، والشهوات تخذلهم ، والعادات تردهم ، فتمكن سلطان العدو
على قدر سعة مكانه ، وتقوى النفس بتزيين العدو ، لعنه الله ، وسوّلت بتأثيره ،
فلسكت العبد ، وإذا ملك العبد نفسه كان مملوكاً وأسيرها ، وكانت بالهوى
أميرة ، فاستهوى الشيطان حينئذ بالفوارة والإضلال ، واستحوذ عليه بمغاي
المشاركة في الأولاد والأموال ، فشغله بذلك عن الله عز وجل وأنساه ذكره ، وكان
قريباً لمن هذه صفة ، والله تعالى يقول : « وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ
قَرِينًا » .

(١) رواه مسلم . م

والخاطر هو خطور العدو على القلب بالوسوسة بتزيين الهمة ، ويملى للعبد ويرجيه ويفسح له في أمله ويمنيه التوبة حتى تهون عليه المصيبة ، ويعده من بعده المغفرة حتى يجترأ على الخطيئة والغرور ، وهو يريد به الهلاك والشبور كما قال الله تعالى « يَدُهُمْ وَيُؤْمِنُهُمْ وَمَا يَعْدُهُم الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا » .

وهذا كله تصديق ظن العدو ، وبالعدو اتباع العبد له بالهوى عن مقام العبد وكشف علم الله تعالى بإظهار الحكم ، وإنفاذ المشيئة ، وهو الابتداء بالأسباب ، فصار العدو سببا كقوله تعالى « وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ فَاتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ » . ثم أحكم ذلك بسابق دلالة فقال « وَمَا كَانَ لَهُ عَلَيْهِمْ مِنْ سُلْطَانٍ » . وبحول الله وقوته وقهره ومشيتته إلا لنعلم من يؤمن بالآخرة ممن هو منها في شك ، أى ليعلم العلم الذى يجازى عايمه بالثواب والعقاب ، فعلمه قد سبق المعلومات وجعل أفعال العباد الظاهرة كشفا وإظهارا لإرادته الباطنة . وقال رسول الله ﷺ ، سبق العلم وجف القلم وقضى القضاء وتمّ التقدير بالسعادة من الله تعالى لأهل طاعته والشقاء لأهل معصيته^(١) .

(١) في معناه حديث ابن عباس عند الترمذى روى الأقلام وجفت الصحف وحديث ابن مسعود عند البخارى ومسلم إن أحكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوما نطفة ثم يكون علقة مثل ذلك ثم يكون مضغة مثل ذلك ثم يرسل إليه الملك فينفخ فيه الروح ويؤمر بأربع كلمات بكتب رزقه وأجله وعمله وشقى أو سعيد ولبس يعي هذا لإكمال العمل والانتقال على ما قد قضى فإن الله سبحانه وتعالى ربط الأمور بأسبابها حيث قال : « فأما من أعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى وأما من بغل واستغنى وكذب بالحسنى سنيسره للعسرى » . ومع هذا كله فننقذ بين « وقوم لهم مثولون » . « لا يسأل عما يفعل وهم يسألون » . والله المستعان ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم . م

فصل

وأما تسمية عمل الخواطر فيما وقع في القلب من عمل الخير فهو إلهام . وما وقع
 من عمل الشر فهو وسواس . وما وقع في القلب من المخاوف فهو إيجاش ، وما كان
 من تقدير الخير وتأميله فهو نية . وما كان من تدبير الأمور والمباحات وترجيها
 والطمع فيها فهو أمل وأمنية . وما كان من تذكر الآخرة والوعد والوعيد فهو
 ذكر وتفكير ، وما كان من معاينة الغيب بعين اليقين فهو مشاهدة ، وما كان
 من تحدث النفس بمعاشها وتصريف أموالها فهو هم ، وما كان من خواطر العادات
 ونوازع الشهوات فهو لم ، ولا سيما جميع ذلك خواطر ، لأنه خطوط همه النفس
 وخطور عدو عدس .

ثم إن ترتيب الخواطر المنقشة من خواطر النيب القاذحة في القلب على معان
 ستة ثلاثة منها مغفور لها ، وثلاثة مطالب بها العبد ، فأول ذلك الهمة ، وهو
 ما يبدو من وسوسة النفس بالشئ يجده العبد بالحس كالبرقة ، فإن صرفها بالذكر
 ماتحت ، وإن تركها بالغفلة كانت خطرة ، وهو خطور العدو بالتزيين ، فإن
 بقي الخاطر ذهب ، وإن وفى عنه قوى ، فصار وسوسة ، فهذه محادثة النفس للعدو
 وإصفاؤها إليه .

فإن نفي العبد هذه الوسوسة بذكر الله تعالى خنس العدو، ولعن الله ، وضعفت
 النفس ، فهذه الثلاثة مغفورة برحمة الله تعالى غير مؤاخذ بها العبد . فإن أطلق
 العبد النفس في مطالبة العدو وطالبت النفس العدو بالإصفاء والحادثة قرئت
 الوسوسة عقداً وركزاً في القلب . وإن أدل العبد بذلك نية لعمل الخير واستغفر

من ذلك وتاب انحل ذلك العقد وزال ذلك المركز ، وإن تهاون به صار عزماً وقصداً . وهذا من أعمال القلوب مأخوذ به العبد ومسؤول عنه ، فإن تداركه الله تعالى بعد العزم بالرحمة والعصمة وإلا تمكن العزم فصار طلباً وسعيًا ، وهو همل على الجوارح من أعمال الجسم من خزانة للالك والشهادة ، فما كان منها من البرهمة ونية وعزم ، وهو محسوب للعبد في باب النيات مكتوب له في الحسنات ، وما كان منها من نية شر وعقد وعزم على ذلك . فالعبد مؤاخذ فيه من كسب القلوب ونيات السوء وعقود المعاصي .

فالنفس مجالسة للعدو ومؤاخية له ، جمع الله بينهما في قوله تعالى « **الْوَسْوَاسَ الْخَفِيَّ** » ، وفي قوله : « **وَنَعْلَمُ مَا تُوسِسُ بِهِ نَفْسُهُ** » .

ثم إن أهمال الجوارح من النوعين في الطاعة والمعصية أعظم في الأجر والوزر ، إلا ما لا يمكن أن يعمل بظاهر الجسم ، من شهادة توحيد وإصلاح نية لعمل طاعة من جميع الطاعات لله تعالى ، أو وجود شك أو كفر أو اعتقاد بدعة وما أشبه ذلك .

وفيل : ما كان من لائح يلوح في القلب من هم بمعصية ثم ينقاب فلا يلبث . فهذا نزغ من الشيطان ، وما كان في القلب من هوى ثابت وحال مزعج دائم فهو من قبل النفس الأمارة بالسوء ، يميلها بطبعها أو مطالبة منها بسوء عاداتها ، وما ورد على العبد من همة مخطئة ووجد العبد فيه إكراهها فذلك الورود من قبل العدو ، لعنه الله ، والكراهة من قبل الإيمان ، وما وجد العبد وجداً بهوى أو معصية ثم ورد عليه المنع من ذلك ، فالوجد من النفس والوارد بالمنع من الملك الملهم ،

وما كان في العبد من فكر في عاقبة الدنيا وتدبير الحال فهو من قِبَلِ العقل ،
وما كان من خوف أو حياء أو ورع أو زهد أو من شأن الآخرة فهو من قِبَلِ
الإيمان ، وما شهد القلب من تعظيم وهيبة أو لإجلال وقرب فهذا من اليقين ،
وهو من نموّ الإيمان وزيادته ، وإلى الله يرجع الأمر كله فاعبده وتوكل عليه ،
وليس في التوحيد تفصيل ، ولا في المشاهدة فكر ، ولا في الإشارة عبارة ،
ولا في القدر ترتيب يتوصل به إلى همهله ، ولكن لابد من علم التفصيل ، لأنه
عن التوحيد لإظهار الطرق واستنارة السبيل وترتيب العاملين ، ليهلك من هلك
عن بينة ، ويحيى من حيّ عن بينة .

وقد فصل بعض العلماء أعمال العباد وفرق بين الأمر والإرادة ، فقال :
إن أعمال العباد لا تخلو من ثلاثة أنواع : فرض ، وفضل ، ومعصية . فالفرض
بأمر الله تعالى ومحبة ومشيتته ، وتجتمع في الفرائض الأمر والمحبة والمشيتة .
وأما الفضل وهو النفل لم يوجبه الله تعالى أمراً لازماً ، ولم يعاقب على تركه ،
ولكن بمحبة ومشيتة يذب إليه . وأما المعصية لم يأمر الله تعالى بها ولم يشرعها
على سنة رسله ولا يحبها الله لأنه كرهها ولم يأمر بها ولم يندب إليها ، ولكن
بمشيتة الله ، إذ لا يكون شيء إلا بعلمه تعالى .

والإرادة والمشيتة اسمان لمعنى واحد ، فقد دخل كل شيء فيهما ، كما دخل
كل شيء في علمه والله تعالى بما أراد ، وقد سبق علمه به ، وهو المرید لما علمه ،
فأظهرت إرادته سابق علمه ، وكشف علمه بظهور إرادته ، فهو عالم الغيب والشهادة .

فالغيب علمه ، والشهادة معلومة ، فكيف يخالف المعلوم العلم ، وهو أجراه ،
والإرادة أنفذت العلم في معلومات الخلق ، وهذا فرض التوحيد ففرجت النوافل
عن الأمر ، والمعاصي عن المحبة ، ولم تخرج المعصية عن مشيئة الله .

وقد قال الله تعالى : « وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌ » . وقال رسول الله ﷺ :
« كل شيء بقدر حتى العجز والكيس » ^(١) .

وفي تفسير ذلك عن رسول الله ﷺ : لا حول عن معصية الله إلا بعصمة
من الله ، ولا قوة على طاعة الله إلا بعون من الله .

فصل

واعلم أيها العبد الطالب لرضا الله تعالى ، أن الشيطان لعنه الله تعالى لا يرضى
منك بغير هلاكك ودخولك النار معه ، فلا مطمع فيه بمصالحة ، ولا وجه للأمن فيه
ولا للغفلة عنه .

قال الله تعالى : « أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ
إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ » . وقال : « إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا » .

وهذا غاية التحذير منه ، لأنه مجبول على العداوة ، منتصب للمحاربة ،
ليله ونهاره ، يرمى بسهامه فلا تمكن الغفلة عنه ولو كنت في عبادة
الله تعالى ، فإن ذلك مما يغيظ الشيطان ويكثر معارضته فيه ، لأنه بضد مراده
منك ، ويريد أن يفسد عليك شأنك ويهلكك ، وهو يسعى في هلاك

(١) رواه أحمد ومسلم عن ابن عمر م .

من يطيعه ، فكيف بمن يعصيه ويضاده ويحاربه ، فعداوته للجن والإنس عامة . ولاك أيها المجتهد خاصة وأمرك معه لهم . ومعه عليك أعوان كالنفس والهوى ، ومطالبة النفس بأسباب الدنيا ، وهو لك فارغ ، وأنت مشغول عنه ، وهو يراك وأنت لا تراه ، وتنساه ولا ينساك ، فوجب الحذر والاحتراز منه والاستعاذة بالله تعالى من شره وكيدته ومكره ، ولا طاقة على محاربته إلا بعون من الله تعالى وعصمة منه فإنه القاهر فوق عباده ، والقادر على كل شيء ويدفع كيد عدوه عن عباده المؤمنين .

ومن خالف الشيطان سلم منه ، والابتلاء بعداوته حكمة من الله تعالى وابتلاء لعباده كما ابتلى الأنبياء والمرسلين وعباده المؤمنين بجهاد الكفار والمشركين ، ليرى صدق مجاهدتنا وحسن صبرنا على ما ابتلانا به كما قال تعالى : « أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ » .

فينبغي للمجتهد أن يتعرف مكائده وحيله فلا يتجاسر الشيطان عليه ، كاللص إذا علم أن صاحب الدار شعر به فر منه . وينبغي أن يستخف بدعوته بمنزلة الكلب الناجح ، إن أقبلت عليه أقبل عليك ولح في أذاك ، وإن أعرضت عنه سكت عنك ، وتديم ذكر الله بقلبك ولسانك ، لما روى عن النبي ﷺ قال : ذكر الله تعالى في جنب الشيطان كالأكلة في جنب ابن آدم^(١) .

وقيل إن وسواس الشيطان بمنزلة السهام التي يرميها ، وتبين ذلك ومعرفته بالخواطر وأقسامها ، وحيله بمنزلة الشباك التي تنصب للصيد ، وأصل الخواطر فيما

(١) لم أجده في مسناه حديث أبي هريرة عند أحد أن المؤمن ينفي شيطانه كما ينفي أحكم بعيره في سفره ٢٠

يقال إن الله تعالى وكل بقلب ابن آدم ملكا يدعو إلى الخير فيقال له اللهم . ولدعوته إلهام ، وسلط في مقابلة شيطانا يدعو إلى الشر ، يقال له وسواس ، ولدعوته وسوسة ، فالله لا يدعو إلا إلى الخير ، والوسواس لا يدعو إلا إلى الشر في قول أكثر العلماء .

وقيل : إن الشيطان ربما يدعو إلى الخير وقصده في ذلك الشر ، فيدعو إلى قليل من الخير فيجر إلى كثير من الشر ، فلا يفي الخير بالشر ولا بشيء منه من عجب أو رياء ، وأمثال ذلك ، فالشيطان جأثم على قلب ابن آدم من الجانب الأيسر ، والملك جأثم على قلب ابن آدم من الجانب الأيمن ، فهما يدعوانه ، فلشيطان لمة بابن آدم ، والملك لمة ، يعنى نزوله بالدعوة من قولهم ، لم بالمكان وألم به إذا نزل ، ثم ركب الله في خلقه الإنسان طبيعة مائلة إلى الشهوات ونيل اللذات ، من حسن أو قبيح ، وهو هوى النفس الصارفة إلى الآفات .

فالخواطر آثار تحدث في قلب العبد ، تبعثه على الأفعال والتترك ، وتدعوه إليها ، وسميت خواطر لاضطرابها من خطرت الريح إذا حركت الأغصان ونحوها ؛ وحدوثها جميعاً في قلب العبد بالحقيقة من الله سبحانه ، فمنها ما يحدثه الله تعالى في القلب ابتداء فيقال له الخاطر فقط . ومنها ما يحدثه موافقا لطبع الإنسان فيقال له هوى النفس وينسب إليها . ومنها ما يحدثه عقيب دعوة اللهم فينسب إليه فيقال له الإلهام . ومنها ما يحدثه عقيب دعوة الشيطان فينسب إليه فيقال له الوسوسة .

فالخواطر الذى من قبل الله ابتداء قد يكون بخير إكراما وإلزاما للحجة ، وقد يكون بشر امتحانا وتخليطا للحنة .

والخاطر الذى يكون من قبل اللهم لا يكون إلا بخير ، وهو ناصح مرشد
لم يرسل إلا لذلك .

والخاطر الذى يكون من قبل الشيطان لا يكون إلا بشر إغواء . وربما
يكون بالخير مكرًا واستدراجًا . والذى يكون من قبل هوى النفس يكون بالشر .
وربما لا خير فيه تمتعا وتعشقا . وربما يدعو هوى النفس إلى الخير والمقصود منه
الشر كالشيطان .

وتمييز خاطر الخير من خاطر الشر أن تزن ذلك بأحد الموازين الأربعة ،
وهو أن تعرض الأمر الذى خطر بقلبك على الشرع ، فإن وافقه فهو خير ، وإن
لم يوافق الشرع الصحيح ومال إلى الرخص والشبهات فهو شر . وإن لم يستنب
بهذا الميزان فاعرضه على الاقتداء بالصالحين فإن وافقهم فهو خير وإن خالفهم فهو
بالضد ، وإن لم يستنب بهذا الميزان فاعرضه على النفس والهوى ، فإن نفرت عنه
النفس نفرة طبع لا نفرة خشية وترهيب فهو خير . وإن مالت إليه النفس ميله
طبع لا ميل رجاء إلى الله عز وجل فهو شر . إدا النفس أمارة بالسوء ، لا تميل
إلى خير ، فهذه الموازين أو أحدها يبين خاطر الخير من خاطر الشر .

وأما الفرق بين خاطر الشر الذى يكون من قبل الشيطان أو قبل هوى
النفس . فاعلم أنه إن كان مضطربا مترددا فهو من الشيطان ، ومثله بعض العارفين
بالتنمر إذا حارب ، لا ينصرف إلا بمقمع شديد وقهر بالغ . أو كالذئب كلما أيس
من جانب أغار من جانب آخر . وإن وجد عقيب ذنب أحدثه العبد فهو من الله
تعالى إهانة وعقوبة بسوم ذلك الذنب .

قال الله تعالى : « كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ » .
فالذنوب تؤدي إلى قسوة القلب ، فالخاطر أولاً ، ثم القسوة والرين ، وإن كان
الخاطر مبتدأ لا عقيب ذنب فهو من الشيطان .

وقيل : إن خاطر الخير الذي يكون من قبل الله عز وجل يكون قوياً مصمماً ،
وإن كان متردداً فهو من الملك ، إذ هو بمنزلة ناصح يدخل معك في كل وجه ويعرض
عليك كل نصح رجاء لإجابتك ورغبتك في الخير . وإن كان عقيب اجتهد من
العبد وطاعة فهو من الله سبحانه وتعالى . قال الله تعالى : « وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا
لَنَنهِّدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَالَّذِينَ أِهْتَدُوا زَادَهُمْ هُدًى » ، وإن كان مبتدأ فهو من
الملك في الأغلب . وإن كان في الأصول والأعمال الباطنة فهو من الله تعالى ، وإن
كان في الفروع والأعمال الظاهرة فهو من الملك في الأكثر ، إذ الملك لا سبيل له
إلى معرفة باطن العبد في قول أكثر العلماء .

وأما خاطر الخير الذي يكون من قبل الشيطان استدراجاً إلى شر هو الذي
يخطر في القلب مع نشاط وعجلة وأمن ، لامع خشية وتأن وبصيرة .

فعلى العبد أن يتجنب ذلك ، وإن كان بضد ذلك فهو من الله تعالى ، أو
الملك الملمم . وأما مخادعة الشيطان ، لعنه الله ، ومكائده مع ابن آدم في فعل
الطاعة من وجوه ، وهو أن ينهى عن الطاعة فإن عصم الله منه عبده ، قال ، لا بد
لى من التزود من الدنيا الفانية إلى الآخرة الباقية ، ثم يأمره بالتسويق فإن عصم
الله عبده قال ، ليس أجلى بيدي فأؤخر التوبة والعمل الصالح إلى غد ، ولعللى أموت
قبل غد ، ثم يأمره بالعجلة فيه ، فيقول له عجل لتفرغ لكذا وكذا ، فإن عصمه

الله عز وجل قال ، قليل العمل! مع التمام خير من كثير مع النقصان . ثم يأمره بتمام العمل مراعاة للناس ، فإن عصمه الله تعالى بأن قال ما الذى يفيدنى من مراعاة الناس فلا يكفينى علم الله بى دون خلقه ، ثم يريد أن يوقعه فى العجب . فيقول : ما أكثر عبادتك وما أشد كيسك للعبادة ، فإن عصمه الله تعالى ، بأن قال : المنّة لله تعالى فى ذلك دونى ، وهو الذى تفضل علىّ بتوفيقه وجعل لعملى قيمة بفعله ولولا فضله فإدا كان قيمة هذا العمل فى جنب نعم الله تعالى على وفى جنب معصيتى له ، ثم يأتيه ويقول له اجتهد فى السر فإن الله تعالى سيظهره عليك ويابس كل عامل عمله ، وذلك ضرب من الرياء . فإن عصمه الله تعالى قال له يا ملمون إلى الآن تأتيني من وجه إفساد عملى ، والآن تأتيني من وجه إخلاصه لتفسده علىّ، إنما أنا عبد الله تعالى وهو سيدى ، إن شاء أظهره ، وإن شاء أخفاه ، وإن شاء جعلنى خطيرا وإن شاء جعلنى حقيرا وذلك إليه . ثم يأتيه من وجه آخر فيقول له لا حاجة لك إلى هذا العمل لأنك إن خلقت سعيدا لم يضرك ترك العمل ، وإن خلقت شقيا لم ينفعك فعله ، فإن عصمه الله ، وقال له إنما أنا عبد ، وعلى العبد امتثال الأمر بالعبودية والله يحكم بما يشاء ويفعل ما يريد . ولأنى إن كنت سعيدا احتجت إلى ربى لزيادة الثواب ، وإن كنت شقيا فأنا محتاج إليه لكيلا ألوم نفسى على أن الله لا يعاقبنى على الطاعة بكل حال ولا يضرنى . على أنى إن دخلت النار وأنا مطيع أحب إلىّ من أن أدخلها ، وأنا عاص ، فكيف ووعدته حق وقوله صدق ، وقد وعد على الطاعة بالثواب ، فمن لقى الله تعالى على الإيمان والطاعة لن يدخل النار أبداً . قال الله تعالى حاكيا عن أهل طاعته: « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقَنَا وَعْدَهُ » . فافهم هذا .

فصل

وأشد ما يكون على العبد معالجة لإصلاح نفسه ، فإنها أمارة بالسوء إلا ما رحم ربي ، فالنفس أصل كل فتنة وذنب وهلاك وآفة منذ آدم إلى أن تقوم الساعة ، إما بها وحدها ، وإما بمشاركتها ومعاونتها ، فأول من عصى الله إبليس لعنه الله ، وكان سببه بعد القضاء السابق هوى النفس بكبرها وحسدها ، ألقته بعد عبادة ثمانين ألف سنة في بحر الضلال ، فغرق فيه إلى الأبد إذا لم يكن هناك دين ولا خلق ولا شيطان بل كانت النفس بكبرها وحسدها فعملت به ما هملت .

ثم ذنب آدم وحواء عليهما السلام اطرحتهما شهوة النفس في ذلك بحرصهما على البقاء والحياة حتى اغترا بقول إبليس ، لعنه الله ، وكان ذلك بعون النفس وشركتها حتى سقطا بذلك من جوار الله وقرار الفردوس إلى هذه الدنيا الحقيرة والنكدة الفانية .

ثم هابيل قتله قابيل بسبب الحسد والشح .

ثم فتنة هاروت وماروت بسبب شهوة النفس ، ثم لا تجد في الناس فتنة وضلالا ومعصية إلا وأصلها النفس وهواها ، وإلا كان الخلق في سلامة وخير ، وإذا كان عدو بهذا الضرر كله فحق للعاقل أن يهتم به لعسر أمره .

والنفس لا يمكن قهرها بمرة كسائر الأعداء ، إذ هي المطية والآلة محتاج إلى علاج شديد ونظر لطيف ، وأن تلجم بلجام التقوى والورع ، فإنها دابة صعبة جموح ، فتحتاج إلى تذليل بثلاثة أشياء ، منع الشهوات . والصبر على حمل

العبادات ، والاستعانة بالله والتضرع إليه ، بأن يعين عليها لأن الله يقول : « إِنَّ
النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي » .

فمن واظب على هذه الأمور الثلاثة انتادت له نفسه بإذن الله تعالى . والتقوى
كنز عزيز جمعت له خيرات الدنيا والآخرة في آيات كثيرة من القرآن ومدار
العبادة على هذه الأمور الثلاثة التوفيق أولاً حتى يعمل ، ثم الإصلاح للتصوير
حتى يتم ، ثم القبول إذا تم ، وهذه الثلاثة التي يتضرع فيها العابدون إلى الله تعالى
فيسألون ، فيقولون ، ربنا وقفنا لطاعتك ، وأتمم لنا تصويرنا ، وتقبل منا . وقد
وعد الله على التقوى كل خير ، وأكرم به المتقى ، سأل أو لم يسأل ، والبرء لو تعب
جميع صوره في العبادة وحصل له بغيته فقد فاز وظفر بالمراد ولا يضره ما يفنى قبل
ذلك . والله تعالى يقول : « إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّئِينَ » فرجع الأمر كله
للتقوى .

وقيل مكتوب في التوراة ، ابن آدم ، اتق الله ، ونم حيث شئت فالتقوى
وصية الله تعالى للأولين والآخرين . بقوله تعالى : « وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا
الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ » .

فهذه وصية الله لعباده ، ولو علم أمرا هو أصلح من التقوى لدلهم عليه ، لأنه هو
المبين لعباده أمر مصالحهم والدال على منافعهم ، فالتقوى الخصلة الجامعة لخير الدنيا
والآخرة الكافية لجميع المهمات المبلغة إلى أعلى الدرجات .

والتقوى تنزيه القلب عن ذنب لم يسبق منك مثله ، وحتى يكون من قوة
العزم على ترك الذنوب وقاية بينه وبين المعاصي ، لأن أصل التقوى في اللغة ، وقوى

بالواو، وهو مصدر الوقاية يقال، وقا بقی وقایة، وقوى، فأبدلت التاء من الواو، والتقوى في القرآن تعبر على ثلاثة أوجه، أحدها بمعنى الخشية والهيبية فقال تعالى ﴿وَلْيَأْتِ فَاتَّقُونَ﴾، ومعنى الطاعة والعبادة قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾. أى أطيعوا الله حق طاعته وهو أن يطاع فلا يعصى، وأن يذكر فلا ينسى، وأن يسكر فلا يكفر. وبمعنى تنزيه القلب عن الذنوب وهى حقيقة التقوى، لأن الله يقول: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشِ اللَّهَ وَبِتَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾.

وقيل التقوى ثلاثة منازل، تقوى عن الشرك، وتقوى عن البدعة، وتقوى عن المعاصى قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعُمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا وَآمَنُوا ثُمَّ اتَّقَوْا وَأَحْسَنُوا﴾. فالتقوى الأولى تقوى عن الشرك، والتقوى الثانية عن البدعة، والتقوى الثالثة عن المعاصى والإحسان، وهو الطاعة والاستقامة عليها. وقيل: التقوى اجتناب فضول الحلال، لقول النبي ﷺ: إنما سعى المتقون متقين لتركهم ما لا بأس به حذارا عما به بأس، فمن أراد أن يأمن الضرر في أمر دينه اجتنب الخطر وامتنع من فضول الحلال، حذارا أن يجره إلى محض حرام. والتقوى تكون في القلب والعين والأذن واللسان واليد والرجل والفرج وجميع الأركان، فحرص العبد على جميع هذه الجوارح بالصيانة عن كل ما يخاف منه ضررا في أمر الدين من معصية وحرام وفضول وإسراف من حلال. فأما في القلب فقد قال الله تعالى: ﴿وَلَكِنْ يُوَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾، فالقلب سلطان الجوارح وأمير عليها وبه صلاحها وفسادها، فإن صلح القلب صلح بقية الجوارح، وإن فسد فسدت.

وأما العين فقد قال الله تعالى: «قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ». فجمع لهم في هذه الآية نأدياً وتنبيهاً وتهديداً ،
فمن تأدب بأدبه ، ، وإلا فهو سيء الأدب .

وأما التنبيه قوله تعالى : « ذلك أركى لهم » ، أى أظهر لقلوبهم .
وأما التهديد قوله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ » . فمن لم يغض
نظره وأرعى عنائه ينظر إلى ما لا بعينه فلا بد أن تقع عينه على حرام ، فإن تعمد
ذلك فذنب أو كبيرة . وربما يتعلق قلبه بذلك فيهلك إن لم يرحم الله وإن كان
مباحاً فربما اشتغل قلبه بالوسواس والخواطر الردية فيبقى مشغول القلب منقطعاً
عن الخير . وقد كان من قبل فارغاً من ذلك كله .

وقال عيسى عليه السلام : إياكم والنظرة فإنها تزرع في القلب الشهوة .

وقال ذو النون : نعم حاجب الشهوات غض البصر .

وأما صيانة السمع عن الفضول والخبائث ، لأن المستمع شريك القائل وتهيج
الخواطر والوسواس في القلب ويبد منه الاشتغال فلا يبقى للعبادة موضع . والكلام
يقع في قلب المستمع موقع الطعام في المعدة ، فيمنه الضار ، ومنه النافع ، ومنه الغذاء ،
ومنه السم ، وربما يزول الطعام عن المعدة بالنوم أو غيره ، وأما الكلام فيبقى في
قلب الإنسان مدة العمر ، فإن كان شيئاً أتعبه ، وأورث في القلب الخواطر
والوسواس الردية ، فيحتاج أن يعرض عنها . ويعدل بقلبه عن تذكرها ، ويستعيز
بالله من شرها ، وإلا فلا يأمن من أن توقعه في آفات عظيمة ، ولا بد من حفظ
اللسان وضبطه لأنه أشد الأعضاء جماعاً وطغياناً .

وسئل رسول الله ﷺ قِيلَ لَهُ : مَا أَكْثَرُ مَا يَخَافُ مِنْهُ الْعَبْدُ عَلَى نَفْسِهِ ؛
فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِلِسَانِ نَفْسِهِ ثُمَّ قَالَ : هَذَا ^(١) . وَالنَّفْسُ تَحْمِلُ مَثْوُونَةَ الصَّوْمِ
فِي الْحَرِّ الشَّدِيدِ ، وَلَا يَحْتَمِلُ تَرْكَ كَلِمَةٍ يَقُولُهَا الْعَبْدُ فِيمَا لَا يَعْنِيهِ وَنَطْقِ اللِّسَانِ يُوْثِرُ
فِي أَعْضَاءِ الْإِنْسَانِ بِالتَّوْفِيقِ وَالْخِذْلَانِ .

وقيل : من أكثر كلامه أكثر سقطه ، وقيل ، إن الغيبة تأكل الحسنات
كما تأكل النار الحطب ، وفي ترك النطق السلامة من آفات الدنيا وصيانة عن
الذنوب ، لأنه لا يخلو من أن يقول قولاً محظوراً أو مباحاً ، فإن كان محظوراً
ففيه عذاب الله الذي لا طاقة للعبد به . وأما المباح ففيه شغل القلب وأذى للكرام
الكاثرين بما لا خير فيه ولا فائدة .

وحق المرء أن يستحي منهما لأن الله يقول : « مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ
رَقِيبٌ عَتِيدٌ » . والكلام منزلة المخاطبة لله تعالى فينبغي أن يتزهد ليكون حسناً
مقبولاً عنده ولأنه تعيده الملائكة عليه يوم القيامة بين يدي الله تعالى على رؤوس
الأشهاد ويقال له ، لماذا قلت كذا وكذا ، وقيل ، إياك والفضول ، فإن حسابه
طويل والله أعلم وبه التوفيق .



(١) الترمذی فی حدیث طویل ومنه من رواية معاذ ألا أخبرك بعلمك ذلك كله قلت بلى
يا رسول الله فأخذ بلسانه وقال كف عليك هذا قلت يا بنى الله وإنا لمؤاخذون بما تتكلم به فقال
ثكلتك أمك يا معاذ وهل يكب الناس في النار على وجوههم أو قال على مناخرهم إلا حصائد ألسنتهم .

القول الثالث والعشرون

في صنوف أعمال القلب وتفريع ذلك

وآفات القلب أربعة أشياء الأمل ، والعجلة ، والكبر ، والحسد ، فمن طول الأمل يكون ترك الطاعة والكسل فيها . ويقال من طال أمله ساء عمله . فالأمل قاطع عن كل خير ، والطمع مانع من كل حق ، والصبر صائر إلى كل ظفر ، والنفس داعية إلى كل شر ، ومنه ترك التوبة وتسويقها ، يقول سوف أتوب وفي الألام سعة ، والتوبة بين يدي وأنا قادر عليها متى أردتها ، والصواب ، المبادرة للتوبة ، لأنه ربما اغتال الحماة على الإصرار واختطف الأجل قبل إصلاح العمل . ومن طول الأمل نشأ الحرص على جمع المال والاشتغال بالدنيا عن الآخرة فيقول أخاف الفقر في الكبر ولعلّي أضعف عن الاكتساب ، ولا بد لي من شيء فاضل أدخره لمرض أو هرم أو فقر ونحو هذا مما يحرك القلب على الرغبة في الدنيا والحرص عليها والمنع لما عندك منها فمن جاوز أمله أجله نصب في الدنيا .

ومن طول الأمل القسوة في القلب والنسيان للآخرة والفتور عن العبادة ورقة القلب وصفوته بالجزع ، وذكر الموت والتعب والحساب والعقاب وأحوال الآخرة . قال الله تعالى « فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ » . فكم من مستقبل يوما لم يستكمل ، ومفتظر غدا لم يدركه ولو رأيت الأجل ومسيره لأبغضتم الأمل وغروره :

ويروى ^(١) عن النبي ﷺ أنه قال ما وضعت قدماً فظننت أنى أرفعها ، ولا لقمتم لقمة فظننت أنى أسيغها حتى يدركنى الموت ، والذي نفسى بيده إن ما توعدون لآت وما أنتم بمعجزين : فإلى الدنيا إلّا نفس إلى نفس يصبر العبد نفسه فيه ويمانيها ساعة فساعة . فتزول عنه القسوة وتبدو له الرقة والصفوة ، ويستقيم له أمر عبادته ، وكل ذلك بفضل الله تعالى .

وأما الحسد فإنه يفسد الطاعات ويقود إلى المعاصى والشر ويورث الهم والغم فى غير فائدة ، ويعمى القلب عن فهم الحكمة . ويخلل عن الطاعة . وأما العجلة فالعابد يقصد منزلة فى الخير فيجتهد ، فربما يستعجل فى نيلها وليس ذلك بوقتها ، وأما أن يئس ويعتر فيترك الاجتهاد فيحرم تلك المنزلة ، ولما أن يغلو فى الجهد وإتباع النفس فينقطع عن تلك المنزلة فهو بين إفراط وتفریط ، وكلاهما بسبب الاستعجال .

وقد قال ^(٢) رسول الله ﷺ إن ديننا هذا متين فأوغل فيه برفق ، فإن المنبت لا أرضا قطع ولا ظهراً أبقى .

(١) هذا الحديث من رواية أبى سعيد الخدرى رواه ابن أبى الدنيا والطبرانى وأبو نعيم الحلية والبيهقى فى شعب الإيمان ونصه اشترى أسامة بن زيد بن ثابت وليدة بمائة دينار إلى شهر قال أبو سعيد فسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إلّا ننجبون من أسامة المشتري إلى شهر إن أسامة لطويل الأمل والذي نفسى بيده ما طرقت عيناي إلّا ظننت أن شفرى لا يلتقيان حتى يقبض الله روحى ولارفعت طرقي تطنت أنى واضحه حتى أقبض ولا لقمتم لقمة إلّا ظننت أنى لأسيغها حتى أغس بها من الموت ثم قال يا بنى آدم إن كنتم تعقلون فعدوا أنفسكم من الموت والذي نفسى بيده إنما توعدون لآت وما أنتم بمعجزين . م

(٢) رواه أحمد عن أس ورواه بنصه البزار عن حابر . م

وربما أ كثر العبد من الدعاء لله تعالى في حاجة فيستعجل الإجابة قبل وقتها
فيقتدر ويسأم ويترك الدعاء ، فيحرم حاجته ومقصوده .

ومن العجلة أن يظلم الإنسان فيعجل بالدعاء على ظالمه ، فيهلك مسلم بسببه .
قال الله تعالى : ﴿ وَيَدْعُو الْإِنْسَانُ بِالْإِسْرَارِ دُعَاءَهُ بِالْخَيْرِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ عَجُولًا ﴾
فمن لم يتأن في أموره ولم يقع منه توقف ونظر في الأمور فإنه يقع في الزلل في
غالب الأحوال .

وأما الكبر فممنه حرمان الحق ، وهى القلب عن معرفة آيات الله ، وضم
أحكام الله ، قال الله تعالى : « سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي
الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ » . وقال الله تعالى : « كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ
مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ » .

ويروى أن موسى عليه السلام قال : يارب من أبفض خلقك إليك ؟ قال
من تكبر قلبه ، وغلظ لسانه ، وضعفت عينه ، وبخلت يده ، ألا وساء خلقه .
وفي الكبر الخزي والنكال في الدنيا والآخرة ، والمتكبر لا يخرج به الله تعالى من
الدنيا حتى يريه الهوان من أزال أهله وخدمه ، والحريص لا يخرج به الله تعالى
من الدنيا حتى يحوجه إلى كسرة أو شربة ولا يجد مساعاً . والمختال لا يخرج به
الله تعالى من الدنيا حتى يمرغه ببوله وقذره .

ومن تكبر بغير حق أورثه الله تعالى ذلًا بحق وعذبه بالنار في الآخرة . ويروى (١)

(١) رواه أحمد وأبو داود عن أبي هريرة وابن ماجه عن ابن عباس . م

أن الله تعالى قال : « الكبرياء ردأى والعظمة إزارى ، فن نازعنى فى واحد منهما أدخلته الذار ، فالعظمة والكبرياء من الصفات التى اختص الله بها ، ولا ينبغى لأحد غيره .

والأمل فى الآفة هو إرادة طول فى الحياة فى الدنيا بما فيها من منافعها والتمتع به ، وضد طول الأمل قصره ، وذكر الموت ونجاته ، وأخذ على غرة وغفلة .

وأما الحسد فهو إرادة زوال نعم الله تعالى عن أخيك المسلم مما له فيه صلاح ، فإن لم ترد زوالها ولكن تريد لنفسك مثلها فهو غبطة ، وعلى هذا يحمل قوله عليه السلام لا حسد إلا فى اثنين رجل آتاه الله علماً فبته فى أهله ورجل أعطاه الله مالاً فتصدق به لوجهه^(١) ، أى لا غبطة إلا فى ذلك لتقاربهما ، فإن لم يكن له فيها صلاح ، وأردت زوالها عنه فهو غيره .

وضد الحسد النصيحة وهى إرادة نعم الله تعالى على أخيك المسلم مما له فيه صلاح .

وأما العجلة فهى الإقدام على الأمر بأول خاطر وضدها الأناة ، وهو الورع والاحتياط فى الأمور ، والنظر فيها عند خطورها ، وأما التوقف قبل الدخول فى الأمر حتى يستبين له رشده والتأنى بعد الدخول فى الأمر حتى يؤدى لكل جزء منه حقه . وأما الكبر فهو خاطر فى رفع النفس واستعظامها ، والتواضع خاطر فى وضع النفس واحتقارها ، فتواضع العامة هو الاكتفاء بالدون من الملبس والمساكن

(١) رواه مسلم عن عبدالله بن عمر ولفظه لا حسد إلا فى اثنين رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار ورجل آتاه الله مالا فهو ينفقه آناء الليل وآناء النهار .

والركب ، والتكبر ضد ذلك ، وتواضع الخلاصة هو تعزيز النفس على قبول الحق .
فن كان ضيماً أو شريفاً ، والتكبر بضده ، والتذليل على التواضع أن يذكر
العبد مبتدأه ومفتاه ، وما هو فيه من الحال من ضروب الآفات ، كما قال بعضهم
لن مرتبه مختلفاً : أولك نقطة مذرة^(١) وآخرك جيفة قدرة وأنت فيما بينهما حامل
العذرة ، وحصن التواضع هو ذكر عقوبة الله تعالى .

وأما البطن فهو أكثر الأعضاء شغلا وأشدّها إصلاحاً وأكثرها مؤنة ،
لأنه المنبع والمعدن ومنه تهيج الأشياء في الأعضاء من قوة وضعف وعفة وجاح ،
فيجب أن يصان عن الحرام والشبهة والفضول ، لأنه قيل عن رسول الله ﷺ : كل
لحم نبت من سحت فالنار أولى به^(٢) ، ولا يصلح لخدمة المولى إلا كل طاهر مطهر ،
فأكل الحرام والشبهة محروم ، وإن اتفق له فعل الخير فهو مردود .

كما روى عن ابن عباس أنه قال ، لا يقبل الله صلاة امرئ في جوفه حرام ،
وأما الفضول من الحلال فإنه آفة العبادة لأن في كثرة الأكل قسوة القلب وذهاب
بوره وفيه تحريك الأعضاء وتهيجها ، لأنه يقال ، إذا جاع البطن شبت الأعضاء .
وإذا شبع البطن جاعت الأعضاء ، فعند الشبع تستهي العين النظر ، والأذن
الاستماع ، واللسان التكلم ، والفرج الشهوة ، والرجل المشي . وإن كان جائعاً .

(١) من المخفار مذرت البضة فسدت وبابه طرب م .

(٢) رواه الحاكم وفي رواية عند الترمذي عن كعب بن عجرة ولفظه كل لحم نبت من حرام
فالنار أولى به م

فهذه الأعضاء كلها ساكنة لا تطمح إلى شيء من هذا ، ويقال إن أفعال العبد وأقواله على حسب طعامه وشرابه ، إن دخل الحرام خرج الحرام . وإن دخل الفضول يخرج الفضول . وفي كثرة الأكل قلة الفهم والعلم .

والبطنة تذهب الفطنة ، وفيه ينقل البدن عن العبادة وتذهب حلاوتها ، وفيه خطر الوقوع في الشبهة والحرام ، لأن الحلال لا يأتيك إلا قوتا ، والحرام يأتي جزافا . وفيه شغل القلب والبدن بتحصيله ومزاولته وأكله وإفراغه والتخلص منه وزبما لم يسلم البدن من آفاته .

وقيل سكرات الموت على قدر لذات الحياة ، وفيه نقصان الثواب في الآخرة . قال الله تعالى « أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا » .

وقيل في كثرة الأكل الحبس والحساب لأنه من الفضول وترك الأدب وطلب الشهوات ، والدنيا حلالها حساب وحرامها عقاب وزيقها إلى تباب .

فلي العبد أن يجتهد في اجتناب الحرام قطعا واجتناب الشبهة شرعا ويتقصد من الحلال متاعا ، وبلغه وعده على عبادة الله تعالى . فالحرام المحض ما كان ملكا للغير ، فلا يجوز تناوله شيء منه إلا بوجه حق من هبة أو شراء أو ميراث أو صدقة أو عرف أو دلالة أو اضطرار على نية الضمان بذلك لربه ، وأما الشبهة فهو ما حاك في الصدر أنه يشبه الحلال ويشبه الحرام فاشتبه أمره والتبس حاله ، فالامتناع من الحرام واجب ، ومن الشبهة مستعجب . وأما الحلال فيأخذ منه بقدر ما يستعين به على أمر دينه وعبادة ربه إذ لا بد من ذلك .

وأما الدنيا فيكفي في الحذر من الركون إليها والاغترار بها ما يعانیه العاقل من فعلها لغيره ، ولأنه لو بقيت له الدنيا لم يبق لها ، وكفى بهذا عبرة وعظة عن شرح أمرها .

وأما الشيطان فيكفي في الاحتراز منه والحذر عنه أنه لا ينفع إن أطيع ، ولم يضر إن عصى ، ففي مخالفته وترك البحث عن أمره راحة وكفاية ، وأما الخلق فإن خالطهم وواققتهم أثمت ، وإن خالفهم تعبت بأذاهم وكلدروا عليك أمر دنياك . وإن هم مدحوك خيف عليك من الفتنة والعجب ، وإن ذموك خيف عليك من الحزن والغضب لغير الله .

وأما النفس فقد قال بعض العارفين فهي كالبهيمة في حال الشهوة ، وكالسبع في حال الغضب ، وكالطفل عند المصيبة ، وكالجارية عند النعمة ، إن شبت بطرت وتاعت ، وإن جاعت جزعت وصاحت . وقال آخر : إذا همت النفس بمعصية أو تحركت لشهوة أو تسفعت إليها بالله تعالى والأنبياء والرسل والكتب والصالحين من العباد ، وعرضت عليها الموت والقبر والقيامة والجنة والنار لم تعط القياد ولم تترك الشهوة لسوء خلقها وخسة فعلها ودناءة اختيارها ، كما وصفها الله تعالى : « إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي » .

والعبادة صنفان اكتساب واجتناب ، فالأكتساب هو فعل الطاعات من لازم وغير لازم ، والاجتناب هو ترك ما لا يجوز فعله من قول وعمل ، والاجتناب أفضل من الأكتساب ، كما قال بعض العارفين : اجعل صومك الصمت عن كل سوء واجعل صدقتك كف الأذى عن عباد الله ، فإنك لا تتصدق بشيء أفضل منه ،

ولا تصوم بشيء أزرى منه ، فمن جمع بين الاكساب والاجتناب فقد استكمل الفضل وحصل له المراد وسلم وغنم ، وإن لم يقدر إلا على أحدها فاجتناب المحرمات أولى ، ولا ينتفع بصيام نهاره ولا قيام ليله من يفسد عمله بما لا يجوز ولو بكلمة واحدة يقولها ولا يحل له قولها .

وقيل سئل ابن عباس عن رجائين ، أحدهما كثير الخير كثير الشر ، والآخر قليل الخير قليل الشر ، فقال لا أعديل بالسلامة شيئا ، كذلك معالجة المريض بالدواء والاحتواء وإن لم ينفعهما فالاكتفاء أبلغ من وضع الدواء ، وحماية صحة الدين التقوى ، فطعيت بالتقوى ، فإنها صلاح الدين والدنيا . وأما اللسان فهو الربح والخسران والخطر ، والعبادة وإحباطها وإفسادها في غالب الأمور من قبل اللسان بالتصنع والتزين والغيبة ونحوها . يئلف على العبد بلحظة واحدة ما يعنى فيه زمانا طويلا ، وكذلك قيل ، ليس شيء أحق بطول سجن من لسان . ولا يتقوى على العبادة بشيء كالصبر عن الكلام . وأما البطن فإنه وعاء الطعام ، والطعام هو بذر العمل وماؤه ومنه يبدو وينبت ، فإذا خبث البذر لم يطب الزرع وتفسد الأرض ، فرب أكلة من حرام أو شبهة تغلب القلب هما كان عليه . من الاستقامة في أمور الدين . ولم يعد إلى حاله الأول ، وكمن أكلة أحرمت قيام ليلة . وكمن نظرة منعت قراءة سورة .

فيجب على العبد النظر الدقيق ، والاحتياط البالغ في قوته ، ويتأدب في أكله عن الإكثار من الطعام ، فإنه قيل إن الغنمة أصل كل داء ، وإذا امتلأ البطن لم

يتيهياً من العبادة نصيب ، ولو اجتهد العبد بكل الحيل لم يجد للعبادة لذة ولا حلاوة
فى الخلق .

وقيل أربع خصال صار بها الأبدال أبدالاً وهى الجوع والصمت والاعتزال
عن الناس وسهر الليل . وفهم رقة القلب واستنارته ، وفى دوام الشبع أكثر
من سبعمين خصلة مذمومة لأموال الدنيا والدين . وأما القلب فمثل أصل الشجرة
وسائر الأعضاء كالأغصان ، والأغصان لا تستمد إلا من أصل الشجرة ، تصلح
إلا أصل الأصل وتفسد إذا فسد .

وقيل إنه كالمالك إذا صلح صلحت رعيته وإذا فسد فسدت ، فالاهتمام بإصلاحه
أشد على أهل الاجتهاد من إصلاح غيره والله تعالى العاصم والموفق بفضلته ورحمته
لأنه على كل شيء قدير ، وصلى الله على رسوله محمد النبي وآله وسلم .

فصل

وقد يعرض للعبد عن العبادة أربعة أشياء : اهتمامه بالرزق ، ومطالبة النفس
له به ، ثم الأخطار والخفافات وارتكابها ، ثم القضاء وورود أنواعه ، ثم الشدائد
والمصائب والجزع ، فهذا مما يعرض للعبد عن العبادة ، ونذكر إن شاء الله تعالى
شيئاً مما يعين على ذلك وبالله الإعانة والتوفيق .

وأما الرزق ومطالبة النفس به فيكفيه منه التوكل على الله تعالى والاعتماد
عليه ، وتقويض أمره عليه ، فمن لم يتوكل على الله تعالى اشتغل عن عبادة الله
تعالى بسبب الحاجة إلى الرزق ، إما بطلب وكسب للبدن ، وإما بذكر وإرادة
ووسوسة بالقلب .

والعبادة تحتاج إلى فراغ القلب والبدن ، والفراغ لا يكون إلا بصدق التوكل على الله تعالى ، وضعيف القلب لا يطمئن قلبه إلا بشيء معلوم ، ومن له قوة في قلبه وهو على بصيرة من أمره وكل يقين بوعد الله تعالى ويقينه بضمانه ولا يلتفت إلى إنسان يخوفه أو شيطان يوسوس له أو تفكر في زيادة الدنيا وتقصاتها . وأما ضعيف القلب فيكون بين توكل وتردد ، وفطور وتخير فيفقد نفسه عن معالي الأمور وشرفها .

وقد قال النبي ﷺ : من سره أن يكون أقوى الناس فليتوكل على الله^(١) ومن سره أن يكون أكرم الناس فليثق^(٢) الله ، ومن سره أن يكون أغنى الناس فليكن بما في يد الله أوثق منه بما في يده^(٣) .

وقد قرن الله تعالى الخلق والرزق فقال تعالى : « خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ » . فالخلق والرزق من الله ، فكما لا يخلق إلا الله كذلك لا يرزق إلا الله ، وقال : « إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ » فلا رزاق سواه . وقال : « وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا » . وقال : « وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ فَوَرَبُّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ » . وأمر الله بالتوكل في آيات كثيرة ، فمن لم يكتف بوعده الله ولم يقنع بقسمته لم يبال بأمره .

(١) رواه ابن أبي الدنيا في التوكل عن ابن عباس .

(٢) رواه الحاكم والبيهقي عن ابن عباس .

(٣) هذه الرواية وجبت في حديثين كما ترى وأما الجملة الوسطى فلم أجدها حديثاً ويؤيدها الكتاب العزيز قال الله تعالى فإن أكرمكم عند الله أتقاكم . الآية . م

ويروى عن الحسن أنه قال : لعن الله أقواما أقسم لهم ربهم فلم يصدقوه .
وقالت الملائكة عند نزول هذه الآية : فورب السماء والأرض إنه لحق ، ملكك
بنو آدم ، اغضبوا الرب تعالى حتى أقسم لهم على أرزاقهم ، وأما حقيقة التوكل
هو اطمئنان القلب بموعد الله تعالى لقوله : «وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ» .
وهو أن يعلم يقينا أن ما قسم الله تعالى له لا يفوته ، وإن حكمه لا يتبدل ، وأن الله
متكفل بما يقيم به العبد جسمه .

ويروى أن النبي ﷺ قال : لو توكلتم على الله تعالى حق توكله لرزقكم الله
كما يرزق الطير تغدو خماصا وتروح بطانا^(١) . والنوكل على الله تعالى فرض لازم
على العبد في معنى الرزق .

وقيل في الرزق ، إنه مضمون ومقسوم ، ومملوك وموعد ، فالمضمون فهو
كفاية الغذاء ومابه قوام الجسم ، لأنه هو السيد ، ونحن عبيده ، وعلى السيد كفاية
مؤنة عبيده ، ولأنه هو الحكيم العليم وخلقنا محتاجين إلى الرزق وهو يعلم ذلك
فوجب أن يكفيننا مؤنته ، ولأنه خلق العباد لخدمته وطلب الرزق يشغلهم عنها فوجب
أن يكفيهم مؤنة الطلب .

وأما المقسوم فهو ما قسم الله في اللوح المحفوظ ، ما يأكله العبد ويشربه ،
وجميع ما يناله من الدنيا بمقدار مقدر ووقت موقت ، لا يزيد ولا ينقص ولا يتقدم
ولا يتأخر .

ويروى عن النبي ﷺ أنه قال : الرزق مقسوم مفروغ منه ليس بتقوى نقي
بزائد فيه ولا فجور فاجر بناقصه . وأما المملوك فهو ما يملكه كل واحد من أموال

(١) رواه الترمذي والحاكم من حديث عمر ٢٠

الدنيا على حسب ما قدر الله تعالى وقسم له أن يملكه . قال الله تعالى : « وَأَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ » .

وأما الموعود فهو ما وعد الله تعالى للمتقين لقوله تعالى : « وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ » .

وحد التوكل هو انتطاع القلب إلى الله تعالى . والإياس همدونه ، وهو أن توطن قلبك على أن قوام نفسك وسد خلتك وكفايتك إيماناً من الله تعالى لا بأحد سواه ، ولا بحطام من الدنيا ، ولا بسبب من الأسباب ، والله تعالى إن شاء سبب له مخلوقاً أو خطأً ، وإن شاء كفاه بقدرته دون الأسباب .

فمن كان على هذه الصفة فهو متوكل على الله ، ويذكر مع ذلك جلال الله تعالى وكلمه في حمله وقدرته وإتقان حكمته .

ولا يمكن طلب القوت إذ هو من فعل الله تعالى لا بعد كالحياة والموت فلا زيادة في رزق العبد ، ولا نقصان بطلب العبد له كالأجل .

وأما الثواب والعقاب فهو معلق بفعل العبد ، والله تعالى أمر العبد ونهاه فيؤجره على أداء أمره والانتها عن زجره ، ويعاقبه على خلافه ، فصار الثواب والعقاب حتماً لازماً ، والرزق والأجل مقدراً كائناً .

ولا بأس على للتوكل في حمله الزاد لنفسه في الأسفار وغيرها ويكون قلبه واقعاً بالله تعالى ووعده وضمائه ، لا بالزاد ، لأن الزاد تجرى عليه الحوادث ، والافتداء بالنبي ﷺ لأنه كان يحمل الزاد في أسفاره ، وكذلك أصحابه والسلف

الصالح وقلوبهم متعلقة بالله لا بالزاد في أكثر للواضع أفضل من تركه عند الأكثر من العلماء والبصراء .

وأما الأخطار والخاوف فيكفي عنها تفويض الأمر إلى الله تعالى لأن الإنسان إذا حضرته أمور خطيرة مهمة لا يدري صلاحها من فسادها فيكون مضطرب القلب ، فإذا فوّض أمره إلى الله تعالى علم أنه لا يقع إلا في صلاح وخير ، فيكون آمناً من الخطر مطمئن القلب ، والأمن والراحة في القلب غنيمة عظيمة . وإذا انظر العبد وفكر في الأمور وعواقبها وجدكم من شر في صورة خير ، وكم من خير في حلقة نفع . وكم من سم في هيئة شهيد ، فالجاهل إذا أخذ في الأمور باختياره فأسرع أن يقع في الهلاك وهو لا يشعر ، فمن فوض الأمر إلى الله تعالى وسأله أن يختار له ما فيه صلاحه لم يلق إلا الخير والسداد .

قال الله تعالى حاكياً عن عبده « وَأَفْوُضُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ . فَوَقَاهُ اللَّهُ سَيِّئَاتٍ مَآ مَكْرُوهَا » . والتفويض هو ترك ما فيه الخطأرة إلى الله تعالى ليختار لك ما يشاء وترك الطمع ، وإرادة حفظ الله للعبد مصالحه فيما لا يأمن فيه الخطر ، وضد التفويض الطمع ، والطمع على وجهين ، فوجه منه جائز ، وهو الرجاء فيما لا خطر فيه . قال الله تعالى « وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ » . « إِنَّا نَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لَنَا رَبُّنَا خَطَايَانَا » . والطمع الذي هو غير جائز ما قال النبي ﷺ إياكم والطمع فإنه فقر حاضر^(١) .

(١) رواه الطبراني في الأوسط عن جابر ولفظه إياكم والطمع فإنه هو الفقر الحاضر ولاكم

وقيل هلاك الدين وفساده الطمع ، وملاكه الورع ، فانهم ذلك . وأما القضاء وورود أنواعه فيكفي فيه الرضاء به ، لأن من لم يرض بالقضاء يكون مهموماً مشغول القلب عن عبادة ربه ، إذ ليس للعبد إلا قلب واحد ، فإذا ملأه بهموم أمور الدنيا فأى موضع يبقى فيه لذكر الله تعالى وذكر الآخرة .

ولقد صدق من قال إن حسرة الأمور الماضية وتدبير الأمور الآتية تذهب ببركة الساعات ، ولا يؤمن على من لم يرض بالقضاء من سخط المولى .

وفي بعض الأخبار ، أن نبياً من الأنبياء شكى بعض ما ناله من المكروه إلى الله تعالى فأوحى الله إليه تشكونى ولست بأهل ذم ولا شكوى ، هذا بدا شأنك في علم الغيب فلم تسخط قضائى عليك أتريد أن أغير الدنيا لأجلك أو أبدل اللوح المحفوظ بسبك؟ فاقض ما تريد دون ما أريد ، فيكون ما تحب دون ما أحب ، فبعرزى حلفت لئن تلجلج هذا في صدرك مرة أخرى لأسلبنك ثوب النبوة ولأوردنك النار ولا أهلى .

وهذا من حديث النفس وتردد القلب فكيف بمن يصرخ وينادى بالويل والثبور على رؤوس الملأ ، وهذا لمن سخط مرة فكيف بمن هو ساخط طول عمره . وأما الرضا فهو ضد السخط ويلزم الرضا بالقضاء ، خيره وشره . وقضاء الله ليس بشر وإنما الشر هو المقضى . والمقتضيات أربعة : نعمة وشدة وخير وشر . فالنعمة يجب فيها الرضا بالقضاء ، والقاضى والمقضى ، ويجب عليه الشكر من حيث أنها نعمة . والشدة يجب فيها الرضاء بالقضاء والقاضى والمقضى . ويجب عليه الصبر من حيث أنها شدة . والخير يجب الرضاء فيه بالقضاء والقاضى والمقضى ويجب عليه

ذكر اللنة من حيث أنه خير ، وفقه لذلك ، والشر يحب فيه الرضاء بالقضاء والقاضى والمقضى . من حيث أنه مقضى لا من حيث أنه شر ، وكونه مقضيا يرجع إلى القضاء والقاضى بالحقيقة ، فافهم ذلك .

وأما الشدائد والمصائب كغايتهما بالصبر للوصول إلى العبادة وحصول المقصود منها ، فإن أساس العبادة مبنى على الصبر واحتمال المشقات ، ومن لم يصبر لم يصل إلى شيء منها بالحقيقة، لأن العبادة لا بد لها من شدائد ومحن ومصائب ، إذ لا تتطالع النفس على العبادة إلا بقمع الهوى ومخالفة النفس وذلك من أشد الأمور على الإنسان .

وينبغي له أن يجبر النفس على إدامة صالح الأعمال والصبر على المصائب في النفس والأهل والترايات والأصحاب. وللمال، وإلا فيمنعه الجزع والتلهف عن التفرغ للعبادة فطالب الآخرة أشد بلاء ومحنة ، ومن كان من الله أقرب فصائبه في الدنيا أكثر وبلاؤه أشد .

ويروى^(١) أن النبي ﷺ قال أشد الناس بلاء الأنبياء ثم الأولياء ثم الشهداء ثم الأمثل فالأمثل ، فمن قصد فعل الخير وتأهب لطريق الآخرة استقبلته المحن والشدائد ، فمن لم يصبر عليها انقطع عن الوصول إلى مراده ، وقد بين الله تعالى ذلك لعباده فقال « لَتَجَلَّوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ . وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيرًا وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزَمِ الْأُمُورِ » فالنجاة والنجاح وخير الدنيا والآخرة في

الصبر . والصبر من طريق اللغة هو حبس النفس عن المكاره ، ومنعها عما لا يحل لها .

وفائدة هذا الفصل أن تعلم يقينا أن الله تعالى ضمن رزقك ، وتكفل لك ، وقسمه لك ، ولا تتغير قسمته ولا يقبل ، فلا فائدة في الاهتمام بالطلب غير النذل والهوان في الدنيا ، والشدة والخسران في الآخرة .

وأما التفويض فتعلم يقينا أن الاختيار لا يصلح لجاهل بالأمر وإما يصلح لمن كان عالما بها وبجميع جهاتها ، ظاهرها وباطنها ، حالها وعاقبتها ، وإلا فلا يأمن أن يختار الهلاك والفساد على ما فيه الخير والصالح ، إذ لا يستحق أحد أن يكون له الاختيار والتدبير إلا الله تعالى وحده لا شريك له كما قال الله تعالى « وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ كَانَ لَمْ يَخْلُقْ . فإذا اختار لك أمراً لا تعلم وجه شره ورضيت به واطمأنت إليه استرحت وهديت لرشدك إن شاء الله تعالى .

وأما الرضا بالقضاء ففيه فراغ القلب لذكر الله تعالى وقلة الهم من غير فائدة . وقال النبي ﷺ لابن مسعود رضى الله عنه : ليقل همك ما قدر يكون وما ترزق يأتيك^(١) ، فإذا كان المقدر حقا فالهم فضلة لا فائدة فيه ، وفائدة الرضى بالقضاء هو رضى الله في الآخرة وثوابه ، كما قال تعالى « رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ » . وفي السخط الضجر والهم في الدنيا ، والوزر والعقوبة في الآخرة ، والقضاء نافذ لا محالة .

(١) لم أجده وفي معناه حديث ابن ماجه عن جابر أيها الناس اتقوا الله وأجلوا في الطلب فإن نفسان تموت حتى تستوفى رزقها وإن أبطأ عنها فاتقوا الله وأجلوا في الطلب خذوا ما حل ودعوا ما حرم . م

ولا يصرفه لهم ولا السخط؛ قال الله تعالى «فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ
فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيَسْأَلُوا تَسَالِيًا» .

ويروى أن الله يقول : من لم يرض بقضائي ويصبر على بلائي ولم يشكر
على نعمائي فليتخذ ربا سوائى . وهذا غاية الوعيد والتهديد لمن لم يرض بحكم الله
وقضائه ، فالرب يقضى والعبد يرضى ، فإذا قضى الرب ولم يرض العبد فما هنالك
عبودية ولا ربوبية .

وأما الصبر فهو دواء ، ولو كان مرًا كريها فعاقبته مباركة تجلب كل منفعة
وتدفع كل مضرة ، فإذا كان الدواء بهذه الصفة فالإنسان العاقل يكره النفس على
شربه وتجبره . ويجبرها عليه لأنه مرارة ساعة وراحة سنة .

والصبر أربعة أوجه: صبر على الطاعة ، وصبر عن المعصية ، وصبر على الحزن
والمصائب ، وصبر عن فضول الدنيا . فمن صبر في هذه المواطن خلصت له
الطاعات دينًا ، وثوابها الجزيل عقبى ، وسلم من بليّات الدنيا وشغلها وتباعثها ،
واستراح من الجزع ومقاساته في الدنيا ووزره في العقبى ، ومن لم يصبر عن المعصية
وقع فيها ، ومن لم يصبر على الطاعة فاته ثوابها ، ومن لم يصبر على المصيبة لم يؤجر
عليها ومن لم يصبر عن الفضول شغل به ، ففي ترك الصبر مصيبتان : فوت الشيء
وفوت الأجر ، وحلول المكروه . وقيل : أحمرمان الصبر على المصيبة أشد مصيبة .

وقيل : عزى على بن أبى طالب رجلاً فقال : إن صبرت جرّت عليك المقادير
وأنت مأجور ، وإن جزعت جرّت عليك المقادير وأنت موزور . فقطع النفس
عن العادات الراسخة بالتوكل على الله تعالى ، وترك التدبير في الأمور وتقويضها

إلى الله عز وجل من غير علم بما هو السر فيها ، وقهر النفس عن السخط والجزع وإكراهها على لجام الرضا ، ويتجرع شرب الصبر لشيء كرهه وحمل ثقيل ، ولكنه عاقبة حميدة وأحوال سديدة ، وربما منع الوالد الشفيق ولده الحبيب من أكل اللاذ ، فسلمه إلى الحجام يحجمه لأجل علة فيه ، طلباً لصحته وسلامته . وربما سلمه إلى معلم فظ الأخلاق ، لطلب معرفة الخط والأدب ودرس العلم . وربما منع الطبيب الخاذق المريض المدنف شربة ماء وهو ظمآن تتلف كبده عطشاً ويسقيه شربة إهليلج كريهة ، وكل ذلك نصح وإحسان ، لأن من أعطى النفس شهوتها ساعة فيه هلاكه وعطابه ، وفي منعه من ذلك شفاؤه وبقاؤه ، والله تعالى مالك الدنيا والآخرة ، والقادر على جميع الأشياء ، فلا يعجز عن اتصال عبده إلى ما يحب ويرضى ، وهو الحكيم العليم ، القادر القاهر ، العالم بمصالح عبده ، فلا يمنعه من شيء إلا لصالح واختيار منه له ، كما جاء في الأخبار أن الله يقول : « إني لأزود أوليائي من نعيم الدنيا ، كما يزود الراعي إبله عن مبارك العر » .

فإذا ابتلاك ربك بشدة ، فاعلم يقيناً أنه غنى عن امتحانك ، وهو عالم بحالك بصير بضعفك وهو بك رؤوف رحيم ، فإذا علمت هذا أيقنت أنه لم ينزل بك هذا المكروه إلا لصالح لك جهلته ، ألا ترى أن أولياء الله وأصفياه الذين هم أعز الخلق عنده هم أشد بلاء في الدنيا وأكثر امتحاناً ، وهم أنبياء الله وخيرته ، كما قال تعالى لنبيه ﷺ : « وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُوا عَلَىٰ مَا كُذِّبُوا وَأَوْدُوا حَتَّىٰ أَنَا هُمْ نَصَرْنَا » ، وقال : « الَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَوْدُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا » . وهم رسل الله وأقرب العباد

— ٣١٩ —

إليه ، وهو القادر على الانتصار لهم من عدوهم ، وهذا سر لا يعلمه إلا هو ،
 عالم الغيب والشهادة الحكيم الخبير . فإذا رأيت الله يحبس عنك الدنيا ، ويكثر
 عليك الشدائد والبلوى ، فاعلم أنك عزيز عنده ، قال الله تعالى : « فَأَصْبِرْ
 لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا » . والله أعلم ، وبه التوفيق .

القول الرابع والعشرون

فيما تستقيم به العبادة

ولا تستقيم العبادة للعبد إلا باستشعار الخوف والرجاء كما قال الله تعالى :
« يَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا » ، فالنفس ميالة إلى الشر ، أمارة بالسوء ، لا تنزجر
إلا بالتخويف البالغ قولاً وفعلًا وفكرًا وذكرا ، وتعرف ضروب الأخطار .

فقد ذكر عن النبي ﷺ أنه قال : لو أخذني أنا وعيسى بما كسبت هاتان
لعذبتنا عذابا لم يعذب به أحدا من العالمين ، وأشار بأصبعيه^(١) .

وقال الحسن : ما يؤمن أحدنا أن يكون قد أصاب ذنبا وطبق باب المغفرة
دونه فهو يعمل في غير معمل . وأما الرجاء فيجب على العبد تذكره ليعتد على
الطاعات لأن فعل الخير ثقیل والشيطان زاجر عنه ، والهوى داع إلى خلافه ،
والرجاء يقضى على الطاعات ويهون احتمال الشدائد والمشقات ، لأن من عرف ما
يطلب هان عليه ما يبذله ، ولم يبال بما يلقي دونه .

فن ذكر الجنة وأنواع نعيمها من طعامها وشرابها وحليها وحللها وحورها
وقصورها وسائر ما أعد الله فيها لأهلها هان عليهم ما احتملوا من تعب من عبادة
أوقاتهم في الدنيا أو نالهم من ضرر ومشقة ، وإذا كان مدار أمر العبادة على القيام
بالطاعة والالتناء عن المعصية ، ولا يتم ذلك إلا بترييب وترهيب وخوف ورجاء ،

(١) لم أجده وذكروه القطب رضى الله عنه في تفسيره عند قوله تعالى « ولو يؤاخذ الله الناس
بما كسبوا ماترك على ظهرها من دابة . م

ولابد للنفس من قائد يقودها بحبل الرجاء وسائق يسوقها بصوت الخوف لتستقيم للسير وتهتدى للطريق ، والخوف هو رعدة تحدث في القلب عند ذكر مكروه .

والخشية تقتضى ضربا من الاستعظام والمهابة ، وضد الخوف الجراءة ويقابل الجراءة الأمن يقال خائف وآمن وخوف وأمن . والذي يورث الخوف ذكر المظالم وكثرة الخصوم فيها وكثرة الذنوب وثقلها ، وهو مرتين فيها ، وكيف الخلاص منها وذكر شدة عقوبة الله تعالى عليها وضعف النفس عن احتمالها وذكر قدرة الله تعالى على ما يشاء ويريد .

وأما الرجاء فهو ابتهاج القلب بمعرفة فضل الله تعالى وطعمه في سعة رحمة الله تعالى ، وضد الرجاء الأياس ، وهو تذكر فوات رحمة الله وفضله وقطع القلب عن ذلك وهو معصية كبيرة ، فلزم فرض الرجاء في رحمة الله وعفوه ، لأن به الامتناع عن الناس من رحمة الله تعالى .

والذي يوجب الرجاء في رحمة الله هو ذكر ما أنعم الله به على عبده من ضروب النعم من غير تقدم طاعة ولا سابق عبادة ، وإنما هو تفضل منه عليه ابتداء . وذكر ما وعد الله من جزيل ثوابه وعظيم كرامته مع صغير عمل العبد وحقيقه وقلة إخلاصه ، وإنما الفضل على قدر المنعم للمتفضل لاعلى قدر المنعم عليه . وذكر كثرة نعم الله تعالى في أمر الدين والدنيا من أنواع الإمداد والألطف من غير استحقاق ولا سؤال . وذكر رحمة الله وسبقها غضبه ، إنه الرؤوف الرحيم . فهذا مما يجلب الرجاء إلى العبد .

فعلى العبد أن لا ييأس من رحمة الله ولا يأمن من عذاب الله ويكون بين الرجاء والخوف . فمن غلب عليه الرجاء وقع فى الأمن « وَلَا يَأْمَنُ مَكْرَهُ اللَّهِ إِلَّا الْفَاسِقُونَ » . ومن غلب عليه الخوف فقد الرجاء ووقع فى الأيأس ولا ييأس من روح الله إلا القوم الكافرون .

والطريق المستقيم هو طريق بين الخوف والرجاء كما قال الله تعالى : « إِنَّمَا كُنَّا نُسَارِعُ عَنِ الْغَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا » . والذى يبعث على الخوف ما كان من إبليس لعنه الله ، وما كان من إثناء آدم عليه السلام ، كما حكى أن إبليس لعنه الله عبد الله تعالى ثمانين ألف سنة ، فلم يترك فيما قيل موضع قدم إلا سجد لله تعالى فيه ، فترك أمراً واحداً مما أمره الله به فأحبط الله عمله ولعنه ، وأعد له عذاباً أليماً ، وأما آدم نبي الله فهو نبي الله وصفه ، خلقه بيده ، وأسجد له ملائكته ، وأسكنه جنته ، وأباح له جميع ما فيها ، ونهاه عن أكل شجرة واحدة فنخالف أمره ، فنودى ، إنه لا يجاورنى من عصائى ، وأمر الملائكة أن يهبطوه من سماء إلى سماء حتى أنزلوه إلى الأرض ، ولم يقبل الله توبته حتى بكى على ذلك فيما قيل مائتى سنة حتى لحقة من الهوان والبلاء ما لحقه .

وكذلك نوح شيخ المرسلين صلوات الله عليهم أجمعين احتمل من أذى قومه ما لم يحتمله غيره ، ولم يقل إلا كلمة واحدة على غير وجهها ، إذ نودى : « فَلَا تَسْأَلْنِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ » فلم يرفع بعد ذلك رأسه إلى السماء حياء من الله أربعين سنة .

ثم إن إبراهيم خليل الله عليه السلام لم يكن له منه إلا خطيئة واحدة فكم خاف

وتضرع ، وقال : « والذى أطمع أن يغفر لي خطيئتي يوم الدين » . حتى روى أنه كان يبكي من شدة الخوف ، فيرسل الله إليه جبريل عليه السلام فيقول : يا إبراهيم هل رأيت خليلاً يعذب خليله ، فيقول : يا جبريل إذا تذكرت خطيئتي نسيت خلته .

ثم موسى بن عمران عليه السلام كلم الله ونبيه لم يكن منه إلا لطمه في مشرك فكم خاف وتضرع واستغفر . فقال : « رَبِّي إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي » . ثم في زمانه بلعام بن باعورا وكان بحيث إذا نظر إلى العرش رآه وهو المعنى بقوله تعالى : « وَاَنْزَلُ عَلَيْهِمْ نَبَأًا الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانْسَلَخَ مِنْهَا فَاتَّبِعَهُ الشَّيْطَانُ » ، فجعله كالكلب المطرود ، وكان في أول أمره يكون في مجلسه اثنا عشر ألف محبرة للمتعلمين الذين يكتبون عنه ، فاستحق اللعن والطرود بسبب قوله : بأن ليس للعالم صانع .

ثم إن داود النبي عليه السلام خليفة الله في أرضه أذنب ذنبا واحداً فبكى حتى نبت العشب في الأرض من دموعه ، وقال إلهي ، أما ترحم بكائي وتضرعي ، فأجيب ياد داود أنسيت ذنبك وذكرت بكاءك ، ولم تقبل توبته أربعين يوماً . وقيل أربعين سنة .

ثم إن يونس عليه السلام غضب غضبة واحدة في غير موضعها فسيجن في بطن الحوت تحت قعر البحار أربعين يوماً ، وهو ينادى أن لا إله إلا أنت سبحانك ، إني كنت من الظالمين ، فسمعت الملائكة صوته ، وقالوا إلهنا سبحانك ، صوت معروف في موضع مجهول . قال تعالى ذلك عبيد يونس فتشفعت فيه الملائكة .

ومع ذلك كله غير اسمه فقال وذا النون ، فأنسبه إلى سجنه . وقال : فَلَوْلَا أَنَّهُ
كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ لَلَبِثَ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ ، ثم ذكر نعمته ومنته ،
فقال ، لولا أن تداركه نعمة من ربه لنبذ بالعراء وهو مذموم .

وقال لنبينا محمد ﷺ ، « فاستقم كما أمرت » . وقال « لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ
عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ » حتى من الله تعالى عليه بالفقران .

فهذا ومثله مما يورد على القلوب الخوف والوجل والإشفاق إذا كان هؤلاء
الأصفياء بهذه الحالة والسياسة الخطيرة فكيف نحن هؤلاء المساكين الضعفاء أهل
الجرائم المحرقة والخطايا الموبقة . والذنوب المفرقة والأهوال السيئة والأوزار
الثقيلة المقصرون في صالح الأهمال ، التائهون في أودية الإغفال ، القائمون في بحر
التفريط والإهمال . ولكن الله تعالى عالم بضعفنا وعجزنا ، وقلة حياتنا ، وهو القادر
على هدايتنا ، وقبول أعمالنا مع تقصيرنا في ذاته ، وهو الغني الحميد ، ذو الفضل
العظيم ، ذو الرحمة الواسعة ، والآلاء الكريمة التي لا تعرف غايتها ولا يحسن
وصفها أحد من خلقه .

وهو القائل تعالى : « قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا
مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ » . وقال « قُلْ
لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ يَنْذَهُوا يُغْفَرُ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ » ، فكفر ذنوب سبعين سنة
أو أقل أو أكثر في ساعة واحدة كشجرة فرعون الذين جاءوا لمخاصمة موسى عليه
السلام يقسمون بعزة فرعون فأروا الآيات ، وألهمهم الله تعالى معرفته ، والإيمان

به ، فقلبهم في تلك الساعة ووهب لهم جميع ماسلف من ذنوبهم ، وجعلهم شهداء
أبرارا مخلدين في الجنة برحمته بتوحيدهم ساعة واحدة . « قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ
الْعَالَمِينَ رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ » فكيف حال من أفنى همره في توحيد الله .

وكذلك ما كان عليه أصحاب الكهف من الكفر طول أعمارهم فقالوا ربنا
رب السموات والأرض ، قبلهم وأكرمهم وأعزهم فقال : « وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ
وَذَاتَ الشِّمَالِ » . وقال في جلالتهم ومهابتهم « لَوْ أَطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا
وَلَمَلَّيْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا » . وأكرم كلهم لأجلهم وذكره في كتابه العزيز .

وروى أن النبي ﷺ دخل من باب بنى شيبه فرأى قوما يضحكون فقال لهم :
لِمَ تَضْحَكُونَ لَا أَرَأَيْتُمْ تَضْحَكُونَ ، حتى إذا كان عند الحجر الأسود رجع إليهم ،
فقال : جاءني جبرائيل عليه السلام فقال يا محمد ، إن الله يقول لك لم تغنط عبادي
من رحمتي ، نبيء عبادي أني أنا الغفور الرحيم .

وكان رسول الله ﷺ يقول : الله أرحم بعبده المؤمن من الوالدة الشفيقة
بولدها^(١) . وقال رسول الله ﷺ إن لله مائة رحمة ، فواحدة منها قسمها بين
الجن والإنس والبهائم ، فيها يتعاطفون ويتراحون ، وادخر منها تسعا وتسعين
لنفسه ، ليرحم بها عباده يوم القيامة^(٢) . وقد أعطى الله عبده من هذه الرحمة

(١) متفق عليه من حديث عمر . م

(٢) متفق عليه من حديث أبي هريرة ولفظه إن لله تعالى مائة رحمة ادخر منها عنده تسعا
وتسعين رحمة وأظهر منها في الدنيا رحمة واحدة فيها يتراحم الخلق فتحن الوالدة على ولدها وتعطف
البهيمة على ولدها فإذا كان يوم القيامة ضم هذه الرحمة إلى التسع والتسعين ثم بسطها على جميع خلقه
وكل رحمة منها طباق السموات والأرض فلا يهلك على الله يومئذ إلا هالك . م

الواحدة كل هذه العطايا الكريمة من معرفته تعالى ، وكونه من هذه الأمة المرحومة ، ثم من أهل الاستقامة ، وغير ذلك من النعم الظاهرة والباطنة ، والمرجو من فضله العظيم أن يتم نعمته نسأل الله أن لا يخيب آمالنا إنه هو الجواد الكريم .

والذى يوجب الخوف على العاقل ذكر الموت وشدة سكراته وضيق التبر وظلمته وكثرة روعاته ومناقشة الحساب وإحصاء العمل وتبعاته ، وأهوال يوم القيامة وعظائم فزعاته ، واجنة ونعيمها ، والنار وجحيمها ، فالجنة لا صبر عنها والنار لا صبر عليها . ولقوت نعيم الجنان أهون من مقاسات عذاب النيران وكل ذلك عظيم ، وأعظم المصائب الخلود فى النار . ولو كان الأمر على حال منقطع لكان هينا ، ولكن الشأن فى أبدٍ بلا آخر .

وكذلك قال عيسى عليه السلام ، ذكر الخالدين يقطع قلوب الخائفين ، وأعظم هذا نزع المعرفة .

كما روى أن سفيان بكى ليلة أجمع ، فقيل له : هل تبكى على ماساف من الذنوب ؟ فقال : الذنوب يفقرها الله ، وإنما أبكى خشية أن يسلبنى الله الإسلام .

وقيل النعموم ثلاثة ، غم الطاعة أن لا تقبل ، وغم المعاصى أن لا تغفر ، وغم المعرفة أن تسلب ، وأعظم ذلك كله خوف سلب المعرفة ، وكل غم دون ذلك فهو أهون منه .

فينبغى للعبد أن يسلك طريقا بين الخوف والرجاء ، والخوف الحقيقى لا يفارق الرجاء الحقيقى ولا ينفك أحدهما من الآخر عند المحققين ، وكذلك كان الرجاء لأهل

الخوف إلا أنه إذا كان العبد قويا صحيحا فالخوف أولى به ، وإذا مرض وضعف وأشرف على الآخرة قوى رجاؤه .

وروى أن الله تعالى يقول ، أنا عند المنكسرة قلوبهم من مخافتي . ومن حسن الظن بالله الحذر من المعصية والخوف من عقاب الله والاجتهاد في طاعة الله .

والفرق بين الرجاء والأمنية أن الرجاء يكون على أصل والأمنية لا تكون على أصل . فالعبد إذا اجتهد في طاعة الله وانتهى عن معصيته رجا أن يقبل الله منه اليسير ، ويتم له هذا التقصير ويعظم له الثواب ويعفو عنه ، وأما من غفل وترك الطاعات وارتكب المعاصي ولم يبال بسخط الله ورضائه ووعدته ووعيده . ثم قال أرجو من الله الجنة والنجاة من النار ، فهذا منه أمنية ، وهو خطأ وضلال لا يحصل منه شيء .

وقال النبي ﷺ الكيس من دان نفسه وهمل لما بعد الموت ، والعاجز من اتبع هواه وتمنى على الله عز وجل الأمانى^(١) .

وقال الحسن البصري : إن أقواما ألهمهم أمانى للمغفرة حتى خرجوا من الدنيا وليست لهم حسنة . وقال الله تعالى : « فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا » .

وقال : « وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ » .

(١) رواه أحمد وأحمد والترمذي وابن ماجه والحاكم عن شداد بن أوس .

وقال تعالى : « إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ » .

فإذا كان الأنبياء والرسل والأولياء مع اجتهدهم وقوة حسن ظنهم بالله وعلمهم
بسعة رحمة الله وجوده وإحسانه وهم أشد عباد الله خوفاً منه وأعظم شفقة على
أنفسهم من عذابه . فكيف بأهل الغفلة والتقصير والجرأة على مباشرة المعاصي ،
لا تذوب أكبادهم من الخوف ، ولا تقلق أنفسهم من الجزع على أنفسهم من
خدر سوء الخاتمة ، ولا تنزعج قلوبهم شوقاً للقاء الله تعالى ولقاء ما أعد الله لهم
مع إخلاص العمل من أنواع الكرامات وأصناف النعيم .

فمن ذكر الجنة ونعيمها طال شوقه إليها . ومن ذكر النار وعذابها طار
نومه منها .

وقد وصف الله عباده المؤمنين بقوله : « كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ
وَيَدْعُونََهَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَهَا خَاشِعِينَ » .

وقيل لو وزن رجاء المؤمن وخوفه بميزان قويم لم يرجح هذا بهذا والله أعلم
بوجه التوفيق .



القول الخامس والعشرون

في إخلاص العمل وتصفيته ووجوب الشكر عليه

وينبغي لمن عرف هذا ولزمه أن يخلص عمله لله ويذكر منة الله عليه وإحسانه إليه لما يرجو من القبول من الله ووفور الثواب من عند الله ، وذلك لما روى عن النبي ﷺ أنه قال : إن الله تعالى يقول أنا أغنى الأغنياء ، فمن عمل هملاً أشرك فيه غيري فنصيب له ، فأني لا أقبل إلا ما كان لي خالصاً^(١) لأن في الرياء فضيحة في السر وفضيحة في العلانية .

أما فضيحة السر فهي عند الملائكة الذين يصعدون بعمل العبد مبتهجين ، فيقول الله ردوه إلى سجين ، فإنه لم يردني به .

وأما العلانية فهي يوم القيامة ينادى للرأي على رؤوس الخلائق ، يا كافر ، يا فاجر ، يا غادر ، يا خاسر ضل سعيك ، وبطل أجرك ، النمس الأجر من كنت تعمل له ، فيسمع الخلائق .

ويروى أن النبي ﷺ قال : إن الجنة تكلمت وقالت : أنا حرام على كل بخيل ومراء ، فالبخيل من^(٢) بخل بقول لا إله إلا الله محمد رسول الله ، والمراء

(١) رواه مسلم وابن ماجه عن ابى هريرة .

(٢) ويحتمل أن يكون تأويل الحديث أعم من حصره على شهادة التوحيد فكل من بخل بما أوجب الله عليه أداءه كالزكاة والنفقة الواجبة وغيرها من أنواع البر التي يجب أدائها فكل هذا معاقب على البخل به قال الله تعالى : « ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله لنصدقن » إلى قوله « فلما آتاهم من فضله بخلوا به » وقوله تعالى : « ما سلككم في سقر قالوا لم نك نطعم المسكين » وغيرها من الآيات والأحاديث الدالة على حرمان الجنة لمجتنب الواجبات والحديث لم أجده بهذا اللفظ . والوجود في أحمد والترمذي من حديث أبى بكر : لا يدخل الجنة بخيل ولا خب ولا خائن ، ورواه ابن ماجه أيضاً . م

من يرأى بإيمانه وتوحيده ، وأول من يدخل النار المراءون . والإخلاصُ والرياءُ والفرق بينهما أن الإخلاص هو إخلاص العمل وطلب الأجر ، وهو إرادة القربة عند الله تعالى وتعظيم أمره وإجابة دعوته مع الاعتقاد الصحيح . وضد الإخلاص للنفاق وهو الاعتقاد الفاسد . وإخلاص العمل هو أن يعمل لله لا يحب أن يحمد عليه أحد .

وقيل الإخلاص تصفية العمل من الكدورات ودوام المراقبة لله تعالى في السر والعلانية ولا يعبد إلا الله وحده . وأما الرياء وهو إرادة نفع الدنيا أو يشرك به نفع الدنيا والآخرة وتأثير الرياء رفع قبول الأعمال والنقصان من الثواب .

وقيل إن الأعمال على ثلاثة أقسام ، قسم يقع فيه الإخلاصان جميعاً ، وهى العبادات الظاهرة أو الأصلية ، وقسم لا يقع فيه شيء ، وهى العبادات الباطنة الأصلية . وقسم يقع فيه إخلاص طلب الأجر دون إخلاص العمل ، وهى المباحات المأخوذة للعدة .

وقيل كل عمل يحتمل فيه الصرف إلى غير الله من العبادات الأصلية يقع فيه إخلاص العمل . وأما إخلاص طلب الأجر لا يقع فى العبادات الباطنة إذ لا يطلع عليه أحد إلا الله وحده ، فامتنع منها دواعى الرياء ، فلم يحتج إلى إخلاص طلب الأجر من أراد بالعبادات الباطنة نفع الدنيا فهو أيضاً رياء . وإخلاص العمل تقارنه عند مباشرته لا يتأخر عنه . وإما إخلاص طلب الأجر فرما يتأخر عنه . وعند بعض العلماء يعتبر فيه وقت الفراغ من العمل ، فإذا فرغ من العمل على إخلاص أو رياء قد انقضى الأمر ولا يمكن استدراكه بعد ذلك .

وقيل : لكل عمل إخلاص مفرد .

وقيل يجوز اعتقاد إخلاص الجملة من العبادات ، فالعمل كالصلاة والوضوء يكفيها إخلاص واحد ، لأن بعضها متعلق ببعض والاعتبار في الرياء كل من عمل الخير يريد به نفعاً دنيوياً فإنه رياء ، سواء إرادة من الله أو من الخلق ، قال الله تعالى : « مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْمِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤِثِّهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ » . وأما من أراد بسعيه التعفف عن الناس والعدة على عبادة الله فلا يكون ذلك رياء ، وكذلك ما يتصل بأمر الآخرة وأسبابها فلا تكون تلك الإرادة رياء ، لأن هذه الأمور تصير بتلك النية خيراً وتصير في حكم أهمال الآخرة . ومن اعتاد قراءة شيء من القرآن أو شيئاً من العبادات يريد بذلك رفع شدة أو سعة في رزق يستغنى به عن مسألة الناس ليكون له عدة على عبادة الله وقوة على درس العلم فهذا من جملة إرادة الخير دون الدنيا .

وفي الأثر أن ابن مسعود رحمه الله عوتب في أمر ولده إذ لم يترك لهم شيئاً من الدنيا فقال : لقد خلفت لهم سورة الواقعة ، وجرت بذلك سنة من النبي ﷺ وأصحابه وهم كانوا لا يتألون بشدة الدنيا ولا ضيقها ولا رجائها وسعتها ، وإذا نزل بهم ضيق الدنيا وعسرهما استبشروا به ويعدون أنه نعمة من الله تعالى ومنه عزيمة ، ويخافون إذا بدت لهم سعة الدنيا وراحتها أن يكون ذلك استدراجاً ومصيبة . وأما للتأخرون الذين أكثر همهم ومطلبهم وشغلتهم الدنيا فلا يعتبر بسيرتهم ، والمقصود من متاع الدنيا البلاغ والعدة لا الشره والبطر والشهوة ،

وينبغي للمؤمن أن يجتنب العجب ويحذر له لأنه يجب عن التوفيق والتأييد
ويحذر عن طلب الزيادة في العبادة . وهو من المهلكات كما قال النبي ﷺ :
« ثلاث مهلكة : شح مطاع ، ودوى متبع ، وإعجاب المرء بنفسه »^(١) .

والعجب يفسد العمل الصالح ويحرم العبد من الخير .

وحقيقة العجب استعظام العمل الصالح وشرفه عند العامل له . وضد العجب
ذكر منة الله تعالى وتوفيقه للعمل الصالح ويعظم ثوابه له . ومن عارضه العجب
في عمله فليذكر منة الله تعالى عليه ويتوب إلى الله تعالى من ذلك ، وإلا فلا
يستحق له ثواباً ولا مدحة .

والناس في العجب ثلاثة أصناف ، منهم : المعجبون بكل حال ، وهم الذين
لا يرون لله عليهم منة في أفعالهم ، وينكرون العون والتوفيق من الله تعالى .
وصنف هم المخطئون ، تارة يتهمون فيذكرون منة الله تعالى ، وتارة يغفلون فيمعجبون ،
وذلك لمكان الغفلة العارضة ، والفترة عن الاجتهاد ، والنقص في البصيرة .
وصنف ذكروا منة الله تعالى عليهم ، فاستقاموا ولم يعجبوا بشيء من الأعمال ،
وذلك لبصيرة أكرموا بها وتأيد خصوا به .

فليحذر العبد على عمله من عشرة أشياء : النفاق ، والرياء ، والتخليط ، والمن ،

(١) رواه الطبراني في الأوسط عن أنس ولفظه ثلاث منجيات خشية الله تعالى في السر
والعلانية والعدل في الرضا والغضب والقصد في الفقر والغنى وثلاث مهلكات الحديث ، وفيه عن
ابن عمر وزاد وثلاث درجات أما الكفارات فانتظار الصلاة بعد الصلاة وإسباغ
الوضوء في السبرات وقتل الأقدام إلى الجماعات وأما الدرجات فإطعام الطعام وإنشاء السلام والصلاة
بالليل والناس نيام ٢٠

والأذى ، والندامة ، والعجب ، والتهاون ، والحسرة ، وخوف ملامة الناس .
 وضد النفاق إخلاص العمل ، وضد الرياء إخلاص طلب الآخرة ، وضد التخليط
 أفراد استقبال العمل الصالح لله تعالى خالصاً ، وضد الأذى كفه وتركه وإبدال الزيادة
 من الإحسان ، وضد المنّ تسليم العمل لله تعالى ، وضد الندامة تثبيت النفس حتى
 يحكم الأمور قبل إتيانها ، وضد المعجب ذكر المنية ، وضد الحسرة اعتناء فعل الخير ،
 وضد التهاون تعظيم التوفيق ، وضد خوف الملامة الخشية .

فالنفاق يحبط العمل ، والرياء يوجب رده ، والمن الأذى يطلان الصدقة ،
 والندامة تورث الهم والخذلان ، والعمل يذهب أضعاف العمل . فأى فائدة للعبد
 في الرياء إذا كان الذي يرأى بعمله له لا ينفعه في الدنيا ولا في الآخرة ، ولا يزيد له
 في همزه ولا في رزقه ، بل إذا اطلع على ما في قلبه أبغضه وكره عمله ، ومن أخلص
 عمله لله كفاه الله مؤونة الخلق ، وسدده في الدنيا ، وأجزل الله الثواب في الآخرة .

ولو أن هذا المرأى يطلب بعمله رضى أحد من العباد لاجتهد في عبادته
 في الأوقات التي يرجو أن يطلع عليه ذلك المخلوق ليراه في اجتهداه ، وربما غفل عنه
 ونسى اجتهداه ولم يبال به ولا بعمله ، والله تعالى المحيط علماً بجميع خلقه وبجميع
 أعمالهم ، ويعلم ما تحبه القلوب وتخفيه الصدور ، ولا يخفى عليه شيء في الأرض
 ولا في السماء .

فمن عمل لأجل الخلق ، فأكثر شيء يناله منهم كلمة مدح يذكرونه بها
 لا فائدة له فيها بل يبقى عليه وزرها إن قبلها وأحبها .

ومن عمل لله تعالى حمده المجد الدائم ، وضاعف له الحسنات ، وحبيه إلى خلقه ،

وأثابه رضاه وجنته الدائمة الباقية ، وآتاه فيها من صنوف النعيم ما لا يحصى وصفه
إلا الله تعالى .

فانظر أيها العبد بين هاتين الحصلتين وما بينهما من الفرق العظيم ، والغبن
والخسران المبين ، فالعاقل إذا فكّر في هذا الشأن احترز من وسواس الشيطان
ودعائه إلى الرياء والإعجاب ، ومن أعجب بعمله فليذكر حاله أنه عبد مملوك ،
مأمور منهي ، واجب عليه امتثال أمر سيده ، فلا حجة له في نفسه ، ولا في عمله ،
ولا يجب له على سيده غير ما يقوم به جسمه من الطعام والشراب ، ولبس
ما يوارى به عورته من الثياب . فكيف والله جعل لهذا العبد سمعاً وبصرًا ،
ولساناً مفصلاً ، وفهماً وعقلاً وتميزاً ، ويدين يبطش بهما ، ورجلين يمشي عليهما ،
وخوله مآلاً وأزواجاً وأولاداً وسكنًا وكثيراً من ضروب النعم في الدنيا ،
ثم الثواب والنعيم في العقبى مع قليل عمل لا يبقى في الحقيقة بأقل نعمة من نعم الدنيا ،
فكيف بما أعد له من الكرامة في العقبى ، فمن عرف هذه المعاني لم يعجب بحقير
عمله مع جليل نعم الله عليه ، وإذا هو عمله لا يقوى عليه إلا بمعاية من الله وتأيد
وتوفيق وتسديد ، فكيف يعجب العبد بنفسه مع ذكر ما ذكرنا ، إلا من غلب
عليه الشقاء ، ومالت به الأهواء ، وضل عن سواء السبيل .

فلو أن ملكاً من ملوك الدنيا أنعم على أحد من خدمه بقليل من خسيس الدنيا
وحرامها واستعمله في شيء من عمله الخسيس مثل علف دوابه والوقوف على بابه
أو مزاوله طعامه وشرابه أو حبس أحد من أقاربه وأحبابه أو قتل أحد من إخوانه
وأصحابه لأطاعه في جميع ما أمره به لينال منه نفقة حقيرة خسيصة من غصب

أو نهب أو سلب من ضعيف أو يقيم ، أو غائب أو مسكين يحاسب عليه يوم القيامة إن لم يتخلص منه إلى أربابه ، ويخادبه في نار جهنم معذباً بأنواع العذاب إلى غير غاية ، فكيف يعجب هذا العبد بصلاة يصلحها وهو غافل عنها لا يدري بأكثر مما يقوله فيها ، أو صوم يفسده بالكذب والغيبة والنفاق في الحرمات والخوض فيما لا يعنى من الكلام ، أو صدقة يكدرها بالمن والأذى وهو لا يدري أنه اكتسب ما ينفعه من حله وحرامه أو غير حله ، أو حج أو هجرة قصر فيهما عن الواجب عليه من شروطهما ، وهو لا يدري ، أو شيء من أهمال الطاعات التي يظن أنه مختص بفضيلتها دون كثير من الناس ، ويرى له الفضل بها على غيره من إخوانه ، وهو لا يدري أن ذلك مقبول منه أو مردود عليه فأثى له الإعجاب بمثل هذا ما يذكر ملائكة الله ورسوله وجميع أنبيائه وأوليائه وما هم فيه من العبادة يسبحون الليل والنهار لا يفترون . ولا يسأمون ولا يستكبرون . « تَسْبِحُ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ » . « الَّذِي يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا » ، فكيف يعجب هذا العبد بنفسه مع غفلته وقلة اجتهاده وإحقاره أعماله . فلا يكون هذا إلا من جاهل بنفسه وجلال ربه ، وغافل عن حظه من الدارين ، نسأل الله تعالى لنا ولا لإخواننا وبجميع المسلمين السلامة من المحنة والنجاة من الفتنة . إنه بعباده رؤوف رحيم .

فانتبه أيها العبد الرشيد لهذا الشأن ، فإنك إذا وظبت على مثل هذا وكررت على قلبك عند الفراغ ، واستعنت بالله عز وجل صرفك عن الالتفات إلى الخلق والنفس والراء والإعجاب ، وبعثك على محض الإخلاص لله تعالى في الطاعة

والتمسك بذكر رحمة الله في جميع الحالات ، ليحصل لك به نفع العبادات خالصة من العيوب مطهرة من الذنوب مقبولة عند علام الغيوب، والحمد لله رب العالمين .

فصل

وينبغي لمن وفق لما ذكرنا وشرحنا أن يحمد الله تعالى ويشكره على نعم الإعانة والتوفيق ، لأن الحمد والشكر قيد النعم ، وبهما دوامها وبتركما ذهابها وزوالها ، قال الله تعالى: إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ . وقال: «فَكَفَرْتَ بِأَنْعَمَ اللَّهُ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِيَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ» . وقال الله: «مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِنْ شَكَرْتُمْ وَآمَنْتُمْ» . وقال النبي ﷺ: «يُؤْتِيهِمُ اللَّهُ نِعْمَةً بَعْدَ نِعْمَةٍ فَيَسْتَفِيتَهُمْ» . وقال الله تعالى: «لَا يَزِيدُكُمْ» .

والنعمه تكون دينية ودنيوية فالدينوية قسمان نعمه دفع ونعمه دفع، فنعمه الدفع أن أعطاك الله المصالح والمنافع من خلقه سوية وسلامة وعافية ومطعما شهيا ومشربا هنيا ومايسا بهيا ومنكحا حلالا رضيا . وأما نعمه الدفع أن صرف الله عنك الشرور والمضار ، وسلمك من العال والآفات وصنوف العوائق، وأما النعمه الدينيه فنعمه العصمة والتوفيق لدين الإسلام والطاعة والمعرفة واجتناب الكفر والشرك والبدع والضلالة وسائر المعاصي ، وذكر ذلك لا يحصيه إلا الله تعالى كما قال الله تعالى « وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا » . ودوام كل ذلك بالحمد والشكر .

(١) في مناه حديث الحمد على النعمة أمان لزوالها رواه في مسند القردوس عن عمر . م

وفرق أهل المعرفة بين الحمد والشكر ، فقال بعضهم : إن الحمد من صنوف التسبيح والتهليل ، والشكر من صفوف الصبر والتفويض ، والشكر يقابل الكفر ، والحمد يقابل اللوم ، والحمد أعم وأكثر والشكر أخص وأدل .

. وقيل : الحمد هو الثناء على الفعل الحسن ، والشكر لله هو الطاعة لله بجميع الجوارح في السر والعلانية واجتناب المعاصي ظاهرا وباطنا .

وقيل : الشكر الاحتراس عن جميع المعاصي بالقلب واللسان والأركان حتى لا يعصى الله تعالى بشيء منها ، وبين أن الاحتراس غير الاجتناب ، لأن الاجتناب هو ترك الشيء عند الدواعي إليه .

وقيل : الشكر هو تعظيم النعم على مقابلة نعمة على حد يمنعه عن جفاء النعم وكفرانه . وأقل ما يستوجب النعم على من أنعم عليه أن لا يتوصل بنعمته إلى معصية لأن من أقبح الأشياء أن يجعل الرجل نعمة النعم عليه عونا على عصيانه ، فعلى العبد فرض الشكر . وحقيقته أن يكون عنده من تعظيم الله ما يحول بينه وبين معاصيه ، وهذا هو الأصل في هذا ثم يجتهد مع ذلك في طاعة النعم ، إذ من حقوق النعمة الاحتراس عن المعصية .

واختلف فيما ينال العبد من شدائد الدنيا ومصائبها في نفس أو أهل أو ولد أو مال ، فقال بعضهم : لا يلزم الشكر عليها وإنما يجب الصبر فيها . وأما الشكر فهو على النعمة ، وقالوا : ما من معصية ولا شدة إلا وفي جنبها نعمة من الله تعالى .

فيلزم العبد الشكر على تلك النعم المتفرقة بها دون نفس الشدة ، كما روى أن ابن عمر قال : ما ابتليت بيلية إلا كان الله تعالى على فيها أربع نعم ، إذ لم تكن في ديني ، وإذ لم تكن أعظم من تلك النازلة ، وإذ لم أحرم الرضى عليها . وإذ رجوت الثواب عليها .

ومن نعم الله على عبده عند الشدائد أنها ليست دأمة وأنها تمر وتمضي ، وأنها من الله عز وجل دون غيره ، وقال بعضهم إن شدائد الدنيا يلزم الشكر عليها لأن تلك الشدائد نعم بالحقيقة ، بدليل أنها تعرض للعبد لمنافع عظيمة ومشويات جزيلة وأعواض كريمة في العاقبة وإن كانت في صورة مكروهة يغفر عنها الطبع وتستوحش منها النفس . ويروى أن النبي ﷺ يحمده الله تعالى ويشكره على الشدائد شكره على المسار ، وكان يقول الحمد لله على ما ساء وسر^(١) . وقد قال الله تعالى « وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ » . وقال « عَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا » .

والكثير الذي ذكره الله كثيراً لا يعلمه إلا هو ، فإذا كانت الشدة مما تصير سبباً في شرف العبد وزيادة رفعة فنكون نعماً بالحقيقة ، وإن كانت تعد من المحن والشدائد بظاهرها .

واختلف أيضاً في فضل الشاكر والصابر فقال بعضهم : إن الشاكر أفضل لقول الله تعالى : « وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرُونَ » . وقال في نوح عليه السلام :

(١) رواه الحاكم عن عائشة ولفظه كان إذا أتاه الأمر يسره قال الحمد لله التي بنعمته تم الصالحات وإذا أتاه الأمر يكرهه قال الحمد لله على كل حال وذكره ابن السني في عمل اليوم والليلة .

« إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا » . وقال في إبراهيم عليه السلام : « شاكرًا لَا نَعْمُهُ اجْتَبَاهُ » . وعن بعض الصالحين ، كَتَبَ أَنَعَمَ اللَّهُ عَلَى فَاشْكُرْ أَحَبَّ إِلَى مَنْ أَنْ أَبْتَلَى فَأَصْبِر . وقال بعضهم : الصابر أفضل ، لأنه أعظم مشقة فيكون أعظم ثوابا وأرفع منزلة ، وقال الله تعالى « إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعَمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ » . وقال « إِنَّمَا يُؤُوفِي لِلصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ » . وقال « وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ » .

والذى عندي ، أن الشاكر والصابر يقرب بعضهما من بعض ، لأن الشاكر لا يكون إلا صابرا والصابر لا يكون إلا شاكرا لمن عرف معنى حقيقة ذلك .

فلا بد للعبد المكلف من أربعة أشياء : العلم . والعمل . والإخلاص . والخوف . فليعلم أولا الطريق ، وإلا فهو أحمى ، ثم يعمل بالعلم وإلا فهو محجوب ، ثم يخلص العمل وإلا فهو مغبون ، ثم لا يزال يحاف ويحذر من الآفات إلا أن يجد الأمان وإلا فهو مغرور .

وقيل : إن الخلق كلهم موتى إلا العالمون ، والعالمون كلهم نيام إلا العاملون ، والعالمون كلهم مفترون إلا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم ، فالعجب كل العجب من غافل غير عالم ، أما يهتتم معرفة المعرفة ما بين يديه ، أما يتعرف ما هو مطلع بعد الموت عليه بالدلائل والعبء والاستماع لهذه الآيات والنذر ، والانزعاج لهذه الخواطر والهواجس في النفس .

قال الله تعالى : « أَوْ لَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَائِكَةِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ » . وقال « أَلَا يَنْظُرُ أَوَّلَيْكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ » . « قُلْ هُوَ نَبَأٌ عَظِيمٌ أَنْتُمْ عَنْهُ مَعْرِضُونَ » . « فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا

وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا» . وقال تعالى لنبيه محمد ﷺ «وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَنْ أَشْرَكَكَ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنْ الْخَاسِرِينَ» . فأى شيء أخوف من هذا ، وقال تعالى : أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ» . «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ مِمَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ ، وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ» . «وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا» . «وَمَنْ جَاهَدْ فَإِنَّمَا يُجَاهِدُ لِنَفْسِهِ إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ» -

فقد أوضحنا في هذا القول ما يزرع النفس عن المعصية ، ويبعثها على الطاعات ويهذبها لتصلح لخدمة المولى ، ويزكيها لتحسن للقرب منه ، والحمد لله رب العالمين . وهو ولى التوفيق لمن أراد به السعادة الأبدية ، وهو حسبنا ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير ، والله أعلم وبه التوفيق .



القول السادس والعشرون

في ذنوب الأنبياء والملائكة عليهم السلام

وذكر شيء من الذنوب والتوبة

سئل أبو سعيد رحمه الله هل يجوز أن يقال إن الأنبياء كانت منهم المعاصي على العمد أم لا ؟

قال : يقال في الأنبياء ما قال الله فيهم ، وببرءاًون بما برأهم الله منه ، اتباعاً للكتاب وتصديقاً له ، ونعلم أنهم أولياء الله وصفوته ، وأنهم من أهل الجنة ، وأنهم لم يموتوا على معصية الله أبداً .

قيل له : فبقول الله فيهم يقتضى حكم خطاياهم على العمد .

قال إنه يقتضى حكم خطاياهم على العمد لما أخطأوا أو لما عصوا الله به . وإن لم يخرج على معنى التعمد لمعصية الله ، لأن كل عاص لله فيما عصاه بما تعمده لما عصى الله به .

قيل له ، فنسمع آية من كتاب الله فيها ذكر معصية أحد من الأنبياء ولم يعلم هو أنه نبي ، ما يلزمه في ذلك ؟ وهل عليه أن يسأل عن الحكم فيه ؟

قال : إذا علم آية من كتاب الله لزمه أن يعلم أنه صدق ، كما قال ، فلا يشك فيه ، وإن شك فيه هلك ، ولا ينفس في السؤال مع الشك في كتاب الله إلا أن يكون شيء مما يحتمل التأويل ، فلم يبصر وجه تأويله إلا أن يكون تأويله مما لا يسمعه

فيه ، وتقوم الحجة عليه من جهة العقل ، وعرف معنى ذلك والمراد به لم يسمعه الشك فيه ، ولا يجوز لأحد أن يقول إن أحداً من الملائكة عصى الله ، وأن داروت وماروت لم يعصيا الله ، وليس القول فيهما على ما يقول العامة ، ولا يجوز أن يقال ، إنهما ارتكبا المعصية ، لأن الملائكة مهزونون عن ذلك ، والله يقول لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون . وكذلك الأنبياء لا يظن بهم ظن السوء .

ويروى أن إخوة يوسف عليه وعليهم وعلى جميع أنبياء الله السلام إنما فعلوا في يوسف ما فعلوا ولم يبلغوا على قول بعض الناس إلى كبيرة ، وقال بعض ، إنما فعلوا ذلك ولم يكونوا استتيبوا ، وإنما استتيبوا بعد ذلك .

ولا يجوز أن توصف الأنبياء بالمعاصي وقد ارتضاهم الله واصطفاهم وجعلهم حجة على عباده ، يأمرهم بالمعروف وينهون عن المنكر .

واختاف الناس في ذنب آدم عليه السلام وذوب سائر الأنبياء صلى الله عليهم أجمعين ، مع إجماع أهل العلم أنها كلها كانت صفات ، وأن الأمر فيها لم يكن على ما يأتي به الجهال ، ولا على ما يرويه بعض أهل الحديث .

وقال قوم إنها كانت همداً مع الذكر النهي عنه إلا أنه كان عندهم من الخوف والوجل والإشفاق ما لا يكون عند غيرهم ، قالوا : لو لم تكن همداً لم تكن ذنوباً .

والدليل على ذلك أن إبليس لعنه الله ذكر آدم وحواء النهي حين قال لها ما نهاكما ربكما عن هذه الشجرة إلا أن تكونا ملكين أو تكونا من الخالدين .

وقد قال الله تعالى: «وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَىٰ آدَمَ مِنْ قَبْلُ فَنَفْسِي وَعَلَّمَ بِحَيْثُ لَهُ عَزَمًا» .
يجوز أن يكون نسي الوعيد دون النهي .

وقال قوم : كان ذنبه على قصد للأكل ، ولم يكن كالرجل يريد الشيء .
فيفعل غيره على طريق السهو ، ولكنه كان غافلاً عن النهي وناسياً له .

قالوا وقد ذكره إبليس النهي فلم يواقع الذنب في ذلك الوقت ، بل لما وافق
دعاه وعذوره مع ما كان آدم عليه السلام محتاجاً لما دعاه إليه مائلاً إليه بطبعه ،
الذي هو طباع البشرية ، سرى ذلك في نفسه واستفرقه ، حتى غفل عن النهي
ونسيه . كالمصائم الذي يشتغل بالأشغال حتى تغلب عليه ، فاستفرقه حتى يأكل
ويشرب من غير قصد لذلك ، وهو ساه عن صومه ، وهذا الضرب من السهو
والإغفال مرفوع عن المسلمين . وقد يجوز أن يؤاخذوا به ، وليس بموضوع عن
الأنبياء صلوات الله عليهم ، لأنهم حملوا ذلك لعظم أخطارهم وعلو درجاتهم ،
ولما شاهدوا من الآيات والدينات ، وهم الأئمة والقادة للناس .

وقال بعض : بل كان ذنب آدم عليه السلام من جهة الغلط في التأويل ،
اجتهد فأخطأ ، وكذلك سائر الأنبياء صلوات الله عليهم ، كأنه قيل له عليه
السلام لا تأكل هذه الشجرة ، وأريد جنس تلك الشجرة كاه ، كما يقال المريض
لا تأكل من صنف هذا الطعام للون بين يديه يشار إليه ، فتأول عليه السلام ،
إنما نهى عن تلك الشجرة التي أشير إليها دون ما هو منها من جنسها . فأكل
من غيرها وهو يرى أنه غير منهي عن ذلك . وكان الواجب عليه أن لا يأكل
حتى يستأذن بعد النهي ، لأن الوحي كان يأتيه ، وليس للأنبياء صلوات الله عليهم .

أن يجتهدوا في الحواث ، إذا كان الوحي غير منقطع عنهم ولغيرهم من بعدم أن يجتهدوا لاقطاع الوحي وعدم الرسول أو غيبته .

وقال بعض : للأنبياء أن يجتهدوا فما لم يأت فيه نص ولا أمر ولا نهى ، وما آتاهم فيه النهى فعليهم أن يتوقفوا عنه إذا كان مما لا يخاف فوته كأمور الحرب وما أشبه ذلك ، وإنما كان أمر مال إليه بطبعه ، وعملت فيه الشهوة له ، ولو آخر ما قدم عليه إلى أن يستأمر ويستعلم ما كان في ذلك ضرر ولا مكروه .

وقالوا قد يجوز أن يباح للأنبياء عليهم السلام الاجتهاد في الحوادث وفي الفتيا . فأما ما أشبه قصة آدم عليه السلام مع نزول الوحي ، فكان الانتظار ، وليس بمنكر أن يكون ألف ذنب من وجه ذنب أيسر وأصغر من ذنب واحد ، مع الذكر للنهي عنه في وقت الإقدام عليه ، لأن آدم عليه السلام ذكر الله تعالى عنه أنه نسي النهى ، كما قال الله تعالى : « وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَىٰ آدَمَ مِنْ قَبْلُ فَنَسِيَ » .

وقيل في الكلمات التي تلقاها آدم عليه السلام من ربه ، لمن . أى رب ثبت إليك وأصلحت . فجاءه الجواب ، إن أرجعك إلى الجنة . فاستغفر آدم ربه ، فتاب عليه ، إنه هو التواب الرحيم .

وقيل في الكلمات ، هن : « رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ » .

وقيل إن الله أوحى إلى آدم قبل وقوعه في الذنب ، إن من أذنب ، صغيرا

أو كبيراً ، ثم ندم على ذنبه ، وعزم على أنه لا يعود إلى الذنب ، واعتقد على أنه ظالم لنفسه فيما صنع ، وأنه هالك إن لم يغفر الله له ذنبه . فإذا علم الله منه صدق ذلك تاب عليه وقبله ، فتلقى آدم ذلك من ربه وعمل به صلوات الله عليه .

وقد أخبر الله ذلك عن آدم وحواء في كتابه ، أنهما قالا : « رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ » ، وقد كان ذنبهما صغيراً ، إلهبطهما الله تعالى من جنة كان قد أنعم الله عليهما بها ، فكيف بمن اجتراً على الله وارتكب كباثر ما نهى عنه . نسأل الله تعالى العفو والعفوان ، والرحمة والإحسان ، والستر والرضوان ، آمين رب العالمين .

ويروى ، أن مما أكرم الله به هذه الأمة ، أن قال النبي ﷺ : « عَنِ لَأْمَتِي الْخَطَا وَالنَّسِيَانِ ، وَمَا حَدَّثُوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ ، وَمَا أَكْرَهُوا عَلَيْهِ » ^(١) ، وذلك فيمن أخطأ فزلّ لسانه فتكلم بشيء من الكفر لم يكن عليه إثم .

وذكر ، أن رجلاً أراد أن يقول : اللهم أسكني الجنة ، فقال : اللهم أسكني النار . فاشتد ذلك عليه . فقال النبي : لا بأس عليك ، لك ما نويت . وما أكرهوا عليه ، فقد كان المشركون يُكْرَهُونَ هَارِ بْنَ يَاسِرٍ عَلَى الشَّرْكِ ، فلم يكن عليه إثم بالتكلم به ، وقلبه مطمئن بالإيمان ، فلا إثم على المؤمن فيما أكره عليه من الكلام بالشرك أو بخلع المسلمين أو بكذب النبيين ، إذا كان قلبه مطمئناً بالإيمان ومصدقاً به .

(١) رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ عَنْ ثَوْبَانَ وَلَعُظُهُ : رَفَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَا وَالنَّسِيَانِ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ .

وأما النسيان، فمن نسي شيئاً من حقوق الله فلا إثم عليه وإن ذكره بعد ذلك فليؤده ولو بعد وقته وإن لم يذكره إلى أن يموت فهو سالم عند الله . ومن نسي ذنباً كان يدين بتحريمه ، إلا أنه أخطأ بجهالته ، ثم تاب في الجملة وهو ناس لذلك الذنب ، كان هذا مرفوعاً عنه من نسيانه ، ولو أنه ارتكب الذنب على أنه لا يتوب منه وأصر عليه ، ثم نسي ذلك الإصرار وذلك الذنب ، ثم تاب في الجملة ، فقد اختلف في هذه المسألة ، قول : إنه تجزیه التوبة في الجملة ، لأن الإصرار ذنب ، والله يغفر الذنوب جميعاً ، والنسيان يأتي على جميع ذلك . وقول : لا تجزیه التوبة من هذا في الجملة ، لأنه نسي وهو على عزيمة الإباء عن التوبة ، فلحق بأحكام المستحلين ، لأن المستحلين لا تجزیههم توبتهم في الجملة ، لأنهم يتقربون إلى الله بمعاصيه ، ويتوبون إلى الله من طاعته ، وهذا فيما كانت فيه الحقوق لله .

وأما إذا كانت الحقوق للمخلوقين ، فلو نسي حتى أكل مال رجل أو ضربه أو قتله أو طلق امرأته أو أعتق عبده أو غير ذلك ، فهو متعبد بأداء ذلك إلى أهله وقت علمه بذلك وذكره له ، وإن نسي ذلك وكان على وجه التحريم ، فتاب في الجملة ودان بجميع أداء ما يلزمه علم ذلك أو جهله كان ذلك مجزياً له في جملة التوبة ، ويأتي على جميع ما كان من مثل هذا من صفائر الذنوب وكبائرها ، إذا كان على وجه التحريم .

وأما الخطأ الذي هو مرفوع عن المسلمين ، فهو أن يريد الحق فيخطئ بغيره ، مثل أن يريد أن يقول لا إله إلا الله ، فيقول إن الله ثالث ثلاثة ، أو يريد أن يقول ، إن المسلمين من أهل الجنة . فيقول ، إنهم من أهل النار ، أو يريد أن

يقول لزوجته ، هي امرأة بارة ، فيقول إنها طالق ، فكل هذا وشبهه مرفوع الخطأ فيه ، وغير متعبد العبد فيه ، ولا إثم به ، إلا أنه أمور أن يظهر التوبة منه ، إن ظهر ذلك إلى الناس ، مما يكفر به في ظاهر الأمر عند المسلمين ، وأما فيما بينه وبين الله فلا إثم عليه ، ولا طلاق على زوجته ، ولا عتق على عبده ، إن أخطأ في القول بالعتق ، وإن حاكمته زوجته أو عبده وجب عليه أن يستسلم للحكم الحق إذا صح لفظه ذلك مع أحكام أدل العدل وحكموا عليه بالعدل ، فليس له أن يخالف الحق الظاهر عليه عدله ، لأن الحكم فيه لغيره .

وأما الخطأ في الأنفس من قتل أو جرح أو غير ذلك أو في أموال الناس وإلزام لم يكن ذلك مرفوعاً عن أمائه ، وعليه التخليص منه بالأداء ، وما يلزم فيه من الكفارات عند القدرة على ذلك ، ولا يكون آثماً لموافقة الخطأ ، ولو كان ذلك في قتل نفس فما فوق ذلك ، وإثماً يآثم في تضييع ما لزمه من أحكام الخطأ عند قدرته على ذلك .

وأما ما أكرهوا عليه فذلك في القول دون الفعل ، وهو أن يكره حتى يتولى أهل الضلال ويصوبهم ، أو يبرأ من المسلمين أو يخطئهم ، أو يحل حراماً أو يحرم حلالاً ، أو يشرك بالله ، فكل هذا قد جاء فيه الأثر المجتمع عليه أنه مرفوع عن المكروه إذا توسع في ذلك برخصة الله تعالى وقلبه مطمئن بالإيمان ، كاره لما جبر عليه . وأما إذا أكره على شيء من الأفعال بمصيبة الله من إتلاف مال ، أو قتل نفس ، أو ارتكاب محرم من زنا أو غير ذلك فيما يظلم فيه نفسه وغيره . وأما كل ما يجوز عند الضرورة مما رخص الله فيه المضطر مثل أكل الميتة

أو لحم الخنزير ، فقال بعض المسلمين : إنه غير آثم في مواقفته على الجبر ، لأن الجبر من الضرورات ، إذا كانت التقية على النفس .

وأما شرب الخمر ، فقال بعض : إنه لا يجوز ولو عند الضرورة لأنه لا يصمم من جوع ولا عطش ، وقال بعض : يصمم وترجى فيه نجاة النفس ، فلذلك وقف من وقف عند الجبر على شربه . وأما أكل ما لا يجوز في الضرورة فهو آثم بمواقفته ولو كان على حد الجبر ، فإجماع من المسلمين في ذلك ، أنه محجور عليه فعل ذلك ، ولا يسهه ارتكابه على حال ، فإن ارتكبه فهو ظالم ضامن لما تلف مما فيه الضمان ومتعبد بأدائه إلى أهله إذا قدر على ذلك .

والاختلاف في إقامة الحدود ، فبعض أوجها عليه قال : تدبراً عنه بالشبهة لموضع الجبر ، وكذلك بعض أوجبه فيما يلزم فيه القود ، وبعض لم يوجبه . وأما الدية والكفارة فلا يسقطان عنه محال . وأما ما حدثهم به أنفسهم ، فهو الخطر الذي يخطر بالقلب من غير تحقيق منه ولا اعتقاد لفعل شيء من المعاصي ، وإنما هو شيء يلم به القلب فيحدث به نفسه بغير اعتقاد شيء من المكفرات ، ولا في شيء من أمر التوحيد ، أو في صفة من صفات الله تعالى ، فالأمر يحقق ذلك ويمتدده ويرضى به ولا ينكره فهو سالم ، ولا يكون الحديث أكثر من السماع . والرواية للكفر والمعاصي ، فإذا أنكر ذلك الذي رآه وسمعه فهو سالم إذا وافق اعتقاد السلامة .

والعبد متعبد بخاطر القلب ، كسمعه وبصره ، كما قال الله تعالى : « إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا » ، فهو مسئول عما اعتقد بقلبه

مثاب عليه . وقد قال الله تعالى : « وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ حَسْبُكُمْ جَهَنَّمُ » ، فأوجب الله العذاب على ما في النفس .

وقد يروى عن النبي ﷺ أنه قال : « الإيمان قول وعمل ونية ومواقفة السنة^(١) » ، والكفر قول وعمل ونية ومخالفة السنة . وقيل ، في رجل ارتد عن الإسلام وقبح أمر المسلمين وضلّهم ، ودعا الناس إلى الكفر ، فاستجاب له من استجاب ، ثم ندم على ذلك وأراد التوبة ، فقال أبو عيسى : توبته أن يذهب إلى الذين دعاهم إلى الضلالة وضل المسلمين معهم ، فيقول لهم : إني كنت دعوتكم إلى غير الحق ، وأن الذي قلت على المسلمين هو كذب وزور ، وأن المسلمين هم خيار الناس ، وأفضل من على ظهر الأرض ، وإني أستغفر الله وأتوب إليه مما قلت عليهم ، فإن فعل ذلك فذلك له التوبة .

وقيل : إن رجلاً من الصفرية جاء إلى الربيع ووائل بن أيوب وأراد التوبة ، فقيل له : ثبت لك الإسلام ، ولكن لا تكون لك عندنا ولاية حتى تأتي إلى قومك الذين دعوتهم ، لأنك كنت داعياً تدعو الناس ، فتبين لهم ، أي كفت أدعوكم إلى غير الحق ، وأي قد ثبت من ذلك ، وقد رجعت ، فذهب إليهم فأخبرهم . فلما جاء إلى الربيع ووائل بعد ذلك قبلوه وثبتوا له الإسلام .

ومن ابتدع بدعة ودعا الناس إليها فعملوا ببدعته ، ومات من مات من أتباعه ثم ندم ، فليس له نوبة إلا من بعد أن يأتي القوم الذين دعاهم إلى بدعته ، فيخبرهم أنه قد رجع عن ذلك ، وأن دينه دين المسلمين ، والتوبة مقبولة إن شاء الله .

(١) رواه ابن ماجه والطبراني عن علي ولفظه عندهما الإيمان معرفة بالقلب وقول باللسان وعمل بالأركان والجملة الأخيرة في الكفر لم أجدها . انتهى ، محقق .

ومن حلف يميناً يأخذ بها ما لا ليس له أخذه وحكم له به بظاهر الحكم ، فتوبته أن يرد المال الذي أخذه والندم والاستغفار ويكفر يمينه .

ومن قال شيئاً في المسلمين لا يجوز له أن يقوله وأراد التوبة ، فإنه يعترف بما قال ويتوب إلى الله ويستغفره من ذلك بعد الاعتراف بمقاتته ، وإن لم يعترف بقوله ، وقال : أنا أستغفر الله وأتوب إليه إن كنت قد قلت ذلك ، فبعض يرى أنها توبة ، وقال بعض : إذا لم يعترف بقوله فتوبته غير صحيحة .

وذكر عن عائشة رضي الله عنها ، أشهرت توبتها عند من يأتيها حتى صارت توبتها شهرة . وقد نادى المسلمون بتوبتها ، وقبلوا ذلك منها .

ويروى عن محمد بن الحسن ، رحمه الله ، في الرجل إذا أراد أن يستغفر ربه من أمر قد لزمته فيه التوبة من صغير أو كبير ، فيخاطبه على ذلك ، فيقول له : استغفر ربك من كذا وكذا ، فيقول الآخر : أستغفر الله ، قال : إن ذلك جواب له ويمحzie ذلك عن تفسير الذنب ويرجع إلى ولايته . وإن قال له : استغفر ربك من كذا وكذا ، فسكت ولم يقل شيئاً ، أنه غير تائب بعد إذا لم يسمع منه التوبة وليس على هذا أن يراجع ، وإن راجعه فحسن ، وهو على البراءة منه حتى يرجع إليه ويتوب .

وقال أبو معاوية ، رحمه الله : إذا علم الرجل من وليه ذنباً فسمعه من بعد ذلك يقول : أنا أستغفر الله من كل ذنب ، فإن ذلك يحزبه ويرجع إلى ولايته لأن كل الذنوب داخلة في ذلك إذا كان يعلم أنه يدين بتحريم الذي ركب من الذنب ، فإذا علم أحد من وليه أنه يدين بتحريم ما يأتي من الذنوب ، وإنما يكون ذلك

منه زلات وعثرات . فإذا سمعه يقول : أستغفر الله من كل ذنب كان له أن يتولاه على قول أبي معاوية رحمه الله . وأما إذا علم أنه يدين باستحلال ما يأتي من الذنوب والمكفرات فلا تجزيه التوبة في الجملة حتى يعلم منه التوبة والرجعة عن الدينونة بخلاف المسلمين في ذلك .

ومن دعا إلى دعوة كفر وضلال ، واتبعه ناس وماتوا على ذلك ، وتاب من ذلك فتوبته مقبولة ويرجع إلى ولايته كما قبل المسلمون من عائشة رضي الله عنها .

فصل

وروى ، أن محمد بن محبوب ، رحمه الله ، سئل عن الأنبياء ، صلوات الله عليهم ، ما كانوا عند الله ، إذا كانوا رجالاً غير مسلمين . قال : لا يجوز هذا القول في الأنبياء وهم أولياء الله ، ولا يجوز أن يكونوا عند الله في شيء من الحالات كفاراً ولا ضاللاً ، وهم أصفاء الله قبل أن يخلقهم .

وقال الله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ » ، صفوته لإمام قبل أن يخلقهم . وأما قول الله تعالى لنبيه محمد ﷺ : « أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَىٰ وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ » ، يعني بذلك ضالاً عن النبوة لم تأت به بعد .

وقال في قصة موسى وفرعون حاكياً عن قول فرعون لموسى : « أَلَمْ نَرْبُّكَ فِينَا وَلِيدًا وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ وَفَعَلْتَ مَعَكَ آلَتِي فَعَلْتَ وَأَنْتَ

مِنَ الْكَافِرِينَ» ، قال موسى عليه السلام : « فَعَلَّمْتُهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الصَّالِّينَ »
يعنى عن النبوة « فَفَرَزْتُ مِنْكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ فَوَهَبَ لِي رَبِّي حُكْمًا وَجَعَلَ لِي
مِنَ الْمُؤْمِنِينَ » .

وسئل أبو الحواري ، رحمه الله ، عن لزوم الصلاة على الملائكة والنبين
والمرسلين ، كنحو ما يلزمنا من الصلوات على نبينا محمد ﷺ ، قال : أما من
حيث التزم فلا ، والأماور به ذلك ، ولكن ينبغي الدعاء للأنبيا والسلام عليهم ،
صلى الله على نبينا محمد وعلى جميع أنبيائه ورسله ، وأوليائه وملائكته ، وسلم
عليهم تسليما .

فصل

وقيل : إن ملكا بالشرق ينادى كل صباح : ليت الخلق لم يخلقوا ، فيجيبه
ملك بالمغرب : وليتهم إذ خلقوا تفكروا وأبصروا .

وقيل : ما من صباح إلا وملكاً أحدهما بالشرق ينادى : اللهم أعط منفقاً
خلفاً ، وأحدهما بالمغرب يقول : اللهم أعط ممسكاً تلفاً .

ويروى أن النبي ﷺ قال : « إن لله ملكا ينادى كل يوم وليلة إلى طلوع
الشمس ، يا أهل الدنيا مهلاً من الدنيا مهلاً فإن لله سطوات ونقات ، فلولا رجال
خشع ، وأطفال رضع ، وبهائم رتع ، لصبنا عليكم العذاب صباً صباً ، ولرضضناكم
في العذاب رضاً رضاً ، ولكن فيكم خسف وقذف ورجف » (١) .

(١) أصله في بيان الشرع .

وقيل : يستحب أن يقال عند غروب الشمس في توديع الملائكة المصاحبين ،
يا أيها الملائكة الكرام الكاتبون ، اكتبوا من قولي شهادة أن لا إله إلا الله .
وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً ﷺ عبده ورسوله ، وأن ما جاء به
محمد بن عبد الله من عند الله فهو الحق المبين ، مجللاً ومفسراً على ما جاء به من عند الله ،
وأنة صادق فيما قال ، مما أمر به أو نهى عنه ﷺ تسليماً ، اشهدا على بالتوبة
من جميع ما كتبناه على في هذا اليوم مما خالفت الحق فيه من القول والعمل
مما عصيت به الله ، واشفعنا لى عند ربكما بخير . وفي توديع ملائكة الليل ، يقول :
مرحباً مرحباً يا أيها الحافظان الشاكران المستمعان المطيعان ، اكتبنا من قولي
شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمداً ﷺ عبده ورسوله ،
وأن ما جاء به محمد من عند الله فهو الحق المبين ، مجللاً ومفسراً على ما جاء به
من عند الله ، وأنه صادق فيما قاله مما أمر به أو نهى عنه ﷺ وتسليماً ، اشهدا
على بالتوبة من جميع ما كتبناه على من الليل والنهار مما خالفت الحق فيه
من القول والعمل من جميع المعاصي ، واشفعنا لى عند ربكما بخير ، وكذلك عند
الشروق .

وقال أبو سعيد ، رحمه الله : يروى ، أنه أوحى الله إلى نبيه محمد ﷺ ،
أنه خيره بين أن يسير معه مثل جبال تهامة حيث شاء ذهباً وفضة ، أو يجوع يوماً
ويشبع يومين ، أو يشبع يوماً ويجوع يومين ، فأوماً إليه جبريل ، أن تواضع .
فاحتار النبي ﷺ أن يجوع يوماً ويشبع يومين ، أو يشبع يوماً ويجوع يومين^(١) .

(١) مشهور في كتب السر ولفظ أحمد والترمذي عن أبي أمامة : عرض على ربي ليجعل لى
بطحاء مكة ذهباً فقلت : لا ياربى ، واكسى أشع يوماً وأجوع يوماً ، فإذا حمت تضرعت إليك
وذكرتك ، وإذا شبعت حمدك وشكرتك . م

وقيل : إن عائشة رضى الله عنها عاتبت ذات يوم فقالت : يا رسول الله ، لو سألت الله أن يفرج عنا هذا الضيق ، أو هذا الفقر ، فعسى أن يفرج عنا ، فقال النبي ﷺ : مضى لى على هذا إخوان ، فلا أحب أن ألقاهم ، وأنا منتقص الحالة عنهم .

وقيل : إنه كان لا يتخذ حلتين فى اللباس ، وما يدخل به يخرج به ، وما ينام به يصلى به ويجمع فيه .

وقالت^(١) عائشة رضى الله عنها : لقد كنا ننظر ثلاثة أهلة ما توقد فى بيت رسول الله ﷺ نار ، ولا نرى الدخان إلا من بعيد ، ف قيل لها : ما كنتم تعيشون ؟ فقالت : الأسودين ، الماء والتمر .

وقالت : ما شبع رسول الله ﷺ ثلاثة أيام متتابعة من خبز بُرّ حتى فارق الدنيا ، ولو شئنا لشبعنا ، ولكن نؤثر على أنفسنا^(٢) .

وقال أبو هريرة : ما عاب رسول الله ﷺ طعاماً قط ، إن اشتهى أكل ، وإن كره ترك^(٣) . وكان من دعائه ﷺ : اللهم اجعل رزق آل محمد يوماً بيوم^(٤) . وقيل : بينما جبريل عند رسول الله ﷺ ، فقال له : يا رسول الله ، هذا ملك قد نزل من السماء لم ينزل فى الأرض قبلها ، استأذن فى رؤيتك ، فلم يلبث أن

(١) رواه الشيخان عن أنس . م

(٢) رواه مسلم . م

(٣) رواه مسلم والترمذى عن عائشة . م

(٤) فى مسلم : اللهم اجعل رزق آل محمد قوتا ، وفى رواية : كفافا . م

جاءه الملك ، فقال : السلام عليك يا رسول الله ، إن الله يخبرك ، إن شئت ، أعطاك خزائن كل شيء ومفاتيح كل شيء ، ما لم يعط أحداً قبلك ولا يعطه أحداً بعدك من غير أن تنقص شيئاً ، قال : لا ، لكن اجمعوه لى فى الآخرة ، قال الله تعالى : « تَبَارَكَ الَّذِى إِن شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلْ لَكَ قُصُورًا »^(١) ، والله أعلم ، وبه التوفيق .

(١) مذكور فى تفسير الآية هو والحديث الأول : م

القول السابع والعشرون

في فضائل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وأئمة

قال الله تعالى : « لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ » . وقال : « وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ » . فهو أفضل الأنبياء وأكرمهم عند الله وأعلمهم وأعظمهم وأحلمهم .
وخصه بصنوف الفضائل ، من ابتداء الأمر إلى نهايته .

ويروى عن علي بن أبي طالب ، أنه قال إن خلق نور محمد ﷺ قبل خلق السموات والأرض ، ثم نقله إلى صلب آدم ، ثم إلى صلب نوح ، ثم من صلب إلى صلب إلى أن أخرجه عبد الله بن عبد المطلب ^(١) .

وقيل لما تزوج عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بآمنة ودخل بها وحملت بالنبي ﷺ مرت وحش للغرب إلى وحش المشرق ووحش المشرق إلى وحش المغرب بالبشارات ^(٢) وبقى ﷺ في بطن أمه تسعة أشهر كلاً ، لا تشكو وجعا ولا مفصاً ولا ريحا ، ولا يعرض لها ما يعرض للنساء ، قالت آمنة : ما شعرت أني حملت ، لأنني لم أجِدْ ما تجد الحبالى إلا أني أنكرت رفع الحيض ^(٣) .

(١) روى عبد الرزاق عن حابر ما لفظه : يارسول الله أخبرني عن أول شيء خلقه الله قبل الأشياء ، قال : يا جابر إن الله تعالى خلق قبل الأشياء نور نبيك من نوره فجعل ذلك النور يدور بالقدرة حيث شاء الله تعالى الخ . م
(٢) رواه أبو نعيم عن ابن عباس ، وزاد فيه : وكذلك أهل البحار يسم بعضهم بعضاً . م
(٣) وفي بعض كتب السير عكس هذا ، وهي أنها وجدت ثقلاً من حملها . م

وقالت : لما خرج من بطنى نظرت إليه ، فإذا هو ساجد وقد رفع أصبعه إلى السماء كالمتضرع التهمال ^(١) . فأرسله الله للناس كافة بشيراً ونذيراً ، وأرسله إلى الجن والإنس ، وجعله الله أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، لأن أنفسهم تأمرهم بالسوء إلا ما رحم ربي . وأعطاه الله تعالى ما أعطى سائر النبيين والرسل بعد سؤالهم ، وهو من غير سؤال . وقال عز وجل : « بَوْمَ لَا يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ » . وقال إبراهيم صلوات الله عليه : « وَلَا تُخْزِنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ » . وقال موسى عليه السلام : « رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي » . وقال لنبينا ﷺ : « أَلَمْ تَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ » .

وقال ابن عباس : أعطى نبينا محمد ﷺ : خلق آدم ، ومعرفة شيث ، وشجاعة نوح ، وحلم إبراهيم ، ورضى إسحاق ، وقوة يعقوب ، وحسن يوسف ، وشدة موسى ، وصبر أيوب ، ومصاحبة صالح ، وصوت داود ، وزهد يحيى ، وعصمة عيسى ، ووقار إلياس صلى الله عليه وعليهم أجمعين .

وقيل : إن السموات كانت لا تحرس عن الشياطين ، ولم يرموا بالشهب ، فلما بعث الله تعالى حرست له السموات جميعاً بالملائكة . وقيل : إن ملك الموت لم يدخل عليه إلا بإذن وحيره بين تركه وقبض روحه ، إما موتة طيبة ، وإما حياة لا هرم فيها ، واختار ﷺ الموت .

وقيل : استأذن الملائكة ربهم في النظر إليه لما يعلمون من كرامته عند الله ، فكان يأتيه كل يوم سبعون ألف ملك .

(١) رواه الواقدي وابن سعد عن ابن عباس رضى الله عنه . م

وقال ابن عباس : ما خلق الله نفساً أكرم عليه من محمد ﷺ ، وما أقسم
 بحياة أحد غيره ، قال : « لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَكُنِي سَكَرَتِيهِمْ يَمْعَهُونَ » . وأقسم الله
 على هدايته : « وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ وَمَا يَنْطِقُ
 عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ » . وأقسم على رسالته ، قال : « يَسَّ
 وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ تَنْزِيلَ الْعَزِيزِ
 الرَّحِيمِ » . وأقسم على محبته ، قال : « وَالضُّحَىٰ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ مَا وَدَّعَكَ
 رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ » . وأقسم على شرف أخلاقه ، قال : « نَّ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ .
 مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِبَجْنُونَ وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ تَمْنُونَ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ
 خُلُقٍ عَظِيمٍ » . وأقسم على براءته من الميؤوب ، قال : « فَلَا أَتَسْمِي مَا تُبْصِرُونَ
 وَمَا لَا تُبْصِرُونَ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَا تُؤْمِنُونَ
 وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ » . وأقسم أن ينتقم من يؤذيه ، قال :
 « كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ » .

ومن شرفه نهى الله أن يدعى باسمه فقال : « لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ
 بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا » . ويقال له : يا أيُّها الرسول ، يا أيُّها النبي .
 ونصره الله بالرعب في قلوب أعدائه من مسيرة شهرين من بين يديه ومن خلفه ،
 حتى لم يتحرك لقتال أحد إلا غشيهم الرعب ، وأيده الله بالملائكة ، ونصره
 بريح الصَّبَا ، ورفع ذكره في الناس مع ذكره ، وقرن اسمه مع اسمه ، فلم يك أذان
 ولا خطبة ولا تشهد ولا ذكر إلا وهو مذکور معه ، وأمر الله تعالى أهل السموات
 والأرض بالصلاة عليه ، قال : « إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ »

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا » ، فصلاة الله عاياه رحمة ،
وصلاة الملائكة طاعة ، وصلاة المؤمنين لهم حسنات . وشق الله له اسمًا من أسمائه ،
فالله المحمود وهو محمد ﷺ . وقال : « عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ
بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ » . وقال : « مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ » .
وبدأه الله بالعفو قبل التأنيب في المخاطبة ، فقال : « عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ
حَتَّى يَتَّبِعِنَا لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَافِرِينَ » . وأمر الله العباد بالقبول منه
فقال : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا بِالْمَعْرُوفِ وَبِالنَّهْيِ عَنْ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ
وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ » .
وأعلمه الله بقبول عمله ، فقال : « لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ
وَيُيَسِّرْ لَكَ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا » . وَيَنْصُرَكَ اللَّهُ نَصْرًا
عَظِيمًا .

وفضائل رسول الله ﷺ لا يحصيها كتاب ولا يحويها خطاب ، ولا يعلمها
إلا الله تعالى ، صلى الله عليه وسلم تسليما دائما إلى غير حد ولا نهاية .

فصل

في فضائل أبي بكر رضي الله عنه ، وهو عبد الله بن عثمان بن عامر بن كعب .
ويقال له عتيق ، والصديق ، لأنه أول من صدق رسول الله ﷺ لما كذبت
قريش ، فهو أول من أسلم من الرجال .

وقيل سمي صديقا لأن النبي ﷺ لما أمرى به من مكة إلى بيت المقدس .

فأصبح ، فأخبر الناس ، فأعظموه ، وارتاب بعض الناس ، ثم جاءوا إلى أبي بكر رضي الله عنه فقالوا له يا أبا بكر : أما بانك ما قال محمد ؟ فقال : وما قال ؟ فقالوا : إنه يزعم أنه ذهب الأيسلة إلى بيت المقدس ، ورجع إلى مكة ، فقال أبو بكر رضي الله عنه : إن كان قال لكم ذلك فقد صدق ، والله إنه ليخبرني عن الخبر الذي يحيته من السماء في ساعة واحدة في ليل أو نهار ، فأصدقه ، وهو صادق فيما قال .

وقال ابن عباس : سمعت أبا الحصين يقول : ما ولد من بني آدم بعد النبيين مولود أفضل من أبي بكر رضي الله عنه .

ولقد قام يوم الردة مقاماً لا يقومه إلا نبي من الأنبياء . ولقد أسلم على يد أبي بكر رضي الله عنه أكثر من أسلم بالسيف .

ولما منعت العرب الزكاة وارتد منهم من ارتد ، وكرهت الصحابة قتالهم ، وجبّئوا عن الحرب ، وخافوا من سطوة العرب ، فتقاعد أبو بكر سيفه وقال : والله لو منعوني عقلاً مما أعطوه رسول الله ﷺ لقاتلتهم عليه .

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : كنا نرى أن لنا من العلم على أبي بكر رضي الله عنه ، فلما مات رسول الله ﷺ فما كان علمنا عنده إلا كعلم الصبيان عند المعلم وهو أرسخ الصحابة علماً ، وأعلام حكماً ، وأقرهم في المشكلات فهماً ، ثم لم يكن شيء من الحوادث المهمة والنوازل للمشكلة إلا وجد عنده منها علم .

ولما قبض رسول الله ﷺ ولم يستخلف على أمته واحداً وعلم المسلمون أنه

لا يسمعهم أن يقيموا دين الله إلا بإمام يعمل بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ ويقوم بأمر المسلمين ومصالحهم وقبض صدقاتهم وإقامة الحدود وحفظ الأموال وتجهيز الجيوش وتصريف الأمور والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وغير ذلك ، فلم ير أفضل من أبي بكر رضى الله عنه ولا أولى بالتقديم منه ، لأنه أولهم إسلاماً وأقدمهم هجرة ، وأولهم إلى رسول الله ﷺ محبة وأكثرهم معرفة وأشجعهم قلباً وأثبتهم جأشاً وأحسنهم سيرة وأسمحهم نفساً . وأضبطهم سياسة ، رتب أمور المسلمين بأحسن ترتيب وهذبها بأفضل تهذيب وجع شمل الدين بعد تشييته ، ورأب صدع الإسلام بعد تشعبه وساس الأمور . وانتظم به الجهور ، فقدموه ، وكان لذلك أهلاً ، وانبع كتاب الله وأخذ بسنة رسول الله ﷺ ، وحارب من ارتد إلى الشرك ومن منع الزكاة حتى دخلوا فيما كانوا خرجوا منه .

ويروى أنه قال : والذي نفس أبي بكر بيده لو منعوني عقلاً من الزكاة مما فرض الله عليهم ورسوله لقاتلهم عليه حتى ألحق بالله أو يعطوا مامنعوا من حق الله ، فلما رأى المسلمون أنه مستحق الإمامة عقدوها له في ستيفة بنى ساعدة بعد تنازع من المهاجرين والأنصار ، فقال أبو عبيدة رضى الله عنه : من ذا الذى يعزل أبا بكر رضى الله عنه عن مقام أقامه فيه رسول الله ﷺ فأذعن الجميع ، وقالوا : رضينا بمن رضى رسول الله ﷺ لنا واحتراره لديننا فنحن نختاره لديننا ودنياها ، ثم بايعوه رضى الله عنه ، وتتابع الناس .

ثم صعد على المنبر يوم الثانى ، حمد الله وأثنى عليه ، وصلى على رسول الله ﷺ ، ثم قال : وليتكم ولست بخيركم ، إن زغت فقومونى ، وإن أحسنت

فأعينوني ، ثم أطيعوني ما أطمع الله ورسوله ، فإذا عصيت الله فلا طاعة لي
عايكم لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق .

ثم جهز جيش أسامة بن زيد وبث السرايا والأجناد وقابل أهل الردة وغيرهم
حتى دخلوا فيما كانوا خرجوا منه وأعطوا من حق الله ما منعوا فأعانه الله ونصره
وأرشده وحفظه . « وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ، وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ
لَا يَحْتَسِبُ ، وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ » ، فسار رضى الله عنه أحسن
سيرة ولم ينقم عليه أحد من المسلمين في حكم حكمه ، ولا قسم قسمه ، واتبع آثار
النبي ﷺ حتى فارق الدنيا والمسلمون عنه راضون ، وله مجامعون ، وموازون ،
كلهم واحدة ، وطاعتهم قائمة .

وقيل لما قبض رسول الله ﷺ قال همر رضى الله عنه لا أسمع أحداً يقول
إن رسول الله ﷺ قبض إلا ضربته بسيفى فأمسك الناس ، ثم قال همر لسالم :
انطلق إلى صاحب رسول الله ﷺ فادعه . قال سالم : فأتيت إلى أبي بكر وهو
جالس في المشهد وأنا أبكى فلما رآنى قال : قبض رسول الله ﷺ ؟ قلت : إن
همر يقول : لا أسمع أحداً يقول إن رسول الله ﷺ قبض إلا ضربته بسيفى ، قال
سالم : فقام أبو بكر معى حتى أتى رسول الله ﷺ فأنكب عليه ، وقبله ثلاثاً ، وهو يقول
في الأول ، وانبياء واحبيباته واحمداه ، ثم خطب الناس ، فقال : من كان يعبد
محمداً فإن محمداً قد مات ، ومن كان يعبد الله فإن الله حي لا يموت ، ثم تلا عليهم :
« إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ ، وَمَا جَعَلْنَا نَبِيْرًا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا أَنْ يَمُوتَ
فَهُمْ الْخَالِدُونَ . وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ

أَوْ قُتِلَ انْفَلَيْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ .

فلما خطبهم ، وتحققوا موت رسول الله ﷺ ، قالوا : يا صاحب رسول الله ، نصلى عليه ؟ قال : نعم . قالوا : كيف يصلى عليه ؟ قال : يدخل قوم ويكتبون عليه أربعاً ويخرجون ، قالوا : أبعدن رسول الله ﷺ ؟ قال : نعم . قالوا : وأين يدفن ؟ قال : فى المكان الذى قبض فيه روحه ، فإن الله لم يقبض روحه إلا فى مكان طيب .

ثم أمرهم أن يغسلوه ، ثم ألحد له ، وقبره ﷺ تسليماً كثيراً : اللهم أدخلنا فى شفاعته ، وألحقنا به ، وتوفنا على ملته ، وارزقنا رؤيته ، وراقبنا به فى دار رحمتك ، واجعلنا من زواره فى الدنيا والآخرة ، إنك على كل شيء قدير .

وقيل : لو وزن إيمان أمتى بإيمان أبى بكر ، لرجح إيمان أبى بكر بالأمة^(١) .

وقيل : إذا كان يوم القيامة ينادى مناد ، أنه لا يرفع أحد كتابه حتى يرفع عمر بن الخطاب كتابه ، فيقول عمر : إن أباً بكر أفضل منى ، فيقال له : إن أباً بكر قد زفته الملائكة إلى الجنة بغير حساب ، فضائل أبى بكر أكثر من أن تحصى رضى الله عنه ، ورحمنا ببركته ونفعنا بفضله ومحبيته .

(١) رواه أحمد بسنده إلى النبي صلى الله عليه وسلم . م

فصل

في فضائل عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، وهو عمر بن الخطاب بن نفيل ابن عبد العزى ، وسمى الفاروق لأنه فرق بين الحق والباطل .

وقيل : لأنه قتل رجلاً لم يرض بحكم رسول الله ﷺ ، وهو الذى دعا له رسول الله ﷺ أن يعز الإسلام بعمر بن الخطاب رضى الله عنه أو بأبى جهل ابن هشام ، فاستجبت الدعوة في عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، فأظهر الله به الدين ونصر به المسلمين ، وأعز به الحق المبين .

فلما أسلم عمر رضى الله عنه قال : لا تعبد الله سرّاً بعد اليوم ، فأنزل الله فيه : « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ » .

وقال ابن عباس رضى الله عنه : أسلم مع رسول الله ﷺ تسعة وثلثون رجلاً ، ثم أسلم عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، فصاروا أربعين رجلاً ، وكان عمر يقول لأهل مكة : لو بلغت عدتنا مائة رجل لتركتم مكة لنا أو تركناها لكم .

وقال النبي ﷺ : « والذى نفسى بيده ما لقيك الشيطان سالكاً فجاً^(١) إلا سلك فجاً غير فأك ، وكان كثير مما نزل^(٢) من القرآن بموافقة ، فمن ذلك محرم الخمر » .

وكان يقول لرسول الله ﷺ : لو اتخذت من مقام إبراهيم مصلًى ، فأنزل الله : « وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى » .

(١) رواه البخارى ومسلم وأحمد . م

(٢) البخارى ومسلم والنسائى وأحمد والطبرانى . م

وقال لرسول الله ﷺ : إنه يدخل عليك البر والفاجر ، ولو حجبت نساءك
فأنزل الله آية الحجاب .

ولما قام رسول الله ﷺ ليصلي على عبد الله بن أبي بن سلول المنافق أخذ
هم بثوب رسول الله ﷺ ، وقال له يا رسول الله : تصلي عليه وهو منافق ، وقد
نهاك الله أن تستغفر لهم ، قال عليه السلام إنما أخبرني الله قال : « سَوَاءَ عَلَيْهِمْ
أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ » فأنزل الله « وَلَا تَصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ
مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ » .

ولما استشار رسول الله ﷺ في أسارى بدر ، فأشار أبو بكر رضى الله عنه
بالفداء ، وأشار عمر رضى الله عنه بالقتل ، فلما فاداهم رسول الله ﷺ أنزل الله :
« مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَصَ
الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ - لَوْ لَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ
لَمَسْكُكُمْ فِيمَا أَحْذَرْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ » . فعند ذلك قال رسول الله ﷺ : « لو
نزل عذاب ما سلم منا أحد إلا عر » .

وهو الذى فتح الفتوح وأمات الكفر ، وأظهر الإيمان وقوى الدين ، وسدَّ
فاقة المسلمين بتدوينه الدواوين ، حتى علت كلمة أهل الإيمان والإسلام وذلت له عبدة
الأوثان والأصنام وهدمت بيوت النيران ، وأخذ بكتاب الله ، وحكم بحكم الله
واقتردى بسفة رسول الله ﷺ ، واتبع طريق أبي بكر الصديق رضى الله عنه ،
وفرض فرائض الله وأقام حدود الله . وأنزل نفسه وأهل بيته بمنزلة رجل من المسلمين
لا يستأثر عليهم بشئ ، ولا يكتم عليهم شيئاً ، يستعمل خيار المسلمين ولا يريبه من

عامل ولا يشكى إليه منه إلا عزله وجعل القريب والبعيد في العدل سواء ، فلبث ما شاء الله أن يلبث والمؤمنون له حامدون ، وعنه راضون لا يرتابون لشيء من عمله ولا يرون منه إلا ما يحبون . يعلمون أن طاعته من طاعة الله .

فلما أن انقضت أيامه من الدنيا أكرمه الله بالشهادة على يدي عدو من أعداء الله وهو أبو لؤلؤة فيروز ، غلام النخيرة بن شعبة الثقفي . فلما طعنه جعل الناس يكون حوله فقال رضى الله عنه : ما يبكيكم ؟ فقالوا : نخاف من بعدك الفتنة والفرقة . وكان رسول الله ﷺ حذرهم من ذلك . فقال عمر رضى الله عنه : دينكم واحد وكتابكم واحد وسنتكم واحدة ، وقد أثر الأول للآخر ، فمن أعطاكم الحق فاسمعوا له وأطيعوا ، ومن خالف الحق فاضربوا عنقه بالسيف ، ألا وإنى قد تركت الإيمان من بعدى على مثل الحجة ، فمن تركها فأرغوا أنفه .

وكانت خلافة عمر رضى الله عنه عشر سنين ولم تكن في أيامه فرقة ولا تنازع ولا اختلاف كلمة حتى فارق الدنيا فهينتا له وحسن مأب ، قد من الله عليه بالسلامة من فتن الدنيا وسفك دماء المسلمين ، وقتل بعضهم بعضاً ، وكانت أيامه كأيام أبي بكر الصديق رضى الله عنهما . وأيام أبي بكر الصديق رضى الله عنه كأيام رسول الله .

فلما قبض عمر بن الخطاب رضى الله عنه وقع الاختلاف في أمة محمد ﷺ ، وبدأ الافتراق واختلاف المذاهب ، حتى كان بين أصحاب رسول الله ﷺ ما كان من القتال والحروب والشرور والعداوات والشحناء . نعود بالله تعالى من فتنة الدنيا وعذاب الآخرة . اللهم إنك تعلم ضعفنا وقلة حيلتنا وقصر مبالغ علمنا

فاهدنا ، وأرشدنا ، وسددنا ، وارحمنا فأنت أرحم الراحمين ، واعصمنا فيما بقي من أعمارنا ، واغفر لنا ما سلف من أوزارنا ، وتب علينا إنك أنت التواب الرحيم .
وصلى الله على رسوله محمد النبي وآله وسلم ، اللهم توفني مسلماً وألحقني بالصالحين ولا تبلىنا إلا بالتي هي أحسن ، إنك أنت الرؤوف بالعباد وإنك على كل شيء قدير ، آمين رب العالمين .

فصل

مكث رسول الله ﷺ في بدو الإسلام يتبع الحجاج ومغازلهم بمكة وعكاظ ومنى ، ويقول : من يؤويني وينصرني ، حتى أبلغ رسالة ربي وله الجنة ، فلا يجد أحداً يؤويه ولا ينصره ، حتى إن الرجل ليحذر صاحبه وذا رحمه منه ويقول له ، احذر فتي قريش أن يفتنك ، وهو يمشي بين رجالهم يدعوهم إلى الله فلا يجيبونه ، حتى بعث الله إليه رجلاً من يثرب فيأتيه الرجل مهم فيؤمن به ، فيقرأ له القرآن فينقلب إلى أهله ، فيسلمون بإسلامه حتى لم يبق دار من دور يثرب إلا وفيها رهط من المسلمين يظهرون الإسلام .

فقال جابر بن عبد الله فائتمرونا واجتمعنا سبعين رجلاً وقلنا حتى متى نذر رسول الله ﷺ يطرد في جبال مكة ويخاف ، فمرحلتنا حتى قدمنا عليه الموسم ، فتواعدنا بشعب العقبة من رجل ورجلين حتى توافينا عنده وقلنا يا رسول الله على ما نبأ بك قال تبايعوني على السمع والطاعة في المنشط والكسل وعلى النفقة في العسر واليسر وعلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وعلى أن تقولوا الحق في الله ، ولا تأخذكم لومة لائم ، وعلى أن تنصروني إذا قدمت عليكم بيثرب ، وعلى

أن تمنعوني مما تمنعوني منه أنفسكم وأبناءكم وأزواجكم ، ولكم الجنة .
قال فقمنا إليه فبايعناه .

فلقب رسول الله ﷺ ليلة العقبة اثني عشر رجلا كل رجل على قومه ، فنقب
من الأوس أسد بن حصين ، وأما الهيم بن التيهان ، وسعد بن خزيمة ، ونقب
من بني الخزرج ثم من بني النجار أسعد بن زرارة ، ونقب من بني الحارث
ابن خزرج عبد الله بن رواحة ، وسعد بن الربيع ، ونقب من بني عوف ابن الخزرج
عبادة بن الصامت ؛ ونقب من بني ساعدة سعد بن عبادة والمذر بن همرو ونقب من
بني جشم ابن الخزرج ، ثم من بني رزيق ، رافع بن خديج ، ونقب من بني سلمة
البراء بن معرور ، ونقب من بني حزام بن كعب أما جابر عبد الله بن همرو .

وحضر مع رسول الله ﷺ ليلة العقبة همه العباس إلى السبعين من الأنصار
عند الشجرة وكان خائفا فلما اجتمعوا قال للنبي ﷺ ليتكلم متكلمكم
ولا يطيل الخطبة ، فإن عليكم من المشركين عينا .

فقال قائلهم ، وهو أبو أمامة ، يا رسول الله ، سل لربك ما شئت ، وسل لنفسك
ما شئت ولأصحابك ما شئت ، وأخبرنا بما لنا على الله من الثواب إذا فعلنا ذلك .
قال : فإني أسألكم لربي أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا وأسألكم لنفسي
وأصحابي ، أن تنصرونا وتمنعونا بما تمنعون به أنفسكم ولكم الجنة قالوا له : لك
ذلك .

قيل فما سمع الشيب ولا الشبان بخطبة أقصر ولا أبلغ منها .

وأما بيعة الشجرة وادى بيعة الرضوان ، قال سعيد بن المسيب : حدثني أبي ، أنه كان فيمن بايع رسول الله ﷺ تحت الشجرة قال فلما خرجنا من العام المقبل نسيتها فلم نقدر عليها .

وروى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه مرّ بذلك المكان بعد أن ذهبت الشجرة ، فجعل يقول أين كانت ، فقال بعضهم هادنا وبعضهم يقول ها هنا ، فلما كثر اختلافهم قال ، سيروا قد ذهبت الشجرة .

وقال جابر بن عبد الله : قال لنا رسول الله ﷺ يوم الحديبية أنتم خير أهل الأرض وقال كنا ألقا وأربعائة ولو كنت أبصر اليوم لأريتكم مكانا للشجرة وهى سمرة .

قال جابر بإيعنا رسول الله ﷺ وعمر أخذ بيده تحت الشجرة واختفى جدّ ابن قيس الأنصارى تحت بطن بعيره .

وقال عبد الله بن أبى أوفى : كان أصحاب الشجرة ألقا وثلاثمائة ، وكان بنو أسلم ثمن المهاجرين .

وأول من بايع بيعة الرضوان رجل من بنى أسد ، يقال له أبو سنان بن وهب ولم يتخلف عنه أحد من المسلمين حضرها إلا جد بن قيس أخو بنى سلمة ، وكانت البيعة على أن لا يفروا من عدوم ، وقيل على اللوت .

وقد وصف الله نبيه محمداً ﷺ بأحسن صفة ، فقال « مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ

وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رَحِمَاءُ بَيْنَهُمْ . أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ ، أَهْلُ غِلْظَةٍ عَلَيْهِمْ ، وَلَوْ كَانُوا مِنْ أَقْرَبِيهِ . رَحِمَاءُ بَيْنَهُمْ وَلَوْ كَانُوا مِنْ قَبْلِ الْإِسْلَامِ أَعْدَاءُ . فَهُمْ مَتَعَاطِفُونَ مَتَّالِقُونَ ، مَتَوَادُونَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ، كَالْوَالِدِ وَالْوَلَدِ .

وقال تعالى: « أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ » . قال ابن عباس: تراهم للمؤمنين كالولد لوالده ، وكالعبد لسيده ، وهم في الغلظة على الكافرين كالسبع على فريسته .

ثم قال الله في صفة المؤمنين: « تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا » . أخبر عن كثرة صلاتهم ومدامتهم عليها: « يَتَّبِعُونَ فَضْلًا مِنْ اللَّهِ وَرِضْوَانًا » . هو أن يرضى عليهم ويدخلهم الجنة . سيأثم علامتهم: « فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ » . وهو نور وبياض في وجوههم يوم القيامة ، يعرفون به أنهم سجدوا في الدنيا لكون مواضع السجود في وجوههم كالقمر ليلة البدر .

وقيل هو السمت الحسن ، والخشوع والتواضع ، وقيل سيما الإسلام وسجيته وسمته ، فالسجود أورثهم الخشوع والسمت الحسن الذي يعرفون به ، يحسبهم من يراهم مرضى ، وما هم مرضى .

ثم قال الله تعالى: « ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ » صفتهم ونعتهم: « كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ ، صَفَائِرُهُ وَفِرَاحُهُ ، فَأَزَرَهُ ، قَوَاهُ وَأَعَانَهُ وَشَدَّ أَزْرَهُ . فَاسْتَمْلَظَ غُلْظَ ذَلِكَ الزَّرْعِ وَاسْتَوَى ، أَيْ تَمَّ وَتَلَاخَقَ نَبَاتُهُ : وَقَامَ عَلَى سُوقِهِ ، أَصُولُهُ يَجِبُ الزَّرْعُ ، أَيْ أَعْجَبَ ذَلِكَ الزَّرْعُ زِرَاعَهُ .

هذا مثل ضربه الله لأصحاب نبيه محمد ﷺ في الإنجيل ، أنهم يكونون قليلاً ثم يزدادون ويكثرون كأنهم ينبتون نبات الزرع ، يأمرن بالمعروف وينهون عن المنكر .

فصل

ويروى عن أنس بن مالك أنه قال : قال النبي ﷺ : « أرحم أمتي بأمي أبو بكر الصديق ^(١) رضي الله عنه ، وأشدهم في أمر الله عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وأصدقهم حباً عثمان بن عفان ، وأصدقهم لساناً أبوذر الغفاري ^(٢) ، وأقضاهم علي ^(٣) ، وأفرضهم زيد بن ثابت ^(٤) ، وأقرؤهم للقرآن أبي بن كعب ، وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل رحمه الله ، ولكل أمة أمين ، وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح .
وقال عمرو بن العاص للنبي ﷺ : أي الناس أحب إليك ؟ قال عائشة ، رضي الله عنها . قال له : ومن الرجال ؟ قال : أبوها ، ثم قال : عمر بن الخطاب ، فعند ^(٥) رجالاً .

(١) رواه أحمد .

(٢) رواه الترمذي وابن ماجه وابن سعد لفظ ما أظلت الحفراء ولا أقلت الغبراء وأصدق

من أبي ذر . م

(٣) أبو داود وزيد علي وأحمد وابن سعد . م

(٤) رواه الطبراني وابن سعد وأحمد الحديث روى مجتمعا ومتفرقا من عدة طرق ولعله

في أبي يعلى عن ابن عمر أرفأ أمتي بأمي أبو بكر وأشدهم في دين الله عمر وأصدقهم حياء

عثمان وأقضاهم علي وأفرضهم زيد بن ثابت وأقرؤهم أبي وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل

ألا وإن لكل أمة أمينا وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح . م

(٥) رواه مسلم . م

وروى ^(١) عبدالله بن مسعود رضى الله عنه أن النبي ﷺ قال اقتدوا بالذين من بعدى من أصحابى ، أبى بكر ، وصهر رضى الله عنهما ، واهتدوا بهدى همار . وتمسكوا بهدى عبد الله بن مسعود .

وقال النبي ﷺ : من ^(٢) مات من أصحابى بأرض كان يورثهم وقائدهم يوم القيامة .

ويروى أن النبي ﷺ ^(٣) قال الله الله فى أصحابى ، الله الله فى أصحابى ، لا تتخذوهم غرضا من بعدى ، فمن أحبهم أحببى ، ومن أبغضهم فليبغضنى ، ومن آدام فقد آدانى . ومن آذانى فقد آذى الله ، ومن آذى الله فيوشك أن يأخذه .

وروى أبو سعيد ^(٤) الخدرى أن النبي ﷺ قال : لا تسبوا أصحابى ، فوالذى نفسى بيده لو أن أحداكم أنفق مثل أحد ذهباً ما أدرك حد أحدهم ولا نصيفه .

ويروى ^(٥) عن النبي ﷺ : أنه قال : خير القرون قرنى . ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم حتى لا يبقى إلا كحشالة التمر والشعير لا يبالي الله بهم . وفى رواية ، أمتى كالنيت لا يدري أوله خير أم آخره والله أعلم ^(٦) بصحة ذلك .

(١) رواه الترمذى عن ابن مسعود والرويانى عن حذيفة وابن عدى عن نس . م

(٢) رواه الترمذى والضياء عن بريده . م

(٣) رواه الترمذى عن عبد الله بن مغفل . م

(٤) رواه البخارى ومسلم .

(٥) رواه مسلم عن عائشة والطبرانى عن ابن مسعود والطبرانى والحاكم عن جعدة بن هيرة

والترمذى والحاكم عن عمران بن حصيف . م

(٦) رواه ابن عساكر عن عمر بن عثمان مرسلًا ورواه الحاكم عن أنس ورواه أبو داود

والطبرانى والحاكم عن أبى موسى بألفاظ مختلفة . م

وقيل إن بعض اليهود قالوا لابن مسعود ، ولأبي بن كعب ومعاذ بن جبل .
وسالم مولى أبو حذيفة ، أن ديننا خير مما تدعوننا إليه ونحن خير منكم وأفضل ،
فأنزل الله كتم خير أمة أخرجت للناس ، وهم الذين يدعون الناس إلى دين الله
الإسلام .

وقيل قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه . قال الله تعالى : « كتم خير أمة
أخرجت للناس » . هي لأولنا ولا تكون لآخرنا . وقال أبو سعيد الخدري قال (١)
رسول الله ﷺ « طوبى لمن رآنى ولن رأى من رآنى » .

وقال آخرون هم جميع المؤمنين من هذه الأمة ، ومعنى قوله كتم أى أتم
خير أمة أخرجت للناس ، قيل معناه ، كتم خير أمة عند الله فى الألواح
المحفوظة .

وقيل ليس أحد من أهل الأديان إلا قالوا ليس علينا جناح فيما نصيب من
غيرنا من أهل الأديان ولا يأمر من سواهم بالخير وهذه الأمة يأمر من أهل كل
دين وأنفسهم لا يظلم بعضهم بعضا ، بل يأمرهم بالمعروف وينههم عن المنكر
فأمة محمد ﷺ خير الأمم ، وقيل ، قال النبي ﷺ : إنكم تسمون (٢) سبعين
أمة ، أنتم خيرها وأكرمها على الله عز وجل .

وقال (٣) ﷺ : أهل الجنة عشرون ومائة صف ، منها ثمانون من هذه الأمة .

(١) روى من طرق متعددة بألفاظ مختلفة .

(٢) رواه أحمد والترمذى وابن ماجه والحاكم عن معاوية بن حيدة . م

(٣) رواه أحمد والترمذى وابن ماجه وابن حبان والحاكم عن بريدة والطبرانى عن ابن
عباس وعن ابن مسعود وعن أبى موسى وبه وأربعون من سائر الأمم . م

وروى عمر رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال ^(١) : « حرمت الجنة على الأنبياء حتى أحملها ، وحرمت على الأمم حتى تدخلها أمتي » .

وعن أبي موسى قال : قال ^(٢) رسول الله ﷺ : « إن أمتي مرحومة إذا كان يوم القيامة أعلى الله كل رجل من هذه الأمة رجلا من الكفار ، فيقول هذا فداؤك من النار » .

وقيل لعيسى عليه السلام ، يا روح الله، هل بعد هذه الأمة أمة؟ قال نعم. قيل: وأية أمة؟ قال: أمة محمد ﷺ ، قيل: يا روح الله وما أمة أحمد؟ قال: علماء حكماء أبرار أتقياء ، كأنهم من العلم أنبياء يرضون من الله تعالى باليسير من الرزق ، ويرضى الله منهم باليسير من العمل ، يدخلهم الجنة بشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله .

فصل

وقيل : إنه لما أن أراد الله قبض روح نبيه محمد ﷺ شكت الأرض إلى الله عز وجل اسمه وقالت : يا رب إني بقيت لا يمشى على نبي إلى يوم القيامة . فأوحى الله تعالى إليها إني سأجعل في هذه الأمة رجلا مثل الأنبياء ، فلو بهم على فلوب الأنبياء ، وهم ثلاثمائة رجل ، وهم الأولياء ، وسبعون وهم النجباء وأربعون وهم الأوتاد وعشرة وهم النقباء ، وسبعة وهم العرفاء ، وثلاثة وهم المختارون ، وواحد وهو الفوثن . فأما الفوثن اختير من الثلاثة ، فيجعل في

(١) في معناه حديث أحمد ومسلم عن أنس آتى باب الجنة فأستفتح فيقول الخازن من أنت فأقول محمد فيقول لك أمرت أن لا أنتج لأحد قبلك م .

(٢) رواية مسلم والطبراني والحاكم عن أبي موسى م .

مرتبه ، ويختار من السبعة واحد ، فيجعل في الثلاثة ويختار من العشرة واحد ، فيجعل في السبعة ، ومن الأربعين يجعل واحد في العشرة ، ومن السبعين يجعل واحد إلى الأربعين ، ومن الثلاثمائة يجعل واحد في السبعين ، ويختار من أهل الدنيا واحد إلى ثلاث المائة هكذا إلى يوم القيامة ، فهم من قلبه مثل قلب موسى ، ومنهم من قلبه مثل قلب نوح ، ومثل قلب إبراهيم عليه السلام ، وقلب جبريل عليه السلام وقلب داود وسليمان وأيوب وعيسى .

وقال الله تعالى بعد ما ذكر الأنبياء عليهم جميعاً السلام «أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمُ آفَقْتِهِ» فامن نبي إلا وعلى طريقته رجل من هذه الأمة إلى يوم القيامة .

وقال أبو الدرداء في الأبدال لم يفضل بكثرة صلاة ولا صيام ولا خشوع ولكن بصدق الورق وحسن النية وسلامة الصدور والنصيحة لجميع المسلمين ، ابتغاء مرضاة الله بصبر ثخين ولب حلیم وتواضع غير مذلة ، اصطفاهم الله بعلمه . قلوبهم على مثل يقين إبراهيم خليل الرحمن ، لا يلعنون من لا يستحق اللعن ، ولا يؤذونه ولا يحقرونه . ولا يتطاولون ، ولا يحسدون أحداً بدنياهم ، أطيب الناس خيراً وألينهم عريكة وأسخاهم نفساً ، علامتهم السخاء ، وسجيتهم البشاشة ، وصفتهم السلامة من دعوى الفاس ، قلوبهم لا تختلف : حالهم فيما بينهم وبين ربهم ، لا تذرهم الرياح العواصف ، ولا اغليل الجراة ، إنما قلوبهم تصعد في السقوف العلى ارتياحاً إلى الله تعالى . واشتياقاً إليه ، «أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ ، أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ» .

وقال أبو سعيد رضى الله عنه : قد قيل إن الأبدال هم أربعون رجلاً ،

لا تخلو الأرض منهم إلى يوم القيامة ، وهم من أفضل أهل زمانهم في دينهم ،
والبلد لاشيء هو الخلف منه .

وقال معاذ بن جبل : قال رسول الله ﷺ : « ثلاث خصال من كن فيه
فهم من الأبدال الذين هم قوام الدنيا وأهلها ، الرضا بقضاء الله ، والصبر عن
محارم الله تعالى ، والغضب في ذات الله . والله أعلم وبه التوفيق ^(١) .



(١) قال أبو إسحاق : حديث الأبدال روى بأسانيد متعددة ، رواه أبو نعيم في الحلية عن
ابن عمر ، ورواه أحمد في مسنده عن عبادة بن الصامت ، والطبراني في كبيره عنه وعن عوف
ابن مالك ، وأحمد عن علي ، والحلال في كرامات الأولياء ، والديلمي في مسند الفردوس عن أنس ،
وروى الحاكم في المستدرج عن عطاء مرسلا الأبدال من الموالى ، وفي هذه الأحاديث اختلاف وقصر
وطول ، ولكن في مجملها تدل على وجود من يسمون بالأبدال وما إليهم والله أعلم ، وقال أيضاً :
ولم يرد شيء من أحاديث الأبدال وما إليهم في كتب الحديث الصحاح ، لا في صحيح الزبيدي
ولا في صحيح البخاري ومسلم ، إلى أن قال : وغاية ما فيه أن هؤلاء قوم بلغوا بالجد والاجتهاد
والإخلاص لله تعالى مراتب التقوى العظيمة حتى كانوا من أوليائه تعالى . م

القول الثامن والعشرون في فضائل الذكر والفكر والدعاء والرجاء وحسن الظن بالله

يروى أن عيسى بن مريم ، صلوات الله عليه ، قال : من قال الحمد لله الذي
تواضع كل شيء لعظمته ، والحمد لله الذي ذل كل شيء لعزته ، والحمد لله الذي
استسلم كل شيء لقدرته ، والحمد لله الذي خضع كل شيء للملكه ، كتب الله له بها
عشرة آلاف ألف حسنة ، ومحام عنه بها عشرة آلاف ألف سيئة ، ورفع له بها
عشرة آلاف ألف درجة ، وسبعون ألف ملك يستغفرون لقائلها إلى يوم القيامة .

وقيل : اسم الله الأعظم ، يا حي ، يا قيوم ، يا ذا الجلال ، وقيل : هو الله
الذي لا إله إلا هو وحده لا شريك له .

وقيل : يا رب ، وقيل : هو الله .

وقال أبو هريرة : مرّ بي رسول الله ﷺ وأنا أغرس غرساً من بقل ، فقال :
يا أبا هريرة ، هل أدلك على غرس هو خير لك من هذا ؟ فقلت : بلى يا رسول الله
قال : قل : الحمد لله ، وسبحان الله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر والله الحمد ،
يغرس لك بكل كلمة شجرة في الجنة^(١) . وأهل الجنة يلهمون التسبيح والتكبير
والتهليل والتحميد كما ألهموا النفس في الدنيا ، ولا يكون العبد مؤمناً باسائه شاكاً
لأنه لا يكون إيمان بغير خشية ، ولا يكون شكر بغير معرفة ، ولا يكون دين

(١) رواه ابن ماجه والحاكم . م

بغير شريعة ، فن دين الله الورع عن محارمه والوفاء بعهده ولزوم فرائضه واستكمال دينه ، فأعرضوا أعمالكم على كتاب الله صباحاً ومساءً .

ومن كان عمله موافقاً لمرضاة الله على إحسانه وإليه واصطفاه إليه بالمعروف عنده طالب من الله المزيد ، ولم يأمن مع ذلك مكر الله ولم يوجب لنفسه الجنة وكان على ما أقسم له من ذلك خائفاً وجللاً .

ومن كان مخالفاً بعمله كتاب الله ثم أبصر وراجع التوبة واستغفر الله من الخطيئة قبل نزول الموت وانقطاع العمل وانقضاء المدة وذهاب الحيلة ، فيرجى له الله أن يتجاوز عنه ويغفر له ويقبله ويعفو عنه .

وقيل في وصية النبي ﷺ لمعاذ ، اذكر الله عند كل حجر ومدر ، وشجر وكل رطب ويابس ، يشهدون لك يوم القيامة . وقال : أحبكم الله أكثركم له ذكراً ، وقال ، صلوا على ، فإن صلاتكم على زكاة ، وسلوا الله لي الوسيلة فإنها أعلى درجة في الجنة ، لا ينالها إلا رجل ، وأرجو أن أكون أنا ذو ، صلى الله عليه وآله وسلم تسليماً .

وقيل : من قال في كل ليلة جمعة ، اللهم رب البيت الحرام والركن والمقام ، ورب الحل والحرام أقرى على روح محمد مني السلام دخل في شفاعته يوم القيامة ، وقيل : ما قال عبد الحمد لله إلا وجبت له نعمة بقوله الحمد لله ، فإن كرر الحمد لله جددت له نعمة أخرى ونعم الله لا تنفد .

وفي رواية : من صلى صلاة الفداة ، ثم جلس يذكر الله حتى تشرق الشمس

كان أفضل من حطم السيوف في سبيل الله وإن صلى ركعتين بعد ما تطلع الشمس.
كان أفضل من إعطاء الجياد في سبيل الله^(١) ، ولو أن رجلين صليا صلاة الغداة ،
ثم جالس أحدهما يعطى المال بكلتا يديه إلى أن تشرق الشمس ، ثم يصلي ركعتين
كان الذى يذكر الله أفضل .

وفات عائشة رضى الله عنها : كنت أسمع رسول الله ﷺ إذا كربه أمر
أو غمه شيء يقول : يا واحد .

وروى عن ابن عباس عن النبي ﷺ ، أنه قال : أول من يدعى إلى الجنة
يوم القيامة ، الحامدون الله ، الذين يحمدون الله في السراء والضراء .

وقال عليه السلام : أفضل الدعاء^(٢) الحمد لله ، لأنه ثناء على الله وشكر له
وذكر ، وأبلغ الشكر أن يقول العبد : الحمد لله الذى أنعم علينا وهبانا للإسلام .

وقال ﷺ : ما من عبد قال : الحمد لله حمداً يوافي نعمه ويكافئ مزيده
ثلاث مرات أدرك همل للملائكة المقربين .

وقيل : إن الصلاة والصيام والذكر يضاعف على النقة في سبيل الله بسبعائة
ضعف .

وقيل : من قال في كل ليلة بعد صلاة العتمة سنة تامة لم يمت حتى يرى مقعده

(١) الحديث روى من طرق مختلفة بألفاظ مختلفة في الطبراني وابن أبي شبة والتمهيد عن
النبي . م

(٢) روى الترمذى والنسائى وابن ماجه وابن حبان والحاكم عن جابر : أفضل الذكر
لا إله إلا الله وأفضل الدعاء الحمد لله . م

من الجنة أو يرى له ، وهو سبحانه الدائم القائم ، سبحانه الحي الذي لا يموت ،
سبحان الحي القيوم ، سبحانه الله وبحمده ، سبحانه الملك القدوس رب الملائكة
والروح ، سبحانه العلي الأعلى ، وسبحانه وتعالى ، وصلى الله على رسوله محمد النبي
وآله وسلم .

وقيل : سيد الاستغفار أن يقول العبد في سجوده : اللهم أنت ربى لا إله إلا
أنت ، أنت خلقتنى وأنا عبدك على عهدك ووعدك ما استطعت أبوء بنعمتك علىّ
وأبوء بذنبي فأغفر لى إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت .

وقيل من من الله عليه بأربع خصال في يوم واحد مخلصاً لله فيهن وجبت له
الجنة ، من صام وتمسك بصدقة ، وعاد مريضاً ، وشيع جنازة مسلم .

ويروى أنه قال النبي ﷺ : الصلاة على نور الصراط ، ومن صلى ^(١) على
النبي ﷺ مرة صلى الله عليه عشراً ، وكتب له عشر حسنات ، ومحاة ثمة عشر
سيئات ، ورفع له عشر درجات ، ومن صلى عليه عشراً صلى الله عليه مائة . ومن
صلى عليه مائة صلى الله عليه ألفاً ، ومن صلى عليه يوم الجمعة ألف مرة مخلصاً لم يمت
حتى يرى مقعده من الجنة ^(٢) .

وقيل الاستغفار في الصحيفة نور يتلألاً .

وقيل أفضل الكلام قول الحمد لله وسبحان الله ولا إله إلا الله ، والله أكبر ،
والله الحمد ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، وهن الباقيات الصالحات ، من

(١) رواه الأزدي والدارقطني عن أبي هريرة بألفاظ مختلفة . م

(٢) روى بمعصمه متفرقا في البخاري ومسلم وأحمد والطبراني والحاكم عن أنس وأبي هريرة . م

قالهن مرة واحدة مخلصاً لله كتب الله له مائة ألف حسنة وأربعة وعشرين ألف حسنة ، ومحا عنه مائة ألف سيئة وأربعة وعشرين ألف سيئة ، ورفع له مائة ألف درجة وأربعة وعشرين ألف درجة . ومن قالهن مائة ألف مرة صادفها غفرت له ذنوبه ، ولو كانت مثل زبد البحر^(١) .

وقيل : أوحى الله إلى موسى بن همران ، إن كنت تحب أن تكون من العابدين فأمس وأصبح ولسانك رطب بذكرى ، وأفضل العبادة أن يمسى العبد ويصبح ولسانه رطب بذكر الله .

وأفضل ما يتقرب به إلى الله الورع وهو ملاك الدين وإليه تنتهى الأمور ، والصلاة رأس العبادة وأفضلها بعد قراءة القرآن فى جوف الليل ، وهو الشرف الأعظم ، وبعد الصلاة قراءة القرآن ، وبعد القرآن الذكر لله تعالى فى خلاء أو ملاء ، والصدقة هى الفكاك والنجاة من كل هلاك .

وقال النبى ﷺ تداركوا الموم والعموم بالصدقة تكشف عنكم . وقال ، داووا مرضاكم بالصدقة ، وادفعوا أنواع البلاء بالدعاء ، أو أمواج البلاء بالدعاء .

وقيل : إن ليلة الجمعة تفتح أبواب السماء وينادى مناد من السماء ، هل من داع فيستجاب له دعوته ، هل من سائل فيعطى سؤله هل من مستغفر فيغفر له ، هل من تائب فيتاب عليه .

(١) هذه الأحاديث كلها مشهورة فى الأذكار والدعوات فى كتب الحديث . م

وقال أبو سعيد رحمه الله يروى أن الصلاة أفضل من القراءة ، والقراءة أفضل من الذكر والذكر أفضل من الصدقة ، والصدقة أفضل من الصوم ، والصوم جنة من النار ، ومذاكرة العلم أفضل من صلاة النوافل ، ولا نعلم شيئا فيما قيل بعد أداء الفرائض من تعليم العلم .

وقيل إن أهمل البر كلها عند الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كتفلة في بحر ، والفضائل كلها والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع الجهاد في سبيل الله كتفلة في بحر ، وأهمل البر كلها والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيل الله مع تعليم العلم كتفلة في بحر ، وأما الفرائض فقدمة على جميع الفضائل .

وقال النبي ﷺ ، لكل شيء صقالة ، وصقالة القلوب ذكر الله ، وقيل كل نفس تخرج من الدنيا عطشانة إلا ذاكر الله ، فالذاكر ناعم ، غام ، سالم ، ناعم بالذكر ، سالم من الوزر ، غام بالأجر .

وقال محمد محبوب رحمه الله : الصدقة أفضل من صلاة التطوع والاستغفار أفضل من الدعاء .

وقيل إن أجر الحاجين والمعتزين والمجاهدين والمرابطين والمجاهدين في جميع أعمال البر حسنة من حسنات العلماء لأنه لا يقوم ذلك ولا تؤدي الفرائض على وجهها ، ولا تترك المحرمات ولا تنفذ أحكام العدل إلا بالعلم ، ففضل العلم لا شك والصدقة أفضل من حج النافلة ، ومن كان يريد أن يتصدق بدراهم فاشترى بها عبدا وأعتقه فهو أفضل من الصدقة بالدراهم إذا وقع العتق على من يستحق ذلك من أهل العفة من العبيد ، وصلة الأرحام والإخوان أفضل من الصدقة .

فصل

يوجد أن عمل السر مضاعف على عمل العلانية سبعين ضعفاً وعمل العلانية مضاعف على عمل السر سبعين ضعفاً وذلك ما كان من الأعمال التي في إظهارها يتأسى الناس بفاعلها ، فهذا يكون على هذه النية عمل العلانية أفضل من عمل السر .

وأما الذي يخاف على نفسه في إظهار أعماله من البر الرياء والسمعة عند الناس ويخاف على نفسه الفتنة من ذلك ، وتولد دخول الإعجاب في نفسه فهذا عمل السر له أفضل وأسلم ، ومن وجبت عليه زكاة فإنه يخرجها إلى أهل العفاف والستر المستحقين لها ، وإن أعطائها ثقة يفرقها عنه خوف إظهار ذلك ، فذلك جائز له أيضاً . ومن قضى لأحد حاجة حياءً منه فإن أراد بذلك وجه الله والدار الآخرة فله الثواب إن شاء الله ، ولو كان كارهاً ذلك في نفسه وأجبرها على طاعة الله ، وأما إن أراد بذلك ثناء من الذي قضى له حاجة أو شيئاً من أمور الدنيا فلا يجوز له ذلك وأما ما جاء به ظاهر لفظ الكتاب والسنة بإخفاء الصدقة خير من إبدائها . قال الله تعالى : « إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ أَوْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ » .

وقال النبي ﷺ ، بعد ما ذكر المتقرين إلى الله بالأعمال الصالحات : « ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما أعطت يمينه »^(١) ، ونهى عن قسم الصدقة بحضرة الفقراء . والله أعلم .

(١) ذكره في الشامل ولمطه : أقربكم مني غداً أكثركم جوعاً وتفكيراً . م

فصل

روى عن النبي ﷺ ، أنه قال : « أقربكم لي يوم^(١) القيامة أكثركم جوعاً وتفكيراً » . وقال : التفكير فصف العبادة ، والجوع العبادة كلها .

وقيل : إن أبا ربحانة ، صاحب النى ﷺ ، أقبل من بعض غزواته ، فلما انصرف إلى أهله تعشى ، ودعا بماء فتوضأ ، ثم قام إلى المسجد فقرأ سورة ثم أخرى ، حتى أذن المؤذن في السحر ، فأتته امرأته ، فقالت له : غبت عنا ، ثم قدمت ولم يكن لي منك نصيب ولا حظ ، فقال : والله ما خطرت على بالي ولا ذكرك ولو ذكرك لكان لك حق وحق ، قالت له : ما الذي شغلك ، قال : لم يزل قلبي يهوى ما وصفه الله تعالى في جنته من أزواجها ولباسها ونعيمها ولذاتها حتى سمعت المؤذن .

قال أبو الحسن : أفضل العمل الورع والتفكير ، وقال بعض العلماء : إن الله أقواماً أنعم عليهم بعرفته وشرح صدورهم فأطاعوه فتوكلوا عليه ، فسلموا الحق والأمر له ، فصارت قلوبهم معادن الصفاء اليقين . ويؤتوا للحكمة وتوايت للعظمة وخزائن للقدرة بهم بين الخلق مقبلون ومدبرون وقلوبهم تجول بين اللالكوت وتلوذ بمحبوب الغيوب ، ثم ترجع وحقا من لطيف الموائد ما لا يمكن واصفاً أن يصفه ، فهم في باطن أمورهم كالديباج وحشاهم في الظاهر مناديل ، بذلوا لمن أرادهم تواضعاً ، وهذه طريقة من الفكرة لا يبلغها أحد بالتكلف وإنما هو فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم .

(١) رواه الربيع والترمذي وأحمد والبيهقي ومسلم عن أبي هريرة وغيره من الصحابة في ضمن السبعة الذين يظلهم الله في طله يوم القيامة م

وقيل لو علم الإنسان التوراة والإنجيل والزبور والفرقان ولم يعلم خمساً لم يزد
 علمه إلا بعداً أو هو أنناً ، يقول : لا أدرى أعلى مقبول منى أم مردود على ، ولا
 أدرى أرى قد هملت هملاً أستحق به السخط أم لا ، ولا أدرى أتوبى مقبولة منى
 أم مردودة على ، ويقول : لا أدرى أختوم لى بخير أم شر ، ويقول : لا أدرى
 أمكتوب بين عيني أشقى أم سعيد .
 وقيل أفضل المال ما يقضى به الدين .

وأفضل العبادة التفكير ، وأفضل الصدقة جهد مقل إلى معسر .
 وقيل كل صمت فى غير تفكر فهو سهو ، وكل كلام فى غير ذكر الله فهو لغو .
 وكل نظر فى غير اعتبار فهو لهو .

وقيل من تفكر فى العواقب دعت عيناه وجف قلبه ، ومن تفكر فى السوابق
 دمع قلبه وجفت عيناه .
 وقيل ، الفكرة مرآة المؤمن تراه حسناته وسيئاته .

وقيل ، تفكر ساعة خير من قيام ليلة ، والتفكر ثقل على القلب يخففه الله
 على من يشاء من عباده .

فصل

قيل جاء أعرابى إلى النبي ﷺ فشكا إليه الفقر ، فقال له النبي ﷺ :
 عليك بالاستغفار ، فقال يا رسول الله إني كثير ما أستغفر الله ، فقال له : وكيف .

تستغفر الله؟ فقال أستغفره كما يستغفره غيري، فقال له: قل كل يوم: اللهم إني أستغفرك من كل ذنب قوی عليه بدني بمافيتك، أو نالته قدرتي بفضل نعمتك أو بطشت إليه يدي بسابغ رزقك أو اتكلت فيه عند خوني على أمانك أو وثقت فيه بحملك أو عولت فيه على كرم عفوك، اللهم إني أستغفرك من كل ذنب خنت فيه أمانتي أو نخست بفعله نفسي، أو احتطبت فيه على بدني، أو قدمت فيه لذتي أو آثرت فيه شهوتي أو استعنت فيه بغيري أو استعونت فيه من معي أو أحتات فيه عليك يا مولاي فلم يغلبني على فعلی، أو كنت كارها لمصيتي، لكن قد سبق فيه علمك فظلت عني، ولم تدخلني فيه جبرا، ولم تكن تحملني عليه قهرا. ولم تظلمني فيه شيئا يا أرحم الراحمين.

فانصرف الأعرابي وعاد بعد سنة، فقال له: يا رسول الله لقد رزقني الله مالا وإبلا وغنا وما لي موضع أرفع فيه كبير.

وقيل قال عيسى عليه السلام من قال: اللهم إني أسألك يا فارح الغم يا منفس الهم مذهب الأحزان مجيب دعوة المضطرين رحمن الدنيا والآخرة ورحيمهما، أن ترحمني رحمة تغنيني بها عن سواك، فإنك رحمني، ورحمن كل شيء، يا أرحم الراحمين فتح الله عليه رزقه وقضى عنه دينه.

وقال سعيد بن المسيب: إني لأعرف آية من القرآن لم يقرأها أحد فيسأل الله عز وجل شيئا إلا أعطاه: «قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ».

وروى ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال: لو أن لعبد من الذنوب بقدر

ورق الشجر وقطر المطر دعا ما تيسر وقال في عقب دعائه خمس مرات : اللهم قد علمت فاغفر ، وقد سمعت فاستجب ، وما أنت له أدل فافعل آمين رب العالمين .
استجاب الله له دعاءه وبذل سيئاته حسنات .

وقيل لما قال أولاد يعقوب : يا أبانا استغفر لنا ذنوبنا مما عرضناك له من الحزن . قال يعقوب : يكون مني في أموركم ما تحبون . قالوا : ما أحببنا بذلك إلا أنك لا تريد أن تفعل لنا ، قال بلى أفعل ، ولكن أؤخركم إلى الساعة النفيسة الطاهرة التي ينحرك فيها أولياء الله ، ويعلمون نحيبهم واستغفارهم ، وهي الساعة التي تقدس فيها الملائكة وتشتاق فيها الحور العين إلى أولياء الله ، قالوا : يا أبانا علمنا هذه الساعة ، قال : هي الساعة التي إذا أدبر الليل وانتكست النجوم ، ودنا السحر ما بين فجأة الصبح إلى الدجوات ، فأى دعاء أفضل من الاستغفار ، وأعظم بركة وأفضل أوقات الاستغفار بالأسحار ، وإنا قال يعقوب كبنيه عليهم جميعاً السلام ، سوف أستغفر لكم ربى إنه ينتظر السحر .

فصل

ويروى عن النبي ﷺ أنه قال ادعوا الله وأنتم موقنون بالإجابة ، واعلموا أن الله لا يستجيب دعاء من قلب غافل^(١) ، وكان ﷺ لا يكاد يقوم من مجلس إلا قال : اللهم افسم لنا من خُسيتك ما يحول بيننا وبين مصايك ، ومن طاعتك ما يبلغنا رحمتك ، ومن اليقين بك ما يهون علينا مصائب الدنيا ، ومتعنا بأسماعنا وأبصارنا ، واجعل ذلك الوارث منا ، وانصرنا على من ظلمنا وعادانا ، ولا تجعل

(١) رواه الترمذى والحاكم عن أبى هريرة .

مصيبتنا في ديننا ، ولا تجعل الدنيا أكثر همنا ولا مبلغ علمنا ، ولا تسلط علينا من لا يرحمنا^(١) . وما يدعو به عبدالله بن مسعود رضي الله عنه : اللهم وسع على في الدنيا وزهدي فيها ، ولا تزوها عني وترغبني فيها .

وقيل : إن جبرائيل عليه السلام كان ذات يوم عند النبي ﷺ ومعه أبوذر الغفاري ، فقال جبرائيل عليه السلام : هذا أبوذر الغفاري ، فقال النبي ﷺ لجبرائيل عليه الصلاة والسلام : وأنتم تعرفون أبا ذر ؟ فقال : يا محمد إن أبا ذر الغفاري اسمه في السماء أكثر من اسمه في الأرض ، وأن الملائكة في السماء يدعون بدعائه ، فلما مضى جبرائيل أرسل النبي ﷺ إلى أبي ذر فدعاه ، وقال : أخبرني بالدعاء الذي تدعو الله به ، فقال : يا محمد أدعو الله بشركلمات ، أقول : اللهم إني أسألك قلباً خاشعاً ، وأسألك رزقاً حلالاً واسعاً ، وأسألك ديناً راجحاً وعلماً نافعاً ، وأسألك يقيماً صادقاً ، وأسألك العافية من كل بلية ، وأسألك دوام العافية ، وأسألك تمام العافية ، وأسألك الشكر على العافية ، وأسألك الغنى عن شرار الناس . والله أعلم .

وقيل : إن الله لا يحرم السائل الإجابة ، وأن من سأل ربه أعطاه ، ولكنه إذا أراد أن يستجيب للإنسان ألهمه الدعاء ، وإذا أراد أن يحرمه أنساه الدعاء فيكسل عن الدعاء ، ومن لم يدع الله لم يستجب له .

وروى عن علي بن أبي طالب ، أنه قال : تلقاني رسول الله ﷺ فقال : يا علي ، ألا أهدى إليك هدية قد أهداها جبريل عليه السلام ، فقال : نعم

(١) رواه الترمذي والحاكم عن ابن عمر ٢٠

بأنى أنت وأمى يا رسول الله ، قال : قل : رب أعنى على ذكرك وشكرك
وحسن عبادتك فى أديار الصلوات .

وقال أبو هريرة : إن أبواب السماء تفتح عند نزول النيث ، وعند إقامة
الصلوة المكتوبة ، وعند زحف الصفوف فى سبيل الله ، فاعتنموا الدعاء فى هذه
الأوقات ، والدعاء سلاح المؤمن ، وهو رحمة من الله فتحتها على عباده وأمرهم به ،
فقال : « ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ » ، وقال : « ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً »
وقال : « وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ » .

وينبغى للداعى إذا دعا أن يتواضع ويخشع ويقضرع ، وأن يخلص لله النية
فى دعائه ويقبل بقلبه على ما يدعو به ، ويلج الدعاء لقول النبى ﷺ : « يستجاب
لأحدكم ما لم يعجل فيقول قد دعوت فلم يستجب لى ، وإذا دعوت ^(١) فاسأل كثيراً ،
فإنك تدعو كثيراً » .

وقال رسول الله ﷺ : « إن العبد المؤمن يدعو الله ويسأله حاجته ، فيوحى
الله إلى جبرائيل عليه السلام ، قد قضينا له ذلك ، ولكن امسكها عندك حتى
يعاودنى فى الدعاء فإنى أحب صوته ورعاً دعا العاصى ، فيوحى الله تعالى إلى جبرائيل
أنجزه ، فإنى أبض صوته ، فصوته قد مقت ، وهو يظن أن الحاجة إنما قضيت له
عاجلاً لحبة الله له ولتربه من الله وهو لا يعرف .

وقال وهب بن منبه : أوحى الله إلى نبي من نبي إسرائيل فى آخر أمرهم ،

(١) رواه الربيع والبيهقى وأبو داود والترمذى وابن ماجه عن أبي هريرة . م

أَنْ قُلْ لِقَوْمِكَ لَا يَدْعُونِي فِإِنِّي قَدْ شَنَنْتُ أَصْوَابَهُمْ ، وَأَنَّهُ يَخُوقُ عَلَيَّ أَنْ أَدْكُرَ مِنْ
ذِكْرِي فَإِنْ دَكَّرِي لِلْغَالِبِينَ لَعْنَةُ لَهُمْ .

فصل

وإجابة دعاء الداعي من الله على وجهين :

فأما إجابة الكافر والفاسق والمنافق فهو على سبيل الاستصلاح والاستدعاء
إلى الطاعة بذلك .

وأما دعاء المؤمن بالإجابة له من الله تعالى على سبيل التكرم والشرف لأن
الله تعالى يقول : « ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ » وقال : « فَإِنَّ قَرِيبٌ أَجِيبُ »
دَعْوَةَ الدَّاعِي إِذَا دَعَانِي « فلم يخص الله تعالى بهذا ولياً دون عدو ، ولا مؤمناً
من كافر ، فدل على هوم بكل داع دعاء على السبيل التي أمر الله تعالى بالدعاء عليها
وانذى يعجبنا أن تكون الإجابة ثواباً وغير ثواب ، وتكون للمؤمن وغير المؤمن ،
ودعاء المؤمن للمؤمن ينفعه لأنه شفاعته فهو طاعة من الداعي وله ثواب بدعائه
وطاعته ، وهو زيادة ينالها بشفاعة أخيه المؤمن وهو تنفصل من الله تعالى على ما يعطيه
بدعاء أخيه ومدحه وثنائه كما أن المؤمنين ينالون شفاعته النبي ﷺ ودعاء
الملائكة عليهم السلام لهم ينالون بذلك درجات ونعماً لا يباغونها بأعمالهم ولا ينالونها
إلا بشفاعة النبيين والملائكة والمؤمنين ، ومن يقبل الله شفاعته في الآخرة .

وأما الثواب فلا يستحق بعمل العامل بنفسه .

ويروى عن النبي ﷺ أنه قال : « إِذَا دَعَاكَ اللَّهُ فَادْعْ يَطْوُنْ كَفَكَ »

ولا يدع بظهورها ، فإذا فرغت فامسح بهما وجهك^(١) . وقال ﷺ : « لا يرد الدعاء بين الأذان والإقامة^(٢) » .

وقيل : ما من مسلم دعا الله بخير إلا استجاب له .

وعن ابن عباس في قول الله تعالى : « فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ » ، يقول إذا فرغت من القراءة والركوع والسجود وأنت جالس في آخر الصلاة قبل أن تسلم فانصب في الدعاء إلى الله تعالى وارغب إليه في المسألة في أمر الآخرة . وقوله تعالى « ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً » ، في خفض وسكون في حاجاتكم في أمر الآخرة ، ولا تعتدوا على مؤمن ولا مؤمنة بالشر . أن يقول : اللهم العنه واخزه ، ونحو ذلك .

واختلف الناس في الدعاء فمنهم من أجاز على الشريطة والتنديد ، ومنهم من لم يجز ذلك .

والذي نقول به أن يدعو العبد ربه على وجه التضرع والرغبة إليه ، ويسأله أن يقضى له ما هو خير له في أمر آخرته .

فصل

والدعاء سلاح المؤمن وعمود الدين ونور السموات والأرض ومخ العمل .

وقالت عائشة رضي الله عنها : رفع الصوت في الدعاء اعتداء ، قالت : اذكروا ذكرًا خفيًا ، كما قال الله تعالى : « إِذْ نَادَى رَبُّهُ نِدَاءً خَفِيًّا » .

(١) رواه ابن ماجه عن ابن عباس . م

(٢) رواه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن أنس . م

وقيل : رأى ^(١) النبي ﷺ قوماً يرفعون أصواتهم في الدعاء فقال لهم : « إنكم لاتدعون أصمَّ ولا غافاً ، هو أقرب إليكم من رؤوس ركابكم » .

وقال ابن عمر : مالى أرى أناساً يرفعون أيديهم في الدعاء فما يتناولون ، والله لو طلّعوا على أطول جبل في الأرض ما نالوا من الله شيئاً إلا بطاعته . والمسلمون يكرهون رفع اليد بالدعاء في الصلاة وغيرها إلا في المواقف بعرفات ، ومكروه عند الفقهاء رفع الأيدي والأصوات عند الدعاء ، والمسألة لله والدعاء فريضة ، قال الله تعالى : « ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ » . وقال : « إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ » . وقال : « وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ » ، فإذا وقع الدعاء على الوجه المرغّب فيه دون المحظور منه والله تعالى ضامن بالإجابة .

واختلف الناس في الدعاء ، فقال قوم هو واجب ، ويكون سؤال العبد مقيداً في العقل والضمير بشرطة حكم الله وما هو أعلم به من حق تدييره ، لأن العبد مرئوب . ولا يدري بالذي هو أصلح له ، ولئلا يقع دعاؤه موضع الاعتراض على ربه ، فلا حكم له على سيده فيما هو أملك به وأعلم به منه .

وقال قوم : يحسن إظهار ما ضمن من الإجابة على الدعاء في أمور ، ولا يحسن في أمور أخرى .

وقال قوم : إن الدعاء والمسألة يحتاج معهما إلى ضمير يعقله السائل ، ولا يشترط معهما ولا يظهر ذلك لأن موضع الدعاء هو على ذلك المعنى ، ولا وجه للاشتراط في الدعاء بإظهار لفظ ولا عقد ضمير ، ولا ينبغي للعبد أن يسأل ربه إلا ما يكون

(١) رواه الربيع ومسلم عن أبي موسى . م

بدعائه مطيعاً لله ، ولا يجوز أن يسأل ربه ما لو فعله يكون خروجاً عن الحكمة ، وذلك مثل أن يقول : اللهم أحي من أمت من أهلى وقرابى قبل يوم القيامة ، وأرجعهم إلى الدنيا ، واجعل مدة عمرى ألف سنة ، وهب لى ملكاً مثل ملك سليمان النبى عليه السلام ، لأنه يكون بمثل هذا جاهلاً متعكفاً على الله ، ويخرج عن حد مسألة المتهيب الخاضع إلى حد مسألة المتحكم ، وهذا لا يجوز على الله . والدعاء .

والمسألة من العبد لربه ، وإن كان لفظهما لفظ الأمر ، فإن معناها الخضوع والاستكانة والتواضع ونفى الأنفة ، ويقال : إن لفظ الأمر والنهى لمن هو دونك فهو أمر ونهى ، ولمن هو فوقك فهو دعاء ومسألة . وقولك : دعوت الله بكذا وكذا غير قولك دعوت فلاناً إلى كذا . ودعاء العبد ربه هو دعاء الخاضع المستكين ، لأنه لا يجوز للداعى أن يقول يا رب ، لا بحر على ، ولا تظلمنى ، لأن الله لا يفعل شيئاً من ذلك ، ويجوز أن يقال : « رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ » ، وإن كان من حكم الله أن لا يحمل أحداً ما لا طاقة له به ، لأنه هو الحكيم الخبير ، ولأن هذا يخرج مخرج الخضوع والاستكانة .

والأشياء على وجهين : شئ يفعله الله للعباد ، دعوه أو لم يدعوه ، كما حكى الله عن ملائكته قولهم : « رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْماً ، فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ ، وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ » .

وقد علمنا أن الله تعالى يدخل المؤمنين الجنة ، والله يغفر للذين تابوا ، دعا بذلك داع أو لم يدع .

أما الأشياء التي يفعلها الله بعد الدعاء فهي كدعاء الأنبياء ، عليهم السلام ،
للأشياء التي لولا دعاؤهم بها لما كانت ، مثل دعائهم على من كذب الرسالة
من قومهم ، فأزل الله عليهم عقوبتهم لسبب دعاء الأنبياء عليهم .

وقد علمنا أن المسلمين يوجهون دعاءهم إلى الله في النصرة على المشركين ،
وفي الاستسقاء لنيث ، وفي كشف ما كان من المكاره ، وما يشبه ذلك .

وقالت عائشة ، رضي الله عنها : إن الله يحب الداعين ، وقيل : إن عبداً دعا ،
يا من يصرف الشر اصرف عني الشر كله ، يا من يملك الخير هب لي الخير كله
فسمع منادياً ينادى : يا عبد الله ، قد ناديت فأسمعت ، فاطلب حاجتك .

وقيل : مرّ النبي ﷺ بشيخ وهو يقول : اللهم كبر سني ، ودق عظمي ، ورق
جلدي فأرض عني ، فإن لم أرض عني فأغفر لي ، فقد يغفر المولى لعبده وهو خير
راض عنه ، فقال له النبي : يا شيخ لقد أبكيت الملائكة فإن الله قد غفر لك .

وقيل : كان رسول الله ﷺ يقول في دعائه : اللهم يا مقلب القلوب ، ثبت قلبي
على دينك ، ويقول : اللهم انفعني بما علمتني وعلمني ما ينفعني ، وارزقني علماً
تنفعني به .

وقيل : أمر جبرائيل آدم عليهما السلام حين أهبط إلى الأرض أن يقول :
اللهم هب لي العافية تهنيئتي العيش واختم لي بالمغفرة كي لا تضرنني الذنوب .

وقال النبي ﷺ : « اللهم اجعل لي واقية كواقية الوليد » .

وقال علي بن أبي طالب^(١) : ما من دُعاء إلا وبينه وبين السماء حجاب حتى يصلى على النبي ﷺ : فإذا فعل ذلك خرج ذلك الحجاب ، ودخل الدعاء ، فإن لم يفعل ذلك رجع ذلك الدعاء .

وقيل : لا يرد دعاء أوله بسم الله الرحمن الرحيم .
وقال ابن عباس : الدعاء مكفوف حتى يصلى على النبي ﷺ .

وقيل : كان النبي ﷺ يقول : اللهم إني أعوذ بك من الهمد ، وأعوذ بك من التردى ، وأعوذ بك من النم والحزن والهرم ، وأعوذ بك أن يتخبطني الشيطان عند الموت ، وأعوذ بك أن أموت في سبيلك مدرأ ، وأعوذ بك أن أموت لديناً وكان يقول في دعائه ، اللهم إني أعوذ بك من قلب لا يخشع ، وعين لا تدمع ، وبطن لا يشبع ، وعلم لا ينفع ، ودعاء لا يسمع . اللهم ارزقني عيني هطالتين يستقيان قلبي بذرواف الدموع قبل أن يكون الدمع دماً^(٢) . وقالت عائشة : كان من دعائه ﷺ : اللهم اجعل أوسع رزقك عندي عند انقضاء همي .

فصل

وقيل : يجوز أن يقال في الدعاء : نسألك بك ونسألك بحق السائلين عليك ، وذلك حق الله على عباده أن يطيعوه ، وحق الخلق على الله أن يثيبهم إذا أطاعوه .

(١) روى مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، ونقله عن علي قال : كل دعاء عجوب حتى يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم رواه الطبراني في الأوسط ووقفه بعضهم كما هو معنا . م وكذلك رواه الترمذي عن عمر بن الخطاب لفظ آخر . م

(٢) رواه ابن عساكر عن ابن عمر ، وزاد : والأضراس جراً . م

ولا يجوز أن يسأل الخالق بحق عليه ، لأن الحق معناه يستحق ، ولا يجوز أن يقال إن الله يستحق كذا وكذا من نفسه لإحالة ذلك .

ويجوز أن يسأل بأسمائه الحسنى ويدعى بها ، مثل أن يقول الداعي : يا الله يا رحيم ، يا خالق ، يا هاري ، وأمثال ذلك . ويجوز أن يقال : انهم حل بيني وبين الشيطان ، وأن يقال : إن الله حال بين المؤمنين وبين الكفر ، ومعنى ذلك أنه أمرهم بالإيمان ونهاهم عن الكفر .

ويجوز للظالم أن يقول : اللهم اغفر لي ، إن كانت نيته أن يتوب من الظلم . وأما قول الداعي : ارحمني رحمتك ، ففيه اختلاف ، ويجوز أن يقول : أدعوك بأسمائك ، ولا يقول أسألك بأسمائك ولا بقدرتك ، ولا يجوز أن يقول : اللهم باسمك الأعظم افعلي كذا وكذا ، ولا يجوز أن يقول : أعرض الله عنك ، أو أقبل إليك .

ويجوز أن يقول : اللهم اعزم لي على الخير ، ولا يجوز أن يقول : اللهم بقدرتك أو بجزتك أو بملكك أو بملكك افعلي كذا وكذا ، وما جرى هذا الجري من صفات الذات فلا يجوز ، وكذلك بحق قدرتك وعزتك ووجهك وأسمائك التي سميت بها نفسك ، كل هذا لا يجوز .

وأما قوله : بحق أنبيائك ورسلك أو بحق محمد ﷺ ففيه اختلاف ، وكذلك قوله : برحمتك أو بلطفك ، ولا يجوز أن يسأل الله محقه على نفسه وبوجهه وبأسمائه وما ثبت من قدرته ، ولا بما لا شكته وأنبيائه والكعبة والقرآن ، وبعرشه وبكرسيه ،

ونجميع خلقه ، ولا بشيء من الحقوق ، ولا يسأل الله بصفاته ، وأما سؤاله بأفعاله ففيه اختلاف .

وقال أبو الحسن : يجوز أن يقال : الحمد لله الذي فضلنا على كثير من عباده المؤمنين ، ويجوز أن يقول : اللهم ارحمني من النار يا سيد كل سيد على مجاز اللغة ، ويجوز أن يقال : يا إله كل مألوه ، ولا يجوز أن يقال : يا إله كل إله لأنه لا إله إلا الله وحده لا شريك له .

ولا يجوز أن يقال أسألك بلا إله إلا أنت ، أو بحق لا إله إلا أنت أو بحق الرحمن الرحيم . ويجوز أن يقال يا الله يارحمن يارحيم ، يا حي يا قيوم ، يا مالك يا خالق ، يارزاق ياراحم ، يارب يا عظيم ، يا مؤمن يا مهيمن .

فهذا ومثله جائز إذا قصد به الداعي على وجه السؤال والطلب إليه والتضرع .

والتضرع قيل ، هو أن تبسط كفك الأيسر فتجعل باطنها مما يلي السماء وظاهرها مما يلي الأرض وتقبض أصابعك من يدك اليمنى ثم تشير بأصبعك من يدك اليمنى بالسبابة ، وتحركها وتدعو ، فذلك التضرع . وأما الاستكانة فتضم أصابع يديك جميعاً ، وتجمع كفيك ثم تجعلهما تحت لحيتك ، ثم تدعو فذلك الاستكانة .

وأما الابتهال فقد قيل كان رسول الله ﷺ إذا ابتهل في الدعاء مد يديه وجعل بطون كفيه مما يلي القبلة وظهورها مما يلي وجهه . ثم يدها حتى يرى بياض ما تحت منكبيه^(١) ويدعو ، فذلك الابتهال .

(١) متفق عليه من حديث أنس ، وهو مخصوص بالاستسقاء . م

وأفضل الدعاء في جوف الليل وبعد الصلوات المكتوبات . وقيل من قرأ
آية الكرسي وقل هو الله أحد ، مراراً بعد صلاة الفريضة قبل أن يتسكلم لم يمنعه
من الجنة مانع .

وقيل لا يداوم على قراءة آية الكرسي في دبر كل صلاة إلا نبي أو صديق
أو شهيد .

وقيل مرّ إبراهيم بن آدم بسوق البصرة فاجتمع الناس إليه فقالوا له يا أبا
إسحاق : إن الله تعالى يقول في كتابه « اُدْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ » فكنا
ندعو فلا يستجيب لنا ، قال لأنكم عرقتم الله فلم تؤدوا حقه وقرأتم كتاب الله
فلم تعملوا به ، وقلتم إنكم تحبون رسول الله ﷺ وتركتم سنته وقلتم ، إن
الشیطان لكم عدو فوافقتموه ، وقلتم تحبون الجنة فلم تعملوا لها ، وقامتم تخافون
النار فرهنتم أبدانكم لها ، وقامتم إن الموت حق فلم تتأهبوا له ، وانتبهتم من النوم
واشتغلتم بعيوب إخوانكم وأكلتم نعمة الله فلم تشكروا له ، ودفنتم أمواتكم
فلم تعتبروا بهم .

ويروى عن النبي ﷺ : قال : لو عرقتم الله حق معرفته لزال الجبال
بدعائكم ولو عرقتم الله حق معرفته لعلمتم العلم الذي ليس معه جهل .

وفي حديث ياموسى ، قل للمؤمنين لا يستعجلون إجابة الدعاء إذا دعوا
ولا يبتخلون باليسير ، فإن أبغض البخل لأنى أنا الفتاح بالخيرات . ويجوز أن
يسأل العبد ربه بفعله ومنه وكرمه ورحمته فيقول ، وقنا برحمتك عذاب النار ،
وتفضل علينا بعفوك ، لأن الله يقول وقنا عذاب النار . وقال واسألوا الله من فضله .

وقال «فِيمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ ، والمعنى فبرحة من الله لنت لهم .

وقال النبي ﷺ : لا يقول أحدكم اللهم اغفر لي أن شئت، اللهم ارحمني إن شئت ، ولكن ليعزم على المسألة^(١) لأن ذلك مكروه .

وقال أبو سلمان الداراني من أراد أن يسأل الله حاجة فليبدأ بالصلاة على النبي محمد ﷺ ، ثم يسأل حاجته ويختم بالصلاة عليه ﷺ .

وقال النبي ﷺ^(٢) من لم يصل علىّ لم يدخل في شفاعتي وقال من صلى^(٣) عليّ في كتاب لم تزل الملائكة يستغفرون له ما دام اسمي في ذلك الكتاب ﷺ تسلياً .

وهذا دعاء ينسب إلى الشيخ محمد بن إبراهيم مؤلف كتاب « بيان الشرع » .
وهو : اللهم إني عبدك ، ابن عبدك ، ابن أمتك ، ناصيتي بيدك ، لا أملك شيئاً من الأشياء ، والأمر لك وحدك ، مالك الملك . اللهم وأنت أعلم بجميع ما في نفسي من نفسي ، فأسألك اللهم أن تقضى لي جميع حوائجي ، حوائج الدنيا والآخرة ، وأن تصرف عني جميع الشر كله ، وأن تصلح لي شأني كله . اللهم وأنت أعلم بما أنا فيه من وسواس الشيطان ومعارضته ، والشكوك التي قد أشغلتني ، أسألك اللهم أن تصرف عني جميع ذلك كله وتنجني منه ، فإنك على ذلك قدير

(١) رواه الربيع ومسلم عن أبي هريرة . م .

(٢) لم أجده وفيه وعيد شديد على مهمل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم . م .

(٣) رواه الطبراني في الأوسط وأبو الشيخ في الثواب والمستغنى في الدعوات من حديث

اللهم ذا الجلال والإكرام ، أسألك أن ترزقني الهدى والتقى ، والعفو والرحمة ،
والرضى والخير والسعد ، والعلم والرشد ، والعصمة والتوفيق ، والتسديد والمهجة ،
والخبور والغنى ، واكفنى جميع الشر كله والمعاصي والكفر ، والفقر والبخل ،
والجبن والفاقة ، والحسرة والندامة ، والذلة والمسكنة ، والفاقة والخضوع . اللهم
إني أعوذ بك من شر نفسي، ومن شر كل دى شر، ومن شر ما أخاف وأحذر،
ومن شر كل ستم وألم وهم وغم وندم ، إنك على كل شيء قدير .

وهذا دعاء شريف ، يقال له دعاء الفرج : اللهم كما لطفت في عظمتك دون
اللطفاء ، وعلوت بعظمتك على العظماء ، وعلمت بما تحت أرضك كعلمك بما فوق
عرشك ، وكانت وساوس الصدور كالعلانية عندك وعلانية القول كالسر في علمك
فانقاد كل شيء لعظمتك وخضع كل ذى سلطان لسلطانك ، وأمر الدنيا والآخرة
كله بيدك اجعل لى من كل هم أمسيت فيه فرجاً ومخرجاً ، اللهم إن عفوك عن
ذنوبى وتجاوزك عن خطيئتي وسترك على قبيح عملى أطمعنى أن أسألك ما لا أستوجبه
منك فصرت أدعوك آمناً، وأسألك مستأنساً. وإنك لأمحسن إلىّ وإني للمسىء
إلى نفسى إلى ما بينى وبينك تودد إلىّ وأتبغض إليك ، ولكن الثقة بك حملتنى
على الجرأة عليك ، فعد بفضلك وإحسانك علىّ إنك أنت الثواب الرحيم . وصلى
الله على رسوله محمد النبي وآله وسلم .

دعاء آخر : اللهم إني أسألك إيماناً دائماً ، وصبراً جميلاً ، وفرجاً قريباً ،
وأجراً عظيماً ، وقيئناً صادقاً ، ورزقاً واسعاً ، وتوبة نصوحاً ، وقلباً سليماً ، ولساناً
ذاكراً مومناً مشكوراً ، وذنباً مغفوراً ، وحملاً صالحاً ، وعلماً نافعاً ، ودواماً

سجوداً ، وكسباً طيباً ، وموتاً مباركاً ، ودعاء مستجاباً . اللهم نور بكتابك أبصارنا ، وأطلق به ألسنتنا ، واشرح به صدورنا ، وأصلح به أجسادنا بحولك وقوتك ، فإنه لا حول ولا قوة إلا بك يا رب العالمين . وصلى الله على رسوله محمد النبي وآله أجمعين وسلم عليه وعليهم تسليماً .

وهذا دعاء الفتح والفرج: اللهم افتح لي أبواب فضلك، اللهم افتح لي أبواب رحمتك ، اللهم افتح لي أبواب كرمك، اللهم افتح لي أبواب توفيقك، اللهم افتح لي أبواب طاعتك ، اللهم افتح لي أبواب معرفتك ، اللهم افتح لي أبواب رزقك، اللهم افتح لي أبواب سعادتك ، اللهم افتح لي أبواب لطفك ، اللهم افتح لي أبواب إحسانك ، اللهم افتح لي أبواب غفرانك يا فارج الهم ، يا كاشف الغم ، يا قاتل الحب والنوى، يا مرسل الرياح، يا باعث الأموات، يا قاتل التوابع، يا غافر الخطايا تجاوز عن عظيم ذنبي بسعة عفوك ، يا أرحم الراحمين ، وصلى الله على نبيه محمد وآله وسلم .

دعاء آخر . قال وهب بن منبه من قال حين يصبح : اللهم اغفر للمسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات ، حيّهم وميتهم ، شاهداً وغائبهم ، قريبهم وبعيدهم . إنك تعلم منقلبهم ومثواهم ، خمساً وعشرين مرة ، حين يمسي ، ومثلها حين يصبح ، كتب من الأبدال إذا كان مؤمناً .

ويروى عن النبي ﷺ أنه قال : إذا مات الميت انقطع عمله إلا من ثلاث ، صدقة جارية ، وعلم ينتفع به ، وولد صالح يدعو له ^(١) .

(١) رواه الربيع بن حبيب والبخاري في الأدب وأبو داود والترمذي والنسائي عن أبي هريرة .

فصل

وقال عبد الله بن مسعود رضى الله عنه : والذى لا إله إلا هو ، ما أعطى عبد مثل حسن الظن بالله ، والذى لا إله غيره لا يحسن العبد الظن بالله إلا أعطاه الله ظنه وذلك أن الخير بيده .

ويروى أن الله عز وجل يقول : أنا عند ظن عبدي بي ، قال الله عز وجل : « وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ » .

قيل : حسن الظن بالله ، وحسن الظن بالله فريضة على العبد ، متعبد بها ، ودليل حسن ظن العبد بربه حسن العمل له .

ويروى أن عيسى عليه السلام ويحيى بن زكريا عليهما السلام كانا إذا التقيا ، عيسى بن مريم يتبسم ويحيى يبكي ، فقال يحيى لعيسى : تلتاني ضاحكا كأنك آمن ، قال عيسى ليحيى : تلتاني باكيا كأنك آيس ، فأوحى الله إليهما : أن أحبا إلى أحسنكما ظناً بي . والله أعلم وبه التوفيق .



القول التاسع والعشرون في البعث والحساب والجنة والنار والغضب والحساب والتساوة

وسئل عن الجنة والنار أمخلوقتان؟ قال: نعم. لأن الله يقول: لا إله إلا هو خالق كل شيء، والجنة والنار شيء، قيل له: والله قد ذكر الحساب فهو مخلوق أم يخلق يوم الحساب، قال: الله أعلم، والذي عرفنا من قول المسلمين أن الجنة والنار قد خلقتا. وحجبتهم في الجنة قوله تعالى: «قُلْنَا أَهْبِطُوا مِنْهَا»، والهبوط لا يكون إلا من شيء، وقال في النار: «وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ» إلا أنهما تفتيان يوم القيامة ثم يعادان عند البعث.

وبعض المسلمين يقول: إنهما لم يخلقوا وإنما أخبر الله عن كونهما وأنبا بما فيها من النعيم والعذاب الأليم كما أنبا عن يوم القيامة وأهوالها، ولم يخلق ذلك. وكلما أخبر الله عن شيء أنه سيكون فهو كائن لا محالة.

وأما قوله تعالى: «كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ»، فهو دليل على فناء ما على وجه الأرض من ناطق وصامت، وقد أخبر الله بفناء الدنيا وزوالها، وزهاب جميع ما خلق وذراً وبرأ من السموات السبع وما فيهن والأرضين السبع وما فيهن، فقال تعالى: «يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ الْكِتَابِ». وقال: «وَالْأَرْضُ جَمِيعاً بِيَضَّةِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ» أى بقوته وقدرته، فالسموات والأرض فانيت بقدرته الله تعالى.

والدليل عَلَى ذهاب جميع ما خلق الله تعالى في السموات والأرضين وجميع المخلوقات قوله « كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ » فهذا دليل يشتمل عَلَى ذهاب كل مخلوق وموجود أخرج الله من العدم إلى الوجود .

ومعنى قوله تعالى : « لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ » . قيل : هو ما بين النفختين ، فإذا أراد الله فناء الدنيا أمر إسرئيل بالنفخ في الصور ، فيصعق من في السموات ومن في الأرض إلا من شاء الله . قيل : إسرئيل وجبرائيل . وميكائيل وعزرائيل ، ثم يأمر الله عزرائيل بقبض أرواح الأملاك الثلاثة ، فيبقى عزرائيل ، فيقول الله سبحانه وتعالى : هل بقي أحد من خلقي ، فيقول عزرائيل : أنت أعلم يا إلهي إنك أنت علام الغيوب ، لم يبق إلا وجهك الكريم ذو الجلال والإكرام ، فيقول الله سبحانه وتعالى لعزرائيل : مت ، فيموت بإذن الله تعالى ، فيصرخ عند ذلك صرخة لو كان أهل المشرق والمغرب أحياء لما تواروا جزعاً من الموت فيقول الله تعالى : « لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ » فلم يجبه أحد ، فيرد على نفسه تبارك وتعالى . « لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ » . ثم يحيي الله تعالى إسرئيل للنفخة الثانية ، ليقضى الله ما هو قاض في حقيقته .

وسئل عن من يدخل الجنة من الجن الإنس ، وعن من يدخل النار منهم ، دل يكونون على الصفة الأولى ؟ فالله أعلم بكيفية خلقهم الذي يدخلون به الجنة والنار .

قال يحيى بن معاذ : ذكر الجنة . موت ، وذكر النار . موت ، فيا عجبا لنفس تحي بين موتين ، فأما الجنة فلا صبر عنها ، وأما النار فلا صبر عليها ، وعلى كل

حال فوت النعيم أيسر من مقاساة الجحيم ، وإنما دخل من دخل الجنة بمقو الله ورحمته ومنه ومفقرته ، ثم بأعمالهم الصالحة التي علم الله أنهم سيعملونها ، ولا محالة هما علم الله ، وإنما دخل النار من دخلها بأعمالهم السيئة التي علم الله أنهم سيعملونها ، ولا محالة هما علم الله .

وقيل : إن الجنة إنما رزقوها بالسابقة ، أى بما سبق في علم الله أنهم من السعداء ، ودخلوها بالشفاعة أى شفاعته نبينا محمد ﷺ ، وتقاسموا بالأعمال التي وقفهم الله تعالى لعملها بطاعته ورضيها منهم .

وقال النبي ﷺ : « إن^(١) أهل الجنة يأكلون ويشربون ، ولا يتقلون ، ولا يتفوطون ، ولا يبسولون ، ولا يتمخطون ، وطعامهم يخرج جشاء أو رشحا ، يجرى من أعراضهم كريح المسك ، يلهمون القسيح والتحميد كما يلهمون النفس ، لا يمرضون ولا يموتون ولا يغشاهم حم ولا حزن ولا نقصان ولا تغيير ولا خوف ولا جزع ، جرد مرد لا يفنى شباههم ولا تبلى ثيابهم ، ولا يأتهم وقت يكونون في حال هم فيه أنقص عن الحالة الأولى إلا في زيادة ومرور ونعيم مقيم .

فصل

وقيل : يسأل العبد يوم القيامة عن سبعة مجالس ، يسأل عن الإيمان ، فإن جاء به مخلصا جاز إلى الثاني ، فيسأل عن الصلاة فإن جاء بها تامة جاز إلى الثالث فيسأل عن الزكاة فإن جاء بها تامة جاز إلى الرابع فيسأل عن الصيام ، فإن جاء به تاما جاز إلى الخامس ، فيسأل عن الحج ، فإن جاء به تاما جاز إلى السادس ،

(١) رواه مسلم وأبو داود وأحمد عن حابر .

فيسأل عن العمرة، فإن جاء بها تامة جاز إلى السابح، فيسأل عن المظالم، فإن لم يكن ظلم أحداً جاز إلى الجنة. وذلك قول الله تعالى «إِنَّ رَبَّكَ كَبِيرُ الصَّادِرِ»، أى يرصد العباد في هذه المواطن السبعة . يسأل عن هذه الخصال السبع ولا يقبل العمل إلا بالإيمان .

وقيل دخل عبد الله بن العباس على هرون بن العاص وهو في السيان، فقال : يا أبا عبد الله قد كنت كثيراً مما أسمعك، تقول: ووددت لو أنى لقيت رجلاً عاقلاً، أو قال ليبياً، فأسأله عن حاله عند الموت وأنت ذلك القاتل فما تجد؟ قال : أجد السماء على الأرض كأنها مطبقة وأجد نفسى تخرج من ثقب إبرة فلا أقوى فأبصر ولا أرى فأعتذر، فلا إله إلا الله وفارق الدنيا .

فصل

وسئل الشيخ^(١) عما يجب على الناس في وقت الفترات من الرسل فقال ، عليهم أن يكونوا على شريعة النبي ﷺ الذى كان قبلهم ، فإذا جاءهم رسول من رسول الله انتقلوا إلى شريعة الرسول الثانى ، وتركوا ما كانوا عليه من شرائع الأنبياء الذين كانوا قبله صلوات الله عليهم أجمعين ، وعلى الناس الإيمان بتصديق جميع الرسل والإيمان بما جاء به من عند الله تعالى .

(١) المعروف بالشيخ عند إطلاقه مع البانين بالشيخ يشير بن المنذر التزواى أحد حملة العلم عن الربيع بن حبيب إلى عمان وذلك فى منتصف القرن الثانى للهجرة كما أن مشائخ المغرب يطلقون لفظ الشيخ على الشيخ عامر بن على الشماخى مؤلف كتاب الإيضاح رضى الله تعالى عنهم وأرضاهم .

فصل

روى لنا أبو سعيد رحمه الله أن الناس أربعة ، فخيرهم بعيد الغضب سريع الرضا ، وشرهم قريب الغضب بعيد الرضا ، وأوسطهم سريع الغضب سريع الرضا فهو أشبه بالخيار . ومن كان بعيد الغضب بعيد الرضا فهو أشبه بالأشرار .

وقال النبي ﷺ الغضب يفسد الإيمان كما يفسد الصبر العسل^(١) ، وقيل يأكل الغضب الحسنات كما تأكل النار الخطب ، وقال رجل يارسول الله ، أى شيء أشد غضبا ؟ قال غضب الله ، قال فما يبعدني من غضب الله ؟ قال لا تغضب .

وقال أبو الدرداء : أقرب ما يكون العبد من غضب الله إذا غضب . وقال رسول الله ﷺ خصلتان ليس فوقهما شيء من الشر ، الشرك بالله والضر لعباد الله ، وخصلتان ليس فوقهما شيء من الخير ، الإيمان بالله والنفع لعباد الله ، وقال ﷺ لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه مثل ما يحب لنفسه .

وجاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال ، يارسول الله من أكرم الناس حسبا ؟ قال أتقاهم لله عز وجل . وقال أبو ذر رضى الله عنه إن النبي ﷺ قال إني لأعرف آية لو أخذ الخلق بها لكفتمهم « ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب » ، قيل فى التأويل يجعل له مخرجا من شبهات الدنيا والسكر بعد الموت وأفزاع القيامة .

وقيل من يتق الله بأداء الفرائض والطاعات يجعل له مخرجا من ذل المعصية ويرزقه النجاة من النار من حيث لا يحتسب .

(١) رواه الطبراني وفيه كما يفسد الخل العسل . م

فصل

قيل : من نام على الحجر وأكل خبز الحجر وشرب ماء يجرى على الحجر وأكل من شجرة نبتت على الحجر قسا قلبه . وذلك بالإدمان عليه .

ويروى أن النبي ﷺ قال أربعة يذبتن الجفاء في القلب كما يذبت الشجر على جانب الماء ، سكن البادية ، واتباع الصيد ، واستماع الاهو ، ولزوم السلطان .

وقيل : إن البطنة تسمى القلب وحب الراحة وحب الطعام وحب النوم يورث التساوة في القلب .

وقيل : شكى رجل إلى النبي ﷺ قساوة قلبه فقال له عد للمرضى وشيع الجنائز وأشرف على لحود القبور .

وقال أبو ذر الغفاري أوصاني رسول الله ﷺ بالنظر إلى من هو دوني ^(١) ولا أنظر إلى من هو فوق ، وأوصاني بحب المساكين والدنويين منهم . وأوصاني أن أصل رحي . وإن استكثرت مني . وأوصاني أن أقول الحق وإن كان مرا . وأوصاني أن لا أخاف في الله لومة لائم وأوصاني أن أكثر قول ، لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

وقال النبي ﷺ للفضل بن العباس لا تشرك بالله شيئا ، وإن قتلت وحرقت ،

(١) في رواية أحمد والبيهقي عن أبي هريرة إذا نظر أحدكم إلى من فضل عليه في المال والخلق فليتنظر إلى من هو أسفل منه ، وفي الصحيحين عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : انظروا إلى من هو أسفل منكم ولا تنظروا إلى من هو فوقكم فهو أجدر أن لا تزدوا نعمة الله عليكم . م .

ولا تترك الصلاة متعمدا فإنه من تركها متعمدا فقد برئت منه ذمة الله . وأطع والدك وإن أمراك أن تخرج من كل شيء هو لك فخرج ، ولا تشرب الخمر فإنها مفتاح كل شر ، ولا تنازع الأمر أهله ، ولا تفر من الرجز وإن أصاب الناس موت وأنت معهم فأقم فيهم . ويقال : الخير كله عادة والشر لجابة .

فصل

قيل حواء ولدت لآدم عليه السلام مائة وعشرين بطنا ، في كل بطن ذكر وأنثى ، ولم يزل آدم بمكة وقبره في مسجد الخيف وقبر حواء بمكة وقيل ، سأل أبو ذر الغفاري رسول الله ﷺ عن عدد الأنبياء ، فقال مائة ألف نبى وأربعة وعشرون ألف نبى ، والرسول منهم ثلاثمائة وثلاثة عشر رسولا ، والعرب منهم خمسة هود وصالح وشعيب وإسماعيل ومحمد صلى الله عليه وآله وسلم تسليما .

فصل

وعن الحسن بن علي رحمه الله ما نقول في موتى الأطفال الصغار يكون بعضهم يوم القيامة صغارا كما ماتوا أو كيف ذلك ، اللهم أعلم بذلك ، وقد قال الله تعالى « يَوْمَ نَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا » فلعلهم أن يكونوا ولدانا والله أعلم . وقال إذا تكلم الرجل بالذكر وبما لا يجوز في نفسه إن الملائكة الحفظة تشم العرف الطيب إذا ذكر الرجل ربه في نفسه ، وقد قيل إنهم يجدون شيئا لم يكتبوه مما لم يعلم بالحفظة به .

— ٤١٠ —

ويروى أن النبي ﷺ قال : لا يدخل الجنة من كان في قلبه حبة من خردل
كبر^(١) . فقال له رجل يا رسول الله إني أحب الجمال حتى في علاقة سوطي وقبل
نعلي . قال أترضى بالحق ؟ قال أَرْضَى بِالْحَقِّ ، قال إنما ذلك لمن يترك الحق ويضبط
الناس^(٢) والله أعلم وبه التوفيق .

• • •

(١) رواه الطبراني م .

(٢) رواه أبو داود والحاكم م .

القول الثلاثون

في ذكر الدنيا والآخرة وتبيين حالهما وما أشبه ذلك.

قيل سميت الدنيا دنيا لأنها دنت وتأخرت الآخرة كما قال الله تعالى «إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدُوِّ الدِّنْيَا» يريد الأدنى والأقرب إليكم ، وكذلك سماء الدنيا هي الأقرب إلينا . وقيل سميت الدنيا لأنها دنية وتجمع الدنيا دنى . والنسبة إلى الدنيا دنياء ودنى ودنيوى . قال الله تعالى « إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُوَ - لَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ » . فجعل الدنيا نعتها للحياة الدنيا والآخرة نعت للدار ، وهذا كثير في كلام العرب ، أن يضاف الشيء إلى غيره أو إلى نعته إذا اختلف فيه اللفظان كما قال الله تعالى « إِن هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ » . والدار الآخرة هي الآخرة .

وذهب قوم إلى أن الدنيا هي الأرض والسموات وما بينها والآخرة لانكون إلا من بعد انقضاء أمر الدنيا .

وقيل : ليس شيء أقرب من شيء من الدنيا إلى الآخرة ، ولا شيء أبعد من شيء من الآخرة إلى الدنيا ، ولأن من خرج من الدنيا دخل في الآخرة لم يرجع إلى الدنيا .

وقيل من خرج من الدنيا نقل إلى البرزخ ، لا هو في الدنيا ولا في الآخرة .

وعن عزان بن الصقر راحة الله ليست الدنيا بلهو ولعب ، ولكن فيها هو

ولعب ومن فيها لهوا ولعبوا كما قال الله تعالى : « إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَهْوٌ وَلَعِبٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ » . إلى قوله : « وما الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْفُرُورِ . »

وقال إبراهيم بن أدهم : سألت راهبا من الرهبان ، فقلت ما الدنيا ، فقال : خلق كخلق للرأء ، رأسها الكبير ووجهها الفرج ، وعيناها الشهوة ولسانها الفدر ، وأذناها النسيان ونفسها العلو وقلبها الطمع وبطنها الحرص ، ورجلاها الحسد وعنتها الحزن وظهرها الإيلاس من الله وزينتها الشهوات ، فهذه صفة دنيا كم التي تقشاجرون عليها فاحذروها .

وقيل إن علي بن أبي طالب وقف على رأس همار بن ياسر ، رحمه الله وهو يتنفس الصعداء فقال ألدنيا أم للآخرة ، فإن كان للدنيا فلا بأس ، وإن كان للآخرة فزد . فإنما لذة الدنيا في ستة أشياء مأكول ومشروب وملبوس ومشوم ومنكوح ومركوب ، فالأكل كولد العسل ، وهسو ذق ذبابة ، والمشروب مأعذبه الماء وهو أهون موجود ، وأعز مفقود والملبوس أفخره الإبريسم ، وهو من لعاب دودة ، والشموم أطيبه المسك ، وهو دم فأرة والمنكوح مبال في مبال ، والمركوب أعزه الخيل وعليها يقتل سادات الرجال .

فصل

قيل : وأما الدنيا في نفسها فنظاها ظاهر ومنها باطن ، ومنها عرض ، ومنها جسم . ولها أول وآخر وشاهد وغائب ، فالباطن منها اتباع الهوى كالكبر والحسد والغل وحب السمعة والرياء وسوء الظن ، واعتقاد سوء الظن ، وحب المحمدة وحب جمع

المال ، والتكاثر والتفاخر ؛ وحب الترف ، وأما الظاهر فالدينار والدرهم ، والثوب ، والدار ، والخدم ، والركب ، ومثل هذا وأشباهه من مناع ظاهر الدنيا الذى يشين عند الله والذى يقطع به عن الآخرة فهذا ظاهرها وباطنها .

وأما الحمود منها والمذموم فما أخذت من الدنيا للدنيا فهو المذموم ، وما أخذت من الدنيا للآخرة فهو الحمود ، لقول النبي ﷺ : من طلب الدنيا مفاخرًا مكثراً لقي الله وهو عليه ساهط غضبان . وقال حب الدنيا رأس كل خطيئة . وقال حب الدنيا من كبائر الذنوب ، وأما من طلبها استعفافاً عن المسألة وصيانة لنفسه جاء يوم القيامة ووجهه كالقمر ليلة البدر ، فمن كان طلبه لها للتكاثر والتفاخر وإقامة الجاه والتعذر والمباهاة فهي الدنيا المذمومة ، ومن كان طلبه لها من طريق الباح مما لا بد منه فما فيه الفضل وصيانة الدين فهو الدنيا الحمودة .

وقال النبي ﷺ حُبَّ إِلَى من دنيا كم هذه : النساء والطيب ، وجعل قرة عيني في الصلاة^(١) فهذا ما لا يسعى دنيا مذمومة .

وشبه من شبه الدنيا بصورة ، فقال : الجهل رأسها والحرص عيناها ، والطمع أذناها ، والرياء صدرها ، والسفه عنقها ، والمباهاة عضدها ، والأمراض دابرها ، والمغايا أولادها ، والذنوب مقدمها ، والعيوب مؤخرها ، فمن أخذها برأسها ذبحته ، ومن أخذها بذنبها قتلته ، ومن أخذ عن يمينها عقرته ، ومن أخذ عن يسارها كلمته ، ومن لاطفها خذلته ، ومن لاينها صرعته ، ومن ركن إليها أهلكته ، ومن طلبها طلبته ، ومن صادقها غرقته ومن اطمأن إليها استهوت ، ومن تعاقبها رفضته ،

(١) رواه أحمد والنسائي والحاكم والبيهقي عن أنس . ٢٠

استحسنها من جهلها واستكرهها من عقلها ، نجا الناجون عند إدبارها وهلك
الهاككون عند إقبالها ، فمن أراد مجانبتها فليجعل الزهد حسامه ، والحق سهامه ،
والورع ترسه والإياس من الناس لواءه ، والنصيحة درعه ، وأمر الله ونهيه حزامه
والرفق مركبه والعقل قائده والتقى طبيعته وبالله التوفيق .

فأما العاقل لايسره من الدنيا ما يسره غيره من أبناء الدنيا ، ولا يحزنه منها
ما يحزن غيره من أبناء الدنيا ، لعلمه أنه ليس شيء من أمرها يدوم .
فاللييب من جمع أموره في خوف ومكابدة ، يكابد بها الشيطان في دينه والدنيا
في أخلاقه .

فصل

يا سفيه الرأى أما تستحي من قلة الحياء وطول الجفاء ممن أجزل لك العطاء
وأحسن البلاء وستل اليسير فأعطى الكثير ، ووعد الجزيل على العمل القليل ، وستر
العيوب وغفر الذنوب . أما تراقب من لا تغيب عنه إذا استترت ، ولا يخفى عليه
ما هملت ، وأحصى عليك ما قدمت وأخرت ، واطلع على ما هممت ونويت .

أما آن لك أن تتوب ، أما آن لك أن تستحي فتنتهي ، وتعصم نفسك مما
تشتهي وتقصر عن مساوئك فترعوى ، أما سئمت من الخطايا وأنت عرض للمنايا
ركنت إلى الدنيا وجبها حتى شغلت قلبك بذكرها وصرت لها دأئك مخلد فيها .
وعظمت في صدرك فأسرعت الإجابة لها ، ولا تجد للآخرة في قلبك مكاناً ولا لذكر
الموت في صدرك قراراً .

ما الدنيا إلا فيء زائل ، أو حلم باطل ، أو سراج لامع أو برق ساطع ، أيدت
 كانت صاحبة أخيك وأبيك وأعمامك وذويك ، هلاً اعتبرت بما صنعت بهم ،
 فأبضتها من أجلهم ، ما أقل عبك وأقل حفظك وأسوأ نظرك لنفسك ، يا عزيز النفس
 لا تبع نفسك بالثمن البئس ، وقد أعطيت فيها الثمن الريح ، ولا ترض بالنار
 عوضاً من الآخرة ولا بالخبيث عوضاً من الطيب . ولا بالزائل الفانى عوضاً من
 الدائم الباقي . ولا باليسير الخفير عوضاً من الكثير الخطير ، ضيعت همك وطالما
 أوقرت على ظهرك فانتبه من رقدتك واستيقظ من سبتك ، وانزع إلى التوبة قبل
 أن تؤخذ على النرة ، يار هين الخطيئة وأسير الهوى وعرض الردى وضجيع الأمانى
 أما آن لك أن تذكر المات فتفرح وتذكر القبر فتززع ، وتذكر الحساب فتخشع
 وتذكر الفار فتضرع ، فقام أنت في مزمة الدنيا وغمراتها وابتذال نفسك في صيانتها
 لا بد لك من مال مجموع ، وبناء مرفوع . وسرير موضوع ، وملبس سنى ، ومركب
 وطى ومطعم شهى ، ألا ذكرت نفسك الموت وخوتها القوت ، ألا عرضتها على
 القرآن ، وقومتها على الإيمان ، وحذرتها من النيران ، هلا نظرت إلى جهازك
 الذى حملت إليه وهلك الذى تقدم عليه . وإلى ما غرست فيه من الضريع والزقوم
 وأجريت فيه أنهار الصديد والحجم .

وزرعت فيه الحسرة والندامة والخيبة والسكابة ، ما ترضى من دارك المعارة
 المرجمة عن قريب التى أورثتها أمس ونورثها غداً ، فادكر قبرك الذى إليه
 مرجعك ومصرك . وفيه يطول مثواك ، وخلصت على عساكر الموت متقولاً ،
 فى وحشة اللحد مدخولاً ، وصار ذكرك منسياً ومالك مقسوماً وقبرك مهجوراً .
 وفى التراب مرموساً وعن أهلك ومالك محبوساً .

فصل

قيل جاء رجل إلى علي بن أبي طالب فقال له صف لي الدنيا ، فقال علي : وما أصف لك من دار من صبح فيها أسر ، ومن سقم فيها ندم ، ومن افتقر فيها حزن . ومن استغنى فيها قن . حلالها حساب ، وحرامها عقاب .

وقيل كان زيد بن علي يقول في تهجده : اللهم إني أسألك سلوا عن الدنيا وبغضاً لها ولأهلها ، فإن خيرها زهيد وشرها عتيد وصفوها بريق وجديدها يخاف ، وحرثها ينكئ وما فات منها حسرة وما أصيب منها فتنة إلا من فالتة منك يارب عصمة . فأسألك العصمة منها ولا تجمعاني ممن رضى بها واطمأن إليها ، فإن من اطمأن إليها خذلتة ومن وثق بها خانتة .

وروى عن النبي ﷺ أنه ، إذا قال أحدٌ لعن الله الدنيا ، قالت الدنيا لعن الله أعصانا لربه . وروى أن علياً سمع رجلاً يذم الدنيا . فقال له أيها الزام الدنيا أنت المحترم عليها أم هي الجترة عليك . ويحك فيم تذمها أليست منزة صدق لمن صدقها ودار عمل لمن فهم عنها . هي مسجدة أحيائه ومصلى أنبيائه ومهبط وحيه ومتجر أوليائه ، اكتسبوا منها الرحمة وربحوا فيها الجنة فمن ذا يذمها . وقد أدنت بزوالها ونادت بانقطاعها ، ونمت نفسها لأهلها فذمها رجال يوم القدامة وحدها آخرون ، حدثهم فصدقوا ، وذكرتهم فذكروا .

أيها الزام الدنيا والمغتر بفرورها ، متى استدامت إليك ، بل متى عزتك بمصارع آبائك في البلاء أم بمضاجع أمها تك تحت الثرى ، كم عللت ومرضت بكفك تلتمس له الشفاء ، وتستوصف له الأطباء . لم تنفع بشفاعتك ولم تستغن

بطبك مثلت لك الدنيا مضجعة مضجعتك ومصرعة على مصرعك ، حتى يغنى ماء بكائك ولا يفتنع أحباؤك . ثم التفت إلى الحسن ، وقال : الناس يذمون الدنيا وهي راحتهم إلى الآخرة .

وقيل : وعظ رجل رجلاً من ملوكهم فقال ، أيها الملك مع كل شربة شرق ومع كل أكلة غصص ، ولا تنال نعمة إلا بفراق أخرى ، ولا يستقبل أحد يوماً من صهره إلا بنفاد ما قبله ، ولا يحى له أثر إلا ومات له أثر .

وسئل حكيم عن الدنيا فقال ، ماضى منها فلم ، وما بقى منها فأماني وما أنت فيه فمنتقل إلى غيره .

والدنيا وصفها وصفة الناس فيها لو أفردنا فيها كتاباً لم يأت على جميع ما فيها من الخطر والحذر ولكن هي شاعذة بنفسها على حالها في أهلها لمن رزقه الله الاعتبار والادكار وما ينظره منها من تغيير الأحوال والانتقال من حال إلى حال . والله تعالى ولي التوفيق .



القول الحادى والثلاثون

فى الطيب والزينة واللباس واستعمال الآنية والخاتم والذهب

قيل : كان النبى ﷺ يتبخر بالعود القمارى ، وفى نسخة يعرف بالطيب ويدخن . ولما تزوج على بفاطمة أمر بالطيب المسك والعنبر ، وقال إنها غالية وجرى اسمها بذلك ، وسئل محبوب عن شراء المسك وبيعه وشبهه والتطيب به ، فقال لا بأس به ، ليس بين الفقهاء فيه اختلاف ، قال ، وبقنا أن النبى ﷺ أهدى إليه مسك ، فقسمه بين أصحابه ، ثم مسح بيده الذى كان يعطى بها المسك وجهه ورأسه ، وقال يالك من ريح الجنة .

وقال أبو سعيد رحمه الله لا يبين لى فى قول أصحابنا كراهية المسك ولا يخرج عندى إلا شبه الاتفاق من قولهم أنه طاهر ، وفى كتاب عثمان بن موسى ، ولا بأس إن وضع الرجل على رأسه وبدقه طيبا ، من زعفران أى وغيره .

ويروى عن النبى ﷺ أنه قال : « ألا وطيب النساء لون لا ريح له ، ألا وطيب الرجال ريح لا لون له » .

فصل

والحناء للرجال لا يظهر على القدمين ويكون فى باطن القدمين ، إلا من ضرورة ، ويكره الحناء فى اليدين للرجال ، وإن حنى الرجل لحيته ورأسه فلا بأس بذلك .
وقيل : كان جابر بن زيد يصفر إزاره ، ولم ير بالزينة والصبغ بأسا ما لم يدخل فيه الخيلاء .

وقال أبو سعيد ، رحمه الله : سمعت أن النبي ﷺ لم يكن يستعمل في الكسوة حلتين للباس ، وإنما كان كلما أبلى حلة جدد أخرى على معنى الرواية .

وروى عمران بن الحصين أن رسول الله ﷺ قال : « لا أركب الأرجوان ، ولا ألبس المصفر ، ولا ألبس القميص المكف بالحرير ، ولا يلبس ثوباً فيه تصاوير ذوات الأرواح » .

فصل

ولا ينبغي للمؤمن أن يلبس شيئاً من زى الفساق والجبابرة وأهل الذمة ، ولا يتزيّياً بذلك لئلا يتهمه من يراه ، ويجب على المستور من الناس أن لا يفعل فعلاً يتهم من أجله ، كما لا يجوز مجالسة المتهمين في المواضع الوعرة ، ولا يجوز للمؤمن أن يقسبه بأهل الذمة في زيهم ، ولا يؤثم الناس بفعله في نفسه لأنه يصير متهماً أنه منهم .

وقال بعض المسلمين : لا يجوز للمسلم أن يصادق منافقاً لئلا يفر بذلك غيره ، قال الله تعالى : « وَلَا تَرَكَفُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَمَا تَمْسِكُُمُ النَّارُ » . فالواجب على كل مسلم أن لا يخرج من زى المسلمين إلى زى غيرهم ، ولا يتشبه إلا بصالحى أهل الملل .

وفيل : يجوز الجلوس على مخدة الحرير والديباج ، وإنما نهى المسلم عن لبسه ، ولباس الحرير لا يحل لحرم ، ولا يحل من الرجال ولو قعد عليه محل أو محرم فلا نعلم أنه يلزمه شيء بقعوده عليه .

ويروى أن النبي ﷺ قال : « الذهب والحري محلان ^(١) لنساء أمتي محرّمان على رجالها في اللباس » ، وقيل : من لبسهما من الرجال في الدنيا لم يلبسهما في الآخرة إلا بعد التوبة من ذلك والإصلاح ، ولا نعلم أن أحداً من فقهاء الأمة قال يجوزهما في اللباس ، وإن كان ثوب مصبوغ بشوران أو ورس أو زعفران وصلى به أحد من الرجال فريضة أو نافلة ، فلا نعلم في ذلك تحريماً ، ولبس البياض للرجال أحسن .

فصل

ولا بأس على الرجل أن يحزم رأسه بخرقه حرير أو خيط حرير وبصلى بذلك إذا كان ذلك من علة ، وكذلك إذا رقع الرجل ثوبه بخرقه حرير وصلى به ، إلا أن تكون الخرقه أعرض من قدر أصبعين فلا تجوز بها الصلاة . ونهى رسول الله ﷺ عن تذييل الإزار . وقيل في تشيير القميص عيب ، وإن أراد صاحب القميص والسراويل الخيلاء والفخر بتذييلهما فلا تجوز نيته ولا إرادته في ذلك .

فصل

وقال أبو محمد ، رحمه الله : اتفق الناس على إجازة استعمال الآنية الفالية من الجوهر كلها سوى آنية الذهب والفضة ، بعض حرّم استعمالها ، وبعض حرّم الشرب فيها وأجاز الأكل فيها وغيره من الانتفاع بها ، وبعض كره ذلك من

(١) رواه الطبراني عن زيد بن أرقم عن الزخيمري عن أنس : التهب حلية المخرّكين والفضة حلية المسلمين والحديد حلية أهل النار وفي أحمد والحاكم عن أبي أمامة من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يلبس حريراً ولا ذهباً . م .

غير تحرّم ، للرواية عن النبي ﷺ أنه قال: «الذى يشرب فى آنية الذهب والفضة كأنما يجر جر فى جوفه نار جهنم» .

ووجدنا أصحابنا يمتنعون من ذلك ، والله أعلم أنه منع تحرّم أو منع كراهية .
أدب .

وفى الرواية عن همر بن الخطاب رضى الله عنه ، أنه أتى بقدر مضرب بفضة ، وفيه ماء ، فوضع شفتيه بين الضبتين فشرّب ، والمضرب بالفضة غير واقع عليه اسم آنية الفضة .

وقال أنس بن مالك : إن قدحاً للنبي ﷺ انصدع ، فجعل مكان الصدع سلسلةً من فضة .

ومن اشترى إناء فيه صورة فلا بأس ، وإن غيره فهو أحب إلينا ، وإن كسر رأسه فلا بأس به .

وقال أبو سعيد ، رحمه الله : يخرج فى قول أصحابنا جواز التانى بجميع الأوانى الطاهرة للوضوء وغيره ، إلا الذهب والفضة ، فإنهم قد كرهوا التانى بالذهب والفضة ، ولعل ذلك يخرج من طريق الإسراف ، ولا ينبغي ذلك أن يتخذ التانى ويحزى دونه ، إلا أن يكون على وجه التحلى ، فإن توضع متوضئاً بآنية الذهب والفضة لم يبين لى عايه فساد فى وضوئه ، وإن كان من ضرورة فلا بأس به على حال . وجائز الاحتمال بمكحل الفضة ، وأما القص بقمص الفضة فلا أحفظ فيه شيئاً ، والله أعلم .

وقيل كانت حلية سيف رسول الله ﷺ من فضة ، ونهى النبي ﷺ عن التخنم للرجال والنساء بخام الحديد والصفير ، لأن ذلك من فعل الجاهلية ، مكروه لبسه إلا ما كان ملوما عليه من ذهب أو فضة فهو جائز للنساء . ونهى عن نقش الحيوان في الخاتم لأن ذلك صورة .

وأما نقش شيء من أسماء الله تعالى في الخواتم فكان بعض المسلمين يفعل ذلك ولم يعلم أن أحدا أنكر ذلك عليهم .

وقيل إنه مكتوب على خاتم النبي ﷺ ، محمد رسول الله ، وعلى خاتم أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، لا إله إلا الله ، وعلى خاتم عمر بن الخطاب ، كفى بالموت واعظا هـ .

ولا يابس الرجل ولا المرأة شيئا من الحديد والشبة والصفير والرصاص إلا على باب أو سلاح أو آنية فلا بأس به . ولا بأس أن يوضع على السلاح والديباج والذهب والتمائيل من حديد فوق الفضة . ويكره الجلجل ، أن يلبسه صبي أو غيره أو يعلق على الإبل أو يجعل على شيء ليسمع صوته .

وروى جابر بن زيد رحمه الله أن النبي ﷺ أمر في غزوة غزاهما بقطع الأجراس وهو الذي يعلق في رقاب الدواب له حركة يسمى جرسا .

فصل

عن النبي ﷺ قال ادهنوا يذهب عنكم البؤس . والبسوا لتظهر نعمة الله عليكم . وقال ادهن غبا أي يوما ويوما ، واكتحل وترا ، والوتر واحد وثلاثة .

وروى أنه ﷺ ربما اكتحل اثنتين ، ونهى عن الإفاعة ، وفسروه الادهان كل يوم .

وقيل إن الكحل سنة ، وإذا اذهنت فابدأ بالرأس قبل اللحية ، وبالحناب قبل الشارب .

مقد قيل كذا كان عن رسول الله ﷺ . وقال من شم طيبا أول النهار لم يفقد عقله إلى آخر النهار . وادهن غبا وامشط غبا واكتحل وترا ، هكذا روى عن النبي ﷺ وخذ الليل بيدك اليمنى واجعله في المكحلة . وقل باسم الله . وإذا جعلت الليل في عينك قل : اللهم نور بصري ، واجعل لي نورا أبصر به حكمتك ، وابدأ في الكحل بالعين اليمنى . وإن قرأت ، الله نور السموات والأرض إلى تمام الآية فهو شفاء إن شاء الله .

وعن ابن عباس أن النبي ﷺ قال : من اكتحل بالإثمد يوم عاشوراء لم ترمد عينه أبدا^(١) . وقيل عليكم بهذه الحبة السوداء فإن فيها شفاء من كل داء إلا السام ، وهو الموت .

وإذا أردت أن نمشط فنخذ المشط بيدك اليمنى ، وقل ، باسم الله ، واجعله على أم رأسك ، ثم سرح مقدم رأسك وقل ، اللهم حسن شعري وبشري ، واصرف عني الوباء ، ثم سرح مؤخر رأسك . وقل اللهم اصرف عني كيد الشيطان ، ولا تمكنه قيادى فيردني على عقبي ، ثم سرح حاجبك وقل ، اللهم زيني بزينة الهدى ، ثم سرح لحيتك من فوق ، وقل اللهم سرح عني الهموم والنموم ووسوسة الصدور ووسوسة الشيطان ، ثم مرّ المشط على صدرك .

(١) رواه البيهقي في شعب الإيمان عن ابن عباس . م .

فصل

ويجوز للرجل أن يهدب ثوبه ، أو يحف وجهه ، أو يحلق رأسه ، أو يلبس ثوبا مصبوغا وبعض يقول إن حف الوجه مكروه ولا بأس بحلق الرأس في غير منى .

ولا بأس على الرجل بالخناء في باطن الرجلين ، ولا يظهر على القدمين ولا في اليدين للرجال ، ويجوز للنساء ومكروه للرجال .

فصل

قال النبي ﷺ تعمموا تزدادوا حلما أو قال علما . وقال العمام للرجال . وفي خبر ، العمام تيجان العرب^(١) ووقار المؤمن ، وعند ذهاب عزم يضعون العمام والألوية .

وقال عزان بن الصقر روى ، أن النبي ﷺ قال : أمرت بالعمامة والنعلين والخاتم، وأنه أمر هر بالخاتم فآخذ خاتما من ذهب فهاه عنه، فآخذ خاتما من حديد، فقال له ، ولا هذا ، فآخذ خاتما من فضة .

وقال الأصمعي ليعني أبو هريرة بن العلاء فقال مالى أراك حاسرا ، الزم العمامة فإنها ترد الآفة وتقي الهامة وتزيد القامة .

ويروى أن النبي ﷺ قال تغطية الرأس بالنهار فقه، وبالليل زينة^(٢)، والتعمم

(١) رواه الديلمي في مسند الفردوسي عن ابن عباس م .

(٢) رواه ابن عسدي عن وائلة وقال ربة بدل قوله زينة قال العزري معناه أى من نتائج الفهم فهي محودة يعنى تغطية الرأس بالنهار وأما كونه ربة في الليل لأنها ربة يستراب منها فإن من وجد متقنا يظن به فجورا وسرقه . م .

قائماً ولبس السراويل جالسا كذا ورد - الشرع . وإذا انتعلت فابدأ برجلك اليمنى ، وإذا خلعت فابدأ باليسرى ، وكذلك في لبس السراويل اقتداء بالنبي ﷺ ويستحب لبس النعل الأصفر فإنه مما يجاب السرور . وإذا انقطع شمع نعلك قل ، إنا لله وإنا إليه راجعون ، لأن النبي ﷺ كان يفعل ذلك ، فقيل له ، أمصيبة هو يا رسول الله ؟ قال نعم ، وكذلك فعل ابن عباس فما روى لنا ذلك .

ومن انقطع شمع نعله ولم يحضره سير فليجعل مكانه حبلأ أو خوصة فإنه بالنعل أشبه من الخيط . وقال بذلك عبد الله بن محمد بن محبوب رحمهم الله وفعله .

وروى جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ قال : اسنكثروا من النعال ، فإن أحدكم لا يزال راكباً ما دام منتعلاً^(١) .

فصل

واختلف الناس في ستر العورة ، هل وجب بالعقل أو بالشرع ، فتقول وجب بالعقل ، كما فعل آدم وحواء لما بدت سواتهما طقفاً يخفضان عليهما من ورق الجنة ، لعقولهما في ستر ما رأياه مستقبحاً منهما ، لأنهما لم يكونا كلفاً سترهما ، واحتج من قال بوجوب الستر بالشرع ، لأن العرب كانوا يطوفون بالبيت عراة مع وفور عقولهم حتى نزلت هذه الآية « خذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ » ، فدل أن ستر العورة وجب بالشرع دون العقل .

والذى نقوله إنه وجب بالشرع والعقل ، لأن إظهار العورة قبيح في العقل ، محرم في الشرع ، فوجب منهما جميعاً . ونحب الوسط من اللباس لقول هر بن الخطاب رضي الله عنه : إياكم ولبسة مشهورة أو محقورة . والعرب تقول : العرى الفادح

(١) رواه أحمد والبخارى في التاريخ ، ومسلم والنسائي عن جابر والطبراني عن عمران

بن حصين والطبراني في الأوسط عن ابن عمرو . م .

خير من الزى الفاضح . وقالت الحكماء : ليست العزة في البزة . وقيل للروءة
الظاهرة في الثياب الطاهرة .

وقيل جاء إلى النبي ﷺ رجل وهو رث الثياب ، فقال له مالك ؟ فقال من
كل ؟ قد آتاني الله ، فقال ﷺ : إذا أنعم الله على امرئ نعمة يجب أن يرى
أثرها عليه .

ومن لبس ثوباً فليلبسه من ميامنه ، وليقل : بسم الله والحمد لله الذي كساني
ما أوارى به عورتى وأودى به فرضي ، وأتجمل به عند الناس . وإذا نزع ثوبك
فانزعه من ميسرك اقتداء برسول الله ﷺ لأنه كان يبدأ بميامنه في لبسه
واتتماله وكله ودهانه وحلقه رأسه وجميع أفعاله .

فإذا تجرد الرجل بين يدي من لا يرى ذلك قبيحاً فلا إثم عليه ، وإن تجرد
عند من يراه قبيحاً فهو آثم ولو كان ميتاً ، ولو أنه تجرد بين يدي رجل مجنون
لم يكن آثماً إذا كان زائل العقل . ولا يجوز إظهار العورات للناس ليلاً ولا نهاراً
إلا أن يكون ظلام سائر .

وقيل لرسول الله ﷺ : عوراتنا ما تأتي منها وما نذر ؟ قال : إن استطعت
أن لا يراها أحد فلا يراها ، قيل له : وإن كان أحدنا خالياً ؟ قال : فالله أجبق أن
يستحيا منه .

وقال أبو سعيد رحمه الله : يجوز الرجل أن يتعري من ضرورة إذا آذاه الحر
إذا لم يكن عنده من يحرم عليه النظر إليه . وقال إنه منهي عنه على غير الضرورة .
نهى أدب والله أعلم وبه التوفيق .

القول الثانى والثلاثون

فى السواك والشارب وقلم الأظفار وتنف شعر الإبطين
وحلق العانة والختان وأدب النفس

قال النبى ﷺ : أوصانى جبريل عليه السلام بالسواك حتى خفت أن يفرض
على . وبالجار^(١) حتى خفت أن سيور^(٢) .

وقال النبى ﷺ : لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة
وقال : ركعتان بسواك خير من سبعين ركعة بغير سواك .

وكان النبى ﷺ يتسوك فى كل ليلة ثلاث مرات واحدة قبل نومه، وواحدة
إقام ، وواحدة إذا خرج إلى الصبح . وكان يتسوك عرضاً .

وقال ﷺ : فى السواك عشر خصال ، مطهرة للفم ، ومرضاة للرب ، ويبيض
الأسنان ، ويشد اللثة ، ويذهب بالحافر ، ويذهب بالبلمغ ، ويطيب المعدة ويشهى
الطعام ، ويجلو عن البصر العشاوة ، ويضاعف الحسنات سبعين ضعفاً .

وقالت عائشة رضى الله عنها : فى السواك اثنا عشر فائدة : مطهرة للفم ، ومرضاة
للرب ، ومسحطة للشيطان ، ومحبة للحفظة ، ويشد اللثة ، ويطيب النكهة ، ويقمع
الصفراء ، ويقطع البلمغ ، ويحد البصر ، ويزيد فى الفصاحة ، ويزيد فى الوجه صباحاً
وصلاته سبعون صلاة .

(١) حديث الجار رواه أحمد والبيهقى وأبو داود والترمذى عن ابن عمر روى من طرق
أخرى عن عائشة .

وقيل: مرّ قوم بأعرابية تسوك وليس فيها أضرار فقيل لها في ذلك، فقالت: أطيب مجارى القرآن . ومن لم يجد سواكا فليستك بأصابه . وقال الشافعي: غير واجب ، فإن قيل : فقوله عليه السلام : السواك مرضاة للرب ففي ركه سخطه ، قيل له : هذا لا يدل على الوجوب بل يتصل بالنافلة ، فإن احتج بالخبر ، أن قوما دخلوا عليه فرأى في أسنانهم صفرة ، فقال استاكوا ما لكم تدخلون على قلحاً ، قيل : إنما أمرهم به لأجل القلح ، لئلا يتأذى روائهم .

ويستحب السواك عند الأزم^(١) وهو الجوع الشديد الذي يغير النعم ، ولا ينبغي للمحتجم أن يستاك ، ولا لمن به القيء والسعال واللقوة والعطش ، والرمد اليابس والخفقان .

وقال أبو علي رحمه الله لا نرى بأساً أن يستاك الرجل ، وهو على الفائط ، ونحب أن يكون ذلك بعد فراغه ، وإن قام من نومه مصبوحاً وخاف أن يفوته السواك ، فخرج أن يجوز له ذلك إن شاء الله .

والسنة في السواك أن يجرى للسواك ثلاثاً في كل فيه ثم قد ثبت له السواك .

وقال الحسن بن أحمد، رحمه الله: لم أعرف أنه قيل، إنه لا يسع ترك السواك، ويكون عند الوضوء للصلاة ، وقيل : عند كل قيام من يوم : وقيل : عند صلاة التجر .

وعن معاذ بن جبل ، رضى الله عنه ، أنه قال : من أحب أن يحبه الله فليكثر من السواك والتخليل فالصلاة بهما مائة صلاة ، والله أعلم .

(١) من المختار الأزمة الشدة والقط .م.

فصل

روى أن النبي ﷺ ، قال: « قصوا الشوارب وأعفوا اللحى ^(١) أى امتنعوا من قصها . وفى خبر عنه ﷺ : « يا أيها هريرة خذ من شاربك ، فإن العبد إذا قرأ القرآن تقربت منه الملائكة ، فإن كان شاربه طويلا نفرت منه » .

وقال ﷺ : « ليعلمن أحدكم قص شاربه وتنظيف عنقه ، فإن موضع اللكين ذلك مكاهما منه ، وقيل : إن الشارب إذا تعدى الحد الذى يخرج به من زى المسلمين إلى زى المشركين أن قصه فرض على ما قيل . وكان ابن عمر يأخذ شاربه كله حتى يقال إنه حلقه .

وسئل عمر بن عبد العزيز عن السنة فى قص الشارب ، فقال : أن يقصه حتى يبدو الإطار ، وهو الحد الشاخص ما بين مقص الشارب والشفة والمحيط بالثم ، كذلك كل شيء محيط بشيء فهو إطار له . وكره أبو الحسن نتف الشارب ، ويقال : هو عذاب المفاقيين ، وقيل : المكروه نف بضمه ، وأما من نتفه كله فلا بأس عليه . وقال على بن عزة : رأيت بشيراً يحلق شاربه .

وسئل أبو سعيد ، رحمه الله ، عن الشارب على كم يتعاهد قصه ؟ قال : قول براعى به حلق العانة على أربعين يوماً ، وقول فى كل شهر ، وقول إذا فضل عن حد الشفة ودخل فى حد اللثم ، وقول فى كل أسبوع ، وقول إذا قبح وصار فى حد ما يخرج من زى المسلمين ، قيل له : فيحلق بالموسى أو يقص بالتمص ؟ قال :

(١) رواه الربيع عن أبى سعيد الخدرى بلفظ أمر بإخفاء الشارب وإعفاء اللحى ورواه مسلم عن أبى هريرة بلفظ جزوا الشوارب وأرخوا اللحى خالفوا المجوس . م .

السفة جاءت في ذلك بالجزء، والجز لا يكون إلا بالجاز، وهو اسم من أسماء المقاص، وقيل: يكره جز ما اتصل باللحية مثل شعر الوجفتين، وقول ما خرج من حد اللحية فلا بأس بإخراجه، ولعله يؤمر بذلك للتطهير لأنه مما يشبه الشارب لأنه في الوجه مثله، وكذلك ما حایل الشارب مما سفل من الشفة السفلى ما لم يدخل اللحية فلا بأس بملقه إلا ما كان لاحقاً باللحية.

وقيل: يؤخذ من الشارب من أسفله وأعلاه ويترك خطأ وسطه، أم يحز بالمقص أم يحلق بالموسى؟

قال: السنة جاءت بجزه كله، وقد أدركنا أهل العلم يفعلون ذلك.

وقال النبي ﷺ: «الشعر كسوة الله فأكرموه»^(١)، وقال النبي ﷺ: «الشيب نور فلا تنفوه»، وقال: «من شاب شيبة في الإسلام كانت له نوراً يوم القيامة، ولا يغير الشيب بالحناء»^(٢).

وقيل: لا بأس بذلك، وتركه أفضل.

وأما أن يغير بالسواد فلا يجوز، وقص اللحية من كبائر الذنوب إلا ما أجاز به بعض الفقهاء من أخذ الفاضل منها عند الإحلال، وقول لا يؤخذ من طرفها،

(١) الموجود في حاسيات زاهر بن طاهر عن أنس الشعر الحسن أحد الجالين يكسوه الله المرء المسلم . م .

(٢) رواه البيهقي في شعب الإيمان وأفظه عن ابن عمر الشيب نور المؤمن لا يشيب رجل شيبة في الإسلام إلا كانت له بكل شعبة حسنة وريح بها درجة . ورواه أحمد وأبو داود بزيادة وحط عنه بها خطيئة، وفي ابن عساكر عن أنس الشيب نور من خلع الشيب فقد خلع نور الإسلام فإذا بلغ الرجل أربعين سنة وقاه الله الأعداء الثلاثة: الجنون والجذام، والعرس . م .

ولكن من عرضها^(١) ، وقول لا يؤخذ منها قليل ولا كثير ، وقصها من كبائر الذنوب .

وروى بعض مخالفينا . أن همر أمر بقص ما فضل بعد القبضة من أسفل اللحية لأجل رجل من مشايخ المسلمين كان ذا لحية طويلة تناوله بعض أعلام المشركين فأوثقه فقتله . وفي هذا نظر لأن وفد المعجم لما قدموا على رسول الله ﷺ وجدهم قد حفوا لحامهم ووفروا شواربهم ، فقال النبي ﷺ : خالفوهم وأعفوا لحاكم وحفوا شواربكم^(٢) .

ومن أخذ بالمقراض من لحيته وحاجبه وقتف من شاربه فلا أراه محرماً . وحدود اللحية التي لا يجوز أخذ الشعر منها ، وهو حد اللحية الأسفل . وما حايه بما يلي الخلق الذي هو عليه حد اللحية غير خارج إلى حكم الخلق في حدها إلى أعلى العظم الذي يلي الحاجب من بين الوجنة والرأس .

وما كان من الشعر في الخلق وخرج من حد اللحية وسمح تركه كان إخراجه شبه الطهارة وما أزيل به من خلق أو قص فلا بأس به ، وما لم يسمج تركه فلا بأس بتركه .

ومن كان كثير الشعر في يديه وصدره وظهره ورجليه فإنه يؤمر بالتطهير من جميع ذلك ، وأما فرق الشعر فلا أعلم له وقتاً دون وقت ، وهو من السنة .

(١) لحديث أبي عبد الله بن محمد الدوري عن عائشة خذوا من عرضكم وأعفوا طولها قال السيوطي ضعيف ومناه الأخذ بما في العنق أو الوجه بما زاد في اللحية م .

(٢) روه البيهقي عن ابن عمر ٢٠٠

ومن ترك فرق الشعر من رجل أو امرأة فلا يتولى ولا يبرأ منه إذا لم يكن منه خلاف للمسلمين في غير ذلك . وأما الذى يطيل شعر رأسه فيؤمر أن يقصر إلى شحمة أذنيه، فإن لم يقبل فلا تترك ولا يته لأجل ذلك إذا كان لا يخالف المسلمين في غير ذلك .

وسئل أبو الحواري عن قص الشارب وحلق العانة ونتف الإبط وقلم الأظفار، هل فيه حد؟ قال ليس فيه حد إلا على ما أمكن من ذلك .

فصل

روى عن النبي ﷺ أنه قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدع عانته أكثر من أربعين يوماً^(١) . ومن النساء أكثر من عشرين يوماً ، وقيل لو صبح هذا لكان من لم يفعل كفر . وقال محمد بن محبوب رحمهما الله : يستحب حلق العانة في كل شهر مرة .

وقال ابن عباس رضى الله عنه أتيت النبي ﷺ فأسلمت ، فقال لي احلق عنك عانة شعر الكفر . ويقال قد استعان الرجل إذا حلق عانته .

ويروى أن بشير بن عمر بن مرثد قال للأسدى لما أراد قتله أخر لي سراويلي، فإني لم أستعن . يريد لم يخلق عانته ، وسئل أبو سعيد رحمه الله همن ينفث عانته أو يمزها فقال قد خالف السنة . وأخاف عليه الإثم لأن السنة جاءت بحلق العانة

(١) لم أجد هذا الحديث بهذا اللفظ والموجود في صحيح مسلم وابن ماجه وأحمد والترمذى والنسائي وأبى داود وقت لئارسول الله صلى الله عليه وسلم في قص الشارب وتقليم الأظفار ونتف الإبط وحلق العانة أن لا تترك أكثر من أربعين ليلة ٢٠.

ونتف الإبطين وجز الشارب ، وقال إن وجد النورة وحلق بغيرها فقد خالف السنة ، وإن وجد شيئاً يحلق مثل النورة أجزاء . وإن عدم النورة وما أشبهها فالخلق بالموسى أشبه من تنفها ثم المقص ، وعانة المرأة كالرجل .

وقال ابن روح ، من ترك حلق العانة سنة أو أقل أو أكثر فامع في فساد صلاته حفظ ولا أقلم على فساده .

وقال أبو سعيد رحمه الله ، يستحب للرجل حلق العانة في كل شهر ، وعلى أربعين يوماً أكثر ما يكون ، وللرأة على كل عشرين يوماً .

وحد الفرجين في حلق العانة موضع الفرجين وما بينهما على ما أقبل إليهما من الأليتين إلى الأثنيين من الرجل ، وما جاء أنه يتقض للوضوء . وقول ما مس الذكر والأثنيان من الفخذين، وعانة المرأة مثل عانة الرجل للفرجان وما أقبل إليهما وما بينهما وما سمج وقبح من سائر بدنهما عليه شعر لزمها ما يلزم الرجل من الطهارة . ويخرج من حال القبح إلى حال الحسن . قال وتخلق صدرها إن كان به شعر .

وقيل إن بليس أمرت بحلق ساقها . والإجماع على الأمر بتعجيل حلق العانة والنهي عن تأخيرها ، وذلك عهدي لأشياء : وكلها تخرج مخزج المصلحة للعبد ، لأن حلق العانة معين على الطهارة وفيه الطهارة من أسباب ما يتولد من الجماع . ويجمع فيه من وسخ البدن وتدن رائحته إذا أبطأ ذلك وكثر الشعر ، وتبين به من زى للمشركين إلى زى المسلمين ، وربما كرهته زوجته إذا كثر شعر عانته . وإذا لم يوفر شعر عانته كان أحب إليها وكذلك القول في المرأة ، وينبغي لها في حلق

عانتها ما ينبغي للرجل ، وهما مستويان في جميع القول في ذلك إلا أن الرجل عليه
ألزم حاق العانة في باب الواجبات . والمرأة مستحبة لها ذلك .

ولا ينبغي للرجل أن يخلق رأسه بالنورة من غير علة وإنما جاءت السمعة في
خلق العانة بالنورة ، ولا ينبغي لأحد أن يقصد إلى مخالفة السنة ما وجدت النورة
وإن لم توجد النورة واحتاج المسلم إلى إزالة ذلك بغير النورة فأشبه ذلك بالخلق
بالنورة ثم القص .

ولا يجوز لأحد أن يتعمد ترك خلق العانة من غير عذر ، ويأثم بمخالفة السنة
وإن تاب ورجع فلا بدل عليه في صلاته ، وإن تركها إلى وقت يمكنه أو من عذر
بين ولم يتعمد تضييع السنة ومخالفتها ، لم يأثم إن شاء الله ، ومتى وجد الإمكان
عجل ذلك في أول وقت الإمكان . وقيل إذا طال شعر العانة اخذ فيه الشيطان
مخايباً .

وقيل من ترك أظافره وعانته حتى تطول كان خسيس المنزلة ولا يكفر بذلك
ويؤمر بتنظيف ذلك وتمجيده ، ومن طالت عانته ولم يجد نورة فيقصها فإن القص
مجز . ولا يحب نتفها ومن لم ينتف الإبط وحلقه أو جزه بالمقراض فلا بأس .
ويقال خلق الرجل رأسه وسحقه . وخطله . وخششه . وخطمه وسبته .

وكان رسول الله ﷺ إذا قلم أظافيره دفنها ، فقالت اليهود : اقتدى بنا محمد
في ذلك فكان بعد ذلك ينثرها يمينه وشأمة خلافاً عليهم . وقال رسول الله ﷺ
لا يقلم أحدكم ظفراً ولا يقص شعراً إلا وهو طاهر .

وروى أنه قال ﷺ من قص أظافيره في كل خميس ، أربعين خيساً لم يصبه الفقر ، ويستحب للقاص أن يبدأ باليمين ويبدأ منها بالمسبحة ثم الإبهام ثم الوسطى ثم البنصر ثم الخنصر ويبدأ من اليسرى بالوسطى ثم المسبحة ثم الإبهام ثم البنصر ثم الخنصر .

فصل

قال الله تعالى « صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ صِبْغَةً » قيل كانت الذناري إذا ولد لهم مولود صبغوه في ماء لهم . وقالوا ، هذا تطهير لهم بمنزلة الختان ، وقال الله تعالى ، صبغة الله ، يأمر بها محمداً ﷺ ، قال أبو عبيدة : صبغة الله دينه وفطرته التي فطر الناس عليها ، ودين الإسلام الذي هو طهارة الحق بالدخول فيه ، وقيل أول من اختن إبراهيم عليه السلام بعد ما مرت عليه ثمانون سنة .

وروى أنس قال قال النبي ﷺ إن من كرامتي على الله أني ولدت مختوناً ثلاثاً يطلع أحد على سواي ، وقال على ، خلق الله آدم وأحد عشر رجلاً من ولده مختونين ، وهم شيث ، وإدريس ، ونوح ، وسام ، ولوط ، ويوسف ، وموسى ، وسليمان ، وزكريا ، وعيسى ، ومحمد صلى الله عليه وسلم وعليهم أجمعين .

والختان في العرب من الرجال والنساء من لدن إبراهيم عليه السلام وهاجر إلى زماننا هذا ، ثم لم يولد صبي قط مختوناً أو في صورة مختون .

والختان واجب على كل مسلم لقول النبي ﷺ لعبد الله بن عباس حين أسلم ، ألق عنك شعر الكفر واختن^(١) .

(١) الموجود في أحمد وأبي داود عن ابن جريح قال أخبرت عن عثيم بن كليب عن أبيه =

وكان النبي ﷺ يأمر من أسلم أن يختتن ولو كان ابن ثمانين سنة ولن أسلم أن يظهر فرجه لرجل يختتنه وللرجل ذلك ، لأنه ضرورة إلا أنه يستتر فرجه إلا موضع الختان .

ومن أمر بالختان فلم يفعل من غير عذر قتل إلا أنه يبالي له في الثاني . وأما للنساء فليس بالختان واجبا عليهن ويؤمرن بذلك إكراماً لأزواجهن ولا يوسع الرجل أن لا يختتن ولده حتى يبلغ إلا من عذر ، وللمأثور أنه أن يختتنه كفعل المسلمين في أولادهم ، فإن مات الصبي في ذلك الختان وكان بحال من يختتن مثله من الأطفال لم يلزمه شيء من الإثم ولا الضمان . ويلزم الوالد والأم القيام بختان ولدهما قبل البلوغ وكذلك البنت وكذلك الأخرس .

ويعطى أجرة الختان من أموال الصبيان إذا لم يكن لهم من يؤدى عنهم وإن قطع من الصبي أكثر قلفته ، وظهر أكثر الحشفة أجرى ذلك . وقول حتى تظهر

عن جده أنه حاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال قد أسلمت قال ألقى عنك شعر الكفر يقول احلق قال وأخبرني آخر معه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لاخر ألقى عنك الكفر واختن واخرجه أيضاً الطبراني وابن عدى والبيهقي وحديث كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمر من أسلم أن يختتن . ذكره الحافظ في التلخيص عن أبي هريرة وحديث مسند الربيع عن جابر بن زيد الرجم والاختان والاستنجاء ولوتر سن واجبة وحديث أبي هريرة في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أن قال اختن لإبراهيم خليل الرحمن بعد ما أتت عليه ثمانون سنة مع قوله تعالى « ثم أوحينا إليك أنه انبع ملة إبراهيم حنيفاً » ، وصح عن ابن عباس أنه قال في تفسير قوله تعالى « ولذا ابتلى إبراهيم ربه بكلمات فأتمهن » قال : الكلمات خصال العطرة ومنهن الختان ، كل هذا أدلة قاطعة على وجوب الختان على الذكور عند الإباضية ، إجماعاً منهم على ذلك وفرعوا على هذا الوجوب صحة إسلامه ، فلا يتم الإسلام إلا بالختان فلا عبادة لأقلف بناء على أن ما لا يتم بهم الواجب فهو واجب ، ووافقهم على وجوبه على الرجال أحمد والمرة والشافعي لكن خالفهم في حق النساء فعند الإباضية أنه سنة فقط ، وعند مالك وأبي حنيفة الختان سنة في الذكور والإناث .

الحشفة كلها وإن قطع النصف من القلفة لم يجز حتى يقطع الأكثر .

وعن أبي الحواري يجرى قطع النصف . وإذا خلق لإحليل إنسان مكشوف الحشفة كالختان لم يجب عليه الختان، لأن القصد بالختان إظهار الحشفة . فإذا ظهرت فقد وجدت البغية .

ومن أسلم في وقت يخاف على نفسه من الختان أو لا يجد من يخففه فله تأخير ذلك إلى أن يأمن على نفسه ويعلم القرآن في حال عذره ويصلى عليه إذا مات ، وذلك إذا خاف على نفسه التلف لشدة البرد أو معنى غير ذلك ، فله تأخير الختان إلى وقت يرجو فيه السلامة فجعلوا له العذر مع الخوف على نفسه مع وجوب الختان عليه ، ولم يعذروا الصبي من الختان مع الخوف على الصبي من الختان ، لأن أكثر حاجرت به العادة سلامة الصبيان من الختان في عامة أمرهم إلا من خصه سبب بموافقة انتضاء أجله . وأما العذر للبالغ في شدة البرد عن الختان لعامة عادة الناس أن الضرر يلحقهم بموافقة الجراحة في أيام البرد أكثر من وقت الحر ، فجعلوا له العذر في ذلك إذا كان دائما بالختان ، ومعتقدا أنه متى وجد الوقت الذي يمكنه فيه الختان أن يختن ، وكذلك قيل إنه إذا كانت عادة قوم إذا اختنوا ماتوا ، معروفين بذلك ، أنه يجوز لهم ترك الختان . ويصلى عليهم إذا ماتوا وحكمهم الطهارة ، لأن هذا عذر والله أعلم .

ويوجد أن الحسن قال إذا أسلم الكبير وخاف على نفسه من العنت إن اختن أنه لا يجب عليه الختان ، ولا بأس بذيبحته وصلاته مقبولة ، واتباع سنة النبي ﷺ أولى من قول الحسن .

وقد قيل إن لأب الصبي أن يجبره على الختان إذا كره الصبي ذلك . ولا بأس على الصبي بالختان ما لم يبلغ حتى يقع عليه الخطاب والعبد واجب على سيده ختانه وأن يأمر بذلك إذا كان بالغا . وإن كان صبيا فليس عليه ذلك .

وقال محمد بن الحسن إن الصبية القيمة تأمر أمها أو من يقوم بأمرها أن يختنوها . وإن ماتت من ذلك فلا يلزم من أسر بختانها شيء من الضمان إلا أن يتعدى من تلى ختانها عن فعل غيرها فيلزمها هي دون الآخر .

وفي الحكم أن الصبي والصبية لا يختن حتى يبلغ والمأمور به الختان قبل البلوغ في المستحب ، كما فعل المسلمون في أولادهم . ومن احتسب في يتيم نفقته فترج به الدم حتى مات . فإن كان له ولي من قرابته أو وصى من أبيه ولم يأمره بفعل ذلك من غير رأيهم فلا نأمن عليه من الضمان ولزوم الدية في ماله . وإن فعل ذلك احتسابا أو اليقيم ليس له وصى ولا ولي وكان الصبي ممن يحمل ذلك ويقدر عليه . وكان ذلك من مصالحه في الحد الذي يتعارف أن مثله يختن . فأحسب أنا حفظنا أنه لا ضمان عليه . ولعل بعضا يذهب أن الصبي غير متعبد بذلك . وأن الحسبة لا تكون في ضرر اليقيم حين وقوعه عليه . وأما مالا ضرر عليه فيه فلا حسبة فيه ما لم ينزل به الضرر في نفسه فتكون المعالجة في إزالة الضرر ، وبعض يذهب إلى جواز الحسبة في مثل هذا إذا لم يكن لليقيم وصى ولا ولي يقوم به ولا يكون المحتسب متعديا في مثل هذا وربما أدى ترك الختان لليقيم إلى ضرر لليقيم وفوات شيء من الطهارات .

وقال أبو المؤثر إن الخنثى يختن موضع الذكر منه ، وسئل أبو عبد الله عن الرجل يبقى من ختانه شيء لم يكن أو تى عليه أ يكون أقاف أم لا . قال إن كانت الحشفة ظاهرة أو شيء منها فليس هو أقاف . وإن لزمه إعادة الختان لزمه بدل

الصلوات التي صلاحها وهو ألقف مذ بلغ رجلا ، وأما شهر رمضان فلا نرى عليه فيه إعادة .

وذكر محمد بن الوليد أن بشير بن المنذر أجاز ختان من بدا من حشفته نحو النصف . ويجوز الرجل إذا عديم من يختنه من الرجال أن تختنه امرأة . ولا يجوز للمرأة أن يختنها الرجل .

فصل

قال بعض الحكماء الأدب صورة العقل فصور عقلك كيف شئت ، وقيل من أحب الأدب تواضع له ومن أبغضه تكبر عنه . وقيل من غذاه الأدب كان ينبوعا للحكمة .

وقيل : الأدب أدبان ، أدب شريعة ، وأدب سياسة ، فأدب الشريعة ما أدى الفرض ، وأدب السياسة ما عمر الأرض ، وكلاهما يرجعان إلى العدل . وقيل الأدب أدبان أدب نفس ، وأدب درس ، فأدب النفس أفضل ، والإنسان إليه أحوج وبه أحسن . وله أزين .

ومن حق النفس على الإنسان أن يأخذها بالآداب الجزيلة والأفعال الجميلة فهو أوجب الحقوق عليه والرزق الأشياء إليه وعاليه أن يهذبها في كل أحواله ويؤدبها في سائر أفعاله .

وحكى أن قتي من بني هاشم تخطى رقاب الناس عند ابن أبي دؤاد ، فقال له ، يا بني إن الأدب ميراث الأشراف ولا أرى من ذلك عندك شيئا . وقيل من كثر

اعتباره قل عثاره . ولتصنع أحوال غيره ليتبع أحسنها ويدع أقبحها كما قيل إن
السعيد من وعظ بغيره .

ومن الأدب إذا لقيت أحداً فلا تسأله من أين جئت ، ولا إلى أين تريد ،
لعله لا يحب أن يعلم به . وإذا رأيت رجلين في حديث فلا تتم عندهما ، ولا تدخل
بينهما وإن كنتم ثلاثة فلا^(١) تناجين واحداً دون الثاني ، وإن كنتم أربعة فلا
تناجين اثنين دون الثالث ، فإنه جفاء .

وقيل : رأى رجل شاباً لا يسأ خاتم ذهب ولا أدب له ، فقال له : حمار عليه
لجام ذهب .

ولا ينبغي للأديب أن يخاطب من لا أدب له كما لا ينبغي للصاحي أن يخاطب
السكران والأدب يمنع من كل عيب .

وينبغي للعاقل أن يعود نفسه صعب الأمور ليصبر عليها ، فإذا احتاج لذلك
كان عليه قادراً لأن الرخاء ليس بدائم والمرء ليس من الشدة بسالم . كما قال هر
ابن الخطاب رضي الله عنه : اخشوشنوا وتمددوا^(٢) ، يقول دعوا عنكم التنعيم
وعليكم بما عليه معد من زيّهم^١ ومعاشهم ، وكانوا أصحاب غلظ وخشونة .

(١) روى البخاري ومسلم في طريق ابن مسعود رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : « إذا كنتم ثلاثة فلا يتناجى اثنان دون الآخر حتى تختلطوا بالناس من أجل أن ذلك
يحرّنه » م . م .

(٢) روى مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم عن ابن أبي حنبل ، كما في الطبائى بلفظ :
تمددوا واخشوشنوا واتصلوا وامشوا خفاة ، ومعنى : تمددوا تشبهوا بمعد بن عدنان
في اللطيف وخشوة العيش . م

ومن الأدب ترك الإعجاب فإنه آفة الألباب . وليجتنب المدح ، لما روى أن
النبي ﷺ سمع رجلاً يمدح رجلاً فقال : قطعت مطاء لو سمعها ما أفلح بعدها ،
والمطاة الظهر .

وقيل : المدح ذبح . وقابل المدح كمن ذبح نفسه .

ومن الأدب إذا دخلت مع رجل منزله فادخل بعده ، وإذا خرجت من منزله
فأخرج قبله ، وإذا جلست مع أناس فأقبل إليهم بوجهك . والإعراض عن الحديث
من سوء الأدب ، والإقبال على المعرض ليس من الأدب ، وإذا كنت مع رجل
دعائك فلا تمشين عنه حتى يفرغ ، لئلا يظن أنك مستخف بدعائه ، وإذا حضر
قوم ينبغي أن يتكلم الأكبر منهم .

ومن الأدب اجتناب النعاس عند الغاس لئلا يكون منه حدث أو تمر كلمة
نافعة فتفوت . ويكون تاركاً حرمة المجلساء . ويكره إعادة الحديث لأنه يستثقله
الجليس . ويجب على العبد أن يكون صابراً على ما ساءه وسره راضياً بما قدره
له ربه .

فصل

قيل : قام النبي ﷺ في الناس ، فقال : معاشر الناس إن الله أمرني أن أعلمكم
بما علفي ، وأن أؤدبكم بما أدبني ، لا يكثر أحدكم الكلام عند الجماع ، فنه يكون
الخرس ، ولا ينظرون إلى فرج أهله إذا غشيها فإن منه عور للمعصية . ولا يشربن من
حيال عروة الكوز فإنها مقعدة الخبيث يرصد ابن آدم عند شربه أسمى أم لا .

ولا تدعوا التهمة^(١) في منازلكم إذا اجتمعت حتى تخرجوها منه، وطهروا بيوتكم من نسج العنكبوت، فإن تركه في البيت يورث الفقر، ولا يبيتن أحدكم في بيت ليس فيه باب يفتقه، أو ستر يرخيه، ولا فوق سطح غير محاط عليه، وأرخوا ستوركم وأطفئوا سرجكم، وخمروا آنيةكم^(٢).

وقيل: أوتي النبي ﷺ إناء مكشوف فقال: هلا خمرته ولو يعود تعرضه عليه، والتخدير التغطية، ولا تحدثوا بما تخلوا به عند نسائكم، ولا يجتمعن أحدكم يوم الأربعاء ولا يوم السبت، ومن فعل ذلك وأصابه وضغ فلا يلومن إلا نفسه. وأكثروا من تلاوة القرآن في بيوتكم وأكثروا من قول: لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. يفر الله لكم ذنوبكم ويكفر عنكم سيئاتكم. وأغلقوا الأبواب وأوكوا الأسقية، فإن الشيطان لا يفتح غلقاً ولا يحل وكاء ولا يكشف إناء. وأن الفويسقة تضرم على أهل البيت بالنار. والفويسقة الفأرة. ونظفوا أفنيةكم ولا تدعوها كباحة اليهود، والباحة هي عرصة الدار.

وفي الخبر، اليهود أنتن خلق الله عذرة، أي فناء.

وروي أن النبي ﷺ قال إن الله كره لكم ست خصال: العبث في الصلاة،

(١) بالتخفيف وكسر القاف. م

(٢) الوجود في الحكيم من أبي هريرة ما نصه أن الله أمرني أن أعلمكم مما علني وإن أؤدبكم إذا قم على أبواب حجركم فاذكروا اسم الله يرجع الخبيث عن منازلكم وإذا وضع بين يدي أحدكم طعام فليسم الله حتى لا يشارككم الخبيث في أرزاقكم ومن اغتسل بالليل فليحاذر عن عورته فإن لم يفعل فأصابه لم فلا يلومن إلا نفسه ومن بال في مغتسله فأصابه الوسواس فلا يلومن إلا نفسه وإذا رفعت رائدة فاكنسوا ما تحتها فإن الشياطين يلتقطون ما تحتها فلا تجعلوا لهم نصيباً في طعامكم. م

والمن في الصدقة ، والرمت في الصيام ، والضحك بين القبور ، ودخول المساجد جنباً ، وإدخال العيون البيوت بغير إذن أهلها^(١) . وكره النبي ﷺ القيل والقال وإضاعة المال ، وكثرة السؤال لما في أيدي الناس .

وقال عليه السلام : كان جبرائيل ينهاني عن ملاحاة الرجال كما ينهاني عن عبادة الأوثان .

وقال عمر رضي الله عنه : وليتق أحدكم أن يقول : أصوم إن صام فلان ، أو يقوم إن قام فلان ، من صام أو قام فليجعله الله عز وجل .

وعن جابر عن النبي ﷺ لا يتمنى أحدكم الموت يدعوه به إلا أن يكون قد وثق بعمله ، ألا وإن المؤمن يزداد إحساناً في أجله إن أصابته مرءافازداد بها خيراً وإن أصابته ضراء فصبر عليها كانت خيراً ، فمن قال إنه يهلك في بقية أجله فقد كذب النبي ﷺ .

وقيل : لا يوجد المؤمن إلا في مسجد يعمره أو بيت يستره أو عيش يدره .
وقيل : أربع لا يأنف منها المؤمن : قيامه من مجلسه لأبيه ، وخدمته لضييفه ، وقيامه على دابته ولو كان له مائة عبد ، وخدمته للعالم .

ويقال : الرودة ست خصال : تلاوة كتاب الله ، وهارة مساجد الله ، واتخاذ الإخوان في الله ، ونذل الزاد في السفر ، وحسن الخلق ، والمزاح في غير معاصي الله ، وإذا قرعت باب غيرك فتمهل ، وليكن بين كل ضربتين ما يفرغ المتوضئ من

(١) رواه سعيد بن منصور في سننه عن يحيى بن أبي كثير مرسلًا م .

وضوئه والمصلي من ركعته ، والآكل من أكله ، واللامس من حاجته ، فإذا دخلت مع أحد فاجلس حيث أمرك بالجلوس .

فقد روى أن النبي ﷺ قال : فليجلس حيث أمرك رب البيت فإن المرء أعرف بمورة بيته .

ويحكى أن أبا حنيفة استأذن عليه رجل وكانت عنده بطيخة فسترها بثوب ، وأذن للرجل ولما دخل الرجل توجه نحو البطيخة فأشار إليه أبو حنيفة بالجلوس ، فأبى فجلس فوق البطيخة فكسرها . وكان بمخالفته رب البيت بجلوسه جاهلاً بخطئاً ضامناً فاعلاً ما ليس له مخالفاً لأدب رسول الله ﷺ .

وليس للمسلم أن يصادق منافقاً ولو كان يتقيه لأنه ربما غر بذلك غيره . قال الله تعالى : « وَلَا تَرَكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَيَمَسَّكُمْ النَّارُ » .

وقيل : من رمى للمجم خشي عليه نقص العقل . ومن رمى بالقل خشي عليه الفتور . وكره بشير أن يترق في النهر . وقال عبد الله بن القاسم : لا بأس أن يوضع فيه النائط . وقال همر بن بن المفضل : رأيت بعض الناس لا يافظ للماء الذي يتضمض به في الفلج . وقال : إنه يغسل فيه أشد من ذلك . ورخص فيه ، ولم يره بأساً ، وكان الربيع ينهى عن الاستنجاء في الماء الراكد والغسل من الجنابة ولم يتأبه ابن الملعى على ذلك ، والغنضم والنزاق في الماء مكروه . وكان الربيع يكره قراءة القرآن والصلاة في سكرة النوم .

وسئل محبوب عن المسكروه فقال إن الله أحل حلالاً وحرم حراماً وأمسك

عن أشياء لم يحىء فيها بيان فكرهه فقهاء المسلمين وعلمائهم فليس لأحد أن يزعم أن ما كرهه فقهاء المسلمين حلال .

فصل

قال الله تعالى : « الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ » ، قيل خلق السموات وزينها بالسكواكب ، وخلق الأرض وزينها بالنبات ، وخلق ابن آدم وزينه بالأدب .

وقال النبي ﷺ إنكم لن تسموا الناس بأموالكم فسموهم بأخلاقكم ، أو قال ببسط الوجوه وحسن الأخلاق . وقال بعض الصالحين زين هذا الدين الطاهر بالسماح وحسن الخلق .

وقيل لمر بن الخطاب رضى الله عنه من السيد؟ قال: الجواد حين يُسأل . الحليم حين يُستجمل . الكريم المجالسة لمن جالسه ، الحسن الخلق لمن جاوره ، ووصف رجل أخاً له فقال : كنت لا تراه الدهر إلا وكأنه لا غنى له عنك . وأنت إليه أحوج . وإذا أذنبت غفر ذنبك وكأنه هو المذنب . وإذا أسأت إليه أحسن إليك ، وكأنه هو المسيء . وقال النبي ﷺ بعثت لأتمم مكارم الأخلاق . وقال ، حسن الخلق وحسن الجوار يعمران الدمار ويزيدان في الأعمار .

وقيل إن الخلق الحسن لزمام بيد ملك يجره إلى الخير ، والخير يجره إلى الجنة وإن الخلق السيئ لزمام من عذاب الله في أنف صاحبه ، والزمام بيد الشيطان والشيطان يجره إلى الشر ، والشر يجره إلى النار ، نعوذ بالله منها .

وقال النبي ﷺ إن هذه الأخلاق منافع من الله عز وجل . فمن أراد به خيرا منحه خلقا حسنا ومن أراد به شرا منحه خلقا سيئا أو قال خلق سوء^(١) .

وقال بعض الحكماء سعة حسن الأخلاق كنوز الأرزاق .

وقال الأحنف ألا أخبركم بأدواء الأدواء ، قالوا بلى ، قال : الخلق الدني واللسان البذي ، وخير الرجال من كرمت خلأته في العسر واليسر ولم يبطره الغناء ، ولم يذله الفقر ولم يغيره الدهر . عن النبي ﷺ أنه قال لا يقيمن أحدكم الرجل من مجلسه ثم يخلفه ، ولكن تفسحوا وتوسعوا^(٢) . وقال تنعشوا صائفين وتثروا شاتين ، أى كونوا في الصيف كبناث نعش متفرقين في بيوتكم ، وكونوا في الشتاء كالثرعاء مجتمعين في جلوسكم ، وهذا من آدابه الحسنة لأمته ﷺ . وقيل من حدث من لا يسمعه كمن قدم طعاما لأهل القبور .

وقال عيسى عليه السلام ، انظروا إلى من تجالسونه فطير السماء إلى الآفها تمع ، ويقال أحيوا الحياء بمجالسة من يستحيا منه . وكان أبو مخلد يقول إذا جلس إليك الرجل فلا تم حتى تستأذنه . وقال سعيد بن المسيب : جليسى على ثلاث خصال إذا أتى قربه وإذا جلس وسعت له وإذا حدث أقبلت عليه . وكان ابن عباس يقول أكرم الناس على جليسى . ويقال سوء المجالسة شح وفحش وسوء خلق .

ويقال اجتنب كل جليس لا يفيد خيرا . ومن الأدب أن يساوى الرجل بين

(١) رواه الطبراني في الأوسط عن أبي هريرة .

(٢) متفق عليه من حديث ابن عمر . م

جلسائه في إقباله وتحديثه وتقريبه وإكرامه ، ولا يخص بعضهم بشيء دون بعض اقتداء بالنبي ﷺ . كان يقسم لحظاته بين جلسائه وما سئل شيئاً قط فقال لا . ولا عاتب أحداً على ذنب . وقال من كان في مجلس ، ثم قام منه ، ثم رجع إليه فهو أحق به ، لما روى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال إذا قام أحدكم من مجلسه ثم جاء فهو أحق به^(١) .

وقال الأحنف : إياك وصدر المجلس وإن صدرك صاحبه .

وقيل إنه كان يحتبى في جلوسه إليه ، وقيل إنه ما مد رجله عند جالس له قط وليس ذلك من الأدب . فعلى هذا فإنه يدل على التجبر والتهاون بالجليس ، وكل الأدب من قول وفعل مأخوذ عنه ﷺ . وكيف لا يكون كذلك وجبرائيل عليه السلام مؤدبه عن ربه جل وعز ، فطوبى لمن تأدب بأدابه واقتدى به في جميع أفعاله وكل أحواله .

وقيل إن رجلاً تناول من لحيته شيئاً فأخذه ثم أراه إياه ، فقال ﷺ مكافئاً له بما صنع : لا كان تناولك للسوء .

وقيل : قال هر ، إذا تناول أحدكم من لحية أخيه شيئاً فليره إياه ولا يكون حلقياً . وقيل رأى هر في لحية على قذاة فأخرجها فقال على نالت يدك كل خير فلم يحبه بشيء . ثم رأى على في لحية هر قذاة فأخرجها فقال هر نالت يدك كل خير ، فقال على : ويداك قد ظفرتا بكل خير ولا عربتا من كل فضل .

(١) رواه أحمد وأحمد والبخارى في الأدب ومسلم وأبو داود وابن ماجه عن أبي هريرة ورواه أحمد عن وهب بن حذيفة . م .

وقيل تناول همر شيئا من رجل فقال له خدمك بنوك ، فقال ، بل أغنانى الله
عنهم .

فصل

وقيل من كان بين منافقين لا غنية له عنهم فله لقاءهم يبشر حسن وملاطفة
حسنة ، قولا وفعلا ، ويريههم أن ذلك تصويب لهم منه . ويفارقهم في السريرة لأن
التقية تسعه إذا خانهم أو كان لا يخافهم ، لأن المؤمن يلقي للناس بلبس الكلام .
والمداواة حتى تستوى أحواله ، ولا يلقاهم بما لا يجوز له من الكذب وفعل المعاصي
ولكن بما يكون به سالما في دينه ، وينكر بقلبه أفعالهم القبيحة إن قبلوا منه
القول . ومن آذاه أحد بقول أو فعل فالأمر به كف ذلك عنه بمداراته والإحسان
إليه اقتداء بفعل رسول الله ﷺ لما قال لرجل ، أقطع لسان فلان ، فعاد في ذلك ،
فقال إنما أردت أن يكف لسانه عني .

ويجوز إضمار العداوة لأهل الكفر وإظهار الود لهم لأجل التقية ، لما روى
أن رجلا استأذن على رسول الله ﷺ فقال أتأذنون فبش رجل العشيعة ، فلما
دخل عليه ألان له القول : قتالت له عائشة رضى الله عنها : يا رسول الله قلت له الذى
قلت ، فلما دخل ألنت له القول . فقال ، يا عائشة إن شر الناس منزلة يوم القيامة من
تركه الناس اتقاء فحشه .

ويجوز للإنسان إرضاء من يخشاه بالقول الذى يرضيه في الظاهر وهو في الباطن
بخلاف ذلك لنفع يستجبه أو دفع لما يضره ، وإنما لا تجوز المصانعة في معاصي الله .
وأما من لقي للناس بلبس الجانب لهم فذلك ليس من المصانعة . وإنما هو من حسن.

الخلق والتعطف، وما سلم العبد من المعصية فيلقى الناس كيف شا. ، ولو كان وصوله إلى السلطان الجائر ولم يدخل في معصيته في ذهابه إليه لم يكن من المعصية والمصانة، وإنما هو من أحسن أخلاقه ليتقيه على ماله لصرف ضرر عنه أو يستكنف بها معصية أو يذب بها عن أحد من أهله وأرحامه ، فإذا كان على هذا فهو من العبادة .

ويروى في بعض ما أوحى الله إلى أنبيائه: قل لعبادي ألا يحتاحوا إلى مصانة الملوك ويصانعوني ، فإني أعطف عليهم بقلوب الملوك . وقيل: يجوز التصنع للذي والملوك وغيرهم ، إذا كان يدعو إلى تقوية الدين وأمر الآخرة أو قضاء حاجة من حوائج الدنيا التي يحوز له . وقيل: كل شيء ينقص من دنياك فتحمله فهو مداة، وكل شيء ينقص من آخرتك فتحمله فهو مدهانة .

وقال أبو سعيد ، رحمه الله : في الرواية عن النبي ﷺ أنه قال: « من أسباب اقتراب الساعة أن يكون الملك في الأشرار ، والمكر في الكبار ، والمدهانة في الأخيار ، والعلم في الصغار » ، يعني أخيار أهل زمانهم لا هم بأخيار في الدين ، والصغار هم صغار الأقدار ، والمدهانة والمصانة أن يزين فعل القبيح من فاعله ، ويلقاه كأنه حسن ، فلا يأمره بمعروف ، ولا ينهيه عن منكر . وكل هذا من أمور الدنيا . ثم قال : « أهل زمانك بين رجلين : رجل إن دعوته إلى خير ونصحته لم يقبل منك ولم يكتم عليك ، وإن استنصحته غشك ، وإن نبهته لم تأمنه ، وإن قدته لم ينقد لك ، وإنما يتابعك على ما يهوى وأنت ما تعرف بما يهوى فتأنيه به ، وأنت لا تأمنه على نفسه ، فكيف تأمنه على نفسك » .

فينبى للعاقل أن يعتزل أهل زمانه إذا رأى العزلة أصلح لشأنه كما قال
النبي ﷺ : صوامع المسلمين بيوتهم .

وقال ابن عباس : لولا مخافة الوسواس لرحلت إلى بلاد لا أنيس بها .
وهل يفسد الناس إلا الناس .

وعن عمر رضى الله عنه : حذوا حظكم من العزلة .

وفى بعض القول : إن من خالط الناس وصبر على أذاهم وغض عن فتنهم فهو
أفضل . وروى عن النبي ﷺ أنه قال : يأتى على أمتى زمان لا يسلم إلا من
هرب بدنه من شاق إلى شاق .

وقيل : يروى عن النبي ﷺ أنه قال : زرغباً نردد حباً . وقيل : قال
رسول الله ﷺ لجبريل عليه السلام ، ألا تزورنا أكثر مما تزورنا ، فأنزل الله
« وَمَا نَعَزُّنَّ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ » .

وقيل : كتب عمر بن الخطاب رضى الله عنه إلى أبي موسى الأشعرى ، أن
مُرْ دوى القراءة أن يتزاوروا ولا يتجاوروا ، يقول : إن ذوى القراءة إذا
نزحت دأبهم كان أخرى أن يتحابوا وإذا دنوا تحاسدوا وتباغضوا .

فصل

وقيل : يستحب لمن مر تحت حائط أو شيء مخوف أن يسرع المشى اقتداء
بالنبي ﷺ ، وقيل إنه مر بحائط مائل فأسرع المشى ، فقيل له : يا رسول الله
أسرعت المشى ، قال : أخاف موت الفوات ، أى موت الفجأة ، ويكون فطر

الرجل إذا مشى موضع قدمه، ويدع الالتفات فإنه عيب، وهو من علامات الحمق، ومن كان راجلاً فليمش في جانب الطريق، وإن كان راكباً ففي وسطه. وقيل: هذا في العمران، وأما في الفضاء ففي وسط الطريق للراحل والراكب.

وفي الحكمة: إياك واللجاجة والمشى في غير حاجة، ووجدت عن القاضي أبي عيسى، أن المشى في غير حاجة أو غير نية كبيرة، ومن احتاج إلى الجرى في حاجة يقضيها من غير ضرر فلا بأس، وقول: إن الجرى من أفعال الجفاء لما يدرك إذا مشى، وإذا كان يخاف فوت ذلك جرى إليه، وذلك إذا خاف على نفسه العطب أو على غيره من قتل أو غرق أو حرق أو أكل دابة أو حية، أو أشباه ذلك فجري، لم يكن ذلك من الجفابل من الإحسان.

وقال عليه السلام: «اجتنبوا الجلوس على الطرقات، إلا أن تضمنوا أربعاً: رد السلام، وغض الأبصار، وإرشاد الضال، وعون الضعيف. وقيل: وتشيع الجنائز. وكان موسى ربما يشبك أصابعه في مجلسه، وإنما كره ذلك في الصلاة.

وقال محمد بن محبوب، رحمه الله: قد قيل لا يقوم أحد من مجلسه إلا لإمام عدل أو والد بن أو فقيه.

فصل

يروى عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الله قسم بينكم أرزاقكم كما قسم بينكم أخلاقكم، لو أن أحداً هرب من رزقه كما يهرب من الموت لأدركه رزقه كما يدركه الموت.

وقال ابن مسعود : إن الأرزاق والمصائب والآثار مكتوبة في اللوح المحفوظ .
وقال أبو محمد : الأرزاق في السماء الرابعة .

وفي رواية الزبير عن النبي ﷺ : « إنما مفاتيح الرزق بيباب العرش ،
فيقول الله : أرزاقكم على قدر نفقاتكم ، فمن أكثر كثر له ، ومن قل قل له » .
وقيل : من أنعم الله عليه فليكثر من قول الحمد لله ، ومن أصابه الم
فليكثر من الاستغفار ، ومن أبطأ عليه الرزق فليكثر من قول لا حول ولا قوة
إلا بالله العلي العظيم . وقال أبو سعيد ، رحمه الله ، يقال : إنه من أراد الله به خيراً
جبل رزقه كفافاً وفتحه به .

وروى أن النبي ﷺ قال : « الرزق مختوم ، فمن تعجل في طلبه وجده حراماً ،
ومن توقف أتاه حلالاً » . وقال : « التمسوا الرزق من خياط الأرض » يعني الزرع .
وقال : « اطلبوا الرزق إلى الرحاء في أمتي تعيشوا في أكنافهم ، لا إلى القاسية
قلوبهم ، فإن عليهم تنزل اللعنة » . وقال : « من الذنوب ما لا يكفرها صوم
ولا صلاة ولا صدقة . قيل : يا رسول الله وما يكفرها ؟ قال : الموم في طلب المعيشة » .
وقال : « ليعتمد أحدكم فليأخذ حبلاً فيمحط فيه حطباً ، وليحمله على ظهره ،
فيأتي به إلى السوق فيبيعه فيما كل منه وينصدق ، خير له من أن يأتي رجلاً
أعطاه الله من فضله فيسأله أعطاه أو منعه » ، ففي هذا الحديث دلالة على ضعف
قول من قال : إن الدنيا بمنزلة الميتة ما يحل منها إلا ما يحل للمضطر لاحتلاط
الحلال منها بالحرام ، فلا يطلب منها إلا ما يمد الفاقة .

ودليل آخر على سوء اختيار القائلين : إن صدق التوكل لا يكون إلا بترك

الاكتساب ، إذ قد حض النبي ﷺ على طلب الاكتساب حصاً مطلقاً ولم يقيده
ويجعله خاصاً في وقت بعينه لمن اضطر إليه دون من لم يضطر ، والحجة على طلب
الرزق لإجماع الأمة على دم من تخلف عنه وإيجابهم على التحرك في طلب القوت .
وأيضاً فعلى العبد أن يحيى نفسه ، ولا يدعها تموت جوعاً إن قدر على ذلك .
والواجب على العبد أن يتق الله عز وجل ، ويسارع إلى ما ندب إليه الرسول ﷺ
وإلى فعله من اكتساب الحلال الذي يقناته لنفسه ويتصدق به لغيره ، ولا يكون
كلاً على الناس ، وقد قال الله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ
مَا كَسَبْتُمْ » .

وبلغنا ، أن إبراهيم عليه السلام قال : يا رب قد استحييت من طول ما أتردد
في الدنيا في طلب المعيشة ، فنودي : أن يا إبراهيم كف عن هذا ، فإن طلب الرزق
ليس من طلب الدنيا .

وقال سفيان الثوري مكتوب في التوراة ، إذا كان في البيت بر متعبد وإذا
لم يكن فاطلب . يا ابن آدم حرك بدك يسبب لك رزقك ، ولا يسمع أحداً أن
يظن أنه إن لم يعمل أن رزقه لا يأتيه وهو رزق مقسوم لا زيادة فيه ولا نقصان
وعليه أن يطلبه ، وإن ترك العمل وتوكل على الله أنه لا يفوته شيء من رزقه أنه
لا يكون مخطئاً . ومن أظهر حاجته وأبداها للناس ، ولم يسطع أن يكتسبها أنه
لا يكون ساخطاً لرزقه ، فعلى العبد أن يطلب ما يحيى به نفسه ولو لم يجب عليه
أداء فرائضه ، فإذا وجبت عليه الفرائض كان عليه أن يطلب من المعاش ما يؤدي
فرائضه إذا قدر على ذلك .

وقال أبو سعيد رحمه الله : الجواب لمن قال إن الله يرزق الحرام أولاً يرزق الحرام ، يقال إن الله هو الرزاق لا يرزق أحد سواه كما لا يخلق أحد سواه وكل رازق سواه فمن رزقه ، ولا يحسن أن يقال إن الله يرزق الحرام ، ويقال هو خير الرازقين كما أن كل شيء من فضائه ولا يحسن أن يقال فضى الشر . ويقال يقضى بالحق . قال الله تعالى : « وَاللَّهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ » وليس من الأسماء الحسنى أن يقال قاضى الشر ورازق الحرام .

ومن كان معه نفقة أشهر له ولعياله وهو متهم بالنقصان فإن كان همه أن الله لا يرزقهم لم يميز له وإن كان همه في طلب المعاش لم يلزمه شيء والله أعلم وبه التوفيق .



القول الثالث والثلاثون

في النوم والأكل والشرب والجماع وآداب ذلك

روى النبي ﷺ قال إن الله يبغض كثرة النوم وكثرة الأكل وكثرة الراحة . وبجب قلة النوم وقلة الأكل وقلة الراحة .

وقال النبي ﷺ أريحوا القلوب تع الحكمة . وقيل جعل الله النوم دليلاً على الموت . وجعل القيام من النوم دليلاً على البعث .

وفيل ينبغي للعبد أن يعلم أن عليه لنفسه حقاً فلا يمنعها حقها ، وحقها إذا أسهرها بالليل أن يريحها بالنهار . وإن أصابتها مصيبة فلا يمنعها الطعام والشراب ، فتصنف عما افترض الله عليها ، ولكن يصبر لأمر الله تعالى .

وحكى أن عبد الملك بن همر بن عبد العزيز دخل على أبيه فوجده نائماً فقال : يا أبت ، تنام والناس بالبواب ؟ فقال يا بني نفسي مطمئني وأكره أن أتعها فلا تقوم بي ، وجاء النهي عن النوم قبل صلاة العشاء والسمر بعدها ، ويقال إن السمر هو الحديث في أمور الدنيا ، والشعر واللاهو والمعاذف ، وهو منهي عنه قبل الصلاة وبعدها . وفي كل الأوقات . ويقال نومة الضحى المخلفة للغم ، أي المعيرة للراحمية .

وقيل نظر ابن عباس إلى بعض أولاده قد نام نومة الضحى فركله برجله ، وقال قم لا أنام الله عينك ، أنتعس في الساعة التي ينشر فيها عباد الله يبتغون من فضل الله ، أو ما علمت بما قالت العرب في هذه النومة : قال وما قالت فيها يا أبت ؟

قال ، قالت أنها مكسلة مبخرة منسية لبحاجة ، يابى أما علمت أن النوم على ثلاثة أوجه . فنومة - ليق ، ونومة خرق ، ونومة حق ، فنومة الخلق هي نومة الهاجرة تقول النبي ﷺ قيلولوا فإن الشياطين لا تقبل . وأما نومة الخرق فنومة الضحى . وأما نومة الحق فنومة العصر والمغرب . لا تنامها إلا أن يكون أحد مجنونا أو سكران قال ، مقام الغلام يعرك تنبيهه ولم يرجع إلى نومة الضحى ، وركله برجله إذا ضربه بإحدى رجليه . ويروى أنه قال ﷺ ، لا يقام أحدكم بين النصفين ، نصفه في الظل ونصفه في الشمس ، والظل مبارك ، ولا ينام الصبيان عند الأبواب ولا يتخطى الرجل رجلاً وهو نائم ، ولا ينام الرجل على بطنه ولا المرأة على قفاه ، ويقال : هي نومة الشيطان لعنه الله .

وعن ابن عباس أن النبي ﷺ قال إذا استلقى أحدكم فلا يضع رجله على الأخرى ، وقال إذا رأى نائمًا على ظهر الحجة فنهوه ، وإذا رأى نائمًا على بطنه فلا تدعوه . ويجوز تنبيه النائم للطهارة والصلاة والطعام والجماعة والبيع والشراء ، أمر النائم بذلك أو لم يأمر . ومن نبه نائمًا لصلاة فهو مأجور ، وإن ترك حتى فات الوقت كان آثمًا في ذلك . ومن نام بين جماعة وكان منه حدث فينبغي أن لا ينهوه وإن نهوه فلا بأس عليهم ، ومن وجد في فراشه أحدًا نائمًا غيره فبجائز له أن ينهيه . ويكره أن ينهيه الصبي ، ومن نبه صبيًا وزال عقله من الفزع فعليه الضمان وإن لم يزل عقله فلا شيء عليه ، وقيل كان النبي ﷺ يبيت على يمينه ويضع يده اليمنى تحت حده الأيمن ، ثم قال اللهم قنى عذابك يوم تبعث عبادك فإذا استيقظ أحدكم من نومه قال الحمد لله الذي أحياني بعد إذ توفاني وإليه النشور .

ومن زال عنه النوم فليذكر الله تعالى . وأفضل ما ينام العبد على يمينه ، ويذكر الله تعالى ثم ينام على شماله ، إن شاء .

ويستحب للنائم أن يستقبل بوجهه القبلة ولا ينام على وجهه ولا في ملحفة حمراء ، فإن الجنون يعترى من ذلك .

وقال ابن عباس : نوم الأنبياء على ظهورهم لا ينتظار الوحي . تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم ، والمؤمن ينام على يمينه مستقبل القبلة ، والملوك ينامون على شمالهم ليستمر ثروا ما أكلوا ، وإبليس وأعوانه وذو العادة ينامون على وجوههم . وفيل النوم أخو الموت .

وسئل النبي ﷺ هل ينام أهل الجنة ؟ فقال : لا ، النوم أحو الموت ، وفرق العلماء بين النفس والروح ، فقال بعض : الروح الذى به الحياة ، والنفس التى بها العقل ، فإذا نام النائم قبض الله نفسه ولم يقبض روحه ، والروح لا تقبض إلا عند الموت ، وإن أراد الله إمامة العبد فى يومه لم يرد إليه النفس ورد الروح مع النفس وقال ابن عباس فى قوله تعالى : « اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا » قال : كل نفس لها سبب تجرى فيه ، فإذا قضى عليها الموت نامت حتى ينقطع السبب ، والذى لم يقبض عليها الموت تترك . وفى التفسير : الله يتوفى الأنفس ، أى الأرواح ، حين موتها فيقبضها عند فناء أكلها وانقضاء أجلها ، والذى لم تمت فى منامها يريد الأنفس التى لم تمت فى منامها ، والذى تتوفى عند النوم هى النفس التى يكون بها العقل والتمييز ولكل إنسان نفسان : نفس الحياة وهى مفارقة عند الموت فتزول بزوالها النفس ، ونفس التمييز تفارقه إذا نام ، وهو بعد النوم يقبض فيمسك التى قضى عليها

الموت فلا يردّها إلى الجسد، ويرسل الأخرى وهى التى لم يقض عليها الموت ويردّها إلى الجسد إلى أجل مسمى ، أى وقت موته ، ويقال فى الإنسان نفس وروح، فعند النوم تخرج النفس وتبقى الروح .

وقال علىّ ، تخرج الروح عند النوم ويبقى شعاعها فى الجسد يرى بها الرؤيا فإذا اتقه من النوم عادت الروح إلى جسده بأسرع من لحظة عين، ويقال إن أرواح الأحياء والأموات تلتقى فى المنام فتتعارف ما شاء الله ، فإذا أرادت الرجوع إلى أجسادها أمسك الله أرواح الأموات عنده ، وأرسل أرواح الأحياء حتى ترجع إلى أجسادها إلى انقضاء مدة حياتها .

ويروى أن النبى ﷺ قال: إذا أوى أحدكم إلى فراشه فلينفذ فراشه بدخلة إزاره فإنه لا يدري ما خلفه عليه ، ثم يقول : اللهم باسمك ربى ، وضعت جنبي وبك أرفعه ، اللهم إن أمسكت روحى فارحها ، وإن أرسلتها فاحفظها بما تحفظ به عبادك الصالحين .

وقوله تعالى : « يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ » قيل : معناه ، إلى جسد صاحبك ، « فَأَدْخُلِي فِي عِبَادِي » . وقرأ ابن عباس فى عبدى ، أى فى جسده . وفى بعض التفسير : « يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ » بما وعد الله ، المصدقة بما قال الله ، أيقنت أن الله ربها ، راضية بقضاء الله الآمنة من عذابه .

وقال عبد الله بن عمر : إذا توفى العبد أرسل الله ملكين وأرسل إليه بتحنة من الجنة فيقال : اخرجى أيتها النفس المطمئنة إلى روح وريحان، وربك عنك راض، فتخرج كأطيب ريح مسك. وجده أحد فى أنفه ، والملائكة على أرجاء السماء

يقولون : قد جات من الأرض روح طيبة ونسمة طيبة فلا تمر بباب إلا فتحت لها . ولا ملك إلا صلى عليها . ثم تسجد لله ، ثم يقال لميكائيل اذهب بهذه فاجعلها مع أنفس المؤمنين ، ثم يؤمر بقبره فيوسع عليه سبعون ذراعاً طولا وسبعون ذراعاً عرضاً ، وينبذ له فيه الريحان إن كان معه شيء من القرآن كفاف نوراً ، وإن لم يكن عنده جعل له نور مثل الشمس في قبره ، ويكون مثله مثل العروس ، ينام فلا يوقظه إلا أحب أهله إليه . وإذا توفى الكافر أرسل الله إليه ملكين وأرسل قطعة من أتن وأخشن من كل نتن وخشن ، فيقال أيتها النفس الخبيثة اخرجي إلى جهنم وعذاب أليم ورب غضبان . وقوله : « أَدْجِي إِلَى رَبِّكَ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً » هذا عند خروجها من الدنيا ، فإذا كان يوم القيامة قال : « أَدْخُلِي فِي عِبَادِي وَأَدْخُلِي جَنَّتِي » .

وقال آخرون : يقال لها ذلك عند البعث ارجعي إلى جسد صاحبك في الدنيا فيأمر الله الأرواح أن ترجع إلى الأجساد .
وقال آخرون : ارجعي ، أي إلى ثواب ربك وكرامته راضية عن الله بما أمد لها ، مرضية رضى عنها ربها ، فادخلي في عبادي ، أي مع عبادي ، جنتي ، مع جملة الصالحين المصطفين ، وادخلي جنتي .

فصل

قال النبي ﷺ : « أفضل الكسب عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور »^(١) .
وقوله تعالى « مَعِيشَةً ضَنْكاً » أنه الكسب الخبيث . وقوله « فَلَنُحْيِيَنَّه حَيَاةً

(١) رواه أحمد والطبراني عن أبي بردة بن نيار . م

طَيِّبَةً» ، أنه الرزق الحلال. وقال ﷺ إذا سقطت لقمة أحدكم فليعط عنها الأذى ثم ليأكلها ولا يدعها للشيطان^(١) . وقال له ماس ، إماناً كل ولا تشبع . فقال لعلمكم تتفرقون على طعامكم ، قالوا نعم ، قال فاجتمعوا وادكروا اسم الله عليه ، ففعلوا ، فشبعوا . ويقال أحب الطعام إلى الله ما كثرت عليه الأيدي .

وبلغنا أن الله وملائكته يصلون على أهل البيت إذا اجتمعوا على طعامهم ، ويكره الأطباء والحكماء الأكل بين يدي السباع يخافون شره نفوسها وأعينها ، وقال ابن عباس على منبر البصرة ، إن السكّاب من الجن فإذا غشيكم منها شيء فأتوا إليه شيئاً واطردوه . فإن لها أنفوس سوء . وكذلك كرهوا قيام الخدم على رؤسهم مخافة النفس والعين ، يأمرهم بإشباعهم .

وقيل روت أم سلمة عن النبي ﷺ أنه قال إذا شربتم اللبن فتمضضوا فإن له دسماً . وشكا رجل من بني مخزوم إلى النبي ﷺ طول السقم فأمره أن يطبخ الاحم بالابن . وقال إني سألت ربي أن يجعل فيهما الشفاء والبركة . وقال خير الشاة مقدّمها لأنه أدناها من الذكاة . وأبعدها من التقذى .

وشكا نبي إلى الله تعالى قلة الولد ، فأوحى الله إليه أن كل البيض والحيتان ، فإيهما يكثران النسل . وقال عليكم بالملس ، فإنه مبارك مقلس يرق القلب ، ويكثر الدمة وبارك فيه سبعون نبياً ، منهم عيسى عليه السلام . وقال عليكم بالقرع فإنه يزيد في الدماغ والعقل . وقال عليكم بأكل التمر البرني فإنه يذهب

(١) رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه عن حابر ولفظه إذا سقطت لقمة أحدكم فليعط ما بها من الأذى وليأكلها ولا يدعها للشيطان ولا يمسح يده بالتدليل حتى يلعقها أو يلعقها فإنه لا يبرى في أي طعامه البركة . م

بالعيا ، ويدفئ من القرو يشبع من الجوع . وفيه نيف وسبعون بابا من الشفاء .
وقال إن أكل التمر أمان من القولنج^(١) . وقال عليكم بأكل الزبيب على الريق
فإنه ينشف المرة ويذهب بالبلغم ويشد العصب ويذهب بالنصب ويحسن الخلق
ويعطى النفس ويذهب بالنم . وقال كل العنب حبة حبة فإنه أهنى وأمرى .
وقال عليكم باللحم فإنه ينبت اللحم . ومن ترك اللحم أربعين صباحا ساء خلقه ،
ومن ساء خلقه فأذنوا في أده . وإياكم وأكل الحيتان فإنه يسيل الجسم . وقال
ابن سلام : اللحم في التوراة ساموع باصور . وقال من أكل اللحم قبل كل شيء
وبعد أذهب الله عنه ثلاثمائة وثلاثين نوعا من البلاء أهونها الجذام .

وقال إن النبي ﷺ أهدى إليه طبق من تين فأكل منه ، ثم قال لأصحابه
كلوا ، فلو قلت إن فاكهة نزلت من الجنة اقلت هذه ، لأن فاكهة الجنة بلا عجم
فكلوها فإنها تقطع البواسير ، وتنفع من القرم .

وقال كعب كلوا التين الرطب واليابس فإنه يزيد في الجماع . وقال عليه السلام
من أراد أن يرق قلبه فليدمن على أكل البلس ، وهو التين . ونهى أن يؤكل
على مائدة يشرب عليها الخمر . وقال أضر الطعام طعام الولائم يدعى لها الأغنياء
ويترك الفقراء . وقيل نهى عن طعام المفاجأة وقيل إذا أكلت لحما فانهشه نهشا .
وإذا شربت فني ثلاثة أنفاس . الأول شكر الله ، والثاني دهم للطعام ، والثالث
مطرودة للشيطان .

وعنه عليه السلام ، إذا شربتم الماء فمعه مصفا ولا تعبوه عبا فإن منه يكون

(١) أحاديث اتمر رواها أبو نعيم في كتاب الطب . م

الكباد . ولا ترفن طعامك إلى مائدة خيرك فنا كله عليها وإذا وضعت المقة في فيك فلا تقبعا بأخرى حتى تفرغ منها . وإياك أن تفرق اللقمتين في فيك والتمرتين ، فإنه يكره ويعترض منه جوع لا شبع معه . ومن أدب الأكل أن لا تكثر الالتفات إلى الموضع الذي يؤتى منه الطعام ولا تكن آخر من يرفع يده عن الطعام فتظهر الرغبة . ولا تجلس صدر المجلس فتظهر التعمز ولا في آخره فتظهر المهانة .

ونهى عن أكل الطعام السخن جدا ويكره أن يأكل ويده اليسرى على الأرض . ويكره ذكر الموت على الطعام . وجائز للنفي والفقير أن يأكلوا مما وصى به . أن يطعم في المأتم ، والمأتم ثلاثة أيام والعرس يوم وليلة .

وأراد رسول الله ﷺ أن يشتري غلاماً فألقى بين يديه تمرا كثيرا فأكثر الأكل فقال عليه السلام كثرة الأكل شؤم ، فأمر به فرده .

وروى أن سليمان عليه السلام فيما أعطاه الله من الملك كان لا يأكل إلا الشمبر ويطعم أهله الخشكار ، ويطعم أضيافه الخواري وجيد الطعام .

وقال لقمان لابنه يا بني إذا امتلأت المعدة نامت العين وخرست الحكمة وثقلت الأعضاء عن العبادة . والفرض على العبد أن لا يأكل إلا حلالاً طيباً ، ويعلم أنه من فضل الله ويريد به المعونة على طاعة الله . ويفسل يديه قبل الأكل وبعده ، ويذكر اسم الله عليه . ولا يجوز نفخ الطعام والشراب . وفي الرقي لأن ذلك مما كره رسول الله ﷺ . ومن رمى العجم خشى عليه نقص العقل . ومن رمى العقل خشى عليه الفقر . ولا تغسل البدن بالتمر وإن وضع على وجع في البدن فلا بأس .

وقال خالد بن صفوان: يا جارية أطعمينا الجبن فإنه يفتق الشهوة ويطيب المعدة وهو من حمض العرب . فقالت له ما عندنا منه شيء ، فقال لا عليك فإنه يفرح الأسنان ويستوكي عليه البطن وهو عمل أهل الذمة فذمه ومده في ساعة واحدة . وقال ﷺ لا تجمعوا بطونكم أوعية فتصير أودية . وقيل ما ذم رسول الله ﷺ طعاماً قط ، إن أعجبه أكل وإن كرهه تركه ، وقيل في المضطر إذا حضرته ميتة ودم مسفوح ولحم خنزير مذبوح فهو مقساو في الحرمة والإباحة ، فن أي ذلك أكل منه كان مخيراً . وإن كان الخنزير ميتاً كان أشد ، لأنه يجتمع فيه حرمتان ، حرمة في الأصل وحرمة الميتة ، فعلى هذا إذا حضرته ميتة الأنعام والخنزير فياً كل ميتة الأنعام ، وقول كله سواء .

واختلف في شربه للخمر فقول ليس الحرام استثنى الله إباحته للمضطر ، ولا يجوز على هذا ، وقول إن كانت تعصم من الهلكة جازت للمضطر . وإلا فلا تجوز ، وإنما يأكل المضطر من الميتة بقدر ما يحميه من الهلكة ويقوى على الفرائض في وقته . قيل وإن كان شهر رمضان هل له أن يأكل بقدر ما يفنيه من ليلته إلى حوله إذا كان معه أنه لا يقدر في تلك الليلة على شيء من الحلال وأصبح صائماً ، قال هكذا معي إذا كان في موضع يلزمه الصيام .

فصل

قال النبي ﷺ لا تلتحلوا بتضييب الرمان ولا بعود الرمان ، فإنهما يحركان عرق الجذام . قيل كان يتخلل بكل شيء أصاب إلا القصب والخصوص . وقيل من تخلل بالخصوص لم تقض له حاجة أربعين يوماً إلا بكبد .

وقال: النبي ﷺ حبذا المتنظلون بالماء من الطعام، وقال تخللوا فإنه ليس شيء أبغض إلى الله من أن يرى بين أسنان العبد طعاما . وقال كعب من أحب أن يحبه الله ولائكته فليكثر من التخلل والسواك . والصلاة بهما مائة صلاة والله أعلم .

فصل

ومن أراد جماع أهله فليقل بسم الله العظيم ، اللهم اجعلها ذرية طيبة إن قدرت أن يخرج من صلبى نسمة . اللهم جنبنا الشيطان وجنبه عنا فإذا قضى حاجته فليقل بسم الله ، سرّا فى نفسه ، ولا يحرك بها شفتيه، والحمد لله الذى خلق من الماء بشرا .

وقيل كان النبي (ﷺ) إذا أراد النوم اتخذ خرقة فإذا فرغ ناولته إلاما فمسح عنه الأذى ومسحت عنها الأذى ثم باتا فى ثوبها ذلك .

قال : (ﷺ) إذا أراد أحدكم أهله فليقلق على عجزه وعجزها شيئا ولا يتجردا تجرد البعيرين . وقال إذا أراد أحدكم أهله فليستتر فإنه إذا لم يستتر استحيت منهما لللائكة فخرجت ويحضر الشيطان فإن كان بينهما ولد كان الشيطان فيه شريكا .

وسأل جابر بن زيد عائشة رضى الله عنهما عن إتيان النبي (ﷺ) نساء فقال كانت يأتى نائما وقاعدا وقائما ولا يأتى كما تأتى الدواب .

ومن جامع وأراد المراجعة قبل الاغتسال غسل مذاكيره وتوضأ وضوء الصلاة وينام إن شاء ، ولا يجمع جاريقين فى فراش واحد ، وجائز بمجنابة واحدة .

قال بشير لا يجوز أن يجمع امرأته الأخرى بنجاسة الأولى ، فإن كانت هي فلا يجوز مجامعتها قبل غسل الجنابة ، وقال أبو الحوارى ، قد أجازوا أن يطأ

جميع نسائه بغسل واحد ، ورفعوه أن النبي ﷺ فعل ذلك ، وأجاز ذلك غيره من الفقهاء ، أن يجامع امرأته مرة بعد مرة . بحنابة واحدة . وكذلك إن كان له نساء فجاز . دليله طواف النبي ﷺ في الليلة على نسائه ثم يغسل غسلا واحدا ، ولا بأس بالجماع بعد إراقة البول والغائط . وفي وصية النبي ﷺ لعل ، لا يجامع في ليلة النصف من الشهر ، ولا في ليلة الهلال ، لأن الجن تكثر غشيان نساها في النصف والهلال أما رأيت المجنون بصرع فيهما .

وقال ابن العباس أتى رجل فقال أن امرأتى انتبهت وكأن في فرجها شعلة نار . قال له ذلك من وطء الجن . قال وهل تحمل لهم ؟ قال نعم ، قال فمن أولادهم ؟ قال هؤلاء المخشون ، وقيل هم أولاد الزنا . وقيل يحىء الشيطان فيقعد على ذكر الرجل فإذا جامع جامع معه ثم يصب ماءه معه : وذلك قوله تعالى : « لَمْ يَطْمِئُنْ بِأَنْفُسِهِمْ فَبَلَّغَهُمُ اللَّهُ الْوَلَائِمَ » .

وقيل يدخل الشيطان في إحليل الرجل فينكح كما نكح ، ويقرب ماءه مع مائه وذلك قوله ، وشارِكهم في الأموال والأولاد .

وقالت اليهود إذا أتى الرجل امرأته محبة جاء الولد أحول ، فنزلت « نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنْتُمْ شَتْتُمْ » : إن شاء محبة ، وإن شاء غير محبة إذا كان ذلك في القبل في موضع الولد ، وينبغي للرجل أن يكون نيتة في الجماع ابتغاء الولد وكسر شهوة الرجل عن النساء وكسر شهوة المرأة عن الرجال . ولا يكون جماعه جماع البهائم بلانية ولا إرادة .

وفسروا قوله تعالى : « وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا » ، أى لا يصبر عن الجماع .
 وقوله تعالى : « وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً » ، يعنى الجماع ، ورحمة ، يعنى الولد .
 وقوله تعالى : « لَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ » ، قيل الغلظة .

وكان أبو الدرداء يقول فى دعائه : اللهم إني أعوذ بك من غلظة ليست لها
 عدة ، والغلظة شدة الشهوة . وقوله : « أُعْطِيَ كُلُّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى » قيل
 هو إتيان الذكر الأنثى من آدمى وجنى أودابة أو طائر أو حوت أو هوام .

وقال أهل الطب : لا يصلح الجماع إلا عند هيجان الشهوة مع استعداد اللتى
 فينبغى أن يخرجها فى الحال كما يخرج الفضلة الردية من الاستفراغات للمستهلكات
 لأن فى حبسه عند ذلك ضررا عظيما ، وللجماع وقت مقدر إلى هذا الحال . ولو كان
 فى السنة مرة مخصوصا بصاحب المزاج الصفراوى والسوداوى ، لأن الجماع يضر بهما
 ضررا شديدا لقلة الرطوبة ، وأما الدموى والبلغمى إن كان فيهما قدرة على كثرة
 الجماع واستعداد قوى . فالأصلح لهما فى الأسبوع مرتين أو ثلاثا متفرقات ، ولا يجمع
 مرتين فى يوم وليلة فغيه ضرر عظيم ، خصوصا مع كثرة الجماع ، لأن اللتى من خالص
 الغذاء الذى هو مادة الروح فإن عاود الإنسان الجماع كثيرا استفرغ اللتى ، ثم يأخذ
 من دم الغذاء أو من الرطوبة الأصلية فيكون سببا للهلاك والعطب ، والمكث للجماع
 يكون حرمة سريعا وتقل قوته ، ويظهر فيه الشبب قبل وقته .

وللجماع كيفية . وهو أن تستلقى المرأة على ظهرها ويلبس الرجل من أعلى
 ولا خير فيما عدا ذلك من الهيئة ، ثم يلاعبها ملاعبة مع الضم ولف الصدر ، وإمساك
 الثديين ، ومص الشفتين ، والتقبيل ونحو ذلك حتى إذا حضرت شهوتها وتحرك قلبها

وكثر بها الشبق والتناؤب أمسكها فإذا صب المنى فيها فلا ينزع منها حتى يصبر ساعة مع الضم الجيد لها ، فإذا سكن جنمه وفترت أعضاؤه ونزع عنها مال على يمينه عند النزول ، فقد ذكروا ذلك مما يكون الولد فيه ذكرًا . وأحسن الجماع مما يعقبه نشاط وطيب نفس وبقية شهوة . وشره ما تعقبه عدة وضيق نفس وموت أعضاء وغشيان ، وبغض الشخص المنكوح وإن كان محبوبًا . وهذا القدر كاف في تدبير الأصلح من الجماع .

وقالوا : لا ينبغي للرجل أن يقرب النساء في أول الليل شتاء ولا صيفاً لأن المقعدة والعروق ممتلئة ويتخوف على الإنسان من القولنج ، ومن ذلك القوة والقرص والحصاة والتقطير وضعف البصر ، والجماع في آخر الليل أصلح للبدن وأرخى للقلب وأزكى لعقل الولد الذي يخرج منها ، وإذا فرغ الجماع من جماعه فلا يقوم قائماً ولا يقعد ويضطجع على يمينه ويشرب شربة موميتان بعسل منزوع الرغبة فإنه يعود المنى كما خرج . وإذا أراد المعاودة فليفسل ذكره ويبول ، ولا يكثر من إتيان النساء ولا يقلل ويتوسط في ذلك لأن الإكثار في الجماع يفتقر ماء الرجل ، وربما ذهبت شهوته عن النساء أصلاً ، ومنافع الجماع لأهل الأبدان الرطبة كثيرة يجلب لهم السرور ويطيب النفس ويذهب بالفكر العارض ويفرغ الامتلاء فراغاً قوياً ويسكن ألم العشق ولو كان مع غير من يهواه وليحذر كثرة الجماع أهل الأبدان اليابسة والضعفاء ، والنحفاء ، ومن يتكلف من غير قوة أصلية والله أعلم وبه العوفيتي .

القول الرابع والثلاثون

في جواز مداواة الملل والرقى وما يجوز في الأنف وما لا يجوز

وروى عن النبي ﷺ أنه قال : « من الله الداء ومنه الدواء ، فتداؤوا عباد الله »^(١) .

وقيل : دخل النبي ﷺ على رجل يعود ، فقال : ادع له طبيباً فقال له : وهل ينفع الطبيب ، فقال عليه السلام إن الله لم ينزل داء إلا وأنزل له دواء . وقال : عليكم بالحجامة لثلا يقبّغ الدم بأحدكم فيقتله ، والنبيغ التهييج .

وروى أنه نهى عن الحجامة يوم الأربعاء والسبت ، وقال من فعل ذلك وأصابه وضح فلا يلو من إلا نفسه ، والوضح بياض البرص .

وقال ﷺ : الحى من فيح جهنم فأبردوها من ماء زمزم . وفي رواية فاطقنوها بالماء البارد ؛ وقال حى ساعة كفارة ذنوب شهر ، وحى يوم وليلة كفارة ذنوب سنة . ومن شرب دواء يريد به العافية أو أكلة فجائز ، ولو مات منه لم يكن هالكا إذا كان ذلك الدواء جائزاً شره غير محرم وكان مما يشرب . ومن شرب دواء يريد أن يموت من شره فقتل به نفسه فمات هالكا . ومن كوى نفسه برأيه نفى معنى الحديث عن النبي ﷺ أنه لم تلزمه التوبة ، ولا يرجع إلى مثل ذلك .

(١) رواه أحمد وابن حبان والحاكم عن أسامة بن شريك ونقظه تداؤوا عباد الله فإن الله تعالى لم يضع داء إلا ولا وضع له دواء خير داء واحد المحرم .

وقول إذا كان يؤمن شر ذلك ويرجى نفعه في معنى التعارف مما جرت به العادة لم يضق ذلك ، وكان كغيره من المعالجات في الأحداث في الأبدان من القطع في العروق الذي في الأصل محجور في البدن مثله إلا للالتماس والصالح لذلك . ويفجر الجرح بالنار إذا كان في موضع غير مخوف وكان الجلد قد مات ورجا النفع بلا ضرر فأرجو أن لا بأس .

وقد روى في مثل هذا أن رجلا شاور النبي ﷺ في الكي لعل به فنهاه ، ثم راجعه فيها فنهاه ثلاثا مرارا ، ثم فعل برأيه ورأى عافية فأخبره ، فقال ﷺ : على معنى الإنكار : لنفع ذلك كانت النار والعافية يستبان إلى جسدك فواقهما .

ومن خرجت به خارجة في بعض أعضائه تخاف منها التلف ، فله أن يقطع تلك الجارحة إن طمع في قطعها حياته . ومن لدغته دابة فأراد أن يبط موضعها لم يمنع ذلك إذا كان متعارفا أن له فيه شفاء .

وللمرأة أن تحلق شعر رأسها ، فإن كان دون الخوف على تلف النفس فلا يجوز . وقيل : إن قمل رأسها وخافت الضرر ورجت النفع في القص فلها أن تقصه . وإذا أسلم الرجل وهو غير محتتمن فله أن يظهر فرجه لرجل محتتمن ، وللرجل ذلك ، لأنه حال ضرورة ويستتر فرجه إلا موضع الختان ، وكذلك للمرأة التي تحتاج إلى أن يعالجها الطبيب إن عرض لها وجع قريب من فرجها فلها أن تربه الطبيب ، وتخرج ذلك الموضع وحده ، ويعالج واحد من أوليائها حاضر ، مثل زوج أو ولد أو أب أو أخ أو ابن أخ أو عم أو خال ، ومن كان أقرب لها من الأولياء ، وإن تولى ذلك الولي فهو أحب .

وزعمت عفراء أن جابر بن زيد دخل عليه طيب وبابنته وجع في كبدها فذكرت له وجعها ، فقال لها الطيب : وما على بما في كبذك حتى تستلقي فأمسها مسةً فأنظر فيها، فقال جابر: صدق، فاستلقت فس كبدها من وراء الثوب ونظره. والمأخض إن استطاعت أن لا تنظر إليها القابلة فلتفعل إلا أن تضطر إلى ذلك .

وإن كسرت امرأة فكرهت أن يداويها رجل فخائز أن يداويها الرجل إذا لم تجد امرأة . وقال : ليس على المضطر جناح . وجائز للمرأة التي تفصد للناس أن تنظر إلى أبدان الرجال وتمز لم لتعرف ذلك إذا كان ذلك من ضرورة وحاجة، ويرأ قلبها من الشهوة وسوء النية ، وإن كان غير ذاك وكان مما عدا الكف من الرجال فليس لها ذلك ، وفي الكف اختلاف إذا كانا على معنى غير الضرورة إذا كانت حرة .

وقال أبو سعيد ، رحمه الله : للمرأة البالغ يجوز للصبي الحجام أن يحجمها إذا كان صغيراً لا يعقل عورات النساء وبرأت من الشهوة ، وكذلك الصبية يحجمها البالغ إذا كانت لا تشتهي ، ولا تستتر ، وبرئ هو من الريبة والشهوة، ولعل هذا أشد من المرأة مع الصبي . ومن وجد في بطنه وجعاً ليس له شفاء إلا أن يسمح فسمحته له امرأة أجنبية من ضرورة لم يجد غيرها ولم يحس من نفسه شهوة جاز ذلك ، وجائز أن يحجم للمرأة امرأة مثلها من علة ، وكره ذاك بعض النفاة أن تبرز بدنهن للحجامة .

ولا يجوز للمرأة أن تطلع القابلة على نفسها عند الولادة إذا كانت تستغنى عنها،

فإن أظهرت نفسها لها وهي غير محتاجة إليها كانت هالكة إلا أن تضطر إلى ذلك.
إلا أن تتوب من ذلك .

وقيل : إذا مات الجنين ونشب في بطن أمه أنه يجوز للرجل أن يدخل يده.
في فرجها ويعالج لإخراجه منها ، إذا لم تحضر امرأة تقوم بذلك .

وقيل : إن امرأة جابر بن زيد، رحمه الله، عرضت لها علة فوصف لها السكى،
فتهاها جابر، فاكثرت في غيبته، وعوفيت، فوجد عليها وهجرها في سفره إلى الحج.
فشق عليها هجرانه ، فأرسلت إليه عبد الله بن العباس يستعطفه ، فقال : إن هذه
لم تتوكل على الله ، والله يقول : « وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ
بِأَعْيُنِنَا » .

فقال له ابن عباس : أتم الآية ، كأنه يقول : « قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ
قَدْرًا » فأحسب أنه بهذا رجع إليها جابر ، وكان سبب رضاه عنها .

وقال الشيخ أبو محمد ، رحمه الله : السكى بالنار مكروه للبشر ، ولا بأس به
للدواب .

وقال أبو سعيد ، رحمه الله : وبعض كرهه للبشر والدواب لأنه من العذاب،.
وبعض يميز ذلك في الدواب ويكره للبشر، وبعض لم يره بأساً إذا تعورف بالنفع.

وقيل نظر غزوان امرأة قد انكشفت ، فلطم عينه ، حتى بقرت فقال إنك.
للخاطئة إلى ما يضرك ولا ينفعك ، فلقى أبا موسى فسأله فقال لطمت عينك ،
استغفر ربك وتب إليه ، إن لها أول نظرة . وعليها ما بعد ذلك :

وقيل ومالك غزوان نفسه فلم يضحك حتى مات . قال غيره ليس له أن يلطم نفسه أو عينه ولا خده لظما يؤله ، لأنه محجور عليه من نفسه ما هو محجور عليه من غيره أو محجور منه على غيره لأن فيه الضرر بلا نفع ، وإنما يجوز له في بدنه ما يرجو به نفعه ولو كان قد نظر نظرا لا يجوز له وعليه التوبة ، ولا يجوز له أن يقيم على نفسه حداً من حدود الله - وعليه التوبة إلى الله والستر على نفسه في جميع حقوق الله ، ومن سقطت أسنانه أو بعضها فله أن يتخذ أسنانا من فضة إن لم يجد بداً من ذلك وترك ذلك أفضل ، وإن فعل ذلك ليرى الناس . ويريد بذلك رياء ومباهاة للناس فلينته عن ذلك ولا يفعل .

واختلفوا في إخراج الولد الذي يتحرك في بطن أمه فأجاز مالك معالجته من نخرج الولد . وكره شق بطنها ابن حنبل ، وحرمه إسماعيل ولم يره الثوري بأسا . وقال أبو سعيد رحمه الله تخرج إجازة المعالجة لإخراجه إذا ثبتت حياة الولد غير إباحة ضرر في الميت ولا الحى . وأن الميت محجور منه ما هو محجور من الحى على التعمد والله أعلم .

ومن كان ينتف من لحيته أو يأكل الطين فلا يبلغ به إلى سقوط شهادته ولا ترك ولايته ، ونتف اللحية أشد من أكل الطين ، وينهى عن جميع ذلك ، ومن كان يستقى الناس دواء فلا يجوز أن يخلط فيه شيئاً من المحرمات ولا شيئاً من النجاسات . وليس لأحد أن يذر في الدواء العذرة ولا النجاسة وشربه ، لأن النبي ﷺ قال ما جعل الله شفاء أمتي في حرام .

قال أبو سعيد رحمه الله ، ومن وجعته عينه فوضع له فيها عذرة البشر أنه
يفسدها للصلاة وصلاته تامة ولا يحرم المحرم والنجس إلا للأكل والشرب وأما
لغير ذلك فجائز ، ويفسل في وقت ما يلزمه فيه الطهارة ، ومن شرب دواء مباحاً
إلا أنه معروف أن من شربه زال عقله فشرب منه فأغى عليه وفاته صلوات فإنه
ليس بمباح شرب ما يسكر ويزول به العقل ، وعلى من فعل ذلك التوبة وقضاء
الصلوات واجب ، أن يكفر إذا كان يعلم أن من فعل ذلك ذهب عقله .

وإن اتفق الرجل وزوجته أن تشرب المرأة دواء أن لا تحمل فأرجو أنه
لا بأس عليهما ، إذا كان الدواء لا ضرر فيه ، غير أن الدواء لا ينفع إلا ما شاء الله .

فصل

وقيل ليس لأحد الإقدام على الرقى إلا بما يعرف عدله ، وكذلك التعاويذ
وإن نسخ ذلك في دفتر وجعله أثراً ولا يعرف موافقته لم يتعر أن يكون عليه
التوبة من ذلك لإقدامه على ما ليس له مالا يعلم صوابه . وإن نجاه من الدفتر وسعه
ذلك لثلاث يثبت مالا يعلم صوابه وإن كتب عليه فلا يعمل به إلا أن يبصر عدله
وتركه أرجو أن يسعه ذلك .

واختلف الفقهاء في التعاويذ، منهم من أجازها ، ومنهم من لم يجزه يريد في تعليق
ذلك والله أعلم . وإن وجد شيئاً موصوفاً أنه باب كذا وكذا لا يعرف ما هو
مكتوب بالعبرانية أو غيره فلا يجوز له أن يعمل بذلك ولا يسعه الإقدام على
شيء لا يبصر عدله ، لأنه يمكن أن يوجد في الكتب همل السحر والإشراك

بالله ، فمن هنا حُجِر عليه على الإقدام على ذلك إلا بعد علم وبيان بما يسهه إلا أن .
يوافق في ذلك طاعة وحقا على قصده إليه . لم يضق ذلك عليه إن شاء الله .

وعن امرأة طلبت أن يقطع عنها الحيض . قال إن الحيض الذي أرسله الله .
لا يقدر أحد أن يقطعه وإن قصد الذي يريد قطعه إلى معنى لا إثم عليه فيه ، وإذا
كان قد آذاه ، وكان له سبب يكون بمنزلة الدواء لم يبن لى عليه لئتم . وإن كان
على معنى نية فاسدة لم يخرج ذلك بالنية الفاسدة ولا أعلم كيف كان ذلك .

فصل

ومن طلب امرأة أن يتزوجها فامتنعت هل له أن يداريها بشيء من الكتب .
أو غيرها لتحبه وتميل إليه ؟ قال ما لم يكن عليها فيه مضرة من تغيير عقل أو مضرة
في جسد ، وإنما يريد منها الإجابة إلى ما يسهه منها من الحلال ولم يوافق في حيلته
شيئا لا يسهه من القول والنية فذلك جائز عندي . وإن أصابها شيء مما يضرها
لزمه ذلك . وإن لم ينقص عقلها بقدر ما لا يجوز تزويجها بالرضا به في حال تزويجها ،
فإن زال عقلها من ذلك . فإنه يمدد سنة فإن تم نقصان عقلها كانت ديتها كاملة ،
وكان حكمها حكم المعتوه إن كان الطالب يأمن المطلوب إليه في فعل ذلك ، والمطلوب
إليه يأمن الطالب - بالعدل في ذلك إذا أقبل وجهها إليه . ومختلف فيمن كتب
لامرأة قد طال بها الدم عودة أجاز ذلك من أجازة .

وقيل في رجل سحر امرأة حتى وقع عليها ، فكتب معاوية في ذلك إلى المدينة
فأجمع رأى ابن عباس وابن همر على قتل الساحر وترك المرأة .

وقيل في رجل أدرك امرأته يصنع بها ضبع كما يصنع الرجل بامرأته . فإنها إن مكنت الضبع من نفسها فهي زانية لا تحل له ولا يرثها ولا ترثه . ومن رأى امرأة كذلك فلا يتزوجها ولا يقتلها . ولا يصح يركوبها الضبع أنها ساحرة إلا أن ترك تزويجها أحسن من طريق التنزه ، ومن أظهر سحره وكان شركاً بالله فيحل قتله إن لم يقب .

وعن أبي سعيد رحمه الله أنه يروى عن النبي ﷺ أنه قال ، اقتلوا الساحر والساحرة ، فاختلف أهل العلم في تفسير ذلك ، فقول إذا صح عليهما ذلك كما من أهل الشرك أو أهل الإقرار . وقول لا يقتل إلا أهل الشرك والمجوس . ومن خطأ من يقول في الدنيا سحر فلا نعلم في كتاب الله تعالى ولا في سنة نبيه محمد ﷺ ولا إجماع أهل العدل دليلاً يثبت السحر موجوداً في وقت من الأوقات في شخص بعينه ولا يوجب نفيه وعدمه . وللتكلف لإثبات ذلك ونفيه متكلف لما لا يدركه بمسحة دليل ، إلا أنه إن نفى أنه لا سحر كان بذلك مبطلاً ، وإن قال إنه لا سحر اليوم كان بذلك مقلداً . ومن خطأ من قال إنه سحر وهو مبتدئ بالتخطئة لما لا حجة له فيه . وهو أولى بالتخطئة إذا وجب الخطأ على ما هو أولى به .

فصل

وقيل إذا سقطت امرأة في بئر أو موضع ولا تقدر على الخروج منه أنه يجوز لرجل أجنبي أن ينحدر عليها فيخرجها لأن هذا موضع ضرورة ، ويخلصها كيف أمكنه ويلوى على يديه ثوباً إن أمكنه أن لا يمس جسدها . وإن كانت امرأة معروفة بشيء من مداواة العلل للناس .

فمن أبي سعيد رحمه الله أنه لا يجوز لها أن تمس الرجل إلا من ضرورة
إلا أن لا يوجد غيرها ممن يحسن ذلك إذا كانوا غير محارم لها .

وقد قيل إن الرجل يباح له من المرأة من المس مالا يجوز للمرأة من الرجل ،
لأنه يجوز له المس والنظر إلى وجهها وكفيها ما لم يكن شهوة . وقول لا يجوز
المس له إلا لمعنى ، وأما النظر والمس لشهوة فلا يجوز ، ولا نعلم في ذلك اختلافا .

وقد نهى النبي ﷺ أن تملأ المرأة عينها من الرجال إلا لمعنى . وقيل
في امرأة عرض لها وجه قرب فرجها أنه يجوز لها أن تربه الطيب ليداويه .

قال أبو عبد الله وتخرج ذلك الموضع وحده ويعالجها ووليها معها . وإن تولى
ذلك الولي فهو أحسن .

وإن قطع الطيب لرجل عرقا فأت أنه إن زاد على ما يقطع الناس أن عليه
الدية . وإن لم يزد فلا دية عليه . فإن قال ورثة الميت : إنه قد زاد أكثر مما يقطع
الناس ، وقال هو لم أزد أكثر مما يقطع الناس فالتول قول الطيب وعلى ورثة
الميت البينة أنه زاد أكثر مما يقطع الناس وإن قال الطيب أنه لم يمت وقال ورثته ،
إنه مات أن عليهم البينة أنه قد مات وكذلك إن قال إنه ما قطع شيئا . وقال
الورثة إنه قطع أن عليهم البينة أنه قطع له وعليه هو اليمين . وأن كان سقاه دواء
فأت . فإذا سقاه دواء معروفا بالنفع فلا ضمان عليه ، وإن سقاه دواء لا يعرف فعليه
ديته .

وقيل لسمت النبي ﷺ عقرب وقال لا تبالي من ضربت ، ودعا بماء وملح

وجعل يمسحه على وجع اللدغة ويقرأ للمعوذين و : « قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ » فاتخذها
الناس رقية العقب وقيل إنه كان إذا شكاً شيئاً جمع يديه وقرأ فيهما المعوذتين
وتفل فيهما ، ثم ردهما على وجهه .

وقالت عائشة رضي الله عنها إنه كان إذا شكاً شيئاً فرغ إلا للحجامة .

ومن جواب موسى بن علي إلى هاشم من ابن الجهم عن رجل له أخت تسبح
وتصيح ، فجعل الرجل خمسين درهماً ليعالجها حتى تصح مما يعينها ، فعالجها فصحت
في ذلك الوقت ، ثم راجعها الذي كان يعينها وطلب الرجل ما كان جعل له
وقال الأئمة : ليس كل شيء حتى تصح وتبرأ مما كان يعينها فعلى ما وصفت فليس
للرجل شيء حتى تصح وتبرأ مما عناها .

ويوجد أن النبي ﷺ قال : جعل شفاء أمتي في ثلاث ، شرطة من حجام ،
أو آية من كتاب الله ، أو قلة من راق ، في معنى الرواية ، وفي رواية ولقطة من
عسل .

فصل

ومن خلق لرجل رأسه برأيه فجرحه أنه لا ضمان عليه إذا لم يتعد فعل مثله ،
وكان ذلك هو اجتهاده ، وبعض يلزمه الضمان في ذلك ويجعله بمنزلة الخطأ وكذلك
الصبي واليتيم والعبد إذا فعلوا في الأصل شيئاً يسعه فأصاب منهم مثل ذلك .
وكذلك الحجام إذا ختن صبياً يوجه يسعه في الأصل ولم يتعد فعل مثله .
وإنما قطع ما يقطع مثله ولم يتعد القلفة فات فلا ضمان عليه ، كان ذلك منه خطأ أو

هدا ، وإن تعدى في ذلك بخطأ كان ضامنا على وجه الخطأ ، وإن كان عمداً كان على سبيل العمد .

وكذلك الطبيب إذا فعل في الأصل ما يسهه ولم يتعد فعل مثله فهو مثل الحجام ، وأما فعله ذلك في العبد برأى سيده فذلك جائز . وهو بمنزلة الأحرار . وإن كان بغير رأى سيده وكان يمكن أخذ رأى سيده في ذلك فليس له ذلك وهو ضامن لما أحدثه من ذلك . وأما الصبي فيكون ذلك برأى والده واليتيم برأى وصيه أو وكيله أو وليه إن أمكن مشورتهم في ذلك ، وإن خيف الضرر عليهم ولم تمكن المشورة عليهم رجوت أن يجوز فعل ذلك ويكون كما وصفناه . ومن أبصر ذلك وكان عالما به وفعله كما يفعله الطبيب بعلم وبصر فهو بمنزلة الطبيب وإن فعل ذلك بغير علم لم يسهه ذلك وكان ضامنا لما اضطر من حدثه .

ومن يطالب إلى من يغمز له بدنه فغمز له فكسر له ضلعا أو شيئا من أعضائه فإذا لم يتعد في ذلك إلى غير فعل مثله في مثل المغموز في ضعف بدنه وقوته فلا ضمان عليه في بعض القول لأنه محتاج إلى ذلك . وقول ، إنه يكون خطأ على العاقلة لأنه لم يؤذن له بالكسر وإنما أذن له بالغمز .

فصل

وقيل في ذاهب العقل بجنون أو غيره إذا وصف له شيء من الأدوية لسعوط أو شرب أو غير ذلك ، أنه إذا كان يأمل نفعه في العادة الجارية ويؤمن ضرره أنه لا يضيع على من فعل له ذلك إذا قصد بذلك المنفعة للمريض ولم يعرض له شيء من زيادة المرض ولا أذى من ذلك الدواء ، وإن عرض له مرض من جهة

هذا الدواء الذى رجا له نفعه وتهد عولج به بغير رأيه فإذا كان هذا الدواء معروفاً بالنفع بلا مضرة ولا شك فى ذلك والمعالج له ممن يحسن العلاج ولم يعتمد فعل مثله فأرجو أن لا ضمان عليه فى مثل هذه على هذا الصفة .

وكذلك القول فى الصبي والمملوك وإن ربط الراقى إصمهم داهب العقل بغير رأيه لرجاء صحته . فإذا كان مما يدرك به النفع له فى معالجته بلا مضرة عليه فى جسده فلا يضيق على من فعل ذلك إن شاء الله .

وعن أبى الحواري رحمه الله فى امرأة سقت ابنها دواء فمات ، وهى لم ترد به إلا الشفاء . قال لا يلزمها فى ذلك شيء .

وقال أبو المؤثر رحمه الله : فى الفاجرة إذا حملت فشربت دواء ، فطرح مولداً ميتاً فإنها تتوب إلى الله وتستغفره وتؤدي إلى أرحام الولد من قبلها على قدر ميراثهم منه دية ، ولا شيء لها من الدية . وإن طرحته حياً ومات فلا قود فيه وفيه الدية . وإن كانت شربت الدواء ولا تعلم أنها حبلى فخرج حياً ثم مات فهو خطأ وديته على عشيرتها . وإن خرج ميتاً فقرة عبد أو أمة .

وعندنا أنها إن شربت الدواء مما يشرب الناس تريد به الشفاء ولا تعلم أنه مما يقتل فطرحت ولدها أنه لا دية عليها . ولو علمت أنها حبلى ، وكذلك يوجد عن أبى على رحمه الله . وقال ما أرى بأساً أن تصوم شهرين ولا دية عليها إن أرادت الشفاء ، وإن شربت دواء مما هو معروف مع الناس أنه من الأدوية النافعة ، وهى حامل ، فألقت ما فى بطنها فلا شيء عليها فى ذلك . وإن كان الدواء ليس بمعروف

مع الناس بالنفع فعليها الدية خطأ على عاقلتها . وكذلك إن سقت ولدها ، القول فيه واحد . ومن شرب شراباً يريد به قتل نفسه فيعتل ، ويموت أنه يكون بذلك آثماً هالكاً .

ويختلف في الصلاة عليه ، قول يصلى عليه ، لأنه من جملة أهل القبلة . وقول يقبر بغير صلاة : المقتول على بغيه . والمرجوم المصر على الزنا . والقاتل لنفسه .

وقيل : من أصابه جرح في جسده وأراد أن يداويه بالبول ، قال يختلف في ذلك فقول يجوز إذا لم يكن لأكل ولا شرب ، وإنما هو لشيء من الطلاء الذي يدرك غسله . وقول لا يجوز استعمال النجاسات ، ومن وصف له شيء من الحرام يداوى به علته فأكله أو شربه وبرىء من علته أن تلزمه التوبة مما فعل من ذلك .

واختلف فيمن خرج به الباسور ، فقول لا يجوز قطعه . وقال أبو المؤثر رحمه الله : ما نرى بقطعه بأساً إلا أن يكون قطعه مخوفاً عليه منه . وقال يجوز قطع المرق وقد فعل ذلك عزان بن الصقر رحمه الله .

وأجاز أبو سعيد رحمه الله إخراج اللدة من الجرح والضربان بالنار إذا كان مما يرحى نفعه بذلك .

وسئل عن لدغته دابة ، وأراد أن يبط موضع اللدغة هل له ذلك ؟ قال معى إذا كان متعارفاً أن له فيه شفاء لم يمنع من ذلك إن أراد ذلك .

قيل لأبي سعيد رحمه الله : ما تقول فيمن كوى نفسه بالنار برأيه ما حاله ؟ قال : معى إنه على معنى الحديث عن النبي ﷺ أنه تلزمه التوبة ولا يرجع إلى مثل

ذلك وأرجو أنه في بعض معانى القول أنه إذا كان يؤمن شر ذلك ويرجى خيره في معنى التعارف مما قد جرت به العادة لم يضق ذلك ، وكان ذلك كغيره من المعالجات بالأحداث في الأبدان .

ومن قطع العروق والفصد الذى في الأصل محجور في البدن مثله إلا لالتماس الصلاح بذلك . فإذا ثبتت الرخصة فأرجو أن لا يأثم في ذلك إذا أتاه على وجهه .
وقيل : ليس لأحد أن يفدى أحداً بنفسه إذا قصد أحد إلى ظلمه ، ولو كان أبوه أو أمه متصودين بالقتل أو الظلم إلا أن يكون يرى أنه يقدر أن يمنعها عن الظلم .

وروى أن النبي ﷺ قال : من قتل نفسه بمحديدة فحديده في بطنه متوشحاً بها في نار جهنم خالدًا مخلدًا أبداً ، ومن تحصى سماً فقتل نفسه فسمه في كفه يتجسام في نار جهنم خالدًا مخلدًا فيها أبداً .

وقيل : لا يجوز لأحد أن يؤجر نفسه يقعد عن غيره في الحبس ولا يجوز له أن يظلم نفسه عن ظلم غيره ، ومن دخل الحريق أو ألقى نفسه في سبيل أو بحر لينجى مآلاً أو نفساً فخطب هو بذلك أنه لا يأثم إلا إذا كان لم يعتمد لإلقاء نفسه في الهلاك . وإنما أراد نفعاً وإزالة ضرر وإيقاد نفس من الهلاك أو مال من التلف .
وأما إذا ألقى نفسه في شيء من المهلك متعمداً لإهلاك نفسه فهو كافر .

وقيل : لا يصلى عليه إذا مات والله أعلم وبه التوفيق .

القول الخامس والثلاثون

فيما يستحب من القول وما يقال عند العطاس والتثاؤب
والنوم واليقظة

قال رسول الله ﷺ: من لح عليه الفقر أو هاله أمر فليكثر من قول لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، ومن أبطأ عليه الرزق فليكثر من الاستغفار .
وكان رسول الله ﷺ يأمر من أصابه حزن أو سقم أو غم أو أزل أو لأواء . أن يقول : الله ربى ولا أشرك به شيئاً ، ثلاث مرات ، والأزل شدائد البلوى .
واللأواء الجوع .

وقال أنس . قال رسول الله ﷺ : ما أنعم الله على عبد نعمة في أهل ولا مال أو ولد فأعجبه فقال إذا رأى ذلك : ما شاء الله لا قوة إلا بالله إلا دفع الله عنه كل آفة ، وبيان ذلك قوله تعالى : « وَلَوْ لَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » .

ويستحب الصلاة على النبي ﷺ عند النظر إلى الشيء المعجب لأن ذلك يطرد العين عنه .

وقال من رأى مبتلى فقال : الحمد لله الذى عافانا مما ابتلاك به وفضلنا عليك وعلى كذا من خلق تفضيلاً عافاه الله من ذلك البلاء ، وإذا نظرت إلى أذى البلاء قتل ذلك من غير أن يسمعك : الحمد لله الذى عافانى مما ابتلاك به ، ولو شاء لفعل ، فإنه من قال ذلك لم يصبه ذلك البلاء إلا ما شاء الله ، وإذا نظرت إلى الذمى قتل : الحمد لله الذى فضلى عليك بالإسلام ديناً وبمحمد نبياً .

وإذا نظرت إلى جنازة آدمي قتل : الله ربى ولا أشرك به شيئاً ، الله أكبر
أعوذ بالله من الغد والرواح إلى النار ، وإذا نظرت إلى المرأة قتل : الحمد لله الذى
خلقنى فأحسن خلقى وصوّرنى فأحسن صورى وزيّنى ما شان من غيرى وهدانى
للإسلام ، اللهم فسكماً حسنت خلقى فحسن خلقى وحببني إليك وإلى جميع خلقك ،
الحمد لله الذى خلقنى بشراً سوياً ، وزيننى ولم يشنى ، وفضلنى على كبر من خلق
تفضيلاً ، وخصنى بالإسلام ورضيه لى ديناً ، ثم تضرع المرأة وتقول : اللهم اجعلنى
لنعمك من الشاكرين .

فصل

ومن عطس فليقل : الحمد لله ، فقد روى أن النبى ﷺ عطس بحضرة رجلان
فسمّت أحدهما ، ولم يسمت الآخر فسنّئل عن ذلك فقال : لأن هذا حمد الله فسمّته
والآخر لم يحمد الله فلم أسمّته . وقال إذا عطس أحدكم فحمد الله فسمّته وإن لم يحمد
الله فلا تسمّته .

ويذنبى لمن سمع العاطس إذا لم يحمد الله ، فليقل هو : الحمد لله . وروى أن هر
سمع عطاس رجل ، فقال : يرحمك الله ، إن أنت حمدت الله .

وتسميت العاطس هو الدعاء له بخير ، وهو أن يقول له : يرحمك الله ، وهو
جائز بالسبب والشين والتسميت والتسميت .

وروى أنس أن النبى ﷺ قال : إذا عطس أحدكم فقال : الحمد لله ، قالت
اللائكة : الحمد لله رب العالمين ، وإذا قال : الحمد لله رب العالمين ، قالت
اللائكة : يرحمك الله .

وروى أن رجلاً عطس بحضرة ﷺ فقال : الحمد لله رب العالمين ، فقال :
يرحمك الله الذى أخرج الداء من معطس يافوخ خياشيم شراسيف أنفك .

ويقال : خروج العاطس من دائه دواء ، واستدعاؤه داء ، وإذا حمد العاطس الله ،
وكان ولياً لك قتل : آمين ، غفر الله لنا ولك ، وهدانا وإياك الصراط المستقيم .

وقيل : كان رسول الله ﷺ إذا عطس ، قعيل له : يرحمك الله ، قال :
يهديكم الله ويصلح بالكم . ويقال : إن يهودياً سمى النبي ﷺ ، فقال له ﷺ :
هذاك الله ، فأسلم اليهودى . وقال ﷺ : « سابق العاطس بالحمد لله ، تعافى من
داء البطن وصداع الرأس » .

وقيل : من سبق العاطس بالحمد عوفى من داء الخاصرة ، ولم يرفى جنمه
مكروها حتى يخرج من الدنيا .

وقيل : أوحى الله إلى موسى عليه السلام : يا ابن عمران إذا سمعت عاطساً
فاحمد الله ولو من وراء البحر .

وقال سعيد بن جبير : من سمع عاطساً فلم يسمته كان ديناً عليه يتقاضاه
يوم القيامة .

وقال النبي ﷺ : « إذا عطس أحدكم فليسمته بجائسه ، وإن زاد على ثلاث
فهو مزكوم فلا تسمته بعد ذلك .

وفى حديث ، عطس عنده رجل فسمته ، ثم عطس وأد أن يسمته ، فقال
عبد الله : دعه فإنه مضبوك أى مزكوم . وقيل : صدق الحديث ما يعطس عنده .

وقال ابن عباس : العطاس من الله والتثاؤب من الشيطان . فإذا تثاؤبت فضع
ظاهر أصابعك على فمك تسكيناً للتثاؤب .

وقيل : أول من عطس آدم عليه السلام ، فقال : الحمد لله ، إلهاماً من الله
عز وجل ، فقال له ربه : يرحمك الله ، فسبقت رحمته غضبه ، وصارت سنة .
وقيل : كان سبب عطاس آدم عليه السلام أن الروح جرى في جسده فتنفس ،
فخرج من خياشيمه ، وصارت عطسة .

فصل

كان ابن مسعود يعلم الصحابة الاستخارة كما يعلمهم السورة من القرآن ،
وكان يقول : إذا أراد أحدكم أمراً فليتوضأ وليصل ركعتين ، وليقل : اللهم إني
أستخيرك بعلمك ، وأستقدر بقدرتك ، فإنك تعلم ولا أعلم ، تقدر ولا أقدر ،
وأنت علام الغيوب ، وأنت على كل شيء قدير . اللهم إن كان هذا الأمر خيراً لي
ولديني ولديناي وعاقبة أمري ، فيسره وقدره ، أنت أعلم به مني .

وقيل : كان بعض الصالحين إذا خرج من منزله صلى ، وإذا دخل بدأ بالصلاة
ودعا . وإذا خرج أحد من منزله فقال : بسم الله ، قالت للملائكة : هديت ،
فإن قال : توكلت على الله ، قالت : وقيت ، فإذا قال : لا حول ولا قوة إلا بالله
العلي العظيم ، قالت : كفيت ، فيقول الشيطان : كيف لي بعبد قد هدى ووقى
وكفى .

وينبغي لمن دخل منزله أن يقول : السلام علينا من ربنا والحمد لله رب العالمين .
ومن دخل القرى أو نظر إلى ظاهر دور الناس وأموالهم فلا بأس عليه .

فصل

فإذا أردت أن تنام فم على جنبك الأيمن ، وقل : باسم الله وفي سبيل الله ،
والحمد لله الذى آوانى ، والحمد لله الذى هدانى ، والحمد لله الذى مَنَّ علىَّ بالإسلام ،
وجعلنى من أمة محمد ﷺ ، ويذكر الله حتى يذهب به النوم فيكتب من الذاكِرِينَ
حتى يصبح ، ويقول : اللهم إني وضعت جنبي إليك ، وألجأت ظهري إليك ،
وأسلمت نفسى إليك ، فاحفظنى بما حفظت به المؤمنين . اللهم باسمك وضعت جنبي
وباسمك أرفعه . اللهم إن أمسكت نفسى فاغفر لها ، وإن أرسلتها فاحفظها مع أرواح
المؤمنين . اللهم آمّن روعتى واستر عورتى واقض دينى ونفى عذابك يوم تبعث
عبادك . وعنه ﷺ : « إذا انتهت من نومك فقل : لا إله إلا أنت سبحانك
إني كنت من الظالمين . الحمد لله الذى عافانى فى جسدى ، ورد علىَّ روحى ونفسى
لأذكّره ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم » . ومن بات طاهراً وكل الله به
ملائكة يحفظونه ويستغفرون له ويؤذن لروحه بالسجود تحت العرش ، فإن مات
كان شهيداً .

ويقال أيضاً ، عند القيام من النوم : الحمد لله الذى بعثنى من مرفدى هذا ،
ولو شاء لجمله سرمداً إلى يوم القيامة . الحمد لله الذى عافانى فى جسدى وأحيانى
بعد ما أماتنى ورد إلىَّ روحى لأعبده وإليه النشور ، ولا حول ولا قوة إلا بالله
العى العظيم .

وروى الحسن أن النبى ﷺ كان إذا قام من الليل قال : لا إله إلا الله
مرتين ، الله أكبر الله أكبر كبيراً ، الله أكبر الله أكبر كبيراً . أعوذ بالله

من الشيطان الرجيم من همزه ونفخه ، ونفذه ، فهمزه الموتة ، ونفخه الكبير ، ونفقه الشعر .

وروى عن جابر أن النبي ﷺ كان لا ينام حتى يقرأ سورة آلم السجدة ، وتبارك الله بيده الملك .

وقال ﷺ : من قرأ آيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفاه الله .

وقيل كان ابن مسعود يقول خاتمتا سورة البقرة ، تجزيان عن قيام ليلة لمن قرأها من قوله « آمَنَ الرَّسُولُ » إلى تمام السورة ، ويستحب أن لا ينام الإنسان حتى يقرأ عشر آيات من البقرة : أربعاً ، من أولها ، وآية الكرسي وآيتين بعدها ، وثلاثاً من آخرها ، ومن آمن الرسول . فمن قرأهن لم يضره الشيطان في أهل ولا مال وإن قرأت على مجنون يرى .

فصل

ويستفتح الإنسان ليله ونهاره بذكر الله تعالى فيها العبادة الكبرى .

وعنه ﷺ : امتتح في أول النهار بقل هو الله أحد ، وإذا أصبحت ، فقل الحمد لله الذي أحياني بعد ما أمانتي ورد إلى روعي وإليه النشور ، اللهم إني أعوذ بك أن أشرك بك وأنا أعلم وأستغفرك لما لا أعلم ، الحمد لله الذي عافاني في جسدي ورد إلى روعي وأمنني في البلد وجعاني من أهل الإسلام ، وأصبحنا وأصبح الملك لله والكبرياء والعظمة والخلق والأمر والنهي والليل والنهار والسماء والأرض وما بينهما . والجنة والنار وكل شيء لله الواحد القهار ، اللهم اجعل أول هذا النهار

في صلاحاً وأوسطه فلاحاً وآخره نجاحاً . ويقول بعد الصلاة اللهم إني أسألك بركة هذا اليوم وفتحته وهداه ونوره وخير ما قبله وخير ما بعده . وأعوذ بك من شر هذا اليوم أن أزل فيه أو أضل أو أظلم أو أجهل أو يجهل علي . ومن شر ما قبله ومن شر ما بعده .

قد قيل كان النبي ﷺ يفعل ذلك ، ويقال عند شروق الشمس الله أكبر الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر والله الحمد ، اللهم أشرق علينا هذا النهار بالرحمة والنوبة والعظمة والعتق والإفادة والإفابة الله أكبر الله أكبر طلعت الشمس وانتشر خلق الله لا إله إلا الله ، لله ما طلعت عليه الشمس ربنا رب السموات والأرض ، لن ندعو من دونه إلهاً الآية .

وقيل من قال ذلك في كل يوم عند طلوعها كتب الله له ثواباً بعدد ما طلعت عليه ، ويقال عند غروبها بسم الله والحمد لله والسلام على رسول الله لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد لا إله إلا الله يحيي ويميت ، وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير لا إله إلا الله والله أكبر ، والله الحمد ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

فصل

ومن الأدب أن لا يرفع الإنسان صوته .

قال الله تعالى «إِنْ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ» ، فقيل العطسة الكبيرة الفاحشة للرفعة . وكان المشركون يتفاخرون برفع الأصوات ، ومن كان أشد

صوتا كان عزيزاً فأَنْزَلَ اللهُ ذلك ولو كان شيء يثابُّ على شدة صوته خيراً أَيْبَ الحَيْر .

وعن النبي ﷺ أَمَضُّكُمْ إِلَى التَّفِيهِقِ الْكَثَارِ وَاللَّحِّ لِلْهَذَارِ . وفي خبر أَمَضُّكُمْ إِلَى الْإِثْرَارِ الْمَتَفِيهِقُونَ ، وهم الْكَثَرُونَ ، لأنَّ أَصْلَ التَّفِيهِقِ الْإِمْتَلَاءُ ، وَالثَّرَارُ الْكَثَارُ مِنَ الْكَلَامِ ، وَإِذَا تَمَّ الْعَقْلُ نَقَسَ الْكَلَامُ . وَمَنْ ضَاقَ صَدْرُهُ اتَّسَعَ لِسَانُهُ . وَإِذَا ظَفَرَ لِلشَّرِّ كَوَّنَ بِالْمُسْلِمِينَ فَلَا يُقَالُ نَصَرَهُمُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ . وَلَكِنْ يُقَالُ : قَدْ كَانَ فِي عِلْمِ اللَّهِ أَنْ يَصِيبَهُمْ مَا أَصَابَهُمْ وَإِنَّمَا النَّصْرُ لِلْمُسْلِمِينَ ، يُقَالُ نَصَرَهُمُ اللَّهُ عَلَى عَدُوِّهِمْ .

فصل

وعن ابن مسعود ، الْخَيْرُ ثَقِيلٌ مَرِيٌّ وَالشَّرُّ خَفِيفٌ وَبِيٌّ . وَقَالَ لِأَنْ أَعْضَ عَلَى جَمْرَةٍ فَتَحْرَقَ مَا أَحْرَقْتَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَقُولَ لشيءٍ كَانَ ، لَيْتَهُ لَمْ يَكُنْ ، وَمَا لَمْ يَكُنْ لَيْتَهُ كَانَ .

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ » ، أَدَبَ اللَّهُ بِذَلِكَ عِبَادَهُ ، وَذَلِكَ ، قِيلَ إِنْ أُمِّ سُلَيْمَةَ زَوْجَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَتْ : لَيْقِنَا رَجَالًا نَجَاهِدُنَا وَغَزُونَا وَكَانَ لَنَا مِنَ الْأَجْرِ مِثْلُ أَجْرِ الرِّجَالِ . فَأَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَةَ . وَقَدْ جَاءَ لَا يَتَمَنَّى أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ وَلَكِنْ لِيَقُلَ : اللَّهُمَّ أَعْطِنِي .

وَمَعْنَى التَّمَنَّى أَنَّهُ يَسْرِي أَنْ يَفْعَلَ لِي كَذَا وَكَذَا . وَالتَّمَنَّى الْمَكْرُوهُ أَنْ يَتَمَنَّى مَا رَزَقَ غَيْرُهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَرْزُقَهُ . وَأَمَّا أَنْ يَرْزُقَ مِثْلَهُ فَلَا بَأْسَ .

والدليل على إجازة التثنية قول مريم : « يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا » .

وفي الحديث أن النبي ﷺ ذكر قومًا غزوا فقتلوا ، فقال : يا ليتني غودرت مع أصحاب النحض أى ليتني تركت معهم شهيداً . والنحض صفح الجبل وسفحه .

ومن قال أنا أقدر أن أهلك كذا وكذا فهو يجوز على الجواز ، وأما على الحقيقة فلا يجوز ويستتاب من قال ذلك على الحقيقة .

ومن قال لو أنى مضيت في هذا الطريق ما لقيت شيئاً فلا يجوز ، لأن هذا غيب . وإن قال لو أنى مشيت في هذا الطريق لقيت فلاناً فهذا غيب أيضاً ، إلا أن ينوى إن قدر لي ذلك . وإن قال لو أردت لفعلت كذا وكذا ، فهذا مثل الأولى إلا أن ينوى أن يحول حائل وإن قال ، لم أرد أن أهلك كذا فهذا أخبر عن نفسه ، وإن لم يرد هلك ذلك فهذا جائز . وإن قال ذلك قائل ببلانية يعمل وهو لا يعلم ، جائز له ذلك أو غير جائز ، فليس لأحد أن يعمل ولا يقول إلا بما يعلم إجازته فإذا لم يعلم لم يتقدم على شيء حتى يسأل لأنه محجور عليه في كل حال حتى يعلم الحلال والجائز من المقاتل ، وإن لم يسأل حتى مات فمات من هلك عملاً بما لم يعلم فوافق المباح كان آثماً وإن وافق المحجور كان هالكا .

قال ابن عباس إنه سمع رسول الله ﷺ رجلاً يقول : ما شاء الله وشئت ، فقال : لا ، بل ما شاء الله وحده . والله أعلم وبه التوفيق .

القول السادس والثلاثون

فيما يجوز من التقية ومنادىح الكلام وما لا يجوز من ذلك

وقد أجز المعاريض من القول عند التقية وعند الأمن ، كما روى أن رجلا أتى النبي ﷺ وقد قتل حميم له ، فقال ﷺ : تأخذ الدية ، قال لا . قال : فتعفو . قال لا : قال فادب فاقته ، فلما جاوز الرجل قال ، إن قتله فهو مثله ، فلحق الرجل رجل آخر . وقال إن رسول الله ﷺ قال : كذا فتركه ، ولم يرد ﷺ أنه مثله في المأثم واستيجاب النار إن قتله لأن الله أباح له قتله بالتقصص ولكن كره أن يقتص ، وأحب له العفو فعرض له تعريضا أو همه به إن قتله كان مثله في الإثم ليعفو عنه ، ومراده أن يقتل نفسا كما قتل ذلك نفسا ، فهذا قاتل وذلك قاتل ، فقد استويا في قاتل وقاتل ، إلا أن الأول ظالم والآخر مقتص .

ومن مثل ذلك أن النبي ﷺ كان يصيب من الرأس وهو صائم وهو يريد أن يقبلها ، وهو صائم ، وهذا من لطيف الكناية .

ومثل ذلك قوله ﷺ لأزواجه أولا كن لحوقا بى أطولكن يداً ، فاجتمعن ، فطاولن أيديهن ، فطاولتهن سودة فامت زينب أولهن . وله ﷺ أطولكن يداً أمدكن يداً بالعطاء والمعروف .

وقيل كانت زينب تعمل الأزيمة والأوعية تقوى بها في سبيل الله .

ومثل ذلك ما روى أن رسول الله ﷺ كان إذا دخل العشر الأواخر من رمضان أيقظ أهله ورفع المنزر ، المعنى أنه أيقظ أهله للصلاة ورفع المنزر يريد أنه

اعتزل عن النساء ، وقيل معناه أنه أيقظ أهله للصلاة ورفع المنذر أراد اجتهداً في العبادة ، كما قيل شددت لهذا الأمر منزري .

ومثل ذلك ما روى أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ . وعليه ثوب معصر ، فقال له لو أن ثوبك هذا كان في تنور أهلك لكان خيراً لك ففضى الرجل ، وجاء من الغد ، فقال له ﷺ ما فعل الثوب ؟ فقال الرجل صنعت به الذي أمرتني به ، فقال له ﷺ ما كذا أمرتك إلا أني أردت ألا ألقيته على بعض نسائك ، وأراد ﷺ لو بعته ، واشتريت بتمنه دقيقاً تحبزه وحطباً توقده خيراً لك من أن تأبسه ، ولم ير إحراقه بقوله ، لأن ذلك فساداً ، والله لا يحب الفساد ، فلما أحرقه قال له ما كذا أمرتك ، فإذا لم تفهم ما أردت تكسوه بعض نسائك ، لأن المعصر مكروه للرجال لا للنساء .

وقيل دخل رجل على عيسى بن موسى وعنده ابن شبرمة ، فقال لابن شبرمة ، أما تعرفه ؟ قال : نعم إن له بيتاً وشرقاً وقدماً ولم يكن يعرفه ، وإنما أراد بالبيت بيته الذي يسكنه وينزل فيه ، وبالشرق أعلاه ، والقدم قدمه الذي يمشي عليه ، وأوهه أن له سابقة في الفضل ، وأن له قدم صدق عمل صالح تقدم عليه ، وأن له شرقاً في الحسب والنسب .

ويجوز للإنسان إرضاء الذي يخشاه بالقول الذي يرضيه في الظاهر وهو في الباطن بخلافه لنفع يستجره أو لدفع لما يضره .

وقال أبو الحواري رحمه الله من حدث بحديث عن رجل فأخطأ في اللفظ ولم يخرج عن المعنى فذلك جائز . ولا يكون بذلك كاذباً مثل أن يقول الآخر ، هلم

إلى فقال عنه ، تعال ، وهو إنما قال هلم . وكذلك إن قال له اذهب إلى فلان فقل عنه ، إن قال امض إلى فلان واخرج إليه فهذا كله معناه واحد ، وإن اختلف اللفظ ولا كذب فيه .

وقال الله تعالى في قصة موسى : « سَأَتِيكُمْ مِنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ بَشِيرٍ » . وفي موضع آخر : « لعل أنيكم منها مخبراً أو جندوة من النار لعلكم تخطئون » . وقال في موضع آخر : « ملأنا أماناً نُودِي » . وفي موضع آخر : « ملأنا جأها نُودِي » ، فهذا مما يختلف ألفاظه ومعناه واحد .

وأما الشهادة فلا تجوز له أن يأتي بها إلا على وجهها . ولا يزيد على ذلك حرفاً واحداً .

وقيل إن من أحال الكلام متعمداً لأحد من الناس يريد بذلك إثبات حق أو إزالة شيء من الباطل أو إصلاحاً بين اثنين أو جماعة أنه لا يكون كاذباً ولا آثماً ويجوز له ذلك . ولا يلحقه اسم الكذب لأنه لم يرد بإطلا كما قال يوسف عليه السلام أيتها العير إنكم لسارقون ، وهو يعلم أنهم غير سارقين وإنما أراد الخيلة على أخذ أخيه فجعل السقاية في رحل أخيه .

وقالت امرأة فرعون : « قَرَّةُ عَيْنٍ لِي وَلَئِكَ لَا تَقْتُلُوهُ » ، وإنما أرادت بذلك أن لا يقتله فرعون .

وقال إبراهيم : « بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْظِقُونَ » . وفي جواب أبي زكريا إلى أهل حضرموت . ولكم سعة في الذي بليتيم به

من جور الظلمة على أموال الأيتام ، وإذا أتاكم الخارص يحرص عليكم أموالكم أن يقولوا للمسجد أو للسبيل أو غير ذلك . وما جرى هذا المجرى مما هو مثله .

ولا تجوز التقية في الفعل ولكن لكم أن تعرضوا في الكلام الذي يسمعكم القول به ، ولو لم تقوم لقول همر بن الخطاب رضى الله عنه : لكم في معاريض الكلام مندوحة عن الكذب ، والمندوحة السعة .

وقال ابن عباس : ما أحب بمعاريض الكلام همر النعم . وحرر النعم هي أفضل ما يكون منها ، وهذه اللفظة تقول العرب في شيء تبجله وتعظمه . وقد جاء التعريض في القرآن حكاية عن موسى عليه السلام إذا قال : « لَا تَوَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ » . قال ابن عباس إنه لم ينس لأنه لم يقل إني نسيت ، ولكنه قال : لا تَوَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ ، فأوهى النسيان تعريضا ولم ينس ولم يكذب .

ومنه قول إبراهيم إني سقيم ، أى سأستم ، لأن من كتب الله عليه الموت لا بد له من أن يستقم ، ومثله إني ميت وإنهم ميتون أى ستموت ويموتون ، فأوهم القوم بمعاريض الكلام أنه عليل وإن لم يكن عليلا ولا كاذبا ، وكذلك قوله لامرأته حين خاف عليها من المشار إنها أختي ، لأن بنى آدم يرجعون إلى أب وأم . وإن أراد أنها أخته في الدين جاز ذلك ، وكما قال بل فعله كبيرهم هذا فاسألوهم إن كانوا ينطقون ، فجعل النطق شرطا للفعل والأصنام لا تفعل ولا تنطق ، وقول أولاد يعقوب لأخيه يوسف وهم لا يعلمون أنه على دين الإسلام قالوا له : « فَأَوْفِ كُنَّا الْكَفِيلَ وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَا إِنْ اللَّهُ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ » . ولم يقولوا له يميزك بصدقتك أخرجوا له الكلام على معنى المعاريض .

وقد استعمل المسلمون المعارض في الكلام وأجازوها في التقية وغيرها ،
كما روى أن عبد الله بن رواحة الأنصاري : بعته زوجته بجاريته فقالت له : إن لم
تكن فعلت فاقراً فإن الجنب لا يقرأ ، فقال شعرا :

شَهِدْتُ بِأَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَأَنَّ النَّارَ مَثْوَى الْكَافِرِينَ
وَأَنَّ الْمَاءَ تَحْتَ الْعَرْشِ طَائِمٌ وَمَوْقَى الْعَرْشِ رَبُّ الْعَالَمِينَ

فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فضحك فقال رحم الله نساءكم يا معشر الألبصار .

وروى أن جابر بن عبد الله الأنصاري أنى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله
إني قت إلى جارية لي في بعض الليل فانهمتني زوجتي ، فقلت : إني لم أصل شيئا ،
فقالت لي اقرأ ثلاث آيات من كتاب الله إن كنت صادقا فأنشدت شعرا :

وَفِينَا رَسُولُ اللَّهِ يَتْلُو كِتَابَهُ
كَأَنَّهُ شَقَّ مَعْرُوفٍ مِنَ الصَّبِيحِ سَاطِعُ
يَبِيتُ يُجَافِي جَنْبَهُ عَنْ فِرَاشِهِ
إِذَا اسْتَقَمَّتْ بِالْمُشْرِكِينَ لِلضَّاجِعِ

فقالت : أما إذا قرأت ثلاث آيات فأنت صادق .

فقال رسول الله ﷺ : رحم الله ابنة هملك فقد وجدتها فقيهة في الدين .

فهكذا معنى المعارض عن الكذب .

ويروى أن محمد بن محبوب رحمه الله أنه قال : عجبت لمن يكذب ، وفي الكلام

مزدحمة له عنه ، فكأنه يقول مخرج له .

فصل

روى أن النبي ﷺ قال : من أسباب اقتراب الساعة أن يكون الملك في الأشرار والمكر في الكبار ، والمداخنة في الأخيار ، والعلم في الصغار .

وقال أبو سعيد رحمه الله : قوله المداخنة في الأخيار هم أخيار أهل زمانهم لأن معهم من هو أشرف منهم ولا يسوا بأخيار على الحقيقة ، لأن الأخيار ليس عندهم مداخنة والمداخنة هي المصانعة ، وهو تزوين القبيح من فعل الغافل ليرضيه به ولا يأمره بمعروف ولا ينهيه عن المنكر ، وكل هذا من أمور الدنيا ، ويكون العلم في الصغار وهم الضعفاء الذين لا يسمع لهم قول ولا يطاع لهم رأى ، والمكر في الكبار وهو الخديعة والباطل ، ثم قال : أهل زمانك بين رجلين : أحدهما إن دعوته إلى خير ، ونصحته لم يقبل ، ولم يكتم عليك ، وإن اتقصصته غشك ، وإن تبعته لم تأمن منه على نفسك ، وإن أردت أن تقوده لم يفقدك وإنما يتابعك على ما يهوى ، وأنت لا تعرف ما يهوى وأنت لا تأمنه على نفسه فكيف تأمنه على نفسك .

وقيل : إن التصنع للذمي والسلطان الجائر جائز إذا كان يدعو إلى تقوية إلى الآخرة . وقضاء حاجة يستعين بها على أمر الدنيا .

وقال أبو سعيد رحمه الله : إن للملق يكون في الثلاثة : الإمام العادل ، والوالد والعالم ، ومثل سهل بن عبد الله عن الفرق بين المداخنة والمداخلة ؟ قال كل شيء ينقص من آخرتك فتحمله فهو مداخنة .

وقيل : ما الفرق بين الظن واليقين ؟ قال : لما عقل العبد عن الله فلم يمازجه

بهواه فهذا يقين، وأما إنا ما زج هواه بما عقل وجد العدو إلى العبد سيئلا، ثم قال طوبى لمن رزق الإخلاص، وأقل شيء في الأرض الإخلاص، وليس يؤتى الناس إلا من ضعف اليقين، واليقين ثقة العبد بالله، والتوكل غنى النفس وصيانة الدين وانتظار جميل الصنع من الله، والزهد هو أن لا يفرح العبد بما أقبل ولا يأسى على ما أدبر، وغاية التواضع أن يخرج العبد من بيته فلا يبقى أحداً إلا رأى أنه خير منه، وغاية الورع الخروج عن كل شهوة، ومحاسبة النفس عن كل طرفة.

قال أبو عبد الله: لا يخلو المرء من ثلاث: إما فاعل أو قاتل أو ساكت فإن كنت فاعلا فانظر نظر الله إليك، وإن كنت قاتلا فانظر سمع الله إليك، وإن كنت ساكنا فانظر علم الله فيك.

وقيل: أقوى الرجال من غلب جده هزله، وقهر برأيه هواه وعبر عما في ضميره فعله ولم يختدعه رضاه عن إنصافه ولا غضبه عن حقه. ويقال عاملوا أحرار الناس بالمودة محضاً فإنهم لا يحتملون إلا ذلك، وعاملوا العامة بالرهبة والبشر وسوسوا السفلة بالخفة صراحاً، وهذا كله على النظر في الأوقات والناس وضروبهم والله أعلم وبه التوفيق.

الباب السابع والثلاثون

في العتب والعذر والعفو والمحبة والبغض والهجر والغيبة والنميمة

وسئل بعض الفقهاء ما أفضل ، قطع المعرفة عن عتب الدنيا أم الصبر على ذلك ومواصلة المعرفة ؟ فواصلة المعرفة أفضل .

قيل له : ما أفضل الصفح عن المذنبين وأهل العتب على الدنيا أو التماس عذرهم ورجوعهم إلى الرضا منهم ؟ قال معي إن الصفح أفضل من الإقامة على العتاب إذا أراد بذلك الله تعالى ، لا يطلب شيئاً سواه من الدنيا ، وإذا كان المعتوب عليه بعده أسلم للدين وأهله فأغفال أمره أفضل ما لم يلزم أمره بالرجعة والانطراح ، فإذا كان ذلك لم يكن بد من قبوله لواجب الحكم ، وإذا كان المعتوب عليه في رجعته صلاح في الدين لأهل الدين ، وقوة ، ورغبة ، والتماس رجعته والجهد في ذلك أفضل .

قيل له : ما أفضل ، العفو عن المذنبين الخطئين عند نزولهم بأهل العتب أم الإخضاء عنهم أفضل ؟ فإن العفو أفضل ما لم يكن في ذلك ضرر على الإسلام وأهله ، أو تضييع لازم أو ارتكاب مآثم .

قيل له : ما أفضل ، التهجم عند لقاء من لا تحبه أم التلطف له إلى أن ينصرف ؟ قال : إذا كان يرجى في التهجم بلوغ إلى ما لا يرجى في التلطف من إعزاز أهل الحق وإذلال أهل الباطل وإحياء الحق وإماتة الباطل ممن يلزم ببقائه كان ذلك

أفضل، والتهجم في وجوه الظالمين أولى من البشر واللين له، ولا يضع اللين في موضع الشدة ولا الشدة في موضع اللين، ولكن يخط الشدة باللين، هذا موضعه، وهذا في موضعه، إذا أمن حلول الفتن في الشدة.

فصل

وقيل : من أحب قومًا فهو منهم ، وفي موضع حشر معهم ، قيل : معناه من أحب قومًا على باطلهم وصوتهم على ضلالهم وأعانهم على ظلمهم كان مثلهم وحشر معهم، وأما على غير ذلك فلا يضره ، وإذا كان مفارقًا لهم على ضلالهم. ولم يعنهم على ظلمهم ولم يرضه منهم لم يحشر معهم .

واختلف بشير وموسى في الرجل يقتل الكافر فيعجب ذلك المسلم ، قال موسى يأتهم المسلم بذلك إلا أن يريد المسلم بذلك الاستراحة للناس من كفره وظلمه لهم ، وأما إن أعجبه أن يقضى الله فيه فلا يجوز. وإن أحب الكافر لأجل إحسانه إليه فجاز لا لأجل عصيانه .

فصل

يروى عن النبي ﷺ أنه قال : من لم يقبل عذر معتذر لم يرد حوض النبي ﷺ يوم القيامة ، أو قال حوضي ، كان المعتذر صادقًا في عذره أو كاذبًا .

ويروى في بعض الأخبار ، أن إبليس ، لعنه الله ، اجتمع بفرعون ، لعنه الله تعالى ، فقال له : يا فرعون ، ما أجراك على الله تعالى ، تدعى الربوبية مع ضعفك وقلة أنصائك وقصر مدتك ، وأنت تعلم أنك عبد ضعيف لرب عظيم ، وأنا مع

— ••• —

كثرة أعوانى وطول مدتى وحياتى ، ولم أجسر أن أقول ذلك ، فقال فرعون ،
لمنه الله ، لإبليس ، لمنه الله : هل تعلم أحداً من خلق الله أخبث منى ومنك ؟
قال : نعم ، من اعتذر إليه ، فلم يقبل المذرة فهو أشر منى ومنك .

فصل

وعن أبى أيوب أن النبى ﷺ قال : « لا يحل لمسلم يهجر أخاه فوق ثلاثة أيام ،
يلتقيان فيصد هذا ويصد هذا ، وخيرهما الذى يبدأ بالسلام . وأما الذى وجد على وليه
فنهجه أياماً لا يكلمه ، فقد جاء الأثر له أنه إذا هجر أخاه ثلاثة أيام فلا ولاية له ،
وذلك إذا قصد بالهجران والقطيعة ، واعتقد قطيعته ، وأما ترك كلامه له على وجه
العتب وهو مؤد لحقوقه معتقد مواصلته وولايته فذلك شيء لا نحب له ، وهو
على ولايته ، ولو لم يكلمه أكثر من ثلاثة أيام إذا كان على وجه المعاتبة ، وذلك
شيء لا يعلم من الإخوان ، وخاصة أهل هذا الزمان ، والله المستعان .

وليس للمسلم أن يهجر للمسلم ولا رحمه ولا جاره ، ولو كان رحمه وجاره عاصياً
للله تعالى فعليه مواصلته بما ألزمه الله بمواصلته ، والقطيعة كفر ، قال الله تعالى :
« وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ، اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ » .
وقال لنبيه : « خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ » ، فنأول ذلك
المسلمون بالرواية عن النبى ﷺ : صِلْ من قطعك ، وأعط من منعك ، وأنصف
من ظلمك ، واعف عن من شتمك . وقال بعض المسلمين : من عصى الله فإنا أطلعنا
الله فيه .

وقال أبو زياد إذا هجر الرجل أخاه المسلم فلم يكلمه ثلاثة أيام فإن كلمه بعد

الثلاث وإلا فلا ولاية له مع المسلمين وبرأ منه حتى يكلمه ويتوب من ذلك . فإن مات وهو على ذلك لم يتول . وقيل تجوز قطيعة المغافق وهجرانه وقيل ، إنه لا يهجر أخاه ولا رحمه ولا جاره فيما يلزمه له وينزله منزلته . وقال ما كافأنا من عصي الله فينا بمثل أن نطيع الله فيه . ولا نهاود أحداً على معصية الله تعالى من قريب ولا بعيد .

فصل

وغيبة المؤمن من كبار الذنوب ، لما روى أن النبي ﷺ قال : غيبة المؤمن تنفطر الصائم وتنفض الطهارة ، وأما الفاسق فلا غيبة له ، لقوله عليه السلام ، أذيعوا عن ذكر الفاسق تعرفه الناس ، وهو أن يذكر بما فيه ، وقال الله تعالى «أَبْصِرْ بِهِمْ وَأَسْمِعْ» أي بصر بهم وسمع ، وذلك لثلاث يغتر به أحد من المسلمين .

وقال في النهي عن غيبة المؤمن ، لا تتبعوا عورات إخوانكم ، فأمر بالستر على المؤمن إن زل أو غفل وحذر من الفاسق على جهة النصيح للمسلمين لثلاث يغتر به أحد منهم .

والغيبة هي أن يقول الرجل في أخيه المؤمن في ورائه ما لا يستطيع أن يقوله في وجهه من الغيبة ، إذا عرف المؤمن من أخيه المؤمن ذنباً قد تاب منه ثم يذكره . هو ، ويفشيه وقد تاب أخوه منه .

وقال محمد بن محبوب رحمه الله : من قال في أخيه ما هو فيه مما ينتقصه فقد ماغتابه . وإن قال فيه ما ليس فيه فقد بهته . وقال من اغتاب المسلمين فلا شهادة له .

— ٥٠٢ —

وقال إذا ذكرت إخوانك فاذكرهم بما فيهم من الأخلاق الحسنة الشريفة. وأعرض عما سواها ، فأحسن الثناء عليهم بما فيهم إذا ذكرتهم واحفظ غيبهم .

وقيل : لا بأس على الرجل أن يستمع قوما يغتابونه كانوا في بيت أو غير بيت.

ويقال إن النيبة فاكهة الفساق . ومن اغتاب مسلماً ولم يعلم بذلك فعليه أن يتوب إلى الله تعالى من ذلك ويعلم من اغتابه معه أنه قد تاب إلى الله من ذلك وإن علم المقتاب بذلك فعليه أن يعتذر إليه ويتوب إلى الله من ذلك ، والله أعلم وبه التوفيق .

* * *

القول الثامن والثلاثون

في الأهل والجار والصاحب وابن السبيل والضيف

وقيل إنه ليس من حق الجار أن تكف عنه أذاك ، ولكن من حق الجار أن تحتل أذاه إذا آذاك ، وإذا رأيت له عورة سترتها ، وإن رأيت منه الحسنة شكرتها . وإن رأيت منه ما لا يجوز نصحته فيما بينكما .

وقيل سئل رسول الله ﷺ ، عن حق الجار على جاره قال : إن استقرضك أقرضه وإن مرض أعدته وإن استغاثك^(١) أغنته وإن أصابته شدة عزيتة ، وإن أصابه خير هنيئته ، وإن مات شهدته ، وإن غاب حفظته ، ولا تؤذيه بقتار^(٢) قدرك إلا أن تم .

وقال أبو الحواري : يلزم الجار لجاره إن طبخ قدرا مثل أرز أو غيره وعلم جاره فليطعمه ، وإن لم يعلم فليس عليه ذلك . وإن عرف الجار أن ليس مع جاره شيء فيلزمه أن يطعمه ، وقيل إن صلة الجار مثل صلة الأرحام ، لازمة على ما يلزم من صلة الأرحام ، وأما ابن السبيل فلا يلزم كل مسافر أن يصله . وإنما تلزم صلة الضيف منهم دون سائرهم . إن تبين له معنى أنه ضيف عام فثبتت صلته في حكم الزوم في ذلك . فيما يلزم من وجوب حقه في مخصوص أو معوم .

ومن كان له جار فاسق فله أن ينفذه في الله على فسقه ولا يقطع عنه كلامه .

(١) في نسخة وإن استغاثك أغنته . م

(٢) في نسخ الأصل بغير . م

ولا جواره ويسمه السكوت عنه فيما يعانیه منه من أفعاله القبيحة إذا كان يخاف منه إذا أمره بمعروف أو نهاه عن منكر أن يقع منه له الأذى وللجار تقية .

وقيل إن صلة الجار واجبة إلى أربعين بيتا . ويمد أربعين بيتا من بابه الذي يبرز منه . وإن كان بيته وحده أو عنده بقوت أقل من أربعين بيتا فقول إنه يمد في الخراب قدر أربعين بيتا . فإن انقطع مقدار أربعين بيتا في الخراب فقد انقطع الجوار ويستعد ببيوت ممالكه وممالك جيرانه . ويوجد مع ذلك عن أبي معاوية رحمه الله ، وقول لا ينظر في الخراب . ويمد في العام أربعين بيتا يصل أهلها ، وهذا القول الذي يذهب إليه أبو الحسن رحمه الله ، فعلى قول من يقول ، إنه يمد في الخراب أربعين بيتا ، فإن عد في الخراب مقدار تسعة وثلاثين بيتا ووصل إلى بيت واحد من العام ، فإنه تلزمه صلة أهل ذلك البيت وحده .

وعلى العبد صلة مولاه . وعلى المولى صلة عبده بحق الجوار ، إذا كان قد بوأه سيده منزلا يسكنه .

ويصل المرأة من جيرانه وأرحامه . ويدخل عليها إذا كانت ممن يدخل عليها مثله . ولا بأس عليها إن دخل عليها في مرضها ، وهي نائمة مستترة وإن لم يمكن أن يدخل عليها كلها من وراء الباب ، أو وراء حجاب ، وإن لم يمكنه ذلك أوصى من يدخل عليها من خادم أو رحم أو جار بالسلام ، وأعلمها بوصوله ، وأقل الصلة تبليغ السلام .

وإذا سكن الغريب بجوار قوم فعليه صلتهم ، كان المنزل الذي يسكنه له أو لغيره ، كان يقصر الصلاة أو يتمها .

ونهى للنبي ﷺ أن يصدق الرجل على جاره ولده السفية أو امرأته .
وقيل جاء رجل إلى النبي ﷺ وشكا إليه جاراً له ، فقال له ﷺ اصبر
ثلاث مَرَّات ، ثم قال له في الثالثة أو الرابعة ، اطرح متاعك في الطريق ، ففعل
ذلك ، فجعل الناس يبرون عليه ويقولون مالك فيقول ، آداه جاره ، فجعلوا يقولون
لعنه الله ، فجاء جاره فقال له رد متاعك فوالله لا أؤذك أبداً .
وفي الحديث من آذى جاره أورثه الله داره . وفي خبر ، ملكه الله دياره .
وقيل إن ركوب البحر خير من مجاورة جار السوء .
وقال محمود الخراساني لجيران جار السوء أن يقوموا عليه ، أن اشتر منا
فنتحول عنك ، أو نشترى منك فتحول عنا ، أو تدع الشر . فإن أبى فلا أرى
بأساً أن يشتروا منزله بما يسوى ، ولا ينقصوه من ثمنه ويخرجونه من جوارهم .
ويصل الرجل مماليكه في الحزن والفرح . وهم أوجب عليه حقاً من غيرهم
ويصل ممالكك جيرانه . فإذا عنق المملوك ، وصار حراً ، ولم يكن جاراً لسيده
فلا يجب عليه صلته .
ومن كان له جار لا يعرف أنه غنى أو محتاج فينبغي له أن يتفقد حاله .
وكذلك أرحامه . وإذا قدم القادم من سفره فعلى جيرانه وأرحامه أن يصلوه
ويهنوه وأهله بقدمه وإن أراد سفرأ أن يصلهم هو بنفسه ويودعهم ويبرهم .
وعن أبي معاوية رحمه الله فيمن أوصى أن يقسم في جاره كذا وكذا درهماً
أن حد الجوار أربعون بيتاً . وإن كان فيما بين البيوت خراب بقدر أربعين بيتاً
ختم جيران ، وأما البادية فإذا قبس بعضهم من بعض النار فهم جيران .

وقيل الجوار إنما هو العمار ، فإن كان عمار ثم أخرب لم ينظر في ذلك وإنما ينظر في العمار إلى أربعين بيتا . وإن كان خراب ثم همر رجع ذلك العمار هو الجيران وانقطع عن الأبعدين^(١) .

وقيل يدخل في ذلك أهل الذمة والعبيد إذا كانوا نازلين في بيت يسكنونه حسب همهم وهم الجوار .

وقال بعض : حد الجوار نبح الكلاب .

وقال الوضاح بن عقبة إذا اشتريت فاكهة فاسترها عن جارك ، وإلا فأنله منها . وإذا طبخت قدرا فاخف رائحتها عن جارك وإلا فأنله منها .

وذكر أن نبي الله يعقوب عليه السلام قال آلهي أذهبت ولدي وبصري أفاء ترحمني ؟ فأوحى الله إليه ، وعزني وجلالي إني راحك وراد عليك بصرك وولدي ، ولكن بلوتك بهذه البلية أنك شويت جملا فوجد جارك رائحته فلم تطعمه منه ، قيل ، فكان يعقوب بنادى مناديه ألا من كان مفطرا فليتغد مع آل يعقوب ، فإذا كان المساء نادى مناديه ألا من كان صائما فليفطر مع آل يعقوب ، فرد الله عليه بصره وولده كما وعده الله ، والله أصدق وعدا وأوفى عهدا ، والحمد لله رب العالمين .

وقيل إن من حق الجار والزوجة والأهل أن تظهر لهم أنهم محسنون ولو كانوا غير محسنين لأن لهم تقية في حق الإسلام لا يظهر عيبهم في وجوههم .

وقيل في الحكمة : إن صلة الأرحام وحسن الجوار يعمران الديار ويثران المال

(١) وفي نسخة عن الأربعين .

ويحسن الحال ، ويزيد في الإهمار . ومن ترك ذلك انقطعت به الأسباب وصار أمره إلى تباب .

وقال أبو الحسن إن الجار إذا استعان بجاره فيما يجوز له معونته فيه لم يسه ترك ذلك وعليه معونته على البر والتقوى في كل شيء ولا يمينه على الإثم والعدوان في شيء من الأمور . وإن كان جار سوء في هجره لجاره صلاح في أمر دينه ودنياه فجائز هجره بغير نية لترك الفرض ولا إرادة لأذى جاره . وقيل إن من كان له جار يؤذيه أنه يجوز له أن يدعو عليه بالفقر والموت .

وقيل إن كان منزل فيه جماعة لكل واحد منهم فيه منزل لا يدخل عليه فيه إلا بإذن ، فوصل هذا الواصل لصلتهم فأصاب بعضهم . أنه لا يجزيه ذلك حتى يصل جميعهم وجدهم في منزلهم أو لم يجدهم . وإن كان منزل يسكنه جماعة ليس لأحدهم فيه منزل يسكنه وحده لا يدخل عليه إلا بإذن فوصل هذا الواصل إليهم فوجد بعضهم ولم يجد بعضهم فنحب أن يقول لمن وجده منهم أن يعلم من غاب منهم أنه قد وصلهم ويجزيه وصوله ذلك إن كانوا في سكن واحد .

ومن وجبت عليه الصلة لجار أو رحم فوصل إلى منزله فلم يجده أو استأذن فلم يؤذن له فإذا اعتقد النية لصلته فوصله إلى منزله فلم يجده أو استأذن فلم يؤذن له فإنه لا يلزمه الصلة إليه ثانية ، فإن لقيه أو أرسل إليه أو عرفه أنه قد وصله أجزاء ذلك . وإن رجع إلى صلاته ثانية فهو أفضل . وإن لقيه في طريق ولم يصل إلى منزله ثانية أجزاء ذلك ، ويظهر له التمرة والتهنئة في حين ذلك لأن الصلة

للإنسان لا للمنزل . وإن وصله في منزله ولم يجده ، وقال له قائل ، من داخل البيت ، إنه في موضع كذا ، فلا يلزمه طلبه من غير منزله . ولكن إن لقيه بعد ذلك عرقه وصوله إليه وإن استترعته أرسل إليه ولده أو خادمه أو أحداً من أرحامه . أو من كان من أهل البيت ويعرفه صلته له . وإن كان الجار صغيراً أو صغيراً أو كان ممن يعرف الخير من الشر والجفاء من البر فصلته واجبة على من يجب له عليه الصلة ، وإن كان الصبي في حال لا يعرف هذه الأحوال من الصغر لم يجب عليه له الصلة إلا على معنى القيام بالزوم له على القوام بالعدل وداخل في معنى الأمر من قول الله تعالى « وَأَنْ تَقُومُوا لِلْيَتَامَىٰ بِالْقِسْطِ » فالواجب عليه للقيام بحق هذا الصبي فيما يصرف عنه فيه الضرر ويدخل عليه فيه النفع .

وإن كان الجار أو الرحم رجلاً أو امرأة مثل الزوجين أو أخوين أو أبوين أو غيرهم يسكنان في منزل واحد فلا يجزى الوصول إلى أحدهما دون الآخر . وعليه أن يقصد بوصوله أيضاً إلى الآخر ، وأما إن قصد بوصولها جميعاً في منزلها فوجد أحدهما ولم يجد الآخر أجزأه اعتقاده لوصولها ويعلم الذي رجده أنه أراد صلتها جميعاً ، وإن كانت المرأة ممن تستتر وتستحي ، ويجب عليها الصلة لرحم أو جار فوصلت إلى منزله أو نفسه ، ولم يجب أن تعرفه نفسها أجزأها ذلك .

ومن كان جيرانه كثيراً ويحصل عنده لحم طير أو قليل لحم فيشويه أو يطبخه فيهبج على جيرانه منه ، ومثله لا يحسن حمله إلى أحد دون أحد ، وحق الجار على الجار أن يواسيه بما يحدث عنده ، وأرجو أن في مثل هذا إن لم يعلم بذلك جاره ولم يهتج عليه أنه لا إثم عليه ، وأرجو أن ليس عليه أن يطوف بمنازل جيرانه ،

ليعتبر وصول الرائحة من بيوت جيرانه . وكل من كان من الجيران أقرب فهو أوجب حقاً من هو أبعد منه ، وقد أوجب الله حق الجار على مجاوريه .

وقال أبو سعيد رحمه الله : قد قيل إن صلة الجيران كصلة الأرحام . ولكل منهم حق ، ويلزم حق الجوار إلى أربعين بيتاً . وإن لم يكن في المحلة التي يسكنها أربعون بيتاً وتبعد ذلك بخواب بقدر ما لو كان همرا كان فيه أربعون بيتاً من أوسط البيوت فقد انقطع الجوار بحكم الخراب .

وإذا كان رحم بينه وبين المؤمن مقدار خمسة آباء وجار ، فصلة الجار أولى من صلة الرحم إذا كان بينه وبين الواصل من خمسة آباء فصاعداً . وإنما قيل إن الرحم من لقيه إلى أربعة آباء فبعض يقول بك ، وبعض يقول أربعة آباء غيرك . ومثله الإخوة من الرضاة والأهبات واجبة .

ولا ينبغي التهاون بشيء من حقوق الأرحام ، ومن لم يعرفه من أرحامه فلا يلزم السؤال عنه ما لم يعرفهم وتقوم عليه الحجة بذلك وعليه أن يعتمد مواصلة جميع أرحامه والله أعلم . والجار هو المجاور في السكن ، والذي استجار في الذمة . وحقه أن يمنع ويجار .

روى أن النبي ﷺ قال : الجيران ثلاثة ، فمنهم من له ثلاثة حقوق ، حق الإسلام . وحق القرابة ، وحق الجوار ، ومنهم من له حقان ، وهو حق الإسلام وحق الجوار . ومنهم من له حق واحد وهو الكافر له حق الجوار . وأهل الذمة والمصلون سواء في الجوار .

ولا ينبغي للجار أن يؤذى جاره . وقال جابر الأنصاري إن النبي ﷺ قال ما زال جبرائيل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه كالولد من والده ، وقال : حرمة الجار على جاره كحرمة الأم . وقال الجار قبل الدار والرفيق قبل الطريق . وقيل غزا رسول الله ﷺ فلما بلغ المنزل نادى ألا من كان مؤذيا لجاره فلا يصحبنا . فقال رجل ما آذيت جاراً لي قط ، غير أني كنت أبول في أصل جداره فردّه رسول الله ﷺ وقال لا تصحبنا .

وقيل جاء رجل إلى جابر بن زيد . فقال يا أبا الشعثاء إن لي جاراً يؤذيني فقال له جابر أصالح ما بينك وبين الله يعطف عليك قلب جارك .

وقال النبي ﷺ إذا استأذن أحدكم جاره أن يغرس خشبة في جداره فلا يمنعه فيشكو . وقد أجمعوا أن العريش إذا كان مضرّاً بجدار جاره لم يجب عليه ذلك . ومن حق الجار أن تنيله معروفك وتسكف عنه أذاك .

وقال أبو المؤثر : ولا يشرف للبناء على جاره ، ولا يكون مع صبيانه شيء يؤذى صبيان جاره ، إلا أن تقسمه بينهم .

وقيل يميء الرجل يوم القيامة متعلقاً بجاره ، فيقول يارب ، هذا جاري خاني ، فيقول وعزتك وجلالك ما خنته في أهل ولا مال ، فيقول يارب صدق ، ولكن رآني في معصية فلم ينهي عنها . فالجار يسأل عن حق جاره .

وقال أبو سعيد رحمه الله حق الجار والصاحب كرف الأذى عنهم ، والإحسان إليهم ما استطاع ، وإن سألوا حاجة وأنت تقدر عايتها فلم تقضها لهم وهم محتاجون

إليها فلا يجوز لك ذلك إذا خفت عليهم الهلاك بمنعهم حاجة أنت تقدر عليهم .
وما لم تخف عليهم الهلاك من تلك الحاجة التي سألوها ، ولم يلحقهم التلف إن منعهم
إلا فلا بأس بذلك .

ومن كان إذا طلع على سطح منزله ليصلحه أشرف على جيرانه فالواجب
عليه إشعارهم أو يستر على نفسه ، ومن كان له جيران سوء يشربون الخمر
ولا يستطيع الإنكار عليهم بيده ولا بلسانه فالواجب عليه أن ينكر عليهم بيده
أو بلسانه أو بقلبه ، وليس على التحول من منزله إذا أنكر عليهم كما وصفت .
وإن أنكر عليهم بلسانه فلم يقبلوا واستهزأوا به فقد أعذر ، وهو سالم إن
شاء الله .

فصل

يروى عن النبي ﷺ قال خياركم أحسنكم خلقاً ولقاء وألطفكم بأهله .
وقال ابن أمانة إني لأبغض الرجل الضيق على أهله ، وهو الرجل الذي إذا
دخل بيته فرت منه امرأته وجاريته وبغاته وسنورته ، لسوء خلقه .
وقال النبي ﷺ : يؤتى بالرجل من أمتي يوم القيامة وما له حسنة ترجى له
بها الجنة فيقول الرب جل ثناؤه ، أدخلوه الجنة كان يرحم عياله .
وفي الحديث كفى بالمرء إثمًا أن يضيع من يقوت ، وفي الحديث ، الصدقة على
العيال أفضل ، فأبدأ بمن تعمل ، والنفقة على العيال أفضل ، ثم على والديه ، ثم
على أرحامه ، ثم في سبيل الله .

وروى أبو صفرة قال رأيت في بعض الكتب ، لأن أضرب في الأرض
أبني من فضل الله أعود به على عيالي ، أحب إليّ من أن أضرب في سبيل الله
بسيني . ومن ضجر من عياله فسأل الله كفايتهم بالموت فقد دعا على المؤمن بما
لا يجوز له ، وإن كان سأل الله أن يكفيه مؤونتهم فالله هو المتكفل بأرزاقهم
ولا يزيد سؤاله في رزقهم ولا ينقص منه ، فإن كان مؤمناً كان له ثواب في كسبه
بما رزقهم الله تعالى على يديه فليس له أن يسأل ربه زوال ذلك عنه ، والثواب
الذي يصيبه ، وأما إن كان يحب أن يموتوا من غير أن يدعو عليهم ، فقد قيل
يجوز ذلك .

فصل

يروى عن النبي ﷺ أنه قال : « للمسلم على المسلم أن يسلم عليه إذا لقيه ،
ويعوده إذا مرض ، ويحييه إذا دعاه ، ويشهده إذا توفى ، ويجب له ما يحب لنفسه ،
وينصح له بالغيب ، ويسمته إذا عطس .

وعن علي عن النبي ﷺ أنه قال : « للمسلم على المسلم ثلاثون حقاً لا براءة له
منها يوم القيامة إلا بأدائها أو يعفو أخوه عنه ، وهي أن يغفر ذنبه ويرحم غربته
ويقبل عثرته ويستر عورته ويرضى صحبته ويحفظ خلته ، ويعود مرضه ويحضر
موته ويشهد جنازته ، ويحيي دعوته ويقبل هديته ويكافي صلته ويشكر نعمته ،
ويحسن نصرته ويقضى حاجته ، ويشفع مسألته ويسمّ عطسته ويرشد ضالته
ويرد سلامه ويطيّب له كلامه ويبدي أتمامه ويصدق أقسامه ، ويتولاه ولا يعاديه
ويفصره ، ظالماً أو مظلوماً ، فأما نصرته إياه ظالماً فإنه يردّه عن ظلمه ، وأما نصرته

ظلوماً يعينه على أخذ حقه ولا يسلمه ، ولا يخذله ، ويجب له من الخير ما يجب لنفسه ، ويكره له من الشر ما يكره لنفسه ، ثم قال ﷺ : « لا يدع أحدكم من حق أخيه شيئاً إلا طالبه الله عز وجل به يوم القيامة » .

وقال ﷺ إذا كانت لأحدكم إلى أخيه حاجة فليكن هو الذى يأتيه فإنه أحق بذلك .

وقال ﷺ من ذب عن عرض أخيه المسلم كان له حجاباً من النار ، ومن لقي أخاه المسلم بما يسره سره الله يوم القيامة ومن أكرم أخاه المؤمن حق على الله أن يجعله على درج الجنان .

وقيل من حل أخاه على شسع نعل فكأما حمله على دابة فى سبيل الله . وقال بشير : ينبغي للمسلم أن لا يمنع أخاه من شيء يمكنه أن يفعله .

وينبى للمسلم فى أخيه أن يكونا متناصحين متحابين . وأن يبذل كل واحد ماله للآخر ، ولا يمكر به ، وكذلك كانوا لما آخى بينهم النبى ﷺ .

وقال أبو محمد : حق المسلم أوجب فيما تعبده الله به وأولى من حق الأب .

وقال جابر بن عبد الله : فما رأى رسول الله ﷺ منذ أسلم إلا تبسم .

وقال ابن عباس : أحب إخوانى إلى من إذا غبت عذرني ، وإذا جئته قبلني . والمسلم أخو المسلم لا يفرقه ولا يضره ، ولا يخذله ولا يمكر به . ولا يخنونه ولا يقشه ، وهم كالبنيان يشد بعضهم بعضاً .

وقال ﷺ: المسلم أخو المسلم يشبعهما الماء والشجر ، ويتعاونان على الفتان ،
وعو الشيطان لعنه الله ، قال ﷺ: من أصبح لا يهتم بأمور المسلمين فليس هو
من المسلمين . و: لا خير في مسلم لا منفعة للمسلم منه .

وقال ﷺ: إن الله عابا يخلصهم بالنعمة لمفانع الناس يقرأ فيهم ما بذلوا .
فإن متعوا نزعها الله منهم محو لها في غيرهم . وأن الله وجوها من خلقه خلقهم
لحوائج الناس يرغبون في الحمد وأن الله يحب مكارم الأخلاق . وقال: أفضل الناس
ثوابا يوم القيامة أنفعهم للناس في الدنيا . وقال إذا أرا الله بعيد خيرا استعمله
في قضاء حوائج الناس . وقال : للمشي من أخ مسلم في حاجة أخيه أحب إلى من
اعتسكاف شهرين . وقال : من مشى في حاجة مظلوم حتى أثبت له حقه أثبت الله
قدمه يوم القيامة . وقال: من رفع ضعيفا إلى سلطان لا يستطيع الرفعة إليه ثبت الله
قدمه يوم القيامة .

ومن طريق علي ، أنه قال : من باغى حاجة من لا يستطيع أن يبلغني حاجة
ثبت الله قدمه يوم نزول الأقدام .

وقال المرداس بن حدير رحمه الله . باليت لي نفسين ، نفس تجاهد في سبيل
الله ، ونفس تسعى للمسلمين في حوائجهم .

وقال أبو سعيد رحمه الله في تفسير قوله إن حق المسلم أوجب فيما تعبده الله
به وأولى من حق الأب معناه أن حق المسلم في الإسلام أولى من حق الولد والوالد ،
وجميع الأنارب إذا كانوا من غير أهل الإسلام لأن الله يقول « إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ
وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا » ، فأضاف حق المسلم إلى حقه ، وحق رسوله .

وقال ﷺ المؤمن من المؤمن كالرأس من الأسد ، ولا أعلم حقاً أعظم حرمة منه بعد حرمة الإسلام .

وأما الوالد المسلم فينبغي أن يكون أوجب حقاً من المسلم غير الأب لأن له حقين حق الإسلام وحق الأبوة . وكذلك القرابة .

ومن رأى إنساناً يقتل أو يضرب ضرباً شديداً يؤدي إلى الموت ، ويمكنه فداؤه بشيء من الدنيا فعليه فداؤه إلا أن يلحقه في فداؤه شيء ، يؤدي إلى عطبه ، أو عطب عتاله من الجوع فليس عليه أن يحمي غيره ويميت نفسه . وأما إذا رأى مال إنسان يؤخذ ويمكنه فداؤه فليس عليه ذلك فرصاً أن يفديه إذا لم يمكنه الدفع عنه إلا بالفرم .

فصل

قال الله تعالى : «وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ» ، يعني الرفيق في السفر .

ويروى عن النبي ﷺ أنه قال : الجار قبل الدار والرفيق قبل الطريق . وقيل : الصاحب بالجانب هو الجار الملاصق داره بدارك فهو إلى جنبك . وقول هي الزوجة تكون مع الرجل إلى جنبه . وقول هو الذي يلزم الرجل ويصاحبه رجاء خير ومنفعة .

ويروى أن رسول الله ﷺ قال : ليس بمؤمن من لا يأمن منه جاره بوائمه ، فأبما رجل أغلق بابه دون جاره مخافة منه على أهله وماله فليس جاره ذلك بمؤمن ، ومن آذى جاره فقد حارب الله عز وجل .

وقيل ما اصطحب رجلان إلا كان أعظمهما أجراً وأقربهما إلى الله عز وجل أرفقهما بصاحبه .

وقال النبي ﷺ ما من صاحب يصاحب صاحباً ولو ساعة من نهار إلا أسأله الله عز وجل عن صحبته إياه ، هل أحب له ما أحب لنفسه . ومن كرم الرجل أن يطيب زاده في السفر .

قال عمر رحمه الله : لا يصلح السفر لأقل من ثلاثة فإن مات واحد تولى غسله وتجهيزه ودفنه اثنان ، والواحد شيطان ، والاثنان شيطانان والثلاثة سفر . وقال : إذا كنتم في سفر فأمرؤا أحداكم .

وقال النبي ﷺ : لو يعلم الناس ما في الوحدة ما سافر أحد بليل وحده ، وحسن العشرة والصحبة مأمور بها في الحضر والسفر وفي السفر أولى وأؤكد فإن الأسفار منبئة عن الآحار . ومنها تظهر جواهر الرجال وكرم الفعال .

وقال كعب الأحبار لرجل أراد سفراً : إن لكل رفيق كلباً فلا تكن كلب أصحابك .

وقال أبو المؤثر : يقال إنه ليس من حسن الصحابة في السفر أن تقول للمتاع الذي هو لك قدحى وقصعى وسقائى ، وتسمى به لنفسك خصوصاً ، ولكن تقول قدحنا وقصعتنا وسقاؤنا على الاشتراك والعموم .

ولهذا قيل : من حق الصحبة وكرم الفعل خلط الزاد في السفر سنة والافراد به لؤم .

وقيل: إن انفرد كل واحد وحده خوفاً من سوء خلق أصحابه فمن أبى المؤثر أنه جائز ، وعن ابن محبوب رحمه الله أن من حق الصاحب أن يكرم ويحفظ ويبر ولا يؤذى ويفرج عنه ، ويحسن إليه . وقيل : ليس البر بالصاحب إذا كان طريقهما واحداً إلى موضع واحد وإن أبطأ عليك من غير علة تحبسه فاطلب إليه أن يتمجل ، فإن فعل وأوجز فذاك ، وإن تأخر وأبطأ وخفت أن يضرك الانتظار فلا بأس عليك في الارتحال عنه وتمضي إلى حاجتك .

ومن الواجب التعاون على الأمور في السفر ، فقد قيل إن النبي ﷺ أمر بشاة تذبح لأصحابه وهو في سفر وبادية ، فقال رجل منهم على دجها ، وقال الآخر على سلخها ، وقال الآخر على تقطيعها ، وقال الآخر على طبخها ، وقال ﷺ : على ألقط لكم الحطب ، وقالوا : لاتعنا بأهائنا وأمهاتنا نحن نكفيك . قال قد عرفت أنكم تكفوني ، ولكن الله يكره من عبده إذا كان مع أصحابه أن يستفرد من بينهم ، فكان ﷺ يلتقط لهم الحطب .

ودكر عنده رجل بخير ، وقيل : كان إذا نزلوا لم ينزل يصلي حتى يرتحلوا ، وإذا ارتحلوا لم يزل يذكر الله حتى ينزل ، فقال ﷺ : فمن كان يكفيه علف دابته وصنع طعامه ؟ قالوا : كلنا ، فقال عليه السلام : كلكم خير منه .

وإذا اصطحب في طريق رجلان فخرج عليهما اللصوص ، هرب أحدهما ، وترك صاحبه وسلب وقتل فإن كان حرب عن مقدرة الضمان له لازم ، وإن هرب عن ضعف وعجز ، لم يلزمه ضمان وذلك إذا كان في حد ما يجب عليه الجهاد وكان كمنصف العدو .

ومن سفر مع قوم ففرغ زاده لئمتهم نفقته لم يجد من يطعمه ولا يبايعه عليهم إحياءه ، وإن ضل أحد منهم فتركوه فأكلته السباع فإذا كانوا قادرين على انتظاره ودو في مخافة فتركوه ضمنوا ديتهم وكانوا ممن لم يقم بحق صاحب وابن السبيل ، وإن عطش واحد منهم وطلب من أحد معه ماء أن يسقيه ، فلم يسقه فأت عطشاً كان عليه ديتهم إلا أن يكون إذا سقاه ذلك دو عطشاً ، وليس لأحد أن يحبي نفسه وإما يحبيهم بفضلهم .

وإذا تعاهد قوم لتخرجهم وأخلفهم واحد منهم فإذا كان الخروج في طاعة الله هو آثم وإن كان يلحقهم بتخلفه ضرر كثير لم يجوز له ذلك ، وإن كان خروجهم في مضرة أحد من الناس فقد وفق في تخلفه عنهم .

وإن خرج رجل من بلد واصلح لأحدها المقام فيه وكره الآخر ولم يجد من يخرج معه فإن كان في البلد مع الناس حيث يأمن على نفسه لم يلزم صاحبه الخروج معه والله أعلم .

فصل

روى عن رسول الله ﷺ أنه قال : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه . ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤد جاره . ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت .

وفيل : الضيف ثلاثة أعلام وما فوق . لك فهو صدقة .

قال ابن روح : الضيافة على السلطان وهاله في بيت مال الله ، لأن الله جعل

لابن السبيل حقاً في الصدقات ، وأما سائر الناس فليس أرى عليهم ضيافة إلا من زكاة أموالهم .

فإن كان قوم من المسلمين بموضع ليس فيه سوق ، وليس معهم زكاة فعليهم أن يطعموا من ورد عليهم من أبناء السبيل ، إذا لم يكن معهم شيء بقرض أو بيع أو ضيافة أو رفق .

وقيل: من السنة أن تعرف الضيف موضع الخلاء ومن الأدب أن تمشي معه إلى الباب .

وقال عليه السلام: لا يزال أهل الأرض مرحومين ما تحابوا وأدوا الأمانة وأقروا الضيف وهملوا بالحق ، وقد برىء من البخل من أدى زكاة ماله . ومن الإفاء أكل رب البيت مع الضيف إلا أن يكون الضيف من اللوك والرؤساء ، ولا يناول الرجل بعض أضيافه دون بعض ، ولا يناجى بعضهم دون بعض ، ولا يناول أحداً شيئاً على مائدة غيره ، ولا يكثر السكوت عند الضيف فتدخايم وحشة ، ولا يستخدم الضيف ، فإن ذلك ليس من المروءة .

وقيل : إن فقيهاً دعى إلى طعام فقال لمن دعاه أشترط عليك ثلاثة شروط : أن لا تتكلف ما ليس معك ولا تفضن بما عندك . ولا تحرم عيالك .

وقيل : إن الضيف يزل برزقه ، ويرتحل بذبوب أهل البيت . وقيل لكل شيء مضيفة ، ومضيفة القرى اتساع البطون .

وقال رجل لبض إخوانه كل كل ، فقال له : عليك تفريب الطعام ، وعابنا تأنيب الأجسام ، والله أعلم وبه النوفيق .

القول التاسع والثلاثون في صلة الأرحام

قال الله تعالى : « وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ » أى اتقوا الله بخفه والأرحام محققا ، فلا تقطعوها ، وقد حث الله على صلة الأرحام ، وذنم من قطعهم . ولعمرة في كتابه ، وحث النبي ﷺ على ذلك أيضاً فقال : « بلّوا أرحامكم ولو بالسالم » . وقال : لما خلق الله الرحم قال : « أما الرحمن الرحيم ، شققت لك اسما من أسمائي ، ليتعاطف بك العباد ، وعزتي وجلالي لأكرم من من أكرمك ، ولأقطعن من قطعك . وكذلك أصنع ممن ضيع وصيتي وتهاون بحقي » . وقال ﷺ : أسرع الخير ثوابا صلة الرحم وأسرع الشر عقوبة البغي . وقال : إن الرحم إذا تناسبت تعاطفت . ولذلك حفظت العرب أنسابها . وقال أبو ذر رحمه الله : أوصاني رسول الله ﷺ أن أصل رحي .

وإن دنوت^(١) فصلة الأرحام فريضة وتاركها هالك . وقال أبو محمد رحمه الله ليس لصلة الأرحام حد معروف ، ولكن يكون الإنسان على النية والوصول إذا قدر متى كان . والصلة على من قدر بماله ونفسه . والواحب عليه في ماله إذا خاف عليهم الجوع وكذلك الأجني إذا خاف عليه الهلاك .

ومن كان له أرحام وهو يريد الوصول إليهم ، إلا أن الاشتغال يمنعه من ذلك فجائز ، ما لم يقطع النية عن الوصول إليهم . ومن جفاه أرحامه وقدهوا في دمه ، وعزموا على إجلائه من بلده فوجد عليهم وهجرهم ، وذنم منافقون .

(١) كذا في جمع النسخ التي بأيدينا ثلاث م.

فمن أبي الحسن رحمه الله أنه قال: أحب له أن يصل أرحامه ويعفو عنهم إن أمنهم على دمه: لأن الله تعالى أمر بصاتهم ونهى عن قطعيتهم، وفي الرواية صل من قطعك: وأعط من منعك. وأعف ممن ظلمك، وإن لم يأمن على دمه فيلطفهم ويصلهم سلامه مع رسول أو كتاب أو هدية يسكن بها أنفسهم، وهي أفضل الصلات. ومن جاوره رحمه وآذاه فلا نحب له أن يعتقد قطيعته بل نحب له اعتقاد صلته بما قدر فإن وصله بسلامه وكلامه وماله ولم يعتقد قطيعته مرد ذلك فقد رى من حقه. ولا ينو قطيعته، وإن كان في غير بلده وأمكنه الخروج إليه هو أفضل له، وإن لم يمكن اعتقد صلته. ووصله بسلامه ومعروفه، ولا أعرف في ذلك حداً من الزمان يوقف عليه إلا ما قالوا، يصله إذا مرض وإذا فرح وإذا مات وكل ذلك إذا قدر عليه. وأفضل الصلاة الهدايا. وأضيقها السلام.

ومن وصل رحمه بقدمه ونوى بذلك لإرتهم الله تعالى وسلم عليهم فقد وصلهم. وعن أبي عبد الله رحمه الله أن صلة الأرحام إلى أربعة آباء.

وعلى المخدرات صلة الأرحام عند المصائب والتقدم من السفر، ولا أعلم لمن عذرا إلا من تقيية خوف أو شيء يمنعه مثل زوج أو شيء من المعاني. وأما الوالد فمنعه لها أعذر لها، إلا أن يكون هنالك نظر أولى من وصولها من الخوف على نفسها أو دينها فتجهل في ذلك ويكون هو القائم عليها، ويكون له عليها الطاعة، ولا إثم على الزوج في منعها إذا لم يقصد إلى قطعها عن أرحامها، فإن كن لا يظهرن بالذى يجب عليهن صلته وصلن إلى منزله وأرسلن من يباغى السلام والتهنئة والتعزية. وأما الترحيب بالقائمين من السفر من المسلمين فليس عليهن ذلك،

ولا عليهن تشييع الجنائز . وإنما عليهن صلة الأرحام ، كن شابات أو ثيبات أو
دوات عيال ، إلا من عذر مرض أو ذهاب بصر أو أشباه ذلك .

ومن وصل إلى امرأة من أرحامه ولم يجد لها بيتها فأودى إليها بالسلام
أجزاه ، وإن رجع إليها فحسن . وإن كانت ممن تظهر به ، وهو يستحي أن
يدخل عليها فيصل إلى الباب ، ويرسل إليها بالسلام ، وذلك يحزيه إن شاء الله .
فإن وصل إلى الباب ولم يكن بالباب أحد يرسله إليها بالسلام فيرسل إليها بعد
ذلك من يعلمها بوصوله ، وإن رجع إليها فحسن .

وللرجل أن يصل المرأة من جيرانه وأرحامه ويدخل عليها إذا كانت ممن
يدخل عليها مثله ، ولا بأس إن دخل عليها في مرضها ، وهي نائمة مستترة .

وقال بشير ، أظنه بشير بن محمد بن محبوب ، سألت عزان ، أظن أنه عزان
ابن الصقر رحمهم الله ، قال ، كنت خرجت من البيت أريد صلة بعض أرحامي
واعتمدت ذلك ، فلما كنت في بعض الطريق خطر في قلبي أن أصلهم ليرضوا عليّ
ولأن يعجبهم ذلك خلافاً للنية التي رجعت عليها من البيت . فقال عزان إن هذه
النية قد أحبطت لأجل ذلك الذي حدث .

وعلى المرأة أن يصل رحمه إلا أن يعلم أن رحمه بكره وصوله إليه ودخوله
عليه ، فليس عليه أن يصل إلى منزله . ولا يكرم بما يكره ولكن يصله بقلبه ،
ويبلغه السلام . وإن رجا أن يصله في غير منزله ويسر بذلك كان عليه في مخصوص
ما يجب عليه .

واختلف في صلة الأرحام ، فقيل بالقلوب كافية - من الأموال والأبدان ، وقول لا تحزى الصلة بالقلوب دون المشى إليهم ويبرهم بماله بما يدخل عليهم في ذلك وجه المواصلة والبر . وإن قطع عنهم ماله ونفسه فقد قطع . قل ولا يخرج في معنى لزوم أكثر من مرة في كل واجب لأن المرة مجزية في ذلك . وأعظم الفرائض في اللزوم التوحيد والصلاة على النبي محمد ﷺ وآله المسلمين تحزى فيه مرة واحدة . وفوق ذلك يخرج مخرج النفل . وقد يجزى فيه معنى الاختلاف ، لأنه يجب بمجده كما سمع بذكره أو خطر بباله .

وكذلك صلة الأرحام داخله في معنى لزومها مع خطورها بالبال لها وبذلك أن يكون على جملة المواصلة لهم لا غاية لذلك بعد وجوبه إلا أنه لا يجوز اعتقاد القطعية .

ومن وجب عليه صلة أرحامه وجيرانه فلم يصاهم فأحلوه من ذلك ، وهو مع ذلك معتقد صلتهم ، وإنما يصد عنه ذلك ما هو فيه من أشغال الدنيا وهمومها ، فأرجو أن حلهم يجزيه إذا تاب من ذلك .

وقيل جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال إن لي أقارب ويقطعونني وأحسن ويسئونني وأغفر ويظلمونني . كيف ذلك إذا كانوا بهم بما يصنعون . فقال ﷺ لا . إذا قطعوا صل ، وإذا أساءوا فأحسن ، وإن ظلموا فاعف . لن يزال لك من الله ظهير .

والذي نحب صلته من الأرحام في النسب إلى أربعة آباء من أبيه وأربعة آباء

من أمه بالواصل ، وقيل إلى خمسة آباء بالواصل من قبل الآباء ، أب أبيه ، وأب أبي أبيه . وأبو أم أبيه . وأم أم أبيه . وأم أبي أبيه . ومن قبل أمه أم أمه وأم أبي أمه . وأم أبي أمه وأبو أبي أمه والواصل الرابع . فيصل هؤلاء الأجداد وما نسلوا وتسولم ما كانوا ، علوا وسفلوا ، قريبا أو بعدوا ، في الأسفل ، ومن كان لا يعرف نسباً منهم فلا يلزمه السؤال والبحث عن لا يعرفه ، وعليه أن يصل من عرفه . وإن قال له أحد بني وبينك رحم من الأم ، أو الأب فإذا كان ممن يقبل قوله وشهد معه رجل ثقة أو امرأة ، قليل ، يعتقد من صلته مقدار ما يأخذ قلبه من قواه من غير وجوب حكم عليه ، وإذا وصل إلى أرحامه أو جيرانه فيستحب له أن يظهر لهم المعنى الذي وصلهم فيه من تهنئة بفرح أو تعزية بحزن ، وإذا اغتم الرحم بحزن على شيء لا يجوز الحزن عليه أو فرح بشيء من الباطل فلا نجب صلته على هذا المعنى ، إلا أن يعتقد الذي يصله أن ينصحه ويأمره بتقوى الله فذلك من أفضل الصلة ، وأعظم النصيحة .

ومن وصل رحمه وسمع في منزله منكراً لم يطمع أنه يقدر على إنكاره أنه لا يترك صلته لمعنى منكروه ، وهذا لك صلته أوجب ليأمره بتقوى الله إن قدر ، وإن لم يقدر وصله إلا أن يخاف على دينه أو نفسه أو ماله فلا يحمل عليه ذلك . وينوى أنه متى أمن وقدر على صلته وصله . ومن وجب عليه صلة رحمه من جهات كثيرة ولا يصله حتى وصله بعد ذلك مرة واحدة ونواها عن جميع ذلك أجزاه . إذا ذكر له جميع الأسباب التي حرجت عليه .

وفال موسى بن مخلد كنت أمشي مع أبي سعيد رحمه الله ، يريد أن يصل

أرحاماً له بنزوى ، وكان استأذن على الباب ثلاث مرات ، فإذا أذن له ، وإلا انصرف . ولم يزد على الثلاث شيئاً . ولا يجوز قطع صلة الأرحام لقول النبي ﷺ ملعون من قطع رحمه .

وسئل أبو الحوارى رحمه الله عن صلة الأرحام قال يصلهم إذا أصابتهم مصيبة أو جاء أحد منهم من سفر أو عرض لهم شيء من الأمور الحادثة . وقال أبو على يصلهم كلما أمكنه ، ولا يقطعهم في الرخاء ولا في الشدة أبداً . ولا عند المصائب . ولا عند الفرح .

وروى أن النبي ﷺ قال : صلة الوالدين واجبة . ولو من مسير سنتين ، وصلة الأرحام واجبة من مسيرة سنة . وكلما أمكنه صلة رحمه وصله ولا يقصر . وقد ذم الله تعالى القاطعين لأرحامهم فقال : « وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ » . ومدح الواصلين فقال : « وَيَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ » . وهم الأرحام والجيران فيما قيل ، والجار ذى القربى ، وهو أن يكون رحماً أو جاراً : والجار الجنب هو الأجنبي من الجيران الذى هو غير رحم . والصاحب بالجنب هو الرفيق في السفر . وابن السبيل هو المسافر .

وعن الحسن بن أحمد رحمه الله من سمع من والده أن فلاناً من أرحامه أنه تزمه صلته ويكون له من وصية الأقارب ، وإذا قال رجل ثقة إنه من أقارب الميت دخل معهم في الوصية .

ومن لقي رحمه في طريق أو مجلس أو في شيء من البلد وكله في حوائجه أجزاه

ذلك عن الوصول إلى منزله ، ولا نعلم وجوب صلة الأرحام من الرضاعة كالأم من الرضاعة ، والأخوات وما ناسب بالرضاعة إلا أنا لا نحب اعتقاد قطيعتهم . ومن وصلهم فله الفضل ، وأما الإثم على قطع أرحامه من النسب والله أعلم .

فصل

وعن أبي الحواري رحمه الله ، وعلى النساء المخدرات أن يصلن أرحامهن في الصلة الواجبة عند المصائب والقُدوم من الأسفار ، وإن كن لا يبرزن لمن يحب عليهن صلتهن وصلن إلى منزله وأرسلن إليه من يبلغه التعزية والسلام .

وإن طلبت امرأة إلى زوجها أن تصل رَحْمَتَهَا فنعما من ذلك فلا تخرج إلا بإذنه ولا ينبغي له هو أن يمنعها من فعل لازم عليها ، وإن منعها أب أو زوج فلها العذر بذلك ويرسلن السلام إلى أرحامهن . وهن في منازلهن ، إن قدرن على ذلك إلا لم يوسع لهن في الخروج .

وقيل في رجل تجاوز شهادته عند المسلمين فجرت بينه وبين أخته خصومة فكره أن يصلها وحلف يميناً غليظاً أنه لا يدخل منزلها ، وقال إنه لا يقدر على كفارة اليمين ، أنه يجوز له أن يقف على باب منزلها ويرسل إليها تأتيه ويسلم عليها ، ولا يعزل باليمين .

وقيل إن أم امرأة الرجل من محارمه وهي محرم منه في الحضر والسفر . ولا يكون محرماً لأخت امرأته لأنها قد تحل له في بعض الحالات وإن أظهرت أم امرأة الرجل مع زوج ابنتها مثل قدم أو شعر فلا بأس عليها في ذلك . وإن

كان مع المرأة المسلمة ولد يهودى أو نصرانى أو مجوسى . فإنه محرم عليها ، ولها أن تخرج معه . ومن زنا بامرأة حرم عليه تزويج بناتها . ولا يحل له من النظر منهن ما يحل من الرائب ، لأن الرائب ثبت حرمتهم بالحلل . والحرام لا يحل الحلال . ولا بأس بالتسليم على النساء إذا لقين الرجال فى طريق أو كن واقفات على أبوابهن إذا سلمت القلوب من الريب ، والله أعلم وله التوفيق .



القول الأربعون

في الاستئذان في البيوت والسكن والسلام ورده ومصافحة النساء
وشبه ذلك

قال الله تعالى : « فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ تَحِيَّةٌ مِنْ عِنْدِ
اللَّهِ مُبَارَكَةٌ طَيِّبَةٌ » .

قال أبو معاوية رحمه الله ، هذا تأديب من الله وتعليم لعباده ، فإذا دخل الرجل
بيته فليقل ، السلام علينا من ربنا ، فإن تركه تهاونا واستخفافا بأدب الله تعالى
هلك ، وإن كان في بيته نساء يتحدثن عند أهله ، وهن متجردات ، فجائز له الدخول
أيضا بغير إذن ، لأن البيت والمرأة ليس لهن إشغال بينه عليه ، فإن سلم فذلك هو
للمأمور به .

وقال أبو المؤثر : إذا أراد الرجل أو المرأة دخولا على قوم وقفا على الباب .
وقالا ، السلام عليكم ، فيقول أهل البيت ، وعليكم السلام ، ثم لا يدخل حتى
يقول ، ندخل ، فإذا قالوا ادخلوا دخلوا .

وهذا هو الاستئذان بعد التسليم . وهو الاستئناس فإن لم يقل أهل البيت ،
ادخلوا ، فلا يدخلوا .

وفي بعض التفسير أن الاستئناس في بيوت أهل الذمة لأنهم لا سلام عليهم ،
فإن أراد أن يدخل عليهم فلا يدخل إلا بإذنهم ، فإذا وقف يبابهم فليقل من هاهنا
أدخل ، فإن قالوا ادخل دخل ، وإلا فلا يدخل .

وقيل إنه يقول إذا أراد أن يستأذن ، يا أهل البيت ، والاستئذان على أهل البيوت من أهل الإسلام ، السلام عليكم يا أهل البيت .

وقال محمد بن محبوب رحمه الله لم يرخص في الدخول في البيوت للمسكونة بغير استئذان وهو فريضة من الله تعالى . وأجازه غيره أن يدخل الرجل بيته بغير تسليم . ولا سيد أن يدخل منزل عبده بغير استئذان إذا كان العبد وحده . وإن كان له زوجة فلا يجوز .

وقال علي بن أبي طالب دقت الباب على رسول الله ﷺ ، فقال من هذا فقلت ، أنا ، فقال أنا ، كأنه كاره قولي أما . وقال عيسى بن حاضر : أتيت يوما بباب عمرو بن عبيد قرعته ، فقال ، من هذا ، فقلت أنا ، فقال ما تعرف أحدا يسمى أنا ، فمن أنت ، فلم أقل شيئا ، وأقت أيا ما عنه ، ثم أتيت الباب فقرعته عليه ، فقال من هذا ، فقلت عيسى بن حاضر ، فقام ففتح الباب .

وقيل من سلم على أهل البيت فلم يردوا عليه . فإنا علم أنه قد أسمعهم فيكفيه مرة أو مرتان وإذا ظن أنه لم يسمعهم قال لهم ثلاث مرات . ولا يجوز ترك الاستئذان تهاونا بفرضه .

ومن أسكن عبده أو أمته بيتا فإن كان للامة زوج أو للعبد زوجة لم يدخل عليهما إلا بإذن ، وإن لم تكن لهما أزواج فلا يدخل عليهما حتى يكون منهم ما يعرفون بدخوله فيستترون منه ، إلا أن يكون محل له وطؤها ، فإن تلك يدخل عليها كلما شاء .

ومن دخل بيت قوم بلا إذن ، ولم يعتمد مخالفة نهى الله تعالى فلا يكفر بذلك إلا أن يصبر على ذلك ، ويمتنع من التوبة من ذلك ، وإن أتى ذلك على الاستخفاف به والتهاون كفر بذلك من حينه ، وقول لا يسعه إتيان ذلك على الجبل ولا غيره .

وقال ابن عباس ترك للناس من كتاب الله آيات لا يعملون بها ، من ذلك قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ » فَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمْ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ » ، يعنى كلما دخلوا .

وإن كانت دار فيها مساكن استأذن على باب الدار ، أو باب البيت الذى يريد دخوله ؟ قال : على باب الدار الذى يريد دخوله إلا أن يكون قبل ذلك منازل فيها سكان فعليه الاستئذان لهم ، إلا أن يكون على تلك المنازل ستور فلا بأس أن يمر عليهم بلا استئذان حتى يأتى المنزل الذى يريد الدخول فيه . فإذا بلغ الصبي فعليه أن يستأذن على أمه وأبيه فى الدخول عليهم لأن التعبد بذلك عام ، فإذا دخل بغير إذن فقد ترك ما أوجب الله عليه من الإذن .

فصل

قال الله تعالى « لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا » يقول تستأذنوا على أهلها ، فيه تقديم وتأخير يقول ، تسلموا وتستأذنوا ، لأن التسليم قبل الاستئذان فإن لم تجدوا فيها أحدا فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم فى الدخول ، فإن قيل لكم ارجعوا فارجعوا ، يقول فلا تقوموا ولا تقعدوا على أبواب الناس ، ذلك هو

أزكى لكم . ثم رخص ، عز وجل ، في البيوت التي على الطرق وليس فيها سكان أن تدخل بغير إذن ، فقال : « لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ » ، وهي الخانات التي على الطرق ، « فِيهَا مَتَاعٌ لَكُمْ » ، من الحر والبرد . والمتاع المنفعة .

وقيل كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يدخل دورا من دور المسلمين سلم علامة خارجا من الباب ، فإذا ردوا السلام استأذن فإن أذن له دخل وإلا رجع مكانه . وفي التسليم الثاني كذلك إذا لم يردوا رجع ولم يدخل ثلاث تسلمات .

وقال رسول الله ﷺ من لم يسلم فلا تأذنوا له . ومن دخل ولم يسلم فقد عصى ربه فليقب . ويروى عن رسول الله ﷺ أنه قال : الاستئذان ثلاث مرات ، أولهن يؤذن أهل البيت ، والثاني يأخذون حذرهم والثالثة إن شاءوا أذنوا وإن شاءوا ردوا . ومن دخل منزل رجل بغير إذن فقد لزمه حق الله وعليه أن يتوب . وليس لصاحب المنزل شيء إلا أن يكون أحدث فيه حدثا ، فإن دخل بيت قوم جهلا ولم يتعمد لنهي النبي ﷺ وتاب الله تعالى فلا شيء عليه ، وإن أصر ولم يقب لم يؤمن عليه من الهلاك .

وقال ابن عيسى الخراساني : من دخل منزل أحد بغير إذن فليس ذلك من الصغار ولا من الكبار ، فإن كان وليا وقف عنه حتى يستتاب ، وإن مات قبل الاستتابة وقف عنه ، ولو مات في البيت لعله قد ندم حين دخل ، ومن دخل على غير ذي محرم منه بغير تسليم واستتباب فلم يقب فلا ولاية له ، وقيل من

دخل منازل الناس بغير إذنتهم متعمدا لذلك أهدر دمه ، وقول لا يضرب حتى يعلم ما يريد ، لعله ملتجئ به من عدو أو إزالة عقله بسكر أو غيره . وأما إن علم أنه معتد جاز ضربه على قول .

وقال أبو الحسن : لا يلزم من دخل منزله السلام ، وينبغي ذلك من طريق الأدب . وكيف كان ذلك من التحية فجائز . قال أبو سعيد رحمه الله إذا ذكر أنه لم يقل وهو في البيت فعليه أن يقول ذلك ، وإن كان قد خرج فلا عليه أن يقول ذلك ، ومن كانت امرأته في منزله مع أهلها أو غيرهم فالاستئذان له لازم إلا أن تكون امرأته في بيت وحدها فلا يستأذن عليها . وأما أخته وأمه وجدته وهمته وخالته فلا يدخل على أحد منهن إلا بإذن .

ومن قال لرجل ادخل منزلي متى شئت على سبيل الإباحة . وهو في منزله حرم فليس له أن يدخل بغير إذن .

وقال محمد بن الحسن السري ، من أباح آخر في الدخول عليه بغير إذن في ليله أو نهار فلا تجوز الإباحة في دخول المنازل إلا بإذن ، ويعجبي إن كان في المنزل من تجوز له مساكنته أن تجوز له الإباحة في ذلك . وإن قال قد أسكنتك في منزلي فله أن يدخل بلا إذن ، قيل له في هذا الإدلال مثل الحل ؟ قال : ليس مثله إلا أن يخرج في الاعتبار الداخل في حينه ذلك ، ووقته أن للدخول عليه فارغ ليس عنده من يجب عليه أن يستتر منه ، وأحب أن يكون ذلك على الاطمئنان ، ومن كان ساكفا هو وذو محرم منه من النساء في منزل واحد فلا إذن عليهما في

الدخول، ونحب له إن أراد أن يدخل أن يمتنع . ويكون له حس ، لثلاث يفاعي .
نظر عورة محرم عليه نظرها .

ومن استأذن فسمع من البيت صوتا كأنه يقال له ادخل فله أن يدخل من غير
أن يعلم من أذن له ، من صبي أو بالغ من مالاك أو غير مالاك .

وعن ابن عباس رضى الله عنه في قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا
لِيَسْتَأْذِنَ كُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ » من العبيد والإماء ، « وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا
الْحُلُمَ مِنْكُمْ » ، من الأطفال الصغار من الأحرار « ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ
الْفَجْرِ » ونصف النهار . ومن بعد صلاة العشاء الآخرة ، ولا ينبغي للمسلمين أن يدخلوا
عليهم في هذه الساعات الثلاث أولادهم وأقرباءهم الصغار وعماليكم الكبار إلا
بإذن ، وثلاث عورات ثلاث ساعات في غفلة ، وخلوة الرجل بأهله وأقضى بعضكم
إلى بعض ، ثم رخص لهم بعد هذه الثلاث الساعات فقال ليس عليكم جناح ، يريد
أهل البيت . ولا عليهم ، يعنى الصبيان والماليك بعد هذه العورات الثلاث ، طوافون
عليكم ، في الدخول والخروج . « وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا »
في هذه الساعات الثلاث وفي غيرها من الليل والنهار كما يستأذن الكبار .

ولا ينبغي للرجل أن يدخل عليه أحد من أولاده إذا احتلم ، ولا من بناته
إذا حضن ليلا ولا نهارا إلا بإذن ، ويدخل البيت بغير استئذان إذا سرق أو
احترق أو انهدم أو في مصيبة ، وفي بيت الحاكم وبيت المستغيث . وعلى المرأة
إذا ضرها زوجها واستغاثت بالله ، يا للمسلمين ، وإن صرخت بلا استغاثة
خلا يدخل عليها إلا بإذن .

والمجد وحاموت التاجر ، وبيت التاجر وبيت العرس والمآتم لا استئذان
في هذا في النهار ولا في الليل ، وفي الموضع للباح لا في موضع الخلو ، خلو
الرجل بأهله وموضع متاعه إلا أن يكون متعارفاً أنه إذا أذن له فإنما يأذن له في
منزله كله أو كان ذلك الموضع مجلسه والله أعلم .

فصل

والسلام تحية أهل الإسلام وهو من الواجبات بينهم ، يقول سلمت سلاماً
ومعناه التخلص من الآفات ، والسلام من أسماء الله تعالى ، ومعناه هو الذي يملك
السلامة ويخلص من المكروه ويبقى من يشاء والسلام جمع سلامة والسلامة شجر
عظام قوى لسلامته من الآفات .

وقيل معنى السلام عليكم أى السلامة لكم ، وقيل مغفرة الله عليكم
وقيل معناه أن الله فوقكم ، والسلام بالكسر حجارة صلبة سميت بذلك
لسلامتها من الرخاوة .

وقيل لما رأى آدم عليه السلام الملائكة عليهم السلام في صفوفهم . قال السلام
عليكم ورحمة الله وبركاته قالت الملائكة وعليك السلام ورحمة الله وبركاته .
قيل له يا آدم هذه بحية ولدك من بعدك ، والسلام من المسلمين على بعضهم من بعض
هو تحية ، والسلام أيضاً هو مصدر ، وهو دعاء بالسلامة ، كما قال الله تعالى « وَإِذَا
خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا » . يسلمون به مع إنكارهم عليهم . وإعما مدحهم
الله على قولهم الذى سلموا به من الإنكار عليهم والموعظة لهم من خطاب وسفه

وفعل منكسر وإن المسلمين لم يقاتلوه على سفهم بمنزلة إلا ما ذهب إليه من جهل
معنى الآية ، وتوهم أن المسلمين قالوا لهم سلاماً بالجهل لهم ، وقال تعالى « إِذْ دَخَلُوا
عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ » ، أى قالوا خيراً ، فلما عرف أنهم موحدون قال
سلام عليكم .

ويروى أن النبي ﷺ قال لأبي هريرة لا تسلم على النساء ، وإن بدأ بك
فرد . فإن الملائكة تتعجب من المسلم يمر على المسلم فلم يسلم عليه . يا أبا هريرة تعلم
التسليم فإنه حظار العبادة وهى تحية أهل الجنة .

وقيل كان مسلم الخولاني يمر بالقوم ولا يسلم عليهم ، فقالوا له ما يمنعك من
السلام ؟ قال أخشى أن لا يردوا السلام فتلعنهم الملائكة . وروى أبوالمؤثر عن النبي
ﷺ أنه قال : للسلام تطوع والرد فريضة : وقول السلام سنة والرد فريضة قال الله
تعالى « وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا » ، يريد والله أعلم ،
إذا قال أخوك للمسلم ، السلام عليك فرد عليه ، وعليك السلام ورحمة الله وبركاته ،
ثم قال أو ردوها ، يقول أو ردوا عليهم ما قالوا لكم ، « إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ
شَيْءٍ حَسِيبًا » .

وقيل فحيوا بأحسن منها لأهل الإسلام أو ردوها لأهل الشرك . وقيل السلام
انتهاء وسنن ، وإجابة وانتهاء . وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته ، وسنته وعليكم
السلام ، وإجابته وعليكم .

وقال ابن عباس انتهوا فى السلام حيث انتهت الملائكة . وهو وعليكم
السلام ورحمة الله وبركاته .

وقيل جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال السلام عليك يا رسول الله ، فقال
النبي عليه السلام وعليك السلام ورحمة الله ، ثم جاء رجل آخر فقال : السلام عليك
ورحمة الله فقال النبي ﷺ السلام عليك ورحمة الله وبركاته . ثم جاء رجل آخر
فقال : السلام عليك ورحمة الله وبركاته فقال ، وعليكم ، فقيل له في ذلك . فقال
الأولان تركا لي فضلا ، وهذا لم يدع لي فضلا .

وقال ابن همراني لأخرج من بيتي فإلى حاجة إلا أن ألقى رجلا فأسلم عليه ،
وذلك أني كنت يوما مع النبي ﷺ إذ جاءه رجل فقال السلام عليكم ، فقال
ﷺ ، وجب له عشرون حسنة ، ثم جاء آخر فزاد ، وبركاته ، فقال ﷺ ،
وجب له ثلاثون حسنة .

وقيل لقي ابن مسعود رجلا ونحن معه فقال السلام عليك يا أبا عبد الرحمن
فضحك ابن مسعود ، وقال صدق الله ورسوله سمعت رسول الله ﷺ يقول ،
لا تقوم الساعة حتى يكون السلام على المعرفة وإن هذا عرفني من بينكم فلم
على ، والنبي ﷺ يقول إن من أشراط الساعة إذا كانت التحية على المعرفة ،
وكان ﷺ يبتدئ أصحابه بالسلام ويقول ، الحمد لله الذي جعلني من أمتي
وأمرت أن أصبر معهم وأسلم عليهم . وقيل كان إذا صافح أحدا لا ينزع يده
من يده حتى يكون الذي صافحه هو الفازع ليده .

وقيل : في قوله تعالى : « ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي سَيْنَكَ وَيَنَّهُ
عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ » . قيل هي المصافحة . وقيل تمام تحياتكم المصافحة .

وقيل: لا يصفح الأخوان في الله إلا تناثرت ذنوبهما كما يثائر ورق الشجر
وتنزل عليهم مائة رحمة للباديء تسعة وتسعون وواحدة للآخر .

وتقبيل الرجل للرجل جائز في التسليم . وقيل : طلع على أبي الحر رجل من
همان فلما نظر إليه تلقاه واعتنقه . وقبل جوانب عنقه ورحب به .

وقيل : قال النبي ﷺ : أجود الناس من أعطى من حرمة . وأحلم الناس
من عفا عن من ظلمه . وأبخل الناس من يينخل بالسلام . وأعجز الناس من عجز عن
الدعاء ، وأسرق الناس من سرق صلاته .

وقيل : كان المنافقون واليهود إذا دخلوا على رسول الله ﷺ يقولون له :
السام عليك فيقول : وعليكم . وقالوا : لو كان نبياً لاستجيب له فينا ، فيخرجون
من عنده يضحكون ويقولون : السام عليك فيقول : وعليكم وليس بنا سام ولا
غفرة ، فنزل فيهم « أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نُهُوا عَنِ النَّجْوَى » . والسام في اللغة : هو
الموت ، والسام عرق الذهب .

وقيل للنبي ﷺ : إن أهل الكتاب يسمون علينا ، كيف نرد عليهم ؟ فقال
قولوا : وعليكم .

وقال أبو عبيدة : قلت لعبد الرحمن بن زيد كيف أسلم على أهل الذمة ؟ قال
اندرأتم ، وهي كلمة فارسية ، معناها ادخل ولم يروا أن يجيبهم بالاستئذان بالفارسية
ولكن كانوا قوماً من المجوس من الفرس فأمره أن يسلم عليهم بلسانهم .

وقال يقولون : يا محمد ، يا أبا القاسم ، فنهام الله تعالى عن ذلك ، ثم صاروا
يقولون : يا نبى الله ، يا رسول الله ﷺ .

وقوله تعالى « لَا تَقُولُوا رَاعِنَا » هي بلغة اليهود ، سب قبيح ، فقال المسلمون
يا رسول الله : أرعنا سمعك ، فقال اليهود : هذه أحب إلينا من كذا لأنها سيئة ،
فكنا نسرّها فالآن نظهرها .

قال أبو عبيدة : راعنا بغير تنوين إما هو من راعيت ، تقول أرعني سمعك
وراعني سمعك ، أى اسمع لى ، وراعنا بالتنون كلمة نهوا عنها كأنها سيئة
بالعبرانية .

وقيل : راعنا كلمة كانت معهم تجرى مجرى الهراء والسخرية فنهى أن يلفظوها
بمحضرة النى ﷺ .

وقيل : كانت تحية العرب ألا انعم صباحاً ، وانعم ظلاماً ، وكانت تحية
العرب للملوكها : أيت الامن ، ومعناه أيت أن نأتى بما تلحن عليه . والعرب تقول
حيالك الله ، وحيأ الله وجهك ، لا يخلصون الوجه بالتحية دون صاحبه .

وعن النبي ﷺ أنه يسلم القليل على الكثير ، والصغير على الكبير والراكب
على الماشى ، والماشى على القائم ، والقائم على الجالس ، وأى الماشين أبدأ بالسلام
كان أفضل له .

وقيل : يسلم الماشى على الراكب الواقف ، والحر على العبد ، ولا يسلم على
قوم وهم يصلون . ومن يسلم على من يصلى يرد عليه السلام إذا سلم من صلاته ،
وفرج منها . ولا يسلم على من هو مشغول ببول أو غائط ، ولا يرد البائل أيضاً
السلام . وقيل يرد السلام إذا فارق الحالة التى كان عليها .

ومن الأدب أن لا يسلم على من يأكل، ومن سر برجل يتمسك وسلم عليه، فمن موسى بن علي أنه لا بأس عليه، ولا يسلم على النائم، ولا على من هو مشغول بضيقه. ولا على حامل حملاً ثقيلاً يشغله عن الرد، ولا على من يعمل شيئاً من المعاصي في حين ذلك. ولا على عريان. ولا على مريض يتقل عليه الرد. وإذا سلم عليك من أنت واقف عنه أو لا تتولاه فقات وعايكم السلام ورحمة الله فلا بأس. وسئل أبو عبيدة هل يقال لمن لا يتولى رحمتك الله؟ فقال: إن رحمة الله وسعت كل شيء، بها يعيشون ويأكلون ويشربون. فإذا كان المعنى كذلك فلا بأس، وإن كان المعنى غفر الله لك فلا يجوز، وإن قلت لمن لا تتولاه مرحباً فلا بأس، وفي الرد على من لا تتولاه ورحمة الله اختلاف.

ويجوز في الرد على الولي، وعليك السلام ورحمة الله وبركاته. ولا يجوز وبركاته على الفاسق في رد السلام ولا غيره. إلا أن يغوى بذلك الخبير أن الله قد بارك له في رزقه. وإن قال السلام على المسلمين وجب الرد عليه، وعلى المسلمين السلام.

ومن قال لرجل: سلام الله عليك فلا يجوز ذلك على الإطلاق. ويجوز على معنى أن الله قد سلم عليه ثيابه وماله وما عليه من نعمة ألبسه الله إياها وعافية فكتأنه أخبر بحاله التي هو فيها. وهذا على معنى الخبر لا الدعاء. وهذا للولي جائز لقول الله تعالى «وَسَلَامٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ آصَظْنِي اللَّهُ خَيْرٌ». ويجوز صرف هذا المعنى عن غير الولي إلى معنى الإخبار عن الحالة التي هو عليها.

وقال أبو الحسن: قد قلنا لمن لا يعرف سلام عليك. وإنما عطينا أن الله قد

سَلَّمَ عَلَيْهِ ثِيَابَهُ أَنْ تَتَلَفَ ، فَكَرِهَ ذَلِكَ أَصْحَابُنَا أَنْ يَقَالَ ذَلِكَ لِغَيْرِ الْوَلِيِّ وَرَدَ
السَّلَامَ عَلَى الظَّالِمِ جَائِزٌ .

وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ ، وَمَنْ قَالَ فِي السَّلَامِ عَلَى النَّاسِ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ وَلَمْ يَنْوِبْهُ
وَلَا يَلَاةً فَلَا بَأْسَ . وَقَوْلُ الْقَائِلِ كَيْفَ أَصْبَحْتَ وَكَيْفَ أَمْسَيْتَ لَيْسَ بِسَّلَامٍ ، لِأَنَّمَا
هُوَ اسْتِفْهَامٌ .

كَأَنَّ رَوِيَّ أَنْ رَجُلًا قَالَ لِعِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ كَيْفَ أَصْبَحْتَ يَا رُوحَ اللَّهِ ؟
قَالَ أَصْبَحْتُ وَلِي رَبٌّ فَوْقِي . وَفِي خَبَرٍ آخَرَ قِيلَ لَهُ كَيْفَ أَصْبَحْتَ قَالَ أَصْبَحْتُ
لَا أَمْلِكُ مَا أَرْجُو ، وَلَا أَسْتَطِيعُ دَفْعَ مَا أَحَازِرُ . وَأَصْبَحْتُ مَرْتَهَنًا بِعَمَلِي مُنْتَظَرًا
أَجَلِي ، وَاخْتِيارَ كُلِّهِ فِي يَدِ غَيْرِي ، وَلَا فَقِيرٌ أَفْقَرُ مِنِّي .

وَقِيلَ لِأَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : كَيْفَ أَصْبَحْتَ ؟ قَالَ : أَصْبَحْتُ
عَبْدًا ذَلِيلًا لِرَبِّ جَلِيلٍ .

وَقِيلَ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : كَيْفَ أَصْبَحْتَ ؟ قَالَ : أَصْبَحْتُ
مَأْمُورًا لِأَمْرٍ ، فَلَا أَبَالِي عَلَى أَيِّ حَالٍ أَصْبَحْتُ ، عَلَى مَا أَحَبُّ أَوْ عَلَى مَا أَكْرَهُ ،
لَأَنِّي أَرَى الْخَيْرَ فِيمَا أَحَبُّ وَفِيمَا أَكْرَهُ .

وَمَنْ سَلَّمَ عَلَى رَجُلٍ ، فَرَدَّ عَلَيْهِ : أَطَالَ اللَّهُ بِقَاءِكَ ، فَهَذَا دَعَاءٌ لَا رَدَّ سَلَامٍ ،
وَالرَّدُّ هُوَ : وَعَلَيْكَ السَّلَامُ ، وَإِنْ قَالَ : حَيَّاكَ اللَّهُ بَدَلًا مِنْ رَدِّ السَّلَامِ بَنِيَّةُ الرَّدِّ
فَهُوَ رَدُّ السَّلَامِ ، لِأَنَّ التَّحِيَّةَ هِيَ السَّلَامُ ، وَلَكِنْ لَا يَقَالُ لِغَيْرِ الْمُسْلِمِ حَيَّاكَ اللَّهُ
عَلَى الْإِطْلَاقِ ، وَجَائِزٌ هَذَا لِلْوَلِيِّ . وَإِنْ قَالَ : السَّلَامُ وَالرَّحْمَةُ ، فَلَا يَلْزَمُ الرَّدَّ عَلَيْهِ

إلا أن يقول : السلام عليك والرحمة ، فحينئذ يلزم الرد عليه . وإن قال في الرد : أهلاً وسهلاً ، فليس هذا برد ، وقد قال بنير أمر الله تعالى « فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا » ، وإن رد السلام سرّاً فهو كمن لم يرد ، والرد ما يسمعه المسلم مثلها أو أحسن منها كما قال الله تعالى .

وإن مر به صبي غير بالغ فسلم عليه ، فواجب رد السلام عليه على من حياه بتحية الإسلام بظاهر الآية ، حياه مكلف أو غير مكلف ، حتى قيل في أهل الذمة إنهم إذا سلموا يرد عليهم السلام ، فرد السلام واجب على البار والفاجر ، والذمية في التسليم لإحياء السنة ، وفي الرد أداء الفرض .

ومن مر يقوم بميدان عنه فرفع يده يشير إليهم بالتسليم ، أجزاه ذلك إذا كانوا حيث لا يسمعون تسليمه ، وكذلك التسليم على الأصم يجزيه ذلك ، ولا يترك التسليم إلا من عذر ، لأنه قيل : إن تركه مما يورث الجفاء بين الناس .

وعن أبي الحواري ، رحمه الله : من لم يرد السلام من غير عذر سقطت ولايته ، ومن قيل له : سلام عليكم ، فقال : وعليكم مثله ، أنه لم يجبه حتى يقول : وعليكم السلام ، فإن قال وعليكم ، فكأنه رأى أن يجزيه ، فإن قال : فلان يسلم عليك ، قل : عليه وعليك السلام .

وقال أبو عبد الله ، فيمن قال : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، فردوا عليه وعليك السلام ، أن ذلك يجزى .

وإن مر رجلان على قوم فسلم أحدهما أجزأ عنهما ، وإن رد واحد من القوم

فقيل يجزى عنهم جميعا ، وقيل : لا يجزى عليهم الرد جميعا ، وقيل : إن كانوا واقفين فليهم جميعا الرد ، وإن كانوا مشاة أجزى رد الواحد عنهم لما فيه من الشغل .

وإذا تحمل رجل إلى رجل السلام ، فقيل بذلك بغير استثناء فهو بمنزلة الأمانة يؤديها متى قدر على ذلك . ومن لقي الذمي من يهودي أو نصراني أو مجوسي أو صاني ، فتحيته أن يقول له : كيف أصبحت ؟ وكيف أمسيت ؟ وما حالك ؟ وقال أبو سعيد ، رحمه الله : إن الرجل إذا دخل منزله يستحب له أن يسلم على أهله ونفسه ، وهو أن يقول : السلام عليكم ، إذا كان أحد في البيت ، وإذا لم يكن أحد حاضرا قال : السلام علينا من ربنا والحمد لله رب العالمين ، وإن ترك ذلك غير متهاون به ولا مستخف لم نر عليه إثما ولا يستحب له ترك ذلك إذا كان عالما بذلك ، وإن كان جاهلا بذلك لم يلزمه شيء ، وإن ذكر ذلك وهو في البيت ، قال : ولو كان قد قعد لأن ذلك أدب من الله تعالى ، وإن كان قد خرج من البيت لم نر عليه شيئا .

وفي وصية النبي ﷺ لأنس بن مالك : « وسلم على أهل بيتك إذا دخلت عليهم بكثر خيرك » .

ومن دخل مسجداً ليس فيه أحد ، فعليه أن يسلم على نفسه فيه ، وهو من أفضل البيوت ، والله تعالى يقول : « فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ » ، وكذلك منزله الذي يسكن فيه ، وأما منزل غيره إذا استأذن على من يسكنه

.وسلم عليه فقد سلم ما وجب عليه من السلام ، وإن سلم على نفسه فذلك حسن
إن شاء الله .

وإن دخل رجل على امرأة في منزل رجل فسلم عليها . وأما العبيد الغنم
فلا يلزم التسليم عليهم ، كانوا قاعدين أو مارين ، وإن سلم عليهم فهو أفضل .
وقيل : لا يقال لغير الولي سلام الله عليك ، وسلام الله على فلان ، ويقال لغير الولي :
عليك وعليه السلام .

ويستحب إفشاء السلام على أهل الصلاة ، وأما أهل الذمة فلا يبدأون بالتسليم ،
وإن بدأوا هم بالسلام ، قل : وعليكم .

ومن سلم عليه رجل ومضى ، فإنه يرد عليه بقدر ما يسمعه من مكانه الذي
سلم عليه فيه ، وإذا التقى الحر والعبد فبدأ أحدهما بالسلام جاز ، ولا فرق فيهما
في السلام . والله أعلم ، وبه التوفيق .

القول الحادى والأربعون

فيما يجوز للرجال مع النساء وللنساء مع الرجال من النظر والتسلم والخلوة والتجرد

وقيل إنه يجوز النظر للرجل من المرأة الوجه والكفان ، فظاهر الكف
وظاهر القدم فيهما اختلاف ، والذي يجوز النظر إليه منهن يجوز مسه ، وقول
إن النظر أجوز من المس .

وقال أبو سعيد رحمه الله ينهى عن خلوة الرجل بالمرأة التي هي غير ذات محرم
منه ، كان ثقة أو غير ثقة ، لأن القلوب تحيا وتموت .

ولا يجوز أن يدعى الرجل إلى امرأة في خلوة أو موضع ريبة في ليل أو نهار
إلا أن يكون يدعوها في موضع لا ريبة فيه .

قال منير بن الخير رحمه الله أذى الجلايب على النساء ورفع الخمر فوق الأذقان .
وستر النواصي وسائر الزينة واجب إلا الوجه والبنان ، وما وراء ذلك فهو حرام
على من أبداه من النساء ، أو نظر إليه من الرجال لشهوة ، والنطاق من تحت
الدرع إلا قتيبة لا تقدر على درع سابعة ، فلها أن تنزع فوق درعها وتنهى النساء
عن الجلوس في السكك والخروج في يوم المطر أو ريح عاصف ورفع ذبول الرجال
وتقصير أشعارهن إذا سبغت على العواتق والإنكار على أهل القبلة أن يقشبهوا
بزى أهل الذمة . والإنكار على أهل الذمة أن يقشبهوا بزى أهل الإسلام .

وينهى الرجل أن يبدى ما فوق الركبة وما تحت السرة .

وقال هاشم رحمه الله ، سألت أبا عبيدة رحمه الله عن نساء تهامة ونحوها اللاتي لا يستترن ويقبرجن ، فقال : هن مثل الإماء ، قليل في ذلك لبشير ، فقال لا . الإماء مال . وأما الخرائر ففض عنهن ما استطعت .

وسمعنا أنه إذا كان لرجل ضيف أن يأمر خادمته تغمر رجل ضيفه إذا كان ذا عياء إذا لم يحس الضيف من نفسه شهوة .

وإن سقطت امرأة في بئر فلا بأس على الرجل أن يحملها ، ولو كانت عروانة وينض عنها بمجده ، وإن أمكنه أن يلف عليها شيئا من الثياب حتى لا يمسها ولا ينظر إليها لزمه ذلك .

وقال أبو معاوية رحمه الله : لا ينبغي للمرأة أن تتطيب وتخرج من بيتها وتلبس مشهورا . وتخرج من بيتها .

وقال أبو سعيد رحمه الله ، وذلك إذا كان خروجها لأجل ذلك الطيب واللباس ، ولم يكن خروجها في حاجة لا بد لها منها ، وإن كان يمكن ترك حاجتها إلى وقت يزول ذلك منها فهو أحسن .

وقال أبو سفيان لقي جابر امرأة من المسلمين ، فسلم عليها وواقفها ساعة يكلمها وتكلمه ، فلم أراد أن يفترقا فقال لها إني أحبك ، ثم انطلق غير بعيد ، قال ففكر في قوله لها إني أحبك ، فانصرف إليها ، فقال لها في الله ، فقالت أو يظن الأعور حملت ذلك هل غير الحب في الله ، أي والله في الله .

وقيل لا بأس أن يشم الرجل رائحة الطيب من المرأة لأن الطيب مباح وإن عف عن ذلك فهو أذكى ، ومن مس امرأة حرة من فوق الثياب تعهداً لشهوة أشبه معنى الكبائر، وإن مس شعرها من فوق الثياب بشهوة أشبه معنى الكبائر.

وجائز للرجل أن يقبل ابنته وأخته وأمه أو حمته أو خالته أو من يحرم عليه نكاحه من النساء. ويجوز لمن أيضاً أن يقبله إذا كان للكرامة والرأفة للشهوة، ولا يجوز النظر إلى المتبرجات من النساء الحرائر ، والمتبرجات وغيرها من النساء سواء في الحرمة . ومن نظر امرأة متبرجة متممدا انتقض وضوؤه .

ويجوز للمرأة أن تبرز للرجل الذي ليس منها بمحرم إذا سترت عنه محارمها . ولا يبرز الرجل نفذيه عند من لا يجوز له التجرد معه لأنهما من العورة وكشفهما من الكبائر ، والركبة قول إياها من العورة وقول إياها ليست من العورة .

ومن سيرة الإمام المهنا بن جعفر إلى معاذ بن حرب . وأما أمر البعولة والزينة التي نهى الله عن إظهارها وإبدائها إلا للبعولة والآباء والأبناء . أما البعولة فقد عرف أمرهم ولا يضيق عليهم النظر إلى أزواجهم من الزينة وغيرها مما لا يحل إظهاره لأحد من الناس إلا لمن . وأما غير البعولة من ذوى المحارم مثل آباء النساء وأبنائهن وآباء بعولتهن وأبناء بعولتهن أو إخوانهن أو بنى إخوانهن أو بنى أخواتهن أو نساتهن أو ما ملكت أيمانهن أو التابعين غير أولى الإربة من الرجال ويقال إياهم البله الذين لا عقول لهم .

أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء . فهؤلاء الذين لا تبدي

للرأة زينتها من سوار في ساعد أو دملوج في عضد، أو خلخال في رجل أو قرط في أذن إلا لهم ، فهذا ما أباحه الله تعالى لهم، ولا يسمعن أن يبيدين ذلك ، ولا يظهرنه إلا لمن سماه الله . وكذلك أشباه هؤلاء من قبل الرضاع لأن الرواية عن رسول الله ﷺ أنه قال : يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب . ويحل منه ما يحل من النسب . وحرام عليهن أن يبيدين شيئاً من زينتهن لغير هؤلاء إلا ما ظهر من الزينة وهو خام في أصبع أو كحل في عين لا يسمعن أن يظهرن غير ذلك ، فهذا ما جاء في ذلك لا يتعداه ، ولا يرغب عنه إلى غيره إلا جاهل .

والتواعد من النساء هي المرأة الكبيرة التي لا تريد الرجال ولا تراد ، وقد انقضت شهوتها منهم . فلا جناح عليها في وضع جلبابها إلا أنها لا تضعه عند من ينهم برية . وأن يستغفن عن وضع الجلباب خير لمن .

وقيل يجوز أن يقعد الرجل مع المرأة من جيرانه وأرحامه ولو كانت غير ذي محرم منه ما لم ينظر منها ما لا يجوز له أن ينظر منها ، وليس عليه أن يقول لها أن تكون وراء الباب أو وراء جدار ، إذا خشى أن يدخل عليها من ذلك مكروه أو مشقة ، فإن فعلت هي ذلك . فذلك حسن تكون خلف جدار أو باب .

وقيل يرحب الرجل بالمرأة ولو كانت غير ذات محرم من على الثوب ، فإن رحب بها أو صافحها من تحت الثوب جاز له ذلك ، لأنه يجوز له أن ينظر من المرأة كفها داخلة وخارجة إلى موضع الرسغ وباطن قدمها، ويجوز له أن يمس ذلك منها على التعمد ما لم يحس بشهوة .

وينكر على المرأة إخراج يديها من الرسخ عند الرحم أو غير الرحم، ولا يسع ترك الإنكار على الرحم إذا فقد على ذلك ، ولكن يكون ذلك بالمعروف . والرفق من القول ويريه أنه محسن ، ويدعوه له كأن يريد أنه يجوز له أن يدعوه ، وللعنى لغيره . وذلك في الرحم والجار والصاحب والصديق . وذلك من مكارم الأخلاق ، ومذاهب أهل الإسلام .

وقيل في رجل يدخل على غير ذات محرم من أرحامه أو جيرانه فتخرج يدها من أعلى الرسخ أو شيئاً مما لا يجوز لها أن تخرجه أن ينكر عليها ذلك إلا أن يكون يحتمل معه أن معها ذات محرم منها من الرضاة . فإذا احتمل ذلك معه فليس عليه أن ينكر ذلك عليها . وعليه هو أن يفض عنها حتى يعلم أنها ذات محرم منه . ولا يجوز للمرأة مفاكة الطفل بمعنى التلذذ بالشهوة . وتمنع المرأة من ذلك .

وأما الصبي إذا كان لا يعقل فلا يخرج له في ذلك كراهية ، وإن كان يعقل كان مكروهاً له ذلك أيضاً لأن المرأة ممنوعة من التلذذ ، والمفاكة لمعنى قضاء الشهوة والبلوغ إلى ذلك لإزالة النطفة إلا من زوجها، كما أن الرجل ممنوع من ذلك إلا من زوجته أو ما ملكت يمينه ، ولو كان ذلك بأنفسهما .

ولا بأس على الرجل أن يدخل على المرأة وهي متنقبة . وقوله تعالى : « وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى » . فتبرج الجاهلية إظهار المرأة محاسنها للرجال ، فإذا تعدت المرأة على إظهار غير ما أذن الله لها في إظهاره فهي متبرجة تبرج الجاهلية الذي نهى الله عنه ، لأن من تعدى سبيل الهدى دخل في سبيل

الضلال و الجهل، قال الله تعالى: «فَإِذَا بَعَدَ الْحَقُّ إِلَّا الضَّلَالُ». وقيل تبرج الجاهلية إبداء الرأس وكشفه، فأمر الله تعالى نساء النبي ونساء المؤمنين بإدناء الجلابيب فقال الله تعالى: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبٍ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ». فقالوا، هذا في الحرائر خاصة وأقرت الإمام على ما هن عليه فرقا لما بينهن وبين الحرائر. وعلى ذلك مضت سنتهن، حتى قيل إن عمر بن الخطاب رضى الله عنه مضت عليه أمة متجلبية فعلاها بالدرّة، وقال تقشبهن بالحرائر، ونهاها عن ذلك. ولا تعلم أن أحداً قال إن على الإمام ستر رءوسهن بل يؤمرن بكشف رءوسهن لما قد مضى من السنة، ولأن كسوة الأمة قميص على سيدها. وأما إجازة النظر إلى جميع أبدان الإمام ما عدا الفرج فلا تعلم ذلك صحيحاً من قولهم، ولعل هذا يوجد في الآثار. وهذا لا يستقيم عندي.

والقول في اللبس لمن كالقول في نظرهن إذا كان ذلك لغير معنى الشهوة. وقال محمد بن محبوب رحمه الله، من نظر إلى رأس الأمة وفحّذا ينتقض وضوؤه.

وقال أبو سعيد رحمه الله، معى أنه قد قيل في الأمة أنه من سترتها إلى ركبها عورة على الرجال والنساء إلا على زوجها أو سيدها الذى يطؤها. وإن قل رأس المرأة وأذاها وخافت الضرر على نفسها فلها أن تقص شعر رأسها إذا رجت في ذلك نفعاً، وفي تركه ضرر، ويكره للمرأتين أن تتحدثا على الغائط. وأجاز محمد بن محبوب رحمه الله مصافحة الرجل للمرأة بيده من تحت الثوب إلا أن يحس في نفسه شهوة فلا يمد يده إليها.

ولا يجوز للرجل أن ينظر من المرأة بدنّها أو يمسّه ، أو يخرج بها إلى سفر
إلا أن تضع رجلها على رقبته من فوق الثوب إذا أرادت الركوب على البراحلة .
ومن قدم من سفر فلا بأس عليه بمعاينة الأم والأخت والعمة والخالة إلا أن
يريبه من نفسه شيء .

وتنهي المرأة عن دخول الحمام لأنه موضع تبرج . وإهداء العورات . وقيل
إن نساء من الشام دخلن على عائشة فسألتهن ، قلن ، نحن من الشام . فقالت
لكن صاحبات الحمامات ، فنكسن رؤوسهن . ودخل عليها نساء من همدان
فقربن .

وفي كتاب محمد بن جعفر ، والركبة والسرة من العورة ، فإذا أترزها الرجل
لعله أو غير علة فلا أبصر عليه بأساً ولا ينبغي له ، وليس على من أبصر ذلك
من رجل نقض وضوئه حتى ينظر الفرج .

وقيل إن موسى بن أبي جابر كان يدخل عليه وسرته بادية . وقيل إن النظر
إلى وجوه النساء اللاتي تستحي أو لا تستحي جائز ، ومباح إلا الشهوة أو معنى
ريبة . والجائز من ذلك أن يقصد به معنى المباح . وأما مواضع العورات فلا يجوز
النظر إليها لشهوة أو لغير شهوة تعمداً . وأما اللاتي لا يسترن ماظهر من مواضع
زينتهن ومعروفات بالتبرج أن النظر إليهن على غير الاعتماد لنظر المحارم منها .

فيروى عن بعض أهل العالم أنه قال : إنما أمرنا أن نقض عن من استتر عنا أو
عن من استحي منا . وقول من استحيأ أو لم يستحي . ومن لم يستحي سواء في الحرمة .

والسرة من الرجل أكثر القول أنها ليست من العورة والعورة ما سفل منها .
والركبة أكثر القول إنها من العورة .

ويكره للمرأة أن ترفع ذيلها على عنقها ، وأن تعصب رأسها بردائها الذي هو
جلبائها ، والمرأة إذا سبها العدو فلتستتر عنه ما استطاعت فإذا منعت من ذلك
فلا لوم عليها .

وعن أبي الحواري رحمه الله أنه لا يجوز للمرأة أن تجعل عليها جلبابا رقيقا
ينظر منه^٢ نحرها . وما شاء الله من صدرها . ولا يجوز لمن ينظر ذلك منها إلا أن
يكون ذا محرم منها ، وإن فعلت ذلك وينظر إليها الناس فهي آثمة بذلك مناقعة .

وجوز للمرأة أن تنظر من المرأة من السرة فصاعدا ومن الركبة هابطا .
ولا تنظر بشهوة وبعض كره للمرأة أن تبدي محاسنها عند المرأة الفحلة التي تشهى
بالنظر إلى محاسن النساء .

ومن صانح ابنة هم أو ابنة خاله أو غيره من بمن يحل له تزوجهن على حال
من فوق الثوب ، فلا يقبض يدها بيده وإن كان باسطاً أصابعه جاز له .

وقد شدد الفقهاء في ذلك من تحت الثوب ومس يدها .

وجوز للشاب مصافحة الشابة إذا كانا واثقين بأنفسهما : ولا يجوز للمرأة
أن تصانح ذا محرم منها إذا كان معروفاً بالفسق في فرجه .

وقال أبو عبد الله ، إذا كانت لا تخافه على نفسها فلا بأس عاها . وإن كانت

تخافه فلا تصافحه . وقد أجازوا في ترحيب الرجل بالمرأة أن يعطيها يده من فوق الثوب إذا كانت امرأة مدبرة . وأما الشابة فلا .

وقيل لا بأس أن تسكن المرأة مع الأهل ، ولو كان غير ذى محرم منها . والأمة إذا أعتقت فأحكامها أحكام الحرة في جميع ما يجوز منها . وما يحجر منها ، ومن أعتقها وغيره سواء في مسها ونظرها ، وينكر عليها ما أظهرت من التبرج مما لا يسعها ، وكذلك العبد إذا أعتق فأحكامه أحكام الحر في جميع ما يجوز منه وما يحجر منه على من أعتقه من النساء .

وقيل إن أبا عبيدة رحمه الله ، مد يده إلى امرأة يريد أن يرحب بها ، وهى من أهل الفضل من المسلمات ، ولعلها من الخراسانيات ، فقالت له نحن نساء لا نرحب بالرجال . ولا يرحب بنا الرجال .

وإن نظرت امرأة رجلاً غير ذى محرم منها خلاف السرة إلى الركبة تعمداً أو لشهوة فلا تقول إنها قد ركبت حراماً . ولا ينبغي لها أن تملأ عيها من غير زوجها ولا من غير ذى محرم منها لا لشهوة ولا لغیر شهوة إلا أن يكون لمعنى لابد لها منه من غير معصية .

وقال محبوب رحمه الله : لا شيء على من دخل على امرأة يشتري منها شيئاً أو يبيع لها شيئاً أو يتكلم معها أو ينظر إليها ، لا يريد بذلك شهوة ولا قبيحا اذا كانت مستترة .

وقال هاشم رحمه الله : لا يخلو بها فإنه يكره ذلك وينهى عنه ، ويكره للمرأة

أن تنزع شعراً من وجهها لتعرض جبهتها أو وجهها . ولها نزع شعر لحيتها إن كان بها شعر .

ويجوز لامرأة الإبن أن تغمز اللاب ويخرج الأب الريبة من قلبه . وإن حلفت امرأة شعر رأسها بغير رأى زوجها فهي آثمة فما صنعت .

ويروى أن النبي ﷺ قال : ما تعدى الكفين من المرأة فصاعدا فهو في النار ، أى ما أبرزت من كفيها فصاعدا فهو في النار . وهذا الحديث موجب للبراءة إذا فعلت ذلك عند من لا يجوز له النظر إليها على تعمد منها في ذلك ، وأحب أن تستتاب .

وإذا احتاجت المرأة أن ينظر لها رأسها من القمل امرأة أجنبية فجاز لها ذلك إذا كانت من أهل القبلة .

ومن نظر من رجل أو امرأة مما لا يحل له النظر إليه فتجزئه التوبة من غير أن يستحل للمنظور إليه ويستتر على نفسه ما ستر الله عليه .

ولا يجوز للمرأة أن تتعري عند خادمها . واختلف في النظر إلى المرأة المتبرجة فقال بعضهم يفض عنها جهده ، وعن كل ما لا يحل له ، كانت متبرجة أو غير متبرجة ، وبعض لم ير اللاتى يتبرجن ويخالطن الرجال من الحرمة ما لغيرهن من المستترات ، ولم ير بأساً على من نظر إلى شيء من أبدانهن إلا الفرج . وما أحب النظر إليهن على التعمد .

وسئل أبو الحواري رحمه الله عن المرأة تغتسل في الفاج أو على بئر ، وقد

تجودت أيجوز لأختها أو ابنتها تنزل معها في الماء نهراً أو ينزعان ثيابهما ، أو رجل .
 وأم له أو ولده بالغ ، قال لا يجوز لأحد أن ينظر إلى عورة أحد في ماء ولا غيره .
 إلا أن يكون لا ينظر بمضمهم إلى بعض . ولا بأس بالتسليم على النساء إذا لقين
 في الطريق .

وقال هاشم بن غيلان رحمه الله : سألتني وارث عن الإماء هل عليهن الخمار
 والرداء ؟ قلت : فليس عليهن ذلك ، وقد كان سأل غيري قبل ذلك فقال له مثل .
 قولي ، فأنكر ذلك وارث ، ثم سألتني فقلت له هكذا .

ومن كتاب أبي على رحمه الله ، ويقال ليس على النساء نقاب ، ولا بأس بالنظر
 إلى وجوههن من غير شهوة ، ومن نظر لشهوة فليكف ، وليغض نظره . وإن
 وضعت المرأة جلبابها في ظلمة الليل عند رجل ليس هو بمحرم لها فلا بأس بذلك
 ما لم يستين منها شيء .

ويكره للمرأة أن ترفع ذيلها عن عقبيها وأن تعصب رأسها بجلبابها . ويكره
 لبس الطيلسان للمرأة . وقيل : يكره للمرأة أن تخرج في يوم مطير وترفع إزارها
 ونعلها إلا أن تتخذ خفين واسعين وتحشوها بالصوف ولا يصفان القدمين .

وقال أبو المؤثر رحمه الله : حدثنا الوضاح بن عقبة أن عبد الله بن القاسم جاء
 إلى سوق الرقيق فضرب بيده على يد جارية ، وقال : اشتروا بسم الله ، يريهم
 في ذلك الرخصة ، أنه لا بأس بمسهن . قال : وأنا أقول إنه لا يجوز مسهن لشهوة
 في قلبه ، وإن مسهن يريد شراءهن فلا بأس ما لم يكن لشهوة في قلبه .

ولا بأس على الرجل إذا أراد شراء جارية أن يجرد لها ويضع يده على عجزها من فوق الثوب ويكشف عن ذراعيها ويمس عضدها ومذنها ويظهر إلى صدرها قبل أن يشتريها .

ويوجد عن بعض الفقهاء أنه لا بأس بالأمة أن تفزع لغير مولاتها ومولاها مثل الرأس والرجلين ما رىء صدره من الشهوة .

ونهى رسول الله ﷺ عن خلوة الرجل بالمرأة غير ذات محرم منه ، فمن فعل ذلك كان في سخط الله ، وهذا يخرج مخرج الخلوة في معصية الله من التلذذ والزينة . ونهى رسول الله ﷺ أن يصنع الرجل إلى حديث امرأة لا يملكها ولو كان من وراء جدار ، وهذا نهى أدب في غير الريبة ، ونهى تحريم في موضع الريبة .

ويروى أنه قال ﷺ : حولوا بين نسائكم وبين محادثة الرجال ، وحولوا بين أطفالكم من النساء ، وحولوا بين أطفال الغلمان وبين محادثة النساء ، فإن القلوب تموت وتحمل ولو بعد حين ، وذلك في موضع الريب والمسترايين من الأطفال للمراهقين ، وكذلك أطفال الرجال مع المسترايات من النساء وأطفال النساء مع المسترايين من الرجال .

فصل

وقيل : يجب على النساء الدينونة لله تعالى بما تعبدن به من القول والعمل وجميع ما يجب على الرجال من الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله والجنة والنار والبعث والحساب والوعد والوعيد والصلاة والصيام والزكاة والحج كما أوجبه الله تعالى ، وغير ذلك من الفرائض والسنن .

ويجب عليهن من ستر الزينة التي أمر الله بسترها إلا ما ظهر منه، وهو الكحل في العين والخطام في اليد، وليضربن بخمرهن على جيوبهن يعني على الصدر والخصر ولا يركبن منها شيء، ويدنين عليهن من جلابيبهن، ذلك أدنى أن يعرفن فلا يؤذين ويرخين الأزر على الأقدام. ولا يكتمن ما خلق الله في أرحامهن، من انقضاء العدة والحمل والحيض، ولا يكذبن، ولا يحلفن كاذبات ولا ينجن ولا يشربن المسكر، ولا يلعبن بالمعازف ولا الدفوف، ولا الهو ولا فعل المعاصي، ولا يشتعن، ولا يخلقن رءوسهن، ولا يصلن شعورهن، ولا يوشمن لثاتهن، ولا يبيضن وجوههن، ولا يستعصبن. ولا يفلجن أستانهن، ولا يدعون عند مصائبهن، ولا يلطمن خدودهن، ولا ينفشن شعورهن، ولا يشققن جيوبهن، ولا ينحسرن، ولا ينفاج لهن ولا يستمعن النياح تلذذاً به منهن.

ومثل أبو سعيد رحمه الله عن النساء هل لهن ثواب في خروجهن على الجنائز وعيادتهن للمرضى من الجيران والأرحام؟ قال أما للمرضى من الجيران والأرحام وأهل الحق من أهل الإسلام فلهن فيه الثواب، ما لم يمنعهن من هو أو وجب حقاً من ذلك مثل زوج أو والد. وأما الجنائز فيروى عن النبي ﷺ، أنهن يرجعن من الوزر بمنزل ما يرجع الرجال من الأجر. وقول إذا خرجن مستترات يردن به التذكرة للآخرة فيرجى لهن الثواب في ذلك إذا لم يخرجن لبكاء ولا صراخ، ولا لرفاء ولا لمساعدة لغرض من أغراض الدنيا وسعهن ذلك. ولا يحكم عليهن بتأثيم في ظاهر أمورهن. وأما نحن نحب لهن القعود في بيوتهن، وترك تشييع الجنائز إلا أن يلزمهن ذلك في ذات أنفسهن وذن القائمات بأمر الميت وتجهيزه، فلا بد من ذلك وعليهن الخروج فيه.

وأما صلاة العيد فعليهن ذلك . وكذلك جات السنة إلا من عذر . ومن قام
بلازم فله ثواب ذلك . وأما خروجهن في المساجد في ليالي شهر رمضان فمعهودن
في بيوتهن أفضل منه . وإن خرجت لشيء من الفضل ولم يمنعها زوج ولا والد لم
يضق عليها ذلك وقعودها في بيتها أفضل .

وتنهي المرأة أن تخرج من بيتها بغير إذن زوجها . وأن تأذن لأحد أن يدخل
بيت زوجها إلا بإذنه . وإن كان أباه أو أخاها أو أمها . وتنهي المرأة أن تزين
لغير زوجها .

وتنهي المرأة أن تدخل على امرأة متهمة أو تدخل عليها متهمة إلا ومعا أحد
من يؤتمن .

وتنهي المرأة أن تلبس لباس الرجال أو تشبه بهم أو تمشي مشيتهم أو تتكلم
بكلامهم .

وتنهي المرأة أن تحذر من شعرها قصة أو تقص من شعرها شيئاً ، فإن فعلت
ذلك كانت هالكة .

وأجاز بعض أصحابنا أن تحلق من شعر رأسها شيئاً عند الضرورة إذا كان
به أذى وما ينبت من الشعر في وجه المرأة متصلاً بالرأس فلا يحلق وما انفصل من
شعر الرأس حلق .

ولا بأس على المرأة أن تحلق شعر ساعديها بنورة أو بموسى .

وقال أبو سعيد رحمه الله في الأهمى إنه ليس له الدخول على الحرم الأجنبيةات
ممن ليس بينه وبينهن محرم ولا رضاع .

ولا تجوز له مساكفة أحد من الحرم إلا ذوات محارمه على سبيل المساكنة، والأهمل وغير الأهمل في هذا سواء، إلا أن فرض البصر زائل عن الأهمل وهو أقرب إلى السلامة عند الضرورات في مثل هذا ما لم يخالف الحق في مساكنته أو دخوله بغير إذن، فإذا دخل بإذن وبريء قلبه من الشهوة جاز له الخلوة مع الحرم ما لا يجوز للذي يبصر، لأنه كأنه من وراء حجاب، إذ هو لا يبصر.

وإذا ماتت امرأة مع رجال لا ولي لها فيهم وفيها حلى فجائز لهم إخراجها منها كيفما أدرکوا ذلك، إن أمكنهم أن يضموا ثيابا فوق أيديهم فهو أحسن، وإن لم يدرکوا ذلك إلا باللس جاز لهم إذا لم يقدرُوا على إخراجها إلا بمسها.

والنساء أن ينظرن بطن المرأة وإلى الجرح إذا كان في الفرج وتقيس الجراح لئلا تبطل الحقوق.

ويكره أن ينظر الرجل إلى قميص المرأة خوفا أن يتشهاها، ويكره نظر الرجل إلى وجه المرأة إلا الحاجة.

وفي الرواية أن ابن أم مكتوم الضرير كان عند النبي ﷺ فدخلت عائشة رضي الله عنها وحفصة، فقال لهما ﷺ، هلا احتجبتما عنه، فقالتا إنه أهمل، فقال ﷺ أفضيا وانتما، فدل هذا على أن المرأة لا يجوز لها النظر إلى وجه الرجل إلا الحاجة.

فصل

ونهى الرجل عن الخلوة بالمرأة غير ذات محرم منه ثقة كان أو غير ثقة لأن القلوب تحيا وتموت.

وروى أن النبي ﷺ نهى أن يجلس الرجل لامرأة لا يملكها بئلاً عينه منها.
وإن كان ينظر فوق ثيابها ولا يجالسها إلا مضطراً لغير شهوة ولا يخلو بها وليس
بينهما امرأة .

وإن كانت للمرأة أو للرجل حاجة لا بد لها أن يكلم أحدهما الآخر ، فليكن
بمحضر غيرها لأن ذلك مما يمرض القلوب . وقول الله تعالى : « وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ
مَتَاعًا فَاسْأَلْنَهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ذَاكُمُ أَخْطَرُ لِقَالِكُمْ وَقُلُوهُنَّ » .

وحديث النساء ومجالستن من غير معنى مما لا يكاد القلب أن ينجو من فتنه
ولو بعد حين . وأما التوبة فلا تكون إلا من محادثة الحرام وشهوته .

وقيل إن رجلاً زاهداً كان في قرية بهلا ألباه المطر تحت أجذاع كن من
منزله أخته امرأة لتدخل معه لتستسكن من المطر فنهاها أن تدخل معه ، وقال
أحسب أنك إبليس لعنه الله ، كل ذلك حذاراً على نفسه من فتنه النساء .

ويكره للمسلم والمسلمة أن يبيتا في منزل واحد ليس معهما أحد ، إلا أن لا يجدا
أحداً يبيت معه .

وسئل أبو سعيد رحمه الله عن ابنتي بسفر مع امرأة ليست له محرم من بلد
إلى بلد مسير يوم أو أكثر هو على ولايته أو تزول ولايته ؟ قال إذا غاب أمره
في ذلك واحتمل أن يكون ألباه الاضطرار وإنما لحقته بغير إذنه ولا رأيته فهو على
ولايته . والمؤمن محمول على حسن الظن ما وجد له مخرج .

وجاء الأثر عن النبي ﷺ بالنهي أن تسافر المرأة ثلاثاً إلا مع ولي من أوليائها

أو مع جماعة لا يدخلهم الريب . وإن أنت حالة ألجأت الضرورة إلا مساكنة امرأة غير ذات محرم منه ، فقد جاء الأثر بالسعة عند الضرورة فيما هو أكثر من المساكنة والمسافرة . وذلك مثل اضطرار الرجل إلى امرأة ، والمرأة إلى الرجل ، في مثل الفرق والحرق وأشباه ذلك . والمؤمن في حال سعة مع المسلمين ما احتمل له العذر .

وقيل إن للمرأة أن تسافر عند الجماعة ولو لم يكن معها معهم لها ولي . ولو كان الجماعة ذير ثقات من الاثنين فصاعدا . وقول ثلاثة فصاعدا .

ولا يجوز للرجل أن يبرز فخذه للصنعة إلا أن يكون في ستر لا يراه فيه أحد إلا زوجة أو أمة يطؤها . وكذلك لو طلع نخلة فلا يجوز له أن يبرز ركبته وفخذه ، ولا عذره له في ذلك .

وقال أبو سعيد رحمه الله : إذا كانت المرأة معروفة بمداواة العلل فلا يجوز لها أن تمس الرجل إلا من ضرورة ، ولا يوجد غيرها ممن يحسن ذلك إذا كانوا غير محارم منها . وقول أن الرجل يباح له من المرأة من المس والنظر ما لا يجوز للمرأة ، لأنه يجوز له النظر والمس إلى وجهها وكفيها ، ما لم يكن لشهوة . وقول لا يجوز المس إلا لمعنى . وأما النظر والمس لشهوة فلا يجوز ذلك ، ولا أعلم في ذلك اختلافاً .

وقيل يجوز للمرأة أن تحتن الرجل عند العدم .

ولا يجوز للرجل أن يحتن المرأة ، لأن ذلك غير لازم على النساء ، فإن جهلوا

وختن الرجل المرأة برأيها لم يبين لنا وجوب صداقها عليه بذلك ، ولا أحب له أن يتزوجها إذا كان ذلك على التعمد ، فإن جهلوا وتزوجها لم يبعد أن يفرق بينهما .

وقال أبو سعيد رحمه الله يروى عن النبي ﷺ أنه قال ، تصافحوا تسلم ما في قلوبكم . وقيل إن المصافحة تزيل العتاب . وقيل لا يتصافح الأخوان في الله إلا تناثرت ذنوبهما كما يثناثر ورق الشجر ، وتنزل عليهما مائة رحمة ، للمبتدئ تسع وتسعون وللآخر واحدة .

ومن زنا بامرأة فبناتها بمنزلة رباثته في الحرمة ولا يحل له منهن ما يحل من الرباث من المس والنظر ، لأن الرباث ثبتت حرمتهم بالحلال ، وهؤلاء بالحرام ، والحرام لا يثبت الحلال ويفسد الحرام الحلال ، والله أعلم وبه التوفيق .

فصل

وجائز للرجل أن يتجرد بين يدي من لا يرى ذلك قبيحا كالجنون والصبي الذي لا يعقل .

ولا يجوز للرجل أن تعصب عليه الماء جارية امرأته وهو متجرد ، أو يظهر شيئا من عورته ولا يتجرد عند من يراه قبيحا ولو كان ميتا .

ونهى النبي ﷺ أن ينتصب الرجل عرياناً ليقناول ثوبه ولنغير ثوبه ليلا كان أو نهارا . وهذا نهى أدب . وأما في الظلام حيث لا يراه الناس فليس ذلك بتحريم ، لكنه نهى تأديب لأنه قيل له ، يا رسول الله عورانا ما فأتى منها (٢٦ - منهج الطالبين / ٢)

وما نذر؟ قال: إن استطعت أن لا يراها أحد فلا يراها أحد وإن كان خاليا
فإن الله أحق أن يستحي منهُ . وقال استر عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت
يمينك .

وقال أبو سعيد رحمه الله يجوز للرجل أن يتعري من ضرورة الحر إذا أذاه،
ولم يكن عفه ممن لا يجوز له النظر إليه . وقال إنه منهي عنه على غير الضرورة
نهى أدب .

ولا يجوز النظر إلى عورات العبيد من حبش ولا غيرهم من ذكور وإناث
وأحرار ومماليك ، لأن النظر إلى العورات حرام على جميع الأدميين إلا الزوجة
والسرية أو موضع ضرورة .

والعورة من السرة إلى الركبة . وأكثر القول أن الركبة من العورة ،
والسرة من غير العورة ، والله أعلم .

وسئل أبو عبد الله رحمه الله ، هل يجوز للمرأة أن تصب عليها جاريتها الماء
وهي عريانة أو ابنتها أو أختها وكذلك الرجل؟ فلا يجوز ذلك للرجل ولا للمرأة
إلا أن يكون عليهما منزر يستر عورتهم لأنه قد جاء الأثر ، أنه لا يجوز للرجل
أن يتجرد إلا مع زوجته أو سريته ، ولا يجوز للمرأة أن تتجرد إلا مع زوجها،
والتجرد لإظهار العورة مع الناس .

ومن قال لأمة: صبي على الماء وهو متجرد ويقول غضي عنى فلا يجوز ذلك
إلا في الليل .

وقال هاشم بن غيلان رحمه الله في الرجل يمرض أبوه أو ابنه ولا يقدر على الاستنجاء أنه يتولى منه ذلك .

وروى أبو محمد رحمه الله قال : قال الشيخ أبو مالك رحمه الله كنا نذاكرنا في الرجل يصب عليه غلامه الماء بالنهار متجردا ، فقال سليمان بن سعيد إنه جائز ، ولم ير ذلك عبد الله بن محمد بن محبوب رحمه الله .

وروى إبراهيم بن حجاج العوتبي عن المفضل بن هرم عن أبيه أنه كان له غلام عليل يصب عليه وهو متجرد . وقال أبو معاوية ، وكنا نظن أن ذلك لا يجوز حتى وجدنا إجازته في الأثر عن موسى بن أبي جابر .

وقال أبو محمد ويحتمل أن تكون إجازة ذلك في الليل دون النهار .

فصل

وسئل أبو سعيد رحمه الله عن فروج النساء هل يجوز الوقوف عليها لمعنى الشهادة على ما يحدث فيها من العيوب أو الجراحات ، فقال : يختلف في ذلك ، فقول : لا يجوز قصد النظر إليها إلا من زوج أو سيد يظاً ، وما حدث في ذلك من الأحكام والأيمان بينهم في ذلك ، وقول : يجوز ذلك إذا أوجب الرأي من أهل العلم ، لمعنى ذلك من النساء الثقات في دينهن ، أو من حكم حاكم يأمر بذلك من يكون قوله حجة ، وتجرى المرأة الواحدة في ذلك إذا كان مما لا يطلع عليه إلا النساء ، وقول : لا يجوز إلا شهادة اثنين ، وإقام المرأة مقام الرجل فيما لا يجوز فيه إلا شهادة النساء ، وقول : لا يجوز إلا شهادة أربع لأن كل اثنين عن رجل . والله أعلم ، وبه التوفيق .

القول الثاني والأربعون

في حق الوالد على الولد والولد على الوالد

قال الله تعالى : « وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا »
معناها قضى ربك ، أى حكم ربك وأمر ألا تعبدوا إلا إياه ، وبإلوالدين إحساناً ،
برأيهما ، وتعطفاً عليهما « إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ،
فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفٍّ » أى شيئاً من الكلام الضعيف الغليظ الذى يكرهانه ،
« وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا » حسناً جميلاً ، كما يقول العبد المذنب لاسيد اللفظ ،
ولا تشتمهما ولا تكنيهما ، وتقول لهما : يا أبتاه ويا أماه ، فإن بلغا الكبر وصارا
بجد من لا يقدر أن يمون نفسه للبول والغائط فلا يستقذرها ويميط عنهما الأذى .
من البول والغائط ، كما كانا يميطنانه عنه فى صغره ، ولا يقل لهما أفٌّ . « وَاخْفِضْ
لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ » وهو أن يخضع لهما جاذبه ويلين لهما . « وَقُلْ رَبِّ
ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَّانِي صَغِيرًا » ، هذا إن كانا مؤمنين .

وقال رسول الله ﷺ : « رضاء الله مع رضاء الوالدين ، وسخطه مع سخطهما »
ويقال للعاق : اعمل ما شئت فإنى لا أغفر لك ، ويتال للبار : اعمل ما شئت .
فإنى سأغفر لك .

وروى ابن عباس أن النبى ﷺ قال : « من أصبح مرضياً لوالديه وأمسى ،
أمسى وأصبح له بابان من الجنة وإن واحداً فواحداً ، قال رجل : يا رسول الله
وإن ظلماً ، قال : وإن ظلماً ، ثلاث مرات ، وإن أمسى وأصبح مخطئاً لوالديه
أصبح وله بابان من النار وإن واحداً فواحداً .

وقيل: جاء رجل إلى النبي ﷺ ، فقال له: دلني على عمل أهمله يقربني إلى الله
قال له: هل لك والدة ووالد؟ قال: نعم ، قال: إنما يكفي مع البر بالوالدين
العمل اليسير .

وقال محمد بن جعفر لابنه جعفر: إن الله تعالى رضىني لك أباً وأوصاك بي ،
وحذّرني فبتنك. يا بني خير الأولاد من، لم يدعه البر إلى الإفراط، ولم يدعه التقصير
إلى العقوق .

ومن حق الوالد على ولده أن يبره حياً وميتاً ، ويلتزم طاعته ، ويحتجب
بمعصيته ، ويحجب دعوته ، ويقضى حاجته ، ويحسن خدمته ، ويحسن له جانبه ويذل له ،
ويسرع في مرضاته ويكرمه ، ويسمع له ويطيع ، ويتعاهده ، ولا يقطع ما قدر ،
ويسلم عليه ، ولا يخرج من أمره إلا أن يأمره بمعصية الله . وإن كان فقيراً
واساه من ماله وآثره على نفسه ، وإذا مرض لزم معالجته ومحضرته وأدام عيادته
إن لم تمكنه المحاضرة عنده والإقامة معه ، وإن مات شيّع جنازته ، وحضر
مواراته وواصل زيارته ، وإن كان وثياً للمسلمين ترحّم عليه واستغفر له ،
ولا يشتم أعراض الناس فيشتموا عرضه ، ولا يتكلم في مجلسه إلا بإذنه ، ولا
ينظر إليه شراً . وحقوق الوالدين على الولد أكثر من أن تحصى ، والأم أولى
بالبر ، لأنها حملته في بطنها ، وشدته بلبنها ، وربته في حجرها ، وضمتها إلى صدرها ،
وأولته الخبز كله ، إذ كان ما يقدر لنفسه نفعا ولا حيلة ولا دفعا ولا رفسا ولا وضعاً ،
كانت تليمه وتسهر ، وتخدمه ولا تضجر ، وتجب الولاية للوالدين بما تجب لغيرها ،
وليس لها بحق الأبوة حق في الولاية دون غيرها ، لأن ما استحقاه بالإسلام

شاركهما فيه غيرهما ، فوجب على الولد وغيره القسوية بينهما وبين غيرها في أحكام الولاية والبراءة ، وأحكام الله لا تختلف في الناس من حكم الإسلام ولم يخص ولداً من غيره .

والذى لا يشارك فيه الوالدين غيرهما هو البر والمواساة بالنفس . والمال عند الحاجة منهما إلى ذلك . والتمظيم لقدرهما بغير إفراط ولا تقصير لأن الله يقول : «كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ اللَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ وَالْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ» . وفي الضياء ، من لم يعرف حال والديه كانا منه على الولاية حتى يصح أنهما من أهل البراءة . وقال أبو قحطان إن لم يبين له أمرها أمسك عنهما .

فصل

وحق الولد على الوالد أن يحسن تربيته وأدبه وتعليمه وكل ما يحتاج إليه وينفق عليه أو يكسوه حتى يبلغ لطلب المعاش والكسب ويجد إلى ذلك سبيلاً . ويروى أن النبي ﷺ قال : بروا آباءكم تبركم أبناءكم ، وأدبوا أبناءكم ، فالأدب من الآباء والصلاح من الله .

وسأل معاوية الأحنف بن قيس عن الولد فقال : يا أمير المؤمنين ، ثمار تلوبنا وحماد ظهورنا ، نحن لهم أرض ذليلة ، وهم لنا سماء ظليلة ، وبهم نصول عند كل جلية ، فإن طلبوا فأعطهم ، وإن غضبوا فأرضهم بمنحوك ودمهم يعطوك جهدهم . ولا تكن عليهم ثقيلاً فيملوا حياتك ، ويطلبوا وفاتك ويخافوا من قربك . فقال معاوية : لقد دخلت على وإلى مملوء غضباً على يزيد . ولقد أصابحت له من قلبي .

فلما خرج الأحنف بث معاوية إلى يزيد بمائتي ألف، فبعث يزيد إلى الأحنف
بنصف ذلك .

فللولد حق على الوالد ، كما للوالد حق على الولد ، وكل عليه قضاء ما يجب
عليه .

وقال عليه السلام إن للجنة باباً يسمى باب الفرح لا يدخله إلا من فرح الصبيان .
وقال من حمل طرفة من السوق إلى ولده كان كحامل صدقة ، وليبدأ بالإناث
قبل الذكور . فإن الله يرق للإناث . ومن فرح أنثى فرحه الله يوم الحزن ، فعلى
الأب التسوية بين أولاده في الحيا والممات ، بیره وبذله . وقوله ، وفعله ، ولا يفضل
بعضهم على بعض إلا أن يكون أحدهم أبره من الآخر فجائز أن يفضل عليه بالبر .
فإذا كانوا في البر سواء فلا يجوز له تفضيل أحد منهم على الآخر .

وقيل إن امرأة أحرقت ولدها بالنار وهو صبي ، فلما بلغ سأل هل له أن
يقطع بره عنها لأجل ما أحدثت فيه ، فلم يروا له ذلك ، ويلزمها له الأرض .

وروى أبو سعيد رحمه الله أن النبی عليه السلام قال ، يؤمر الصبي بالصلاة وهو
ابن سبع سنين أو ثمان سنين ، ويضرب عليها وهو ابن عشر ، والمملوك يشبه
الولد في معاني لزوم الحق إذا كان تبعاً لسيده إذا ملسه وهو صبي ، ولو كان
أبوه مشركاً ، ويكون تبعاً لسيده في الطهارة والمخاطبة لأنه من جملة عياله . والأمر
للصبي بالطهارة والصلاة والتعليم هو من الأدب وفضائل السنن . وقد يلزم الصبي
من الأمر باتقاء النجاسات والطهارة منها لمشاركته أدل البيت . وفي معنى الطهارة
التي يدخل عليهم الضرر بسبب النجاسة .

وإذا صار الصبي بحد البلوغ كان متعبداً بنفسه وعليه التماس أمر دينه والسؤال
 هما يلزمه ، وزال حال السكفة عن أهله فيه إلا ما علموا منه مما يأتى مما لا يجوز
 أو يترك ما يلزم ، فيكون القيام بذلك مما قدر عليه منهم في مخصوص ما تقوم
 الحجة عليه من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . وكل من وجب حقه من
 الأقرب فالأقرب كانت عليه المناصحة أوجب . والقيام بحقه أو كد . قال الله تعالى :
 « وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ » . مع أمره له أن ينفذ الجميع كما قال الله تعالى :
 « قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا » . فيلزم في الحاضر ما يلزم
 في الغائب ، ويتفقد منه ما لا يتفقد من الغائب فينبغي أن يجعل كل شيء في موضعه ،
 وبالله التوفيق .



القول الثالث والأربعون

في الفرائض والسنن

الفرائض جمع فريضة ، وسمى الفرض فرضاً لازماً للعمل به . وقد قيل سميت
 الفرائض فرائض لأنها أعلام وحدود . وفسر قوله تعالى : وتلك حدودُ الله ، أى
 فرائض الله ، فكل حد حده الله فهو فرض فرضه الله ، ومقدار قدره ، وعلامة عليها
 لا يحل لأحد مجاوزتها ، فأول ما يلزم العبد من الفرائض ما لا يسع جهله معرفة الله
 تعالى ، ومعرفة العبد نفسه ومعرفة العدو إبليس لعنه الله ، ومعرفة الإخلاص لله ،
 فيلزم العبد الباطن العاقل فى كل يوم وليلة ذكر الله عز وجل باللسان والقلب واعتقاد
 معادات إبليس لعنه الله ، وستر العورة لأداء الفرائض ، والوضوء للصلاة ؛ وتأدية
 الصلوات فى أوقاتها بتمام ما أمر فيها ، والصدق فى القول وتحقيقه بالعمل ، والأكل
 من الحلال بقدر ما تقوم بنية الإنسان ويقوى به جسده على تأدية الفرائض وهل
 الواجبات ، وغض البصر عما حرم الله تعالى ، وحفظ الأذنين عن الاستماع إلى
 اللغو ، واحتراس القلب عن الظنون الرديئة وحفظ اللسان عن الغيبة والبهتان والكذب
 والشتم واجتناب الظن والسخرية والتجسس ، وعليه أن يترك كل ما لا يوجب الله لأن التوكل
 على الله فرض ، ومعناه الانقطاع إلى الله . وترك الاعتماد على المخلوقين والثقة بالله
 وحده ، وحسن الظن . واليقين أنه لا رازق غيره ، جل وعلا . والرضا بقضاء الله
 عز وجل والصبر بحسب الأحكام ، والشكر لله تعالى على ما وهب ، والشكر هو
 أن يطعم العبد بجميع جوارحه كلها لرب العالمين ، والصبر عند الشدائد ، والتوبة

من الذنوب ، والنهى عن التلذذ ، والألقاب ، وإخلاص العمل لله تعالى ، والاستعداد للموت مع حسن اليقين ، والعمل بحجة الله تعالى ، وإظهار الفاقة والفقر إلى الله تعالى والتبرى من الحول والقوة والإقرار بالعجز والضعف ، والافتقار إلى الله تعالى فى جميع الأحوال وبر الوالدين من الفرائض اللازمة .

فصل

والسنة مقرونة بالكتاب لأن فى الكتاب مرائض الله ، والسنة ما رسمه رسول الله ﷺ ، بقوله ﷺ : إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به أن تضلوا . بعدى كتاب الله وسنتى .

وقيل : إن سنن جميع الفرائض على ثلاثة أوجه .

فوجه منها هو تفسير جملة القرآن مما لا يعرف تأويله ولا وصل أحد بعقله إلى علم ما افترض الله فيه إلا بتوقيف من النبي ﷺ وبيان كقوله : « أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة . وأتموا الحج والعمرة لله . وجاهدوا فى الله حق جهاده » . فلم يكن لأحد سبيل إلى هذه الجملة إلا بتفسير منه ﷺ ، فبين جملة الصلوات للمقيم والمسافر وعددها وأوقاتها ، وسن صلاة الجمعة ركعتين ، وسن الأعياد وسن الزكاة فى صنوف الأموال . ومن كم تؤخذ ، وإلى أين توضع ، وسن أمر الحج وبيته من أوله إلى آخره ، وسن ما فى الجهاد من الأحكام وكيف الدعاء ، ووجه الغنمة وقسمها .

ووجه ثان وهو ما كان من السنن ناسخا لأحكام القرآن كقوله تعالى : « يوصيكم الله فى أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين » . وقوله تعالى :

« إِنْ تَرَكَ خَيْرَ الْوَصِيَّةِ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ » . وقوله تعالى : « وَإِنْ قَاتَلَ شَيْءٌ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ فَعَلًا قَبِيتُمْ » . ومثل هذا . وسن ﷺ لا يرث الكافر المسلم ، ولا المسلم الكافر ولا الحر العبد ، ولا العبد الحر ، وسن ، أن لا وصية لوارث ، وسن لا يتجاوز الوصايا الثلث ، وسن تحريم العمة على ابنة أخيها واختالة على ابنة أختها ، وسن أن يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب مع قوله تعالى : « وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ » . وسن ﷺ الرجم على الحصن والحد على قاذف المؤمنين ، لأن الحد نزل في الكتاب على قاذف المحصنات ، وسن أن لا قصاص حتى يبرأ الجروح . وسن في الجائفة ثلث الدية ، وفي المنقلة في مقدم الرأس خمسة عشر من الإبل ، وفي الموضحة خمسا في الخطأ . وفي السن خمس أبيرة . وسن قصر العمالة في السفر في الخوف والأمن ، وسن الأذان والإقامة .

وروى عنه ﷺ أنه : قال فرض الله عليكم خمس صلوات ، وسنت لكم سبع صلوات ، وهى الوتر ، وركعتان قبل صلاة الصبح ، وركعتان بعد المغرب ، وصلاة العيدين ، وصلاة الجنازة ، وصلاة الكسوف ، وركعتان خلف المقام ، ومما رغب فيه أربع ركعات عند الزوال قبل الظهر ، وليس ذلك من السنن المؤكدة وركعتان بعد الظهر ، وأربع ركعات قبل العصر حتى قال ﷺ من حافظ عليهن بنى الله له بيتا في الجنة . ومن السنة الفسل يوم عرفة ، ويوم العيدين ، ويوم الجمعة ، والأكل يوم الفطر قبل صلاة العيد ، والصلاة قبل الأكل يوم النحر ، وقيل السكحل سنة ، والسلام سنة ، وخاط الزاد في السفر سنة ، والإفراد به لؤم ، والترويح سنة . ومن السنة القطع في ربع دينار ولا قود على والد ولا على سيد . ولا ميراث لقاتل .

فصل

قال الله تعالى : « وَإِذَا ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ » ، أى أمره بذلك فعل بهن ، وهن عشر سنن ، خمس فى الرأس ، وخمس فى البدن فى الرأس فرق الشعر ، والمضمضة ، والاستنشاق ، وأخذ الشارب ، والسواك ، والختان للرجال ، وهو للنساء مكرمة ، والاستنجاء بالماء من البول والغائط ، وقد لحق الاستنجاء والختان بالفرائض ، ومن السنن مما تجزى الدينونة به بلا هل . ومنها مالا يجزى فيه إلا العمل مثل الختان والاستنجاء لا تجزى الدينونة به دون العمل به ، وما لم يخص العمل به فهو سالم ما لم يجب عليه العمل به . وأما سنن النفل فلا يجزى ذلك مجزى الدينونة إلا فى الجملة بطاعة النبي ﷺ فى جميع ما أنى وأمر ونهى لا هل خصوص ذلك والله أعلم وبه التوفيق .



القول الرابع والأربعون في النيات وألفاظها ووجوبها

النية بتشديد الياء وتخفيفها، والنية فرض في جميع الطاعات كلها، قال النبي ﷺ
الأعمال بالنيات ، ولكل امرئ ما نوى .

وقيل : نية المؤمن خير من عمله لأن العمل يدخله الرياء .

والنية لا يدخلها الرياء ، لأنه لا يطلع عليها إلا الله ، وقيل في قوله تعالى « قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ » أى على نيته .

وقيل : في قوله تعالى : « وَكَوْزُوا أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعْدُوا لَهُ عُدة » قيل العدة
هى النية .

وقال النبي ﷺ : لا عمل لمن لا نية له . ولا أجر لمن لا خشية له .

وقيل : نية المؤمن الصالحة أحب إلى الله من العمل .

ومن نية المؤمن أن لو قدر يملأ الأرض قسطاً وعدلاً ولم يدع أن يعصى الله
طرفة عين إلا أخذ على يد من عصى الله ، وهذا من النية الواجبة عليه إذا عرف
معناه، ويمتقد ذلك في حال قدرته كما خطر بباله من الإيمان في كل ما عليه اعتقاده
ومن جهل اعتقاد النية وكان مؤمناً . وهو في حال الاعتقاد ما لم يمتحن بذلك
وتنزل بليته .

وقال بشير: لا أعلم أن أصحابنا اختلفوا في الذي يعمل شيئاً من الفرائض أنه
أنه يقدم نية في ذلك .

وقال غيره نية المؤمن متقدمة في أداء الفرائض، فإن حدث له ذكر ذلك حين قيامه إلى محل ذلك ودخوله في فعله تقديم النية وتجديدها وإن لم يحدث له ذكر ذلك كانت النية المتقدمة مجزية له عن ذلك ما لم يحولها أو يذكر ذلك .

وقيل : لا يسهل الإنسان أن يهمل النية عن الجهاد ولو أيس من ذلك ، وعليه أن يحدد النية في ذلك ولا يئأس فيهلك بترك النية، وكذلك لو كان فقيراً لا يستطيع الحج فلا يترك النية عن الحج ويحدد النية، أنه متى وجد الاستطاعة إلى الحج فإنه يحج، وكذلك إن كان أمياً لا يرجو تعليم القرآن فأهمل النية إياساً منه ، فلا يسهل ترك النية عن تعليم القرآن لأن تعليم القرآن فريضة وهو على الكفاية . وكذلك تعليم العلم إن كان بمنزلة من قد أيس فلا يسهل ترك النية عن التعليم .

وكذلك لو كان له أرحام لا يعرفهم أو في موضع لا يمكنه الوصول إليهم فقطع النية عن الوصول إليهم لأنه لا يجد من يعرفه إياهم فلا يسهل ترك النية عن صلة أرحامه . وعليه الاجتهاد وتجديد النية .

وكذلك لا يجوز له قطع النية عن التزويج إذا كان لا زوجة له . وإن كانت له زوجة فليس عليه اعتقاد النية للتزويج . لأن التزويج يراد به الولد وإحصان الفرج . وهذا قد أحسن بالواحدة .

وعليه أن لا يقطع النية عن جميع أبواب البر من الفرائض والسنن والفقل ، والتطوع ، وإن كان في منزلة لا يرجو ذلك لمجزئه عنه في ذلك الوقت فلا يقطع نيته عن ذلك إياساً منه فيهلك بسوء نيته ، لأن الله تعالى قادر على كل شيء ومن أيس فقد أساء الظن بالله تعالى .

فعلى العبد أن يحدد النية لما يستقبله من كل عمل يلزمه في حال يأتيه يقدره الله تعالى على فعلها ويلزمه إياه من فرض وسنة أو تطوع مما أمر الله به وارتضى بفعله من عباده ووعدهم المجازاة عليه . فإن كان عاجزاً عنه في حال من الحال فإن الله قادر أن يوجده ذلك من حيث لا يحسب .

وقيل : إن صدق النية يهيج من نقاوة القلب ونقاوة القلب تحصل بالإجابة إلى الله وترك التزين والتعصعع للنفس والرغبة في ترك الشهوات ، والزهد في الدنيا ، ومعاداة الشيطان ، والاستعداد للموت . والعزلة عن الخلق ، والإقبال على الله بالسكينة وحسن الخلق ، والشفقة على جميع خلق الله ، والرضا بالقضاء ، واليقين بوعده الله ، والمواظبة على ذكر الله ، والصبر على البلى ، والأنس بالله ، فإذا حصلت هذه بالتحصيل في قلب عبد تمت صفاته ونقاوته . وهاج منه صدق النية .

وقيل : لا يصلح العمل إلا بتقوى الله وإخلاص النية . وقبل إن رجلاً دعا رجلاً إلى جنازة فقال للذي دعاه : أمهاني حتى أنوى ، ففكر ساعة ، ثم قال له : امض بنا .

والحجة في وجوب النية قوله تعالى : «وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ» .

وقول النبي ﷺ : نية المؤمن خير من عمله . ولعل المعنى أن نية المؤمن في العمل خير من عمل بلا نية ونية الفاجر شر من عمله .

وقوله ﷺ : الأعمال بالنيات ، لعظم الثواب بها وشرف الأعمال بها كما

يقال الرجل بقومه والإنسان بعشيرته ، وهو رجل وإنسان ، وإن لم يكن له قوم وعشيرة .

والنية عقد بالقلب وعزيمة على الجوارح وهي لب العمل ، يجب على العبد إحكامها ، والنية هي التقصد للفعل طاعة لله تعالى ، والنية مستدامة والعمل ينقطع وكل عمل خلا من النية فهو باطل ، ولا يصلح عمل شيء من الطاعات إلا بتقديم النيات ، ولا تنازع بين أهل العلم في وقوع الحكم إذا اجتمع القول والنية .

فصل

النية في جميع أعمال الطاعات قربة إلى الله تعالى وإبتغاء مرضاته ، ومن أراد أن يطعم أحدا نوى له به إما لكفاة له ليدله تقدمت عليه أو لتقية منه له ، وإما على وجه الضيافة إبتغاء مرضاة الله عز وجل . ومن أراد أن يقرأ كتابا تكون نيته للتعليم ليعمل بما يعلم من الحق طاعة لله ولرسوله .

ومن أراد أن يمضي إلى المسجد تكون نيته زيارة له ولتأدية ما افترض الله عليه من الصلوات .

وقال أبو المؤثر رحمه الله : ذكر أن رجلا أتى النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله إني أقاتل في سبيل الله وأحب في ذلك أن أحمده ، فقال له النبي ﷺ : أأنت تقاتل . أن تكون كلمة الله هي العليا ؟ فقال : بلى يا رسول الله ، فقال له رسول الله ﷺ : فأنت إما شهيد ، أو قال : فلك الأجر .

وفي الأثر : لو أن رجلا أصبح في يومه فنوى أن كل شيء عمله في يومه .

هذا فهو الله فإن هذه النية تجزيه . وإن نوى أن كل شيء عملته من أبواب البر ما دمت حياً فهو الله أجزأته هذه النية . ولا يجوز لأحد أن يذكر الله أو يفعل فعلاً بلا اعتقاد ولا نية ، وكل من فعل ، أو تكلم بكلام لا معنى له يكون لغواً ، لا طاعة ، وما لم يكن طاعة فقد قيل : يكون سيئاً ، ولا يكون الذكر إلا بالنية .

وقيل إن أفعال المؤمن تكون تبعاً لاعتقاده ، فعلى هذا المعنى أن من ذكر الله بنية كان أفضل ، وإن لم تكن له نية لم يكن عاصياً .

وقيل في النية في صوم شهر رمضان أنه ينوى في كل ليلة من شهر رمضان ، وقول أنه نجزيه أن ينوى في أول ليلة من شهر رمضان للشهر كله .

وقيل فيمن أخذ مالا على أنه حرام عليه أو وطئ فرجاً على أنه زنا ومات وهو مصر على ذلك . وهو قد وافق ما هو حلال له من المال والفرج من حيث لا يعلم هو بذلك . أنه يكون هالكاً بنية السوء .

وقال أبو عبد الله رحمه الله عليه التوبة والاستغفار . وإن مات ولم يتب تركت ولايته . وأما من صلى صلاة في وقتها ثم ذكرها بعد ذلك في وقتها ونسى أنه قد صلاها في أول وقتها ونوى أنه لا يصليها أنه لا يهلك بذلك ، لأنه ليس عليه أن يصليها ثانية . وأما من كان عليه دين لغيره وقضاه إياه ونسى ذلك ، ثم ذكر الحق ونسى القضاء الأول واعتمد على ظلم من له الحق حتى مات على ذلك فهذا قد عزم على نية السوء ، وأما من نوى أنه لا يحج وليس عنده ما يقدر على الحج أو نوى أنه لا يصلي فالنية في هذا أن لا يفعل أشد من النية في أن يفعل . وفي

بعض الكتب . اللهم نيتي واعتقادي أن كل شيء هملته من جميع الطاعات فهو لله وحده لا شريك له . ويوجد أن من خرج من بيته بغير نية فهي كبيرة ، وإن مات مات هالكا ، ومن أكل فليغو بذلك أنه يتقوى على طاعة الله . وإن جامع امرأته فليغو بذلك أن تنكسر نفسه عما لا يحل له من النساء ، وأن تنكسر نفسها عن الرجال ، وابتغاء الولد إن قدر الله بينهما نسمة آخذا برخصة الله تعالى . ومقبعا لسنة نبيه محمد ﷺ .

ومن نام نوى أن يريح جسمه ليقوى على عبادة ربه ، والقيام بفرائضه التي أوجبها الله عليه . طاعة لله ورسوله محمد ﷺ ، وكذلك نيته تكون في مشيه . وقيامه وقعوده وجميع أموره لأن هذه الأجساد خلقت ليطاع الله بها ولا يعصى .

ومن نوى أنه غدا يقتل رجلا ولم يفعل فإنه يأثم بالإرادة ولا يضمن إلا بالفعل ، أو الأمر بالفعل . ومن أصاب صغيرا من الذنوب ونيته أن يتوب غدا منه أو بعد غد .

ومن نيته التوبة من ذلك إلا أنه لم يقب ذلك اليوم فإذا مات قبل التوبة هلك وإن تاب قبل أن يموت سلم . وقول إن عليه أن يتوب حين واقع الصغيرة ولا يؤخر ذلك فإن أخر ذلك فقد أصر وهو أشد القولين ، ومن كان عليه حق من دية همد أو خطأ فلم يقر به وصاحب الحق يطالبه به ولا يدين له بحقه ويعرف أنه عليه ثم نوى أن يؤدي الحق فلم يؤديه حتى مات فهو هالك ، لأنه مات مصرا على الذنب وإنما كان ينوى التوبة ، والنية ليست بتوبة ، والنية لقراءة القرآن لمعنى العبادة والذكر لله تعالى والتعلم والتدبر . وامثال أمر الله تعالى . والعمل

بما فيه . وأما الخطبة فبمعنى التذكار والوعظ والتهيب من سخط الله تعالى والترغيب في ثواب الله . وأما قراءة الشعر فبمعنى التنبيه والاستدلال على فائدة المعاني والله أعلم .

فصل

وقيل من حسنت نيته استقامت طريقته ونزه نفسه وملك هواه ، ومن ملك هواه فهو الرجل حقاً .

ويروى أن النبي ﷺ قال : يؤتى بالعبد يوم القيامة ومعه من الحسنات أمثال الجبال فينادى مناد من كان له على فلان مظلمة فليجيء فليأخذ ، فيجيء أناس فيأخذون حسناته حتى لا يبقى له شيء من الحسنات ، فيبقى العبد حيران فيقول له ربه ، إن لك عندي كنزاً لم يطلع عليه أحد من ملائكتي ولا أحد من خلقي ، فيقول رب ما هو ، فيقول نيتك التي كنت نويتها من الخير كتبتها لك تسعين ضعفاً .

وقى حديث آخر ، يؤتى بالعبد يوم القيامة فيعطى كتابه بيمينه فيقرأ فيه الحسب والجهاد ، والزكاة والصدقة ، وغير ذلك يراه ولم يعمل ، فيقول العبد في نفسه ما عملت من هذا شيئاً وليس هذا كتابي فيقول الله تبارك وتعالى ، اقرأ فإنه كتابك ، عشت دهرأ وأنت تقول لو كان لي مال لحببته ، ولو كان لي مال لجاهدت ، وغزوت وفعلت ، وعرفت ذلك من نيتك أنك صادق ، فأعطيتك ثواب ذلك كله ، وذلك أن الله تعالى يثيب عبده بفضل على نية الخير . وإن لم يعمل ولا يثاب

على عمل بلا نية ، وكل عمل خلا من نية فهو هباء . وكان الحسن يقول : إنما يخلد أهل الجنة في الجنة ، وأهل النار في النار بالنيات . وهكذا قال بشير . وقال بعض الحكماء القصد بالقلوب أبلغ من الحركات بالجوارح .

ويروى أنه من فتح على نفسه باب حسنة فتح الله له سبعين بابا من التوفيق ، ومن فتح على نفسه باب سيئة فتح الله عليه سبعين بابا من الخذلان ، وحسن النية هو باب الحسنة ، وسوء النية هو باب السيئة ، وقيل من لم يقرن سبعة بسبعة فهو يعمل في غير معمل . الخوف بالخذر . والرجاء بالطلب ، والنية بالقصد ، والدعاء بالجهد ، والاستغفار بالندامة ، والعلانية بالسريّة ، والعمل بالإخلاص ، وقال يحيى بن معاذ سلامة العمل بثلاثة أشياء النية في أوله والصبر في وسطه والإخلاص عند فراغه . فالواجب على العبد استصحاب النية جملة وتفصيلا ليخرج أعماله مخرج الطاعات ، ولا يسمه أن يعمل عملا واجبا بلا نية فالنية في الجملة أن يقول ، اللهم نيتي واعتقادي في كل طاعة مننت بها علىّ ووفقتي لها . من صلاة أو زكاة . أو صيام أو حج ، أو جهاد أو أمر بمعروف ، أو نهى عن منكر ، أو صلة رحم ، أو صدقة ، أو ضيافة ، أو تعليم علم ، أو قراءة قرآن ، أو غير ذلك من واجب أو مباح فهو طاعة لله ولرسوله وقربة إليه . وأما النية على التفصيل ، فكل معنى على قدر ما يجب فيه من واجب أو فضيلة أو مباح فكل واجب ، فإن النية فيه تأدية المفترض أو تأدية لما تعبد الله به .

وأما الفضيلة فالنية فيها التقرب إلى الله تعالى ، وأما للمباح فالنية فيه الشكر لله والتقوى على طاعة الله ، مثل الأكل والشرب ، والنكاح والغوم ، والمشى والقيام والتعود ، وما أشبه ذلك .

وقال محمد سليمان العيني رحمه الله في اعتقاد النية على الجملة ، اللهم إني قد دنت واعتقدت في مقامى هذا في ساعتى هذه أن كل صلاة صليتها وفريضة فعلتها من جميع الفرائض أو صوم صمته أو عطية أعطيتها ، أو نفقة أنفقتها ، أو صدقة تصدقت بها ، أو ذكر ذكرته ، أو قول قلته ، أو فعل فعلته ، أو خروج خرجته ، أو حركة تحركتها في قيام أو قعود ، أو مشى في حاجة ، أو غير حاجة أو ضيافة ، أو نظر أو سماع أو أكل أو شرب أو جماع أو نوم أو أمر أو نهى أو نافلة عن لازم واستحباب . أو غير ذلك من جميع ما أمر الله به ورسوله من جميع العبادات وسائر الطاعات من فرض وسنة ونadb واستحباب وأدب وغير ذلك . فقد نويت واعتقدت أنه ما كان من فرض فهو أداء للفرض طاعة لله ولرسوله وقربة له ، وما كان غير ذلك من سنة ونافلة وغير ذلك مما ذكرته وشرطته أو لم أذكره في اعتقادي هذا فهو قربة لله تعالى فيه يوجب عقاباً ، وما كان غير ذلك مما فيه يوجب حساباً فأنا تائب إلى الله سبحانه منه . وأدخل في اعتقادي كنت ذا كراً لهذه النية عند مباشرتي لكل ما ذكرته في هذه النية والاعتقاد لها ، أو كنت ناسياً أو ساهياً أو حال غفلة ، في أو اشتغال ، فقد اعتقدت النية على ما كان أو يكون منى في دار الدنيا إلى انقطاع هلى وانتضاء أجلى . ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم .

النية للطهارة . أرفع بطهارتى هذه جميع الأحداث وأتوضأ للصلاة طاعة لله ورسوله محمد ﷺ ، النية للتميم . أرفع بقيمتى هذا جميع الأحداث وأنيم للصلاة طاعة لله ولرسوله محمد ﷺ .

النية لتأخير الصلاة . أخرت صلاة الظهر الحاضرة إلى وقت صلاة العصر بالآخرة اقتداء بالسنة وأخذاً بالرخصة طاعة لله ولرسوله محمد ﷺ .

النية للأكل غذاء للجسم ليقوى على طاعة الله عز وجل ، النية في الجماع كسر للنفس وإحصان للفرج وطلباً للولد طاعة لله ولرسوله محمد ﷺ .

النية للنوم راحة للجسم ليقوى بذلك على طاعة الله .

النية لتعليم العلم تعبد الله ونفياً للجهل واستعداداً لما يعينى قبل أن يعينى .
ولما يلزمى قبل أن يلزمى ولإرشاد من قدرت على إرشاده وهداية من قدرت على هدايته طاعة لله ولرسوله محمد ﷺ .

النية لمن وجب عليه فرض الحج . اللهم إن نيتى واعتقادى فى خروجى هذا إلى بيتك الحرام ، تأدية لما فرضته على من فريضة الحج إلى بيتك الحرام طاعة لله ولرسوله محمد ﷺ .

النية فى زيارة قبر النبى ﷺ ، اللهم نيتى واعتقادى فى خروجى هذا إلى زيارة قبر نبيك محمد ﷺ . على حكم زيارتى أن لو كان حياً أبتغى بذلك لما عند الله فيه . وقاض ومؤد لما على من حكم زيارته ، ومستشفعا به إلى ربى أن يمن على بمغفرته ورحمته طاعة لله ولرسوله .

النية لصوم شهر رمضان كله نية واحدة يقوى من أول ليلة من الشهر ، أصوم شهر رمضان للفتراض على صومه من أوله إلى آخره . واستغراق طرفى للفتراض منه فريضة واحدة كما أمر الله سبحانه ، وأما تجديد النية للصوم فى كل ليلة أفضل . وأفضل ذلك فى وقت السحر ، وهو أن يقول أصبح غداً إن شاء الله صائماً فريضة شهر رمضان من طلوع الفجر إلى انقضاء الفجر ، طاعة لله ولرسوله محمد ﷺ .

النية لبذل شهر رمضان ، أصبح غداً إن شاء الله صائماً من طلوع الفجر إلى الليل بدلاً وقضاءً مما لم يذبح وقضاؤه من فساد صوم شهر رمضان ، النية لصوم الكفارة . اللهم نيتي واعتقادي أن أصوم ستين يوماً متتابعة ، وإن صام بالأهله قال اللهم نيتي واعتقادي أصوم هذين الشهرين وأن أصومهما متتابعين من أولهما إلى آخرهما ، وهما ستون يوماً أو تسعة وخمسون يوماً أو ثمانية وخمسون يوماً . وكل يوم أصبح فيه صائماً من طلوع الفجر إلى الليل بنية واحدة واعتقاد واحد إلا أن يبدؤا في سفر أو مرض فعده من أيام آخر ، كفارة عن صلاة أو صوم أو يمين مغفل أو قتل أو ظهار . أو شيء من هذه الكفارات ، فإنه يسمى به . ثم يقول أداء لما على وقضاء مما لم يذبح وطاعة لله ولرسوله محمد ﷺ .

وكذلك النية في كفارة اليمين المرسل إلا أنها تذكر ثلاثة أيام كفارة يمين مرسل ، أداء لما على وقضاء مما لم يذبح ، طاعة لله ولرسوله محمد ﷺ .

النية لبذل الصلاة يقول أصلى لله تعالى في مقامى هذا أربع ركعات بدل فريضة صلاة الظهر مما لم يذبح وقضاؤه من صلاة فاسدة أو فائتة .

والنية للطهارة للصلاة إن لم يجد ماء ولا تراباً أن يتيه أنه يتطهر بالماء للصلاة ويفوى الوضوء لكل عضو . وقول ينوي التيمم ويصلى . وقول ليس على التيمم أن ينوي بالتيمم فريضة ولا صلاة تطوع ، ولكن ينوي بها طهارة للصلاة ورفع الحدث . وقال بعض يقول ، أرفع به الحدث وأؤدى به الغرض .

والنية في المشي والدخول والخروج لمعنى قضاء الحاجة .

والنية للزرع ليقيم به قوته ويسد به خلته . ويقضى به ما عليه من حق الله
موفق عباده .

والنية في طلب الرزق أن كل سعى منى في طلب رزق أو شيء من فضل الله
في تجارة أو غيرها أوسع به على عيالي وأن أقضى به ديني ووصاياي وتبعاتي ،
وأصل به رحمي وإخواني، وما على فيه من حق الضيف والسائل والمحروم والمساكين
والفقير وأتقرب به إلى ربي وحده إن شاء الله .

والنية في البيع طلبا للقوت وكسبا على العيال من الحلال طاعة لله ولرسوله
محمد ﷺ .

والنية للجهاد أنه يجاهد من أمر الله بجهاده ويقاوم من أمر الله بقتاله لإقامة
دعوة الله تعالى وإمارة الباطل ، ولتكون كلمة الذين كفروا السفلى وكلمة الله هي
العليا . وأنه قد باع نفسه لله طلبا لثوابه ، وللشهادة طاعة لله ولرسوله محمد ﷺ .

النية للطهارة من البول والغائط وغيره من البدن والثياب وغير ذلك يقول
بعد إزالة النجاسة أتطهر طهارة الفريضة أزيل بها النجاسة من البول والغائط وغيره
طاعة لله ولرسوله محمد ﷺ ويبدأ بالقبل قبل الدبر . وقيل إن من كانت به نجاسة
ما ، كانت من النجاسات ، وأراد طهارتها مع حضور الصلاة . كان عليه أن ينوي
بطهارته لها فرضا وفي غير حضور الصلاة فقد جاء فيه الاختلاف في حضور النية
لها . وأحب له أن يقدم النية في كل شيء من أعمال الطاعة طاعة لله ولرسوله
محمد ﷺ .

والنية للغسل من الجنابة أختل من الجنابة الفريضة ومن كل نجاسة أداء لما على من فرض غسلها طاعة لله ولرسوله محمد ﷺ .

النية للغسل من النفاس ، اللهم إلى أختل من النفاس غسل الفريضة ، وطهارة من كل نجاسة من دم وغيره طاعة لله ولرسوله محمد ﷺ .

والنية في غسل الميت ، أغسل هذا الميت غسل الميت أداء للسنة وطهارة له من كل نجاسة ، طاعة لله ولرسوله محمد ﷺ .

النية في تسليم الزكاة قد دفعت إليك أو سلمت إليك هذا الحب أو التمر أو الدراهم من الزكاة الفريضة الواجبة على في مالى لقولك أداء لما على من فرضها طاعة لله ولرسوله محمد ﷺ .

النية في عدة المميتة اللهم إلى نويت واعتقدت من وقى هذا في ساعى هذه أن أعتد من زوجى فلان عدة المميتة أربعة أشهر وعشرة أيام أداء للفرض واتباعا للسنة طاعة لله ولرسوله محمد ﷺ .

النية لعدة المطلقة ، اللهم إلى نويت واعتقدت أن أعتد من زوجى فلان ابن فلان عدة المطلقة التى تعبدنى الله بها ، وهى ثلاث حيض إن كانت ممن تعتد بالحيض أو ثلاثة أشهر إن كانت ممن تعتد بالأشهر ، أداء لما على طاعة لله ولرسوله محمد ﷺ .

النية لإخراج زكاة الفطر ينوى ويقول عند دفعه لسكل فقير ، قد دفعت إليك من زكاة الفطر أداء لما على وأداء عن فلان ، إن كان عن غيره ، طاعة لله ولرسوله محمد ﷺ ، وبسعى كل واحد ممن يدفع عنهم باسمه .

النية للسواك ينوى أنه يستاك امتثالاً لما أمره به رسول الله ﷺ أداءاً للسنة طاعة لله ولرسوله محمد ﷺ . والنية لخلق العانة أداءاً للسنة واتباعاً لملة الإسلام، وتنزيهاً للطهارة وزينة من الاستعداد طاعة لله ولرسوله محمد ﷺ .

ومن نوى أن كل ما فعله في هذا الشهر أو في هذه السنة من طاعة فهو لله عز وجل فعمته النية إلى الوقت الذي حده . ولو لم يحضر لكل فعل نية .

النية للمعق عن الكفارات قد اعتقتك لوجه الله تعالى عن كفارات على لزمقنى .
لله تعالى من كفارة صلاة أو صيام أو نذر أو إيمان منذ بلغت الحلم إلى يومى هذا .
وساعتى هذه ولافتحام العبة ولأن يمتق الله بكل عضو منك عضواً منى من النار ،
لا سبيل لى عليك ولا لأحد من ورثتى إلا سبيل الولاء طاعة لله ولرسوله محمد ﷺ .

النية لكفارة المشور ، اللهم نيتى واعتقادى أن أصوم هذين الشهرين .
المتتابعين . وإن اعترض الأيام ، قال : أصوم ستين يوماً متتابعة وكل يوم منها ،
أصبح فيه صائماً من طلوع الفجر إلى الليل تكفيرا عن كل فريضة لزمقنى على .
الترك لها والتضييع من صلاة أو صوم أو نذر أو إيمان مظلة أو مرسله بنية واحدة
واعتماد واحد إلا أن يبدو مرض أو سفر فعدة من أيام آخر ، أبتنى بذلك ما عند
الله من ثوابه وأنتى به ألیم عقابه وتكفيرا لما ارتكبته من معاصيه ، طاعة لله .
ولرسوله محمد ﷺ . والمأمور به أن يقال كل ليلة قبل طلوع الفجر : أنا أصبح
غدا إن شاء الله صائماً من طلوع الفجر إلى الليل طاعة لله ولرسوله محمد ﷺ .

وينبى للعبد أن لا يلفظ بشيء بلا نية ولو كان يذكر الله تعالى ، فإنه يقدم
النية فى ذلك أن يذكر الله تعالى ، لأن ذكره عبادة وتوحيد ، لأن التكلم بغير

نية يكون لغواً ، وما لم يكن طاعة فهو سيئة ويكون اعتقاد الإنسان في أداء جميع الفرائض واللوازم وجميع أعمال الطاعة أنه مؤد لما افترض الله عليه ابتغاء مرضاته وخوفاً من سخطه طاعة لله ولرسوله محمد ﷺ .

وعن القاضي محمد بن عيسى ، اللهم فتي واعتقادي أن كل شيء أخرجته من مالى أو أخرج عني بإذنى للفقراء فهو مما يجب على من الزكاة أو من فطرة شهر رمضان ، أو من ضمان لمن لا أعرف ربه صدقة عن ربه وقضاء عن نفسى طاعة لله ولرسوله محمد ﷺ .

والنية لمن يدفع للفقراء عن كفارة عليه ، قد سلمت إليك هذا الحب عن كفارة صلاة أو صوم لزمى طاعة لله ولرسوله محمد ﷺ . والوكيل أو الوصى يقول ، قد سلمت إليك هذا عن كفارة صلاة أو صوم عن فلان ابن فلان طاعة لله ولرسوله محمد ﷺ .

النية في الفسل أن يعيش به ويعيش به الناس من بعده . وقيل مع قطع صرمة من حلها ووضعها في حلها فله أجرها ما عاشت ، ومن فسل سبع مزايع^(١) كمن فسل أربعين نخلة ، ومن فسل أربعين نخلة حتى عاشت كان كمن أعتق رقبة بنية صالحة كانت فداؤه من النار ، كل ذلك يروى عن النبي ﷺ .

النية للخروج إلى المسجد بمعنى الزيارة وتأدية العبادة طاعة لله ولرسوله محمد ﷺ والخروج إلى الجبان امتثالاً لما أمر به رسول الله ﷺ ولصلاة العيد طاعة لله ولرسوله محمد ﷺ .

(١) جمع مزاج وهو نوع من النحل يطيب قبل النخيل بشهر تقريباً ٢٠

النية في العتق عن الظهار اشهدوا أنى قد أعتقت غلامى هذا لوجه الله تعالى عن كفارة لزمتمنى في الظهار .

النية لتأخير الصلاة الأولى إلى وقت الآخرة الأهم إلى قد أخرت صلاة الظهر الحاضرة إلى وقت صلاة العصر الآخرة ، أصليهما جمعا اقتداء برسولك واتباعا لسننك وأخذا برخصتك ، وكذلك يقول في صلاة المغرب والعشاء الآخرة إذا أراد التأخير . وإن قال أؤخر صلاة الظهر إلى صلاة العصر أجمع بينهما لإحياء السنة اكتماء بذلك .

والنية لصلاة الجمع أصلى صلاة الظهر والعصر جمعا إلى الكعبة الفريضة ، ويقول أصلى فريضة صلاة المغرب والعشاء الآخرة ، والوتر إلى الكعبة الفريضة طاعة لله ولرسوله محمد ﷺ .

النية للجمع في وقت الأولى أصلى فريضة الظهر الحاضرة ركعتين أجر إليها فريضة العصر ركعتين أصليهما جميعاً جمعاً صلاتي سفر إلى الكعبة الفريضة . وإن صلاها في وقت الآخرة قال أصلى فريضة الظهر الفائتة ركعتين ، وإن لم يقل الفائتة أجزأه ركعتين أضيفهما إلى فريضة العصر الحاضرة ركعتين أصليهما جميعاً جمعاً صلاتي سفر إلى الكعبة الفريضة . وإن صلى المغرب والعشاء الآخرة والوتر في وقت المغرب قال أصلى فريضة المغرب ثلاث ركعات أجر إليها فريضة العشاء الآخرة ركعتين ، والوتر الواجب ركعة أو ثلاث ركعات صلاة جمع صلاة سفر إلى الكعبة الفريضة ، وإن كان في وقت الآخرة قال أصلى فريضة المغرب الفائتة ثلاث ركعات أضيفها إلى فريضة العشاء الآخرة ركعتين ، صلاتي جمع صلاتي سفر إلى الكعبة الفريضة

طاعة لله ولرسوله محمد ﷺ . ويفرد صلاة الوتر وحدها ويصلى سنة العشاء الآخرة بين فريضة العشاء الآخرة والوتر ، وإن صلى كل صلاة في وقتها قال أصلى فريضة صلاة الظهر الحاضرة ركعتين قصرأ صلاة سفر إلى السكبة الفريضة وكذلك يقول في فريضة العصر والعشاء الآخرة ، وأما عشاء المغرب يقول : أصلى فريضة المغرب ثلاث ركعات صلاة سفر وكذلك صلاة الفجر يقول أصلى صلاة الفجر ركعتين صلاة سفر ، وأما إذا صلى بصلاة الإمام وهو مسافر والإمام مقيم فيقول : أصلى فريضة الظهر الحاضرة بصلاة الإمام جماعة هذا إذا صلى في وقت الظهر . فإن أراد أن يجمع إليها العصر قال أصلى فريضة الظهر الحاضرة بصلاة الإمام جماعة أجر إليها فريضة العصر ركعتين صلاة جمع صلاة سفر ، وكذلك القول في المغرب والعشاء الآخرة والوتر . وإن صلى جماعة في وقت الآخرة وقد أجزأ الأولى إلى الآخرة . قال أصلى فريضة الظهر الفائتة ركعتين صلاة جمع ، صلاة سفر ، أضيفها إلى فريضة العصر الحاضرة بصلاة الإمام جماعة ، وكذلك القول في المغرب والعمرة ، وأما إذا صلى مع الإمام المقيم كل صلاة في وقتها فإنه يقول أصلى فريضة الظهر الحاضرة بصلاة الإمام جماعة ولا يذكرها سفرأ ولا كذا كذا ركعة . ويكون كأنه مقيم مع مقيمين . وأما إذا كان الإمام والمأمومون مسافرين وصلوا جماعة فإنهم يذكرون صلاة الظهر والعصر ، أصلى فريضة الظهر ركعتين وأجر إليها فريضة العصر ركعتين وأجر إليها فريضة العصر ركعتين ، أصلهما جميعاً جمعاً صلاتي سفر إماماً لمن يصلى بصلاتي ولمن يأتي . والمأموم يقول بصلاة جماعة ، ويحدد النية لكل صلاة قبل تكبيرة الإحرام بعد التوجيه لها والله أعلم . والمسافر إذا أراد صلاة الجمعة مع الإمام وأن يجمع إليها العصر جاز له ذلك ويقول أصلى فريضة صلاة الجمعة الجمعة الحاضرة

بصلاة الإمام جماعة أجز إليها فريضة العصر ركعتين صلاة جمع صلاة سفر إلى الكعبة الفريضة. والمسافر يعتقد النية عند قيامه للصلاة لما أراد من الصلوات فإذا أراد جمع الظهر إلى العصر في وقت أيهما شاء عقدهما عند قيامه للأولى. وكذلك إذا أراد جمع المغرب والعشاء الآخرة والوتر في وقت واحد جمعهما عند قيامه للمغرب ويجدد النية لكل واحدة منهن بعد التوجيه لها إذا أراد أن يحرم. وإن لم ينو تجديد النية عند إحرامه أنه يجمع الأولى على نية الجمع من قبل لجأزله ذلك. وتجديد النية عند الإحرام لكل صلاة أفضل.

وقيل: إن النية للأكل والشرب بمعنى إحياء النفس والاستعانة على قيام الجوارح للعبادة وأداء الفرائض واللوازم والنية للشرب في النسم الأول لهضم الطعام والثاني مرضاة للرب والثالث مسخطة للشيطان لعنه الله.

والنية في الجماع لا بتقاء الولد وكسر النفس عن طلب النساء، وكسر نفس الزوجة عن طلب الرجال، قبولاً لرخصة الله تعالى، واتباعاً لسنة نبيه محمد ﷺ.

والنية في النوم لراحة النفس لتقوى على طاعة الله تعالى.

والنية في المشي للحاجة التي تعنيه، مما لا بد له منه في طاعة الله تعالى.

والنية في القيام والوقوف لما يعرض له عند ذلك.

والنية في أداء الفرائض بمعنى الإقرار بالعبودية لله تعالى واتباع أمره طاعة لله ولرسوله محمد ﷺ.

والنية للنفائل لطلب ما عند الله من الثواب وخوفاً من العقاب، طاعة لله ولرسوله محمد ﷺ.

فصل

وأما النية على التفصيل في كل معنى على قدر ما يجب فيه من واجب أو فضيلة أو مباح في كل واجب ، فإن النية فيه التقرب إلى الله تعالى تأدية المفترض ، أو تأدية لما تمجد الله تعالى به .

وأما النية في الفضيلة ، فالتقرب إلى الله تعالى ورجاء ثوابه .

وأما النية في المباح ، فالشكر لله والتقوى على طاعته ، وهو مثل الأكل والشرب والنوم والنكاح والمشى والقيام والعود وما أشبه ذلك .

وقال محمد بن سليمان العيني ، في اعتقاد النية على الجملة الخ ما ذكره في صحيفة ٥٨١ .

وقيل : إن النية لقراءة القرآن هي معنى العبادة والتدبر والتفهم والاعتبار والتذكرة والبركة ، طاعة لله ولرسوله محمد ﷺ .

النية في إخراج زكاة الفطر يقول عند دفعه للفقير : قد سلمت إليك أو دفعت إليك هذا من زكاة الفطر أداء لما علي أو لما على فلان ممن يلزمه عوله ، طاعة لله ولرسوله محمد ﷺ ، ويسمى لكل واحد من عياله باسمه ، والله أعلم .

وعلى كل متعبد أن يعلم أن الغسل من النجاسة فريضة ، فمن طهر ثوبه ولم يحضر النية أنه فرض ولا سنة ، ولكنه يعلم أن غسل النجاسة فرض يكفيه ذلك ، وإن كان ثوبه نجسا وأخذ به بعض أهل المنزل وطهره أتجزئ به الصلاة إذا كان بغير أمره ؟ قال : إن كان الفاسل ثقة جازت له الصلاة به ، وإن كان غير ثقة لم يجز ذلك . ومن أراد أن يبدل صلاة عليه ، قال : أصلى صلاة كذا

فريضة إلى الكعبة مدلاً هما على بدله طاعة لله ولرسوله محمد ﷺ ، وإن قال :
أصلي فريضة في مقامى هذا بدلاً من صلاة مثلها فائنة أو منتقضة ، طاعة لله
ولرسوله محمد ﷺ .

النية في العتق عن واجب في الجملة : قد أعتقتك عن كنارات على لزمتمنى
الله تعالى من كفارة صلاة وصيام ونذر وأيمان منذ بلغت الحلم إلى يومى هذا
وساعتى هذه ، ولا قتحام العقبة ، ولأن يعتق الله بكل عضو منك عضواً منى
من النار ، لا سبيل لى عليك ولا لأحد من ورثتى إلا سبيل الولاء ، طاعة لله
ولرسوله محمد ﷺ .

النية لكفارة الفشور بالصيام ، ينوى ويقول : أصبح إن شاء الله غداً صائماً
هذين الشهرين ، ونيتى أن أصومهما متتابعين ، تكفيراً عن كل كفارة لزمتمنى
الله تعالى ، ومن كل حق على الله تعالى من جميع الفشور عن جميع الواجبات
والمفترضات التى لزمتمنى الله تعالى على الترك لها والتضييع من صوم وصلاة ونذر
وأيمان منغلظة ومرسلة كان الترك منى لذلك أو لشيء منه تعمداً أو جهلاً وخطأً
أو نسياناً بنية واحدة واعتقاد واحد فى كل يوم من كل شهر أصبح فيه صائماً
من طلوع الفجر إلى الليل أدباً للنفس وزجراً لها وعقوبة لها فى دار الدنيا ، خوف
عذاب الآخرة ، وتكفيراً لما ارتكبته من معاصيه ، طاعة لله ولرسوله محمد ﷺ .
وللأمور به أن ينوى كل ليلة عند طلوع الفجر يقول : أنا أصبح غداً إن شاء الله
صائماً من طلوع الفجر إلى الليل ، طاعة لله ولرسوله محمد ﷺ .

وينبغى للعبد أن لا يلفظ بشيء لا معنى له ، ولا يمشى ولا يخرج من بيته ،

ولا يتحرك لعمل إلا بنية يقدمها قبل جميع ذلك ويعتقدها أنها طاعة لله . ويعرض ذلك على حكم مقتضى الشرع ، فإن رآه طاعة لله تعالى هل به وإن رآه معصية ولفوا تركه .

والمسافر إذا أراد صلاة الجمعة مع الإمام ونوى أن يجمع إليها العصر جاز له وينوى أن يصلي الجمعة بصلاة الإمام ، وكذلك نيته في سائر الصلوات وليس عليه أن ينوى أنه يصلي صلاة مقيم أو مسافر إلا أنه يصلي بصلاة الإمام ، والمسافر يعتقد النية لجمع صلاته مرة واحدة عند قيامه إلى الصلاة لما أراد من الصلاة من المغرب والعمة والوتر ، ويميزه ذلك ، وإن عاد جدد النية عند الدخول في كل واحدة منهن قبل تكبيرة الإحرام فهو أفضل له والله أعلم وبه التوفيق .



القول الخامس والأربعون

في الإنسان إذا عارضه الشك في ماله أو اختلط ماله بمال غيره

قال أبو سعيد رحمه الله فيمن اشترى مالاً ، فأكله ، ثم شك فيه ، أكان شراؤه على ما يجوز ويثبت أو كان على غير ما يثبت . وكذلك إذا عارضه الشك في عقدة التزويج ولم يدر أكانت على وجه صواب أم لا ، فعلى ما وصفت ، فإذا نص هذا الإنسان نفسه إلى علم ما مضى من أموره ، وغاب عنه صورة ذلك الأمر من جميع ذكره ، وكان يعرف نفسه أنه لا يدخل في شبهة ولا يعتمد في بيعه وشرائه ونكاحه إلا بسبيل الحق ، وبذلك يعرف نفسه ، وكان في يده مال قد أكله ، أو كانت في ملكه زوجة أو سرية قد استباح مرجها على ما عهده أنه من الحلال ، ثم عارضه الشيطان بوساوسه ليضيق عليه أمر ماله ويكدر عليه الصافي من حلاله الذي لا يذكره ، وكيف كان أمره . ولا يحضره في حاله هذا ذكره . فهذا لا يلتفت إلى هذا الشك ولا إلى هذه المعارضة . ولا شبه عليه في هذا إن شاء الله ، لأنه إما أن يكون قد أخذه بوجه حلال ، فتركه للحلال ضرب من الضلال إذا تركه على وجه التحريم له على نفسه ، لما لا يعلم حقيقة حرامه ، وإما أن يكون قد دخل فيه باطل قد غاب عنه علمه ونسيه فله العذر بالنسيان ، إذا دان في الجملة بالتوبة والخلاص من جميع ما يلزمه لله ولعباده مع جميع الحقوق التي تتعلق عليه في نفسه وماله ؛ فإذا اعتقد هذا وعارضه هذا الخاطر الوحش ، أنه ارتكب هذا الفرج حراماً أو أخذ هذا المال حراماً وهو لا يعلم ذلك إلا أنه يتهم نفسه فليس عليه

أكثر من الاعتقاد أنه إن كان ذلك حراماً فهو دائن لله تعالى بالتوبة منه وبتركه،
ودائن لله تعالى بأدائه إلى أهله متى ما بلغ إلى ذلك علمه ، ووصلت إلى ذلك قوته،
وصح معه ما يوجب تركه .

وكرر لك من حج حجة الإسلام إلى بيت الله الحرام ، ثم وسوس له الشيطان
لعنه الله ، أنك لم تقض حجك على الوجه المأمور به ، وأنك لم تنو في طوافك
طواف الفريضة .

وكذلك إذا داخلك الشك في جميع المواقف ولم تذكر أنك نويت
فريضة .

وكذلك وقوفك في عرفات إلا أنك تنوى بجميع قولك وهملك طاعة لله
ولرسوله ، فهذا على هذه الصفة ، إذا نوى بأعماله كلها طاعة لله ولرسوله في ما أمره
به من الحج الواجب وأنه قد نوى بخروجه ذلك لتأدية ما لزمه من فريضة الحج ،
فقد أجزأته نيته التي قصد بها ، وقد أدى حجة الإسلام إذا كان قد وقف في جميع
المواقف وأداها طاعة لله فيما أمر به ، لأن على العبد أن يحرم بالحج ، فإذا أحرم
ونواه طاعة لله فقد دخل في الفريضة التي أمر بتأديتها وأجزأه ذلك لكل فعل فعله
من أسباب الحج ، وقد سقط عنه الحج والحمد لله رب العالمين .

وكذلك من نوى أن يصلي فريضة فأقام للصلاة وأحرم إليها ، وقرأ وركع
وسجد ، فقد أجزأته نيته الأولى ، أنه يصلي الفريضة طاعة لله ولرسوله ولو لم يحضر
نية عند الإحرام والقيام والقراءة والركوع والسجود أن نيته الأولى مجزية له ،
وصلاته تامة يثاب عليها .

وكذلك من تزوج امرأة ثم شك كيف كان تزويجه بها أنه لا يرجع إلى الشك .

وكذلك لو لفظ لفظاً من طلاق ثم شك فيه أنه لم يحكم على زوجته بالطلاق، ولا يرجع إلى الشك حتى يستيقن .

والواجب على من داخلته وسوس الشيطان أن يقبل إلى ربه ، ويهمل تلك الوسوس ، ويشغل قلبه بذكر الموت وسكراته وشدائده وروعاته ، والقبر وأهواله ، والحساب وما يلقي به ربه . وأى مصير يصير إليه من جنة أو نار أو ثواب وعقاب . وأن له أجلاً لا يعدوه ، ولا يدرى أيا تيه صباحاً أو مساء ، أو ليلاً أو سهاراً . فإذا اشتغل قلبه بذكر هذا . رجوت أن تزول عنه الوسوس الشيطان ومعارضاته إن شاء الله .

وقال محمد بن المختار رحمه الله في بيدار في يده ماء ومال ، فقال هذا المال لفلان . وأنت لا تعرف المال إلا بقول البیدار جاز لك أن تشتريه وتنتصرف من ذلك المال من عند من أقر له به أو ورثته . وإن قضى صاحب المال ماله زوجته أو غيرها ومات ، والمقتضى لا يعرف المال ، فقال البیدار : إن هذا هو مال فلان كان للمقتضى أخذ ذلك المال بقول البیدار ، كانت البیدار ثقة أو غير ثقة .

وقيل كتب محمد بن محبوب رحمه الله إلى رجل داخله الشك في بعض أمره ، أعلم أنك إنما ذهبت إلى طاعة الخناس ووسوس الشيطان فإنه قد يوحش أدل الورع من حالهم ، ويلبس عليهم حتى يضلهم ويشغلهم . وقد يؤيس أهل الحلال

من حلالهم ويؤمن أهل الحرام بحرامهم حتى تهون عندهم المخاوف وينسيهم حلول المتألف ، فإن أرخيت لوسوسته عنانك ، ووضعت لنفسه إيمانك لبس عليك أمرك ، وأنساك ذكرك ، وفتح عليك من وساوسه أبواباً ليدرك بها بغيته . ويقال بها رجيته فاعتصم بالله منه . واسأله أن يكفيننا وإياك مكائده ومصائده إياه رءوف رحيم . فخذ باليقين وتوكل على الله ، وأعرض عن كثرة الأغماض في وساوس الشيطان فإنه يوشك أن يفتح عليك من ذلك ما استغلق ، ويغلق عليك ما كان مفتوحاً فيدعك متردداً متحيراً بين الشك واليقين فتبقى متعسراً متعسراً ، فاقبض على يقينك ولا تمكن الشيطان من دينك فإنه كم من حلال قد أفسده ، وحرام قد أورده ، عصمنا الله وإياك من كيد الشيطان وسلبنا وإياك من الافتتان .

فكل شيء عارضك فيه الشك من زوجتك ومالك وحلاك . وقال لك إنك تصدقت بمالك أو بهته أو نظرت ابتغك همدا لشهوة ، أو قلت لزوجتك قولاً مشككت أنك قد طلقتهما بذلك القول ، فلا بأس عليك في مالك ولا في زوجتك ولا تدع حلالك ، وتحرمه على نفسك بالشك حتى تعلم أن ذلك قد كان منك علماً و يقيناً لا شك فيه .

وقيل في رجل أخذ حبة من رجل أجره عليها وهو جاهل بفرائض الحج وسننه وحججه ولم يعلم أنه قصر في ذلك أم لا ، ثم بعد ذلك بسنين قال في نفسه : إني حججت لفلان وأنا جاهل بفرائض الحج وسننه ولم أدر أتيت بالحجة على وجهها وما يجب فيها أم قصرت وغاب عنه معرفة ذلك ، ولكنه لم يدرك أنه أحرم ووقف في المواقف

فأتى بكل الواجب أم لا، واشتبه عليه ذلك أنه لا شيء عليه حتى يستيقن أنه ضيع فيها فريضة مثل الإحرام والوقوف بعرفة، وزيارة البيت . وما بقى سنن ، لا يلزمه على الشك خروج إذا كان نص نفسه على ما فعله من قبل من صلاة أو صيام أو مما كسبه ولم يقدر على حفظ ذلك إذا كان يعرف نفسه أنه لا يدخل نفسه إلا فيما يجوز له فيه الدخول . وعارضه الشك من بعد، وقد نسي فلا بأس عليه حتى يعلم يقيناً أنه فعل ما لا يجوز له .

ومن حلف بطلاق زوجته وشك أنه حلف في يمينه وبانت منه زوجته وصار شاكاً، ولم يدر ما قاله ، ولا ما حلف عليه أن زوجته لا تحرم عليه بالشك ، وإذا ثبت النزويج فلا يخرجها الشك عنه ولا يحرمها عليه حتى يستيقن أنه حلف وحنث، واليقين لا يدفعه إلا اليقين والشك لا حكم له عند المسلمين والله أعلم وبه التوفيق .

وقيل: في رجل خرف من ثمرة نخلة لا يعرف لمن هي وسأل عنها فلم يعرف لها رباً وأراد الخلاص من ذلك ، فإن كان هذا الخارف لهذه النخلة حين خرفها يعلم أنها لفلان أو أخبره أحد أنها لفلان ، واطمأن قلبه إلى نصديقه ، ثم عارضه الشك بعد ذلك ، فإن كان قد دخل في خرافها بحكم اطمئنانه فهو على حكم ما دخل فيه إلا أن يصح باطل ما دخل فيه بعلمه أو ببينة عدل ، أنه تغير ذلك الذي دخل في خرافها من قبله، فإن صح معه ذلك كان عليه الخلاص إلى من صححت له النخلة . وإن صح معه أنه دخل فيما لا يجوز له ولم يعرف له رباً وأيس من معرفته فهو بالخيار، إن شاء مرقه على الفقراء . وإن شاء دان به إلى أن يقدر على ربه .

وإن دخل بمجهول أو شيء لا يطمئن إليه قلبه من الأخبار الشاذة فعليه الخلاص من ذلك ، حتى يأتي عليه حال يطمئن قلبه أن دخوله ذلك كان بحق .

وقيل : في رجل في يده مال يئمره ويحوزه ويقول الناس إنه له أو لا يقولون ذلك ، ولزم رجلا من ذلك المال نعمة . واحتاج إلى طلب الخلاص منه ، فقال له ثقة : إن هذا المال أو شيئاً منه ليسه لهذا الرجل فيأخذ بقول الثقة ، ويطلب الخلاص إلى من يقول الثقة أنه له ، أو يطلب الخلاص إلى من المال في يده . ومن يقول الناس الذين غير ثقات أنه له ولا يتحدث الناس ولا يقولون إنه له ولا لغيره ، فإذا كان هذا المال في يده هذا يحوزه ويئمره ويدعيه لنفسه ولا يغيره عليه ذلك أحد ولا ينكر إلى أن ترومته هذه التبعة ودخل فيه بوجه من الوجوه ، ثم قال بعد ذلك قائل غير ذلك لم يقبل منه هذا في الحكم . وكان عليه أن يتخلص مما عليه إلى من في يده ذلك المال إلا أن يصح خلاف ذلك بينة عدل ، وذو اليد حجة كان ثقة أو غير ثقة ، والشاهد الواحد ليس بحجة كان ثقة أو غير ثقة ، فافهم معاني الحكم والحجة . إلا أن يحتاط لنفسه ويؤدي ذلك إلى ذي اليد أو إلى من قال له الثقة جميعاً ، فذلك إليه وهو وجه احتياط ولا يلزمه ذلك إلزام وجوب .

فصل

وقيل من طالبه السلطان بخراج فأعطاهم وأخذوا منه ومن غيره ووضعوه في موضع ، ثم إنهم ردوا عليه بقدر ما أخذوا منه بعد أن حلطوه بمال غيره ، أنه لا يجوز له أخذ ذلك إلا عن رأى الشركاء المخلوط ما لهم في ذلك إلا عدم الحكم وما أخذ من ذلك فهو مضمون عليه لجملة الشركاء إلا بمقدار ما كان له في ذلك المال .

وقيل : يأخذ من ذلك مثل جنس ماله إن قدر عليه ولا يأخذ فوق ذلك ولا دونه لأنه إما أخذ فوق ذلك أنه قد أخذ غير حقه ، وكذلك إن أخذ دونه .

وقيل : يأخذ مثل ماله ودونه ولا يأخذ فوقه لأن المال قد صار في حكم الاشتراك ، وقد بلغ هو إلى مقدار ما يحكم له به أو دونه عند صحة الحكم .

وقيل : إن له مثل ماله من هذا المال الذي صح فيه الاشتراك . وإن لم يبلغ من ذلك إلى فوق مثل حقه كان له ذلك بالصرف لأنه كذلك يحكم له به الحاكم عند اختلاط الأموال أن يوفى كل واحد منهم بقدر حصته من جملة المال بالتردد فيما بينهم في تفاضلها عند عدم صحة كل مال لهم بعيثه وصح اشتراكهم فيها .

وقيل : إذا أخذ السلطان حبوب الناس وخططها فعن أبي الحواري رحمه الله أن من كان له فيها حب أن يأخذ بمقدار ماله فيها . وكذلك الماء الذي غصبوه من الفليج ، أجاز لمن كان له ماء في الفليج أن يسقي بتلك الخبورة التي غصبوها بمقدار ما يقع له منها .

وفي موضع ، ومن أخذ له الجبار حباً نخلطه في حب منصوب ، فقول يأخذ منه بقدر حقه ، وقول لا يأخذ منه إلا أن يحكم له به الحاكم العدل . وقول لا يأخذ منه ولا من غيره . وإن أخذ كان ضامناً للمغصوبين حتى يتفقوا على قسمه .

وقال أبو الحواري : ما غصبه السلطان من مياه الناس فهو مثل السبيل ، وهو على الجميع .

وقيل في رجل له عشر خشبات في مائة خشبة ، ليس لذلك الخشب علامة يعرف بها وإيما يعرف بمواضعه من السفينة . والسفينة كسرت فلم يدرك من خشبها إلا سبعين خشبة . فرأينا أن الخشب بينهم على الحصص . المثل بقلته ، والمكث بكثرته إذا لم يعرف القوم خشبهم . وأما الثلاثة الذين وجهت إليهم ثلاث صرر

دراهم ، لسكل واحد منهم صرة ، فأخذ اللصوص صرتين فلما لم يعرف ذلك كانت بينهم على قدر ما لهم في الأصل ، إن كانوا مستوين [في] الوزن [الذي] كان بينهم . وإن كان ما لهم مختلفا فعلى قدر مال كل واحد منهم يقسم بينهم بالأجزاء .

وقول لا يحكم لم ولا عليهم فيها شيء حتى يتفقوا كلهم على شيء ، أو يصح بالبينة لمن هم معهم .

وعن أبي الخوارى رحمه الله في صاحب السفينة يحمل الناس التمر والأمتعة التي يشبه بعضها بعضاً وتكسر السفينة في البحر فنذهب بعض الأمتعة ويبقى في يده بعضها ، وتختلط علامات الناس ، ولا تعرف علامة كل واحدة فيعطيه ماله . فإن اتفق أصحاب المتاع على شيء بينهم وتراضوا على ذلك ، وإلا فهذا المتاع موقوف حتى يتفقوا على شيء أو يفرق على الفقراء .

وكذلك قيل في الراقب الذي يحفظ سبيل الناس قهبيج الريح فتخطأ بعضه في بعض ، ولا يعرف الراقب ما لسكل واحد بعينه ، ولا يعرف أهل الأموال أموالهم ، فإن اتفق أهل الأموال على شيء وإلا كان موقوفاً أبداً ، حتى يتفقوا أو يفرق على الفقراء .

وعن أبي علي رحمه الله في دراهم أمانات للناس أو لغيرهم ، فاحتلقت ، فإن اتفقوا عليها فهي على ما اتفقوا . وإن لم يتفقوا كانت أبداً موقوفة حتى يتفقوا على قسمها . وقال هذا دين سعيد إذا اختلط مكوك حب حرام في قفيز حلال أو كف تمر حرام في جراب تمر حلال أن ذلك الحب يحرم كله ، وأما التمر فإن كان يعرف موضعه أخرجه ، وإن لم يعرف موضعه حرم كله . وإلا كانت أعصاب

متداخلة للناس شتى فلا يجوز الأخذ منها إلا عن تراض منهم بذلك إن كانوا بالعين . وإن لم يتفقوا فشكل واحد منهم أولى بماله . وإن طلب صرف ما أضاف عليه فله صرف ذلك عنه ولكل واحد ما حل عنه ، ومن أخذ من عنب غيره ضمنه لربه .

وقيل في جماعة نضدوا ترمهم جميعا ، وخرج منه عسل ، أن العسل يقسم بينهم على عد التمر المضود في قول أبي الحسن البسيوى رحمه الله . وقال غيره ، إن ذلك العسل موقوف إلى أن يتفق أربابه على قسمه .

وسئل بعض الفقهاء عن سفينة كسرت وفيها ورس للناس شتى واختلط بمضيه في بعض وغابت منه العلامات فقول إنه موقوف حتى يتفق أهله على قسمه . وقول حكمه لا فقراء .

وقيل في رجل عنده أمانات للناس وللمساجد ، وهي دراهم في أمرة ومكثوب فيها ، فأخذ تلك الأمانة جبار وخاط الأصرة كلها ومزق الكتب المكتوبة فيها ثم رد الدراهم على الأمين . فإن كان الأمين يحفظ أمانات الناس ويميزها مقوله مقبول . وكذلك إن كان يميزها للمساجد ، لكل مسجد كذا ، لكل مسجد كذا . وما كان للعمار أو للوقف أو للفقرة فإن لم يعرف ذلك فهي موقوفة بحالها حشرية والله أعلم وبه التوفيق .

القول السادس والأربعون

في مسائل أسباب البحر

ومن الأثر وقيل إذا أراد الرجل السفر في سفينة ولا يعرف ربها، ودو يحتاج إلى مشاورته وإذنه في كثير من أمر السفينة ، فإذا أخبره أحد من الركاب في السفينة أنه هو هذا وشهر معه ذلك ، واطمأن قلبه إلى تصديقه جاز ذلك . إذا كان هو القائم بحماله وجهـازـه والمقاطعة على كرائه ، ولا يشك في ذلك ولا ينكره قلبه .

فإذا قاضى صاحب المركب ووضع له المركب في المسكلا فلا يركب حتى يشاور صاحب المركب ويأمره بالدخول فيه لما ادخل في السفينة قعد حيث دخل حتى يستأذن من قاضاه ، فإذا أذن له أن يقعد في موضع مضى إليه من ذير أن يؤدي أحداً ، وإن لم يشاور من قاضاه في حينه ذلك أو كان من قاضاه في البر ، وقد أذن له بالدخول فإنه يقعد حيث يريد حتى يحىء من قاضاه إذا اضطر إلى ذلك ، ولم يمكنه إلا ذلك إلا أن يحوله من قاضاه إلى موضع سواه أو يبيح له المركب ، يقعد حيث أراد ، فيقعد حيث أراد بلا أن يؤدي أحداً إلا أن يقع الاضطراب ، فلا بد من القعود ، ولو تأذى به مضطر مثله ، والاضطرار غير الاختيار .

وإن أقعده في موضع أو قعد هو فيه على حد الاضطراب ، ثم أراد التحول منه بنفسه فقعد في موضع غيره يستظل من الشمس أو يقعد في الشمس من البرد ، فله ذلك إلا شرط على من قاضاه ذلك ، ويتحول فيـه إلى متاعه حيث أراد ،

فإذا أباح له ذلك عمل كما أباح له بلا مضرة منه على أحد غيره في غير حين الاضطراب ، وإن لم يستبقه إلا أنه لم ير أحداً في ذلك الموضع أو استأذن بعض الركاب أن يقعد معه على فراشه في موضعه بلا أن يضر أحداً فلا بأس .

ولا يقعد على التماس الذي يخاف عليه المضرة من قعوده ، وأما إذا قعد في مكان من المركب وهو في حد الاختيار فلا يتخذ مكاناً غيره إلا عن رأى صاحب السفينة إلا في معان لا بد له منها ، أو يقع عليه الضرر فلا بد له من التحول إلى ما هو أرفق به من غير ضرر عليه ولا على غيره ، أو يصل إلى أحد في مكانه فيقعد معه على فراشه ، وكذلك جميع حوائجه في المركب إلا أن يجبر عليه أبواب المركب ، لأنهم هم أعلم بمورات مركبهم منه .

وقيل : إن الراكب في البحر يحتاج أن يعلم أن سفينته سفينة الصبر واليقين ، ومن ركب البحر فقد صحب المم ، والبلاء له مقارن . وأما خوف البر والبحر فهو سواء لا فرق بينهما ، إلا من ضعف يقينه ، ورق دينه ، ولما خاف أهل البحر لما جربوه بالفرق ، وكلا الخوفين واحد ، ولو أراد الله لحلمهم على الماء وأمشاهم عليه كما أمشاهم على الأرض وحلمهم عليها ، ولكن الله يرى عبادة آياته وما يزدادون به يقيناً . وقد أمشى نبيه عيسى عليه السلام على الماء ولو شاء لحمله على الهواء ، وكل الأمر لله في خلقه ليس معه شريك ، والخوف واحد ، لأن الخوف واحد ، حيثما أرادك لم يمنعه منك مانع ، ولا يدفعه عنك دافع .

كما حكى أن ذا النون عليه السلام لم تنكسر سفينتهم ولم تنخرق . ولكن أحاط بهم أمر الله ، ولم يكن لهم سبيل إلى الجواز حتى طرحوه منها ، وصار إلى

بطن الحوت بقدره الحى الذى لا يموت ، ثم سارت سفينتهم . وكذلك سبيل القضاء والقدر ، فمن أيقن به نال السرور ومن شك فيه فهو المغرور ، ولا توفيق لخير أبداً إلا بإذن الله .

وقيل للراكب فى السفينة أن يتوضأ بالدلاء الموضوعة على السناديس بلا أن يستأمر فى ذلك أحداً . لأن ذلك معروف أنه مباح فى السفينة لراكبها وهذا من الأمور الشاهرة .

ومن تنجس ثوبه وهو فى السفينة علقه فى حبل وأرسله إلى البحر يغمسه الموج حتى يرجو أنه قد نظف إذا كان ذلك يقوم مقام المرك . وإن أمكنه أن يرفعه ويعمره ثم يرسله إلى البحر حتى يغمسه الماء يفعل ذلك ثلاث مرات فذلك يجزيه إن شاء الله ، وإن أذن له رب السفينة أن يعمره على الخشب فعل ذلك . وإن وقع شيء من الدلاء الموضوعة على السناديس من إرساله بلا تعمد منه فلا تبعة عليه .

ومن لزمته تبعة من الأمتعة والأدابة التى فى المركب أو أحدث فى المركب حدثاً يلزم فيه الضمان تخلص منه إلى من هو معروف بالسفينة . والمقسوبة إليه أنها له إلا أن يقر بشيء منها أو من متاعها لأحد من الناس ، فذلك لمن أقوله به إلا أن يعجز عن التخلص منه إليه ، فله أن يتخلص إلى المقر ، وبأمره أن يتخلص منه إلى المقر له به .

وإن أراد أحد من الركاب شراء شيء من الطعام أو المتاع الذى فى السفينة ، وأراد أحد غير صاحب السفينة أن يبايعه منه أو يهب له منه ، ويقول إنه له ،

أنه يجوز له ذلك إذا كان ذلك في يد البائع والواهب . وإن كان يستخرجه من السفينة وهو لا يعلم أنه له فيطالع فيه صاحب المركب ، فإن أقر له به اشتراه منه . وإن تناكرا تركه .

وإن كان هذا الرجل يخرج المتاع من تحت فراشه وهو معروف أنه يملك مثل ذلك مشهور ذلك عند الركاب في المركب فلا بأس على من أخذ منه شيئا على هذه الصفة . وإن كان لا يعرف بذلك عند أهل المركب فلا نحب له أن يأخذ منه شيئا إلا أن يكون من ثيابه التي على بدنه أو شيء من السلع محزوما هو ذوبد فيه ، وأما أن يستخرج شيئا من المركب ولا يعلم أنه له فلا يكتفى فيه برأيه دون رأى صاحب المركب . وإن أتى بالسلمة والمتاع ثقة في دينه لا شك في أمانته وإطمأن القلب في تصديقه جاز الشراء منه والأخذ من نده ما لم يعارضه في ذلك معارض ممن يستحق ذلك بالحكم ، لأن الأمين لا يفعل إلا ما هو جائز له ودعواه في الحكم عنه عند من لا يعرفها غير مقبولة منه إلا بالبينة العادلة له ، فصار الحكم في الظاهر غير الحكم في السرائر .

والراكب في السفينة أن يمضي إلى الوضوء والتنوير وليأخذ إذا احتاج إلى الوصول إلى ذلك ، وله أن يمر إلى صاحبه أن يوصيه بحوائجه أو يأخذ من عنده حاجة حيث أمكنه لأنه ليس في السفينة طريق معروف ، وهذا كله جائز ، إلا أن يجبر عليه صاحب المركب ذلك أو يعتمد هو مضرة على أحد من أهل المركب ، وهذا مما يضطر إليه ولا بد له منه ، وإن كان له معه بد ، فالسلامة أولى له من المخاطرة فبها هو مستغن عنه .

وأما الماء الذى فى الفطاس فحكه للشاربين منه لأنهم شركاء فيه ، ولا ينبغي لأحد أن يستأثر به د ن غيره بحيلة من الحيل إلا عن رأى الجميع ، لأنه يدخل ضرر ذلك على الجميع . وقول : إن الماء الذى فى الفطاس حكه لصاحب المركب ، وعلى صاحب المركب القيام بسقى الركبين لأنه على ذلك حملهم ، ولا بأس على من آثره صاحب المركب بشيء من ذلك ما لم يعتمد إلى ضرر أحد ، وليس لصاحب المركب أن يؤثر أحداً ، وعليه العدل فيه ، وإن استأثر أحداً فليس عليه أن يستعمل جميع الركبين ، ويتخلص من ذلك إلى صاحب المركب ، ويحتاط بمثل ذلك إلى الفقراء .

ولو أن رجلاً أدركه العطش وخشى عليه أصحابه من الموت كان عليهم أن يلبسوا له الماء ، ويستأذنوا له أصحاب المركب كلهم . وقول إن الماء حكه لصاحب المركب ، وعلى صاحب المركب العدل فى ذلك ، ولولا ذلك كذلك لكان كل من اقتحم من الركبان ، أو مات أو غاب أو مرض لم يكن لسائر الركبان ولا لصاحب المركب أن يشربوا من الماء ، لأن فيه حصة لغيرهم .

وقد جاء الأثر أن على الوالد التسوية بين أولاده فى العطية من ماله فى عياله ومماته ، وبالاتفاق أن من أعطاه أبوه شيئاً من عنده فجاز له قبوله ، ولو كان الأب آثماً فى ذلك . وكذلك من ابتلى بقسم شيء مما أئتمنه الله عليه فعليه التسوية بالمناصحة فى ذلك ، وإن أعطى أحداً أكثر من أحد برأيه ، ولم تكن القسمة أصلها باستحقاق من ميراث أو شراء أو وجه ملك أو غنينة ، وإماهى لمن حضر من أهلها فعلى القاسم التحرى ، وليس له قصد الضرر ولا إثم على من أعطاه ، وهو واسع له فى الأصل .

وقيل في كراء الركبان من السفينة إلى البر ، ومن البر إلى السفينة أنه على سنة المركب في ذلك، وإن قدم أصحاب السفينة قارباً وقد أرادوا النزول إلى موضع من المواضع ، وقالوا للناس انزلوا ، فإن نيقن هذا الرجل أن الأمر بالنزول للجميع وهو منهم نزل . وإن لم يبين له ذلك استشار صاحب القارب في النزول فيه ، فإن أذن له نزل وإن لم يأذن له لم ينزل إلا برأيه .

وإذا قاضى الركاب صاحب السفينة إلى موضع معروف من السواحل فعليه أن يقصد بهم إليه ، ويجد إليه المسير ، ولا يفشى إلى شيء من السواحل غيره إلا بإذنه إذا كانت ميله إلى شيء من السواحل مما يضرهم ويقطعهم عن قضاء حوائجهم ، ويعوقهم عن مرادهم لم تر عليهم ذلك ، إلا أن يشارطهم على ذلك فله شرطه إلا أن تكون لصاحب المركب سعة معروفة مشهورة في ذلك لا يحتاج الواكب فيها إلى الشرط أنه كذلك سيرهم ونزولهم ، فلهم ما لغيرهم ، مما قد جرت بهم العادة في ذلك إلا أن يأتى حال لهم فيه العذر من الاضطراب ، فيزول عنهم حكم ذلك الشرط .

وإن قصد العدو أخذ السفينة وسلبها ، وعزم أهل السفينة على الاستسلام خوفاً على أنفسهم ورجاء لسلامتهم ، فلا ينبغي للمسلم أن يقاتل وحده ، لئلا يدخل الفتنة على أصحابه ويهلك الجميع بقتاله . هذا إلا لم يكن بغير حرب ، وإن وقع الحرب والقتال بينهم واستسلموا ، وهم في حال المحاربة فلهذا الرجل أن يمضى على الحرب إلى أن يظفر أو يقتل فيحوز فضل الشهادة .

وإن عزم أهل السفينة على القتال وأبرزوا السلاح والمجارية في موضع القتال

فلا بأس على من قاتل به إذا كان ذلك قد أبرز للقتال ولم يشك فيه . وله أن يرمى بالحجارة والنبيل والرماح إذا رجا بذلك نكاية العدو وكفايته ولا ضمان عليه فيما تلف في حين المحاربة . والذي نختاره لمن يلى بذلك عند المخالفين لدينه ألا يقاتلهم بسلاحهم حتى يستأمرهم في سلاحهم .

وإن جاءت البوارج ، وقال أهل المركب إن هذه بوارج الهند ، ولم يرتب المسلمون في ذلك ، وغنمهم أهل المركب واطمأن قلب هذا المسلم أنهم هم العدو ورأى فيهم علامات أهل الشرك ، وهم في المواضع الذي قد اعتاد أهل الحرب من أهل الشرك يقطعون فيها السبل ويسلبون الناس ، وصح ذلك معه وتقرر في قلبه فلا بأس عليه في ذلك .

وقد قيل إن الذين يقطعون السبل من شط همان في الزمان الأول في البحر من بوارج الهند وجهال مهرة أو غيرهم من الفساق إلى حد عدن من ناحية البر من ناحية همان ، لما لم يسقيقن أنهم من الهند من المشركين فهم على حكم البغاة من أهل الصلاة . وهذا لم نقله إلا بما شهر معنا في هذه المواضع . ولكل زمان حكم وعادة يعرفها أهل ذلك الزمن . وإذا لم يكن قائد للحرب إلا كل يقاتل . وكل من غنم شيئاً فهو له إذا لم يكن قائد للحرب مرسل من الإمام أو غيره من القوام ملحق ، وغنم ممن ينتحل بنحلة أهل الشرك فاغنم فهو له ، ويخرج خمسة وينفذه على حكم ما ينفذ الخمس من الغنائم .

وان اعتقد جماعة على أنهم يقاتلون من لقيهم من المشركين . وأهم إذا غنموا

غنيمة فهي بينهم كان لهم ذلك بينهم على ما تعاقدوا على أن يخرجوا خمس الغنيمة والباقي بينهم على ما تشارطوا .

وسئل أبو عبد الله رحمه الله عن المركب إذا خافوا عليه أن يغرق ويهلك ما فيه من الخبث فجائز لصاحب المركب أن يطرح أمتعة الناس إذا كان في ذلك صلاح لهم ورجاء مجاتهم من الهلاك فله أن يفدى الأنفس بالمال ولو كره أصحاب المتاع . ويمجنى أن يكون ذلك بعد الحجة عليهم ، وإذا كان النفع لهم جميعاً لزمهم كلهم دفع المضرة عن أنفسهم ، وإن طرح من متاع بعضهم دون بعض كما لو شركاء في ضمان ما طرح وينظر ، فإن كان النفع لامتاع فالضمان على قدر المتاع ، وإن كان الدفع عن الأنفس والنفع لها كان على الرؤوس بالسوية ، وإن كان النفع للأنفس والأمتعة فالضمان على الأمتعة والرؤوس . وإن كان في الراكبين صبيان ، والمضرة عليهم جميعاً والطرح فيه النفع لهم جميعاً أشبه عندى أن يلزمهم جميعاً أن ذلك من طريق الحكم . وإن كان من طريق الحجة فلا حجة تقوم على صبي .

وحفظ أبو زهاد عن محمد بن محبوب عن موسى بن علي عن مسعدة بن تميم أنه إذا انفق الرجال على طرح المتاع كان على عدد الرجال الذين أمروا بطرحه . وإن طرح واحد والباقي سكوت ، ولم يأمرُوا كان على من طرح أولاً أو أمر . وإن أذن إنسان بطرح متاعه فذلك إليه . وللركاب في المركب أن يهانعوا وكيل الماء حتى يستقيم ، ولم أن يشربوا من ماء الفنتاس بغير أمر صاحب السفينة إذا احتاجوا إلى ذلك ویرشوا من يستقيم وإن فضل معهم ماء ردوه ، ولا يضيعوه .

ومن أوقد ناراً في السفينة لعمل طعام أو لعنى من المعانى للأولون لهم فيها فحملت
الريح النار فاحترقت السفينة أو شيء منها فلا ضمان عليه إذا لم يتعد من العادة
أو يتعد بشيء من ذلك .

ومن اضطر إلى أكل شيء من المكاسير الى لا يعرف لها رب له أن يأكل
منها كان من أهل للركب المنكسر أو غيره لأنه قد صار في حد التلف والذهاب
عن أهله، ولا ضمان عليه فيه ، لأنه قد صار بمنزلة القطعة ، وقال آخرون: هي قطعة
مضمونة، إن عرف صاحبها تخلص إليه، وإن لم يعرفه تصدق بمثل ذلك على الفقراء،
وذلك أحب إلى من أكل مال اليتيم .

وإذا غضب المشركون قومًا ثم أطلقوهم ومعهم مركب لأحد من الناس
فجائز لهم أن يركبوا في هذا المركب ، ويخلصوا أنفسهم من الهلكة أو فتنة أهل
الشرك ويضمنوا لأرباب المركب كراءه إن سلم أو قيمته إن تلف ، كما أن من
خاف على نفسه أكل من مال غيره إذا لم يجد حلالاً وضمن الخلاص منه .

وكذلك إن أخذ الزلطة وعذوبه وخاف على نفسه فامتدى منهم بما قدر عليه
ولو بمال غيره . فإذا ركبوا في هذا المركب ووصلوا إلى مأمنهم فإن كان له ربان
حافظ ومن يده ركبوا فيه فلم تركه في يده وتخلصوا من النجعة إليه ، وإن لم يكن
ربان ولا وكيل ولا مالك كان عندهم على حكم الأمانة ، وعليهم ضمان الكراء
لأربابه حتى يجدوا ثقة يوصل ذلك إليهم أو يوصلوه إليهم ، ويتخلصوا من الواجب
إن عرفوا أهله وإلا كان ذلك أمانة عندهم في حفظهم والحقوق عليهم لأربابه ،
قدر كراء ما ركبوا فيه . ولا يجوز لهم بيعه على وجه الحفظ لربّه إلا أن يخاف تافه

فعلى قول لهم بيعه وحفظ الثمن . وإن ضاع الثمن لزمهم على قول . وقال قوم : لا ضمان في ذلك طلب حفظه لهم . وإن كسر في البحر قبل أن يصلوا إلى بلدهم أو بعد أن وصلوا . فإن كان أخذهم له على وجه التعدي ضمنوه وإن كان بلا تعدد وكان بوجه من وجوه الإجازة لم يضمنوه .

فصل

والفقهاء يكرهون ركوب البحر لطلب المعيشة إلا في حرج أو جهاد . ولا بد من طلب المعيشة في غير البحر .

ومن جواب موسى بن علي إلى الإمام عبد الملك بن حميد رحمه الله في رجل اغتصب العدو سفينة وصارت في أيديهم وبلادهم . وتقدم صاحب السفينة على التجار أن لا يشتروها ، فاشتراها رجل من التجار . وخرج بها إلى عدن فاشتراها منه رجل من أهل اليمن وقدم بها المشتري إلى هان وأقام وكيل المغصوب بينة بالتقدمة على التجار . ولم يعرف الشهود بكم اشتراها المشتري من أيدي العدو . وقد صح الغصب والتقدمة على المشتري الأول والبائع لا يدرى في أي بلاد دو .

فنقول إن صاحب السفينة المغتصب هو أحق منه بسفينته والمشتري الأخير يرجع إلى من اشترى ، والمشتري الأول يرجع إلى الفاسد البائع .

وقيل : إن ما ألقاه أهل السفن من الذهب والفضة والمتاع وعجزوا عن إخراجه أنه يجوز لمن أخرجه إن قدر أحد على إخراجه . وإن طلب فيه أصحابه فاهم ذلك ولن أخرجه أجر من له في قول هاشم رحمه الله ولا تؤخذ أموالهم .

قال أبو سعيد رحمه الله : يعجبني قول هاشم رحمه الله مما يتركونه ضرورةً ولا يقدرّون عليه مما يرجع إلى مثله أن لو رجا أنه يدع . وأما مثل ما يرجع إلى مثله في ذلك الموضع فنحجب فيه القول الأول .

وقيل : إذا حمل صاحب السفينة أمتعة الناس وبعضها يشبه بعضاً ثم تكسر السفينة في البحر فتذهب بعض الأمتعة ويبقى بعضها في يده ولا يعرف علامة كل رجل فيأخذ ماله ، فنقول إن اتفق أصحاب المتاع على شيء بينهم وتراضوا على ذلك وإلا كان هذا المتاع موقوفاً حتى يتفقوا على شيء أو يفرق على الفقراء .

ومن قاضى صاحب السفينة أن يحمله بكذا وكذا فحمله ، وأدخل صاحب المتاع متاعه في السفينة وأصاب الخب في البحر . وطرح صاحب السفينة متاع الرجل في البحر ، وطلب صاحب المتاع متاعه ، وأقام البيعة بإدخاله في السفينة . وإن صاحب السفينة أمر بطرح متاعه مع متاع غيره لما أصاب الخب ، قال قولاً مجزئاً اطرحو المتاع . وأقام صاحب السفينة بيعة أنه أمر بطرح غير هذا المتاع فبيعت صاحب المتاع أولى .

وقيل : إذا انكسر المركب فمن قدر أن يتعلق بشيء من المركب أو متاعه إلى أن ينجو فلا بأس عليه في ذلك إن أمكنه ذلك . ولا ضمان عليه فيما يتعلق به إلا أن يصل به إلى الساحل وينجو ، فعليه ضمانه إن قدر على الخلاص منه ، وعرف ربه أو يتخلص منه لصاحب المركب .

وقيل : إن صاحب السفينة إذا حمل متاع الناس بكره أو غير كراهة ، وعنهام الخب في البحر أن له أن يطرح من متاع الغائب والحاضر . وإن طرح من متاع

نفسه أو من متاع واحد وطلب المطروح متاعه المحاصصة فيما طرح من متاعه أن له ذلك وإذا طرح ذلك من أجل الخب الخوف والمحاصصة في ذلك على قدر الأموال.

وعن سعيد بن محرز في الذي تنكسر سفيفته ويذهب ماله في البحر . وقال من استخرج شيئا من المال فهو له فاستخرج أحد شيئا من المال فطلب فيه صاحب المال، أن له ذلك ويعطى من أخرجه أجر مثله. وإن قال من استخرج شيئا فله نصفه فعليه ما شرط على نفسه .

ومن حل في سفينة شيئا مستترا ، وأراد الخلاص منه إلى صاحب السفينة ، واستحله إلى قدر أكثر مما حل وأحله منه براء. إن شاء الله . ومن حل في سفينة بضمان ففرقت السفينة ، أو جاءتها ريح أو شيء لا يمكن دفعه فليس على الحامل ضمان إلا أن يكون حل في سفينة فيها خرق أو عيب فعلى الحامل الضمان لأجل ذلك .

وإذا التقت سفينة بسفينة وفي إحداها ركاب والأخرى واقفة فالتى فيها الركاب ضامنة لما أصابت الوافقة ، فإن لم يكن فيهما أحد فليس على واحدة منهما ضمان . وإن كانتا تسيران جميعا فأدركتها من خلفها فكسرتها هي ضامنة . وإن انكسرت حتى ولا ضمان على المتقدمة ، فإن كانتا تسيران فاستقبلت إحداها الأخرى فانكسرتا جميعا فهما ضامتان وتضمن كل واحدة منهما ما أصابت الأخرى ، وقول لا ضمان على إحداها إلا أن يكون أحد ضيع أو تعمد على مضرة الأخرى ، لأن هذا مما لا يملك .

وقيل إذا تغالى السمك في البحر فوقع في المركب فهو لصاحب المركب أو لمن

أخذه ، وأكثر ما قيل أنه بمزلة اللقطة . وسئل عزان بن الصقر رحمه الله عن رجل في يده مال لغيره مضاربة ، فأخذه الساطان ، وقال له إن لم تدعه إلى قتلتك ، أن ليس له أن يدفعه إليه ، قيل له : طو أنه كان في سفينة وفي يده مال لغيره مضاربة فجاء الخب الذي يخاف منه الهلاك فله أن يطرح هذا المال رجاء لسلامة نفسه ؟ قال نعم ، لأنه يرجو السلامة له ولغيره .

قيل لأبي سعيد : ما تقول في هذا ؟ قال : لا يبين لي أن سلامة غيره أوجب عليه من سلامة نفسه ، ولكنه إن ثبت معنى هذا من طريق أن البحر جاء أمره من الله ، وإذا ثبت الخوف على الأنفس من طريق ما جاء من الله من خوف غرق أو حرق أو شيء مما يشبه هذا ، فترك تارك ما يقدر عليه من القيام في استنقاذ الأنفس من الهلاك لزمه الضمان ، فإذا ثبت أن من سبب هذا المال يخاف الهلاك على الأنفس في السفينة ، وطرحه يرجو السلامة ، جاز استنقاذ الأنفس بالأموال بالتزام الضمان في مجهود الأنفس ، فإن ثبت معنى الاختلاف في المعنيين فمن ها هنا .

وقد قيل : إذا كان على مثل هذا كان ما طرح من الأموال لإزالة المضرّة ثابتاً على جميع من يصرف عنه الضرر على رؤوسهم ، وإن كان على أموالهم فعلى قدر أموالهم في قلنها وكثرتها ، وإذا اجتمع معنى الاستخراج في الصلاح ودفع الضرر ، كان ذلك من رأس المال ورؤوس البشر ، والله أعلم به التوفيق .

«قول السابع والأربعون

فيما جاء في الجبابة وعماهم وما أشبه ذلك

وروى جابر بن زيد رضى الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال : « يحشر الظلمة وأعوانهم ومن أعانهم يبرى قلم أو عد دواة إلى النار » .

وكان جابر يقول : إن السلطان الجائر عقوبة ، فإن قويت عليه فردة إلى الحق ، وإن خفت أن يذللك فعليك بالتضرع والدعاء .

ودكر جابر أن هر بن الخطاب رضى الله عنه قال : همال الناس على قدر أهملهم إن صلحوا صلح همالهم ، وإن فسدوا فسد همالهم .

ودكر لنا أنه يوجد فى بعض كتب الله : إلهى أنا الله لا إله إلا أنا أنتقم من الظالم بالظالم ، ثم أنتقم منهما جميعاً بعد .

وفى كتاب : إلهى أنا الله لا إله إلا أنا ، من انتهك من محارمى محرماً سلطت عليه من ينتهك من حرمانه بقدر ما انتهك من حرمانى عدلاً بلا ظلم ظلمته .

وقيل : إن بمختنصر لما ظهر على بنى إسرائيل وخرّب بيت المقدس وقتلهم لقي نبياً كان فيهم وقال : لم يسلطنى الله على بنى إسرائيل وفيهم النبوة والكتاب ؟ فقال له النبى : لعظم خطيئتك وخطايا بنى إسرائيل .

وبلفنا أنه كان فيمن كان قبلنا أمة إذا أرادوا أن يخرجوا على ملكهم ، وكان يسومهم سوء العذاب ، فأتوا نبياً كان فيهم ، فقالوا : إنا أردنا أن نخرج

على هذا الملك ، وأردنا أن نستطلع رأيك وأن تعيننا على أمرنا ، فقال لهم النبي :
 إني لست أقاتل الظالم مع الظالمين ، اذهبوا فانزعوا عن الظلم فيما بينكم وتعالوا ،
 فرجعوا ، فلما ذهب منهم ثلث الظلم فيما بينهم تعطف عليهم ملكهم بثلاث العدل ،
 فلما ذهب منهم نصف الظلم فيما بينهم إذا ملكهم عطف عليهم بنصف العدل ،
 فلما ذهب منهم الظلم أجمع إذا ملكهم قد عطف عليهم بالعدل أجمع ، فلما لقوا
 نبيهم قال : ما لكم ؟ فقالوا : لا نريد به بدلا ، فقال لهم : إنما أوتيت من قبل
 دنوبكم . فقد ينبغي لك يا ابن آدم أن تصلح نفسك قبل أن تصلح بصلاح
 غيرك .

وذكر لنا أن النبي ﷺ قال : « يد الله على هذه الأمة ما لم يعظم أبرارهم
 فجارهم ، ولم يرض خيارهم بشرارهم ، وما لم تمل قراؤهم لأسرائهم . فإذا فعلوا ذلك
 رفع الله يده عنهم وساط عليهم جبابرتهم ، يسومونهم سوء العذاب وقذف في قلوبهم
 الرعب ، وأنزل بهم الحاجة .

وقال ﷺ : لا تقوم الساعة حتى يبعث الله أمراء ظلمة ووزراء كذبة ،
 وعرفاء فجرة ، وأمناء خونة ، وقراء فسقة ، يتفقون ، فيتهوكون تهوك اليهود .
 الظلمة ، سيامهم سيما الأخيار وقلوبهم قلوب الذئاب الضواري . قلوبهم أمرة من
 الصبر ، يعملون لغير الدين ويتفقون لغير العمل ، طلبوا الدنيا بعمل الآخرة .
 ووجدت تصحيحاً في تمام الخبر .

وقال أبو سعيد رحمه الله : يوجد أن كل بطن ولج فيه طعام السلطان فهو جندي
 ومن أحب قوماً فهو منهم .

وقال محمد بن جعفر: يقال إن الفتن على أبواب الجبابة كعبارك الإبل أو كتقطع الليل المظلم .

ونهى النبي ﷺ أن يأتي المسلم السلطان الجائر، ولو ظن أنه يأمره بمعروف أو ينهيه عن منكر مخافة أن تحتلجه الفتن دون ذلك، ونحب لمن غفل عنه السلطان الجائر وكان عنه بعيداً أن لا يقربه ولا يصانعه ، ولا يتوسل إليه ، فإنه إن تعرض لخالفته فقد تعرض لعقوبته ، ولما لا يقوى عليه ، وإن طالب رضاه بما يسخط الله فقد تعرض لعقوبة خالقه ، وقال الله تعالى: «وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَيَمَسَّكُمْ النَّارُ» وأعظم من ذكر ذلك أن يعينه على بعض أموره فيشركه في معصية الله ، وأسلم الأمور له وأولاهها به البعد منه إن قدر على ذلك ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

ومن كان في مملكة هذا الجبار ، ولى بقرب داره ، وخاف أن لا يغفل عنه ، وأن تدهاه منه داهية في ماله أو نفسه أو أهله أو جيرانه أو أوليائه ، فزاره ولقيه وصانعه بمال أو رفق ، فقال بما يرجو أن يدفع به جوره وظلمه ما لا يقوى عليه ، وهو مع ذلك مبغض له في الله ، فترجو أن يكون بذلك سالماً عند الله .

فصل

وقيل إن كل من أخذه السلطان الجائر، والجباة الذين يعرفون بالظلم وبسفك الدماء وطلبوا منه أن يبرأ من المسلمين ويتولى أحداً من الظالمين أو يقول قولاً مما يدخل به في أدیان أهل الشرك والكفر، فإنه إن خاف على نفسه جازله أن يعطى ذلك بلسانه وقلبه كاره لذلك .

وتجوز التقية بالقول لا بالفعل ، لأنه لو أمره الجبار أن يقتل نفساً أو يشرب خمرأ أو يأكل لحم ميتة أو لحم خنزير لم يجزله ذلك .

قال أبو المؤثر رحمه الله : لا تجوز التقية في قتل النفس التي حرم الله ، ولا في الزنا وأما أكل الميتة ولحم الخنزير وشرب الخمر فالحرم فالحرم أعلم .

قال أبو سعيد رحمه الله ويوجد عن أبي معاوية رحمه الله أنه قال ، يجوز له على الجبر ما يجوز له في حال الاضطراب من ذلك وأما الخمر فلم يأت فيها استثناء ، وقد حرمها الله وأجازها لبعض أهل العلم للمضطر إذا كانت تعصم من الجوع ، لأن الله يقول إلا ما اضطررتم إليه . وقال « فَمِنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ » .

وقيل إن همار بن ياسر رحمه الله لما أخذه للمشركون لم يقبلوا منه حتى قال ، إن الله ثالث ثلاثة . وقال الله : « إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ ، فَعَلِمَ مَا فِي قَلْبِهِ وَأَنْزَلَ عُذْرَهُ » .

وقال النبي ﷺ رفع عن أمتي الخطأ والنسيان ، وما أكرهوا عليه . وقال : يا همار بن ياسر أخذوك حتى قلت ما قلت فإن زادوك فزد .

فصل

وقال ابن مسعود : ما من كلمة تدفع عني ضربتين بسوط يسألونيها إلا تكلمت بها . وليس الرجل بأمين على نفسه إذا عذبت أو ضربت أو قيّدت أو أوعدت أو جوعت .

وقيل بايع رجل من أصحاب النبي ﷺ فيمن بايع يزيد بن معاوية ، فقيل له : أتبايع من لا يستحق البيعة ، فقال ما أبالي منحت يدي هذه الأسطوانة أو بيده ، إنما البيعة بالقلب لا باللسان .

ولا يجوز لأحد أن يركب معصية من معاصي الله وإن جبر عليها إلا أن يكون قولاً باللسان من غير أن يشرح به صدره . ولم يجد بداً من القول وخاف على نفسه أو ماله أو رأى من فعل به ذلك فدعوه إلى اليمين بالطلاق والصدقة ، والعتيق ، فحلف مخافة على نفسه جاز له المقاتل ، ما لم يكن في قوله تولد ضرر على أحد في نفس ولا مال فأرجو أن لا حنث عليه إذا كان مجبوراً على ذلك ، وأما فعل المعصية فهو محرم على كل حال .

وقال رسول الله ﷺ لا حنث على مفصوب ، فتوبة من جبر على فعل معصية . أن يفعلها أن يودي ما يلزمه في ذلك من حقوق العباد من دم أو مال أو عقر أو غير ذلك ، إلا أن يعلم المجبور أن من أجبره على فعل ذلك قد تخلص منه إلى المفعول به وأدى الحق من نفسه ودان به إلى من يلزمه ذلك فتكفي المجبور التوبة إلى الله والندم والاستغفار من ذلك .

وإن استكره جبار رجلاً حتى يظاً امرأة حراماً فوطئها فعليه عقرها ولا حد عليه . وكذاك ما استكره عليه من أموال الناس فعليه ما جنى بيده ويهدر عنه ما كان من حق الله .

وقال أبو عبد الله : التتمة بالقول لا بالفعل ، إلا أن أبا معاوية أجاز من ذلك ما يجوز في حال الاضطراب .

ومن أكره رجلاً يعمل له هملاً في بيت مفصوب أو مال مفصوب مما يزيد في المال أو البيت فتكفيه من ذلك التوبة والحل وإن كان على الدار ضرر أو المأل أو على أصحابه فيه ضرر ، مثل أنه يفتح باباً أو يسد باباً أو يبنى دكاكين ليس هو من مصالح الدار أو شيئاً لا يحتاج إليه أصحاب المال وأصحاب الدار ولا بد لهم من تغيره فإنه ضامن لما أحدث من ذلك كله .

ومن حبسه السلطان في دار مغتصبة فله أن يقيم من تراب تلك الدار . ولا يجوز لحداد أن يقتيد رجلاً بأمر الجندي . وأما سن السلاح ونعل الفرس فلا يضيق عليه ذلك إلا في وقت مسيرهم إلى حرب المسلمين فلا يجوز ذلك . وإن هل حرب الجندي قتل الجندي بها إنساناً فلا ضمان على الحداد إلا أن يكون ذلك عند مسير الجندي إلى حرب المسلمين فلا نأمن على الحداد من الضمان .

فصل

قال أبو محمد رحمه الله : وإن أخذ الجبار مسلماً فقال له إن لم تصوبني أو تتر بآن ديني صواب وإلا قتلتك ، وكان من عادته يقتل على مثل ذلك ، أو قتل من

رد عليه أمره أو غلب على ظنه أنه إن لم يفعل له ذلك قتله . فإن له أن يظهر له ما أراد منه بلسانه ، ويكره ذلك بقلبه . وكذلك إن خاف منه أن يضربه الضرب الشديد الذى يؤدى إلى تلف نفسه . وإن خاف الحبس دون القتل والضرب وأمن فيه من العطش والجوع اللذين يؤدىان إلى التلف فليس له أن يقول له ذلك ولا يصوبه ولا يزيكه في فعله . وإن خاف أن يؤخذ ماله أو كان من عادة هذا الظالم إن قيل له ذلك خلع له مال المسلم وسلم به . فإن كان ما يأخذه من ماله يؤديه إلى هلاكه وهلاك عياله فله أن يقول ذلك ، وإن كان ما يأخذه منه هذا الظالم لا يضربه كثير الضرر ، ويبقى له من المال ما يقوته ويقوت عياله ، ويرجع إلى كفاية وسلامة ، فليس له أن يصوب الكفر لأجل المال . فإنه لا يجوز للمؤمن أن يصوب الكفار ويظهر الرضا بدينهم ليخلص ماله من أيديهم .

قيل له : لو جاز تصويب الكفر ليخلص به المال لجاز لمن له دين أو أحد من المشركين لا يقدر على استخراجه من أيديهم إلا أن يظهر لهم الموافقة في دينهم أو أن يقول دينكم الحق ، ودين من خالفكم هو الخطأ ليستخرج بذلك ماله منهم ، وهذا مالا أعلم أنه يجوز في قول أهل العلم .

فإن قال: أليس قد أذن رسول الله ﷺ لالحجاج بن عياض لما استأذنه في الذهاب إلى مكة ليقول في النبي ﷺ ما يرضى به الكفار ليستخرج ماله من أيديهم ودينه الذى كان له عليهم .

قيل له: لم يأذن رسول الله ﷺ في التدح فيه ولا في دين الإسلام وإنما أذن.

له أن يرضيهم بالقول في النبي ﷺ إذا خاف على نفسه منهم القتل إذا وصل إليهم ليستخرج ماله منهم .

فإن قال : إن كلفه الجبار أن يجبي له الخراج من الناس .

قيل له : عليه أن يهرب منه إن قدر على فعل ذلك فإن فعل شيئاً من ذلك كان ظالماً ضامناً شاداً على عضده . إن أمره الجبار أن يضرب رجلاً أو يقتله وقال له إن لم تفعل ما أمرتك به قتلتك فليس له أن يجبي نفسه بتلف غيره ولا يفدى النفس بمثلها . وإنما يجوز أن يفدى بدونها ، وإن أخذه الجبار وقال له إن لم تشرب هذا الخمر ، وإن لم تأكل هذه الميتة ، فله أن يفعل ذلك إذا خاف على نفسه ، لأن الله قد أباح ذلك في الاضطرار ، وإن كلفه أن يقذف المحصنات أو يقول في أحد من المسلمين ما ليس فيه ، فجائز له أن يقول ذلك إذا خاف على نفسه القتل والضرب الشديد الذي يؤدي إلى الهلاك ، لأن قذف المحصنات كذب والقول في المؤمن مما ليس فيه كذب .

وقد أباح الله ذلك عند الاضطرار بقوله تعالى : « إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ » . وعذره الله من قوله : « إِنَّ اللَّهَ تَالِيَتْ ثَلَاثَةٌ » ، وهو أعظم شيء لأن الكذب على الله هو أعظم الكذب .

ومن عرف المعارض وقدر عليها فليس له أن يقول الكذب ، كما أنه إذا قال إن محمداً يكذب ، أو محمد كذاب ، وهو يريد محمداً رجلاً من لا ولاية له مع المسلمين .

وأما إن كلف الجبار رجلاً أن يزني بامرأة فلا يجوز له ذلك لأن الزنا ظلم للمرأة ، وليس له أن يظلم غيره لينجى نفسه وإن كانت المرأة مطاوعة فلا يجوز له أيضاً ذلك لأن الله لم يأذن لها أن ترضى بذلك .

كما أنه لا يجوز لرجل إن أمره رجل أن يقتله أو يقطع منه شيئاً من جوارحه أن يفعل شيئاً من ذلك لأن الله لم يحمل له الرضا بذلك .

وإن أكرهت المرأة على الزنا فعليها أن تمسك جوارحها وليس هي كالرجل لأن الفعل منه وللرأة ليس لها فعل ، ولا تحرم عليها إلا المطاوعة وترك الاضطراب .

ومن أخذ الجبار بمال كثير يطلبه به . وعلم أنه إن لم يدفعه إليه يقتله فإن كان قادراً على المال فلا يجوز له أن يمكن القتل من نفسه ويفدى نفسه بالمال إذا قبل منه . وقدر هو عليه لأن الله تعالى أوجب عليه أن يؤثر نفسه على ماله وأن يتفق ماله في صلاح نفسه . ولا صلاح لنفسه أكثر من سلامته من القتل ، كان ماله قليلاً أو كثيراً .

وقد أوجب الفقهاء على الرجل أن يشتري الماء بالثمن الكثير إذا خاف على نفسه الهلاك من العطش أو حضره وقت صلاة فريضة ، ولم يجد الماء إلا بالثمن الكثير مع وجود البدل . وهو الصيد إذا امتنع بالغلاء ، لم يكن عليه إذا خاف الضرر في دفع ثمنه . وأما إذا خاف على نفسه الهلاك من العطش فله أن يشتري الماء للشرب ولو بجميع ما يملكه ولا يقتل نفسه ، وعلى صاحب الماء أن يرد عليه أفضل قيمة الماء في موضعه .

وإن كان عنده أن الجبار يأخذ منه المال ، ثم يقتله ، فله أن يمسك المال عن
الغداء لئلا يتقوى به الجبار على ظلمه . ولا يجوز إتلاف مال لغير نفع . وكل من
أنفق ماله بلا نفع عاجل أو آجل فهو آثم .

وأما إن كانت نجاته من الجبار بدفع جميع ملكه فله أن يدفعه إليه ، ورزقه
على الله تعالى .

ومن أسره عدو المسلمين وهو من المسلمين فعلى الإمام أن يخلصه من بيت مال
المسلمين ، وإن لم يكن . إمام فعلى المسلمين تخليصه إلا أن يكون المال الذي يطلبه
إذا دفعوه إليه أضعفهم ، وقوى هو به عليهم ، واستولى به على جميعهم . أو ضعفهم
عن عدوهم وكان ذلك أشد ضرراً عليهم فحينئذ لا يدفعون له شيئاً ولا يلزمهم ذلك ؛
لأن قتل واحد أيسر على المسلمين من جميعهم أو ذهاب الحق من أيديهم .

وكذلك إن قدروا أن يخلصوه بأنفسهم بقتال أو احتيال ، وكان الغالب
على ظلمهم أنهم يقدرون على تخليصه ، فتخليصهم إياه بالمال أيسر ، وعلى المسلمين
أن يأمرُوا بالمعروف وينهوا عن المنكر إذا رأوا القدرة على ذلك بأنفسهم
وأموالهم وسلاحهم ودوابهم ، وهذا إجماع بين الناس .

وإن أخذه الجبار بمال ولم يكن عنده مال إلا وديعة لغيره فله أن يفدى نفسه
بها ويضمنها لربها ، وليس له أن يقاتل عليها إذا كان عنده أنه لا يتخلص من القتل
وتؤخذ الأمانة لا محالة . وإنما يجوز له أن يقاتل على ماله وأمانته إذا كان بين

الخوف والرجاء . وأما إذا كان العدو كثيراً وهو وحده ، وليس في عاداته عند القتال أنه يفلجهم . فلا يلزمه أن يعين على قتل نفسه ويلزم نفسه ما لا يلزمه وإن طولب بمال ولم يجد مالا أنه يجوز له أن يأخذ مال غيره ويخلص به نفسه وعليه ضمانه . لأن على صاحب هذا المال إذا علم بظلم الجبار له ، وأنه يريد قتله وقدر هو على تخليصه بذلك المال كان عليه أن يخلصه من القتل بهذا المال .

وأيضاً فلا خلاف بين أهل العلم أن رجلاً لو كان في سفر أو حضر وعدم الطعام وخاف على نفسه الهلاك من الجوع ولم يجد ما يأكله إلا مال رجل مسلم أنه يأكل منه بغير رأى صاحبه ويضمنه له ويحیی نفسه من الموت .

واختلفوا في الذي يجد الميتة ويخذ مال غيره من المسلمين فقال أكثر العلماء يأكل من المال ويضمنه ولا يأكل من الميتة .

وقال الفقهاء في قوم ركبوا في سفينة في البحر وخافوا الفرق من شدة الخب أن لهم أن يلتقوا ما فيها من حوتهم وأموالهم ليخلصوا أنفسهم من الموت إذا رجوا ذلك بإلقاء أموال الناس في البحر ويضمنوا القيمة . وإن رمى صاحب المتاع متاعه من غير مواطاة بينه وبينهم ، فسلموا كان له عليهم ضمان المتاع على عدد رؤوسهم ويحكم له عليهم الحاكم بذلك .

ومن أمن على نفسه من القتل وخاف الضرب أن يفتدى بمال غيره ويضمنه ، لأن القتل يكون مع الضرب . وإن خاف الحبس وأمن الضرب والقتل فلا يدفع من أموال الناس في هذا شيئاً ، ولا من أمانته إلا أن يخاف على نفسه الهلاك من شدة البرد أو الحر أو ما يؤديه الحبس إلى تلف نفسه .

وقيل في أسير في أيدي أهل الشرك دعى إلى النصرانية ، وقالوا له إن لم تنصر قتلناك ، ففعل ، فأكل لحم الخنزير وشرب الخمر ، فإن ذلك لا يحل له لأن التقية تجوز في القول ، ولا تجوز في الفعل والعمل .

قال الله تعالى : « إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ » .

وقيل نزلت في عمار بن ياسر لما عذبه المشركون حتى قال إنه ثالث ثلاثة أعطاه الكفر بلسانه ، وقلبه مطمئن بالإيمان ، فأزل ، والله عنده .

وقيل إن مسيلة الكذاب أخذ رجلين من أصحاب رسول الله ﷺ فقال لأحدهما أتشهد أن محمداً رسول الله (ﷺ) قال نعم ، قال وتشهد أنى رسول الله قال نعم ، نفخى سبيله ، وكان يقبل ذلك من الناس . وقال للآخر : أتشهد أن محمداً رسول الله ﷺ . قال الرجل : نعم ﷺ . قال : وتشهد أنى رسول الله . فقال الرجل : إني أصم . فقال له : أتشهد أن محمداً رسول الله . قال : نعم نعم ﷺ فقال له : أتشهد أنى رسول الله . قال : إني أصم . ففعل به ما فعل به فبلغ ذلك رسول الله ﷺ . فقال : أما المقتول فضى على صدقه ويقينه وأخذ بفضيلة فنهيناً له . وأما الآخر فقبل رخصة الله فلا تبعه عليه .

وفي جواب أبي زكريا إلى إخوانهم بخضر موت ، ولكم في الكلام سعة في مواطن التقية . وقيل إن التقية جنة المؤمن . ومن لا تقية له فلا دين له . قال الله تعالى « لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً » . فأباح التقية في موضعها .

وقيل إن أصحاب الكهف كانوا يظهرون الكفر إلى قومهم ويسرون الإيمان فما بينهم ، فيؤجرون على ذلك ، ويؤتون أجراً مرتين .

وقيل من علم الرجل أن يكون عالماً بأحوال التقية في موضعها وأوقاتها .

وقيل إن التقية على ثلاثة أوجه : فرض . وتوسع ، ووجه لا يسع ، فأما وجه الفرض فهو خوف المرء على دينه ، فليس له إلا أن يتقى على دينه ، وهو فرض عليه .

وتقية التوسع أن يخاف على نفسه وماله فإن شاء مضى على حقيقته ، ولم يعط من نفسه ما يطلب منه . وإن أصابه شيء حاز الفضل وإن سلم وصبر على العدل وإن توسع بالرخصة من ربه فلا بأس عليه . وأما التقية التي لا تسع فهي أن يخاف على منزله الانتقاص . وعلى عرضه الشتم فهذا لا ينبغي له أن يستعمل فيه التقية . وما فعله لأجل هذا فهو مأخوذ به .

واختلف في الإمام ، فقول ، لا تسمعه التقية ، وقول ، وهو كغيره من الناس في سعة التقية إذا أنزل فيها منزلة غيره .

ولا يجوز للمؤمن أن يتولى للجباية شيئاً من الأهمال المغتصبة ولا يعينهم فيها بشيء ، ولا يقبض لهم شيئاً مغتصباً ولا يأمر فيه ولا ينهى ، ومن جبر على سكن منزل فلا بأس عليه فيما جعل فيه من طعامه وشرابه وآنيته وكتبه التي يتقوى بها على طاعة الله تعالى ، ليحرز ماله الذي يخاف عليه ، ولا ضمان عليه في ذلك ، وضمانه على من جبره .

وإن كان المنزل مفتصباً وأحب أن يستحل أربابه فلا يجوز الحل في المفتصب وإن طلب أحد الدخول إليه أذن له لأن هذا مما لا غنى للناس عنه إذ هو مقهور محتاج إلى ذلك ما لم يأمر بالسكن غيره معه. وأما الاستبراء والتيمم بتراب المفتصب فلا يجوز ذلك .

ومن خشى على نفسه من الضرب الذى يؤدى إلى تلف نفسه إن لم يحمل الردوس الملقوطة أو يعلق مقتولاً فذلك لا يجوز له أن يفعله ، وحرمة الأموات كحرمة الأحياء بالسنة ، والتقية لا تسع في العمل .

وقال أبو سعيد رحمه الله في السلطان إذا حبس رجلاً في منزل رجل وحضرت الصلاة أنه يتوضأ من الماء الذى في منزل الرجل ويصلى في موضع أقل مضرة عليه من مواضع المنزل ويؤدى فرضه . وإن لم يكن إلا بمضرة صلى على ذلك ، وألزم نفسه ضمان ذلك ، وإن صلى على بساط في المنزل ولم تكن عليه مضرة فالصلاة عليه استعمال له في الحكم . وأما في الاطمئنانة فإذا لم يحوله من مكانه ولم يضره باستعماله فأرجو أن لا ضمان عليه .

وقيل ، إن الصلاة والقعود على البساط استعمال له ويحوله من موضعه ويصلى مكانه ، ثم يرده في موضعه ، وهو مأمن ، فلا يشبه ذلك معنى الاستعمال ، ومن كان له ديون على الناس ويمطلونه وهم قادرون على الوفاء فلا نرى له أن يعطى السلطان وأعوانه شيئاً ليستخرج له حقه من غرمائه ، لأنه لا يؤمن أن يظلم أحداً بسبب رفعانه ويتعدى إلى غير الجائر .

وإن أخذ السلطان رجلاً وتقدم على الرعية أو على ناس معروفين أنكم إن لم تعطوني كذا وكذا وإلا قتلته، فإذا كانوا يقدرّون على فدائه فعلهم أن يفدوه. وحد قدرتهم إذا كانوا إذا باعوا من أصول أموالهم وفدوه بقي لهم من أصول أموالهم ما تقوم غلته بمولهم وعول من يلزمهم عوله، كان عليهم أن يفدوه. وإن لم يفعلوا وتركوه وهم بهذه المنزلة فلا نبرّتهم من الإثم والضمان لديته، إذا كانوا قادرين على فدائه، وقول إنهم لا يلزمهم.

وإذا نزل السلطان أو هماله في منازل الناس فلا يدخل عليهم في منازل الناس إلا أن يؤخذ أحد ما يدخل إليه فلا شيء عليه إن دخل عليه ولم يحدث في المنزل حدثاً يلزمه فيه الضمان كان المنزل لحاضر أو غائب أو يتيم، فلا ضمان على الداخل المكره، ولا على من يدخل يقضى حاجته من السلطان وينصرف بلا فتح باب ولا حدث.

ومن سخره عون السلطان فكسح منزلاً معصوباً وأحدث فيه حدثاً يلزم فيه الضمان فعليه الضمان والله أعلم وبه التوفيق.



القول الثامن والأربعون

فيمن يبتلى بالجبابة وأعوانهم والسكن في بلدانهم

وقال أبو الحواري رحمه الله : في السلطان يسخر الناس ، يعملون له هملاً
جأ أنفسهم وخدمهم ودوابهم وحديدتهم ، فيعملون له طائعين ومكروهين . فالتخلص
من ذلك أن يستحلوا أصحاب الأرض إذا كان هذا في أموال الناس أو في رمومهم
فعلهم التخلص من ذلك . وأما الصوائف فعليهم فيها التوبة والندم ولا غرم عليهم
فيها . وإن سار السلطان إلى القرى وبني فيها المنازل والعرش وسكن فيها ما شاء الله
ورحل عنها وتركها . أنها إن كانت في مال أحد من الناس فهو أولى بها ، والسلطان
قيمة بفتيانها إن أراد ذلك صاحب المال . وإن أراد صاحب المال قال للسلطان أخرج
بناءك ، فذلك له ، وإن أراد أن يقلعه من أرضه ويخرجه فله ذلك . وإن تركه
السلطان خراباً ولا حاجة لأهلها به فاضطر إليها ساكن لم نر في ذلك بأساً إن شاء الله ،
وليس له أن يتخذها سكناً إلا برأى أهلها وإنما يجوز البيت للاضطراب والفقير
والنزول على معنى حاجة المسافر إلى ذلك .

فإن كان ذلك البناء في غير أموال الناس ثم خرج السلطان وتركه خراباً فإن
أراد ساكن أن يسكنها لم نر عليه بأساً إن شاء الله ، ما لم يرجع إليها الذي بناها
ميمنه منها أو يكون رماً فميمنه أهل الرم فلا يسهه إلا برأى أهل الرم . وإن لم
يمنه أهل الرم فلا بأس بالسكن فيها ما لم يتخذها أصلاً أو داراً يقيم فيها .

وقد أجازوا الصلاة في المسجد المغتصبة أرضه والاعتراف من النهر المغتصب

والبئر المفتصة بدلوه . وكذلك يجوز أن يصلى فى الأرض ولو كانت غير أرضه
ولا يتخذها مسجداً .

وإن جبر السلطان رجلاً يحمل له إلى بيت الجباية مما جباه من الناس بالظلم فإنه
يحمّله إليهم لا إلى البيت ولا يجعله فى البيت المغتصب . وإن جعله فى البيت على
ثوبه لكي يكيّله ويدخلوه بيت الجباية فلم ير عليه فى ذلك شيئاً إذا كان على
وجه التقية . وكذلك إن أهدى إليهم شيئاً وأدخله فى البيت . وأما الباغى على
المسلمين فلا يجوز للسلم أن يحمله على دوانه ولا سلاحه ولا متاعه ، ولا يبيع له
طعاماً ولا سلاحاً ولا شيئاً مما يتقوى به على حرب المسلمين . وإن سخر الباغى دوابه
إلى موضع وتبعها ليأخذها إلى الموضع الذى يريدونه فهو سالم من ضمان ما أصابوه
من دم أو مال ما لم يعنهم ، أو يحارب معهم أو يدلمهم أو يرضى بفعلهم ، وإن نزع
الجبار دابة من رجل ودفعها إلى بعض أصحابه ، فإن كان الجبار مستحلاً لما أخذ
فليس فى ماله شيء وإن كان محرماً لذلك فعليه فى ماله قيمة هذه الدابة ، وإن لم يقدر
صاحبها على شيء من ماله وقد علم الذى دفعها إليه الجبار أنه غصبها فهو ضامن
لربها .

فصل

وأما الخارص الذى يخرص على الناس تخلفهم وزروعهم ويأخذ السلطان الجائر
بخرصه فالبراءة منه واجبة لأنه من أنواع الظالمين .

ومن دل الخارص على أرض غيره يريد بذلك معونة للظلمة برىء منه عمل
بقوله أو لم يفعل .

وأما الضمان فيلزمه إذا حمل بقوله وأخذ المال بسبب دلالة ، وعليه التوبة والندم والاستغفار من معونة الظالمين .

ومن ظهر منه المعونة للظالمين كان حكمه حكمهم ، لقول الله تعالى «وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ» وقوله تعالى «وَلَا تَزْكُمُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ» .

ومن أخذه السلطان ليحمل له كتاباً إلى سلطان قرية أخرى ولا يعرف الحامل ما في الكتاب ، فلا نحب للمؤمن أن يحمل كتب السلطان الجائر ولو لم يعرف ما فيها إذا كان معروفاً أنهم يكتبون إلى بعضهم بعض بالظلم .

وقول : إذا لم يعرف ما في كتبهم ولا شهر معه ذلك حين ذلك فمرجو أن لا يضيق عليه ذلك إذا كان يحتمل فيها غير أمور الجور والظلم وإن لم يحتمل ذلك . لم تسمع المعونة على الظلم .

ومن كانت له حصة في أرض ونخل وجزمها السلطان وأبرأه من حصته من الخراج وأخذ من حصة شريكه أنه يفرم مع شريكه لأن ذلك ظلم غير واجب عليه ، ولا على شريكه . وقول : إن ذلك على من يطلبه الظالم ولا غرم على من لم يطلبه الجبار لأن ذلك ظلم .

وسئل أبو سعيد رحمه الله عن رجل دعا الخارص إلى أرضه ليخرصها عليه ، فخرصها عليه وخرص على جاره ، هل يضمن ؟ قال : إذا وقع باستدعاء الخارص على معنى الدلالة على أرض جاره لزمه الضمان لأن الدال ضامن . وإن كان قصده إلى

ما يسهه من الدلالة على ملك نفسه وموضع جاره ظاهر لا يطلب إليه دلالة أن لو قصد إليه لم يكن عليه في هذا ضمان .

وقيل : في رجل يقبع خارصاً للجنند فتعلق به أهل القرية يطلبون منه المساعدة فيجوز لمن يقول للخارص اطرح عنه كذا وكذا . ولا يجوز أن يقول : أثبت عليه كذا وكذا .

ولا يجوز لأحد أن يدل الخارص على قرية ولا مال ولا رجل وإن دله على شيء من هذا وأخذ الخارص من أحد شيئاً بسبب دلالة فهو ضامن ، إلا أن يكون الدال مستحلاً لما فعل دائماً به ، فعليه التوبة والاستغفار ولا غرم عليه . ومن كتب للسلطان أسماء الفاس وأخدم السلطان بسبب كتابه ، فعليه غرم ما أخذ منهم والتخلص منه ، وأما إن نقل لهم ما كتبوه من قرطاس إلى قرطاس ولم يل هو الأخذ ولا أمر به ، فلا نرى عليه إلا التوبة والاستغفار من ذلك . وقال بشير : إن الخارص متوهم ولا ضمان عليه ، إلا أن يكون يكتب أسماء الناس ويدفع ذلك إلى السلطان ، فيكون حينئذ دالاً وعليه الضمان .

ومن دل على رجل وقال إن عليه خراجاً فأخذ منه فعليه الضمان ، وإن أرسل المأخوذ بالخراج إلى العامل ولم يقبض العامل من المدلول عليه فلا ضمان عليه ، وإن أرسل الدال رسولا من عند غير عون السلطان مثل ولده أو غيره إلى المدلول عليه وأعطى رسوله ، فلا ضمان على الدال ، وإعما الضمان على الدال إذا قبض هو أو أعوان السلطان بدلالته .

واختلف فيمن يعطى المغشوش في الخراج الذي لا يجوز في النقود إذا قبلوا ،

منه ذلك ، فقول : يجوز ذلك لأنه لم يثبت لهم عليه حق لازم ، وقول : لا يجوز ذلك لأن الفش يصل إلى غيرهم من المسلمين ، وأما أن يفش الدراهم ويهدبها إليهم فلا يجوز ، ولا يجوز له أن يفش الحب ولا التمر بفش يبقى فيه إلى أن يصل إلى المسلمين لأنه إذا وضع في التمر الحجارة والحشف وكنزه وتحول ذلك إلى المسلمين بوجه من الوجوه لم يحز لأنهم لم يعلموا بالفش حتى وقعوا فيه . وأما إن أخذه وخاف منهم على نفسه الضرب أو القتل ولم يمكنه ما يؤدي إليهم ولم يصح له بقرض ولا غيره فله غشهم ودفعهم عن نفسه بما يرضيهم .

ولا يجوز لأحد أن يحمل الخراج الذي يأخذه السلطان من الناس إلى السلطان إلا برأى من أخذ منهم ، وكانوا كلهم بالغين حاضرين وقد أذنوا له بذلك .

وإن كان خراج أهل بلد فيهم يتامى وغيرهم فلا يجوز حمل خراجهم ، فمن حمله وبلغه إلى السلطان ، وهو يعلم أنه من أموال الناس أخذ منهم ظلماً ، فعلى من حمله وبلغه إلى السلطان غرم ذلك ، وإن كان لا يعلم ذلك إلا بالظن فتكفيه التوبة والاستغفار .

وقال محمد بن جعفر في شريكين في مال ، أحدهما غائب وطلب السلطان إلى الحاضر الخراج من جملة المال برأيه ، أنه لا شيء على الغائب ، وإن أخذه السلطان من جملة المال برأيه أعنى رأى السلطان فذلك بينهما ، وما بقي فهو بينهما .

وقال أبو المؤثر رحمه الله : أحب لشريكه أن يشاركه في الغرم . وقال أبو الحواري رحمه الله : وإذا قال لك رجل احسب ما على من الخراج حتى أعطى ، فحسب له برأيه بمحضر الجاني أو غير محضره فلا بأس على الحاسب . وإن قال لك

عامل السلطان : احسب ما على فلان من الخراج حتى أسلم عنه فلا تفعل ، لأهمهم غير مأمونين . وإن طلب إليك الجندي قوطاساً أو مكياًلاً أو ميزاناً ولا تدري ما يريد أن يفعل به ، فإن قدرت على منعه من ذلك كله فهو أسلم ، وإن سلمت إليه وأنت لا تعلم ما يريد فلا بأس عليك بذلك ، وإن علمت أنه يزن به خراج الناس . أو يكيل به حهم من الخراج ، فعليك التوبة والندم ، ولا ترجع إلى مثل ذلك . ولا نرى على من فعل هذا غرمًا بفعله هذا .

وفي رجلين قال أحدهما لصاحبه ، حول اسمك من الخراج على وأحول اسمي عليك فحول كل واحد اسمه على صاحبه ، وأخذ السلطان باسم هذا الذي حوله على اسمه ، فعلى كل واحد منهما ما ضمن به لصاحبه إذا كان ذلك عن طيب أنفسهم .

وإن أمر رجل رجلاً أن يكتب اسمه مع السلطان الجائر في الخراج وأذن له بذلك جاز له ذلك أن يمل اسمه ويكتبه برأيه ولا ضمان عليه في ذلك وكذلك إن أذن له أن يكتب نخلة . وقيل في هذا كله باختلاف .

وقيل في تفسير قول الله تعالى : « أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرْجًا فَخَرَّاجٌ رَّبُّكَ خَيْرٌ » .

قال بعض : الخراج في هذا الموضع الرزق ، وقيل الخرج ما يؤخذ على الرقاب . والخراج ما يؤخذ عن الأرض والأموال ، وقيل : الخرج ما أخذ دفعة واحدة والخراج ما هو ثابت يؤخذ على كل سنة .

ومن باع ماله لرجل أو أقر له به فلما طولب بالخراج قال للجندي إن مالي أو نخاتي قد صار لفلان ، فطولب فلان بالخراج ، فإن على هذا القائل الضمان لما أخذ من الرجل بقوله ودلالته .

وقيل فيمن طلبه السلطان بعشر مكائك حب حنطة ، فيخط فيه حبا غيره
من شعير أو غيره ليفشه عليهم أنه لا يحوز ذلك لأن الفش يصل إلى المسلمين من
غير أن يعلموا بذلك وقد نهى عن الفش .

واختلف أهل العلم في أداء الخراج فقول يؤديه قبل أن يطالب ، وقول حتى
يطالب . والأول أصح . وقيل إن بعض أهل العلم كان بعض الجبارة قد سوغ
له تسويفا فلم يميل الخذر والتقية من أجل ذلك . وجعل يهيئ خراج كل ثمرة
عود يؤدى خراجها إلى أن عاد السلطان بمس ذلك فرجعوا إليه فأداها إليهم .
وهذا من الخزم من دخول فتن الجبارة .

ومن أراد أن يشتري من رجل سلعة وأرسل إليه دراهم ، وقال له : هذه
الدرهم من الخراج فإن كان هذا المرسل بالدرهم من غير أهل الخراج الذين يأخذونه
فلا بأس بذلك لأن الخراج يتصرف على وجوه وإن كان لا يحتمل ذلك إلا من
الخراج الحرام الذى يأخذه الجبار ظلماً وعدوانا يجبر الناس عليه فلا تحل مبايعة
هذا الرجل بهذه الدرام .

وإن جاء صبي بدارهم ليشتري بها وقال إنها من الخراج ، والصبي من جهة
السلطان الجائر ومن يتصرف لهم في خدمتهم فالصبي في الحكم ليس كالبالغ .
وأما في معنى ما تستبدل عليه المقول فذلك إلى المبتلى بذلك ، وكذلك إن كان
أحد من عبيدهم بالغا .

وإن كان منهم حر بالغ ممن قد تعود يأخذ الخراج وقد قبض السلعة من
المشتري ثم أراد أن يزن له ، فقال هذه الدرام من الخراج ، فلا بأس أن يأخذها

ويعتقدها لفقره إن كان فقيرا ، ولا يعلم الجندى بذلك إذا كان يتقيه على قول من يقول إنها لفقراء ، ويدين بالخلاص منها متى صح لها رب على قول من يقول إن اللاقط أن ينتفع بلقطته لوضع فقره . وإن حضره الموت وقد قبضها على هذه النية فإنه يوصى بها لعله يصح لها رب ، وتكون الوصية على الصفة من أقرب ما يرجو درك معرفة ذلك من الصفات . وإن قبضها على غير اعتقاد ولا نية كما يؤمر به أوصى بذلك كما وصفنا على الصفة وعليه التوبة والاستغفار من ترك النية.

واختلف فيمن يملى على الخارص نخل الناس ، فقال بعض الفقهاء ، إذا رأيت من يفعل شيئا من الباطل من أكل أموال الناس وسفك دماهم فعليك أن تبرأ منه حتى تعلم أنه كان محققا في ذلك ، وأنه فعل ذلك لما يسعه . وقال بعض : إذا احتمل أن يكون محققا في ذلك بوجه من الوجوه لم تجز البراءة منه ، والقول الآخر أحب إلينا ، إلا أن يكون الفاعل لذلك من أهل الباطل ، فاقول الأول فيه أحب إلينا .

ومن أخذ دراهم الناس وسلمها بأمرهم في الخراج فلا ضمان عليه ، وإن أخذنا لنفسه ودفع مثلها في الخراج من ماله ، فلا يجوز له ذلك ، وعليه رد ما أخذ لأنه خالف أمر الدافع له .

ومن كان له تسويغ من السلطان ، فقال له رجل : ادفع إلى من تسويغك عن خراجي وأنا أعطيك مثل ما تدفع عني أنه لا يجوز له أن يأخذ من أمره أن يدفع عنه من ماله شيئا ، وإما دفع له ظلما من ظالم .

فصل

وقيل : إذا كان السلطان معسكراً في بلد قوم ويتخذ فيه البناء والإسكان ولم يعلم أنه غصب هذا الموضع أم هو له ، فإن ما كان في أيدي الناس من بار أو فاجر ، أو عادل أو جائر ، فهو له في الحكم حتى يصح غير ذلك ، وإذا لم يصح اغتصابه بذلك الموضع فخرج منه السلطان وهدمه رجل فهو ضامن له ، إلا أن يوجب الحكم إزالته لوجه من وجوه الحق .

وقيل : إن السكن يد في العماره وما فيها ، فإذا صح ذلك ولم ينقل ذلك حكم غيره أشبه أن يكون الساكن ذا يد في العماره حتى يصح غير ذلك .

فصل

قال أبو محمد رحمه الله أجمع أصحابنا على جواز الإفامة للمسلم في بلد قد غلب عليه الجباية ، وأن تعمّر فيه الأموال وتزرع فيه المزارع وتفرس فيه الأشجار ، مع علمه بأنهم يأخذون الأموال على سبيل الخراج من غير أن يستحق ذلك المال ، وأنهم يستمينون به على ظلمهم وبغيتهم لأن الناس إنما يزرعون لنفع أنفسهم لا لتقوية الظالم ، فلا إثم عليهم ولو لم يجر هذا لما جاز للمسلم أن يفدى نفسه من المشركين بالمال الكثير الذي يتقوون به على حرب المسلمين إلا حمل السلاح لهم في وقت المحاربة لا يجوز ، ولا نعلم أن أحداً أجاز ذلك .

وفي جامع ابن جعفر ، ويكره الرجل أن ينقل أهله إلى أرض الحرب أو الأعراب . والأعراب وأرض الحرب هي أرض المشركين الذين ليس بينهم وبين المسلمين ذمة مثل بلاد الهند والزمج والصين وغيرها من بلدان أهل الشرك . وأما

من اضطر إلى بلادهم واحتاج إليها فلا يضيق عليه الوقوف فيها ولو كانوا حربا للمسلمين ، وأعطوه هو الأمان وأمنهم على نفسه وماله ، ولم يتخذ بلادهم دار قرار على سبيل الاختيار ، وكذلك يكره له أن يتجر في بلادهم . وقال ليس لأحد أن يعينهم بمعونة إلا أن يخافوا على البلاد والرعية فلا بأس على من قام بذلك ، وطلب الاستبقاء على البلاد وأهلها ، واستخرج لهم الخراج الذى وضعوه على أهل البلاد والرعية من أعطى برأيه وطابت به نفسه ولا نحب أن يتعرض من قام بذلك بمال غائب ولا يقيم .

وقال أبو المؤثر مثل ذلك . وإن كان هذا الجبار محاربا لأحد من المسلمين مطالباً لم فلا يرى لأحد من المسلمين أن يعينه فى وقت محاربه على خراج يأخذه من الناس ولا بمال ، ولا بمقال ، ولا شئ مما بقوى به على محاربة المسلمين .

قال أبو المؤثر لا يجوز لأحد من المسلمين معونة الجبابة كانوا حربا للمسلمين أو غير حرب . وإن خافوا هلاك البلاد للمسلمين أن يدفعوا عن أنفسهم وبلادهم وأموالهم بما دفعوا إليهم من أموالهم ولا بأس عليهم إن شاء الله . ولا على من أخذ من الناس والأحرار الباقين برأيهم وطيبة أنفسهم مالا ودفعوه إلى الجبابة على ما وصفنا من الخوف على حريم المسلمين وأموالهم ودمائهم ولو كانوا فى حد مناصبة لعسكر من عساكر المسلمين لأن هذا أهون على المسلمين لما يلحقهم من شر الجبابة .

وقال أبو سعيد رحمه الله إذا غلب السلطان على الرعية وأخذ أموالهم وخافوه على أنفسهم بشئ من أموالهم لم يقع ذلك موقع المعونة ووقع موقع الدفع . وقيل

في رجل دفع إلى عون الجبار جرى حب يستكني به شره ، فدفعه العون إلى الدافع
له أمانة له عنده فمات العون وهو في يده ، أن له أن يرتجعه إلى نفسه إذا كان
الحب هو الذي أخذه منه بعينه .

وأخبر بعض أسيادنا أن المسلمين من أهل همان كانوا يحملون إلى بني هارة
في كل عام أموالاً ليدفعوا بها شرهم ، وما يحاذرونه على المسلمين منهم ، ولا يعلم
أن ذلك كان من صلب أموالهم أو من بيت مال المسلمين . فإن كانوا دفعوا
ذلك من أموالهم فجائز للمسلم أن يؤثر نفسه على ماله ، وأن يتفق ماله في صلاح
نفسه ودينه وقد أمر الله بذلك وإن كانوا دفعوا ذلك من بيت مال المسلمين على
سبيل ما كان يدفع المؤلفة فجائز ذلك .

وقد فعل ذلك رسول الله ﷺ . وقد أمر الله تعالى أن يعطى المؤلفة قلوبهم
من بيت مال المسلمين ليصرف بذلك شرهم عن أذى المسلمين والتدح في دولتهم .

وقيل إن خازم بن خزيمة لما خرج في طلب شيبان فوجد أهل همان قد قتلوه
فطلب إلى الجلندي بن مسعود تسليم خاتمه وسيفه ، وأن يخطب لسلطان بغداد ،
ويعترف له بالسمع والطاعة فاستشار الجلندي العلماء من أهل همان من أهل زمانه
ومعه يومئذ هلال بن عطية الخراساني وشبيب بن عطية الهاماني وخلف بن زياد
البحراني وغيرهم من العلماء المسلمين ، فأشاروا عليه أن يدفع سيف شيبان وخاتمه
وما يرضيه من المال ويضمن لورثة شيبان قيمة السيف والخاتم ، ويدفع بذلك عن
دولة المسلمين ، فأبى خازم إلا الخطبة والطاعة فأرأوا أن ذلك لا يجوز في الدين
ولا يدفع عن الدولة بالدين .

وأما إذا دخل ظالم البلد وخاف أهله اغتصابه لهم وظلم أهله فنير جائز أن يؤخذ من مال اليتيم ولا الغائب ولا الحاضر . ويدفع به هذا الظالم قبل وقوع أمره ، لأن الله قادر على إزالة ظلمهم بأسرع من طرفة عين ، ويمنع من وصول الظالم . وقيل إن خشى على البلد من ظالم يفصها ويفعل فيها الجور ، فلا يؤخذ من مال اليتيم ولا الغائب ولا الحاضر طلب سلامة البلد بنير حق قبل وقوع الظلم . لأن الله قادر أن يزيل ظلمهم بأسرع من طرفة عين ، ويحول بين الظالم وظلمه . ولم يجزوا لأهل القرية أن يضمنوا بالخراج على أهل قريتهم لما يرجون من المصلحة لهم في ذلك . ولم يرضوا في ذلك .

وإن رأى أهل البلد زيادة الجور من عامل عليهم فلا يجوز لهم أن يطلبوا إلى السلطان عاملاً آخر أقل جوراً من الأول . ولا يثبتوا على أنفسهم شيئاً من الجور ولو قل ، وإنما لهم أن يطلبوا الإحسان ولا يذكروا للسلطان ذميت أحد بعينه . فإن أجابهم السلطان إلى ما يصلح لهم لم يمتنعوا مما يصلحهم ، وإن كان غير ذلك امتنعوا حتى يجيبهم إلى ما فيه الهوان والصلاح ، ولا يطلبوا ظالماً بعينه ولو كان أهون جوراً لأن ذلك من المحدود في الظلم .

وأما من قال إن ولاية فلان أحب إليه من غيره أو أعدل للبلاد ، ونحو هذا من القول أن لا يكون عليه بأس . وأما أن يأمر بولاية من لا ينق به أو يطلب ذلك فلا نحب ذلك .

قال أبو الحواري لا يعرض بولاية الجندي ولا من لا يوثق به من الناس .

وعن أبي سعيد رحمه الله في السلطان الجائر إذا ذكر رجلاً بسوء أو توعده
بشر ، فتكلم رجل بحضرة ذلك السلطان في ذلك الرجل بكلام يوافق كلام ذلك
الرجل ، أو أشد منه أو أهون منه إلا أنه مما يقوى غضب السلطان على ذلك
الرجل ، ويقول له إن ذلك الرجل معروف بمثل هذا الفعل أو هو يفعل أشد من
هذا الفعل ، فأصاب ذلك الرجل من ذلك السلطان شيء من المكروه مثل خراج
أو غرم أو غير ذلك. فإن كان هذا الرجل أراد بقوله الدلالة على ذلك الرجل ووقع
السلطان به فهو شريك لسلطان فيما أصاب الرجل . وأما إن أراد بقوله ذلك أن
يقول فيه بعمله على سبيل الشهادة على ما عنده بالحق . فقول لا ضمان عليه لأنه قد
قد قال الحق ولم يقصد به إغراء ، فإن قال لما تكلم السلطان فلان معروف بذلك ،
ثم أصاب الرجل من السلطان شر فلا يسلم هذا الرجل من الضمان .

ولا نحب لأحد أن يولى عون السلطان أن يبيع له ولا أن يشتري إذا كان
يبيع له أو يشتري منه يتقيه ويزيد له في البيع وينقص عنه في الشراء أكثر من غيره
ويقتنيه في ذلك .

وإن أخذ السلطان رجلاً فضر به أو قيده حتى دفع ذلك الرجل السلطان أو عونه
على مال يكتبه له على نفسه ، فلا نأمن على الكاتب إن كتب عليه ذلك من
الضمان . لأن هذا ظلم بعير حق .

وفي الأثر في رجل وضع مع رجل تمرا وعلم به السلطان فجاء ذلك الرجل ليعمل
تمره من عنده ، فنع السلطان الرجل من حمل تمره ، فاحتال الرجل على تمره وحمله ،
ولم يأخذ منه السلطان شيئاً . وذهب الرجل ، فلما خلى له مدة رجع إلى البلد فأعطى

السلطان الخراج . فإذا كان صاحب التمر قد نجح بتمره ، ورجع إلى البلد برأيه لا بسبب دلالة هذا الرجل فلا نرى على الدال شيئاً من الغرم . وعليه التوبة إلى الله تعالى من دلالته للسلطان على أموال الناس .

وإن كان السلطان أخذ من هذا الرجل بسبب دلالة الرجل فعليه الغرم والتوبة . وإن كان الرجل لم يحمل تمره حتى ضمن للسلطان بشيء أو أرهن له في يده رهناً فعلى الدليل الغرم للرجل لما أخذ منه بدلالته . وإن أحله من ذلك جاز له .

ومن قاطع السلطان على ماله بشيء يؤديه إليه فأقبل السلطان على أهل بلده فأخذ منهم مثل ما قاطع ذلك الرجل على نفسه فلا يلزم المقاطع على نفسه شيء .

وقال محمد بن جعفر: إذا قهر الجبار رجلاً على الدلالة فلا يجوز لهذا الرجل أن يزلهم عن الطريق ، فيهلكوا جوعاً وعطشاً لا يبدأون بذلك حتى يدعوا إلى الحق وتقوم عليهم الحجة . فإذا امتنعوا وحاربوا استحل ذلك منهم في محاربتهم ، وإذا لم تكن محاربة ، وكانوا في قرية فلا نحب أن يقتل أتباعهم إلا بعد الحجة عليهم ، وأما أميرهم فإن كان قد دعاه أحد من المسلمين إلى الحق فقتله ، فقد أحل المسلمون أن يقتل ويقتل .

وقال أبو المؤثر رحمه الله لا أرى قتل الجبابة ولا قتل أحد من أعوانهم فتكاً إلا بعد الحجة والناصية أو يبدأونهم بالقتال فيقاتلون إلا أن يكونوا قتلوا أحداً من المسلمين على دينه . فإن القاتل بنفسه يقتل فتكاً ويقتل إمامهم ، وقائدهم إذا قتل بيده أو بأمره أحداً من المسلمين على دينه ويقتل من أعوانه من تولى قتل المسلمين بنفسه أو أعان على ذلك .

قال أبو المؤثر رحمه الله وإن سار الجبار إلى قوم يريد ظلمهم فلا أرى بأساً على الدليل أن يغويهم حتى يهلك الجبار وأعوانه . وأما الذى دل على رجل يقتل أو ضرب أو سلب بدلالته فالدال ضامن آثم وعليه أداء ما أحدث الظالم بدلالته من قود أو أرش أو مال ، ومن أخبر الظلمة بنجر يريد به الدلالة على الظلم فهو شريك الظالمين فى ظلمهم . وإذا قصد إلى الدلالة بالباطل على سبيل النسيان لما يلزم فى ذلك . والسهو عن ذلك فأخاف أن لا يزول عنه الضمان بذلك ، ولعله يسلم من الإثم . وأما الزارع وله شركاء فأخبر الخارص بشركائه فى الزراعة فأخذ منهم الخارص فلا يجوز له ذلك وعليه الغرم .

وعن أبى الحواري رحمه الله فى رجل بنى على رجل إلى سلطان جائر فأخذ ذلك الجبار شيئاً من مال المبني عليه مثل عبد أو ثوب أو حب أو تمر ثم أخذ الرجل من مال الباغي عليه إلى الجائر مثل النوع الذى أخذه منه الجبار فله ذلك وكذلك إن ناله الجبار بضرب أو جراحة ، فلمبني عليه أن يأخذ من مال الباغي أرش ضربه أو جراحته .

وأما القصاص فلا نرى له قصاصاً فى ذلك . وإنما عايناه الأرض إلا أن يكون بنى عليه على أن يقتل ، فإذا قتل ببغية كان عليه القود إلا أن يقبل منه الأولياء الدية فلمهم ذلك . ويحكم حكام المسلمين بضمن ما أصاب المبني عليه برفعة الباغي عليه إلى الجبار من الضمان فى الأنفس والأموال وإن لم يكن حاكم يحكم بالعدل وقدر هذا المبني عليه أن يأخذ من الباغي بقدر ما أصابه من بغية جاز له ذلك بعد الحجّة عليه .

فصل

قال أبو محمد ، من أخذه جبار على أن يذله على مال رجل فلا يجوز له أن يذله ولو توعد بالقتل وقتله على ذلك . وإن أجبره ودله كان عليه الإثم والضمان ويسى ظالماً وأما إن عرضه للقتل على أن يعطيه كذا وكذا ، ولم يقدر على الذى طلبه منه وخاف القتل ، فأخذ من مال غيره وفدى نفسه من القتل فلا إثم عليه . وعليه الضمان لأن هذا أحيا نفسه من القتل . وجائز له أن يحيا نفسه إذا أمكنه ذلك .

وقال أبو سعيد رحمه الله : إذا كانت الدلالة على النفس حتى قتلت أو فعل فيها ما لا يسع من الظلم ففي ذلك الضمان والإثم بلا اختلاف . وأما القود ومعنى الحدود فيختلف فيه ، فبعض يدرأ عنه ذلك بالنسبة ، ويمجبنى أن لا يبرأ منه ، إذا ثبت معنى الجبر حتى يستتاب ، فإن تاب رجع إلى حاله وإن لم يتب وأصر على سيئته كان عليه البراءة لهذا المعنى .

وأما الجبر على الدلالة فى الأموال فإذا صار الى حد التقية بما يسعه فيه معنى التقية فدل فى ذلك الحال على مال حتى أخذ فمضى أنه يلزم بمعنى الاتفاق ضمانه لذلك المال .

ويختلف فى تسميته بالظالم عندى ، قول أنه يسمى ظالماً بذلك ، وقول إنه يوقف عن تظليمه للشبهة ، لأنه كان يسعه إذا خاف على نفسه أخذ ذلك المال وفداء نفسه به عند الاضطرار .

وفي بعض القول : أن هذا الآخذ يكون على حاله وولايته لأنه إنما أئلف هذا المال في حال الاضطرار لأجل التقية التي يسعه فيها أخذه وفداء نفسه إذا لم يقدر على فداء نفسه إلا بذلك ، فإذا اضطر إليه وأخذه على دينونة وفدى نفسه به لعدم سواء من ماله أو من مال من سلحه إليه عن رضاه فلا يبين لى معنى الاختلاف في تأثيمه ولا تظليمه ، وهو عندى خارج على حالته التي كان عليها من حكم الولاية .

وإن جاء رجل إلى رجل فسأله عن رجل فأرشده عليه . وكان طالب الدلالة جائراً فقتل الرجل أو أخذ شيئاً من ماله أن الضمان على الدال وعليه الدية من ماله دون عاقلته ، وإن كان المسترشد ممن لا يعرف بالظلم والجهل ثم أرشده هذا المستول فلا ضمان عليه .

وقيل : إن خرج سلطان يريد مظلة أهل قرية أو يحجور على أحد من الناس فطلبوا دليلاً يدهم على مورد ماء أو يطعمهم شيئاً من الطعام ، أنه لا يجوز شيء من ذلك ، فلا يدهم على ماء ولا يطعمهم شيئاً من الطعام إذا كانوا يريدون ظلم الناس ولو ماتوا عطشاً وجوعاً ولو لم يكونوا ناصبين الحرب للمسلمين . وإن أطعمهم أحد أو سقام أو دهم فعليه الاستغفار ولا ضمان عليه إذا لم يدهم ، فإن طلبوا الدلالة إلى قرية غير القرية التي يريدون ظلم أهلها وكانوا إذا وصلوا القرية التي طلبوا الدلالة إليها وبلغوها بلغوا إلى دلالة القرية التي يريدون ظلم أهلها أنه لا يجوز لأحد أن يدهم على القرية التي إذا وصلوا إليها استدلووا على القرية التي يريدون ظلم أهلها .

وفي جواب أنى الحوارى رحمه الله فى رجل أخذهُ السلطان وجبرهُ أن يدلّه على بلد ، فدخل السلطان ذلك البلد ، وقتل من قتل من أهل البلد وسلب وأحرق. وأفسد فإن هذا الدال يلزمه جميع ما أصاب السلطان من ذلك البلد وأهله ولا توبة له إلا بأداء ذلك كله ، ولا عذر له بالجبر ، لأن التقية لا تكون إلا فى القول دون الفعل .

وقال محمد بن جعفر : إنه ليس لأحد أن يدل الظلمة على المسلمين ، ولا على أموالهم ، ومن فعل فهو شريك لهم فى ظلمهم وإن كان هذا الدال لا يعلم أن هذا الجبار يريد ظلم أهل هذه القرية فقد أساء ويستغفر ربه ، ونرجو أن لا يؤاخذهُ الله بما فعل الجبار .

وقال أبو المؤثر رحمه الله كذلك ، وأما نحن فلا نرى لأحد أن يدل الجبار على أحد لا يعلم ما يريد منه ، ولا على قرية لا يعلم ما يريد بها إذا كانت عادة الجبار استباحة ما لا يجوز والظلم بغير حق ، ويأخذ الخراج من الناس إلى غير ذلك من صنوف الفساد .

فصل

قال أبو سعيد رحمه الله : لزمتمنى تبعة لجاب من جباة السلطان الجائر ، فسألت محمد بن روح رحمه الله عن ذلك ، فقال لى : ألم يكن الجابى يظلم أباك شيئاً مما يتقاضى من الخراج ؟ قلت له : بلى . قال : فاسأل أباك أن يجعل لك ذلك مما ظلمه ذلك الجابى بقدر التبعة الى عليك وقاصصه . وأظن أن أباه سعيد قال : ففعلت ذلك .

وإن خرج رجال السلطان الجائر من البلد وتركوا أمتعتهم في دار أميرهم، إن كان في منازلهم فهو أولى به في الحكم بيد المسكن .

ومن كان قد أخذ منه الأمير شيئاً بالظلم أو ناله منه في نفسه شيء يجب عليه فيه الأرش فلا يضيق عليه عند عدم الحكم له بماله من حاكم المسلمين أن ينتصر من ذلك المال الذي وجده في منزل الأمير الذي ظلمه إياه إذا كان ذلك في الحكم له بقدر حقه أو دونه .

ومن كانت عليه تبعة لهذا الأمير وجعل له أحد ممن ظلمه ذلك الأمير أن يقاصصه من الحق الذي على الأمير لذلك الرجل وأمن الذي له الحق . أنه إذا جعل له ذلك ، وقاصص نفسه من حق الجبار لم يرجع يأخذ من مال الجبار ولا يطالبه من بعد أن جعله له . فأرجو أنه قد قيل يجوز ذلك . وقول لا يجوز ذلك إلا من حكم الاطمئنان لا القضاء .

والجبار وجباته ، وولائه وأعوانه ، وقادته كلهم شركاء في ضمان ما تعاونوا عليه من الظلم .

وكل ظالم في ذات نفسه فعليه ما جناه على نفسه من نفس أو مال . وما فعل أعوان الجبار بأمر الجبار فعلى الجبار ضمانه ، وكذلك الفاعلون عليهم الضمان ، وإن تخلص الجبار من جميع الضمان برىء العون والجبار . وإن تخلص العون من جميع الضمان برىء الأمير والعون .

فصل

واختلف أصحابنا في شكايه الرعية هال الجبارة إليهم فبعض أجاز ذلك ،
 إذا تعدوا عليهم ، وقال بعض ، لا يجوز لأنهم يعاقبونهم بما لا يستحقون من
 العقوبة ، وصاحب هذا القول يلزم أهل الشكاية ضمان ما نال العمال من الجبارة
 بسبب شكائهم . والذي يجوز شكايه إلى أمراءهم إذا لم يزيدوا في القول
 والشكاية . وما لم يكن منهم من الفعل الذي يستحقون به الشكوى فما لحقهم
 من أصحابهم فلا شيء على الشاكي والضمان عند أصحاب هذا القول على من زاد
 عليهم في الشكاية ما لم يكن منهم من الفعل ، وتكون الشكاية إلى من يرجع
 أمرهم إليه . ولا يجوز لأحد أن يشكهم إلا أن يلحقه منهم ظلم وجور ، وينوى
 بذلك إزالة الظلم عن العباد ، وهو يعلم ظلم من يشك . وقيل إن عبد الله بن محمد
 ابن محبوب رحمه الله أجاز لإبراهيم بن إسماعيل بن هود أن يسير مع أهل
 لوى في شكايه عاملهم إلى سلطانهم المولى له عليهم ولا يتكلم ، ولعله قد عرف
 ما قد كان من عدوان عاملهم عليهم .

ويوجد عن الشيخ أبي سعيد رحمه الله الاختلاف في هذا . والدليل على جواز
 الشكاية إليهم لم قول يوسف النبي عليه السلام للهلك هي راودتنى عن نفسى .
 وقوله تعالى «وَلَمَّا انْقَضَرَ بِعَدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ» إِنَّمَا السَّبِيلُ
 عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ » وهذا إذا لم يزيدوا
 عليهم في شكائهم ، وقول يجوز شكايه أعوان السلطان إليه إذا كان الرافع

عليهم يعلم أنهم يعاقبون ، كما يعاقب المسلمون من حبس وقيد وتمزيق ، ورد
ما أخذوا من الناس عليهم ذلك .

ومن وقع عليه أعوان السلطان وظلموه ولم يقدر على دفع ظلمهم إلا بالرفق
إلى السلطان فلا بأس عليه إن شكاهم إليه لأنه لا يقدر على دفع ظلمهم إلا بذلك .
وإن ظلمهم السلطان أو تعدى عليهم فوق ما يجوز عليهم فلا يرضى هذا الرافع بظلم
السلطان وتعديه عليهم .

وفي الأثر في رجل تعدى على رجل في شيء من الأحداث مثل سرق أو
حرق ، أو خراب أو جراحة وها في زمان سلطان جائر ، فأظهر ذلك عند الناس
حتى بلغ السلطان وأحدث في هذا الفاعل حدثاً فإن كان هذا المظهر للشكوى يريد
أن يبلغ ذلك السلطان فيأخذ الجاني فهو ضامن لما أحدث فيه السلطان ، وإن كان
إنما شكاً ذلك ليكف عنه الظالم ظلمه وينتهي عنه ولا يريد بذلك إبلاغ السلطان
ليفعل فيه ما لا يجوز له ، وإن أخذ السلطان عوناً من أعوانه وحبسه، وألزمه ما ليس
عليه . فلا بأس على من كلم السلطان فيه أن يخرج به . وأن لا يأخذ ماله وإن كان
قد أخذ ماله فلا بأس عليه إن كلمه في رده .

وقيل إنه في كتاب همر بن محمد بن همر ، أن المسلمين إذا ظهروا على سلطان
جائر فوجدوا ما كان قد جمعه . وصح أنه مما يجبونه من الناس فهو حلال للمسلمين
فيأخذونه حتى يعلموا أنه حرام ، ولو كان السلطان معروفاً بجباية الحرام وأخذ
أموال الناس ظلماً . وإن وجدوا مالاً لا يصح أنه مما جبوه فلا يعرض له
المسلمون .

وقيل إن للرداس رحمه الله اعتراض مالا يحمل إلى عبید الله بن زياد من عند بعض هماله فأخذ منه عطاء وعطاء أصحابه . وترك الباقي حيث لم يكن أظهر أمره . وإنما أخذ عطاء كان لهم في مال الله . وقيل لا بأس بجائزة السلطان ما لم يعرف حرام بيعته . وجائز أخذ نفقة الجبارة وما أعطوه من بيت مال الله وقد أخذ ابن عباس عطاء معاوية وهو عنده ظالم .

وقيل جابر بن زيد رحمه الله جائزة الحجاج وكان يحبس ويطلقه . ولا بأس بالشراء من عند الجند ومبايعتهم بالطعام وغيره . ولا بأس بأخذ جائزة الجبارة وقبول هديتهم وأكل طعامهم ولبس ثيابهم وركوب دوابهم ما لم يعلم حرام بيعته . ومن علم ذلك أنهم غصبوه وأخذوه من أموال الناس فعليه رده إلى أربابه ، وإن لم يعرف له ربا عرفه وإن لم يقدر له على صاحبه فرقه على الفقراء . وإن جاء صاحبه من بعد خيره بين الغرم والأجر .

فصل

وعن أبي الحسن رحمه الله في الرجل يدخل في عمل السلطان يعطونه على عمله أجراً وأراد التوبة هل عليه رد ما أخذ منهم . إذا كان الذي يعطونه على القيام معهم والعون لهم على مظالم العباد ؟ قال : إن كان هذا الرجل مستحلاً لما دخل فيه فليس عليه رد ما أخذ ، وعليه التوبة من ذلك ، وإن كان محرماً للدخول معهم في عملهم والنصرة لهم في مظالم العباد . فعليه رد ما أخذ من هذا السلطان .

وقيل إن كان هذا الرجل دخل في عمل لهذا السلطان بشرط أنهم يعطونه

كذا وكذا على همله معهم ، ويرى في دينه أن ذلك العمل الذى دخل فيه حرام فعلى هذا الرجل رد ما أخذ من هذا السلطان من ذلك الأجر . قياساً على النائمة والزانية إلـا شرطاً على عملها أجراً فعليهما رد ما أخذناه على الأجرة المحرمة . وأما ما أعطاه السلطان بغير أجر معروف ولا شرط فإما عليه رد ما أخذ من الناس المظلومين . وليس عليه رد ما أخذ من مال السلطان ، وهذا معنى الحكم فى بعض القول .

وفى بعض القول أنه إذا كان الدخول فى الديوان إمعاً هو على الظلم لعباد . والمعونة للسلطان عليهم فأخذ على ذلك أجراً فعليهم رد ما أخذ من ذلك .

فصل

وقيل تجوز مبايعة المتهم فى نفسه والعاهرة ما لم يعلم حرام ما عندهم . وكذلك عطيتهم جائزة ما لم يعلم حرام ما يعطون . وإن كانت أمة عاهراً وتبىء إلى سيدها بالأشياء ولا يعرف من أبن هو فهو له حلال ، وما فى يدها حكمه له . وإذا عرف أنه من زناها . وهو غير راض بفعلها وينهاها عن الزنا فله أيضاً أخذه لأنه من عقرها ويطلب الزانى فيما بقى من عقرها ، وعقرها إن كانت بكرأ فمشر قيمتها ، وإن كانت ثيباً فنصف عشر قيمتها .

وأما للديون الذى لا مال له وما فى يده كله من الحرام فلا تجوز مبايعته ولا الشراء منه حتى يعلم أن ما فى يده من الحلال ، وإن كان فى يده حرام وحلال فترك مبايعته أولى لاجتناب الشبهة والريبة . وقول يشتري منه ويعامل فى البيع والشراء حتى يعلم حرام ما يدفع فى البيع والشراء .

ومن كان في بيته عاقر مقيمة فيه عنده على الحرام فلا يجوز لمن قطعته من بيته ، وطعامه لجيرانه ، ولا غيرهم ولا يفتقع أحد من عندها بمقتاعه ولا بشيء من عندها مما هو له . وإن ادعت هي أنه أباح لها ذلك فلا تصدق حتى تعلم الإباحة منه هو في ذلك . وعون الجبابة إذا مر وهو في بيت فلا بأس على من يدخل عليه أن يعود في مرضه .

وفي الأثر: الناس أن يصلوا السلاطين في حوائجهم في البيوت المفتحة ويماد فيها الریض ويفكر المنكر ويخرج منها الميت وتقضى الحوائج اللازمة . وقيل إذا أخذ السلطان غلة قطعة مال رجل ، وأعطاه رجلًا من أعوانه ثم أخذ ذلك السلطان غلة قطعة مال العون الذي دفع إليه تلك القطعة التي من عند ذلك الرجل ، ودفعها لذلك الرجل أن له أخذها إذا كانت مثل حقه وأقل منه .

وقيل في رجل جمع دولة وسار إلى بلد فخشى النخل وحرق النخل والبيوت ، ثم إن رجلاً من أهل تلك البلاد ممن خرب ماله أخذ من مال القائد للدولة صرماً وفسله في ماله فإن الرجل يقوم الصرم يوم أخذه من مال القائد وينظر قيمة خرابه . فإن كان سواء أو ما أخذه أقل من خرابه فجاز له ذلك . والله أعلم به التوفيق .

— ٦٥٥ —

قال المحقق : تم عرضه بحمد الله على ثلاث نسخ وذلك :
بتاريخ ٢٣ من شعبان ١٣٩٩ . الموافق ١٩ من يولييه ١٩٧٩ م -

* * *

انتهى الجزء الثانى

ويليه إن شاء الله الجزء الثالث

فى : المياه ، والطهارات ، والنجاسات ،

والحيض ، والوضوء ، والتميم ،

والجنائز

والله الموفق

« بيان واستدراك »

ورد في السطر الثامن من الصحيفة رقم ٦٠١ من الجزء الأول للكتاب ،
الآية القرآنية « الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَىٰ يَدِ الرَّحْمَٰنِ
رَقَمَ ٤٦ من سورة البقرة على خلاف في الرسم والذكر، ولم يتيسر التنبيه في مكانه،
لذا لزم بيانه في هذا الجزء الثاني من الكتاب ، على أن يعد ثبت يحوى ما قد
يكون من خطأ في جميع أجزاء الكتاب ، بعد الانتهاء من طبعه ، إن شاء الله .

المحقق

فهرست

الجزء الثاني من كتاب منهج الطالبين

المصحية	الموضوع
٧	القول الأول : في الولاية والبراءة ومعناها .
٤٣	القول الثاني : في الوقوف عن الولاية والبراءة وشرح معاني ذلك .
٥٤	القول الثالث : في السؤال ووجوبه .
٦٧	القول الرابع : في حكم ولاية الظاهر ، براءة الظاهر ، وفي حكم الدار .
٨٦	القول الخامس : في صفة من يكون عالمًا بأحكام الولاية والبراءة ، ومن يجوز فتياه في ذلك .
٩٧	القول السادس : في الشهادة للمحدث بالتوبة ، والولاية ، وشرح ذلك .

الموضوع	الصفحة
القول السابع :	١٠٩
في العالمين إذا برئنا من رجل ، وإذا اختلفا ، فأحل أحدهما شيئاً . وحرمة الآخر ، أو برئ ضعيف من عالم أو عالم من ضعيف .	
القول الثامن :	١١٩
في ولاية المتقاتلين والمتلاعنين والمتحارين وما أشبه ذلك .	
القول التاسع :	١٢٣
في ولاية الأئمة والقضاة والولاة والعمال وما أشبه ذلك .	
القول العاشر :	١٣٠
في من لا يتولى ولا يبرأ ولا يسأل عن أمور دينه .	
القول الحادى عشر :	١٣٥
في من ثبتت ولايته بالحكم الظاهر ثم أحدث حدثاً ، ومعان من أمور الولاية والبراءة .	
القول الثانى عشر .	١٤٣
في البراءة بالرأى .	
القول الثالث عشر :	١٤٩
في الحدث الذى يبرأ من رأكبه أو يوقف عنه .	
القول الرابع عشر :	١٦٥
في ولاية من يبرأ من الأولياء وبراءته .	

الموضوع	الصحيفة
القول الخامس عشر :	١٦٨
في ولاية المشركين وأطفالهم وأطفال المسلمين وولاية أهل المعاصي وإبليس لعنه الله .	
القول السادس عشر :	١٧٤
في البراءة بأموال الناس وما أشبه ذلك وفي البراءة بالقذف .	
القول السابع عشر :	١٧٩
في البراءة بالنظر إلى الفروج وارتكابها وإظهارها .	
القول الثامن عشر :	١٨٤
في ضرب شتى من أمر الولاية والبراءة .	
القول التاسع عشر :	١٩٤
في الذنوب الكبائر والصغائر والتوبة منها .	
القول العشرون :	٢٢٨
في التوبة وفضلها .	
القول الحادى والعشرون :	٢٥٨
في تهذيب النفس وتقويمها على محبة الدين .	
القول الثانى والعشرون :	٢٧٥
في خواطر النفس ووساوس الشيطان ودلالة النفس على طريق الاستقامة .	
القول الثالث والعشرون :	٣٠١
في صنوف أهمال القلب وتفريع ذلك .	

المصنف	الموضوع
٣٢٠	القول الرابع والعشرون : فيما تستقيم به العبادة .
٣٢٩	القول الخامس والعشرون : في إخلاص العمل وتصفيته ، ووجوب الشكر عليه .
٣٤١	القول السادس والعشرون : في ذنوب الأنبياء والملائكة عليهم السلام وذكر شيء من الذنوب والتوبة .
٣٥٦	القول السابع والعشرون : في فضائل رسول الله ﷺ وأصحابه وأئمة .
٣٧٧	القول الثامن والعشرون : في فضائل الذكر والفكر والدعاء والرجاء وحسن الظن بالله .
٤٠٣	القول التاسع والعشرون : في البعث والحساب والجنة والنار والغضب والقساوة .
٤١١	القول الثلاثون : في ذكر الدنيا والآخرة وتبيين حالهما وما أشبه ذلك .
٤١٨	القول الحادي والثلاثون : في الطيب والزينة واللباس واستعمال الأنية والخاتم والذهن .
٤٢٧	القول الثاني والثلاثون : في السواك والشارب وقلم الأظفار ونتف شعر الإبطين وحلق العانة والختان وآداب النفس .

الموضوع	الصفحة
القول الثالث والثلاثون :	٤٥٥
في النوم والأكل ، والشرب والجماع ، وآداب ذلك .	
القول الرابع والثلاثون :	٤٦٨
في جواز مداواة العلل والرق وما يجوز في الأنفس ، وما لا يجوز .	
القول الخامس والثلاثون :	٤٨٢
فيما يستحب من القول وفيما يقال عند العطاس ، والتثاؤب .	
القول السادس والثلاثون	٤٩١
فيما يجوز من السقية ، ومناديع الكلام .	
القول السابع والثلاثون :	٤٩٨
في العتب والعذر والعفو والحب والبغض والهجر والغيبة والنميمة .	
القول الثامن والثلاثون :	٥٠٣
في الأهل ، والجار ، والصاحب ، وابن السبيل ، والضيف .	
القول التاسع والثلاثون :	٥٢٠
في صلة الأرحام .	
القول الأربعون :	٥٢٨
في الاستئذان في البيوت ، والسكن ، والسلام ورده ، ومصافحة النساء ، وما أشبه ذلك .	

الصفحة	الموضوع
٥٤٤	القول الحادى والأربعون : فيما يجوز للرجال مع النساء ، وللنساء مع الرجال ، من النظر والتسلیم ، والخلوة والتحصير .
٥٦٤	القول الثانى والأربعون : في حق الوالد على الولد ، والولد على الوالد .
٥٦٩	القول الثالث والأربعون : في الفرائض ، والسنن .
٥٧٣	القول الرابع والأربعون : في النيات ، وألفاظها ، ووجوبها .
٥٩٤	القول الخامس والأربعون : في الإنسان إذا عارضه الشك في مال ، أو اختلط ماله بمال غيره .
٦٠٣	القول السادس والأربعون : في مسائل في أسباب البحر من الأثر .
٦١٦	القول السابع والأربعون : فيما جاء في الجبابة ، وعملهم ، وما أشبه ذلك .
٦٣١	القول الثامن والأربعون . فيمن يقتل بالجبابة وأعاونهم ، والسكن في بلدانهم .

تم

الجزء الثاني

ويليه

الجزء الثالث

تمت الطبع

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٨٠/٣٥٥٦

طبع على نفقة

حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد
سلطان عمان والعظم

